أوسكار لانگه

الاقتصاد السياسي

القضايا العامّة

تعريب وتقديم

الدكتور محمد سلمان حسن

منشورات دار الطليعة - بيروت

فهرست

المحتويات	الصفحات
كتاب من المؤلف الى المعرب	١٧
مقدمة الطبعة العربية : اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للدكتور محمد سلمان حسن	١٩
مقدمة الطبعة البولونية الأولى	٥٨
مقدمة الطبعة الانكليزية	٦٠
الفصل الأول : موضوعات الاقتصاد السياسي أو المفاهيم الأولية	٦٣
الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها	٦٣
الانتاج ، العمل	٦٤
وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك	٦٥
الطبيعة الاجتماعية للانتاج والتوزيع	٦٧
العمل الانتاجي واللاإنتاجي (الخدمات)	٦٨
الاقتصاد السياسي علم القوانين الاجتماعية للعملية الاقتصادية .	٦٩
العلاقات الاقتصادية	٦٩
علاقات الانتاج وقوى الانتاج الاجتماعي	٧١
علاقات التوزيع وعلاقات الانتاج	٧٢

الفصل الثاني: أساليب الانتاج والنظم الاجتماعية أو التفسير المادي للتاريخ ٧٧
اعتماد علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج الاجتماعي ٧٧
ملكية وسائل الإنتاج أساس لعلاقات الإنتاج ٧٨
أساليب الإنتاج ٨٠
أساليب الإنتاج المتضادة وغير المتضادة ٨٢
قانون ضرورة التوافق بين علاقات الإنتاج وطبيعة قوى الإنتاج . ٨٣
الوعي الاجتماعي ٨٥
فكرة النظام الاجتماعي : الأساس والتركيب الفوقي ٨٧
قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي ٨٩
الطبيعة المحافظة للعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي . . ٩٢
قانون التطور المطرد لقوى الإنتاج ٩٣
عمليات التطور والتغير في النظم الاجتماعية ٩٥
العمليات الدايلكتيكية في التطور الاجتماعي ٩٨
التطور الاجتماعي في النظم المتضادة: النضال الطبقي والثورات الاجتماعية ٩٩
الطبقات والمراتب الاجتماعية ١٠١
المادية التاريخية ١٠١

الفصل الثالث : القوانين الاقتصادية : قوانين السببية والقرينية والعلاقة الدالية ١٠٧
السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية ١٠٨
القوانين الاقتصادية وقوانين الاقتصاد السياسي ١٠٩
السمة الستوكاستيكية (الإحصائية) للقوانين الاقتصادية . . ١١١
استقلال القوانين الاقتصادية عن وعي الإنسان وإرادته . . ١١٢
قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية ١١٦
قوانين السلوك الإنساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية ١١٧
النطاق التاريخي للقوانين الاقتصادية ١٢١

نطاق قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية ١٢٢
القوانين الخاصة بنظام اجتماعي معين ١٢٣
القوانين الاقتصادية المشتركة بين النظم الاجتماعية المختلفة . . ١٢٥
القوانين الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي ١٢٥
أسلوب عمل النظام الاجتماعي ١٢٧
القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي ١٢٨
القوانين الاقتصادية والعمليات الاجتماعية الدايلكتيكية . . ١٣٠
القانون الاقتصادي لحركة النظام الاجتماعي ١٣٢
التلقائية في عمل القوانين الاقتصادية ١٣٢
« تقديس » القوانين الاقتصادية ١٣٣
الاشتراكية تتغلب على تلقائية القوانين الاقتصادية . . . ١٣٤
القوانين الاقتصادية في ظل الاشتراكية ١٣٥
السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية وتلقائيتها ١٣٧
العمليات الدايلكتيكية في النظام الاشتراكي ١٣٧
النظام الاشتراكي يفتح حقبة جديدة في التاريخ البشري . . ١٣٨
المغزى العملي لمعرفة القوانين الاقتصادية ١٣٩

الفصل الرابع : طريقة الاقتصاد السياسي ١٤٣
الاقتصاد السياسي نظاماً نظرياً ١٤٣
العلوم الاقتصادية : موضوعاتها وعلاقاتها ١٤٣
الاقتصاد التطبيقي : فروعه ١٤٤
الاقتصاد السياسي واقتصاديات النظم الاجتماعية المختلفة . . ١٤٥
الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية ١٤٧
الاقتصاد السياسي للاشتراكية ١٤٨
الخصائص العامة لطريقة الاقتصاد السياسي ١٥٠
دور التجريد في الاقتصاد السياسي ١٥١

المقولات الاقتصادية وقوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية ١٥٣
النماذج النظرية ١٥٥
الأساس التاريخي للتجريد في الاقتصاد السياسي ١٥٦
التجريدات في الاقتصاد السياسي والطبيعة المجسدة للعمليات الاقتصادية ١٦٠
التجسيد المتعاقب لتجريدات الاقتصاد السياسي ١٦٢
كتب ماركس عن « رأس المال » قدوة في التجسيد المتعاقب . ١٦٤
« القياس الاقتصادي » أداة في تجسيد قوانين الاقتصاد السياسي ١٦٤
تدقيق قوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية . . ١٦٥
التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية ١٦٧
درجة الوفاق بين قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي والعملية
الاقتصادية الحقيقية ١٦٩
التدقيق الإحصائي ١٧٠
التدقيق التاريخي ١٧١
التدقيق التاريخي والإحصائي ١٧٤
التجربة أداة للتدقيق في الاقتصاد السياسي ١٧٥
أساليب الاستدلال في الاقتصاد السياسي ١٧٧
دور الاستنتاج في الاقتصاد السياسي ١٨٠
« التبديه » و « التشكيل » — دور الرياضيات في الاقتصاد السياسي ١٨٢
مقدمات الاستنتاج نتائج الاستقراء ١٨٣
الاستدلال الاختزالي أداة للتدقيق ١٨٤
السياسة الاقتصادية تطبيقاً عملياً للاقتصاد السياسي . . . ١٨٧

الفصل الخامس : مبدأ العقلانية الاقتصادية ..
أو الاقتصاد السياسي وعلم الفعالية (البراكسية) . ١٩١
النشاط الاقتصادي والتكنيك ١٩١
الطبيعة التقليدية للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الطبيعي . . ١٩٣

فصل النشاط المكسبي عن النشاط المنزلي في الاقتصاد السلعي
– النقدي . التغير في تركيب غايات النشاط الاقتصادي . ١٩٦
العقلانية – خاصية النشاط المكسبي ٢٠٠
تكميم الغايـــة (قياسها ومقايستها كميـاً) والوسائل للنشاط
المكسبي . مقولة الربح . ٢٠٢
الحساب ومسك الدفاتر في المشروعات الرأسمالية . . . ٢٠٣
استقصاء الربح – ضرورة اقتصادية للمشروع الرأسمالي . . ٢٠٤
مبدأ العقلانية الاقتصادية وصيغتاه : مبـدأ الكفاءة القصوى
ومبدأ الاقتصاد في الوسائل . ٢٠٦
مبدأ العقلانية الاقتصادية منتوجاً تاريخياً للمشروع الرأسمالي . ٢٠٧
عمل مبدأ العقلانية الإقتصادية في ظـل الرأسمالية محصور في
النشاط الخاص ومتضاد بسجيته . ٢١٠
تخطيط الاقتصاد الاجتماعي – تحقيق للعقلانية الاقتصادية الاجتماعية . ٢١٤
التركيب الهرمي للغايات سمة التخطيط الاشتراكي . . . ٢١٥
المسائل الأساسية في التخطيط الاقتصادي الاجتماعي . . . ٢١٧
طريقة الموازنات الاقتصادية الاجتماعية ٢١٩
المجالات المختلفة لتطبيق المبدأ الاقتصادي ٢٢١
البراكسية (البراكسيولوجي) – علم النشاط العقلاني . . . ٢٢٤
فروع البحث العلمي المنتسبة الى الفعالية (البراكسية) ؛ بحث
العمليات وعلم البرمجة . السايبرنية علم مساعد للبراكسية . ٢٢٤
مبادىء البرمجة ٢٢٦
حساب التفاضل والتكامل الحدي ٢٢٩
البرمجة المستقيمة ٢٣١
الروابط المنهجية بين الاقتصاد السياسي والبراكسية . . . ٢٣٣
بعض القوانين الاقتصادية نتائج مستنتجة من المبادىء البراكسية للسلوك ٢٣٤

اعتماد دراسة القوانين الاقتصادية عـــن طريق الاستنتاج على
عقلانية النشاط الاقتصادي . ٢٣٥
الحاجة الى تثبيت نطاق المعرفة المنهجية المطبقة في العمل تثبيتاً
تجريبياً . ٢٣٧
تثمين عام لأهمية البراكسية في عقلنة النشاط الاقتصادي . . ٢٣٩
الفصل السادس : الاتجاه الذاتي والتاريخي في الاقتصاد السياسي . . ٢٤١
الاتجاه الماركسي والاتجاهات الأخرى في الاقتصاد السياسي .
علاقتها بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ٢٤١
الاتجاه الذاتي : علاقته بـ « الاقتصاد الغوغائي » ٢٤٤
موضوعات الاقتصاد السياسي حسب المفهوم الذاتي : تحليـــل
علاقة الانسان بالسلع على أساس المبدأ الاقتصادي . ٢٤٥
فكرة المنفعة حسب المفهوم الذاتي ٢٤٧
ميـــل الاتجاه الذاتي الى تحويل الاقتصاد السياسي الى فرع من
الفعالية أو البراكسية . ٢٤٩
فصل النظرية الاقتصادية الذاتية عن مشكلة العلاقات الاجتماعية . ٢٥١
الاتجاه الذاتي والقوانين الاقتصادية ٢٥٣
تحويل القوانين الاقتصادية الى مبادىء فعالية (براكسية) للسلوك ٢٥٤
دور التبادل في النظرية الاقتصادية الذاتية ٢٥٥
الاتجاه الذاتي يعني تصفية الاقتصاد السياسي ٢٥٧
النطاق المقيد والمكيف تاريخياً للمبدأ الاقتصادي ٢٦٠
هل من مسعى لاستقصاء المنفعة في النشاط المنزلي ؟ . . . ٢٦٢
العوامل التي تعمل ضد عقلنة النشاط المنزلي في ظل الرأسمالية . ٢٦٩
التثمين النهائي للاتجاه الذاتي ٢٧٣
الاتجاه التاريخي ٢٧٣
نبذ الطبيعة النظرية للاقتصاد السياسي ٢٧٤

آراء فيرنر سومبارت وماكس فيبر حول جوهر الرأسمالية وأصولها ٢٧٦
عمل ماكس فيبر في ضوء التفسير المادي للتاريخ ٢٧٩
الطبيعة اللاتاريخية للأساس المنهجي لنظريات سومبارت وماكس فيبر ٢٨٣
التثمين النهائي للاتجاه التاريخي ٢٨٤

الفصل السابع : التكيف الاجتماعي والدور الاجتماعي لعلم الاقتصاد ٢٨٧
العاملان المسببان لاختلافات الرأي في العلم : الدايلكتيك
الداخلي للمعرفة والظروف الاجتماعية لتطور العلم ٢٨٧
المصلحة والوسائل المادية والتحرر من التحيّز – الأساس
الاجتماعي للتطور العلمي ٢٩٠
كفاح البرجوازية وعامة المفكرين من أجل تطور العلوم الطبيعية ٢٩١
العوامل المعرقلة للعلوم الطبيعية في المرحلة الأخيرة للرأسمالية . ٢٩٣
أصل الاقتصاد السياسي وتطوره مرتبطان بالأسلوب الرأسمالي للانتاج ٢٩٤
تغير موقف البرجوازية بعد ظهور الصراع الطبقي بين البروليتارية
والبرجوازية ٢٩٥
موقف البرجوازية من الاقتصاد السياسي في الفترة المبكرة من
التطور الرأسمالي ٢٩٨
تغير الأساس الاجتماعي للاقتصاد السياسي ٣٠٠
صيرورة الاقتصاد السياسي علم البروليتارية ٣٠١
انقسام الاقتصاد السياسي إلى ماركسي وبرجوازي . . . ٣٠٢
الاتجاه الماركسي : إنجازاته وتطوره. ٣٠٣
ميل البرجوازية الى تصفية الاقتصاد السياسي ٣٠٤
الاقتصاد الفوغائي والاتجاه الذاتي : أساسها ووظيفتها الاجتماعية ٣٠٤
الاتجاه التاريخي – تعبير عن التوفيق بين البرجوازية الألمانية
والعناصر الإقطاعية والملكية البروسية ٣٠٩
الحاجة الى المعرفة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الرأسمالي . . ٣١٠

الحاجات العملية للبرجوازية في الرأسمالية الاحتكارية . . ٣١٢
تطور العلوم الاقتصادية التطبيقية والعلوم المساعدة ووظيفتها .
القياس الاقتصادي والمحاسبة وبحث العمليات والبرمجة والسايبرنية ٣١٣
تأثير الأزمة العظمى على الفكر الاقتصادي البرجوازي . . ٣١٤
نظرية كينز ونظريات الدورة التجارية ٣١٥
نظرية التنمية الاقتصادية – الأحوال التاريخية لنشأتها . . ٣١٥
النقد البرجواري الصغير للرأسمالية ٣١٧
نقـــد الرأسمالية الاحتكارية من قِبـل عقائدي البرجوازية
الوسطى والصغيرة ٣١٨
تمهين علم الاقتصاد ٣١٩
النقد البرجوازي الصغير والبرجوازي الوطني للإمبريالية . . ٣٢١
نظرية المنافسة غير الكاملة ٣٢١
اقتصاديات الرفاهية ٣٢٢
استحالة التصفية التامة للاقتصاد السياسي من قبل البرجوازية . ٣٢٣
إمكان التطور التام للاقتصاد السياسي وعلاقته بالحركة العمالية فقط ٣٢٤
الظروف الاجتماعية وحقيقة المعرفة العلمية ٣٢٦
العلم والعقيدة ٣٢٧
العقائد المحافظة والتقدمية والرجعية والعقائد التوفيقية . . ٣٢٨
المنظار الاجتماعي والأفق الفكري للطبقات والمراتب الاجتماعية . ٣٣٠
عقائد تحجب الواقع وعقائد تكشف عنه – أهميتها للمعرفة العلمية ٣٣١
العقائد التقدمية حافزاً على تطور الاقتصاد السياسي . . . ٣٣٤
التكييف الطبقي للاقتصاد السياسي ٣٣٦
للطبقة العاملة وحدها المصلحة في المعرفة العلمية التامة بالقوانين الاقتصادية ٣٣٦
نضال حركة الطبقة العاملة لتطهير عقيدتها من جميع العناصر التي
تحجب الواقع ٣٣٨

وحدة علم الاقتصاد مع الاشتراكية العلمية أساس لا غنى عنه
لتطوره المطرد ٣٤٠

المذكرات والملاحق والهوامش

ملحق حول الأسس الرياضية للبرمجة ٣٤٣
هوامش « ملحق حول الأسس الرياضية للبرمجة » . . . ٣٦٩
الفصل الأول :
مذكرة حول مصطلح « الاقتصاد السياسي » والمصطلحات المتصلة به ٧٤
الهوامش ٣٧٧
الفصل الثاني :
مذكرة حول بعض الصياغات وحول عنوان « التفسير المادي
للتاريخ » ١٠٣
الهوامش ٣٨١
الفصل الثالث :
الهوامش ٣٩١
الفصل الرابع :
الهوامش ٤٠٩
الفصل الخامس :
الهوامش ٤٢٨
الفصل السادس :
الهوامش ٤٤٩
الفصل السابع :
الهوامش ٤٦٥
ثبت بأهم المصطلحات الاقتصادية الواردة في الكتاب . . . ٤٨٧
معجم الأعلام ٥٠٥
معجم الموضوعات ٥١٥

اسبيديل آل مار
ريبارتو أورتوبيديكو
فينيسية (لدز)
إيطالية .
١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٥

عزيزي الدكتور محمد سلمان حسن

سرني بالغ السرور أن أتلقى رسالتك وأعلم منهـــا أنك وعائلتك بخير . وكانت رسالتك قد حوّلت إليّ هنا حيث أمكث بعض الوقت تحت المعالجـة من سل العظام . وأتوقع أن أبقى هنا حتى نهاية آب بحيث يمكنك الكتابة إليّ على العنوان المذكور في أعلاه .

لم يتمّ حتى الآن ، حسب علمي ، أي ترتيب لترجمة كتابي الى اللغة العربية . ولكي أتأكد من ذلك تماماً فإني سأكتب مستفهماً من الناشر في وارشو[1] .

وعرضاً أذكر أن حقوق النشر محصورة بدار النشر العلميـة البولونية . إذ على الناشر العربي أن يتفق معهم ، وهي بالأحرى مسألة شكلية .

ولسوء الحظ ، فإن الجزء الثاني من كتابي قـــد تأخر ، إذ أعاقني مرضي الحالي عن العمل مدة ستة أشهر . إن نصفه مكتوب حتى الآن ، أما الباقي منه فعليّ أن أكتبه . وإذا ما سارت الأمور سيراً حسناً ، فيمكن إنجـــاز ذلك خلال عام واحد ، ومن ثم الطبع الخ . . .

---

١ – ثم كتب لانكه رسالة أخرى الى المترجم بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٦٥ قائلاً : « لقد استفهمت من وارشو وعلمت أنه لم يصل حتى الآن أي طلب لنشر ترجمة عربية لكتابي عن الاقتصاد السياسي . ومن هنا فأنت حر بالشروع بذلك » .

وقـــد تُرجم الجزء الأول الى عـــدة لغات : الانكليزية ، والفرنسية ، والايطالية ، والبرازيلية ، واليابانية . وما تزال ترجمته قيد الإعداد الى اللغات الاسبانية (في المكسيك) ، والألمانيـــة ، والتشيكية ، والهنغاريـــة ، والأندونيسية . كما نشرت الفصول الثلاثة الأولى باللغة التركية الآن .

ويسرني أن أسمع عن كتابيك حول تطور الاقتصاد العراقي . وعرضاً أذكر أن الأستاذ باتيسكا قد كتب كتاباً عن الاقتصاد العراقي (باللغـة البولونية) . ولم ينته طبعه بعد .

هل تسلمت أبداً نسخة من محاضراتي التي ألقيتها عـــام ١٩٦١ في المصرف المركزي المصري حول (التطور الاقتصادي والتخطيط والتعاون الدولي) ...

إذا تسمح لي ، فإني سوف أرسل إليك بعـــد عودتي الى وارشو بعض المطبوعات الثانوية لي ولبعض الاقتصاديين البولونيين الآخرين المتوفرة باللغـــة الإنكليزية .

إن زوجي في بولونية ، وهي الآن على بحر البلطيق . وسوف أبلغهـــا تحياتكما .

مع أطيب التمنيات لعائلتك وإليك .

المخلص

أوسكار لانكه

مقدمة الطبعة العربية

أوسكار لانكه والاقتصاد السياسي

الدكتور محمد سلمان حسن

يتميز أوسكار لانكه ، حتى بين النخبة من الاقتصاديين العالميين ، في أنه ملك في آن واحد ناحية الاقتصاد الرأسمالي ، والاقتصاد الاشتراكي ، واقتصاديات التنمية والتخطيط على النمط الوطني الثوري في العالم الثالث . كما يتميز كتابه في الاقتصاد السياسي في أنه يهدف الى صياغة الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر ، صياغة هي في عين الوقت استيعاب واستثمار لأرقى ما توصل اليه العلم المعاصر وضمان لتحقيق المصالح الاقتصادية الجوهرية لشعوب العالم المختلفة .

ومهما كان نصيب أوسكار لانكه من الخلود ، فلا يمكن تفهم الدور الذي لعبه على مسرح الحياة تفهماً صحيحاً ، إلا إذا وضع في موضعه الحقيقي من مكانه الذي تفاعل معه ومن زمانه الذي مضى في اطاره . ومهما يكن حظ كتابه في (الاقتصاد السياسي) من البقاء ، فلا يمكن تفهم أفكاره الأساسية تفهماً سليماً الا اذا أخذت حدود نشأتها وظروفها وآفاق زمانها في الحسبان .

لذلك رأيت لزاماً عليّ أن أبذل قصاراي في اعداد هذه المقدمة التي آمل أن تعين القارىء العربي على التأمل في تطور أوسكار لانكه اقتصادياً ،

وسياسياً ، وعالماً اجتماعياً ، وشخصية دولية ، بل عالماً في الاشتراكية وقائداً اجتماعياً عظيماً ، جاءت حياته مثالاً للفكر النظري الأصيل الذي ينير درب التطبيق العملي السليم . كما آمل أن تيسّر سبيل القارىء العربي الى تفهم واكتناه صياغة أوسكار لانكه الفذة للاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر .

وعلى هذا ، فإن القسم الأول من هذه المقدمة يستعرض حياة أوسكار لانكه الفكرية والاجتماعية – السياسية . بينما يبحث القسم الثاني في مساهمته في الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، ويعالج القسم الثالث مساهمته في الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، ويتناول القسم الرابع مساهمته في نظرية التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ثم يخلص القسم الخامس والأخير الى تقييم كتاب أوسكار لانكه في الاقتصاد السياسي ، موضوع الترجمة والبحث ، تقييماً ينصب على ماهية صياغته ونوعية تحليله للاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر على وجه العموم ، وعلى أهميته بالنسبة لمهام الفكر الاقتصادي العربي الهادف الى تطوير الواقع الاقتصادي تطويراً يحقق المصالح الاقتصادية الوطنية والقومية .

١- حيـاة أوسكار لانكـه

ولد أوسكار ريزارد لانكـــه (Oskar Ryzard LANGE) في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٠٤ ، في تومازاو مازوفيكي ، من عائلة ربها صاحب مصنع للنسيج في بولونية . وكان قد أرسل للاعتجام الصحي في النمسة قبيل الحرب العالميـة الأولى .

ثم التحق بالمدرسة الثانويـــة في مسقط رأسه بعد الحرب . وكان أوسكار لانكه ، قبل التحاقه بالجامعة ، قد كرّس قسطاً وافراً من اهتمامه الى قضيتين : إحداهما تخص كيفية نشوء الأنواع البشرية وتحدّرها من الحيوانية ، اذ أنه قرأ بإمعان مؤلفات علمـاء دراسة الانسان ، لا سيما مؤلفات لودفيك كريزبفيسكي وتشاراس داروين . أما القضية الأخرى فتتعلق بالبرهنة العلميـة على الفرضيات الاجتماعية لتوجيه الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية توجيهاً واعياً ، حيث كانت مطالعاتـــه المفضلة تشمل مؤلفات أبرز نظريي الفكر الاشتراكي ، لا سيما كارل ماركس ، وفردريك أنكلز ، وكارل كاوتسكي . لقد كانت القضية الأولى تجره الى علم الحيوان ، بينما تجذبه القضية الثانية الى علم الاجتماع والاقتصاد ؛ الا أنـه لا بد من الاختيار ما بين السبيلين .

وقـد جاءت اللحظة الحاسمة في حيـــاة أوسكار لانكه والتي أسهمت في اصطفائه أحد الطريقين في عام ١٩١٨ . اذ أنه ، وهو في الرابعـــة عشرة من عمره ، ألقى محاضرة حول الماركسية على حلقـــة صغيرة بمناسبة العيد المئوي لميلاد كارل ماركس . وفي خريف هذه السنة شارك في نزع سلاح الألمـان الذين

احتلوا بلاده ، وأقام علاقاته مع مجلس ممثلي العمال الذي تأسس في تومازاو وفي المدن الصناعية البولونية الأخرى ، ومن ثم أنشأ حلقة من حلقات اتحاد الشباب الاشتراكي البولوني الذي لم يجنّد أعضاءه من بين طلاب المدارس فحسب، بل من بين العمال الشباب أيضاً .

وفي خلال هذه السنين ، وفي أروقة جامعة بوزنان ، هذه المدينة المحافظة ، حسم أوسكار لانكه مسألة الاختيار فقرر دراسة الاقتصاد ، حيث لازمه طوال حياته . الا أن هذا التلميذ الشاب من تلامذة ماركس وداروين ما لبث أن شعر بغربة في هذه البيئة المعادية . الأمر الذي جعله ينتقل في سنته الثانية الى جامعة كراكاو ، حيث درس القانون ، والاقتصاد ، والتاريخ الاجتماعي . وظهرت أصالته الفكرية واستقلاله منذ سنيّه الجامعية الأولى . إذ أنه ، في عام ١٩٢٣ أو ١٩٢٤ ، ألقى بحثاً عنوانه (مقالة حول نظرية في حدود الإنتاج) في حلقة الأستاذ آدم كريزيزانوفيسكي ، حيث قام بجهد مستقل لتطبيق الرياضيات على مشاكل الإنتاج في ظل الرأسمالية والاشتراكية ، كان باكورة السيل الجارف من دراساته الاقتصادية خلال العقود المقبلة من نشاطه العلمي .

وقد أصبح أوسكار لانكه ، بعد سنة من تخرجه ، مساعداً لأستاذ الاقتصاد المذكور ، في جامعته : كراكاو . إلا أن اهتماماته ومطبوعاته تعدت منذ البداية ميدان الاقتصاد . فكان أول ما نشر له بحثه عن تاريخ القانون في العصور الوسطى (١٩٢٥) . ثم جاء بحثه عن المسائل الاقتصادية في رسالته للدكتوراه حول (الدورات التجارية في بولونية : ١٩٢٥ – ١٩٢٨) (١٩٢٨)، وفي المسائل الاجتماعية حول (علم الاجتماع والأفكار الاجتماعية عند ادورد أبراموفيسكي) (١٩٢٨) ، وفي الإحصاء حول (الطرق الإحصائية لبحث التقلبات الاقتصادية) (١٩٣١) . وعلى أساس من هذا البحث الأخير ، صار لانكه محاضراً جامعياً في الاحصاء . وكان لانكه راغباً في تدريس الاقتصاد

السياسي أصلاً . إلا أن السلطات الجامعية التي أفزعها نشاطه وآراؤه السياسية اقترحت أن تسند إليه موضوعاً أكثر حياداً من الزاوية الاجتماعية ، ألا وهو الإحصاء . بيد أن تعيينه حتى لتدريس هذا الموضوع صادف عقبات عديدة حيث لم توافق وزارة المعارف البولونية عليه إلا على مضض .

وكانت لأوسكار لانكه ، خلال معظم فترة ما بين الحربين ، علاقات وثيقة بحركة الشباب الاشتراكي . وفي عام ١٩٢٧ ، انتسب الى الحزب الاشتراكي البولوني . وأوقفت عضويته مرتين خلال الثلاثينيات بالنظر الى آرائه اليسارية وإيمانه بالتعاون ما بين الأحزاب اليسارية . وكان الميدان الرئيسي لنشاطه السياسي أثناء دراسته وبعدها اتحاد الشباب الاشتراكي المستقل ، وهو أكثر جذرية من الحزب الاشتراكي البولوني . وكان لانكه يحتل منصب أمين السر لفرع كراكاو من هذه المنظمة ، ردحاً من الزمن . وكان أيضاً هو المؤلف للبيان العقائدي الذي تبناه المؤتمر الوطني لاتحاد الشباب الاشتراكي في ١٩٢٨ . وكان هذا البيان يستند الى المبادىء الثورية كما كانت تسمى حينذاك .

وقد أضحى محيط كراكاو في ذلك الزمان – بفضل جهود لانكه الى حد كبير – أقوى أوساط الفكر الاشتراكي في حركة الشباب اليساري في بولونية . والوثيقة النظرية والعقائدية الرئيسية التي انبعثت من بين صفوفه إنما كانت الكراسة المناهجية الموسومة بعنوان : (الاشتراكية : اقتصادها وسياستها ، وتكتيكها وتنظيمها) المنشورة في وارشو عام ١٩٣٤ . وقد شملت قائمة مؤلفيها أسماء ستيفان أرسكي ، وماريك بريت ، وفيكتور اهرينبريس ، وجوليان هوخيلد ، **واوسكار لانكه** ، وفلاديسلو ماليتوفيسكي ، وجان توبينسكي . وكان اوسكار لانكه قد كتب بالاشتراك مع ماريك بريت ، القسم المسمى بـ (الطريق الى الاقتصاد الاشتراكي المخطط) . واحتوى أحد فصولها ، وهو (الخطوات الأولى لحكومة ثورية للعمال والفلاحين) ، على أفكار عديدة ، تم ادخالها في عام ١٩٤٤ في منهاج اللجنة البولونية للتحرر الوطني (المؤسسة في

لوبلين) ، وتجسيدهـا في النشاط الاولي للحكومة الموقتـة للجمهورية الشعبية البولونية[1] .

لقد أخذت نشاطات اوسكار لانكه الاجتماعية والسياسية تقف حائلا دون استمراره على البقاء في جامعة كراكو . وفي هـذه الأثناء ، قامت مؤسسة روكفلر بمنحه زمالة دراسية لمدة سنتين قضاهما في انكلترة والولايات المتحـدة خلال ١٩٣٥ – ١٩٣٧ . وكان قد نشر خلال مدة اقامته هناك مقالين أساسين احتلا مركزاً خالداً في تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث ، عن النظريـة الاقتصادية للاشتراكية في مجـلة الدراسات الاقتصادية البريطانية[2] . فوطدا شهرة لانكه الاقتصادية بقدر ما مهّدت لهـا تطبيقاته الرياضية على الاقتصاد السياسي من قبل او يزيد .

ولما عاد لانكه الى بولونية في عام ١٩٣٧ ، لم يجد له مجالاً للعمل في جامعاتها بالنظر الى عوامل سياسية ، ممـا جعله يقبل دعوة وجهتها اليـه الجامعات الأمريكية . فقد كان في عام ١٩٣٨ يحاضر في جامعة كاليفورنية وجامعة ستانفورد ، وعين في عام ١٩٣٩ استاذاً مساعداً للاقتصاد والاحصاء في جامعة شيكاغو . (غير انه ألقى محاضرتين افتتاحيتين في الجامعـة البولونية الحرة في مايس ١٩٣٩ حول التيارات الجديدة في الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، بعد تعيينه استاذاً في جامعة شيكاغو) .

وفي عام ١٩٣٨ ، ظهر في وارشو مجلد جماعي يشمل عدداً من المقالات التي كتبت تكريماً لعالم الاجتماع البولوني لودفيك كريزيفيسكي . وكان لانكه قد أسهم فيه بمقالة عنوانها (لودفيك كريزيفيسكي نظرياً للمادية التاريخية) . ويعتبر هذا المقال الآن « كلاسيكياً في بساطته ، ووضوحه ، وإصالة نهجـه ، وكانت المقالة عرضاً لفكر لانكه الاجتماعي وطرق بحثـه ، مثلما كانت تحليلاً لمفاهيم

---

1 - On Political Economy & Econometrics, essays in Honour of Oskar Lange, Warsow 1963, PP. 1 - 3 .

2 - Review of Economic Studies , London , 1936 , Vol. 4 no 1 P. 53 - 71 and, 1937, (pt. II), Vol. 4, no. 2. PP. 159 - 192 .

كريزيفيسكي » . وفي هذا المقال كتب لانكه قائلاً : « ما تزال المادية التاريخية حتى الآن المحاولة الوحيدة من أجل تفسير مستقيم ومنسجم للآلية السببية للتطور الاجتماعي ... ولا شك أن النظرية غير كاملة بقدر ما يخص دقة مفاهيمها وقدرتها على تفسير حقائق معينة في ميدانها . إلا أن التقدم العلمي لا يتم بضرب النظريات القديمة عرض الحائط واعتمال نظريات جديدة، بل بالعمل المضني لإغناء واستكمال المعرفة العلمية القائمة . وبقدر ما يتعلق الأمر بتحليل التطور الاجتماعي ، يبدو أن المادية التاريخية إنما هي النظرية الوحيدة التي يمكن أن تكون أساساً لاكتساب المعرفة اللاحقة »[٣] .

وخلال مدة اقامته في الولايات المتحدة ، نشر اوسكار لانكه عدداً كبيراً من الأبحاث النظرية ، بين أهمها ما يلي : (سعر الفائدة والميل الأمثل للاستهلاك)[٤] ، و (قانون ساي – نقده واعادة صياغته)[٥] ، و (حول نظرية المضاعف)[٦] ، و (أسس اقتصاديات الرفاهية)[٧]. ولعل أهم ما نشره خلال هذه الفترة كتابه عن (مطاوعة الأسعار والعمالة أو الاستخدام)[٨] في عام ١٩٤٤ . ولمقالته المنشورة في عام ١٩٤٥ عن (الاقتصاد : نطاقه

---

٣ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١) .

3 - Hocheld, OSKAR LANGE as a Theoritician of Historical Materialism, pp. 207 - 208 .

4 - The Rate of Interest & the Optinum Propensity to Consume. Economica, London, February 1938 .

5 - Say's Law : A Criticism & a Restatement, in Lange. Mc. Intyre & Yntema (eds.), Studies in Mathematical Economics & Econometrics, Chicago, 1942 .

6 - On the Theory of the Multiplier, Econometrica, Vol. 11, no. 314 .

7 - The Foundation of welfare Economics, Econometrica, July - October 1942 .

8 - Price Flexibility & Employment. The Principia Press, U.S.1944

وطريقته)[9] أهميتها الخاصة إذ أنها تمثل باكورة عمل لانكه من أجل دراسته الشاملة في (الاقتصاد السياسي) التي لم يستأنف عمله فيها إلا في عام ١٩٥٧ .

وفضلاً عن أبحاثه النظرية، قام اوسكار لانكه بالتعبير عن آرائه في السياسة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية . فقد كان يعتبر الفاشية العدو الرئيسي الذي لا بد من مكافحته بكل القوى والموارد المتوافرة . كما كان يرى في الاحتكارات الامريكية الحلفاء الكامنين شبه – العلنيين للفاشية . وغالباً ما طرح لانكه موضوعة تصفية الاحتكارات الاقتصادية والمالية واقامة الرقابة الدمقراطية على الاقتصاد في مقالاته السياسية ومحاضراته العامة .

لقد بعثت الحرب العالمية الثانية وتكوين الجبهة المعادية للفاشية في الولايات المتحدة ، الاهتمام الواسع في شؤون الاتحاد السوفياتي ونظامه الاقتصادي . لذلك نشر مكتب الأبحاث في اقتصاديات ما بعد الحرب في عام ١٩٤٤ دراسة لاوسكار لانكه عن (المبادىء العاملة في الاقتصاد السوفياتي) .

ثم كرس لانكه معظم نشاطه الى مستقبل بولونية . فلقد ساهم في تأسيس مجلس العمل البولوني – الامريكي . وكان يدعو الى التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ، وأيد سياسة الجنرال سيكروسكي ، رئيس وزراء حكومة بولونية في المنفى بلندن . وقاده هذا الموقف الى نزاع مع السياسيين البولونيين اليمينيين الذين كانوا يحملون أفكاراً معادية للاتحاد السوفياتي . وبعد قطع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحكومة بولونية في المنفى ، نشر لانكه رسالته المعروفة حول مركز بولونية في عالم ما بعد الحرب في جريدة (New York Herald Tribune) في عام ١٩٤٣ . وفيها قام لانكه ، بعد شجبه لسياسة حكومة المنفى بلندن ، على أنها غير معقولة ورجعية ، بصياغة مبادىء السياسة الخارجية البولونية التي جاءت منسجمة مع مفاهيم اتحاد الوطنيين البولونيين والمجلس الوطني الداخلي الذي كان على رأس الحركة اليسارية البولونية حينذاك . وقادته

---

9 - The Scope & Method of Economics, R. E. S., London 1945 Vol. 13, No 3.

مفاهيمه السياسية هذه الى التعاون على تأسيس جمعيات كوسيسزكو في الولايات المتحدة التي كانت تستهدف تحقيق الدعم المنظم لفرقة الجيش البولوني التي كانت قيد الإعداد في الاتحاد السوفياتي .

وقام اوسكار لانكه ، بناء على دعوة من فرقة الجيش البولوني المذكورة ، بزيارة الاتحاد السوفياتي في ربيع ١٩٤٤ حيث زار وحدات الجيش البولوني ، وأجرى محادثات مع كبار ممثلي المهاجرين البولونيين في الاتحاد السوفياتي ، ومع ممثلي المجلس الوطني الداخلي الذين عبروا خط النار سراً ووصلوا موسكو[١٠] . كما اجتمع بجوزيف ستالين وبحث معه مستقبل بولونية[١١] . ومن ثم قام لانكه بتأييد الحكومة البولونية الموقتة في المنفى بموسكو ، اذ أنه كان يعتقد أن بقاء بولونيا دولة مستقلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً لا انفصام له باستمرار علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي .

وفي صيف ١٩٤٥ ، عاد لانكه الى بولونية متخلياً عن جنسيته الأمريكية المكتسبة . ثم جرى تعيينه سفيراً لبولونية في الولايات المتحدة وممثلاً لها في مجلس الأمن لهيئة الأمم . وقد أكسبه نشاطه هنا شهرة جعلت منه شخصية دولية بارزة . اذ أنه دعا الى سياسة التعايش السلمي ، ونزع السلاح ، وتحريم الأسلحة الذرية ، والتعاون الاقتصادي على نطاق واسع بين جميع الأقطار على اختلاف نظمها الاجتماعية . وأعرب عن موقفه ضد استعمال الضغط الاقتصادي كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار التي تحصل على العون الاقتصادي .

وفي نهاية عام ١٩٤٧ ، عاد لانكه الى بلاده ليسهم في الحياة السياسية باعتباره عضواً في الحزب الاشتراكي البولوني ، حيث أصبح مؤيداً لفكرة توحيد الأحزاب العمالية . وفي السنة نفسها تم انتخابه الى اللجنة التنفيذية المركزية . وبعد اتحاد الحزبين العماليين انتخب لانكه لعضوية اللجنة المركزية لحزب العمال البولوني المتحد . ومن ثم انتخب لعضوية مجلس الدولة في عام

---

١٠ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١) ، ص ٨ .

11 - The TIMES, No. 5643, oct. 4, 1965, p. 12 ,

١٩٥٥ وأصبح نائباً لرئيس المجلس خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ . أما في البرلمان ، فقد أشغل مراكز رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العمال البولوني المتحد ، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية ، وبقي حتى عام ١٩٦١ رئيساً للجنة التخطيط والميزانية والمالية في البرلمان .

ولا يوازي نشاط أوسكار لانكه السياسي والاجتماعي الا نشاطه العلمي . فخلال السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٥ – العصيبة بالنسبة للعلوم الاجتماعية – انشغل لانكه مرة ثانية بالإحصاء ، بالرغم من قيامه بالإعراب عن رأيه في الأمور الاقتصادية بين الحين والحين[١٢] . فقد كان أهم ما نشره خلال هذه الفترة كتابه عن (نظرية الإحصاء) .

وفي عام ١٩٥٦ ، وبعد عودته من رحلته الى الهند حيث أمضى ستة أشهر باعتباره مستشاراً لحكومتها حول الخطة الخمسية الثانية ، تسنم لانكه كرسي الاقتصاد السياسي في جامعة وارشو . ومنذئذ أصبحت لمحاضراته أهمية بالغة في الأوساط العلمية . ومن هنا انبعثت كتبه الأربعة وهي : (مقدمة في القياس الاقتصادي)[١٣] والذي ترجم الى اللغات الإنكليزية والصربية ، والايطالية ، واليابانية ، والروسية . وكتابه عن البرمجة الموسوم بعنوان (اتخاذ القرارات المثلى)[١٤] ، وكتابه الرياضي عن (نظرية اعادة الانتاج والتراكم)[١٥] والذي ترجم الى الروسية أيضاً . ثم كتابه عن (الكليات والجزئيات – نظرية عامة في سلوك النظام)[١٦] الذي له أهمية بالغة بالنسبة لفلسفة المادية التاريخية . كما يوجد له كتاب آخر وهو (مقدمة في السايبرنية الاقتصادية) بقي لينشر بعد

---

١٢ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١) ، ص ٩ .

13 - Introduction to Econometrics, Warsaw 1957, London 1959.

14 - Optimum Decision Taking, Warsaw 1964 .

15 - Theory of Reproduction & Accumulation, Warsaw, 1961 .

16 - Wholes & Parts — A General theory of System Behaviour, Warsaw 1962 .

وفاته السابقة لأوانها . وربما سيكون هذا الكتاب هو الأول من نوعه في العالم بأسره . هذا كله عدا كتابه في (الاقتصاد السياسي) الذي سيأتي بحثه في المكان المناسب .

وأخيراً وليس آخراً ، علينا أن نشير الى أهمية المحاضرات التي ألقاها لانكه في مختلف أنحاء العالم : في لندن ، وأوكسفورد ، وكيمبرج . وفي موسكو ، ولينين كراد ، وتفليس . وفي بلغراد . وفي كلكتة ، وبغداد ، وكولومبو . وفي مكسيكو ، وريودو جانيرو . وفي رومة ، وفيينا ، ولاهاي ، وروتردام ، وباريس . وفي نيويورك ، وشيكاغو ، وبوستن . كما لعب لانكه دوراً بارزاً من خلال عضويته في أكاديمية العلوم البولونية (١٩٥٢ – ١٩٦٥) ، وجمعية القياس الاقتصادي التي هو أحد مؤسسيها (١٩٣٩ – ١٩٦٥) ، ومعهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي (١٩٦٢ – ١٩٦٥) ، وعضويته الشرف في الجمعية الإحصائية الملكية (١٩٦٤ – ١٩٦٥) ، والمعهد الدولي للإحصاء (١٩٥٥ – ١٩٦٥)[١٧] .

وكان لانكه قد تزوج مرتين وخلف ابناً وبنتاً ، وتوفي في مستشفى ويستمنستر في لندن في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٦٥[١٨] عن عمر لا يتجاوز احدى وستين سنة ، وهو في أوج ابداعه العلمي ، وفي قمة نشاطه السياسي ، وفي ذروة تألقه الدولي . تاركاً وراءه تراثاً خالداً متجسداً لا في أعماله ومساعيه من أجل بناء الاشتراكية ، واسناد الثورات الوطنية ، بل أيضاً في مساهمته الخلاقة في العلوم الاجتماعية عامة وفي الاقتصاد السياسي خاصة . كما ستبقى ذكراه خالدة في شخصيته الفذة التي قال عنها أحد كبار زملائه ومعاصريه :

---

١٧ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١) ، ص ١٣ ، والمصدر المذكور في الهامش (١١) ، ص ١٢ .

١٨ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١١) ، ص ١٢ .

« كان لانكه مثالاً للخصائص التي ينبغي أن يتصف بها كل عالم ، ولكن قلّ ما نجدها : كان متواضعاً ، بريئاً من الحسد ، ومتسامحاً . وهكذا سوف تكون ذكراه »[١٩] .

19 - M. Kalecki, Obituary on Oskar Lange, Economic Journal, June 1966, p. 432 .

٢- مُسَاهمتهُ في الاقتصَاد السّيَاسي للرأسماليّة

لقـــد اشتهر أوسكار لانكه خلال اقامته في الغرب ، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، بأنه « أحسن مدرس اقتصاد في أمريكة »[٢٠] . وقـد عمل على تنشئة عدد من الاقتصاديين اللامعين . وأهم من هـــذا وذاك ، كانت مساهمته في تحديد خصائص تطور الاقتصاد الرأسمالي خلال فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل من أهم كتاباته في هـــذا البـاب مقالته المشهورة عن (سعر الفائدة والميل الأمثل للاستهلاك) التي سبقت الاشارة اليها (الهامش ٤) ، وكتابه عن (مطاوعـــة الأسعار والعمالة) الذي مرّ ذكره (الهامش ٨) .

لقد عالجت المقـــالة الأولى الجوانب الديناميكية في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وأفضت الى النتيجة القائلة ان نظرية اللوردكينز حول (النظرية العامة للعمالة والنقد والفائدة) انما هي نظرية خاصة وليست عامة بالنظر لاستنادها الى فروض تقيدها وتجعلها ساكنة (ستاتيكية) لا حركية (ديناميكية) ، وخاصة ، لا عامة[٢١] .

---

٢٠ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١١) ، ص ١٢ .

٢١ – لقد اسبغ الاستاذ جوزيف شمبيتر آيته عل ذلك في كتابه :

J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis, Allen & Unwin, London (1955) pp. 1082 & 1174 .

وانظر ايضا : Surveys of Economic theory, Vol. I, London 1965 . pp. 134 - 135 .

أما كتاب لانكه عن (مطاوعة الأسعار والعمالة) فمن المألوف اعتباره مساهمة لها شأنها البالغ في املاء الفراغ ما بين الاقتصاد الكينزي والاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، وقد تفرعت عنه كتب عديدة أشهرها كتاب الأستاذ دون باتنكن عن (النقد والفائدة والأسعار)[٢٢] .

وجاء كتاب لانكه عن مطاوعة الأسعار والعمالة رداً على الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد بأن مطاوعة الأسعار والأجور انما تكون شرطاً أساسياً للحفاظ على التوازن الاقتصادي في النظام الرأسمالي . وعبّر هذا الاعتقاد عن نفسه في الهجوم على نقابات العمال على أنها احتكار مزعوم يجمّد الأجور على مستوىً عالٍ جداً من شأنه أن يؤدي الى البطالة . وغالباً ما كان أتباع « الاقتصاد الحر » يقصرون هجومهم على مجرد هذا « الاحتكار » الوحيد. وفضلاً عن ذلك ، فإن الناس الذين يؤكدون على ضرورة المحافظة على مطاوعة الأجور النقدية – في أوقات الكساد – هم أنفسهم الذين يطالبون بإقامة « سقف » على الأجور النقدية لمنع التضخم »[٢٣] على الرغم مما في ذلك من تناقض نظري ، وان كان منسجماً تماماً مع نظرتهم الاجتماعية .

يتلخص رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد في الشعار المشهور : « الأجور الجامدة مصدر للبطالة » . وهو قد أصبح عرضة للنقد في بداية ثلاثينيات القرن العشرين . فلقد دافعت جوان روبنسن ، منطلقة من نظرية المنافسة غير الكاملة ، عن نقابات العمال في محافظتها على مستوى معين من الأجور ، باعتبارها قوة مقابلة موازنة للميول الاحتكارية في سوق العمل . وكان مايكل كلانسكي قد انتقد ذلك الشعار على أساس من نظرية عجز الطلب الكلي . أما ج . م . كينز فقد انتقد سياسة تخفيض الأجور النقدية خلال فترة الأزمة والكساد . ذلك أن تخفيض الأجور النقدية يسبب هبوطاً متناسباً في الأسعار ولا يقود ، بالتالي ، الى استيعاب فائض من الأيدي العاملة . وسرعان

---

22 - D. PATINKIN, Money, Interest & Prices, U.S.A., 1956 .

٢٣ – انظر المصدر المذكور في الهامش (٨) ، ص ٩٠ .

ما تبنى هذه الفكرة اتباع الحركة العمالية الإصلاحيـة . ولكن بعض الأوساط الأكاديمية بقيت مشدودة الى الشعار القديم ، كما كانت الحـال في شيكاغو حيث كانت التقاليد الاقتصادية القديمة مـــا تزال راسخة ، اذ كان كل من فرانك نايت ، وجاكوب فاينر ، وهنري سايمونز يمثل هذا الاتجاه . وكان لهذا الإصرار أسبابه . منها أن نقاد الرأي الكلاسيكي الجديد من أمثال كينز وكلاتسكي كانوا يقيمون الحجة بلغـــة أخرى (بلغـــة الاقتصاد الكلي) ، أي أنهم انتقدوا الكلاسيكية الجديدة من خارج المذهب الكلاسيكي الجديد .

لذلك قرر أوسكار لانكه أن ينازل الكلاسيكيين الجـــدد في ساحتهم ويكلمهم بلغتهم ، مستخدماً جهاز نظرية التوازن العام . ولهذا الغرض أدخل لانكه عنصر النقود الى نظرية التوازن العام . وعلى هـذا الأساس ، توصل الى أن « إعادة الصياغة هـــذه تقود الى النتيجة القائلة إن استبدال النقود بالسلع يقدم مفتـــاح التفهم للعمليات التوازنية وكذلك اللاتوازنية في الاقتصاد » . وكان لانكه قد اعتبر هذه النتيجة على أنها « المساهمة الرئيسية لدراسته » .

وفي بحثه عن تأثير النقود في التوازن الاقتصادي في ظروف قيام مطاوعـة الأسعار في النظام الرأسمالي ، ميّز لانكه بين ثلاث حالات ممكنة :

١ – حالة ثبات كمية النقد . ان هبوط السعر لعامل معين من عوامل الإنتاج (سعر القطن أو الأجور مثلاً) يقود بادىء الأمر الى هبوط الأسعـار الأخرى وزيادة القوة الشرائية للموجود النقدي . فتنشأ فضلة من عرض النقود . وهـذه تؤدي ، بالتالي ، الى زيادة في الطلب على السلع ، ممـا يحد من هبوط الأسعار . ولما كان هبوط الأسعار الأخرى أقلّ من هبوط سعر العامل المبحوث عنـــه ، فإن الطلب على هذا العامل يزداد . وتتصل بذلك زيادة في الأموال الإقراضية مما يسبب هبوطاً في سعر الفائدة . وهذا بدوره يشجع على الاستثمار وعلى النمو في الاستخدام . وهذا ما يسمّيه لانكه **بالتأثير النقدي الايجابي** .

٢ – حالة تحديد كمية النقـد بواسطة خلق الائتمان وتغيرهـــا حسب تغير

الطلب على النقد (الأرصدة النقدية) . حينئذ لا تفعل آلية الحفاظ الذاتي على التوازن (واستعادته) فعلها . فإن الموجود النقدي يتقلص تقلصاً متناسباً مع الهبوط في الطلب على الأرصدة النقدية مما يبعث على نشوء فضلة في عرض النقد . فتبقى القوة الشرائيـة للموجود النقدي على حالهـــا . وبالنتيجة ، فإن هبوط الأسعار لا تحد منه زيادة القوة الشرائيـة للموجود النقدي ، كما لا يحدث هبوط في سعر الفائدة . وعليه ، فلا يتم استيعاب الفضلة في عرض عامل الإنتاج . وفي هذه الحالة ، يقال ان **التأثير النقدي إنما هو حيادي .**

٣ – حالة تقلص الموجود النقدي تقلصاً متناسباً تناسباً يزيـــد على هبوط الطلب على الأرصدة النقدية . مثال ذلك ، أن يكون رد فعل المصارف لهبوط الأسعار من خلال قيامها باستعادة القروض . حينئذٍ يتم الإحساس بضائقة نقدية في السوق . ومما يزيد في ذلك التنبؤات التشاؤمية ، والشعور المتزايد بعـــدم الثقة الخ ... وحينئذٍ يسبب الهبوط في سعر عامل من عوامل الإنتاج (الأجور مثلاً) هبوطاً أشد في أسعار السلع الأخرى ، مما يقود الى فضلة في عرض عامل الإنتاج هذا أكبر مما كانت عليه أصلاً (أي الى بطالة أكبر) . وحينئذٍ يقـال ان **التأثير النقدي سلبي .**

وتزداد قوة العمليات التي تقلق التوازن وتحول دون العودة الذاتية اليـــه بواسطة آلية الأسعار المطاوعة في ضوء تحليل ظواهل وعمليـات احتكار القلة المهيمنة على الاقتصاد الوطني (كنمو الادخارات وتفاد فرص الاستثمار المربح ، وابتكار عمليات الإنتـــاج المقتصدة في العمل الخ) . ويكون لعدد العوامل المقلقة للتوازن وقوتهـا في خضم ظاهرات الاحتكار هـــذه ميل واضح نحو الازدياد ، بينما يكون للعوامل المثبّتة للتوازن ميل معاكس .

وفي خاتمة كتابه هذا عن مطاوعة الأسعار والعمالة ، توصل لانكه الى هذه النتيجة : « لقد توصلنا الى أنه في حالة توافر شروط خاصة جداً فقط يمكن أن تؤدي مطاوعة الأسعار الى الحفاظ على توازن الطلب على عوامل الإنتـاج وعلى

عرضها توازناً ذاتياً . وتقتضي هذه الشروط اجتماع استجابة النظـــام النقدي ومرونات توقعات الأسعار بشكل يؤدي الى تأثير نقـــدي إيجابي ، كما يقتضي حساسية الاحلال الزمني لتغيرات أسعار الفائدة (إذا مـا أدى التأثير النقدي الإيجـــابي الى تغير في الطلب على السندات لا الى تغير مبـاشر في الطلب على السلع) ، وغياب عوامل الانتاج عالية التخصص مع اعتماد الطلب أو العرض اعتماداً شديداً على توقعات السعر المرنة ، وأخيراً غياب « التصلبات » الناجمـة عن احتكار القلة في البيع أو الشراء ، في المُنتج أو المُدخل . وقـد يحل ، الى حد ما ، محل غياب التأثير النقدي الإيجابي التأثير التثبيتي للتجارة الخارجية في سوق دولية ذرية (بين الأقطار المختلفة) . هنالك أسباب وجيهـــة تدعو الى الاعتقاد بأن هـــذه الشروط كانت قد توافرت توافراً تقريبياً في الأمد الطويل خلال الفترة الممتدة من أربعينيات القرن الماضي حتى عام ١٩١٤. كانت مطاوعة الأسعار ، خلال هـــذه الفترة ، قاعدة عملية للسياسة الاقتصاديـــة الطويلة الأمد »[٢٤] .

لقد جاء نقد لانكه للنظرية الاقتصاديـة المعاصرة محطماً لمذهب الاقتصاد الكلاسيكي الجديـد تحطيماً من الداخل عن طريق بيان ديناميكية آليته الداخلية . كما كان في جوهره معادياً لنظرية كنيز ، رغم توصله الى نتائج مشابهة لها من بعض الوجوه (كالأجور والعمالة والسياسة النقديـة) . ولكن لانكه عند وضعه لنوع من نظرية عامة للسوق وللأسعار اختزل نظريـــة كينز الى « نظرية خاصة للعمالة والنقد والفائدة » . كما برهن لانكه على أن مقترحـــات كينز لسياسة مقاومة الكساد تصطدم بعقبات الاحتكار الرأسمالي التي يصعب اقتحامها . فإن سياسة الأسعار لاحتكار القلة تثبط عمليـات المضاعف المحفّزة التي قد تباشرها الدولة . وعليـــه فمن الجوهري لمكافحة الأزمـــة والبطالة الرأسماليتين انتهـــاج سياسة اقتصادية معادية للاحتكار تماماً . ولهذه السياسة

---

٢٤ – المصدر السابق صفحة ٨٣ .

شروطها ومضامينها الاشتراكيـــة . فلقد كتب لانكه قائلا : « وفي معظم الأحوال ، يظهر أن تأميم احتكارات البيع والشراء للصناعـــات والتجارات المعنية إنما هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق قيامها بعملها وفق القواعد التي تتلاءم مع استقرار الاقتصاد وكفاءته »[٢٥] .

---

٢٥ ـ المصدر السابق ، ص ٨٧ .

٣- مُسَاهَمتهُ فِي الاقتصَاد السّيَاسي للاشتراكيّة

لقد أسهم لانكه في التكوين الجنيني للاقتصاد السياسي للاشتراكية إسهاماً ملحوظاً من ناحيتي الكم والنوع . لقد كتب لانكه المقالتين المشهورتين حـــول (النظرية الاقتصادية للاشتراكية) في عام١٩٣٧، كما ذكرنا من قبل (الهامش٢). وساهم في المنـاقشة حـــول الاقتصاد السياسي للاشتراكية في مؤلفه (مشاكل الاقتصاد السياسي في ضوء كتاب جوزيف ستالين عن « المشاكل الاقتصاديـة للاشتراكية – في الاتحاد السوفياتي ») في عام ١٩٥٣ . ثم انهمر انتاجـه الذي نكتفي بذكر عناوينه المعبّرة : المهام الرئيسية في ميدان السياسة الاقتصاديـة (١٩٥٦) ، والدمقرطة الاشتراكية (١٩٥٦) ؛ كيـــف اتصور النموذج الاقتصادي البولوني ؟ (١٩٥٧) ؛ لا بد من استناد بنـاء النموذج الاقتصادي الجديـــد إلى النشاط الديناميكي للطبقة العاملة والمفكرين الاشتراكيين ؛ بعض قضايا الطريق البولوني إلى الاشتراكية (١٩٥٧) ؛ دور التعاونيات في بنـــاء الاشتراكية ، ومساهمته كمؤلف مشارك في الوثيقة المشهورة عـــن موضوعات المجلس الاقتصادي البولوني للنموذج الاقتصادي البولوني (١٩٥٧) ؛ ثم مقالته المشهورة عن الاقتصاد السياسي للاشتراكية (١٩٥٨) ؛ ومؤلفه عـن القضايا الاساسية لفترة بناء الاشتراكية (١٩٥٨) ؛ وتطبيقاته للقياس الاقتصادي على الاقتصادالاشتراكي (الهامش١٣)؛ وتطبيقاته لعلم البرمجة على التخطيط الاقتصادي الاشتراكي في كتابه عن اتخاذ القرارات المثلى (الهامش ١٤) ؛ وتطبيقاته لعلم السايبرنية على الاقتصاد الاشتراكي في كتابه « مقدمة في السايبرنية الاقتصادية »

الذي ما يزال تحت الطبع .

هذا من ناحية الكم . أما من ناحية النوع ، فقـــد أجمعت الآراء على اصالة المساهمة التي قدمهـا لانكه (النظرية الاقتصادية للاشتراكية) وفي (الاقتصاد السياسي للاشتراكية) ، وان كان لمساهمته في بنـــاء (النموذج الاقتصادي البولوني) وفي ادخاله القياس الاقتصادي ، والبرمجة ، والسايبرنية في الاقتصاد الاشتراكي أهميتها أيضاً .

وفي اثناء مكوث لانكه في الغرب، نشر مقالتيه المشهورتين حول (النظرية الاقتصادية للاشتراكية) . وهما تعتبران تفنيداً دامغاً لدعاوى مدرسة فون ميسيس في الاقتصاد . وهي القائلة باستحالة قيـــام التخصيص العقلاني للموارد الاقتصادية في ظل الاشتراكية . وقد قاد لانكه الحركة الفكرية بعيداً عن هذا الرأي الذي يقضي بفشل نظام الاقتصاد المخطط . ولم يناقش لانكه حجـــة ميسيس الذي انكر إمكان الحساب الاقتصادي في النظام الاشتراكي فحسب ، بل أيضاً حجة هايك وروبنز اللذين اشارا الى أنه على الرغم من إمكان التخصيص العقلاني للموارد نظرياً ، إلا أنه غير قابل للتطبيق عملياً بالنظر الى مـا يقتضيه الحساب الاقتصادي من حل الآلاف من المعادلات ، بل المئات الآلاف منها . بيد أن لانكه برهن على أنـــه من الممكن تثبيت هـذه الأسعار ، « الأسعار الحسابية » ، باستعمال ما يشبه طريقة السوق الحرة ، أي طريقة « التجربـــة والخطأ المتعاقبة » . ففي النموذج اللامركزي للاقتصاد الاشتراكي يقوم مـــا يشبه السوق بتحقيق ذلـــك . لقد برهن لانكه على أن « نوعـاً من الاقتصاد الاشتراكي حيث لا يوجد اختيار حر في قطاع الاستهلاك أو في مجـــال اختيار مهنة ما وحيث يتم التوجيه من خلال ميزان التفضيلات الذي تحـدده مؤسسة التخطيط المركزي » انما هو أيضاً نظام منسجم قادر على الاشتغال .

وعلى هذا الاساس كتب لانكه قائلاً : « يستطيع الانسان ان يتصور نظاماً حيث يتم توجيه الانتاج وتخصيص الموارد بواسطة ميزان تفضيل يحـدده مجلس التخطيط المركزي ، بينما يستعمل نظـــام الأسعار لتوزيـــع سلع الاستهلاك

المنتجة . وفي مثل هذا النظام تقوم حرية الاختيار في الاستهلاك ، إلا انه ليس للمستهلكين من تأثير مطلقاً في قرارات مديري الانتاج وفي الموارد الانتاجية . وعندئذيقوم طاقمان من أسعار سلع الاستهلاك . احدهما يكوّن أسعار السوقالتي بموجبها تباع السلع الى المستهلكين ؛ والآخر ، الأسعار الحسابية المستمدة من ميزان التفضيل الذي يحدده مجلس التخطيط المركزي[٢٦] .

إلا أن البرهان القاطع الذي توصل اليه اوسكار لانكه ينحصر في النموذج الاشتراكي اللامركزي . وبهذه الصفة قام بعض اعداء التخطيط على الصعيد الدمقراطي الاشتراكي باعتباره برهاناً نظرياً على ضرورة « التخطيط الدمقراطي » ، على النقيض من التخطيط المركزي[٢٧] .

بيد أن آراء لانكه الأخيرة حول مبادىء التشغيل في الاقتصاد الاشتراكي قد تغيرت تغيراً مهماً عما كانت عليه في المقالتين المشهورتين موضوع البحث . اذ كان للتجربة المتأخرة للاقتصاد الاشتراكي في الاقطار المختلفة ، ودراسات لانكه النظرية الخاصة ، بعض الاثر في ذلك . فقد جاء هذا التغيير أولاً وقبل كل شيء نتيجة لتطور فروع العلم الأخرى ، ولا سيما لنشوء الحاسبات الرياضية الأليكترونية الحديثة . فان الصعوبة التي افترضها هايك وروبنز اصبحت الآن صعوبة وهمية الى حد كبير . لذلك فقد اعلن لانكه في محاضرة له بلندن أنه لو قدر له أن يكتب مقالتيه المذكورتين، اليوم، لأسماهما : «الحاسبة الاليكترونية والسوق : مقالة في السايبرنية الاقتصادية » : إذ من المهم أن نلاحظ أن عملية تحديد « السعر الحسابي » بمعونة حاسبة اليكترونية ، انما هو أيضاً يتم بواسطة

---

26 - O.Lange, F. M. Taylor, On The Economic theory of Socialism, Minnesota Univ. press, 1948, p. 96.

27 - M. H. Dobb, On Economic theory & Socialism, London 1954, p. 58.

انظر أيضاً بول م. سويزي (الاشتراكية) ، الفصل الحادي عشر حول : هل تستطيع الاشتراكية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً رشيداً ، ص ص ٢٦١ – ٢٨٤ ، ترجمة الدكتور عمر مكاوي ، القاهرة ، ١٩٦٤ حيث يوجد عرض رائع في الجلاء والتبسيط لهذه المسألة .

عملية « تجربة وخطأ متعاقبة » . وعليه فإن هاتين الآليتين (السوق والمحاسبة بالحاسبة الاليكترونية) تكمل احداهما الأخرى . وبهـــذا ألقى لانكه ضوءاً جديداً على العلاقة المتبادلة بين نماذج اتخاذ القرارات المركزية واللامركزية[٢٨].

أما عن دراسات لانكه في اقتصاديات الاشتراكية ، فإنها تؤكد على أن الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، حدث النشأة حداثة النظـام الاشتراكي نفسه ، وقد آن الأوان للوصول بالتدريج الى تحليل تركيبي لمبادىء الاقتصاد الاشتراكي. ويقوم هـــذا التحليل على وجود قوانين اقتصادية موضوعية تهيمن على المجتمع الاشتراكي . كما تحكمه القوانين العامة للتطور الاجتماعي كقوانين المادية التاريخية ، ولا سيما مفعول التناقضات في التطور الاجتماعي ، وان كانت هذه التناقضات ذات طبيعة غير عدائية بالنظر الى زوال الطبقات الاجتماعية من النظام الاشتراكي ، مع بقاء الفئات أو المراتب الاجتماعية فيه . وترتبط الفئات الاجتماعية ، لا بنظام الملكية لوسائل الإنتاج ، بل بالتركيب الفوقي للنظام الاجتماعي .

ويؤكد لانكه على أن الفرق الجوهري بـــين عمل القوانين الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي وعملها في المجتمع الرأسمالي ، انما يكمن في كونها عفوية المفعول في المجتمع الرأسمالي ، بينما مفعولهـــا ضمن وعي الانسان وارادته في المجتمع الاشتراكي . ينتفع الانسان بالقوانين الاقتصادية انتفاعاً واعياً وفق مشيئتـه في المجتمع الاشتراكي مثلما ينتفع بالقوانين الطبيعية من خلال علم التكنيك في المجتمع الرأسمالي .

ويميّز لانكه بين أربعة أنواع من القوانين الاقتصاديـة . النوع الأول يشمل القوانين المشتركة بـين جميع النظم الاقتصادية وهي قوانين الانتـــاج واعادة الانتاج . ويشمل النوع الثاني القوانين الخاصة بالانتاج الاشتراكي ، وهي القوانين التي تقررها علاقات الإنتاج الاشتراكي . فالملكية الاشتراكية لوسائل الإنتـاج تجعل الانتـــاج لغرض الاشباع الأقصى لحاجات المجتمع ، لا الى الربح الأقصى الخاص ، كما تقرر علاقات الإنتاج الاشتراكي اسلوب التفاعل الاجتماعي للنشاط

٢٨ ـ انظر المصدر المذكور في الهامش (١) ، ص ٣ .

الاقتصادي الذي هو اسلوب التخطيط . أمـــا النوع الثالث من القوانـين الاقتصادية التي تسمى **بالوسيطة** فتشمل القوانين الخاصة بأكثر من نظـــام اقتصادي كالقوانين الاقتصادية الناجمة عن الإنتاج السلعي من أمثال قانون القيمة وقانون التداول النقدي. وهذه القوانين الأخيرة تفعل فعلها في النظامين الرأسمالي والاشتراكي . وأخيراً ، يشمل النوع الرابع من القوانـــين الاقتصادية **القوانين الخاصة بالتركيب الفوقي** . وتنجم هـــذه القوانين عن اختلاف التركيب الفوقي لإدارة الاقتصاد الاشتراكي . فالطرق المختلفـة لادارة الاقتصاد الاشتراكي التي تتغير من زمن الى زمن ، ومن قطر الى آخر ، تتمخض عن قوانينهـا الاقتصادية الخاصة بها ، لأنها تخلق حوافز وفرصاً ملازمة لها . ويضرب لانكه مثـــلا على ذلك بحقيقة أن ربط علاوات المديرين والعمال في المشروعات الاشتراكية بتحقيق أهداف الخطة وتجاوزها، أدى بهم الى جعل أهداف الخطط منخفضة الى درجة الإفراط ، بحيث يمكن تجاوزها من جهـــة ، كما أدى بهم الى عدم تجاوزها إلا بدرجة قليلة ، للحيلولة دون رفع أهداف الخطط المقبلة الى درجة مفرطة من الجهة الأخرى .

وتيسّر الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتـــاج سبيل التخطيط الاقتصادي : تخطيط وتيرة التراكم والاستثمارات الأساسية التي تقرر تطور الاقتصاد الوطني ، وتخطيط توزيع الدخل الوطني ، وتخطيط الانتـــاج للتنسيق ما بـين فروع الاقتصاد الوطني ولتحقيق التطور الاقتصادي المتناسق . ولكن بروز الحوافز والفرص الـكامنة في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الى حيز الواقع ، يتوقف على توافر شرطين في المشروعات الاشتراكية وهما : أن يكون عملها عمل الوصي المؤتمن على المصلحة العامة للمجتمع ؛ وعلى أن يكون لها حكمها الذاتي . لذلك ، يقوم التركيب الفوقي الاداري للاقتصاد الوطني ، وطرق التخطيط وتنفيـــذ الخطط، ومبادىء المحاسبة الاقتصادية المتبناة ، وطرق دفع الأجور والرواتب، وشكل المساهمة في أرباح المشروعات، ودور السوق الخ.. بتقرير المفعول العملي للحوافز والفرص التي تخلقها الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .

وفي المراحل الأولى لنشوء وتطور الاقتصاد الاشتراكي ، تلعب الدولة دوراً بارزاً في اطار يتعدى قوتها الاقتصادية . إذ أنها العامل الخلاق الذي يخرج الى حيّز الوجود ، التغيرات من علاقات الإنتاج الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهي التي تعمل على تحقيق التنمية السريعة للقوى الانتاجية ، لا سيما في الأقطار المتخلفة . وخلال هذه المراحل يتم زوال القوانين الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية ونشوء القوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي الجديد . وكلما ازداد فعل القوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، تضاءلت القوة فوق – الاقتصادية التي تمارسها الدولة ، وحل محلها عمل القوانين الاقتصادية التي تفعل فعلها في المجتمع الاشتراكي[٢٩] .

ولم تقتصر مساهمة أوسكار لانكه في الاقتصاد الاشتراكي على الناحية النظرية ، بل تعدتها الى التطبيق العملي . وكان عمله في هذا الميدان ينصب على اقامة التخطيط والادارة الاشتراكيين على أسس علمية . وفي هذا الصدد ، لا بد من ذكر محاضرته المشهورة في المؤتمر الوطني الثاني للاقتصاديين البولونيين في حزيران ١٩٥٦ التي دعا فيها الى تحرير الاقتصاد السياسي للاشتراكية من الجمود العقائدي والتبريرية وعبادة الشخصية ؛ وكراسه عن المهام الرئيسية في السياسة الاقتصادية ؛ ومشاركته المهمة في إعداد موضوعات النموذج الاقتصادي البولوني ؛ ودوره في إعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد البولوني ، وتحديده لمعالم ومشاكل الطريق البولوني الى الاشتراكية .

وكان لانكه قد لخّص عملية التحول نحو الاشتراكية في بولونية تلخيصاً بليغاً حيث قال : « كان علينا ، والبلاد تنوء تحت عبء الميراث التاريخي للتأخر الاقتصادي ، وتخريبات الحرب والاحتلال النازي ، أن نضطلع في ظروف بالغة الصعوبة بمهمة التعمير فيما بعد الحرب ، والتصنيع و « تحديث » الكيان الاقتصادي . لقد اضطلعنا بجهد وطني كبير ، لا يمكن أن يتم بصورة فعالة إلا في ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، لتطوير قوى البلاد الانتاجية ، وتجديد

29 - The Political Economy of Socialism, The Hague, 1958.

كيانها الاقتصادي والاجتماعي » .

ثم قال : « إن التصنيع الكثيف والتغيرات السريعة في الكيان الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث خلال السنوات السابقة ، استدعى مركزية شديدة في الادارة وتخطيطاً تفصيلياً مفرطاً في الانتاج . كانت أساليب التخطيط والادارة ، المصممة لتحقيق انقلاب ثوري في الوضع ، ولتركيز جميع الجهود على هـدف واحد ، وهو التطور السريع في الصناعة الثقيلة ، أشبه ما تكون ببقايا أساليب اقتصاديات الحرب الى حد ما . فلقـد طغت التعليمات الادارية ، واسبقيات التخصيصات ، والأهداف المادية الخ .. على الاجراءات القائمـة على استثمار الحوافز الاقتصادية ... أما الصفة الجوهرية للطرق الجديدة فتكمن في لامركزية القرارات واحلال الآلية الاقتصادية محل الاجراءات الادارية » .

ثم أكد قائلاً : « وكل هذه التغييرات في طرق ادارة الاقتصاد الوطني ، انما هي مصممة لا على إدخـال مرونة أكثر فحسب ، بل على إقامـة السيطرة الدمقراطية للشعب على العمليات الاقتصادية ، وأشكال هذه السيطرة الدمقراطية انما هي مجالس العمال في المشروعات الوطنية ، والمجالس المحلية في المشروعات التي تديرها الادارة المحلية ، والإدارة الذاتية للمشروعات الثقافية »[٣٠] .

---

30 - Speech by Prof. O. Lange to the Economic Commission for Europe, 1957, pp. 4. 11, 12 & 15 .

٤ - مُسَاهَمَتُهُ فِي التَّنمِيَة وَالتخطيط

لقد أشغلت مسائل التنمية والتخطيط مكاناً مهماً في العمل العلمي لأوسكار لانكه من الناحيتين النظرية والعملية . فقد زار عدداً كبيراً من الأقطار المستقلة حديثاً في آسية وأفريقية ، وقدم مشورته الاقتصادية الى حكوماتها بناء على طلبها . ونذكر على وجه التخصيص ، الهند (١٩٥٦) ، وسيلان (١٩٥٩) ، والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٧ و ١٩٦١) ، والجمهورية العراقية (١٩٥٩)[٣١] . وفضلاً عن نشاطه العملي في هذا المجال ، أولى لانكه كبير اهتمامه الى نظرية التنمية والتخطيط . وقد نشر عدداً من البحوث وألقى عدداً من المحاضرات حول جوانب مختلف من هذا الموضوع الحيوي في مختلف أنحاء العالم . ولعل أهم أعماله هي : (لِمَ لا تستطيع الرأسمالية حل مشكلة الأقطار المتخلفة ؟)[٣٢] ، ومحاضراته التي ألقاها في المعهد الهندي للاحصاء ، ونشرها تحت عنوان (مقالات في التخطيط الاقتصادي) حول أسس التخطيط

---

٣١ - جاء في مجلة (الطليعة) ، وهي تؤبن الاستاذ الراحل أوسكار لانكه ، قولها : « إن حياة لانكه نموذج لحياة المناضل والمفكر الاشتراكي تستحق التأمل والاحتذاء. ان كتاباته الاقتصادية لذخر لعلم الاقتصاد وللاشتراكيين في كل البلاد . وانا لنتطلع لليوم الذي تغتني فيه المكتبة العربية بترجمة للمؤلفات الأساسية لهذا الاقتصادي الاشتراكي الكبير الذي أحب بلادنا وتفهم قضايانا ، وقدم لنا ما يملك من عون أو مشورة » العدد ١١ ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٩ .

32 - Why Capitalism Cannot Solve the Problem of the Underdeveloped Countries ?, Warsow, 1957 .

الاقتصادي ، وبعض مشاكل التخطيط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة ، وبعض الملاحظات حول تحليل المُدخل – المُنتج . ثم محاضراته في المصرف المركزي المصري حول (التطور الاقتصادي والتخطيط والتعاون الدولي)[٣٣] ، ولتقريره حول (مهام التخطيط الاقتصادي في سيلان)[٣٤] أهميته البالغة . وأخيراً وليس آخراً ، تأتي محاضراته حول (نظرية التطور الاقتصادي) التي ما تزال غير منشورة حتى الآن .

يميّز اوسكار لانكه بين ثلاثة أنماط من التطور الاقتصادي : النمط الرأسمالي الذي طبقته أوربة الغربية والولايات المتحدة الامريكية ؛ والنمط الاشتراكي الذي ابتدأ في الاتحاد السوفياتي ، ثم امتد الى الدمقراطيات الشعبية في أوربة الشرقية والوسطى ؛ والى الصين والدمقراطيات الشعبية في آسية ؛ وأخيراً النمط الوطني الثوري الذي قام في بعض البلدان المتحررة من الاستعمار والتبعية في آسية وافريقية وأمريكة اللاتينية .

ويقوم لانكه بتمييز النمط الوطني الثوري من التطور الاقتصادي تمييزاً خاصاً ، لأنه يعتقد باستحالة اعادة تجربة التطور الاقتصادي الغربي في الأقطار المستقلة حديثاً الآن . لقد كانت مصادر تراكم رأس المال التي قامت في أوربة الغربية ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين تتكوّن من سهولة القضاء على التبذير الإقطاعي ، وتوجيه فائض الإنتاج الزراعي نحو الاستثمار ؛ ومن الادخار المتزايد للطبقة الوسطى ؛ ومن الأرباح الاستعمارية التي تحققت نتيجة لغزو واحتلال القارات والأقطار الغنية المتخلفة . وتضافر هذه المصادر الثلاثة لرأس المال انما هو الذي أدى الى سرعة تراكم رأس المال في اوروبة الغربية ، ومن ثم سرعة تطورها الاقتصادي ، خاصة خلال القرن التاسع عشر . بيد أن قوة

---

٣٣ – انظر ترجمة الدكتور هشام متولي لمعظم هاتين المجموعتين من المحاضرات في : التنمية الاقتصادية والتخطيط ، دمشق (١٩٦٦ ؟) ؛ وأبحاث في التخطيط والاقتصاد الاشتراكي ، بيروت ١٩٦٦ .

34 - The Tasks of Economic Planning in Ceylon, Colombo, 1959 .

الإقطاع المتعاون مع رأس المـــال الاستعماري يعسّر سبيل القضاء على التبذير الاقطاعي لفائض الإنتاج الزراعي ؛ كما أن ضعف الطبقـــة الوسطى بالنظر الى استثمار رأس المال الاستعماري في الموارد الغنية (النفط ، والمعادن ، والمواد الخام) وابتزازه للربح الأقصى منهـــا ، تحول دون نمو أرباحها وادخارها نمواً يتناسب مع التراكم المطلوب للتنميـــة على النمط الرأسمالي « الحر » . وغني عن البيان أن دول الثورات القومية المعادية للاستعمار لا تستطيع أن تعيد تجربـة الاستعمار وتحقق الأرباح الاستعمارية . لذلك كله ، يعتقد اوسكار لانكه أن طريق التطور الوطني الثوري يختلف اختلافاً مهماً عن نمط التطور الاقتصادي الغربي .

فما هو ، إذن ، هذا النمط الوطني الثوري للتخلص من التخلف الاقتصادي؟ يعرّف لانكه الاقتصاد المتخلف بأنه الاقتصاد العاجز عن استخدام مجموع اليد العاملة الجاهزة لعدم كفاية المعدات الرأسمالية المتوافرة في إطار التقدم التكنيكي للانتاج الحديث . ذلك ، إما لأن استخدام اليـــد العاملة الجاهزة وفق طرق الانتاج ووسائله البدائية يؤدي الى انتاجية عمل واطئـــة ، وبالتالي الى دخل فردي حقيقي ضئيل ؛ وإما لأن تبني طرق الإنتاج المتقدمة يؤدي الى تحقيق انتاجية عمل عالية في نفس الوقت الذي يبقى فيه جزء من اليد العامـــلة عاطلاً بالنظر الى عـــدم كفاية المعدات الرأسمالية الجاهزة لتحقيق العمالة التامة لليد العاملة ، مما يؤدي الى ضآلة نمو الدخل الوطني .

وبناء على عدم توافر شروط تراكم الاستثمار الخاص تراكماً قيادياً ، ونظراً لطبيعة التخلف ، يرى لانكه أن التطور الاقتصادي في الأقطار حديثـــة الاستقلال ، لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الادخار والاستثمار للقطاع العام . وهذا يستلزم زيادة وتيرة نمو الادخار والاستثمار العام على وتيرة نموهما في القطاع الخاص . وهذا يفضي الى نشوء ظاهرة رأسمالية الدولة في هذه الأقطار . وهذه الظاهرة ، وإن كانت تقدمية في الأساس ، إلا أنهـــا تغدو امتداداً للرأسمالية الخاصة ، ما لم يصبح القطاع العام القوة الدافعة والقائدة لتطوير الاقتصاد الوطني.

وهذا يستلزم في الأمد الطويل بناء القاعدة الأساسية لقيـــام المجتمع الاشتراكي الذي بدونه لا يمكن تأمين التقدم الاقتصادي المضطرد في هذه الأقطار .

أما عن اسلوب تحقيق نمط التطور الوطني الثوري ، فيجـــده لانكه في التخطيط الاقتصادي الذي يعتبره طريقة جديدة في نطاق السياسة الاقتصادية أو الأداة الرئيسية لدفع عجـــلة التقدم الاقتصادي في دول الثورات القومية . ويرى لانكه أن التخطيط يطرح قضيتين حيويتين وهما: توفير الموارد الضرورية لتحقيق مشروعات الاستثمار الانتاجية ، وتوجيه الاستثمار توجيهاً يؤمن نمو القدرة الانتاجية نمواً يحقق التطور الأقصى في الدخل الوطني والمستوى المعاشي .

ويميّز لانكه بـــين ثلاث حالات لتوجيه الاستثمار وهي : أولاً – توجيه الاستثمار توجيهاً يحقق أسرع معدل ممكن لزيادة الانتاج ، مما يقتضي التشديد على الاستثمار في الصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج أو ما يسميـه بـ « الاستثمار الستراتيجي » . ويتم ذلك مباشرة بتشييد محطات توليد الطاقـــة الكهربائية ، وبناء مصانع الفولاذ ، وصناعات المكائن وأدواتها ؛ وبصورة غير مباشرة من خلال استيراد وسائل الانتاج ، على أن تقوم الصناعات التصديرية بتمويل استيرادها . ويتوقف الاختيار بين هاتين الامكانيتين على ظروف البلاد وقابلياتها الاقتصادية المتفاوتة .

وثانياً – توجيه الاستثمار نحو القطاع الزراعي لزيادة انتاج المواد الغذائيـــة والمواد الأولية الضرورية لإشباع حاجات اليـد العاملة في المدن وصناعاتها الجديدة .

وثالثاً – توجيه الاستثمار نحو صناعات الاستهلاك الشعبي لزيادة انتـاج السلع الاستهلاكية الضرورية لإشباع حاجات الطبقتين الفلاحية والعاملة على وجه الخصوص .

ويقتضي التخطيط الاقتصادي انجاز التوازن المادي أو الحقيقي لكي يسير الإنتاج سيراً حثيثاً ؛ ويتم هذا التوازن بالتنسيق ما بين الفروع المختلفة للاقتصاد

الوطني . وبخلاف ذلك تبرز ظاهرة الخناقات الاقتصادية من جراء ما يحدث من عجز في المواد الأولية أو اليد العاملة الماهرة .

كما يستلزم التخطيط السليم تحقيق **التوازن النقدي** في الاقتصاد النامي من خلال الموازنة بين تخصيصات الاستثمار الخاص وبين عرض السلع الاستثمارية المتوافرة لهذا القطاع ؛ والموازنة بين المبالغ المخصصة للأغراض الاستثمارية والسلع الاستثمارية (المحلية والمستوردة) للقطاع العام . وفي حالة سيادة الاختلال النقدي ، يعم التضخم أو الانكماش النقدي ، مما يعرقل عملية التطور الاقتصادي .

ويضيف لانكه شرط **التوازن الزمني** لنجاح التخطيط عملياً . وهذا يعني انه لا بد من تزامن التطور في بعض ميادين النشاط الاقتصادي مع التطور في بعضها الآخر ، أو لا بد من سبق أحدها الآخر . وعليه ، فلا بد لعرض القوة الكهربائية والمواد البنائية من التزامن مع الخطط الأخرى للتطور الصناعي . بل قد يكون ضرورياً أن يسبق الاستثمار في مشاريع الطاقة الاستثمارات الصناعية الأخرى . وعلى هذا ، فمن المحتم توقيت الخطة الاستثمارية توقيتاً صحيحاً .

ولم يقصر لانكه أبحاثه على تحديد الشروط الفنية لنجاح التخطيط الاقتصادي ، بل تعداها حتى في تقريره عن (مهام التخطيط الاقتصادي في سيلان) الى الشروط الاجتماعية والسياسية . حيث عدّدها على الوجه التالي :

« أولها إزالة المصالح الثابتة المركزة ، الأجنبية والمحلية ، التي قد تعارض لدوافع أنانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية . وهذا يعني تركيز ما هو كافٍ من الوسائل بيد الحكومة ، أو مما يسمى بـ « المواقع المسيطرة » على الاقتصاد ، التي تمكّنها من مجابهة مقاومات تنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية . وينطوي هذا في الأساس على قرار سياسي يؤثر في التركيب الاجتماعي للبلد ، مما لا يجعل الخبير الأجنبي مؤهلاً للتعقيب عليه . أما الشرط الثاني فهو التنظيم الصحيح للماكنة الادارية لإنجاز الخطة . ولا بد لهذا التنظيم من ايجاد مركز فعال يضطلع بمسؤولية تنفيذ الخطة . وأخيراً ، لتنفيذ الخطة تنفيذاً فاعلاً ،

ولاقتحام الموانع والمصاعب التي تعترضها ، ولحث الشعب على أن يبذل قصاراه من أجلها ، لا بد من وجود تأييد شعبي واسع لها . ولهذا السبب ، فمن الضروري تفهم الأكثرية الساحقة من السكان للخطة وتقبلها لها ، بحيث يعتبر كل مواطن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها »[٣٦] .

---

٣٩ – انظر المصدر المذكور في الهامش (٣٤) .

٥ - أوسكار لانكه والاقتصاد السياسي

لقد لخّص موريس دوب حالة النظرية الاقتصادية في عام ١٩٤٩ على النحو التالي : « أصبحت الاتجاهات الأخيرة [في النظرية الاقتصادية] بالغة التعدد والتنوع . وكل ما يمكن قوله بايجاز ، هو أن الجدل الذي أجمع الفكر على ركوده قبل عشرين عاماً [في أوائل العشرينيات] .. إنما انبعث من جديد خلال العقدين الماضيين وتقدم على عدد من الجبهات ... ويكاد ألا يكون من الصدفة ميلاد الجدل من جديد في أعقاب الأزمة الاقتصادية لبواكير الثلاثينيات . فلقد انطوت المناظرة الحامية على التساؤل حول الأسس : على التساؤل عن الفروض التي كان مسلماً بها من قبل أو كانت مقبولة دون ملاحظة . ورأى بعضهم في هذا فرصة لتعمير وبناء الأسس بمواد أكثر دواماً ، وتصميم أكثر جدة . واعتبرها آخرون أزمة حقيقية انتابت النظرية الاقتصادية بحيث أن مكونات هيكل المذهب التقليدي من السواعد القوية والمفتولة ، لا يحتمل أن تخرج منها كلا متلاحماً مرة أخرى »[٣٧] .

وقد تمخضت هذه المناظرة العظيمة عن ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفكر الاقتصادي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي : اتجاه التحليل الديناميكي للرأسمالية الذي يدور حول محور نظرية الأزمة الاقتصادية و« تثبيت » أو « تنظيم » أو « تفنين » النظام الرأسمالي. ثم اتجاه مبدأ العقلانية

---

٣٧ - انظر المصدر المذكور في الهامش (٢٧) ص ١٠٤ .

الاقتصادية الذي يدور حول محور نظرية التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية القصوى للدخل الوطني في ظـــل الاقتصاد الاشتراكي ، وتقويم إدارته وتخطيطه على أسس عقلانية علمية ، تيسّر سبيله الى اللحاق بالرأسماليـة والتفوق عليها . وأخيراً اتجاه نظرية التطور الاقتصادي الذي ينصب على تحديد عوامل التخلف ووسائل التقـدم من خـــلال وضع وتحليل برامج الاستثمار الاقتصادي الأمثل لتحقيق الزيادة القصوى في الدخل الوطني لإنهـــاء التخلف وتيسير التطور في العالم الثالث .

لقد احتل لانكه مركزاً فريداً من خلال قدرته على تركيب هذه الاتجاهات الاقتصادية الثلاثة تركيباً يقوم على نقدها نقداً علمياً يفضي الى عزل جوانبهـا السلبية وتصفيتها ، وتوحيد جوانبهـــا الايجابيـــة توحيداً يفضي الى اقتصاد سياسي قادر على الكشف عن قوانين التطور والحركة في العـــالم المعاصر : في النظام الاشتراكي ، وفي النظام الاستعماري ، وفي تنافسهما القائم في العالم الثالث . ذلك لأن لانكه لم يسهم في المناظرة الاقتصادية المعاصرة واتجاهاتها الرئيسية الثلاثة إسهاماً فـذاً فحسب ، بل أيضاً لأنه نظري بارز من نظريي المـــادية التاريخية ، ولأنه من أوائل من أدخل البرهان والتطبيق الرياضي الى التحليل الاقتصادي (إذ أنه أحد مؤسسي القياس الاقتصادي وربما هو المؤسس لعـــلم السايبرنية) ، ولأنه اقتصادي ماركسي وأكاديمي في آن واحد ، وله عدد من الأتبـاع والزملاء الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم ، ولأنـــه شخصية دولية مشهورة . كل هـــذه العوامل وضعت اوسكار لانكه ، نظرياً وعملياً ، موضع القادر على التصدي لصياغة الاقتصاد السياسي للعالم المعاصر .

لقد كان اوسكار لانكه يستعد ويخطط لأداء هذه المهمـة ردحاً من الزمن ، ومنذ عام ١٩٤٥ حين نشر مقالته المعروفة عن (الاقتصاد : نطاقه وطريقته) ، وربما كان قبل ذلك ، حين ألّف كتابه (مطاوعة الأسعار والعمالة) في ١٩٤٤ . إلا أنه في عام ١٩٥٧ ، شرع بتأليف كتابه المشهور في (الاقتصاد السياسي) . وكان المفروض أن يتم هذا الكتاب في ثلاثـــة أجزاء . يعالج الجزء الأول

موضوعات الاقتصاد السياسي، وعلاقته بالمادية التاريخية، والقوانين الاقتصادية، وطريقة الاقتصاد السياسي ، والعلاقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الفعالية (البراكسية) ، وأخيراً يعالج التكييف الاجتماعي والمغزى الاجتماعي لعلم الاقتصاد .

أما الجزء الثاني ، فقد كان مصمماً على أن يبحث في النظرية العامة لإعادة الإنتاج والتراكم ، والاستثمار والتنمية الاقتصادية ، وإنتاج السلع وقانون القيمة ، وتكوين الفائض الاقتصادي وتوزيعه وتصريفه في النظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة . وقد صدرت الآن الفصول الأربعة الأولى منه على أنها القسم الأول من الجزء الثاني من (الاقتصاد السياسي) باللغة البولونية، وترجمتها الى بعض اللغات الأخرى ما تزال قيد الإعداد .

كما تم تصميم الجزء الثالث على أن يكرس لتحليل مفصل لآلية النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، بما في ذلك قضايا التفاعل المتبادل فيما بينهما خلا المرحلة التاريخية الراهنة .

لقد ظهر الجزء الأول من (الاقتصاد السياسي) بطبعته البولونية الاولى في ١٩٥٩ . وفور صدوره استأثر بالاهتمام الكبير في بولونية وفي مختلف أنحاء العالم الأخرى . وانعكس ذلك في عدد كبير ومتباين من مقالات المراجعة النقدية له من جهة ، وفي ترجمته الى حوالي عشر لغات من الجهة الأخرى ، حيث نشرت ترجمته الى اللغة الفرنسية ، والانكليزية ، والايطالية ، والبرتغالية ، والتركية (الفصول الثلاثة الأولى فقط) . أما ترجمته إلى اللغات التشيكية ، والألمانية ، والاسبانية ، واليابانية فما تزال قيد الإعداد . وبين يدي القارىء نضع الترجمة العربية .

إن الجزء الأول من عمل لانكه في (الاقتصاد السياسي) إنما هو بحث منتظم حول الموضوع . وكان يعتزم القيام به منذ زمن بعيد ، إذ أنه نشر كما ذكرنا مقالة في إحدى المجلات الاقتصادية البريطانية عن (الاقتصاد : نطاقه وطريقته) في ١٩٤٥ ، لتكون الفصل الأول من هذا السفر العظيم . فقد كانت

هذه المقالة تنصب على دراسة « الأفعال الاقتصادية » موحدة مع « تأثير التنظيم الاجتماعي والمؤسسات في سبل وأساليب إدارة الموارد النادرة » . وبالنظر إلى المهام الاجتماعية والسياسية التي اضطلع بها لانكه خلال سني ما بعد الحرب مباشرة ، فإنه لم يبدأ بتحقيق امنيته هذه إلا في أوائل ١٩٥٧ . ومن الواضح أن هذا العمل لم يأت استمراراً بسيطاً لكتابه الذي بدأه من قبل ، بل جاء عملاً تركيبياً جديداً يقوم على أساس أغنى من التجربة التاريخية ، والتطور النظري ، والأفق العالمي الشامل للنظم الاجتماعية المعاصرة والتفاعل فيما بينها .

وقبل أن أشرع بتقييم كتاب (الاقتصاد السياسي) ، أرى لزاماً عليّ أن أعرض نماذج من الآراء المختلفة التي صدرت حوله .

لقد عبّر الناقد الاقتصادي فينسنت ماسارو (V. G. Massaro) في (المجلة الاقتصادية) البريطانية عن رأيه في كتاب لانكه قائلاً : « إن كتاب لانكه يمتاز الاختيار بوصفه كتاباً تمهيدياً للطلبة البولونيين . إلا أن الجزء الأول ، باعتباره عملاً تركيبياً موجهاً الى زملائه ، يترك الكثير مما هو مرغوب فيه »[٣٧] .

إلا أن الاقتصادي الانكليزي التقدمي المشهور موريس دوب قد ثمّن هذا الكتاب تثميناً يختلف تماماً عن الرأي السابق حيث قال : « يسرني أعظم السرور أن أسمع عن ترجمة كتاب اوسكار لانكه [الى اللغة العربية] . إذ أني أعتبر هذا المؤلف مساهمة وتوضيحاً عظيمين لعدد كبير من النقاط »[٣٨] .

أما الاقتصاديان البولونيان تادوس كواليك ولودزيميرز بروس (T. Kowalik & W. Brus) ، فقد أعربا عن رأيهما في كتاب لانكه قائلين : « وفي المجلد الأول للاقتصاد السياسي ، احتلت قضية عقلانية الاقتصاد المقام الأول ، إذ وضعت بشكل أعمق ، متضمنة موقف الاقتصاد السياسي الماركسي من مبدأ الإدارة العقلانية » ، واعتبرا قضية عقلانية الاقتصاد الاشتراكي الفكرة

---

37 - The Economic Journal, 1964, p. 660 .

٣٨ – رسالة من موريس دوب الى محمد سلمان حسن مؤرخة في ١٩٦٦/٨/٢ .

الرئيسية لكتاب لانكه ، بل لأكبر قسط من مؤلفاته[٣٩] .

وقد أعرب الاقتصادي اليوغوسلافي ايفان ماكسيموفيك (I. Maksimovic) وسط معارضة بعض الاقتصاديين اليوغوسلافيين ، عن رأيـــه في كتاب لانكه قائلا : « يمثل هذا الكتاب محاولة لتقديم تحليل تركيبي بـين التقليد الاقتصادي والاتجاهات الجديدة ، ويعـبّر هـــذا التركيب عن حاجة حقيقية للاقتصاد الماركسي »[٤٠] .

إن معظم هذه الآراء السلبية والإيجابية وحيدة الطرف ، إذ أنهـا لا تعطي صورة متكاملة تأخذ بنظر الاعتبار كلا من اوسكار لانكه باعتباره عالمـاً في الاشتراكية ، بل ربما كان من أبرز علمائها في الربع الثالث من القرن العشرين ، ومن خصائص الفكر الاقتصادي المعاصر وحاجته المـــاسة الى تحليل تركيبي ، يغربل ويوحد جميع إنجازاته واتجاهاته الحقيقية ، ومن جوانب العـالم المعاصر الثلاثة التي يتكون أولها من النظام الاشتراكي ، وثانيهـــا من النظام الرأسمالي الاستعماري ، وما يزال ثالثها تحت وطأة الصراع بين هذين النظامين على الصعيدين الداخلي والدولي .

لذلك أرى من الضروري تقييم الكتاب تقييماً مستقلاً ، على أن أتناول ذلك من زاويتين : الأولى زاوية عامة تنصب على مساهمات الكتاب الأصيلة من أجل صياغة الاقتصاد السياسي صياغة علمية تكشف عن قوانين حركة العالم المعاصر . أما الثانية فزاوية خاصة تبين أهميـــة الكتاب للفكر الاقتصادي العربي الذي يعمل من أجل أدوات تحليل اقتصادي علمي يساعد على تشخيص المرحـــلة الاقتصادية الراهنة في كل بلد عربي على حدة ، وفي مجموع العالم العربي ، تشخيصاً من شأنه تصفية عوامل تأخره وتفريقه وتقوية عوامل تقدمه وتوحيده .

إن التطور العلمي السريع في زماننا إنما يقوم على التخصص البعيد الأثر . حيث يحقق الباحثون تقدماً أسرع كلما ركزوا جهودهم في ميدان محدود .

---

٣٩ – مجلة (المعرفة) السورية ، العدد ٥٣ ، تموز ١٩٦٦ ، ص ١٤١ .

٤٠ – انظر المصدر المذكور في الهامش (١) ، ص ٣٥٨ .

إلا أن هذا النمط من التطور العلمي يعاني من نقص خطير ، حيث يزول في هذه العملية ذلك النوع من العالم الذي يهيمن على مجموع علم معين ، كالاقتصاد السياسي مثلاً ، الى جانب ما يتصل بـه من قضايا العلوم الأخرى . كما تضعف الدراسات العلمية الشاملة التي تهدف الى صياغة المنجزات العلميـــة الاختصاصية صياغة تحليلية تركيبية تفضي الى الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر . لقد كان اوسكار لانكه بالضبط ذلك النوع من الاقتصادي العالمي الذي شمل عمله ، ليس جميع علم الاقتصاد فحسب ، بل ما يتصل بـه من قضايا الاجتماع ، ونظرية المادية التاريخية لتطور المجتمع من ناحيـــة ، وقضايا عـــلم الرياضة وتطبيقاته الرياضية من الناحية الأخرى . ولذلك جـاء كتابه عن (الاقتصاد السياسي) موضوع البحث تحليـلاً تركيبياً لعـــلم الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر .

وفضلاً عن هـــذه الطبيعة التركيبية الفريدة لكتاب لانكه عن الاقتصاد السياسي ، فإنه ، فيما أعتقـد ، أسهم إسهاماً أصيـلاً في أربعـــة جوانب مهمة وهي :

١ – لقد قدم اوسكار لانكه تصنيفاً جديداً للقوانين الاقتصادية الى القوانين العامة مشتركة بين جميع النظم الاقتصادية الاجتماعية ، والقوانـين الخاصة بنظام اقتصادي اجتماعي معين ، والقوانين ، غير العامة وغير الخاصة ، أو الوسيطة التي تشترك فيها بعض النظم الاقتصادية الاجتماعية . وعلى وجه الخصوص ، فإنـه جاء بفكرة قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية ، وبحجته في انها ، إلى جانب قوانين السلوك الإنساني وقوانين التفاعل بين الأعمال الإنسانية ، تكون موضوعاً من موضوعات الاقتصاد السياسي .

٢ – وأسهم لانكه في أساليب البحث في الاقتصاد السياسي . إذ أنـــه لم يقتصر في تصنيفه لأساليب الاستدلال في الاقتصاد السياسي على اسلوبي الاستدلال الاستقرائي والاستنتاجي المـــألوفين فحسب ، بل تعداهما إلى أسلوب وسيط بينهما هو الاستدلال الاختزالي الذي هو أداة لتدقيق النتـائج التي يتم التوصل

اليها بالاستنتاج على أساس مقابلتها وتمحيصها بموجب النتائج المستحصلة من خلال الاستقراء، وهو معاكس للاستنتاج الذي يستخلص النتائج من المقدمات، حيث إنه يستخلص المقدمات من النتائج .

٣ – لقد حلّل اوسكار لانكه ، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الفعالية (البراكسية) أو علم النشاط العقلاني . إذ أنه برهن على أن مبدأ العقلانية الاقتصادية له طابعه التاريخي ، إذ أن نشوءه ومحتواه انما تقررهما المؤسسات والأحوال الاجتماعية ؛ كما أنه برهن على أن الجانب الفعالي أو البراكسي من النشاط الاقتصادي ، إنما ينتسب الى ميدان الاقتصاد السياسي . ويعتبر لانكه أيضاً مؤسساً لعلم السايبرنية الذي يحلّل علاقات النظم المكونة من عناصر يؤثر بعضها في بعض تأثيراً متبادلاً ، إلى سلاسل من العلل والمعلولات ويصوغها صياغة رياضية .

٤ – كما أسهم لانكه في دراسة التفاعل بين النظم الاقتصادية الاجتماعية وعلاقاتها ومراحل الانتقال فيها وفيما بينها . إذ أنه شخّص ظاهرتين انتقاليتين في العالم المعاصر : الاولى ظاهرة التحول عن الأساليب المركزية البيروقراطية في التخطيط والتسيير الإداري للمجتمع الاشتراكي الى تطوير أساليب جديدة في التخطيط والتسيير الاداري تضع موضع التنفيذ مبدأ العقلانية الاقتصادية ، إذ أن الاشتراكية ، عند لانكه ، ليست ظاهرة جامدة تأتي دفعة واحدة ، بل إن التكييف الواعي للمجتمع الاشتراكي ليس ممكناً فحسب ، بل حتمياً أيضاً . أما الظاهرة الثانية ، فتخص التحول من نمط الاقتصاد شبه – الاقطاعي شبه – الاستعماري الى نمط الاقتصاد الوطني الثوري الذي هو مجتمع انتقالي يسير نحو الاشتراكية .

هذه هي الأهمية العامة لكتاب لانكه عن الاقتصاد السياسي . فما هي ، إذن ، أهميته للفكر الاقتصادي العربي والاقتصاد العربي المعاصرين ؟ يعاني الفكر الاقتصادي في البلاد العربية ، فيما أعتقد ، من تناقض شديد بين ما ينقل على الأغلب من الفكر الاقتصادي الأجنبي نقلاً غير هادف ولا تركيبي

على الصعيد النظري وبين الواقع الاقتصادي من جهة ؛ وبين ما يكتب من وصف للمشكلات الاقتصادية الحية على صعيد الاقتصاد الوصفي وبين ما تفتقر اليه هذه المشكلات من تحليل نظري عيني يميط اللثام عن قوانين حركتها العامة وتطورها الخاص من الجهة الأخرى .

ويعاني الواقع الاقتصادي في العالم العربي ككل ، وفي أقطاره المتحررة أيضاً من تناقض شديد ناجم عن تعايش نظم اقتصادية اجتماعية ترجع إلى عصور مختلفة ، حيث ما يزال يقوم قطاع الإقطاع العشائري ، والقطاع الاقتصادي الاستعماري (لا سيما النفطي) ، والقطاع الرأسمالي الخاص المحلي ، والقطاع الاقتصادي الحكومي . وهذه القطاعات الاقتصادية تختلف من حيث قواها الإنتاجية ، وعلاقاتها الاقتصادية ، ومؤسساتها الإنتاجية ، اختلافاً يجعل معظم القوانين الاقتصادية التي هيمنت على مختلف الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية المعروفة أو ما تزال تهيمن على بعضها نافذة المفعول في العالم العربي المعاصر .

وبالنظر إلى هاتين الخاصيتين للفكر الاقتصادي العربي وللاقتصاد العربي المعاصرين بالضبط يكتسب كتاب لانكه في الاقتصاد السياسي مغزى خاصاً يكاد يجعله حدثاً علمياً فريداً . إذ أن نهجه التحليلي – التركيبي في صياغة الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر يساعد على حل التناقض الذي يعاني منه الفكر الاقتصادي العربي المعاصر ، وبعث فكر اقتصادي أصيل ملتزم . كما أن بحثه لاقتصاديات النظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، وقوانين حركتها والتفاعل فيما بينها ، يقدم إطاراً سليماً لتفهم ظاهرة تعايش النظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة في الوطن العربي المعاصر ، وبيان سبيل الحل للتناقض فيما بينها ، حلاً يخدم المصالح الحيوية للأمة العربية . لذلك آمل أن تساهم هذه الطبعة العربية لكتاب أوسكار لانكه عن (الاقتصاد السياسي) في بناء الجسر الضروري بين الفكر الاقتصادي والواقع الاقتصادي في الشرق العربي .

بغداد

١٨ تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٦٦

م. س. ح

مقدمة الطبعة البولونية الأولى

هـــذا هو الجزء الأول من عمل أكبر سيعالج الأهم من مجموع قضايا الاقتصاد السياسي . وقد شرعت في كتابته في أوائل ١٩٥٧ ، قاصداً بادىء الأمر أن أحصر عملي في مجلد واحد . وقد اتسع حجم الكتاب في مجرى التأليف ، بحيث انه يتكون من ثلاثة مجلدات ، وهذا هو أولها .

يعالج هذا الكتاب ، المسائل العامة للاقتصاد السياسي ـ محتوياته ، وعلاقة الاقتصاد السياسي بالتفسير المادي للتاريخ ، والقوانين الاقتصادية ، والطريقة التي ينهجها الاقتصاد السياسي ، وعلاقة الاقتصاد السياسي بعلم الفعالية (البراكسية) ، ومسألة التكييف الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية للمعرفة الاقتصادية . وقد تمت فيه أيضاً مناقشة الاتجاهات اللاماركسية في الاقتصاد السياسي . وعلى هذا المنوال ، فإن هذا الكتاب كلٌ قائم بذاته يعالج القواعد العامة لعلم الاقتصاد السياسي .

وسيحتوي الجزء القادم على عرض نقدي للأهم من المسائل الأساسية في الاقتصاد السياسي . فإنه سوف يبحث في نظرية إعادة الإنتاج والتراكم ، والإنتاج للسوق وقانون القيمة ، وسوف يحتوي على تحليل اقتصادي مقارن للنظم الاجتماعية . أما الجزء الأخير فسينصب على تحليل مفصل لأسلوب عمل النظامين الرأسمالي والاشتراكي و « قانون الحركة » فيهما .

كنت أنوي منذ زمن طويل أن أكتب بحثاً منتظماً في الاقتصاد السياسي . وقد استعصت هذه النية كلما تقدمت دراستي الاقتصادية وكلما ازددت خبرة

في وضع السياسة الاقتصادية . وأخيراً تبلور القصد من خلال يقيني بإمكان فضّ العديد من المنازعات والمجادلات في الاقتصاد السياسي على أساس من عرض منتظم لهذا العلم فقط . إذ أن القضايا الاقتصادية مرتبطة سويـــة في كلّ ، ويصعب فهمهـــا بمعزل . ومن الضروري ، لحل هذه المسائل أن نأخذ بالحسبان الحالة الراهنة للفكر الاقتصادي وللتجربة التاريخية المعاصرة . وعلى هذا المنوال فقط يمكن تطوير الفكر العلمي الماركسي في حقل الاقتصاد السياسي .

وليس هـــذا الكتاب كتاباً « أكاديمياً » ، بل هو رسالة منتظمة . ولهذا السبب تختلف فصوله كثيراً في طولها حيث تتم معالجة بعض المسائل بصورة مطولة ومفصلة أكثر من غيرها . فقد حالت أن أخصص مجالاً أوفى للقضايا الجديدة والجدلية من القضايا التي صادفت حلولاً مقبولة ، على أن هـذه قد تمت معالجتها أيضاً ، ليحتفظ الكتاب بطابعه المنتظم .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب لم يصمم ليكون كتاباً مدرسياً ، فإني مـع ذلك آمل أن يساهم في تنظيم أفكار الاقتصاد السياسي ومفاهيمه . كما آمل أن يكون ، إلى حد ما ، مجدياً في بناء الاشتراكية (في بولونية) .

وارشو — اوسكار لانكه

١٥ نيسان ١٩٥٩

مقدمة الطبعة الإنكليزية

الكتاب الحالي هو الجزء الأول مما أريدَ له أن يكون بحثاً منتظماً في الاقتصاد السياسي . وكان قد نشر لأول مرة باللغة البولونية في نهاية ١٩٥٩ ، بثلاثين الف نسخة . وقد نفدت هذه الطبعة خلال عدة أشهر ، فظهرت طبعة ثانية في ١٩٦١ . والطبعة الانكليزية إنما هي ترجمة للطبعة الثانية . وكان قد اضطلع بها السيد انكس ووكر ، وأود أن أعرب عن شكري على جهده . كما أود أن اعبر عن شكري الى الدكتور زدزلو سادوفسكي والسيد آدم بونيكوفيسكي اللذين ساعداني في تحقيق الطبعة الانكليزية من هذا الكتاب .

لقد شجعني النجاح الذي حالف كتابي في بولونية على أن اعرضه على القراء في الأقطار الأخرى . فقد ظهرت طبعة فرنسية وايطالية ، وتراجم أخرى في دور الإعداد .

والكتاب إنما هو محاولة لتركيب دراساتي في الحقول المختلفة من علم الاقتصاد. إذ يبدو لي أن الحالة الحاضرة لعلم الاقتصاد ، وكذلك مجرى التطور الاقتصادي الذي نشاهده في أجزاء مختلفة من العالم يهيئان الظروف الناضجة لمثل هذا التركيب .

وفي رأيي ، يكون مثل هذا التركيب ممكناً على أساس من المفهوم الماركسي للاقتصاد السياسي ، كعلم يدرس عمليات التطور الاقتصادي في إطار عام من ظروف اجتماعية تقوّم تاريخياً فقط. عليه أن يثبت القوانين التي تهيمن على تطور المجتمع الاقتصادي الحديث ، ويبيّن كيفية إمكان الانتفاع بهذه القوانين انتفاعاً

ناجحاً ، لتقويم العمليات الاجتماعية الاقتصادية تقويماً واعياً وهادفاً ، وإخضاعها لإرادة الإنسان وأغراضه .

وفي الأقطار التي تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي ، يكون التطور الاقتصادي مخططاً . وفي هذه الأقطار يخدم علم الاقتصاد السياسي ، كأساس للتخطيط الاقتصادي . وبالتدريج ، لا تكون الطبيعة وحدها خاضعة للسيطرة العلمية ، بل التطور الاجتماعي والاقتصادي أيضاً . بيد أن الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي انتشر بعيداً عن الأقطار الاشتراكية . والاهتمام شديد ، خصوصاً في الأقطار المسماة بـ « المتخلفة » التي تبحث عن طرق لاقتحام وضع من الركود الاقتصادي والاجتماعي . ولكن الاهتمام بالتخطيط أخذ يتعاظم حتى في الأقطار الرأسمالية ، وذلك يعود على الأغلب إلى التحدي الذي يقدمه الاقتصاد الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي القديم .

لم تعد البشرية تقتنع عن طيبة خاطر ، بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي ناجم عن **القدر المحتوم أو العناية الالهية أو القوانين الطبيعية** المزعومة . فالشعوب ترغب في أن تضع مصيرها بين أيديها ، وتقوّم الظروف الاجتماعية والاقتصادية تقويماً يعجّل في التقدم ، وتحقق مطامحها في ميادين الرفاهية ، والعدل ، والتحصيل الثقافي . فعلى عـــلم الاقتصاد أن يهيىء الوسائل لتحقيق هذه الغاية .

وهذا الرأي في الدور الاجتماعي لعلم الاقتصاد ، إنما هو الملهم لي في عملي . وللقارىء أن يحكم على مدى ما يستوفي هذا الكتاب من هذه الشروط .

وارشو — **اوسكار لانكه**

أيلول ١٩٦٢

الفصل الأول

موضوعات الاقتصاد السياسي
أو
المفاهيم الأولية

يقوم الاقتصاد السياسي ، أو الاقتصاد الاجتماعي ، بدراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها .

الحاجات الانسانية ووسائل اشباعها

يحتاج الإنسان الذي يعيش في مجتمع ما وفي مرحلة معينة من التطور التاريخي إلى أشياء مختلفة . فهو يحتاج الى المآكل والملبس والمأوى ، وبعض الوسائل لتربية أطفاله ، وللتسلية ، وأشياء عديدة أخرى . وبعض هذه **الحاجات** (Needs) حياتي (بيولوجي) ، لا بد من إشباعها للمحافظة على الحياة : أما بعضها الآخر ، فينشأ عن حقيقة كون الناس يعيشون معاً في المجتمع وتقررها مجموعة العوامل المعقدة التي تكوّن ما يسمى **بثقافة** (Culture)

المجتمع المعين . وحتى الحاجات الحياتية تتخذ أشكالاً وخصائص تناسب ثقافة المجتمع ، كما هي الحال في الغذاء مثلاً . وقد تكون حاجات الإنسان **فردية** (Individual) أو **جماعية** (Collective) . وتنجم الحاجات الجماعية ، كالحاجة الى الأمن والى بعض أنواع التسلية ، عن حقيقة كون الناس يعيشون معاً في المجتمع. وعلى الرغم من أن الحاجات الإنسانية مستمدة أصلاً من الضرورة الحياتية ، فإنها ناتجة عن وجود المجتمع ومتكيفة حسب مرحلة التطور التي بلغها ذلك المجتمع .

والأشياء المادية (Material Objects) – كالخبز والدثور والفحم والأفلام ، والكتب ، وملابس الرقص ، والأرصفة ، والأعمدة الكهربائية ، والسيارات والمدارس – الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية ، إنما تسمّى بالسلع (Goods) . فما السلع ، إذن ، إلا وسائل مادية لإشباع الحاجات الانسانية . وهذه الوسائل مستمدة من الطبيعة . وتجهّز الطبيعة بعض هذه الوسائل – كالهواء الضروري للتنفس – بشكل لا يقتضي نشاطاً إنسانياً لإعداده للاستعمال البشري[1]. ولما كانت هذه الوسائل لا تتضمن نشاطاً إنسانياً ، فإن الاقتصاد السياسي لا يُعنى بها . على أن معظم وسائل إشباع الحاجات البشرية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها وتحضيرها ، أو عن طريق تغيير خصائصها الطبيعية ، والكيماوية ، والحياتية ، أو عن طريق نقلها عبر المكان ، والمحافظة عليها عبر الزمان .

الانتاج ، العمل

ويدعى النشاط الذي يكيّف **الموارد الطبيعية** (Natural Resources) ويجعلها سلعاً **بالانتاج** (Production) ، كما تدعى السلع الناجمة عن هذا النشاط **بالمنتوجات** (Products) . فحينما نتأمل الأشياء المادية ، بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية نسميها سلعاً ، أما حينما نتأملها باعتبارها ناجمة عن نشاط الإنتاج الإنساني ، فنسميها منتوجات .

والإنتاج عبارة عن النشاط الإنساني الذي يكيّف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية . وهو نشاط واعٍ وهادف ، وهذا الوعي والهدف هما اللذان يميّزان الإنسان عن الحيوان [٢] . ويتكوّن الإنتاج من نشاطات متنوعة تسمى **بالعمل** (Labour) . وعن طريق العمل يزاول الإنسان تأثيره على الطبيعة فيحولها حسب حاجته . ولكن الإنسان ، في الوقت عينه ، يحوّل نفسه بالعمل الذي يقوم به – فإنه نفسه يتقولب كلما كسب وطوّر قابليته على إنجاز العمليات المختلفة . ويقول ماركس : « إن العمل ، في الأساس ، عملية دائمة بين الانسان والطبيعة ، عملية يقوم الانسان فيها ، عن طريق نشاطه الخاص ، بتدشين التفاعل المادي بينه وبين الطبيعة وتنظيمه والهيمنة عليه . فإنه يجابه الطبيعة باعتباره أحد قواها ... وعن طريق تأثير الانسان في العالم الخارجي وتغييره له ، يقوم الانسان في الوقت نفسه بتغيير طبيعته الخاصة . فإنه يطوّر القوى الكامنة في داخله ، ويخضع هذه القوى الداخلية لسيطرته الخاصة »[٣] .

وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك

إذن ، يقوم الانتاج على العمل . ولكن الانسان يستخدم في عمله أشياء مادية مختلفة ، كالمحراث ، وحيوان الحراثة ، والماكنات ، والسيارات ، والبواخر ، والفولاذ ، والفوسفات وهلمّ جراً . ويمكن تقسيم **وسائل الانتاج** (Means of Production) الى مجموعتين . ويتم تحضير المجموعة الأولى من وسائل الانتاج بواسطة العمل البشري . ويشمل هذا الصنف الموارد الطبيعية كالتربة ، والحيوانات البرية ، والمعادن ، الى جانب المواد الخام والمنتوجات شبه المصنوعة كالقطن والمكائن غير الكاملة الصنع ، وهذه الأشياء تدعى **مواد العمل** (Objects of Labour) . أما المجموعة الثانية ، فتتكون من ذلك القسم من وسائل الإنتاج التي تستخدم في تحضير مواد العمل . وتنضوي تحت هذا العنوان الأشياء التي تصنع لغرض إنجاز عمليات معينة كالمطارق ،

والمناشير ، والمكائن ، والجهاز الكيماوي ، وهذه تدعى بالأدوات (Tools) . والأشياء الأخرى ، التي هي على الرغم من عدم كونها في ذاتها أدوات ، كالمباني والمخازن والموانى ، والطرق ، والأرض ، فإنها تدخل ضمن هذه المجموعة أيضاً . وهذه جميعها تدعى **وسائل العمل** (Means of Labour) .

وعلى الرغم من أن وسائل الإنتاج لا تقوم مباشرة بإشباع الحاجات البشرية ، فإنها مع ذلك ، لا غناء عنها لإنتاج تلك الأشياء التي تشبع الحاجات البشرية مباشرة ، ولهذا السبب ندخلها في صنف السلع . ولكي نفرّق بين وسائل الإنتاج والسلع الأخرى ، نسمي الأولى **بالسلع الانتاجية** (Producer Goods)، والثانية **بالسلع الاستهلاكية** (Consumer Goods). ويُستعمل أحياناً الاصطلاحان الواضحان : **السلع غير المباشرة** (Indirect Goods) **والسلع المباشرة** (Direct Goods) لنفس الغرض . ولا يكون التمييز بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية بحسب خصائصها الطبيعية ، لأن الشيء نفسه ، كالفحم مثلاً ، قد يكون وسيلة من وسائل الإنتاج أو الاستهلاك . فالتمييز بينهما إنما يكون من حيث الوظيفة ، لأنه يعتمد على طريقة استعمال السلعة في إشباع الحاجات البشرية .

ويدعى النشاط الذي يزاوله الانسان لاشباع حاجاته **بالاستهلاك** (Consumption). وقد تنفد السلع الاستهلاكية ، الغذاء ، في عملية الاستهلاك مرة واحدة ، أو أنها ، كالملابس ، تبلى خلال فترة من الزمن . ولا تكون السلع الانتاجية ، أو وسائل الانتاج ، مواد للاستهلاك . ولكنها تستهلك في عملية الانتاج مرة واحدة كالمواد الخام ، أو خلال فترة من الزمن ، كالمكائن ، وهذه العملية تسمى أحياناً **بالاستهلاك الانتاجي**(Productive Consumption)[٤]. ولكن هذا ليس بالاستهلاك بالمعنى الدقيق للكلمة ، وإنه من الأفضل التمييز بين **الاستنفاد** (Using-Up) **المباشر والاستنفاد التدريجي** لوسائل الانتاج .

الطبيعة الاجتماعية للانتاج والتوزيع

إن إنتاج الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشريـــة إنتاج اجتماعي دائماً . فروبنسن كروسو الذي اشتغل بالانتـــاج بمعزل عن المجتمع البشري شخصية خيالية لا مثيل لهـــا في الواقع . فقد كتب ماركس ، وهو أول من انبرى الى تحليل الخاصية الاجتماعية للانتاج تحليلا مستفيضاً ، « طبيعي أن يمثل الانتـــاج المادي من قبل الأفراد نقطة الانطلاق ... فكلما رجعنـا بالتاريخ الى الوراء ، عظُم اعتماد الفرد ، وعليه الفرد المنتج ، على كلٍّ أكبر لا يكوّن هو إلا جزءاً منه ... فكلما تكلمنا عن الانتاج ، إذن ، **يدور يخلدنا الانتـــاج في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي ، أو الانتاج من قبل الأفراد الاجتماعيين** »[٥] .

وتقوم الطبيعة الاجتماعية للانتاج على الطبيعة الاجتماعيـة للعمل . فالناس لا يزاولون إنتاج السلع بصورة منعزلة . وإنمـــا يرتبط عمل كل فرد من الأفراد ارتباطاً وثيقاً بنشاط غيره من العمال ، فالناس يشتركون ويعمل بعضهم لبعض : ويتوقف نجاح عمل الانسان في إكمال عمليـة الانتاج على عمل الآخرين . ويدعى هذا التشارك في الانتاج **تعاوناً** (Cooperation) . كما يتخذ عمل الناس بعضهم لبعض شكل **تقسيم العمل** (Division of Labour) الذي بموجبـه يتخصص الناس في أنواع مختلفة من العمل . وعليـــه ، فإن جهود الفرد إنمـا هي جزء فقط من العمـــل المشترك لجميع أعضاء المجتمـــع ، أو من **العمل الاجتماعي** (Social Labour) الذي ينتج السلع التي تقوم بإشباع حاجـات أفراد المجتمع إشباعاً مباشراً أو غير مباشر .

ولما كانت المنتوجات تنجم عن العمل الاجتماعي ، فهي أيضاً ذات طابـــع اجتماعي . إنها تقوم بإشباع الحاجات الفردية أو الجماعية للناس الذين يعيشون في المجتمع إشباعاً مباشراً أو غير مباشر . وهـذا يعني **توزيع** (Distribution) المنتوجات بين أعضاء المجتمع . ويتم توزيع المنتوجات على كل من الأفراد لغرض الاستهلاك الفردي ، ومن جماعـــات الأفراد المنظمين كالإدارات المحليـــة ،

والجمعيات ، والمؤسسات ، لغرض الاستهلاك الجماعي . وعلى هذا يكون التوزيع ذا طابع اجتماعي : لأن التوزيع عمل اجتماعي بحكم طبيعته . ويتخذ التوزيع أشكالاً مختلفة في مختلف مراحل التطور التاريخي للمجتمع . ويمثل تبادل المنتوجات (Exchange of Products) ، والذي له أهميته الخاصة في التاريخ الاجتماعي ، أحد هذه الأشكال . بيد أنه ليس بالشكل الوحيد للتوزيع الموجود في التاريخ[٦] .

العمل الانتاجي واللاإنتاجي (الخدمات)

وتوزيع المنتوجات نشاط بشري يتطلب إنجاز عمليات واعية وهادفة ؛ فنشاط البائع في مخزن ، أو نشاط موزع المنتوجات العينية ، عمل . وهنالك نشاطات بشرية أو أنواع من العمل ، كنشاطات الفنان أو المعلم ، التي تقوم بإشباع الحاجات البشرية إشباعاً مباشراً من دون إنتاج أشياء مادية أو سلع . فلا العمل المتضمن في التوزيع ولا النشاطات التي تشبع الحاجات البشرية مباشرة يؤديان الى إنتاج أشياء مادية . ولهذا السبب اصطلح على تسمية هذه النشاطات **بالعمل اللاإنتاجي** (Non-Productive Labour) تمييزاً لها عن **العمل الانتاجي** (Productive Labour)[٧] . وتدعى جميع النشاطات المتصلة بإشباع الحاجات البشرية إشباعاً مباشراً أو غير مباشر والتي لا تفضي الى إنتاج السلع بصورة مباشرة **بالخدمات** (Services) . ولغرض الاختصار ، سوف نستعمل من الآن فصاعداً ، كلمة العمل بمعنى العمل الانتاجي فقط ، أي العمل المستخدم لانتاج الأشياء المادية ، ونستعمل كلمة الخدمات لتشمل جميع العمليات الأخرى المتصلة باشباع الحاجات البشرية .

ويقتضي توفير الخدمات تهيؤ أشياء مادية معينة كأبنية المدارس ، والأفلام ، والآلات الموسيقية وغيرها . وهذه تسمى بوسائل تأدية الخدمات (Means of Performing Services) . ومما له أهمية خاصة بينها وسائل التوزيع على شاكلة التسهيلات كأثاث المخازن ، والرفوف ، والمكائن الحسابية .

ولما كان أداء الخدمات يشبع الحاجات البشرية من دون إنتاج أشياء مادية ، فلا بد من تصنيف وسائل تأدية الخدمات في عداد السلع الاستهلاكية . لأن هذه الوسائل تستعمل وتستنفد في عملية إشباع الحاجات البشرية .

الاقتصاد السياسي ، علم القوانين الاجتماعية للعملية الاقتصادية

يُعنى الاقتصاد السياسي بالقوانين الاجتماعية للانتاج والتوزيع . فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين : أولئك الذين يستعملون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية . ولا يبحث في فعل الاستهلاك ذاته ، إذ يعنى بدراسة ذلك علم الحياة ، والصحة ، وعلم النفس ، والتربية ، وفروع العلوم الأخرى . فالاستهلاك (ومعه الخدمات) يحددان مجال اهتمام الاقتصاد السياسي . ويمكن أن ندعو إنتاج السلع واستهلاك السلع ، وهما ميدانان من ميادين النشاط الاجتماعي ، **النشاط الاقتصادي** (Economic Activity) . وعلى هذا يكون الاقتصاد السياسي علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي[٨] .

ولا يتكوّن إنتاج السلع وتوزيعها من فعل واحد بسيط . بل يتضمنان نشاطات بشرية معينة مستمرة التكرار . ولهذا السبب نتحدث عن عملية الإنتاج والتوزيع ، أي العملية الاقتصادية (Economic Process) . إذ تعني كلمة **عملية** هنا نشاطاً بشرياً مستمر التكرار . ولا يمكن أن نشاهد نمطاً من الضوابط إلا في مثل هذه العملية فقط ، أي في النشاط البشري المستمر التكرار . وعلى وجه الدقة ، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي على دراسة قوانين هذه العملية ، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية .

العلاقات الاقتصادية

وفي العملية الاقتصادية تنشأ علاقات دائمة بين الناس (علاقات اجتماعية) .

والعلاقات الاجتماعية عبارة عن أنواع محددة من التفاعلات الدائمة (أي المستمرة التكرار) والمتبادلة بين الناس ، وهي ناشئة عن نوع معلوم من النشاط المستمر . وهنالك انواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية ، مثال ذلك ، العلاقة بين الحكام والمحكومين التي تنجم عن ممارسة السلطة السياسية ، أو العلاقة بين المعلم والطالب وهي ناتجة عن عملية التعليم . وتختلف العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في العملية الاقتصادية عن جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى في أنها تكون مرتبطة بالأشياء المادية التي تشبع الحاجات البشرية – تكون مرتبطة بوسائل الإنتاج أو بالسلع الاستهلاكية . وتسمى العلاقات الاجتماعية التي تقوم على هذا المنوال **بالعلاقات الاقتصادية** (Economic Relations) . وبتعبير انكلز : « هذه العلاقات ... دائمة الارتباط بالأشياء »[٩] . وهنا تكوّن الأشياء ، الأشياء المادية ، حلقة اجتماعية رابطة بين الناس[١٠] . وعليه ، يمكن عرض العلاقات الاقتصادية بالطريقة التالية :

الانسان ← الشيء ← الانسان

وتكوّن هذه العلاقات بين الإنسان والشيء التي هي همزة الوصل للعلاقات بين الناس جزءاً من العلاقات الاقتصادية . وتظهر هذه العلاقات بين الانسان والشيء في العملية الاقتصادية باعتبارها الرّباط بين العمل المصروف وكمية المنتوجات الناشئة ، أي إنتاجية العمل . وتظهر في عملية التوزيع بوصفها الرّباط بين الحاجات البشرية والمنتوجات المتنوعة ، أي المنفعة ، أو القيمة الاستعمالية كما تسمى أيضاً[١١] . وتدخل هذه العلاقات بين الانسان والشيء في موضوعات الاقتصاد السياسي بقدر ما تكون حلقة في العلاقات الاقتصادية بين الناس فقط : وبكلمة أخرى ، يُعنى الاقتصاد السياسي بجانبها الاجتماعي فقط . أما جانبها الطبيعي فيقع خارج ميدان الاقتصاد السياسي . إذ يكون هذا ، في عملية الإنتاج ، موضع عناية علم التكنيك (علم التكنيك الصناعي ، وعلم الزراعة ، وعلم تكنيك النقل الخ ...) ، بينما يكون في عملية التوزيع

موضع اهتمام التكنيك (كالتكنيك التجاري الخاص بالمعرفة الفنية بالسلع) جزئياً ، وعلم الحياة ، والطب ، وعلم النفس جزئياً ، وهلم جراً .

إذن ، يعالج الاقتصاد السياسي ، في بحثه للقوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية ، نوعاً محدداً ومعيناً من العلاقات الاجتماعية . ويتكون هذا النوع من العلاقات الاقتصادية ، وهو اصطلاح يشمل أيضاً العلاقات بين الإنسان والشيء التي تكون حلقة في العلاقات الاقتصادية . وهنالك نوعان من العلاقات الاقتصادية . ينشأ النوع الأول في **عملية الانتاج** ويسمى **بعلاقات الانتاج** (Production Relations) ، وينشأ الثاني في عملية التوزيع ويسمى **بعلاقات التوزيع** (Distribution Relations) ؛ وعندما يأخذ التوزيع شكلاً تبادلياً في مرحلة معينة من التطور التاريخي ، تسمى علاقات التوزيع **بعلاقات التبادل** (Exchange Relations)[١٢] .

علاقات الانتاج وقوى الانتاج الاجتماعي

وما يضفي على علاقات الانتاج ميزتها الخاصة هو نشوؤها في **عملية العمل** (Labour Process) ، أي في عملية التفاعل بين الانسان والطبيعة ، وخلال تطور الانسان نفسه نتيجة لهذا النشاط – في العملية التي يجري خلالها « تبادل بين الانسان والطبيعة » كما قال ماركس . وتنشأ علاقات الانتاج بكل بساطة نتيجة للطبيعة الاجتماعية للعمل ، نتيجة لحقيقة كون عملية الانتاج تتضمن التعاون وتقسيم العمل . وعليه ، تتوقف عمليات الانتاج على العلاقة بين الانسان والشيء التي تتطور خلال عملية الانتاج ؛ أي أنها تعتمد على طريقة تأثير الانسان في الطبيعة ، وعلى طريقة نشأة الانسان نفسه أثناء ذلك النشاط .

وقد أسمى ماركس الأسلوب والوسائل التي يستعملها الانسان للتأثير على الطبيعة أثناء عملية الانتاج والقابليات التي يطورها خلال نشاطه بقوى الانتاج (Productive Forces) . ولما كانت عملية الانتاج ظاهرة اجتماعية ، فإن هذا ينطبق أيضاً على قوى الانتاج : إنها قوى إنتاج اجتماعية .

وتدخل ضمن صنف قوى الانتاج الاجتماعية الطرق الفنية للانتاج ، ووسائل الانتاج ، وخاصة آلات العمل ، أو أدواته . كما تنضوي تحت هـذا العنوان التجربة الانسانية وقابليات الناس على استعمال وسائل الانتاج ، جنباً الى جنب مع الناس المتمرسين بذلك والمالكين لمثل هذه القابليات . وبكلمة أخرى ، إن قوى الانتاج الاجتماعية عبارة عن مجمّع من هـذه العوامل التي تقرر الانتاجية الاجتماعية للعمل في مرحلة معينة من التطور التاريخي للمجتمع : أي أنها تعبّر عن : « القابلية الانتاجية للمجتمع » (Productive Potential of Society) .

ويمكن التمييز بين قوى الانتاج الطبيعية وقوى الانتاج البشرية[١٣] . وكلاهما يتطور تطوراً وثيق التعاضد ، لأن الناس هم الذين يخلقون وسائل الانتاج والطرق الفنية لاستعمالها ، بينما تتطور القابليات البشرية نفسها خلال عملية إنتاج الأشياء واستعمال وسائل الانتاج . واستعمل ماركس أيضاً اصطلاح « قوى الانتاج المادية »[١٤] ، مؤكداً حقيقة كون قوى الانتاج تعبر عن علاقة الانسان بالعالم المادي المحيط به . وانها تعبر في الوقت عينه عن الطبيعة الفعالة لتلك العلاقة .

ولما كانت علاقات الإنتاج تتطور خلال عملية الإنتاج ، فانها تنطبق على مستلزمات التعاون وتقسيم العمل في عملية العمل الاجتماعية . ولكن هذه المستلزمات تعتمد في كل حالة على المرحلة التي بلغها التطور التاريخي لقوى الإنتاج الاجتماعية في أية لحظة معينة . ويصف ماركس ذلك بقوله : « لا يؤثر الناس ، أثناء الانتاج ، في الطبيعة فحسب ، بل يؤثر أحدهم في الآخر ايضاً . فإنهم لا يقومون بالإنتاج ، إلا بتعاونهم بطريقة معينة وتبادل نشاطاتهم فيما بينهم فقط . ولكي ينتجوا ، فإنهم يدخلون في ارتباطات وعلاقات محددة فيما بينهم ، ويقع تأثيرهم على الطبيعة ، أو يتم الإنتاج ، ضمن هذه الارتباطات والعلاقات فقط » .

« وطبيعي أن تتغير هذه العلاقات الاجتماعية ، التي ينظمها المنتجون بعضهم مع بعض ، وهي الشروط التي بموجبها يقومون بتبادل نشاطاتهم ويشتركون

في عملية الإنتاج كلها ، حسب تغير طبيعة وسائل الإنتاج »...

« وعليه ، تتغير أو تتحول العلاقات الاجتماعية التي في ظلها يقوم الأفراد بالانتاج ، علاقات الانتاج الاجتماعية ، حسب تغير وتطور وسائل الانتاج المادية ، أي قوى الانتاج »[١٥] .

علاقات التوزيع وعلاقات الانتاج

بينما تتكوّن علاقات الإنتاج حسب المرحلة التاريخية التي تبلغها قوى الإنتاج ، أي حسب طريقة تطور تأثير الإنسان في الطبيعة ، تتوقف علاقات التوزيع نفسها على علاقات الإنتاج . فتقرر شكل توزيع المنتوجات في المجتمع طريقة اشتراك الناس في عملية الإنتاج الاجتماعية .

« وعليه ، تظهر علاقات التوزيع وطرقه وهي مجرد الجوانب المقلوبة لوسائل الإنتاج . فالفرد الذي يساهم في الإنتاج كعامل أجير يتسلم حصته من المنتوجات ، أي من حصيلة الإنتاج على شكل أجور . إذ أن الأجزاء الفرعية للانتاج وتنظيم الإنتاج يحددان الأجزاء الفرعية للتوزيع وتنظيم التوزيع . إن التوزيع نفسه ينجم عن الانتاج ، ذلك ليس على قدر ما يتعلق الأمر بالسلع المادية فحسب ، حيث لا يمكن إلا توزيع حصيلة الإنتاج ؛ بل فيما يخص شكله ايضاً ، إذ أن طراز المساهمة المعلوم في الإنتاج يحدد الشكل الخاص للتوزيع ، أي الشكل الذي بموجبه تتم المساهمة في التوزيع »[١٦] . وعليه ، تقرر علاقات الإنتاج علاقات التوزيع : إنها تتغير بتغير علاقات الإنتاج .

ومن هنا ، تصبح علاقات الإنتاج الأساس للعلاقات الاقتصادية كلها . فأثناء عملية الإنتاج الاجتماعية ، يُقرر موقف الإنسان الفعّال من العالم المادي المحدق به علاقات الإنتاج ، وهذه بدورها تقرر علاقات التوزيع . وهذا هو مفتاح إدراك القوانين التي تهيمن على العملية الاجتماعية للنشاط الاقتصادي البشري ، مفتاح إدراك القوانين التي يعنى الاقتصاد السياسي ببحثها .

مذكرة حول مصطلح « الاقتصاد السياسي »
والمصطلحات المتصلة بـــه

ترجع كلمة « اقتصاد » تاريخياً الى أرسطو وتعني علم مبادىء تدبير المنزل . وهي مشتقة من الكلمتين اليونانيتين (إيكوس) التي تعني منزلاً ، و (نوموس) التي تعني قانوناً . وكان مونكراتيان (Montchrétien) أول من استعمل اصطلاح « الاقتصاد السياسي » في مؤلفـــه « بحث في الاقتصاد السياسي » ، المنشور في عام ١٦١٥ . وتشير صفـة « السياسي » إلى أن المؤلف كان يعني بمبادىء اقتصاد الدولة ، لأن مونكراتيان كان مهتماً بمالية الدولة في الأساس . وبعدئذٍ بدأ استعمال اصطلاح « الاقتصاد السياسي » ينتشر انتشاراً واسعـاً ليشمل الأبحاث في مشاكل الاقتصاد الاجتماعي . لأن الكلمـة اليونانية الأصلية تعني « اجتماعي » (فقـد عرّف أرسطو الانسان على أنه حيوان اجتماعي) . وعليـه تعتبر الكلمتان « الاقتصاد السياسي » و « الاقتصاد الاجتماعي » مترادفتين ، على أن « الاقتصاد الاجتماعي » قـد تعطي فكرة أوضح عن موضوعات هذا العلم .

لذلك يُعرّف الاقتصاد السياسي « بالاقتصاد الاجتماعي » أحياناً . فمثـلاً يستعمل سوبنيـكي هـذا الاصطلاح في عنوان كتاب (المدوسة البولونية في الاقتصاد الاجتماعي ، ١٨٦٢ – ١٨٦٥) . وقد استعمل هـذا الاصطلاح في فرنسة ، جرياً على التقليد الذي بدأه مونكراتيان عـام ١٦١٥ ، وما يزال يستعمل حتى يومنا هذا . ومما هو جدير بالملاحظة أن الكتاب المشهور لشارل

جيد عن « مبادىء الاقتصاد السياسي » (١٨٨٤) كان قد نشر في بولونيـــة تحت عنوان « مبـادىء الاقتصاد الاجتماعي » . وكان مصطلح « الاقتصاد الاجتماعي » واسع الانتشار في بولونيـــة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وكان لهذا المصطلح انصاره في الأقطار الأخرى أيضاً . ففي ايطالية ، نشر ليوبكي كوسا « الاقتصاد الاجتماعي » (١٨٩١) وفي ألمانية ، كتب هاينريش ديتزل « الاقتصاد الاجتماعي النظري » (١٨٩٥) .

وربمـــا جاء استعمال اصطلاح « الاقتصاد السياسي » في انكلترة متـأثراً بالاصطلاحات الفرنسية . وكان جيمس ستيوارت أول من استعمـــله في عنوان كتابه « بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي » (١٧٦٧) .

وقد انحدر اصطلاح الاقتصاد السياسي كما استعمله ماركس وانكلز من هذا التقليد الانكليزي – الفرنسي . فقد استعملاه ليبيّنا القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها : إذ أسمى ماركس عمله « نقد الاقتصاد السياسي » ، أي نقـد مبادىء ما هو معروف بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ومنذ ذلك الحين انتظم استعمال اصطلاح الاقتصاد السياسي في الأدبيات الماركسية بصورة عامـة . ولم تشذّ عن ذلك إلا روزة لوكسمبرك التي كانت في عرضهـــا للاقتصاد السياسي تشير إلى « علم الاقتصاد الوطني » انظر :

Rosa Luxemburg, die Nationaloekonomie. Ausgewâhlte Reden und Schriften, Berlin 1951, Vol. I .

وقد احتل اصطلاح « الاقتصاد الوطني » مكاناً ثابتاً في الدراسات الألمانيـة منذ أواسط القرن التاسع عشر . وهو تعبير عن الدور المحـــدد المنسوب الى الأمة من قبل المدرسة التاريخية (Historical School) على أنها عامل اقتصادي. وكان هذا هو الاتجاه السائد في الأوساط الأكاديميـة الألمانية لذلك الزمن . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الاصطلاح نفسه كان قـد استعمل لأول مرة من قبل الراهب كيامارايا اورتيس في كتابـــه « حول الاقتصاد الوطني » (١٧٧٤) . وفي بولونية ، أسمى فردريك سكاربيك محاضراتـــه عن الاقتصاد السياسي

« المبادىء العامـــة لعلم الاقتصاد الوطني » (١٨٥٩) . وفي روسية ، استعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي استعمالاً مستقيماً ، تحت تأثير التقليد الانكليزي — الفرنسي أولاً ، ومن ثم أسوة باستعمال هذا الاصطلاح استعمالاً عالمياً في الأدبيات الماركسية .

وبعد أن نشر الفريد مارشال كتابه « مبادىء الاقتصاد » في عام ١٨٩٠ ، أخذ اصطلاح الاقتصاد (Economics) ينتشر على نطاق واسع بين الكتاب في الأوساط الأكاديمية في الأقطار المتكلمة بالانكليزية . وقد أزاح هذا الاصطلاح مصطلح « الاقتصاد السياسي » ، الذي كان مايزال مستعملاً من قبل وليم ستانلي جيفنز في كتابه « نظرية الاقتصاد السياسي » (١٨٧١) . وقد وضع ادورد تيلر تأكيداً خاصاً على « الاقتصاد » في كتابه « مقدمة في الاقتصاد » ، الطبعة الثانيـــة ، كيدنيا ١٩٤٧ . انظر أيضاً آدم كويزيانوفسكي « أسس الاقتصاد » كركاو عام ١٩١٩ . وكان هذا التحول مرتبطـاً بالتحول الذي طرأ على غرض البحث الاقتصادي (الموضوع الذي سنقوم بمناقشته فيما بعد) . ويكاد يكون استعمال اصطلاح « الاقتصاد السياسي » مقتصراً على الأدبيـــات الماركسية في الأقطار المتكلمة بالانكليزية في الوقت الحاضر ، التي تعارض بالاقتصاد السياسي للمدرسة الكلاسيكية ولماركس وانكلز « الاقتصاد » الأكاديمي المعاصر معارضة واعية . انظر وقارن :

(Maurice Dobb, Political Economy & Capitalism, London, 1937) .

الفصل الثاني

أساليب الانتاج والنظم الاجتماعية
أو
التفسير المادّي للتاريخ

اعتماد علاقات الانتاج على قوى الانتاج الاجتماعي

يحابه الاقتصاد السياسي في بحثه عن القوانين الاجتماعية التي تهيمن على النشاط الاقتصاد البشري ضابطاً أساسياً يتكوّن من اعتماد علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج الاجتماعي . حيث إن مستوىً معيناً من مستويات تطور قوى الانتاج الاجتماعي يستلزم شكلاً معيناً من أشكال التعاون وتقسيم العمل في عملية الانتاج ، فيختلف بالضرورة التعاون وتقسيم العمل في مصنع كبير يستخدم مكائن وأجهزة كبيرة مختصة عنها في ورشة حرفي حيث يتم العمل بادوات بسيطة . كما يختلف التعاون وتقسيم العمل في مزرعة كبيرة حيث تستخدم الجرارات ، والحاصدات المركبة ، والأسمدة الاصطناعية ، والقوة الكهربائية عنها في حقل عائلي ، حيث تزرع الأرض بالأسلوب التقليدي القديم .

ويوضح كريزفيسكي هذا توضيحاً جيداً بمثلٍ من خط سكة حديد حيث

يقول: « لا بد أن يكون هنا شخص في دائرة قطع التذاكر في الوقت المناسب، وآخر يقوم بوزن الحقائب ، وآخرون يسوقون القطار ، ويفتشون العربات ، ويشغلون البرق . وتكيف الوظائف التي يكون مسؤولاً عنها كل شخص من هؤلاء الأشخاص تكيفاً دقيقاً ومضبوطاً حسب واجبات الأشخاص الآخرين في المحطة . فكل شخص يظهر ، كما لو كان ، ملحقاً حياً لهذا الشيء الجامد أو ذاك — القطار ، أو دائرة التذاكر ، أو المخزن . وتشكل هذه المجموعة من بنايين ، إلى جانب خط سكة الحديد برمته ، كلاً واحداً : ولا يمكن فهم نشاطهم من دون أن نأخذ بنظر الاعتبار جدول الأوقات ، وطريقة تشغيل القطاعات ، وحركة السلع »[1] .

بيد أن علاقات الإنتاج لا تنحصر في الوحدة الاقتصادية الواحدة (المصنع، أو المزرعة ، أو خط سكة الحديد) التي تدور العملية الاقتصادية ضمنها . بل تمتد العملية الاجتماعية للتعاون في العمل حتى تشمل الناس العاملين في مختلف وحدات الانتاج . خذ مثلاً معمل النسيج في لودز . فمكائنه قد صنعت في المعامل الأخرى التي تتخصص في إنتاج المكائن ، وقد تكون مشغولة كلياً بانتاج المكائن لصناعة النسيج . وقد تقع هذه المعامل في المدن الأخرى ، وحتى خارج البلاد . والقطن الذي يستعمل في معمل النسيج مادة أولية ، قد يكون من مزروعات أزبكستان ، أو أمريكة ، أو مصر . أما الفحم الذي يستهلكه فقد جُلب من مناجم سيليزية . ويتم نقل القطن والفحم بواسطة البواخر والقطارات . وعلى هذا الأساس يقوم النظام المعقد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد التي نسميها علاقات الإنتاج .

ملكية وسائل الانتاج أساس لعلاقات الانتاج

لكي نفهم نظام العلاقات الاجتماعية الذي يبرز في عملية الانتاج ينبغي أولاً أن نختار من بينها علاقات أساسية معينة تقرر سمة شبكة العلاقات برمتها . وتقوم العلاقة الأساسية على شكل ملكية وسائل الإنتاج. وهذه الملكية ليست

بمجرد الحيازة . إنها حق الملكية : الحيازة المعترف بهـا من قبل أعضاء المجتمع ، التي تحميها مقاييس اجتماعية محترمة احتراماً عاماً وهي على قوانـين وأعراف ، وتصونها العقوبات المفروضة على من ينتهكون هذه القواعد الاجتماعية .

وملكية وسائل الإنتـاج عبارة عن العلاقـــة التي يقوم على أساسها مجمّـع العلاقات الإنسانية الناشيء عن عملية الإنتاج الاجتماعية برمتها ، لأن ملكية وسائل الإنتاج هي التي تقرر طرق استعمالها، وبذلك تقرر الأشكال التي يأخذها التعاون وتقسيم العمل . وأكثر من ذلك ، تقرر ملكية وسائل الإنتـاج مسألة من يملك المنتوجات ، ومن هنا تقرر كيفية توزيعها .

وتكوّن ملكية وسائل الإنتاج الأساس ، أو المبـــدأ المنظّم ، لعلاقات الانتاج ، وعلاقات التوزيع . ويترتب على ذلك وجوب تصنيف علاقات الإنتاج حسب ملكية وسائل الإنتاج التي يمكن أن تكون عامة أو خاصة .

وإذا كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية اجتماعية ، فإنهـا تكون ملكية مشتركة لجميـع أعضاء المجتمع ، حيث نعني « بالمجمع » جميـع المرتبطين بعلاقات ناشئة عن التعاون وتقسيم العمل . فيشمل المجمع ، في عشيرة بدائية حيث يقوم الكل بالصيد سويـة ، جميـع أفراد العشيرة : وهو يشمل في مجتمع القريـــة المكتفي ذاتياً ، جميع سكان القرية . ويرجع الاستعمال المعاصر لكلمة « مجمع »، من حيث المبدأ ، إلى مواطني أمة معينة ، إلا أن للمجتمع ، في الواقع ، نطاقاً أوسع بسبب من توزيـع العمل الدولي .

وقد تكون الملكية الخاصة ملكاً للأفراد ، أو قد تكون مملوكة لمجموعـة من الناس كالعائلة ، أو الشركة ، أو المؤسسة ، شريطة أن لا تشمل مثل هـذه المجموعة جميـع الأعضاء في مجتمع معين فقط . وتتخـــذ بعض أشكال الملكية مكاناً وسطاً ، فلا هي اجتماعية خالصة ، ولا هي فردية بحتـة ، كما هي الحال ، مثلاً ، في ملكية التعاونية (Cooperative) أو الجمعيات التي لا تضم إلا جزءاً من الأعضاء في مجتمع معين .

أساليب الانتاج

يقصد بأسلوب الإنتاج (Mode of Production)[٢] قوى الإنتاج الاجتماعي وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها والقائمة على نوع معين من ملكية وسائل الإنتاج بصورة مجتمعة . وتيسّر دراسة التطور التاريخي للمجتمع البشري التمييز بين خمسة من أساليب الإنتاج التي تتفق اتفاقاً تقريبياً مع مراحل معينة من التاريخ البشري .

ويأتي ، أولاً ، المجتمع البدائي (Primitive Community) حيث تكون أغلبية وسائل الإنتاج ، وخاصة الأرض ، مملوكة ملكية خاصة .

والثاني مجتمع العبيد (Slavery) ، حيث يكون كل من وسائل الإنتاج ومستخدميها ملكية للآخرين – لمالكي العبيد . ويمكن أن يكون العبيد مملوكين ملكية خاصة ، أو ملكاً للدولة ، أي ملكاً للرئيس أو الملك .

والثالث هو الإقطاع (Feudalism) . وتكون الأرض في هذه الحالة ملكية خاصة جزئياً ، أو ملكية للدولة (الملك) ، أو ملكية للجمعيات كالكنيسة أو كهّان الأديرة . ويرتبط الفلاحون بالأرض كأقنان (Serfs) لا يستطيعون مغادرتها بمحض إرادتهم . ويخصص الملاّكون منهم قطعاً من الأرض لاستعمالهم الشخصي ، ملتزمين مقابل ذلك بزراعة حقول الملاكين ودفع جزء من منتوج الأرض المخصصة لهم إتاوة الى الملاكين .

وأسلوب الإنتاج الرابع هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي Capitalist Mode) of Production) . وهنا يتم الإنتاج من أجل التبادل ، وهو ما يسمى بإنتاج السلع . وتعود ملكية وسائل الإنتاج الى قسم من المجتمع ، الى الرأسماليين . ولا تملك بقية أعضاء هذا المجتمع ، وهي الأكثرية ، وسائل إنتاجها الخاصة . فهم لذلك يشتغلون عمالاً أجراء أحراراً ، يشغّلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون . ويملك الرأسماليون وسائل الإنتاج فردياً أو تضامنياً (أي على شكل شركات) . ويتصف هذا النوع من الإنتاج بوحدات إنتاجية كبيرة ،

خاصة في المعامل والمزارع الكبيرة ، حيث يُستخدم عدد كبير من العمال الأجراء ، ويبلغ تطور التعاون وتقسيم العمل فيها شأواً عظيماً . ويستحوذ ملاكو وسائل الإنتاج ، في مثل هذه الأحوال ، على جزء من المنتوج الذي هو حصيلة لعملية العمل الاجتماعي .

وأخيراً ، يأتي أسلوب الانتاج الخامس ، وهو أسلوب الانتاج الاشتراكي . وفي هذه الحالة، تعود ملكية وسائل الانتاج الى المجتمع كله (ملكية اجتماعية). وقد يكون جزء من وسائل الانتاج ، في أحوال معينة ، مملوكاً ملكية مشتركة من قبل الجمعيات التعاونية ، أو البلديات ، أو المجتمعات الريفية الخ ... أما عملية الانتاج ، فيقوم المجتمع ، أي المنظمات الممثلة لكل المجتمع ، بتخطيطها وتوجيهها تخطيطاً وتوجيهاً مقصوداً يفضي إلى إشباع حاجات جميع أعضائه .

وتتفق أساليب الانتاج هذه ، كما ذكرنا سالفاً ، اتفاقاً تقريبياً مع حقب معينة للتطور التاريخي للبشرية . ولكن توجد بين هذه الحقب مراحل انتقالية ، حينما يوجد أسلوبان أو أكثر من أساليب الانتاج جنباً إلى جنب[٣] .

ويوجد ، بالإضافة الى أساليب الانتاج الخمسة هذه ، أسلوب آخر أيضاً ، وهو ، على الرغم من عدم كونه سائداً في أية حقبة ، يظهر باستمرار كأسلوب إنتاج ثانوي – وهو غالباً ما يكون مهماً جداً . وهذا هو أسلوب « **إنتاج السلع البسيط** » (Simple Commodity Production) ، ويسمى أيضاً **«إنتاج السلع على نطاق صغير»** (Small-Scale Commodity Production). وتكون ملكية وسائل الانتاج في هذه الحالة ملكية خاصة للمنتجين الذين يقومون أنفسهم ، وأحياناً مع عوائلهم ، باستعمالها واستبدال منتوجاتهم بمنتوجات المنتجين الآخرين . ويلعب أسلوب إنتاج السلع البسيط ، على شاكلة الحرف اليدوية ، دوراً له أهميته الخاصة في أواخر الحقبة الاقطاعية . كما يلعب دوراً مهماً ، إذ يكون على هيئة إنتاج فلاحي خاص ، في ظل الرأسمالية ، والأطوار الأولى لتطور الاشتراكية .

أساليب الانتاج المتضادة وغير المتضادة

يظهر من تمحيص أساليب الانتاج المحددة في أعلاه أنـــه يمكن تصنيفها إلى نوعين حسب علاقات إنتاجها . ففي ظل نوع واحد من علاقات الانتـــاج ، يشارك جميع أعضاء المجتمع في ملكية وسائل الانتاج . وهـذه هي الحال حينما تكون وسائل الانتاج مملوكة ملكية اجتماعية : أي في المجتمـع البدائي ، وفي ظل أسلوب الانتاج الاشتراكي . ولو ساد أسلوب إنتـــاج السلع البسيط على المجتمع أبداً ، لكان الوضع فيه مشابهاً ، لأنه حينئذ يكون كل عضو (أو عائلة) في المجتمع المالك الفردي لوسائل الانتاج التي يستعملها في شغله .

وفي ظل الأنواع الأخرى من علاقات الانتاج ، لا يشترك جميـــع أعضاء المجتمع في ملكية وسائل الانتاج . فالعبيد لا يملكون أياً من وسائل الانتـــاج . بل إنهم أنفسهم مملوكون من قبل الناس الآخرين : إنهم مربوطون بالأرض التي يشتغلون عليهـــا ، وعليهم أن يدفعوا أتاوة عن الأرض المخصصة لاستعمالهم الشخصي . وفي ظـــل الرأسمالية ، يستعمل العمال الأجراء وسائل الانتاج التي يملكها الرأسماليون . وفي جميع أساليب الانتاج هذه ، تكون ملكية وسائل الانتاج امتيازاً أو احتكاراً ، كما يصوغها بعضهم ، لقسم من المجتمع . وفي هـذه الحالة ، نقول إن المجتمع ينقسم الى طبقات اجتماعيـــة (Social Classes) ، وإن علاقـــات الانتاج متضادة ، وبالتالي أسلوب الانتـــاج كله **متضاد** (Antagonistic)[٤] .

وتوجد ، في ظل أسلوب الانتاج المتضاد ، طبقتان اجتماعيتان : إحداهما تتكون من كل أولئك الذين يملكون وسائل الانتـــاج ، والأخرى تشمل كل أولئك المعدمين من وسائل الانتاج . ويستعمل أولئك الذين ينتسبون الى الطبقة الثانية في شغلهم وسائل الانتاج التي تعود الى أفراد الطبقة الأولى . ونتيجـــة لذلك ، تستخدم وسائل الانتاج بطريقة تجعل عملية الانتاج مؤدية لا إلى أفضل إشباع لحاجات المجتمع كله ، بل الى إشباع حاجـــات مالكي وسائل الانتاج

أولاً وقبل كل شيء ، وحتى على حساب بقية المجتمع . ومن هنا جاء اصطلاح « متضاد » .

قانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الانتاج

يكوّن أسلوب الانتاج كلاً متوازناً توازناً داخلياً حيث تتكيف علاقات الانتاج ، وخاصة الأساس الذي تستقر عليه – ملكية وسائل الانتاج – حسب متطلبات حالة معينة لتطور قوى الإنتاج الاجتماعي . ومعلوم أن علاقات الانتاج لا يمكن أن تكون اعتباطية بالنسبة الى قوى إنتاج معينة . فلا يمكن أن تقوم وحدة صناعية كبيرة كمصنع للحديد أو معمل للقاطرات ، حيث يستخدم عدد كبير من الناس الذين يستعملون مكائن مختصة وأجهزة تكنيكية كبيرة الحجم كثيرة العدد ، في ظروف الانتاج السلعي البسيط ، حيث تكون ملكية وسائل الانتاج مبعثرة بين عدد كبير جداً من الأفراد . إذ تقتضي وحدة إنتاجية كهذه علاقات إنتاج رأسمالية أو اشتراكية .

ويتميز نظام العبيد كأسلوب إنتاج بالاهمال الشديد الذي يسببه العبيد لأدوات العمل . ويعطي ماركس المثل التالي : « ولا يُستعمل ، كقاعدة عامة في الانتاج القائم على عمل العبيد ، إلا أغلظ الآلات وأثقلها ، لأن سماجة مثل هذه الأدوات تحول دون تعطيلها . فقد كانت المحاريث الوحيدة المستعملة في بعض ولايات العبيد في الاتحاد الأمريكي المتاخمة لخليج المكسيك تصنع على غرار نموذج صيني قديم يحفر الأرض كالخنزير أو الخلد ، بيد أنه لا يشقها ولا يقلبها »[٥] ، فتستلزم أدوات العمل المفضلة والمحسنة علاقات إنتاج مختلفة . كما لم يكن تطور الصناعة الكبيرة القائمة على علم التكنيك الحديث ممكناً في ظل الاقطاع ، لأن مثل هذا التطور يتوقف على تحرير الفلاحين من القنانة ونشوء طبقة من العمال الأجراء الأحرار الذين يمكن استخدامهم في المعامل الكبيرة .

يظهر مما تقدم ، أن حالة معينة لقوى الانتاج تقتضي علاقات إنتاج ملائمة

لهـــا . وبالمثل ، فإن علاقات الانتاج تؤثر في تطور قوى الانتاج . وتكيّف علاقات الانتاج وفق متطلبات قوى الانتاج يحفّز على تطور هـــذه القوى إلى الأمام . ومن الناحية الأخرى ، يؤدي انعدام تكيّف علاقات الانتاج حسب حاجة قوى الانتاج إلى عرقلة هذا التطور . فخبرة العديد من الأقطار خلال القرن الثامن عشر ، تشير الى أن القن في ظل الاقطاع ، مثلا ، يعتني أكثر من العبد بأدوات العمل ، بيد أنه مادة ضعيفة للعمل في المصنع . وبصادف التراكم ، وهو الزيادة في مخزون وسائل الانتاج ، ظروفاً أفضل في ظل الملكية الرأسمالية منه في ظل الانتاج الحرفي الصغير . وبينما تكون الملكية الرأسمالية حافزاً قوياً على التقدم التكنيكي أيضاً ، يشتهر العمال اليدويون بنظرتهم المحافظة إلى أي تغيير في طرق الانتاج . وتؤمن الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تراكماً أعظم ونمواً اقتصادياً أسرع من الملكية الرأسمالية وعلى هذا المنوال ، تقوم الحوافز المنبعثة عن علاقات الانتاج بتعضيد نمو قوى الانتاج أو تعويقهـــا . ويتوقف ذلك على درجة استجابة علاقات الانتاج إلى حاجات قوى الانتاج .

وما يعلل هذه الرابطة بين علاقات الانتاج ووضع قوى الانتـاج وتطورها إنما هو حقيقة كون أسلوب الانتاج كلاً متوازناً توازناً داخلياً في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي . وقد عبّر ماركس عن هذا تعبيراً مفرطـــاً في البساطة دون شك ، ولكنه محكم وملهم : « تؤدي الطاحونة اليدوية الى مجتمع يسوده الاقطاعي ؛ بينما تؤدي الطاحونة البخاريـــة الى مجتمع يسوده الرأسمالي الصناعي »[٦] .

وهذا هو النمط الأساسي الذي يطابقه تطور علاقات الانتاج ونعرّفه بقانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج[٧] .

هذا هو القانون الأول والأساسي للاقتصاد السياسي . ولكننا كلما تقدمنا في البحث سوف نرى أن الأهمية الحيوية لاعتماد علاقات الانتاج على قوى الانتاج لا تقتصر على تكوين العلاقـــات الاقتصادية فحسب ، بل على تكوين جميـــع العلاقات الاجتماعية الأخرى أيضاً . ولهذا السبب ، سوف نسمي هذا القانون

بـ « القانون الأول الأساسي لعلم الاجتماع » أيضاً . ونعني بالاجتماع علم القوانين التي تهيمن على تطور المجتمعات البشرية .

الوعي الاجتماعي

ليست العلاقات الاقتصادية بالعلاقات الاجتماعية الوحيدة . هنالك ، إلى جانب العلاقات الاقتصادية حيث تتكون الرابطة الاجتماعية من خلال وساطة الأشياء المادية ، علاقات اجتماعية أخرى تنجم مباشرة عن سلوك الناس بعضهم تجاه بعض ، أي عن السلوك المستمر التكرار حسب نمط معين . وهذه هي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ عن الحياة العائلية ، وعن الأعراف والقواعد الأخلاقية التي يقرها المجتمع . كما تنبعث عن نشاط الدولة علاقات سياسية ، وتقوم أيضاً علاقات قانونية على القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم النشاط البشري .

وتتميز أمثال العلاقات المذكورة في حقيقة كونها علاقات واعية . فالناس واعون لحقيقة تأثير بعضهم في بعض عن طريق السلوك الذي يميط اللثام عن هذه العلاقات الاجتماعية . ومن الناحية الأخرى ، فغالباً ما يكون الناس — إن لم يكن ذلك دائماً — غير واعين للعلاقات الاقتصادية القائمة بينهم . وهم على العموم يشعرون بوجود علاقات التوزيع : قبض الأجور ، والفائدة ، والريع وهلمّ جراً .

وتكون بعض علاقات الانتاج واعية أيضاً ، كالعلاقات بين مالك العبيد والعبيد ، أو علاقات التعاون وتقسيم العمل في مصنع من المصانع . ولكن الناس لا يشعرون بعلاقات التوزيع الناجمة عن تبادل المنتوجات بين المنتجين في ظل الانتاج السلعي البسيط ، أو الانتاج الرأسمالي .

فلا يعي عامل طاحونة في مانجستر ، ولا عامل افريقي أسود في مزارع القطن ، العلاقة الاجتماعية بينهما . ويصدق القول نفسه على عامل نسيج في مانجستر وعامل فولاذ في شفيلد يقوم بانتاج الفولاذ الذي منه تُصنع مكائن النسيج . ويكتب لينين : « **لا يعي** الناس في معاملاتهم » خلال جميع النظم

الاجتماعية التي تبلغ درجة من التعقيد – وخاصة في النظام الاجتماعي الرأسمالي – نوعية العلاقات الاجتماعية الناشئة ، ولا القوانين التي تتطور بمقتضاهـــا الخ . . فمثلاً ، يدخل الفلاح حينما يبيع حنطته في « معامـــلة » مع منتجي الحبوب في العالم عبر السوق العالمية ، بيد أنه غير واعٍ لها : ولا هو بالواعي لنوعية العلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساس التبادل »[٨] .

وعلى قدر ما يكون الناس واعين للعلاقات الاجتماعية ، تتبلور أفكار معينة في عقولهم . فهم واعون للعلاقات الاجتماعية من خلال فاعلية هذه الأفكار . وتظهر كذلك أفكار قانونية وسياسية ، أخلاقية ودينية ، وفلسفية ، وعلمية ، وأدبية ، يقيّم الناس العلاقات الاجتماعية على أساسها . ويعرف مثل هـــذه الأفكار بالأفكار الاجتماعيـــة ، ويسمى نظـــام الأفكار هذا **بالعقيدة الفكرية** (الآيديولوجيا) . وجنباً الى جنب مع الأفكار الاجتماعيـــة ، يطور الناس نظرات نفسية نحو العلاقات الاجتماعية (مثال ذلك ، نظرات العداء التي يحملها أعضاء بعض الجماعات الاجتماعية نحو سلطة الدولة ، أو نظرات الاحترام التي يكنها أعضاء بعض الجماعات الاجتماعية لرجال الدين) . وتكوّن هذه النظرة ما يسمى **بالنفسية الاجتماعية** (Social Psychology) . وقد تعبّر العقيدة الفكرية أو النفسية الاجتماعية عن الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية لمجتمع برمتـــه أو أقسام من ذلك المجتمع كالطبقات الاجتماعية أو الجماعات الاجتماعية الأخرى . ويسمى هـــذا المجمّع من الأفكار الاجتماعية (Social Consciousness) . وتدعى العلاقات الاجتماعية التي يشعر بها الناس، وهو موضوع الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية، **مادة الوعي الاجتماعي**[٩] .

وما يوجد ضمن مجتمع معين من الترتيب المعقّد للعلاقات الاجتماعية عـــدا علاقات الإنتاج وللعناصر المختلفة من الوعي الاجتماعي (أي الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية) ، قد لا يستغنى عن بعضه في أسلوب إنتاج معين . فمثلاً ، في كل أسلوب إنتاج متضاد ، لا بد من علاقات قانونية وسياسية

منبعثة عن نشاط السلطة الرسمية في حماية الامتياز الذي يتمتع بـــه قسم من المجتمع عن طريق ملكيته لوسائل الإنتاج: فلا بد من أفكار أخلاقية ، ودينية، وفلسفية تقنع المجتمع كله بأن ملكية وسائل الإنتاج في أيدٍ أمينة . فيستلزم أسلوب الإنتاج الاقطاعي ، فضلا عن العلاقات القانونية والسياسية الملائمة له ، الأفكار الأخلاقية ، والدينية ، والفلسفية الملائمة له – فلا غناء له عن نظرة الخنوع الاجتماعية – النفسية للفلاح تجاه الاقطاعي . ومن مقتضيات النفسية الاجتماعية لأسلوب الانتاج الرأسمالي أن تكون الملكية الخاصة، بين أشياء أخرى ، محترمة وجوباً ، ويتحتم على العمال أن يتعودوا على الضبط أثناء الشغل معاً في المعمل ، وعلى الناس أن يشعروا بالمسؤولية المهنية عن نوعيـــة العمل الذي يزاولونه (الأخلاق المهنية) .

فكرة النظام الاجتماعي : الأساس والتركيب الفوقي

يطلق **التركيب الفوقي** (The Superstructure) لأسلوب إنتـــاج معين على ذلك الجزء من العـــلاقات الاجتماعية (خارج علاقات الإنتاج) والوعي الاجتماعي الذي لا غنى عنه لوجود أسلوب الانتـــاج نفسه . ويدعى اسلوب الانتاج وتركيبه الفوقي كلاهما **بالكيان الاجتماعي** (Social Formation) **أو النظام الاجتماعي** (Social System) . كما تدعى علاقات الانتاج الملائمة لنظام اجتماعي معين بالأساس الاقتصادي (Economic Base) [١٠]. ولا يشمل التركيب الفوقي جميع العلاقات الاجتماعية الواعية ، ولا مجموع الوعي الاجتماعي لمجتمع معين . إنه ينطوي على تلك العلاقات الاجتماعية الواعية فقط (وهي غير علاقات الانتاج الواعية ، لأن هذه جزء من الأساس) ، وتلك الافـــكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية ، التي تمكّن من استمرار علاقات الانتاج القائمة ، والتي تقوم بتعزيز نظام ملكية وسائل الإنتاج القائم[١١] .

لذلك ، فكون النظام الاجتماعي كلا متوازناً توازناً داخليـــاً منسجماً ، حقيقة تاريخية موضوعية ثابتـــة . وقد ميّز ماركس بـين النظم الآسيوية ،

والقديمة ، والاقطاعية ، والبرجوازية مع الحقب التاريخية المقابلة لها. ونستطيع أن نضيف الى هذه القائمة ، اليوم ، المجتمع البدائي ، والنظام الاشتراكي .

وهذه النظم تقابل أساليب الانتاج الموصوفة في أعـــلاه – فالنظام القديم يقابل العبودية ، والنظام البرجوازي يقابل الانتـاج الرأسمالي[١٢] . وما يزال أسلوب الانتاج ، الذي هو أساس ما أسمـــاه ماركس بالنظام « الآسيوي » ، ينطوي على عدة نقاط غامضة تستلزم الايضاح . وكان هذا النظام قائمـــاً على ملكية الدولة للأرض التي نتجت عن حاجة المشاريـع الجماعية الكبيرة المرتبطة بتنظيم الأنهر وبناء السدود والقنوات لزراعة تعتمد على الري الاصطناعي . وقد وجدت ملكية الدولة للأرض هذه في مصر ، ووادي الرافـدين ، وإيران ، والهند ، والصين ، وسيلان ، والأقطار الشرقية الأخرى . وكما قال ماركس : « هنا تكون الدولة المالك الأعلى للأرض . فالسيادة تعتمد على ملكية الأرض المركزة تركيزاً يبلغ المستوى الوطني . ولهذا السبب ، لا توجد ملكية خاصة للأرض ، على الرغم من أن حيازة الأرض واستعمالهـــا ، قد تكون خاصة أو عامة »[١٣] . وقـــد اتخذ التركيب الفوقي السياسي لأسلوب الانتاج القائم على ملكية الدولة للارض شكل «الاستبداد الشرقي» (Oriental Despotism) ، حيث كانت وظيفته الاجتماعية الادارة المركزية للمشاريـع الجماعية المرتبطـــة بالري الاصطناعي . وقد نتج عن سقوط الملكيات الشرقيـة خراب أنظمة الري ، وهبوط الانتاج ، وانحطاط الحضارات المتطورة تطوراً عالياً والقائمـة على هذا الأسلوب من الانتاج . فقد كتب انكلز قائلاً : « مهما كثر عدد الدول الاستبدادية التي نهضت وسقطت في ايران ، والهند ، فكل واحدة منها كانت على بينة تامة من أن المنظم هو المسؤول قبل غيره، عن الصيانة الجماعية لقنوات الري وسدوده ، التي لا يمكن أن تقوم بدونها الزراعة هناك . وبقي للانكليزي المتنور أن يغفل هذا في الهند : حيث تركوا قنوات الري وقناطرها تسير نحو الانحطاط ... »[١٤] .

وتختلف الآراء حول نوع العمل المستخدم في النظـام الاجتماعي الآسيوي .

هنالك رأيٌ واسع الانتشار ، يشارك فيه ك. اوستروفيتيانوف[١٥] ، وهو أن العمل هناك عمل العبيد . وهو يذكر أن هذا النظام الاجتماعي إنما هو عبارة عن أسلوب إنتاج يكوّن شكلاً من العبودية ، وتكون أكثرية الناس فيه عبيداً مملوكين للملك . بيد أن هذا يبدو تبسيطاً مفرطاً ، لأن النظام الاجتماعي الآسيوي ، احتفظ لآلاف من السنين بالمجتمعات القروية التي تولدت عن المجتمع البدائي . وهذا هو ما لاحظه ماركس من قبل[١٦] . وعلى الرغم من وجود العبودية في المجتمعات الآسيوية القديمة دون شك ، فإن أكثرية الفلاحين الذين كانوا يعيشون في المجتمعات القروية كانوا أشبه بالاقنان الملزمين بدفع الضرائب الى الدولة عيناً (وتوضح طرق المدفوعات هذه الرسوم الجدارية في القبور المصرية القديمة) والمساهمة في أعمال السخرة قسراً[١٧] . ويأخذ فائض المنتوج ، عند ماركس ، شكل ضريبة عينية أو خدمة عمل[١٨] . وقد حاول بعض المؤلفين ، بناء على هذه الملاحظة ، تعريف النظام الاجتماعي الآسيوي باعتباره نوعاً من الاقطاع ، مستعملين اصطلاح الاقطاع البرقراطي Bureaucratic) (Feudalism[١٩] . وهذا هو أيضاً إفراط في التبسيط . إذ أن النظام الاجتماعي الآسيوي نظام مستقل ، فيه الضرائب العينية ، والعمل بالسخرة القسرية ، والعبودية ، تجتمع في أسلوب إنتاج موحد يقوم على ملكية الدولة للأرض ومشاريع الري الجماعية الكبيرة .

قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والاساس الاقتصادي

لا يمكن أن يكون التركيب الفوقي اعتباطياً : إذ هو بحكم طبيعته متكيّف وفق الأساس الاقتصادي ، وبالتالي وفق مجموع أسلوب الإنتاج المميّز لحقبة تاريخية ما . فحينما تتغير علاقات الإنتاج الأساسية (أي حينما تتغير ملكية وسائل الانتاج) ، يتغير التركيب الفوقي كذلك : حيث يولد نظام اجتماعي جديد . وهذا يسمى « **بقانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي** » أو « **القانون الثاني الأساسي لعلم الاجتماع** » .

وحينما يتغير الأساس الاقتصادي ، تتغير معه فقط هذه العلاقات الاجتماعية وتلك العناصر من الوعي الاجتماعي التي لا غناء فيها للأساس الاقتصادي الجديد، ولأسلوب الانتاج الجديد . أما العلاقات الاجتماعيـــة الأخرى وعناصر الوعي الاجتماعي الأخرى ، فتبقى على حالها . لذلك ، تكوّن العلاقات الاجتماعيـة ، غير علاقات الانتاج والوعي الاجتماعي لمجتمع معين ، التي تتجسد خلال عمليـة تاريخية ، التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي القائم في تلك الحقبـــة التاريخية الى حد ما فقط . وهي جزئياً مستمدة من الأزمان الماضية باعتبارها بقـايا من التركيب الفوقي المتكون في النظم الاجتماعية السابقة[٢٠] ، البقـايا التي لا تعيق تطور الأساس الاقتصادي الجديد . وفي بعض الأحيان ، تدخل هـذه العناصر الباقية ضمن التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي الجديد .

فالمسيحية ، مثلاً ، وجدت كجزء من التركيب الفوقي للنظـــام الاجتماعي القديم أثناء انحطاطه ، وتحولت بعدئذٍ الى التركيب الفوقي للنظام الاقطاعي ، وعاشت فترة الرأسمالية – كبقايا جزئياً ، ومن ضمن التركيب الفوقي جزئياً – وما تزال حية في الطور الأول من الاشتراكية .

ومن هنا ، يمكن أن نوضح تركيب النشاط الاجتماعي للانسان ، وكذلك تركيب العلاقات الاجتماعية ، أي الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعيـة – النفسية الناجمة عن ذلك النشاط من خلال الشكل الموجود على ص ٩١ .

وطبيعي أن يصبح الوعي الاجتماعي والعلاقات الاجتماعيـة أكثر تعقيداً خلال فترات الانتقال بين النظم الاجتماعية ، حينما تتعايش أساليب إنتاج مختلفة (مثال ذلك أساليب الإنتاج الرأسمالي، والسلعي البسيط)، أو حيـــنما تستمر بقايا أسلوب إنتاج آخر على الرغم من سيادة اسلوب إنتاج معين . وفي مثل هذه الحالات ، توجد التراكيب الفوقية للأسس الاقتصادية المختلفة القائمـــة ، وربما تكون الى جانبها بقايا التركيب الفوقي لعلاقات إنتاج زائلة ونوَيات التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي المقبل ، ماثلة في العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي.

مخطّطات التركيب الاجتماعي والتطوّر

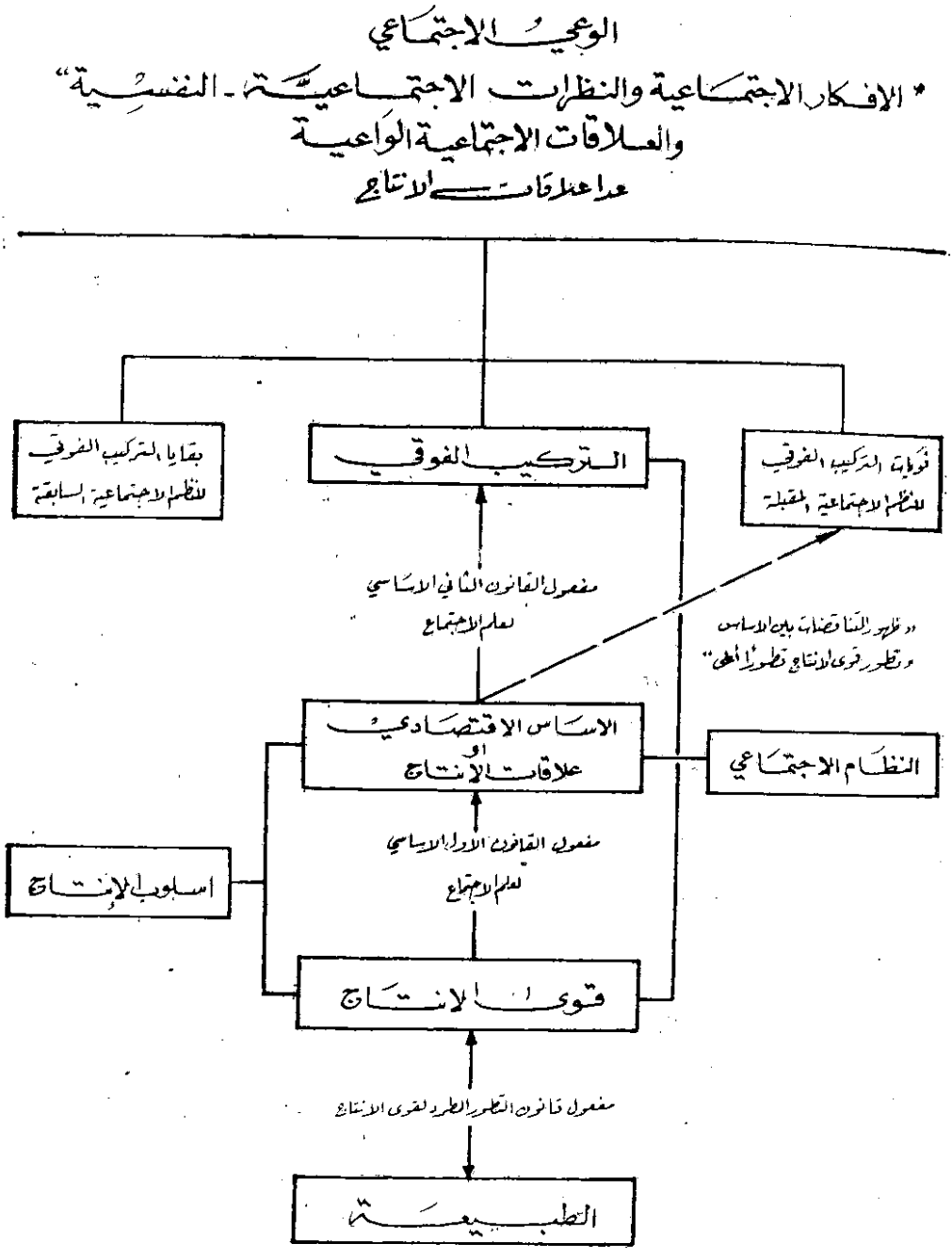

ولكن الشكل الذي قدّمناه يمكننا من تحليل مثل هـذا الوضع المعقد الى مكوناته ، أو من الكشف عن « تشريح » المجتمع البشري حسب صياغة ماركس[٢١] .

وينص القانونان الأساسيان الأول والثاني لعلم الاجتماع على الشروط الضرورية للانسجام والتوازن الداخلي للنظام الاجتماعي ، شروط التكيّف المتبادل للأجزاء المكوّنة لنظام معين . فينص القانون الأول على وجوب التوافق بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الإنتاج ، وينص الثاني على وجوب التوافق بين التركيب الفوقي وعلاقات الإنتاج (الأساس الاقتصادي) . ويمكن أن نصف هذين القانونين بأنهما قانونا الحفاظ على النظام الاجتماعي . وما لم تتوافر شروط هذين القانونين ، يتطور تناقض داخلي في النظام ، ينقطع من جرّائه التكيف بين الأجزاء والمكونات المختلفة لذلك النظام . وفي مثل هذه الحالة ، يتدهور النظام الاجتماعي ، وينشأ نظام جديد في محله .

ومن الضروري لفهم العملية التاريخية التي بمقتضاها يتحول المجتمع البشري من نظام اجتماعي الى آخر ، أن نعرف العامل الذي يزعزع التوازن الداخلي للنظام الاجتماعي ، ويوفّر التكيف المتبادل بين أجزاء مكوناته ، ويقطّع النظام إرباً إرباً . ويوجد هذا العامل في تطور قوى الانتاج . إذ يقود تعاظم قدرة الانسان على تحويل الطبيعة وتسخيرها لحاجاته الى تغيرات في طريقة تأثيره هو عليها خلال عملية الانتاج .

الطبيعة المحافظة للعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي

تتكون كل عملية اجتماعية من نشاط بشري من نوع معين يتكرر باستمرار . والعلاقات الاجتماعية عبارة عن أنواع متكررة من سلوك الناس بعضهم تجاه بعض – وينتج عن هذا التفاعل المستمر نشوء وتكوين الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية في أذهان الناس . وتكوّن الأفعال المستمرة التكرار الأساس الذي تقوم عليه أنماط من الضوابط ملموسة في الحياة الاجتماعية ،

الأمر الذي يجعلها قابلة للتحليل العلمي[٢٢] .

وينتج عن الفعل المستمر التكرار تكوين **عادة** أو **روتين** ، أي ميل نحو تكرار ذلك الفعل تكراراً على المنوال السابق نفسه[٢٣] . ويسمى مجمّع الأفعال الذي يتم اعتيادياً فيصبح روتينياً بالعرف والعادة . وتتكرر العادات والأعراف حتى يقوم حافز جديد خارجي يضع نهاية لهـــا ، مما يُدخل تغييراً على نوع النشاط الجاري : وهذا النشاط الجديد بدوره يصبح عادة . وهذا مظهر عام لسلوك الانسان باعتباره كائناً بيولوجياً ـ نفسانياً[٢٤] . ويترتب على ذلك أن تكون العلاقات الاجتماعية ، التي هي عبارة عن أفعال من نوع معـــين مستمرة التكرار ، والأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية ـ النفسية معـاً ميالة الى تنمية عادات وتكوين مجمّع للسلوك الاجتماعي المـألوف . وتميل العلاقـــات الاجتماعية ومجموع الوعي الاجتماعي الى أن تكون بطيئـة التغير ، تثقلهـا روح المحافظة والاستمرارية الخاصة التي يمكن تخطيهـــا من خـلال الحافز الخارجي فقط .

قانون التطور المطرد لقوى الانتاج

بيد أنه يوجد حقل من حقول النشاط البشري لا يمكن أبداً أن تسود العادة والروتين فيه لأمد طويل بالنظر الى استمرار ظهور الحافز الخارجي الذي يضطر الناس الى تغيير سلوكهم . وهذا الحقل هو عملية الانتاج التي يؤثر فيها الانسان على الطبيعة ويتأثر بهـا خلال عملية العمل الاجتماعية . وتقرر طريقـــة تأثير الانسان على الطبيعة قوى الانتاج القائمة ، أي وسائل الانتاج ، وخاصة أدوات العمل والتجربة ، والقدرة البشرية المتوافرة لاستعمالها . فخلال عمليـــة العمل الاجتماعية ، يقوم الانسان بتحويل محيطه الطبيعي ، ويخلق محيطاً جديـداً يتألف من منتوجات عمله (الدور ، والمدن ، والقرى ، والقنوات ، والورشات ، والمعامل ، وأجهزة النقل وهلم جراً) . وتسمى هذه البيئـــة الجديدة احياناً بـ « المحيط الاصطناعي » (Artificial Environment)[٢٥] أو **الحصيـــلة**

المادية لتطور المجتمع التاريخي[٢٦] .

(The Historical Material Attainment of Society)

ويكون هـــذا المحيط المادي الجديد حافزاً يسبب تغيرات في العمليـة الاجتماعية للانتاج . حيث تصنع أدوات عمل جديدة أو محسنة ، وتنشأ إمكانية لاستعمالات جـــديدة لمواد العمل ، وتتزايد القدرة على استعمال الأدوات . ويتمخض عن هذا بدوره تغيّر لاحق في « المحيط الاصطناعي » الجديد ، ومن هنـــا ينبعث حافز جديد على تغيير السلوك وهلمّ جراً . ويزداد « المحيط الاصطناعي » الذي يقيمه الانسان حوله تعقيداً بلا انقطاع : إذ يكمّل هـذا المحيط الاصطناعي باستمرار قوى الانسان الطبيعية ، وعليه يعزز سيطرته على الطبيعة . فكل فعل بشري جديد تنبعث عنه حوافز خارجية جديدة متكاثرة تؤدي الى تغيرات جديدة في النشاط البشري . وعلى هذا المنوال ، تتطور القوى الاجتماعية للانتاج تطوراً مطرداً .

وعلى هـذا تميل العلاقات الاجتماعية ، والأفكار الاجتماعيـة والنظرات الاجتماعية ـ النفسية الى أن تكون بطيئة التغير ، بينما تتطور قوى الانتاج تطوراً مستمراً يرفع مستوى « القابليـــة الإنتاجية للمجتمع » . فقـــد وجه الأنثروبولوجي الأمريكي أ. ل. كروبير الأنظار الى الفرق بـين سهولة إدخال التغييرات على عمليات الانتـــاج وبطء التكيف في ميادين النشاط البشري الأخرى . « يكيّف الناس أنفسهم ، تحت ضغط الظروف الجديدة ، تكيّفاً أسرع في المسائل الميكانيكية أو « العملية » ... ومن الناحيـــة الأخرى ، إذا أصبح التقويم عنيفـاً ، تنشأ مقارمة شديدة ضد الفعل الإرادي البسيط ، وهو إعمال عقل المجتمع إعمالاً يفضي الى إجراء التصحيح المطلوب . ويظهر أن الناس مرنون ومتكيفون ، طالما أنهم معنيون بحاجاتهم الجسمانية التي يشاركون فيهـا الحيوانات الدنيا . ولكن عندما يتعلق الأمر بنتاج عقولهم ، حيثما قد يتوقـــع المرء أن يكون بعـــد النظر والحساب الهادىء مؤثراً ، يبدو على المجتمعات رجحان روح المحافظة رجحانـاً تزداد قوتـــه ظهوراً كلما محّصنا التاريخ .

تمحيصاً أعمق »[٢٧] .

ولا تحتاج هذه الملاحظة الثاقبة التي يبديها باحث في المجتمعات البشرية له مقامه الرفيع إلا بالتوسع فيها بملاحظة انعدام الصلة بين القدرة على التكيف السريع الى الظروف الجديدة وبين إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية (إذ هي على أية حال ، لا تكوّن إلا جزءاً من الحاجات التي يشبعها الإنتاج في المجتمع المتمدن المعاصر) ؛ بل تنشأ هذه المرونة البشرية عن العملية التي وصفناها في أعلاه ، حيث ينبعث عن كل تغير في السلوك حافز جديد يفضي بدوره الى تغير جديد في السلوك .

ويدعى نمط الضوابط لتطور قوى الانتاج الاجتماعي الموصوفة في أعلاه **بقانون التطور المطرد لقوى الانتاج** . وينص هذا القانون على ضرورة التغير المستمر في قوى الانتاج ، تغيراً يؤدي الى مستوى أعلى فأعلى من « القابلية الانتاجية للمجتمع » . وهذه الضرورة ، كما بينا من قبل ، ناتجة عن ظهور حوافز جديدة ظهوراً مستمراً يجعلها ، عن طريق تغييرها المحيط المادي الاصطناعي الذي يكوّنه الانسان في عملية الانتاج ، تؤدي الى تغييرات في أسلوب التفاعل بين الانسان والطبيعة . وهذه العملية تقود الانسان الى سيطرة متزايدة على العالم المادي المحدق به .

عمليات التطور والتغير في النظم الاجتماعية

ومن شأن فعل قانون التطور المطرد لقوى الانتاج أن يهوّر ، عاجلاً أو آجلاً ، التوافق بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الانتاج ، أو يزعزع ركائزه ، حيث ينعدم الانسجام الداخلي لأسلوب الانتاج ، فلا يعود يكون كلاً متوازناً توازناً داخلياً ، فينشأ تناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج الجديدة . وبفعل القانون الأول الأساسي لعلم الاجتماع تعود حالة التوافق بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج الجديدة : حيث تتكيف علاقات الانتاج وفق مقتضيات قوى الانتاج الجديدة .

بيد أن تغيراً في علاقات الانتاج يهوّر التوافق بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي أو يقوّض دعائمه ، فيبرز تناقض داخلي بين التركيب الفوقي ومتطلبات الأساس الاقتصادي الجديد . وبفعل القانون الثاني الأساسي لعلم الاجتماع يعود التوافق بين التركيب الفوقي ومتطلبات الأساس الاقتصادي . إذ يحدث تغيّر في التركيب الفوقي ، فيتمخض عنه ظهور نظام اجتماعي جديد .

وهذه العملية موضحة في الشكل المرسوم على ص ٩١ (مخططات التركيب الاجتماعي والتطور) . ويكون تطور قوى الإنتاج الحافز الأولي للتغيرات في النظم الاجتماعية ، أو بتعبير انكلز ، الحافز « في آخر الأمر »[٢٨] . وسبب هذا هو أن العلاقات الاجتماعية ، والأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية – النفسية ، بطيئة التغير ، بينما تعتور قوى الانتاج تغيرات متواصلة ، وهي دائماً في ارتفاع الى مستويات أعلى من التطور ، ويترتب على خصيصة المحافظة للأساس الاقتصادي والتركيب الفوقي كليهما أنهما يتكيّفان حسب الدرجة التي يقتضيها القانونان الأساسيان لعلم الاجتماع .

وعليه ، غالباً ما تعيش بقايا علاقات الانتاج السائدة في نظام سابق خلال النظام الاجتماعي الجديد (فمثلاً ما تزال بقايا العلاقات الاقطاعية قائمة في النظام الرأسمالي) . وبالتالي لا يتضمن التغير في التركيب الفوقي تحويلاً لجميع العلاقات الاجتماعية القديمة ولا لمجموع الوعي الاجتماعي : حيث تستمر عناصر عديدة من التركيب الفوقي للنظم الاجتماعية الخالية قائمة إلى جانب التركيب الفوقي الجديد. وأخيراً ، لا بد من الاشارة الى أن القانونين الاساسيين الاول والثاني لعلم الاجتماع لا يفعلان فعلهما على التوالي في فترات مختلفة من الزمان – بل في آن واحد ، على الرغم من أن تكيّف التركيب الفوقي يستغرق في العادة زمناً أطول بكثير من عملية تكيّف علاقات الانتاج .

وزيادة على ما تقدم ، لا يُخلق التركيب الفوقي الجديد من العدم : بل إنه يستمد أجزاء مكوناته من العلاقات الاجتماعية والأفكار الاجتماعية ، والنظرات الاجتماعية–النفسية الماضية والحاضرة، ومن ثم يحوّلها ويكيّفها جميعاً

حسب حاجات الأساس الاقتصادي الجديد . يقول انطونيو لابريولا : « لا تنزل الأفكار من السماء ، ولا نتلقاها هبة من الله ونحن نغطّ في نومنا »[٢٩] . فقد أحدثت نفس علاقات الانتاج الرأسمالية في انكلترة تركيباً فوقياً على شاكلة الحركة الدينية الطهرية (Puritanism) ، وفي فرنسة الفلسفة المادية وحركة المفكرين الأحرار[٣٠] . وكان هذا يعود الى حقيقة اختلاف « الطبقة التاريخية التحتية » (The Historical Substratum)[٣١] ، وهي التي يقوم عليها التركيب الفوقي الجديد ، في الحالتين. فغالباً ما يأخذ التركيب الناشىء العلاقات الاجتماعية والأفكار الاجتماعية التي لم تعد صالحة في فترة سابقة ، إلا أن هذه العلاقات الاجتماعية والأفكار الاجتماعية تستعيد فعاليتها وتصبح صالحة في النظام الاجتماعي الجديد . مثال ذلك ، أن القانون المدني الروماني ، الذي كان ملائماً للإنتاج السلعي البسيط ، أصبح عتيقاً في أسلوب الانتاج الاقطاعي ، ولكنه استعاد قوته في أسلوب الانتاج الرأسمالي . ثم أنه غالباً ما يستعار تركيب فوقي أو عناصره الأولية من الأقطار الأخرى ، حيث تكون علاقات الانتاج والتركيب الفوقي الموافق لها قائمة ومتطورة من قبل[٣٢] . وعلى هذا المنوال ، تجتمع عناصر مختلفة مستمدة من حقب مختلفة لتكوّن تراكيب فوقية للنظم الاجتماعية الناشئة .

ويستخلص من ذلك ، اختلاف التركيب الفوقي الموافق لمجموعة جديدة من علاقات الإنتاج من قطر الى آخر حسب الطبقة التاريخية التحتية التي انبثق عنها . وتوجد اختلافات جسيمة في التركيب الفوقي للأقطار المختلفة ضمن النظام الرأسمالي نفسه . وتوجد كذلك اختلافات أعظم في الوعي الاجتماعي برمته ، وهو يشمل ، بالإضافة الى التركيب الفوقي لنظام اجتماعي معين ، عناصر عديدة موروثة من التراكيب الفوقية للنظم السابقة ، كالمسيحية في أوربة ، والشنتوية والبوذية في اليابان ، أو الملكية في بريطانية العظمى ، والجمهورية في أمريكة الشمالية . وعلى هذا المنوال يقوى نظام اجتماعي معين على عرض ثروة عظيمة وتنوع في العلاقات الاجتماعية وفي الأفكار الاجتماعية والنظرات الاجتماعية —

النفسية التي تكوّن الوعي الاجتماعي . وقد يكون اسلوب الإنتاج نفسه مصحوباً بتراكيب من العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي عظيمة الاختلاف، وحتى بخصائص للتركيب الفوقي عميقة الاختلاف .

العمليات الدايلكتيكية في التطور الاجتماعي

إذن ، تنطوي عملية الانتقال من نظام اجتماعي الى آخر على ظهور عدد من التناقضات (Contradictions) في المجتمع ، تليها سلسلة من التعديلات (Adjustments) التي تؤدي الى اختفاء هذه التناقضات . وتدعى عملية التطور ، خلال ظهور التناقضات واختفائها ، بالعملية الدايلكتيكية (Dialectical Process)[٣٣] .

يتكون تطور المجتمع البشري من ثلاث عمليات دايلكتيكية . توجد الأولى في نشوء التناقضات المستمرة في التفاعل بين الانسان والطبيعة ، في « تبادل المادة بين الانسان والطبيعة » خلال عملية العمل الاجتماعية . وتقوم التناقضات عن طريق خلق محيط مادي اصطناعي بين نشاط الانسان السابق والحوافز التي تنبعث عن المحيط الجديد . وتنتهي هذه التناقضات بتغير في النشاط ، أي بتغير في القوى المنتجة ، بيد أن هذه تنتج حوافز جديدة ، وبالتالي تناقضات ، وهكذا تجري العملية كلها باستمرار . وتبتدىء العملية الدايلكتيكية الثانية بظهور تناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة . ويختفي هذا التناقض الذي يعيق القوى المنتجة بادىء الأمر ، حينما تتكيّف علاقات الانتاج وفق القوى المنتجة الجديدة . أما العملية الدايلكتيكية الثالثة ، فتبدأ بظهور التناقض بين علاقات الانتاج الجديدة ، أي الأساس الاقتصادي الجديد ، وبين التركيب الفوقي القديم . ويزول هذا التناقض ، الذي يعرقل ولادة ونمو الأساس الاقتصادي الجديد بادىء الأمر ، حينما يتكيّف التركيب الفوقي الجديد بمقتضاه . وتكوّن هذه العمليات الدايلكتيكية الثلاث مجتمعة التطور الاجتماعي للبشرية .

التطور الاجتماعي في النظم المتضادة : النضال الطبقي والثورات الاجتماعية

يصدق هذا النمط في عملية التطور الاجتماعي على جميع النظم الاجتماعية . ويكمن مصدر هذه الضوابط في الطبيعة المحافظة الأساس الاقتصادي والتركيب الفوقي (أو بالأحرى العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي برمتيهما) ، بالمقارنة مع التطور المطرد لقوى الانتاج . وفي النظم القائمة على علاقات إنتاج متضادة ، هناك عامل إضافي يعزز الطبيعة المحافظة لعلاقات الانتاج وتركيبها الفوقي . ويقوم هذا على حقيقة أن من مصلحة الطبقة ، التي تضمن لها علاقات الانتاج القائمة امتياز ملكية وسائل الانتاج ، أن تحافظ على علاقات الانتاج هذه والتركيب الفوقي الموافق لها . وتدأب هذه الطبقة دأباً واعياً تقريباً على أن تحافظ على الأساس الاقتصادي والتركيب الفوقي القائمين وفق مصلحتها الخاصة ، ومن ثم توقف أيضاً الميل نحو التغيير . وهي تستخدم لهذا الغرض التشريع وجهاز الدولة . وينجم عن ذلك أن الطبقة أو الطبقات التي ترتبط مصالحها بتطور القوى المنتجة تناضل من أجل الامتياز الاجتماعي الناشيء عن علاقات الانتاج القائمة ، وتطالب بتغيير التركيب الفوقي الموافق لهذه العلاقات .

وفي هذه الظروف ، تتمخض التناقضات بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة ، وبين متطلبات علاقات الانتاج الجديدة والتركيب الفوقي القديم ، عن النضال الطبقي (Class Struggle) . وتزول هذه التناقضات بتجريد الطبقة المتملكة المرتبطة بعلاقات الانتاج القديمة من امتيازها الاجتماعي ، أي بواسطة **ثورة اجتماعية** (Social Revolution) . ولا يحدث هذا ، اعتيادياً ، عن طريق تحوّل تدريجي ، بل برجّة عنيفة تقريباً ، لا سيما في التركيب الفوقي السياسي والقانوني الذي يحمي علاقات الملكية لوسائل الانتاج .

وبسبب من مقاومة الطبقة صاحبة المصلحة في المحافظة على علاقات الانتاج القديمة للتغير ، تقوم الطبقـــة أو الطبقات صاحبة المصلحة في اسلوب الانتاج الجديد بنشر أفكارها الاجتماعية ونظراتهـــا الاجتماعية – النفسية ، وتؤسس ايضاً منظماتها السياسية الخاصة في ظل الظروف الملائمة . فيقع انشقاق في الوعي الاجتماعي . فإلى جانب التركيب الفوقي للأساس الاقتصادي القـــائم وبقايا التراكيب الفوقية للنظم الاجتماعية الخالية ، تظهر نواة التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي المقبل في الوعي الاجتماعي . وتنشأ هذه النواة في صفوف الطبقة أو الطبقات المناضلة من أجل علاقات إنتاج جديدة . ويصبح النضال الطبقي نضالاً بين الأفكار وبين العقائد (الآيديولوجيات) الاجتماعية برمتها ، ونضالاً بـــين النظرات الاجتماعية – النفسية المختلفة ، ونضالاً تشنّه منظمات سياسية جديدة ضد سلطة الدولة القائمة في الظروف الملائمـــة . ولهذا النضال دليـــله في الأفكار الاجتماعية الجديدة والنظرات الاجتماعية – النفسية الجديدة(٣٤) .

وتفلح الطبقة الممتازة اعتيادياً في ظل علاقات الانتاج القديمة في إطالة عمر النظام الاجتماعي القديم بمعونة سلطة الدولة والعلاقات القانونية ، والعقائدية ، وما يلائمها من النظرات الاجتماعية – النفسية . فيتأخر ، بالتبعية ، الانتقال من نظام اجتماعي الى آخر ، بحيث إنه لمّا يتم الانتقال آخر الأمر ، فإنـــه يميل الى أن يكون « متفجراً » . ويقع « الانفجار » حينما تحطّم القوى الاجتماعيـــة الجديدة « سدة » النظام الاجتماعي القديم . فتأخذ العملية الدايلكتيكية للتطور الاجتماعي شكل النضال الطبقي والثورة الاجتماعية .

لقد وضع ماركس ما أصبح الآن الخلاصة الكلاسيكية عن الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر ، حينما تكون علاقات الانتاج متضادة : « وفي مرحلة معينة من تطورها ، تدخل القوى المادية المنتجة في صراع مع علاقات الانتاج ، أو كما يعتبر القانون ، مع علاقات الملكية التي ما زال الناس يعملون في إطارها حتى ذلك الحين . فتنقلب هذه العلاقات من أشكال لتطور القوى المنتجـــة إلى قيود مثقلة لها . وحينئذ تبدأ حقبـــة الثورة الاجتماعية . ومع تغير الأساس

الاقتصادي يتحول التركيب الفوقي الضخم برمته تحولاً سريعاً تقريباً »[٣٥] .

الطبقات والمراتب الاجتماعية

ينبغي أن نضيف الى هذا أن علاقات الانتاج والتركيب الفوقي لا تسندها الطبقة التي ترتبط امتيازاتها بالعلاقات القائمة للملكية وسائل الانتاج فحسب ، بل أيضاً المراتب الاجتماعية المدنيـــة بمركزهـا الاقتصادي والاجتماعي الى التركيب الفوقي للنظـــام الاجتماعي القائم . ونعني بالمرتبـــة الاجتماعيـة (Social Stratum)، بالمقارنة مع الطبقة الاجتماعية ، جماعة من الناس لا تقرر مركزهم علاقات الملكية لوسائل الانتاج ، بل الخصائص المحددة لتركيب فوقي معين . وتستوي هذه الجماعات من أمثال موظفي الدولة الذين يزاولون سلطة الدولة ، ورجـــال الدين الذين يكونون جزءاً من التركيب الفوقي للمجتمع ، في ما لها من « مصلحة ثابتة » في الحفاظ على النظام الاجتماعي القديم ، إذ أنها جزء من « المؤسسة » التي يقيمها هـــذا النظام الاجتماعي[٣٦] . وقد توجد أيضاً المراتب الاجتماعية من هذا النوع ، التي تدين بمركزها الاجتماعي الى التركيب الفوقي القائم ، في النظم غير المتضادة ، في النظام الاشتراكي مثلاً . وقد ينجم عن وجود هـــذه الجماعات « اضطراب » معين في التطور الاجتماعي حتى في المجتمع الذي يقوم على علاقات إنتاج غـــير متضادة ، وحيث لا يوجد نضال طبقي . على أنه يتم اقتحام هذه الموانع في طريق التقدم الاجتماعي من دون ثورة اجتماعية ، وإن كان مع مقاومة أو نضال . إذ أن زوالها يقتضي تكييف التركيب الفوقي بمقتضى الأساس الاقتصادي حيث ليس من الضروري تغيـــير علاقات الانتاج .

الماديـــة التاريخية

تدعى النظرية التي تؤكد وجود نمط من الضوابط في التطور الاجتماعي كما عرضناها **بالتفسير المادي للتاريخ** (The Materialist Interpretation of History)

أو بالمادية التاريخية (Historical Materialism) . إنها تفسر تطور المجتمع البشري برمته على أنـــه مجمّع من العمليات الدايلكتيكية حيث يكون الحافز الأولي المتكرر من دون انقطاع التفاعل بين الإنسان ومحيطه المادي في العمليـة الاجتماعية للانتاج . لقد شيّد اكتشاف ماركس لهـــذا النمط ودراسة انكلز لنتائجه الرئيسية أيضاً أسس التحليل العلمي لتطور المجتمع البشري . وقد قيّم انكلز الأهمية التاريخية لهذا الاكتشاف بالكلمات التالية : « يعتبر اكتشاف ماركس لقانون تطور التاريخ البشري ، كاكتشاف داروين لقانون تطور الطبيعة العضوية »[٣٧] .

مذكرة حول بعض الصياغات وحول عنوان
« التفسير المادي للتاريخ »

توجد اختلافات معينة في مؤلفات انكلز عن التفسير المادي للتاريخ . ففي كتابه « ضد دهرينك » (Anti - Dûhring) كتب (في ص ٣٦٩) : « يبتدىء المفهوم المادي بالمقترح القاضي بأن أساس مجموع التركيب الاجتماعي هو إنتاج (وسائل معيشة الحياة البشرية) ، ويلي الإنتاج تبادل الأشياء المنتجة ». ويستخلص من السياق أن انكلز يعني بـ « التبادل » تقسيم المنتوجات أو توزيعها . وليس هذا بالصياغة غير الصحيحة . لأن التوزيع يتوقف في النهاية على علاقات الإنتاج وهو وثيق الصلة بأسلوب الإنتاج . ولكن لا حاجة للنص على التوزيع في هذا السياق ، لأنه يضفي على الصياغة غموضاً .

ونجد فرقاً أكبر بكثير في صياغة انكلز في مقدمة الطبعة الأولى من « أصل العائلة ، والملكية الخاصة ، والدولة » (K.Marx & F. Engels, S. W., ed. cit. , pp. 155 - 6) ، حيث جاء : « استناداً الى المفهوم المادي ، يكون العامل الحاسم في التاريخ ، في آخر الأمر ، إنتاج الحياة المباشرة وإعادة إنتاجها . ولكن هذا نفسه ذو حدين . فمن ناحية ، إنتاج وسائل العيش من الغذاء والكساء والسكن والأدوات المطلوبة له : ومن ناحية أخرى إنتاج البشر أنفسهم ، أو التناسل . وتتحدد التنظيمات الاجتماعية التي في ظلها يعيش الناس خلال حقبة تاريخية معينة وفي بلد معين بكلا النوعين من الإنتاج ، بمرحلة تطور العمل من ناحية ، وبالعائلة من الناحية الأخرى . فكلما كان تطور العمل أقلّ ،

وحجم الإنتاج أوطأ ، وبالتالي ثروة المجتمع محدودة ، خضع النظـام الاجتماعي الى العلاقات الجنسية خضوعاً راجحاً » .

وعليه ، ففي المجتمـــع البدائي ، لا يقرر التطور الاجتماعي تطور القوى المنتجة فحسب ، بل يقرره أيضاً تطور العلاقات العائلية ، وهي تفعل فعلهـــا كعامل مستقل . وقد انتقد هـــذا القول كل من ك. كروز (K. Krauz) في مؤلفـــه [بالبولونيـة] Economic Materialism, ed. cit, p. 71 f f. ، و هـ. كناو (H. Cunow) في Die Marxsche Geschichts-, Gesellschafts- und Strasts - Theorie, Vol. II , pp, 138 - 142 ، و ك. كاوتســـكي (K. Kautsky) في Die Materialist ische Geschichtsau ffassung Vol. I, p. 842 f f. . وانظر أيضـــاً ك. اوستروفيتيـانوف [بالروسية] An Outline of the Economics of Pre-capitalistic Formations, ed.cit., p. 26 . ومن الناحية الأخرى ، فقد دافع كريزفيسكي عن رأي مشابـه لرأي انكلز يؤكد فيه على أن قوانين المادية التاريخية ، كما صاغها ماركس ، لا تنطبق على النظام العشائري ، انظر [بالبولونية] Sociological Studies, ed. cit., p.217. تبتدىء قوانين التفسير المادي للتاريخ ، عند كريزفيسكي ، بالعمل في ما يسمّيه بـ « النظام الاقليمي » فقط ، حيث تكون الأشياء المادية حلقة رابطة للعلاقات الاجتماعية . كان لا يرى وجوداً لعلاقات الإنتـاج في النظام العشائري وأن العلاقات الاجتماعية الوحيدة هي المباشرة بين الأفراد من العلاقات العشائرية القائمة على النسب . وهذا الرأي ليس بصحيح لأن عملية الإنتاج توجد أيضاً في النظـام العشائري . فتنشأ بالتبعية رابطة اجتماعية ناجمة عن استعمال الأشياء المـادية ، أي تظهر علاقات الإنتاج .

وقد حاول بعض الكتاب إدخال مصطلحات أخرى لوصف التفسير المادي للتاريخ . لقد عنون بول لافارك (Paul Lafargue) ، صهر ماركس ، وهو أول من كتب عن المادية التاريخية ، كتابه الرئيسي « الحتمية الاقتصادية عنـــد كارل ماركس ، باريس ١٩٠٩ » . وقـــد أسمى جورج بليخانوف

(G. Plekhanov) استعراضه للمادية التاريخية (مساهمة في قضية تطور التفسير الوحداني للتاريخ . سنت بيترسبيرج ، ١٨٩٤) . وربما أدخل المؤلف تعبير « التفسير الوحداني للتاريخ » وعينه على الرقابة القيصرية . لأنه كتب في المتن بوضوح عن المادية باعتبارها القاعدة لفهم العمليات التاريخية .

ومنذئذ فضل العديد من المؤلفين ، وخاصة في أوائل القرن العشرين ، استعمال مصطلح « التفسير الاقتصادي للتاريخ » . فقد اقترح كازميرز كروز ، وهو من أتباع التفسير المادي للتاريخ في الأساس، اصطلاح « التفسير الاقتصادي – الوحداني للتاريخ » ، رغم بعض المفارقات (قارن [بالبولونية] المادية الاقتصادية ، الطبعة المذكورة ، ص ٤) وليس مصطلح « التفسير الاقتصادي للتاريخ » ولا المصطلحات المشابهة له بمناسبة لأنها لا تعبر عن جوهر المادية التاريخية . إذ من وجهة نظر المادية التاريخية ، لا تكوّن العلاقات الاقتصادية ، ولا حتى ذلك الجزء من العلاقات الاقتصادية الذي يكوّن علاقات الإنتاج ، الحافز الأولي والحاسم في التطور الاجتماعي : إنما ذلك هو العملية الدايلكتيكية للتفاعل بين الانسان ومحيطه المادي – أي تطور قوى الإنتاج الاجتماعي . إنه تفسير مادي للتاريخ بكل معنى الكلمة .

ويرغب بعض المؤلفين في استعمال مصطلح « المادية الاقتصادية » لكي يبعدوا أنفسهم عن المادية الفلسفية ، أي النظرة المادية الى العالم . ولكن المادية التاريخية تأصلت في النظرة المادية إلى العالم : وهي بالطبع ليست مادية بدائية ، أو ميتافيزيقية ، بل إنها مادية دايلكتيكية تأخذ بالحسبان دور الانسان الفعّال في معرفة العالم المادي وتغييره . انظر :

F.Engels, Ludwik Feuerbach and the End of Classical German Philosophy, M & E. S.W., ed. cit., pp. 324 - 364 .

ولا يمكن معالجة التفسير المادي للتاريخ بمعزل عن النظرة الى العالم الذي انبثق عنها . إن التفاعل بين الإنسان ومحيطه المادي ، الذي يفصح عن نفسه في تطور القوى المنتجة، ما هو إلا صراع الإنسان مع ما هو موجود وجوداً حقيقياً

وموضوعياً ، مستقلاً عن إرادته ووعيه . وهو صراع الانسان مع محيطه المادي الموضوعي ، مع المادة ، وليس مع منتوجات خياله الخاص أو فكره أو ارادته . والنشاط الانساني هو أيضاً جزء من العالم الحقيقي الموجود بالفعل . فإنه يغير العالم الموضوعي ويكيّفه حسب حاجات الانسان . ومن دون المقدمة القائلة إن العالم المادي حقيقة موضوعية تتحول خلال العمليات الاجتماعية للإنتاج ، ينعدم أي تحليل علمي للقوانين المهيمنة على تطور المجتمعات البشرية من كل معنىً ، ويصبح مجرد بدعة من بدع الوهم الانساني .

الفصل الثالث

القوانين الاقتصادية

تتكون العملية الاقتصادية من مجمّع من الأفعال البشرية المستمرة التكرار ، ويُعيد هذا النشاط نفسه ، في ظروف معينة ناشئة عن التطور التاريخي لمجتمع معلوم ، بشكل خاص له نمطه من الضوابط الخاصة المتميزة . ويمكن تحليل هذا النمط الى عناصر معينة ، أي روابط أو علاقات[1] بين الأفعال المختلفة تحدث باستمرار ، أو الى أعمال أبسط تتكون منها هذه الأفعال . وتدعى هذه العلاقات أو الروابط بالقوانين الاقتصادية (Economic Laws) .

قوانين السببية ، والقرينية ، والعلاقة الدالية

يمكن تصنيف جميع القوانين ، الاقتصادية وغيرها ، أي جميع العلاقات التي تحدث باستمرار في الطبيعة وفي المجتمع الانساني ، الى ثلاثة أنواع هي : قوانين سببية ، قوانين قرينية ، وقوانين دالية . والقوانين السببية (Causal Laws) عبارة عن علاقات تكون فيها حادثة معلومة (وفي حالتنا فعل أو عمل) متبوعة دائماً بحادثة أخرى معينة ، ويقع مثل هذا التعاقب في الأحداث خلال زمن ما . وتدعى الأولى ، أي الحادثة السابقة ، بالسبب أو العلة ، والثانية ، أي الحادثة

اللاحقة بالمسبَّب أو المعلول .

أما **القوانين القرينية** (Concomitance Laws) فهي علاقات تقوم على وقوع حادثتين أو أكثر وقوعاً مشتركاً على الدوام . وغالباً ما تدعى القوانين القرينية **بالقوانين التركيبية** (Structural Laws) ، إذ تكوّن الحوادث التي يقترن وقوعها باستمرار نوعاً من التركيب المنتظم .

وهنالك **القوانين الدالية** (Functional Laws) التي تقوم حيثما توجد بين الحوادث رابطة أو علاقة يمكن قياسها قياساً كمياً : وهذه يمكن صياغتها صياغة الدالات الرياضية (Mathematical Functions) .

وتكون للقوانين السببية أهمية أساسية بين هذه الأنواع الثلاثة من القوانين ، لأن كلا القوانين القرينية والدالية يمكن اختزالها الى القوانين السببية . فإذا ما وقعت حوادث ما وقوعاً مشتركاً في تركيب خاص على الدوام ، يكون إذن هذا التركيب نتيجة لحوادث سابقة معلومة وهي سببه . والقوانين القرينية إنما هي مجرد أوصاف لمعلولات ناشئة عن علل معينة (معروفة أو غير معروفة) . والقوانين الدالية عبارة عن علاقات تتكون ، إما من تعاقب مستمر للحوادث خلال الزمن ، وإما من اقتران منتظم للحوادث التي يمكن قياسها قياساً كمياً .

وتنطبق هذه الاعتبارات العامة على كل نوع من القوانين النافذة في الطبيعة وفي المجتمع البشري ، وهي بالتالي تصدق أيضاً على القوانين الاقتصادية . وعليه ، يمكن أن نميّز بين القوانين الاقتصادية السببية ، والقوانين الاقتصادية التركيبية ، والقوانين الاقتصادية الدالية . غير أن للقوانين الاقتصادية السببية أهمية أساسية ، لأنه يمكن اختزال النوعين الآخرين من القوانين الاقتصادية اليها .

السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية

القوانين الاقتصادية إنما هي عبارة عن روابط (علاقات) بين العناصر

المختلفة للعملية الاقتصادية تتكرر باستمرار . وعليه ، فإنها محدودة على مجمّع معين من الأفعال البشرية ، وتعبّر عن علاقات داخلية ضمن ذلك المجمّع من الأفعال البشرية . فالقوانين الاقتصادية ، إذن ، موضوعية ، أي انها خاصية حقيقية وواقعية للعملية الاقتصادية. لقد قال لينين : « القانون إنما هو ما هو بعينه في الظواهر... »[٢] . ونحن نعبر عن هذا بقولنا : إن القوانين الاقتصادية « تهيمن » على العملية الاقتصادية ، وإنها « تعمل » خلال تلك العملية . وهذه هي تعابير مجازية تشير الى السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية .

القوانين الاقتصادية وقوانين الاقتصاد السياسي

يدرس الاقتصاد السياسي هذه القوانين الاقتصادية « العاملة » موضوعياً ، أو « يكتشفها » على حد التعبير العامّي . وتصاغ نتائج هذه الدراسة في عبارات تخص عمل هذه القوانين الاقتصادية . وتدعى هذه العبارات **بقوانين الاقتصاد السياسي** (The Laws of Political Economy). وتكوّن قوانين الاقتصاد السياسي انعكاساً وافياً تقريباً للقوانين الاقتصادية الموضوعية . فالتطابق بين العبارات التي تصوغ قوانين الاقتصاد السياسي وبين العمل الفعلي للقوانين الاقتصادية الموضوعية إنما هو معيار حقيقتها ، أي معيار ما إذا كانت مثل هذه العبارات « تعكس » القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وما إذا كان لها مثيلاتها في العملية الاقتصادية الحقيقية .

إن قوانين الاقتصاد السياسي انعكاس كاف تقريباً للقوانين الاقتصادية . وهذا يعني أن القوانين الاقتصادية لا تعكس جميع تفاصيل الروابط أو العلاقات التي يتكرر وقوعها في العملية الاقتصادية . بل إنها تعكس ما هو ضروري أو جوهري من هذه العلاقات فقط . وبالضبط تتوقف كفاية قوانين الاقتصاد السياسي على تعميمها لكل ما هو ضروري أو جوهري في العلاقات التي تتكوّن في الواقع ، أي لكل ما يعيد نفسه من رابطة أو علاقة في كل حدث

حقيقي . وهذه الروابط أو العلاقات الضرورية ، أي دائمة الحدوث ، هي بالضبط ما يكوّن القوانين الاقتصادية . وتكوّن قوانين الاقتصاد السياسي انعكاسات كافية للقوانين الاقتصادية عندما تعكس ما هو ضروري ، أو جوهري .

ولا تقوم ، في الأفعال المفردة والوحيدة ، التي تتكون منها العملية الاقتصادية ، هذه العلاقات الضرورية أو الجوهرية بصورة منعزلة . فهنالك روابط أو علاقات أخرى لا تظهر كل مرة يحدث خلالها نشاط معين ، بل إنها ترافق أفعالاً مفردة خاصة فقط . وهذه تدعى بالعلاقات الإضافية أو العرضية (Accidental Relationships)[٣] . وتبدو العلاقات الإضافية أو العرضية ، التي تصاحب أفعالاً مفردة من دون تكرارها في كل حالة ، وكأنها تشوش عمل القوانين الاقتصادية .

ولهذا السبب لا يمكن مشاهدة القوانين الاقتصادية ، إلا إذا كانت الأفعال البشرية ، وهي عناصر العملية الاقتصادية ، غالباً ما تتكرر ولا تنكشف قوانين التبادل ، كقوانين تكوين الأسعار أو تداول النقود ، في أفعال تبادلية منفردة ومنعزلة ، إنما في تلك الأفعال التي تتكرر بأعداد كبيرة فقط . وبالمثل ، تنكشف القوانين المميزة لبعض علاقات الإنتاج حينما يتكرر نشاط الإنتاج على نطاق كبير فقط . وقد لا تكون الضوابط محسوسة في الحالات المنفردة والمنعزلة ، لأن الروابط أو العلاقات الإضافية التي قد تقوم في حالة واحدة معينة قد تشوش عمل القوانين الاقتصادية . ويقال عن القوانين الاقتصادية إنها **ستوكاستيكية** أو **إحصائية** لأنها تكشف عن نفسها في الأفعال البشرية التي تتكرر على نطاق كبير[٤] . والقوانين الستوكاستيكية أو الاحصائية عبارة عن قوانين لا يمكن مشاهدتها إلا حينما تتكرر حوادث من نوع معين على نطاق كبير .

السمة الستوكاستيكية (الاحصائية) للقوانين الاقتصادية

كان كل من ماركس وانكلز قد لاحظ السمة الاحصائية للقوانين الاقتصادية. لقد كتب ماركس في تحليله لعمليـــة الانتاج يقول : « في كل فرع من فروع الصناعة، يختلف العامل الفرد، زيد أو عمرو، اختلافاً كبيراً أو صغيراً عن العامل المتوسط . وتوازن هذه الاختلافات الفردية (أو « الأخطاء » كما تدعى أحياناً بالمصطلح الفني الرياضي) بعضها بعضاً ، إذ يلغي بعضُها بعضَها الآخر ، حيـنما تقدم على دراسة عدد كبير من العمال في وقت واحد »[٥] . وكتب ماركس ، أثنـــاء مناقشته لعملية تحقق القيمة في السوق ، قائلاً : « لو أخذت كل حالة على حدة ، لحكمت الصدفـة على كل شيء . ولا يظهر للعيان القانون الداخلي الذي ينبثق عن فعل الصدفة إلا حيـنما تجتمع الحالات الفردية في أعداد كبيرة فقط »[٦] .

أما انكلز ، فقد كتب في مناقشته لتكوين معدل الربح في ظل الرأسمالية، قائلاً : « في الواقع ، تختلف معدلات الأرباح من عمل الى عمل آخر ، ومن سنة الى سنة أخرى ، حسب اختلاف الظروف ، ولا وجود لمعدل العـــام ، إلا للعديد من الأعمال ولسلسلة من السنين . ولكن لو كنا نتطلب من معـدل الربح – ١٤,٨٧٦٩٤ مثلاً – أن يكون متساوياً تماماً في كل عمل وفي كل سنة حتى المائة من المرتبة العشرية ، على حساب الهبوط الى مستوى الأسطورة ، لتورطنا بسوء فهم فظيع لطبيعة معدل الربح والقوانين الاقتصادية عموماً – إذ لا وجود لأي منها في الواقع إلا بشكل تقريبيّ ، كميل ، أو كمعدل ، وليس كحقيقـــة مباشرة . وهذا يعود جزئياً الى حقيقة اصطدام فعلهـــا بالفعل الآنيّ للقوانين الأخرى ، وجزئياً الى طبيعتها الخاصة كمفاهيم »[٧] .

وكتب لاحقاً يقول : « خذ قانون الأجور ، أو تحقق قيمة قوة العمل، فإنه يتحقق كمعدل فقط ، وحتى هذا لا يتحقق دائماً ، إذ أنه يختلف في كل منطقة ، وحتى في كل فرع ، حسب مستوى الحياة التقليدي »[٨] .

وعلى هـــذا المنوال ، حيث نقتبس كلمات انكلز مرة أخرى : « تؤكد الضرورة نفسها عبر كل صدفة »[٩] ، إذ يتكرر عـــدد كبير من الأفعال على نطاق واسع . وفي مجموعة كبيرة من الأفعال المتكررة ، تلغي عواقب العلاقات الإضافية أو العرضية بعضها بعضاً ، فتظهر العلاقات الضرورية أو الجوهرية — أي القوانين الاقتصادية — ظهوراً واضحاً . ويدعى التعويض المتبـادل للنتائج العلاقات العرضية ، وظهور العلاقات الضرورية ، الذي يقع في ظروف معينة حيث تتكرر حوادث من نوع معين على نطاق واسع ، **بقانون الأعداد الكبيرة** (Law of Large Numbers)[١٠] . ويمكّن قانون الأعداد الكبيرة القوانين الاقتصادية من الإعراب عن نفسها في العملية الاقتصادية ، أو انه ، كما يقال في بعض الأحيان ، يكوّن الشكل المحدد لتعرب بـــه القوانين الاقتصادية عن نفسها[١١] . وهـــذا هو سبب قولنا إن القوانين الاقتصادية ستوكاستيكية أو إحصائية . ويقوم قانون الأعداد الكبيرة أيضاً مقـام أساس يمكّن الاقتصاد السياسي من صياغة قوانينه صياغة تجعل منهـــا انعكاسات تقريبية وافية عن القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تفعل فعلها في العملية الاقتصادية الواقعية : إنه يمكّن من التمييز بين العلاقات الضرورية أو الجوهرية وبين ما هو طارىء ليس غير .

إستقلال القوانين الاقتصادية عن وعي الانسان وإرادته

تنشأ السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية عن حقيقة كونها خاصية حقيقية للعمليات الاقتصادية . إذ هي ليست ، كما تراهـــا النظريات المثالية للمعرفة ، منتوج العقل البشري ، إما كمقولات للإدراك مسلّم بها ، وإما كأعراف قائمة على المصلحة . كما هي ليست بمنتوج لعـــلم الاقتصاد السياسي ؛ فالعلم ، كما رأينا من قبل ، يدرس القوانين و « يكتشفها » ليس غـــير . وعلاوة على ذلك ، فليست القوانين الاقتصادية بمنتوج لوعي الإنسان أو إرادته . إنما هي تفعل فعلها سواء يعيها الناس أم لا يعونها ، وسواء أجاءت مطابقة لنواياهم أم مخالفة لها .

ولما كانت العلاقات الاقتصادية ، وخاصة علاقات الإنتاج ، علاقات واعية جزئياً فقط[١٢] ، فإن القوانين الاقتصادية التي تنجم عن علاقات الإنتاج هـذه هي أيضاً تفعل فعلهـا مستقلاً عن الوعي الإنساني . فمثلاً ، تفعل القوانين التي تهيمن على تبادل المنتوجات في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية فعلها بطريقـة تجعل المنتجين إما غير واعين بها أبداً ، وإما أنهم ينظرون اليها نظرة زائفة على أنها قوانين تعالج العلاقات بين الأشياء بدلاً عن كونهـا علاقات بين نشاطات المنتجين . لقد كتب ماركس : « تتغير هـذه المقادير تغيراً مستقلاً عن إرادة أولئك الذين يقومون بالتبادلات ومعرفتهم المسبقـة ونشاطاتهم ، أولئك الذين تبدو لهم حركتهم الاجتماعية حركة للاشياء – أشيـاء تسيطر عليهم بدلاً من أن يسيطروا عليهـا »[١٣] . وعليه ، ليس إدراك عمل القوانين الاقتصاديـة شرطاً لعملها : فلا يحول دون عمل القوانين الاقتصادية انعدام هـذا الوعي ، ولا حتى وجود الأفكار الخاطئـة حولهـا : إذ أنهـا مستقلة عن الوعي الانساني .

وهي كذلك مستقـلة عن الإرادة الإنسانية . فقد تكون نتائج عملها على طرفي نقيض مع رغبات أولئك الذين يسهمون في العملية الاقتصادية . خـذ ، مثلاً ، قوانين تبادل المنتوجات في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية المشار اليها في أعلاه . فلا تفعل هذه القوانين فعلها ، عرف الناس المشتغلون في الإنتاج أم لم يعرفوا ، فحسب ، بل ومستقلاً تمام الاستقلال عن إرادتهم أيضـاً . وخير البراهين على ذلك الظواهر الناتجة عن هـذه القوانين : كأحوال الكساد ، والانهيارات المـالية ، والإفلاسات . لذلك ، فليست القوانـين الاقتصادية اعتباطية ؛ إذ أن عملها ضرورة ناجمة عن الظروف التي تكتنف العمليـة الاقتصادية .

ويحتاج استقلال القوانين الاقتصادية عن الإرادة والوعي الانسانيين توضيحاً أكثر تفصيلاً . لأنه ، إذا كان النشاط الاقتصادي واعياً وهادفاً[١٤] ، فكيف يمكن أن تكون القوانين المهيمنة على ذلك النشاط مستقـلة عن الإرادة والوعي

الإنسانيين ؟ ويكمن الجواب في حقيقة أن النشاط الاقتصادي مشروط بوجود قوى إنتاج مادية وعلاقات اقتصادية بين الناس متطورة تطوراً تاريخياً . ولا تسمح هذه الشروط ، وخاصة وجود علاقات الإنتاج ، أن يكون النشاط الاقتصادي اعتباطياً . وهي تحدد المجرى الذي لا بد أن يجري فيه النشاط الاقتصادي ، وهذا يعني الأهداف ووسائل العمل وصورة التفاعل بين نشاطات الأفراد أو الجماعات المختلفة . وهذه الشروط التي يحددها التاريخ مستقلاً عن الإرادة والوعي الإنسانيين ، تقرر القوانين الاقتصادية التي تفعل فعلها تحت مثل هذه الشروط .

لقد بيّن ماركس كيف أن قوى الإنتاج المقررة تاريخياً تجعل من المستحيل على القوانين الاقتصادية أن تكون اعتباطية : « ... ليس الناس أحراراً متحكمين في **قوام المنتجة** – وهي أساس تاريخهم بأجمعه – لأن كل قوة منتجة قوة مكتسبة ، أو منتوج نشاط سابق . لذلك تكون القوى المنتجة ناجمة عن الطاقة البشرية العملية ؛ ولكن هذه الطاقة نفسها تحددها الظروف التي تكتنف حياة الناس ، والقوى المنتجة المكتسبة من قبل ، والشكل الاجتماعي القائم قبل وجودهم ، والذي لا يقومون بخلقه ، بل هو منتوج الجيل السابق »[١٥] .

ومن هنا ، فالمحيط المادي ، الذي قوّمه الإنسان لنفسه منطوياً على منتوجات عمله ، أو الحصيلة المادية لتطور المجتمع التاريخي[١٦] ، إنما يقرر الوسائل المتوافرة لدى الناس خلال نشاطهم الاقتصادي . وذلك يعني أيضاً – بالاستناد الى قانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج وطابع قوى الإنتاج – أن المحيط المادي يقرر علاقات الانتاج ، التي هي أيضاً غير اعتباطية[١٧] . وتقرر علاقات الانتاج والعلاقات الاقتصادية الأخرى الأهداف التي يضعها الناس نصب أعينهم خلال نشاطهم الاقتصادي (مثال ذلك الربح أو إشباع حاجات المجتمع الى الحد الأقصى) ، كما تقرر الشكل الذي بموجبه تفعل نشاطات الأفراد فعلها فيما بينها (مثلاً التعاون ، أو تقسيم العمل ، أو تبادل المنتوجات ، أو المنافسة ، أو الاحتكار ،

أو التخطيط المشترك) .

إذن، تكون النتيجة الاجتماعية لهذه الأعمال ، على الرغم من قيام الأشخاص بأعمالهم الفردية قياماً واعياً وهادفاً ، مختلفة عن مقاصد أولئك المشتغلين في العملية الاقتصادية ، وهي علاوة على ذلك ، عرضة لسوء الفهم أو عدم الفهم كلياً . لقد كتب انكلز يقول : « في تاريخ ... يملك الممثلون جميعاً وعياً ، وهم رجال يمثلون عن قصد أو عاطفة ، ويعملون من أجل أهداف محددة ؛ فلا يحدث شيء دون هدف واعٍ ، دون غاية مقصودة ... وقلّما يحدث المراد ؛ ففي معظم الحالات ، تتعارض وتتصادم الغايات العديدة المنشودة فيما بينها ، أو تكون هذه الغايات نفسها ، بادىء ذي بدء ، غير قابلة للتحقيق ، أو تكون وسائل تحقيقها غير كافية . لذلك تُنتجُ التصادمات بين ما لا حصر له من إرادات الأفراد وأعمالهم في حقل التاريخ حالة من الأحوال تشابه كلياً الحالة التي تسود على ميدان الطبيعة غير الواعية . إن غايات الأعمال مقصودة ، إلا أن النتائج التي تترتب فعلاً على هذه الأعمال غير مقصودة ؛ وحينما تبدو أنها مطابقة للغاية المقصودة ، فإن لها في النهاية عواقب غير تلك التي كانت مقصودة . ومن هنا ، تبدو الأحداث التاريخية عموماً وكأن الصدفة تهيمن عليها . ولكن حيثما ترجّح الصدفة كفة الميزان سطحياً ، تكن هي في الواقع دائماً خاضعة لقوانين داخلية ، خفية ، وما القضية إلا اكتشاف هذه القوانين »(١٨) .

وينطبق ما توجب على انكلز أن يقوله حول استقلال نتائج مجمّع النشاط البشري عن الإرادة والوعي الانسانيين على القوانين الاقتصادية أيضاً . وهذا هو السبب الذي يجعل القوانين الاقتصادية علاقات ضرورية مستقلة عن وعي وإرادة الذين يفضي نشاطهم إلى هذه القوانين .

قوانين الانتاج الفنية والتوازنية

نأتي الآن لندرس عن كثب أكثر الطريقة التي بموجبها تحدد قوى الانتاج المادية والعلاقات الاقتصادية القوانين الاقتصادية . تتطور العلاقات الضرورية بين الأعمال أو الأفعال الفردية خلال عملية الإنتاج ، في خضم تأثير الإنسان على الطبيعة ، عبر تكيّفه الخاص لنشاطه الخاص ، في « تبادل المادة بين الانسان والطبيعة » الذي أشار اليه ماركس . وهذه العلاقات تقررها شروط الإنتاج الفنية القائمة خلال مرحلة من التطور التاريخي ... فلإنتاج منتوج معين ، نحتاج الى مجهود عمل معين ، وكميات معينة من وسائل الإنتاج ؛ مثال ذلك ، نحتاج إلى كميات معينة من العمل ، والفحم ، والحامات ، والقوة الكهربائية الخ ... لننتج كمية معينة من الفولاذ ؛ ويتطلب إنتاج كمية معينة من المنسوجات كميات معينة من المواد الخام ، والمكائن ، والأبنية ، والعمل البشري . وعلى هذا المنوال ، تتطور العلاقات بين الأفعال أو الأعمال البشرية تطوراً ناشئاً عن الشروط الفنية الإنتاج . وهذه هي علاقات فنية تقوم في الإنتاج . وفوق ذلك ، تحدد الشروط الفنية المادية علاقات معينة يمكن تسميتها بالعلاقات التوازنية . فمثلا ، لا يمكن أن يكون استهلاك الفحم أكثر من إنتاجه (زائداً الاستيراد ناقصاً التصدير إن وجد) ؛ كما لا يمكن خزن منتوج معين احتياطياً إذا تم استهلاك مجموع انتاجه (زائداً الاستيراد إن وجد) . وتنشأ العلاقات التوازنية (Balance Relationships) نتيجة لواقع تعاطي الإنتاج ، بالأشياء المادية ككل نشاط اقتصادي .

وتظهر بعض العلاقات الفنية والتوازنية واضحة تماماً إذا نظرنا الى عملية الانتاج على أنها عملية متكررة باستمرار ، كعملية لإعادة الإنتاج (Reproduction) . فإذا أريد لعملية الإنتاج أن تحافظ على مستوىً معين ، فلا يمكن استهلاك جميع المنتوجات ، إنما ينبغي تخصيص قسم من المنتوجات الى تجديد وسائل الإنتاج كلما استنفدت . ونتيجة لذلك يمكن اعتبار جزء من

المنتوجات فقط وسائل للاستهلاك ؛ أما الجزء الآخر ، فلا بد أن يتخذ الشكل الطبيعي لوسائل الإنتـــاج التي تقضي الضرورة بتجديدها . وتتوقف كميـــة المنتوجات التي تأخـــذ الشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج على استنفـاد وسائل الإنتاج ، وبالتالي على الشروط الفنيـــة للإنتاج . ولكن إذا طرأت زيادة على خزين وسائل الإنتاج (إعادة الإنتاج الموسّعة) (Expanded Reproduction)، فلا بد من أن تكون كمية وسائل الإنتاج المنتجة خلال عملية الإنتاج أكبر من المقدار المطلوب لتجديد وسائل الإنتـــاج . ولا بد أن تكون كمية وسائل الاستهلاك المنتجة أصغر بنفس المقدار[١٩] . وتفرض العلاقات الفنية والتوازنية التي تقوم خلال الإنتاج المحافظة على علاقات معينة أثناء عمليـة الإنتاج فرضاً لازماً (في ظل مستوىً معين لعلم التكنيك (Technology)) . وتدعى هذه العلاقات بقوانين الإنتاج الفنية والتوازنية :

(The Technical & Balanee Laws of Production)

قوانين السلوك الانساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية

وتنجم عن العلاقات الاقتصادية بين الناس الموجودين في مرحلة معينـة من التطور التاريخي علاقات ضرورية بـــين الأعمال والأفعال أيضاً . فعلاقـــات الإنتاج تقرر ملكية وسائل الإنتاج ، ومن خلالها ملكية المنتوجات . وعليه ، تقرر علاقات الإنتاج علاقات التوزيع ، أو أصناف توزيع الناتج (الأجور ، والأرباح ، والريع الخ ..) ، كما تقرر طريقة التوزيع على شكل من التبـادل أو التخصيص . وعلاقات الإنتاج والتوزيع تقرران أهـداف الناس من النشاط الاقتصادي (مثال ذلك تحقيق الربح الأقصى ، أو الإشباع المباشر للحاجات ، أو الوظيفة الشخصية) ، وطريقة تحصيل هذه المطالب (بواسطة ضمان مركز احتكاري في السوق ، أو تخفيض تكاليف الإنتاج ، أو زيادة الغلة ، أو تحسين الشروط المهنية الخ ..) . ويدعى الوضع الذي يحرّض الناس على تتبع هـــدف

معين في نشاطهم الاقتصادي **بالحافز الاقتصادي** (Economic Stimulus) ، وغالباً ما يدعى الهدف نفسه **بالباعث الاقتصادي** (Economic Incentive). ويمكن القول أيضاً إن علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع تقرران الحوافز والبواعث الاقتصادية التي تقود النشاط البشري ، وكذلك الطريقة التي بمقتضاها يتأثر الناس بهذه العوامل . وعلى هذا المنوال ، تنشأ القوانين الاقتصادية التي هي تعبير عن الحوافز الاقتصادية القائمة وطريقة تأثر الناس بها . وتسمى هذه **بقوانين السلوك الانساني** (Laws of Human Behaviour)[٢٠] .

وعلاقات الإنتاج والتوزيع تقرران أيضاً طريقة التعاون بين الناس وعملهم لبعضهم بعضاً ، وهذا يعني أنهما تقرران شكل التعاون وتقسيم العمل ، وطريقة تنظيم العملية الاقتصادية (مثال ذلك تنظيم المشروعات والعلاقات المتبادلة بينها) ، وطريقة تنظيم التوزيع وهلمّ جراً . وهذا بدوره يقرر تفاعل النشاطات الاقتصادية البشرية فيما بينها . فمثلاً ، يختلف تفاعل نشاطات المشروعات فيما بينها تحت المنافسة الحرة عما إذا كان بعض المشروعات يتمتع بمراكز احتكارية ، كما يختلف عملها ثانية إذا كانت كلها مشمولة بخطة اقتصادية مشتركة . فكلما تفاعلت النشاطات الاقتصادية البشرية ، ظهرت العلاقات التوازنية بين الأشياء المادية ظهورها في العملية الاقتصادية . فليس من الممكن ، مثلاً ، أن تخصص في عملية التوزيع كمية من منتوج معين أكبر مما هو متوافر ؛ إفترض كميةً معينة من منتوج معلوم ، تجد أن شراء كمية من قبل بعض الناس يقلّل من الكمية التي يستطيع شراءها الآخرون . وتسبب هذه العلاقات التوازنية تفاعلاً بين نشاطات الأفراد المساهمين في العملية الاقتصادية . وعليه ، تتمخض العلاقات الاقتصادية عن **قوانين التفاعل أو التأثير المتبادل بين الأفعال البشرية** :

(Laws of the inter - operation or interplay of Human actions).

ولا تعتمد بعض العلاقات الاقتصادية — بعض علاقات التوزيع — اعتماداً مباشراً على علاقات الإنتاج ، ولكنها ناتجة عن التركيب الفوقي لأسلوب إنتاج

معين . فمثلاً ، تفرض الدولة الضرائب والرسوم ، وتنظم شروط التبـــادل ، وتدفـــع الرواتب والأجور ، وتعطي المنح ؛ وتجمع المنظمات الاجتماعيـة الاشتراكات الاختيارية وتنفقها على أغراضها المحددة ؛ وتمنح المؤسسات الدينية نشـهادات معينة ؛ وتقتضي الأعراف المقبولة مزاولة نشاطات معينة. ومن جراء تأثير التركيب الفوقي – وبخاصة الدولة – على علاقـــات التوزيع تنشأ حوافز جديدة ، وتتحوّر حوافز قائمة ، وله أثره أيضاً في تحديد إمكان التـأثر بحوافز معينة (عن طريق منع نشاطات معينة مثلاً) ؛ وعلى هـــذا المنوال ، يصبح التركيب الفوقي مصدراً لبعض قوانين السلوك الإنساني . وفي الوقت عينـــه ، يؤثر التركيب الفوقي – وبخاصة الدولة – في طريقة التفاعل بـــين النشاطات البشرية . فمثلاً ، قد تُدخل الدولة في حقل التوزيع نظام البطاقات أو التموين (Rationing) ، وتخصيص بعض السلع ، وتثبيت أسعارهـا ، وقـــد ترغم المشروعات على التجمع في كارتيلات ، وقـد تحظر بعض النشاطات (كبعض أشكال المضاربة في البورصة) . وهذا يؤثر في التفاعل بين الأعمال البشرية .

لذلك ، وبناء على التأثير المكيّف لقوى الإنتاج المادية وللعلاقات الاقتصادية بين الناس ، نقوم بالتمييز بـــين ثلاثة أنواع من القوانين الاقتصادية ، وهي : قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية ، وقوانين السلوك الانساني ، وقوانـين التفاعل بين الأعمال البشرية . وتنجم القوانين من النوع الأول عن الضرورات المـــادية والفنية لعملية الإنتاج . وهذا هو سبب كونها مستقلة عن الإرادة الإنسانية ؛ بيد أن الناس ، من الناحية الأخرى ، يعونها عادة ، ويأخذها بالحسبان أولئك الذين يساهمون في عملية الإنتاج أثنـــاء نشاطهم . والقوانين من النوع الثاني – قوانين السلوك الإنساني – هي أيضاً مستقـــلة عن الإرادة الإنسانية ، رغم معالجتها لنشاط هادف . على أنه لا مهرب من أن يؤدي نظـــام معين للعلاقات الاقتصادية (علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع) إلى حوافز اقتصادية معينـة وطرق معلومة للتأثر بها . إن التأثر بالحوافز الاقتصادية ، في ذاته ، سلوك واعٍ وهادف ، ولكن حقيقة قيام علاقات اقتصادية معينة تخلق حوافز اقتصاديـة

معلومة وليس غيرها (حيث يوجد ، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالي ، ميل الى تحقيق الربح الأقصى ، كما تفسر المنافسة الميل الى تخفيض تكاليف الإنتاج الخ ...) إنما هي نفسها شيء مستقل عن الإرادة الانسانية ، وهي علاوة على ذلك أمر لا يدركه الناس في الغالب ، ولا يمكن فصل حوافز اقتصادية معينة عن علاقات اقتصادية معينة .

وأخيراً ، فإن القوانين من النوع الثالث – قوانين التفاعل بين الأعمال البشرية – هي أيضاً مستقلة عن الإرادة الإنسانية ، وهي في الغالب لا تدخل في وعي الناس ، وإلا يُساء فهمُها . إن مفردات الأعمال التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات واعية وهادفة ، ولكن تجمعات هذه الأعمال ، التي تنشأ عن علاقات اقتصادية معينة ، لا تكون مقصودة ولا واعية كما أثبت انكلز ذلك . هنالك مثل نموذجي عن ذلك في عمل قوانين السوق في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية التي ناقشناها في أعلاه . كما يعطي قانون معدل الربح في ظل المنافسة الرأسمالية ايضاحاً إضافياً . إذ كل رأسمالي يسعى لكي يظفر بالربح الأقصى ، ولكن المنافسة تفسر حقيقة استواء وتيرة الربح في الصناعات المختلفة على المعدل . ويعمل قانون ظهور واختفاء فائض الربح (أي الزائد على المعدل) بطريقة مشابهة؛ فكل رأسمالي يسعى ليحصل على فائض الربح عن طريق إدخال تحسينات تكنيكية تخفض تكاليف الإنتاج ، ولكن المنافسة ترغم جميع الرأسماليين على إدخال التحسينات التكنيكية لتخفيض تكاليف الإنتاج ، مما يؤدي الى تخفيض سعر المنتوج وتواري فائض الربح . وهذه جميعها أمثلة عن تفاعل الأعمال البشرية . أما في ظل العلاقات الاقتصادية الأخرى ، كما في حالة حلول الاحتكار أو التخطيط على نطاق وطني محل المنافسة مثلاً ، فيتم التفاعل بين الأعمال البشرية بطرق أخرى ، حيث تنشأ قوانين أخرى للتفاعل بين الأعمال البشرية .

النطاق التاريخي للقوانين الاقتصادية

إن القوانين الاقتصادية ، الناجمة عن التطور التاريخي لقوى الإنتاج المادية وللعلاقات الاقتصادية ، إنما هي منتوجات التطور التاريخي للمجتمع البشري ، يتقرر نطاق عملها تاريخياً أيضاً . ولكل قانون سواء في الطبيعة أم في المجتمع ، نطاق عمله المحدد بالزمان والمكان معاً[٢١] . إذ يفعل كل قانون فعله في ظروف محددة تحديداً دقيقاً ، وينتفي فعله حينما تتغير هذه الظروف . وبما أن « للطبيعة أيضاً تاريخها عبر الزمن ... »[٢٢] ، فإن قوانين الطبيعة تتغير أيضاً . على أن التغيرات التي تحدث في الطبيعة بطيئة جداً بالمقارنة مع التغيرات في تاريخ البشرية ، وبالتبعية مع التغيرات في ظروف عمل القوانين الاقتصادية . إذ تتغير هذه الأحوال من حقبة تاريخية الى أخرى . فالاقتصاد السياسي ، كما لاحظ انكلز ، « يعالج مادة إنما هي تاريخية ، أي أنها دائمة التغير ؛ فيتحتم عليه أولاً أن يبحث في القوانين الخاصة بكل مرحلة على حدة من مراحل تطور الانتاج والتبادل ... »[٢٣] . لذلك ، لا تكون القوانين الاقتصادية نافذة نفاذاً عالمياً بحيث تشمل جميع مراحل التطور الاجتماعي ، إنما هي تاريخية تعالج مراحل معينة من التطور الاجتماعي . وهي تبرز في لحظات معينة خلال عملية التطور ، وتتلاشى كلما تقدم المجتمع في التطور . و « ليس ما يسمى بالقوانين الاقتصادية قوانين طبيعية خالدة ، وإنما هي قوانين تاريخية تظهر وتختفي ... »[٢٤] ، على حد تعبير انكلز .

ولكن يتغير المدى التاريخي للقوانين الاقتصادية بحسب تغير مدى الظروف التي تسبب استمرار مفعول هذه القوانين . ولهذا السبب ، ينبغي أن نصف الميدان الذي تكون فيه الظروف المختلفة والقوانين الاقتصادية الموافقة لها نافذة المفعول وصفاً أدق .

نطاق قوانين الانتاج الفنية والتوازنية

إن أوسع القوانين انطباقاً في التاريخ إنما هي القوانين الناشئة عن عمليـــة الإنتاج – قوانين الانتاج الفنيـــة والتوازنية . والأعم من هذه القوانين طابعه العالمي ، بمعنى أنـــه ينطبق على جميع مراحل التطور الاجتماعي حيثما يكون الانتاج نشاطاً بشرياً واعياً وهادفاً – أي منـــذ بداية نشوء البشرية . وينشأ قانون الانتاج الفني والتوازني العام من هذا النوع عن وجود علاقات فنيـــة وتوازنية ضرورية معينة في عملية الانتـــاج[٢٥] . وتظهر أيضاً القوانين الفنية والتوازنية العامة في عملية إعادة الانتاج البسيط ، ألا وهي عملية تجديد وسائل الانتاج كلما استنفدت . ولكن قوانين الانتاج الفنية والتوازنية التفصيلية تتغير مع تطور القوى المنتجة . فكلما تقدم تطور القوى المنتجة ، تطورت هـــذه القوانين . فمثلاً ، نجد في مرحلة معينة من التطور تفريقاً بـــين وسائل الانتاج الثابتـــة والمتداولة ، وتجميع جزء من الناتج لزيادة وسائل الانتاج المخزونة ، وحفظ السلع المخصصة لاستبدال وسائل الانتاج كلما استنفدت ، وحفظ السلع كاحتياطي للطوارىء ، واستعمال العمل ووسائل الانتـــاج المعمرة استعمالاً مكثفاً وعلمّ جراً . ثم تتطور القوانين الفنية والتوازنية التفصيلية الموافقة لهذه الظروف الجديدة . ولا تنطبق هـــذه القوانين انطباقاً عالمياً ، بل تظهر على مستوى معين من تطور القوى المنتجة فقط . بيد أنها تتميز بحقيقـــة كونها لا تعتمد مباشرة على العلاقات الاقتصادية بـــين الناس ، بل تتطور خلال عملية التفاعل بين الإنسان والطبيعة – في عملية الإنتاج .

وتكون قوانين الانتاج الفنية والتوازنية اجتماعية وتاريخية قدر ما تكون عملية الانتاج نفسها عملية اجتماعية وتاريخية . ولما كانت قوى الانتاج هـــذه تتطور في المجتمع الواحد من حيث المبدأ ، وذلك بموجب قانون التطور المطرد للقوى المنتجة[٢٦] ، فإن تطورها يؤدي الى نشوء قوانين إنتاج فنية وتوازنيـــة جديدة أكثر تنوعاً ؛ بيد أن عمل هـــذه القوانين الأقدم والأعم لا ينتفي لهذا

السبب[٢٧] . بل يرث كل نظام اجتماعي جديد يظهر في التاريخ قوى الانتاج القديمة ويضيف اليها على مر الزمن ؛ ويستعير قوانين الانتاج الفنية والتوازنية القديمة ويمهد السبيل لقوانين جديدة . لقد استعارت الرأسمالية مثل هذه القوانين عن النظم السابقة للرأسمالية ، وتأخذها الاشتراكية عن الرأسمالية . ولا ينتفي مفعول قوانين الإنتاج بالانتقال من نظام اجتماعي الى آخر ، بل يفتني عملها من خلال طرق أكثر تقدماً تنشأ عن تطور القوى المنتجة في النظام الاجتماعي الجديد .

القوانين الخاصة بنظام اجتماعي معين

ويختلف الوضع بالنسبة الى قوانين السلوك الانساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية . إذ ان هذه القوانين منتوجات للعلاقات الاقتصادية بين الناس ، وتتغير بتغير هذه العلاقات . ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه القوانين .

والقوانين من النوع الأول تقررها علاقات الانتاج وما يقابلها من علاقات التوزيع ، بحيث ينحصر فعل هذه القوانين في نظام واحد ، أو حق في طور من أطوار ذلك النظام . وهذه هي **القوانين الاقتصادية النوعية** (The Specific Economic Laws) لنظام اجتماعي معين . وهي تكوّن مجموعة من قوانين السلوك الانساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية التي تنجم حصراً عن العلاقات الاقتصادية المكوّنة للأساس الاقتصادي لذلك النظام .

وتلعب ملكية وسائل الانتاج الدور الحاسم ، إذ بموجبها تتكيّف جميع علاقات الانتاج المكونة للأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي المبحوث عنه . فتقرر ملكية وسائل الانتاج الأهداف التي تتوجه وسائل الانتاج نحوها ، فتتحول جميع قوى الانتاج بالتبعية صوبها . وهي أيضاً تقرر وسائل تحقيق هذه الغايات . وتقرر ملكية وسائل الانتاج ، فضلاً عن ذلك ، أهداف جميع

أولئك الذين ليسوا بمالكين لوسائل الانتاج ونشاطهم . وعليه ، تقرر ملكية وسائل الانتاج الحوافز الاقتصادية العاملة في نظام اجتماعي معين . وكذلك طبيعة ردود الأفعال لهذه الحوافز . وهذا سبيل تطور القوانين الخاصة بالرأسمالية في ظل النظام الرأسمالي (مثال ذلك سعي الرأسمالي لتحقيق الربح الأقصى ، وقوانين تقرير مستوى الأجور الخ ..). وتفعل قوانين نوعية أخرى للسلوك الانساني فعلها في ظل الإقطاع ، وأخرى في ظل الاشتراكية . تستخدم قوى الانتاج في ظل الاشتراكية استخداماً يستهدف تحقيق أفضل إشباع ممكن لحاجات المجتمع ، وتتوقف طريقة تحقيق هذه الغاية – بما في ذلك أشكال ردود الفعل الى الحوافز الاقتصادية – على تنظيم علاقات الانتاج الاشتراكي وعلى ادارة عملية الانتاج والتوزيع .

وتقرر أيضاً علاقات الانتاج المكوّنة للأساس الاقتصادي لنظام اجتماعي معين قوانين معينة للتفاعل بين الأعمال البشرية . وبعض هذه القوانين لا ينتج عن الصفة العامة لعلاقات الانتاج الخاصة بنظام معين ، بل عن أشكال تفصيلية معينة تتخذها هذه العلاقات ، أشكال تتغير بتطور ذلك النظام . تتفاعل نشاطات المنظمين الرأسماليين ، بادىء الأمر ، من خلال المنافسة . وهذا يؤدي كما أشرنا من قبل ، الى قانون معدل الربح . ثم تحلّ ، في الطور اللاحق من أطوار الرأسمالية ، محل المنافسة الاحتكارات التي تسيطر على فروع معينة من الانتاج . فيفقد قانون معدل الربح مفعوله في هذه الفروع ، وتحل محله قوانين جديدة تعالج تقسيم الأرباح داخل الطبقة الرأسمالية . أما في ظل الاشتراكية ، فتتفاعل نشاطات الأفراد والمشروعات على أساس خطة عامة تشمل مجموع المجتمع . ومع ذلك ، تتوقف تفاصيل ذلك التفاعل على طريقة توجيه الانتاج وتخطيطه ، وتؤدي التغيرات في التخطيط والإدارة الى تغيرات في طريقة تفاعل نشاطات المشروعات ، وتولد تغيرات في بعض القوانين الاقتصادية أيضاً . وعلى العموم ، يمكن أن نقول إن جزءاً مهماً من قوانين التفاعل بين الأعمال البشرية يتغير في مجرى التطور التاريخي لنظام ما ، بخلاف قوانين السلوك

الإنساني التي تكون على العموم خاصة بذلك النظام خلال مدة بقائه .

القوانين الاقتصادية المشتركة بين النظم الاجتماعية المختلفة

إن النوع الثاني من قوانين السلوك الانساني والتفاعل بين الأعمال البشرية قوانين اقتصادية تقررها أيضاً علاقات الانتاج ، ولكن من خلال خواص تلك العلاقات التي تظهر في أكثر من نظام اجتماعي واحد. وتعبّر هذه القوانين عن ظواهر مشتركة بين الأسس الاقتصادية لأكثر من نظام اجتماعي واحد ؛ وهي نافذة المفعول في جميع النظم التي تظهر هذه الخواص على أسسها الاقتصادية . إنها **قوانين اقتصادية مشتركة** (Common Economic Laws) ، مشتركة بين نظم اجتماعية معينة [٢٨] . وهذا يتجلى بوضوح تام حينما تكون علاقات الانتاج بحال يتم بموجبها تبادل المنتوجات . وعندئذ يتم التعبير عن هذه الخاصية لعلاقات الانتاج بفعل قانون القيمة ، وتجد علاقات التوزيع الذي يقررها ذلك القانون التعبير عنها في قوانين السوق (قانون العرض والطلب وقوانين تكوين الأسعار) . وحينما يتم التبادل بواسطة النقود ، يبتدىء عمل عدد من القوانين العامة لتداول النقود أيضاً . ويتطابق الأمد التاريخي لهذه القوانين مع الأمد التاريخي لخصائص علاقات الانتاج والتوزيع التي ترتبط بها [٢٩] .

القوانين الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي

وأخيراً ، تأتي القوانين الاقتصادية من النوع الثالث التي تنبعث عن تأثير التركيب الفوقي في العلاقات الاقتصادية للنظام الاجتماعي أو **القوانين المنبعثة عن تأثير التركيب الفوقي** . وتتغير القوانين الاقتصادية من هذا النوع مع التغيرات التي تطرأ على عمل التركيب الفوقي في مجرى التطور للنظام الاجتماعي . فقد توجد في الاقتصاد الرأسمالي ، مثلاً ، التجارة الحرة أو الحماية الكمركية ، وقد توجد عملة قائمة على الذهب أو أشكال متنوعة من العملة القانونية (Fiduciary Currency) أو العملة الورقية (Paper money) ، وقد توجد

سوق حرة للعملة الأجنبية أو تعليمات خاصة للعملة الأجنبية وهلم جراً . وكل هذا نتيجة لعمل التركيب الفوقي – للتشريع الذي تفرضه الدولة في هذه الحالة . ويقوم هذا النشاط بصياغة علاقات اقتصادية معينة تطابقها قوانين اقتصادية معلومة ؛ وتفعل هذه القوانين فعلها ما دامت العلاقات الاقتصادية الناتجة عن نشاطات الدولة هذه قائمة . فمثلاً ، ينص قانون كريشام (Gresham's Law) ، الذي يعالج تداول العملة المعدنية ، على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . ومن الوضوح بمكان انتفاء فعل هذا القانون حينما تحل العملة الورقية محل العملة المعدنية . وحتى في ظل العملة المعدنية ، لا يفعل هذا القانون فعله إلا إذا كان للأنواع المختلفة من النقود التي تتباين قيمها المعدنية نفس القوة القانونية (أو ، على الأعم – إذا كانت العلاقة بين أسعار الصرف القانونية للأنواع المختلفة من النقود تختلف عن العلاقة بين القيم المعدنية التي تحتوي عليها) . وإذا لم تقم الدولة بتثبيت سعر الصرف ، فلا يعمل قانون كريشام عمله ، إذ تقرر قوانين السوق العلاقات بين أسعار الصرف للأنواع المختلفة من النقود حسب ما يحتوي من المعدن . لذلك ، فإن قانون كريشام نموذجي بين القوانين المنبعثة عن فعل التركيب الفوقي – عن قيام الدولة بتثبيت سعر الصرف القانوني للأنواع المختلفة من النقود في هذه الحالة .

إذن ، في كل نظام اجتماعي مقرر تاريخياً ، تفعل القوانين الاقتصادية فعلها كما لو كانت مرتبة حسب اختلاف نفاذ مفعولها عبر الزمن ، وحسب طرق ارتباطها بالأساس الاقتصادي . وهذه القوانين تشمل قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية التي تقرر المرحلة التي بلغها تطور القوى المنتجة : فقد استورثت أغلبية هذه القوانين من النظم الاجتماعية السابقة وتنتقل الى النظم المقبلة الى جانب ما يضيفه اليها النظام الاجتماعي المعين من مساهمات . وهي فضلاً عن ذلك تشمل قوانين اقتصادية مشتركة بين نظم عديدة ، أي قوانين منبعثة عن خصائص معينة للأساس الاقتصادي ، يشترك فيها عدد من النظم الاجتماعية . وهي أيضاً تشمل قوانين خاصة بنظام معين – تعبيراً عن الخواص النوعية

لعلاقات الانتاج التي تكوّن الأساس لذلك النظام ، وتميّز ذلك الأساس عن الأسس لجميع النظم الاجتماعية الأخرى . وتتغير بعض هذه الخواص النوعية في مجرى التطور التاريخي ، وهي عملية مقرونة بتغيرات في بعض القوانين الخاصة بذلك النظام ، بحيث تكون هذه القوانين خاصة بأطوار معينة من تطور النظام المبحوث عنه . وتشمل أخيراً القوانين الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي ، وهذه تتغير كلما طرأت تغيرات مختلفة على التركيب الفوقي نفسه – خاصة التركيب الفوقي السياسي والقانوني .

وللقوانين الخاصة بنظام معين أهمية فائقة بين القوانين الاقتصادية التي تفعل فعلهـــا في نظام اجتماعي معين . لأنهـــا تعبّر عما يميز ذلك النظام عن نظم اجتماعية أخرى ، إذ أنها تعبّر عن الخواص النوعية لذلك النظام ، وكذلك عن الحقبة التاريخية المطابقة له . كما تقرر هذه القوانين ، طبيعة النظـام الاجتماعي وتطوره ، كما سنرى فيما بعد .

اسلوب عمل النظام الاجتماعي

كل نظام اجتماعي ، كما نعلم ، كلٌ متوازن توازناً داخليـــاً . ويتكون مثل هذا الكل من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج اللتين تؤلفان أسلوب الانتاج . وعلاقات الانتاج نفسها كلٌ متوازن لأنهـــا تكوّن الأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي وتركيبه الفوقي . وما يحافظ على التوازن الداخلي لنظام اجتماعي ما ، والتكيّف المتبادل بين قوى الإنتاج فيه ، وعلاقات الانتاج والتركيب الفوقي ، هو عمل القانونين الأساسيين الأول والثاني لعـــلم الاجتماع – قانون ضرورة التوافق بـــين علاقات الإنتـــاج وطبيعة قوى الإنتاج ، وقانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي . وهذا كله يعني أن الأعمال البشرية داخل نظام اجتماعي معين – عملية الانتاج التي بموجبهـا يحوّل الانسان الطبيعة ، والتأثير المتبادل الذي تحدثه علاقات الانتاج والتوزيع ، والعـلاقات الاجتماعية المكوّنة لجزء من التركيب الفوقي – كلها متصلة بعضها ببعض . وهي تكوّن كلاً ، أو نظاماً من الأفعال يربطها سوية ربطاً داخلياً . وهـــذه

الحلقات الداخلية ، أو حقيقة كون الأعمال البشرية كلاً ، تعني أن النظم الاجتماعية منتوجات موضوعيـــة للتطور الاجتماعي تقوم مستقلة عن الارادة والوعي الانسانيين(٣٠) .

إذن ، لا تفعل القوانين العاملة ضمن نظام اجتماعي فعلها في مجموعات عرضية ، أي مستقلة بعضها عن بعض . بل يكوّن فعلهـــا كلاً ، حيث يتطور نظام القوانين الاقتصادية التي تميّز النظام الاجتماعي . ويدعى هـــذا النوع من النظام **باسلوب عمل النظام الاجتماعي** (The mode of Operation of the Social formation) ؛ ويستعمل أحياناً وصف « آليـة العمل » (mechanism of operation) أو «أسلوب التشغيل» (mode of functioning) وهو شبكة من العلاقات بين العلة والمعلول منبعثة عن نظـــام اجتماعي حيث تقوم القوانين الاقتصادية المنفردة مقام الحلقات(٣١) .

ويوجد مفتاح الفهم لأسلوب عمل نظام اجتماعي ما في القوانـــين الاقتصادية الناجمة عن علاقات الانتاج الخاصة بذلك النظام . فلا قوانين الانتاج الفنيـــة والتوازنيـــة ، التي يورث معظمها عن النظم الخالية ، ولا القوانين الاقتصادية المعبرة عن الخواص المشتركة لعلاقات الانتاج في أكثر من نظام اجتماعي واحد ، تجهز مثل هذا المفتاح . كما لا يمكن أن تلعب هذا الدور القوانين الاقتصادية الناجمة عن تأثير التركيب الفوقي لأن فعلها يتغير كلما تطور النظام . ومن هنا ، جاءت الأهمية الخاصة للقوانين الاقتصادية المعنيـــة بنظام معين في فهم أسلوب عمله ، لأن هذه القوانين تعبّر عن الخواص النوعية لعلاقات الانتاج في ذلك النظام .

القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي

وكما نعلم ، تنشأ علاقات الانتاج في كل نظام اجتماعي عن العلاقة الجوهرية التي تكوّنها ملكية وسائل الانتاج . بل يمكن القول إن ملكية وسائل الانتاج عبارة عن المبدأ المنظم الذي يقرر علاقات الانتاج بمجموعها . وهي تصوغ من

القوانين الخاصة بنظام معين قانونـــاً وحيداً يقرر مجموع أسلوب التشغيل لذلك النظـام . وهـــذا يدعى **بالقانون الاقتصادي الأساسي** (The Basic Economic Law) للنظـــام الاجتماعي[٣٢] . ويقرر القانون الاقتصادي الأساسي الناجم عن النوع السائد من ملكية وسائل الانتاج في النظام الاجتماعي المعيّن ، الهدف الذي تتوجه نحوه وسائل الانتاج ومجموع القوى المنتجـــة في المجتمع ، وهو بكلمة أخرى يحدد الباعث الاقتصادي الرئيسي لمالـكي وسائل الانتاج . كما أنه يقرر أيضاً وسائل تحقيق هـذا الهدف . وبتعبير آخر ، يقرر القانون الاقتصادي الأساسي لنظام معين الحافز الاقتصادي الرئيسي إلى جانب طريقة التأثر بذلك الحافز ضمن ذلك النظام . فمثلاً ، حينما يملك الرأسماليون وسائل الانتاج ، يتكوّن الحافز من رغبة الرأسماليين في الربح الأقصى ؛ وحينما تكون ملكية وسائل الانتاج إشتراكية ، يتكوّن الحافز من الرغبـة في تحقيق الإشباع الأقصى لحاجات المجتمع[٣٣] .

وكذلك يقرر القانون الاقتصادي الأساسي لنظام اجتماعي معين الأهـداف (البواعث) ووسائل العمل لأولئك الأشخاص الذين ليسوا بمـــالكين لوسائل الانتاج (مثـــال ذلك العمال في ظل الرأسمالية أو الأفنان في ظل الإقطاع) ، ويقرر بالتبعية أيضاً القوانين الاقتصادية التي تهيمن على الحوافز الناشئة عن هذه الظروف وطريقة تأثر الناس بها . وهو يقرر أيضاً التفاعل بين النشاط البشري وما يطابقه من القوانين الاقتصادية المنبعثة عن طبيعة ملكية وسائل الانتاج . وعليه ، فإن القانون الاقتصادي الأساسي لنظام اجتماعي معين يقرر فعل جميع القوانين الاقتصادية الأخرى الخاصة بذلك النظام . وعلاوة على ذلك فإنه ، في أي نظام اجتماعي معين ، يؤثر في القوانين الاقتصاديـة التي تعـبّر عن الخواص المشتركة لعلاقات الانتاج في أكثر من نظام اجتماعي واحد ، وفي شكل قوانـين الانتاج الفنية والتوازنية . فمثلاً ، يؤثر القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية في عمل قانون القيمة ، الذي يؤدي الى إنتاج فائض القيمـــة وابتزازه في ظل الرأسمالية ؛ كما أن المنافسة ، وهي بحدّ معين من النشاط البشري توجد على

أشكال متنوعة في إنتاج السلع ، تقود الى تكوين معـــدل لوتيرة الربح في ظل الرأسمالية . وكذلك يضفي القانون الاقتصادي الأساسي شكـلاً خاصاً على عمل قوانين الانتاج الفنيـــة والتوازنية . ففي ظل الرأسمالية ، تأخذ وسائل الانتاج شكل رأس المـــال الثابت ، ويتم استبدالها من خلال الاطفـــاء (amortisation) ، وتصبح قوة العمـــل البشري المستخدم في عملية الانتاج رأس المال المتغير ؛ وتكوّن العلاقات الفنية تكاليف الانتاج بينما تؤول العلاقات التوازنية الى الأرباح والخسائر . وبالمثل ، فإن عواقب القوانين الاقتصادية المنبعثة عن تأثير التركيب الفوقي – كفرض الضرائب والرسوم مثلاً – تتوقف على القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي . وهي تختلف في الرأسمالية عنها في الاقطاع ، لأن الحوافز الاقتصادية وطرق التأثر بهـــا تختلفة في هذين النظامين . وعليه ، يخضع عمل جميع القوانين الاقتصادية الى القانون الاقتصادي الأساسي للنظام المعين .

القوانين الاقتصادية والعمليات الاجتماعية الدايلكتيكية

إذن ، يمكن القول إن القانون الاقتصادي الأساسي لنظام اجتماعي معـــين يقرر أسلوب عمل ذلك النظام . فهو يجمع كل القوانين الاقتصادية العامـلة ضمن نظام معين في كلٍّ منتظم ويسبغ طابعـــه الخاص على عملهـا . ولكن النظم الاجتماعية ليست ساكنة (Static) ؛ بل تنشأ ، وتتطور ، وتضمحل ، فاتحة الطريق لنظم جديدة . وهذا هو ، كما نعلم ، حصيـــلة لعمليات دايلكتيكية ثلاث :

١) ظهور التناقضات في عملية التفاعل المتبـادل بين الانسان والطبيعـــة ظهوراً مستمراً بسبب تطور قوى الانتاج .

٢) تراكم التناقضات بين قوى الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة .

٣) نشوء التناقضات بين علاقات الانتاج الجديدة التي تقتضيها قوى الانتاج

(أي الأساس الاقتصادي الجديد) والتركيب الفوقي القديم[٣٤] . يفقد النظام الاجتماعي توازنه والتئامه الداخليين تحت تأثير هـذه التناقضات التي تهوّره وتقوّض دعائمه . وبفعل القانونين الأول والثاني لعلم الاجتماع تبتدىء بالحركة عملية التكيّف التي تفضي إلى ميلاد نظام اجتماعي جديد .

وتؤثر هذه العمليات الاجتماعية الدايلكتيكية في عمل القوانين الاقتصادية . فكلما تراكمت التناقضات الداخلية لنظـام اجتماعي معين وهوّرت التكيف المتبادل بين قوى الانتاج ، وعلاقات الانتـاج ، والتركيب الفوقي ، ظهرت التناقضات على عمل القوانين الاقتصادية لذلك النظام أيضاً . فلم تعد هـذه القوانين متكيفة بعضها مع بعض تكيّفاً مضبوطاً ، حيث يصبح فعلها متناقضاً ، ممـا يستحيل معه عمل ذلك النظام في آخر الأمر . حينئذ تبـدأ عملية « الشيخوخة »[٣٥] ، أو انحطاط النظام الاجتماعي ، وهـذا لا يمكن أن ينتهي إلا بميلاد نظام جديد له أسلوب عمله المتوازن داخلياً[٣٦] .

إن التناقضات في عمل القوانين الاقتصادية تعكس التناقضات الاجتماعية التي قمنا بتعدادها . تنشأ التناقضات بين عمل قوانين الانتاج الفنية والتوازنيـة من ناحية ، وعمل القوانين الاقتصادية النوعية الناجمة عن علاقات الانتاج ، وعمل القوانين الاقتصادية الناجمة عن تأثير التركيب الفوقي . وعلى وجـه الخصوص ، يبرز التناقض بين القوانين الاقتصادية المختلفـة وعمل القانون الأساسي للنظام المبحوث عنه . فمثلاً ، يناقض عمل القانون الأساسي للرأسماليـة في آخر الأمر القوانين الفنية والتوازنية الاقتصادية ، وعمل قانون القيمة ، والقوانين المختلفـة الناجمة عن تأثير التركيب الفوقي ، كما سنرى فيما بعد . والتناقضات التي تتطور خلال عمل القوانين الاقتصادية ضمن نظام معين – وخاصة التناقضات بين القانون الاقتصادي الأساسي للنظام وبين القوانين الاقتصادية الأخرى – إنمـا هي القوة المحرّكة لتطوره وانحطاطه النهائي .

« القانون الاقتصادي لحركة » النظام الاجتماعي

إن التناقضات التي تفصح عن نفسها خلال عمل القوانين الاقتصادية تسبغ على اسلوب عمل النظم الاجتماعية طابعاً معيناً . حيث يكوّن فعل القوانين الاقتصادية لكيان اجتماعي معين نظاماً من الأفعال المترابطة والمتناقضة معاً ؛ إذ يصبح أسلوب العمل لنظام اجتماعي معيّن عملية تطور دايلكتيكية . وقد أسمى ماركس هذه السجية الدايلكتيكية لأسلوب العمل لنظام اجتماعي معين **بالقانون الاقتصادي للحركة** (Economic Law of Motion) في ذلك النظام[٣٧] . وينبعث القانون الاقتصادي للحركة عن فعل القانون الاقتصادي الأساسي لنظام معين، الذي يحول بواسطة التناقضات التي تطرأ على عمل القوانين المختلفة دون جمود النظام على حالة من السكون ، بل يؤدي الى تغيرات مستمرة ذات اتجاه معلوم . حيث يفضي « القانون الاقتصادي للحركة » الى تطور النظام الاجتماعي ؛ كما يعيّن اتجاه هذا التطور أيضاً .

التلقائية في عمل القوانين الاقتصادية

القوانين الاقتصادية ظواهر موضوعية ، وجودها وعملها مستقلان عن الارادة والوعي الانسانيين . ولكن القوانين الاقتصادية قد تعمل بطريقة تتوافق مع أهداف الانسان الواعية ونشاطاته المقصودة لتحقيق هذه الأهداف، أو أنها لا تعمل كذلك . وفي الحالة الأولى ، يمكن القول إن القوانين الاقتصادية تعمل بطريقة **يقصدها** الانسان ، أما في الحالة الثانية فإنها تعمل **تلقائياً** (Spontaneously) . ولقد كان عمل معظم القوانين الاقتصادية تلقائياً في جميع النظم السابقة لنشوء النظام الاشتراكي .

صحيح أن بعض القوانين ، حتى في النظم السابقة للنظام الاشتراكي ، قد تعمل بطريقة مقصودة من قبل الانسان ، ولكنها ليست بالقوانين التي تقرر تطور النظام الاجتماعي . إنما هي في أغلب الأحوال قوانين ناجمة عن التأثير

الاقتصادي للتركيب الفوقي ، وللدولة خاصة ، أو بعض قوانين الانتاج الفنية والتوازنية . أما القوانين الاقتصادية النوعية الناجمة عن علاقات الانتاج ، وخاصة القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي ، والقوانين التي تعبّر عن الخصائص المشتركة بين علاقات الانتاج في أكثر من نظام اجتماعي واحد ، فلا تعمل طبقاً لأهداف الانسان . وترجع تلقائية فعلها الى حقيقة أن الحوافز الاقتصادية وطرق التأثر بها — بسبل غير مقصودة ولا واعية في أغلب الحالات — منبعثة عن التدبير التاريخي لعلاقات الانتاج وعلاقات التوزيع الموافقة لها ، كما ترجع جزئياً الى تعارض الحوافز الاقتصادية بعضها مع بعض ، وجزئياً الى كون المجمّع من الأعمال البشرية يفضي الى نتيجة مجتمعة لم تكن مقصودة من قبل أي من الأشخاص أو الجماعات البشرية المعنية . ونقتبس عن انكلز مرة أخرى قوله : « ندر ما يحدث المراد ؛ ففي معظم الحالات ، تتعارض وتتضارب الغايات العديدة المنشودة فيما بينها ، أو تكون هذه الغايات نفسها غير قابلة للتحقيق منذ البداية ، أو تكون وسائل تحقيقها غير وافية »[٣٨] . ومن هنا ، جاءت تلقائية أسلوب العمل للنظم السابقة للنظام الاشتراكي ولعملية التطور الدايلكتيكية — أو « القانون الاقتصادي للحركة » كما أسماه ماركس . لذلك فإن ولادة النظم الاجتماعية وتطورها وانحطاطها عملية تلقائية .

« تقديس » القوانين الاقتصادية

إن تلقائية هذه العملية تفسّر حقيقة تطورها تطوراً يشبه عملية التاريخ الطبيعي حتى وإن كانت نتيجة للأعمال البشرية الواعية والهادفة . وكمثل ما يذهب اليه انكلز في الفقرة التي اقتبسنا منها من قبل قائلاً : « تُنتج الصدامات التي لا عدّ لها بين الارادات الفردية والأعمال الفردية على صعيد التاريخ حالة من الشؤون المشابهة تمام المشابهة الى الحالة السائدة في ميدان الطبيعة غير الواعية »[٣٩] . وفي كتابته عن تطور الرأسمالية ، عبّر ماركس عن نفس المعنى بما نصه : « وجهة نظري ، إنما هي وجهة نظر تتم « من خلالها

النظرة الى تطور التكوين الاقتصادي للمجتمع على أنه عمليـــة تاريخ طبيعي »[٤٠] . وفي الواقع ، ينجم هذا النوع من عملية « التاريخ الطبيعي » عن الأعمال البشرية . فكل من هذه الأعمال واعٍ وهادف بمفرده ، بيد أن ظروف هذه الأعمال المستقلة عن الارادة البشرية ، وكذلك أيضاً التفاعل فيما بينهـا ، تجعلان من نتيجتها الاجتماعية عملية تلقائية .

وتفسّر هذه التلقائية سبب اساءة الناس لفهم طبيعة القوانين الاقتصاديـــة والاجتماعية . إذ يتراءى لهم انها فعل قوة فوق قوة الإنسان ، فعل « قوانـــين طبيعية » خالدة ، أو تأثير الرب ما فوق الطبيعة ، أو القوى الروحية ، بـدلاً من النتيجة غير المقصودة لأعمالهم الخاصة .

ويحدث تقديس ميتافيزي للقوانـــين الاقتصادية والاجتماعية[٤١] ؛ حيث تصبح مجردة من انسانيتها ويتم البحث عـــن أصلها خارج ميدان النشاط الانساني[٤٢] .

الاشتراكية تتغلب على تلقائية القوانين الاقتصادية

تضطلع الاشتراكية العلمية بمهمة التغلب على تلقائية التطور الاجتماعي وإقامة نظام لعلاقات الانتاج تعمل فيه القوانـين الاقتصادية بطريقة مقصودة من قبل الانسان . تبتدىء من افتراض أن تطور أسلوب الانتـاج الرأسمالي نفسه يخلق الظروف لصيرورة النظام الجديـد ، الاشتراكي ، لعلاقات الانتاج ممكنـــاً وضرورياً معاً . وهو ضروري بمعنى أنـــه يكون شرطاً لاطراد تطور قوى الانتاج ولإنقـــاذ المجتمع من الانحطاط الناجم عن التراكم التلقائي للتناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي ، أي التناقضات المؤدية حتماً الى انهياره .

ويكمن الشرط الأساسي للسيطرة على أسلوب عمل النظـــام الاجتماعي في تقويم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتـــاج الرئيسية . وهذا يعمل على تسيير الحوافز الاقتصادية بحيث يتأثر الناس بهـا طبقاً لإرادة المجتمع المنظّم . وحيثما يكون ذلك كذلك ، تعمل القوانين الاقتصادية للسلوك الانساني بطريقـة

مقصودة من قبل الانسان . وأكثر من ذلك ، تيسّر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تخطيط طريقة تفاعل الأعمال البشرية فيما بينها . ونتيجة لذلك تعمل قوانين تفاعل الأعمال البشرية بطريقة مقصودة من قبل الانسان أيضاً . وأخيراً ، تلغي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الطبيعة المتضادة لعلاقات الانتاج وتزيل في الوقت نفسه العائق الذي تشكله المصالح الطبقية الممتازة والثابتة التي تعارض أية محاولة لعمل القوانين الاقتصادية بطريقة مقصودة من قبل المجتمع ومطابقة لإرادته[٤٣] . وعلى هذا المنوال ، ينطوي أسلوب الانتاج الاشتراكي على فرصة للسيطرة على التطور الاجتماعي وعمل القوانين الاقتصادية .

القوانين الاقتصادية في ظل الاشتراكية

وهذا لا يفضي الى القول إنه في ظل النظام الاجتماعي الاشتراكي ينتفي عمل القوانين الاقتصادية عملاً مستقلاً عن الإرادة والوعي الانسانيين . حيث تستمر قوانين الانتاج الفنية والتوازنية ، وقوانين السلوك الانساني ، وقوانين تفاعل الأعمال البشرية في عملها عملاً موضوعياً ، مستقلاً عن الارادة والوعي الانسانيين . ومع ذلك ، فتيسّر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج لهذه القوانين سبيل إعطاء النتائج التي يقصدها الانسان . وهذا ما عرضه انكلز عرضاً واضحاً ، حينما فسّر الفرق بين طريقة عمل القوانين الاقتصادية في النظم السابقة للاشتراكية والطريقة التي تعمل بموجبها في ظل الاشتراكية حيث قال : « يمكن تحويلها ، في أيدي المنتجين العاملين معاً ، من الأرواح السيدة إلى الخدم الطائعة . فالفرق يكون كالفرق بين الكهرباء في الزوبعة البارقة ، والكهرباء المسخّرة في التلغراف ومصباح العمود الكهربائي ؛ أو كالفرق بين الحريق ، والنار في خدمة الانسان »[٤٤] .

وكما نستثمر قوانين الطبيعة في علم التكنيك المعاصر ، فكذلك تستعمل القوانين الاقتصادية لخلق ظروف تعمل فيها هذه القوانين الاقتصادية بطريقة

تجعل نتائجها مطابقة لأهداف الانسان . وكما صاغها انكلز صياغة واضحة حيث قال : « حينئذ ستستعمل قوانين عمل الانسان الاجتماعي ، التي قامت الى الآن وجهاً لوجه مع الانسان باعتبارها قوانين طبيعية غريبة عنه ومسيطرة عليه ، استعمالاً مفعماً بالفهم لها وبالسيادة عليها من قبله . وحينئذ يصبح التنظيم الاجتماعي الخاص بالانسان نتيجة لعمله الحر بالذات ، بعد أن كان يجابهه كضرورة تفرضها الطبيعة والتاريخ حتى ذلك الحين . حيث تؤول القوى الموضوعية الغريبة التي كانت إلى الآن تهيمن على التاريخ ، الى سيطرة الانسان نفسه . ومنذئذ فقط يستطيع الانسان نفسه ، عن وعي تام ، أن يصنع تاريخه — فمنذئذ فقط ، تكون للعوامل التي دفعها الانسان الى الحركة النتائج التي يقصدها هو ، في الأساس وعلى نطاق متعاظم على الدوام »[٤٥] .

إذن ، تكمن الهيمنة على التطور الاجتماعي ، لا في إلغاء عمل القوانين الاقتصادية ، لأن هذا مستحيل ، بل في خلق الظروف التي تؤول بـ « العوامل الاجتماعية التي يدفعها الانسان إلى الحركة « إلى » النتائج التي يقصدها هو » . ولكن النتائج المقصودة للعوامل الاجتماعية التي يدفعها الناس الى الحركة إنما هي نتيجة لعمل القوانين الموضوعية ، مستقلة عن الارادة الانسانية . بل من الضروري أن نتذكر الفرق بين تلقائية عمل القوانين الاقتصادية وسمتها الموضوعية . حيث تنبثق موضوعيتها عن حقيقة كونها خاصية للعملية الاقتصادية الحقيقية التي تحدث في الواقع الموضوعي أي بصورة مستقلة عن الارادة والوعي الانسانيين ، في حين تكون التلقائية خاصية لطريقة عمل القوانين الاقتصادية ومؤشراً الى عدم اتفاق عمل القوانين الاقتصادية مع مقاصد الانسان . وهذا يعني أن الهيمنة على عمل القوانين الاقتصادية ، أو تحقيق اتفاقها مع المقاصد الانسانية ، تتم عن طريق الاستعمال الصحيح للعمل الموضوعي للقوانين الاقتصادية .

السمة الموضوعية للقوانين الاقتصادية وتلقائيتها

لقد أدى الخلط بين مفهوم التلقائيـــة لعمل القوانين الاقتصادية ومفهوم الموضوعية للقوانين الاقتصادية ببعض الاقتصاديين الى الاستنتاج الزائف القائل بعدم وجود قوانين اقتصادية موضوعية في النظام الاشتراكي ، وبأن حقيقـــة التغلب على تلقائيتها ناجمة عن حقيقة انتفاء عملها ، فمن الضروري أن ندرك أنه ليس من الممكن توجيه التطور الاجتماعي توجيهاً واعيـاً وهادفاً من دون قوانين اقتصادية موضوعية ؛ حيث تسود فوضى لا حساب لها ، يضيع فيهـا الانسان تماماً ويعجز عن التأثير في العمليـــة الاقتصادية . بل يستمر وجود القوانين الاقتصادية في النظام الاشتراكي ، وهي ليست أقـــل موضوعية (أي أن خاصيتها للعملية الاقتصادية الحقيقية ليست على درجـــة أقل) منها في النظم السابقة للنظام الاشتراكي . وتعني العلاقات الاشتراكية للانتاج أنـه من الممكن السيطرة على القوانين الاقتصادية ؛ حيث تقوم ظروف يتطابق فيهـا عمل هذه القوانين مع مقاصد الانسان أكثر فأكثر[٤٧] .

العمليات الدايلكتيكية في النظام الاشتراكي

تفعل العمليات الدايلكتيكية، التي هي القوة المحركة لتطور النظام الاجتماعي، فعلها في النظام الاجتماعي الاشتراكي . حيث تتطور قوى الإنتاج نتيجة للعملية الدايلكتيكية للتفاعل المتبادل بين الانسان والطبيعة . إذ تبقى هنالك دائمـــاً ضرورة لتكييف علاقات الانتاج حسب تطور القوى المنتجة من ناحية والتركيب الفوقي حسب التغيرات في علاقات الانتاج من الناحية الأخرى[٤٨]. وتنبعث هذه الضرورة عن تناقضات لابد من حلها . وهذه التناقضات، كالقوانين الاقتصادية، موضوعية، إذ أنها خاصية التطور الاجتماعي الحقيقي، المستقل عن إرادة الانسان ووعيه . وتقود هذه التناقضات بدورها الى تناقضات في عمل القوانين الاقتصادية، وإذا لم تتمّ إزالتها في حينه فإنها تقود الى اضطرابات في العملية الاقتصادية .

بيد أنه من الممكن في النظـــام الاشتراكي إزالة التناقضات الاجتماعية ، كالتناقضات في عمـل القوانين الاقتصادية التي تنجم عنهـــا ، قبل أن تصبح مصدراً لعمليات ليس للسيطرة عليها من سبيل . وحينما تكون ملكية وسائل الانتاج اجتماعية ، لا توجد مصالح طبقية امتيازيـــة تعارض تكييف علاقات الانتاج وفق تطور قوى الانتاج ، وعلى الرغم من أنه قد يكون لبعض الجماعات والمراتب الاجتماعية مصلحة في المحافظة على عناصر باليـة في التركيب الفوقي ، إلا أنها في الأمد البعيد غير قـادرة على معارضة تكييف التركيب الفوقي وفق تغيرات الأساس الاقتصادي للنظـام الاجتماعي ، بالنظر الى افتقارها إلى تأييد طبقة اجتماعية ممتازة[٤٩] . وبالتبعية ، يكون عمـل القانونين الأساسيين الأول والثاني لعلم الاجتماع تحت سيطرة الانسان ، وينتفي كونه مصدراً للاضطرابات التلقائية في التطور الاجتماعي . ومن هنـــا ، يبقى التطور ، حتى في ظـــل الاشتراكية ، عملية دايلكتيكية لنشوء التناقضات وحلها ، إذ أنها عملية تقوم فيها التوترات وتفقد . ولكن هذا كله لا يحدث تلقائياً ، بل يتمثله نشاط المجتمع المنظم نشاطاً واعياً وهادفاً ، يستثمر القوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية لتحقيق المطامح الانسانية[٥٠] .

النظام الاشتراكي يفتح حقبة جديدة في التاريخ البشري

ولمـــا كانت التناقضات التي تنبعث في مجرى تطور المجتمع الاشتراكي يتمّ زوالها بصورة واعية وهادفة ، فإن هذه التناقضات لا تتفاقم بخلاف ما تتميّز به النظم الاجتماعية السابقة . إذ تزول التناقضات بـــين تنظيم علاقات الإنتاج ومقتضيات قوى الانتاج الجديدة من خلال تكييف التنظيم تكييفاً واعيـــاً في حينـــه . وبالمثل ، يتكيّف التركيب الفوقي وفق الظروف الجديدة . ولهذا السبب ، فلا يصل النظام الاشتراكي الى مرحلة « الشيخوخة » ولا يتهـــدده الانحلال . إذ تيسّر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتـاج حل التناقضات في عمل القوانين الاقتصادية التي تنشأ في عمليـــة التطور حلاً واعياً وهادفاً . وبكلمة

أخرى : للنظام الاشتراكي قابلية غـــير محدودة لتكييف علاقات الانتـــاج والتركيب الفوقي حسب متطلبات قوى الانتاج الاجتماعية المتطوّرة . ومن هنا ، فإنه على الدوام يحوّل نفسه إلى أطوار أعلى من التطور الاجتماعي ، بـــدلاً عن انحلاله كما حصل لجميع النظم الاجتماعية السابقة (٥١) .

تفتح الاشتراكية حقبة جديدة في التاريخ الانساني عن طريق الهيمنـة على التطور الاجتماعي وخلق الظروف التي تمكّن الانسان من استعمال القوانـــين الاقتصادية استعمالاً واعياً. حيث يحل التطور الذي يهيمن عليه الانسان ويحدث ضمن نظام اجتماعي له قابلية غير محدودة على التكيّف وفق حاجات تطور المجتمع الانساني محل الدورات التلقائية والمتكررة لنشوء النظم الاجتماعية المتعاقبـــة وتطورها ، وانحلالها (٥٢) .

المغزى العملي لمعرفة القوانين الاقتصادية

تعمل القوانين الاقتصادية ، كما نعلم ، مستقلة عن الوعي الانساني ، ومستقلة عما إذا يعي الناس عملها أم لا ، ومستقلة عما إذا فهم الناس عملها فهماً صحيحاً أم لا . ومع ذلك ، تعمل القوانين الاقتصادية كمـــا يريد الانسان ، إذا فهمها فهماً صحيحاً فقط . إذ أن فهم القوانين الاقتصادية فهماً مضبوطاً شرط لا غناء عنه للسيطرة عليها . لأن الناس لا يستطيعون السيطرة على القوانين الاقتصادية والاجتماعية ــ وكذلك قوانين الطبيعة ــ ويستخدمون هـــذه القوانين لإنجاز أهداف معينة إذ كانوا لا يعرفون هـــذه القوانين أو يسيئون فهمها . حيث لا يكون النشاط الفعال ممكناً من دون معرفة حقة بالقوانين التي تهيمن على الطبيعة والحياة الاجتماعية للناس . إذ أن القوانين غير المعروفة أو التي أسيء فهمهـا ستفعل فعلها تلقائياً على الدوام .

وعليه ، يكون الفهم الحق للقوانين الاقتصادية شرطاً للهيمنة عليها ، ومن هنا يتضح المغزى العملي للاقتصاد السياسي كعلم . وبمـــا أنه العلم الذي يدرس

القوانين الاجتماعية المهيمنة على العملية الاقتصادية ، فإن الاقتصاد السياسي يزود الانسان بالمعرفة التي لا غنى عنها لاستثمار عمل القوانين الاقتصادية لخدمة أغراضه . ومن هنا ، تكون المعرفة التي يقدمها الاقتصاد السياسي أداة للتطبيق الاجتماعي .

إن أولئك الذين درسوا الاقتصاد السياسي منذ بدايته الأولى ، أرادوا له أن يكون مصدراً للمعرفة يخدم التطبيق الاجتماعي . على أن إمكانات استعمال الاقتصاد السياسي للأغراض العملية كانت بادىء الأمر يحدُّ منها الفهم المفكك للقوانين الاقتصادية ، وواقع سوء الفهم لعمل العديد من القوانين الاقتصادية نتيجة للظروف الاجتماعية السائدة حينذاك . إذ ينبغي أن يتوافر شرطان تاريخيان قبل أن يكون هناك تطبيق اجتماعي فعّال للنتائج التي يتوصل اليها الاقتصاد السياسي . أولاً ، توافر الظروف التي تيسّر لقسم على الأقل من أولئك الذين يدرسون الاقتصاد السياسي فهم القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تهيمن على تطور النظام الاجتماعي فهماً صحيحاً . وثانياً ، توافر الظروف الاجتماعية التي تمكّن من الاضطلاع بالسيطرة على القوانين الاقتصادية .

تستطيع بعض القوانين الاقتصادية ، كما بينا من قبل ، أن تعمل كما يريدها الانسان حتى في النظم السابقة للاشتراكية . ولهذا السبب ، فإن للمعرفة بالقوانين الاقتصادية ، التي يكتسبها ويعمّقها الاقتصاد السياسي تدريجياً ، مغزىً عملياً على الدوام. ولكن ، لما لم يكن لهذه القوانين أهمية أساسية بالنسبة الى عمل المجتمع وتطوره ، أصبحت الأهمية العملية للاقتصاد السياسي محدودة بالضرورة . إذ أنه بقي غير فعّال عملياً حتى في الحالات التي نجح فيها الاقتصاد السياسي في اكتساب معرفة حقة بالقوانين الأهم التي تهيمن على العملية الاقتصادية. ففي أحسن الأحوال ، لم يكن بإمكانه أن يتعدى الوصول الى فهم للعملية الاقتصادية التلقائية للتطور الاجتماعي ، لم يكن بمقدور الانسان أن يطبعها بطابعه أبداً . ولكن بنشوء الاشتراكية العلمية فقط – العمل التاريخي الهادف الى السيطرة على التطور الاجتماعي وإلى خلق الظروف التي تيسّر استعمال

القوانين الاقتصادية لتحصيل النتائج المقصودة – اكتسب الاقتصاد السياسي دوراً جديداً ، خلافاً وعمليـــاً . فقد تغير من كونه مراقبـاً مسالـماً للعملية الاقتصادية التلقائية إلى مصدر للمعرفة يخدم توجيه تلك العمليـة . ولكي ينهض هذه المهمة ، على الاقتصاد السياسي أن يوفر المعرفة الحقة ، أي المعرفة التي تعكس انعكاساً وافياً القوانين الاجتماعية الفاعلة في العملية الاقتصادية .

الفصل الرابع

طريقة الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي نظاماً نظرياً

الاقتصاد السياسي هو عبارة عن دراسة للقوانين الاقتصادية ، أي دراسة العلاقات التي تحدث باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية . وهو يؤكد وجود القوانين الاقتصادية ، وطبيعتها ، ومداها التاريخي ، وأسلوب عملها والعلاقات المتبادلة فيما بينها . وعلى هذا ، فالاقتصاد السياسي عبارة عن دراسة لمظاهر العملية الاقتصادية التي تفصح عن نفسها في القوانين الاقتصادية . وهو علم نظري (Theoritical discipline) بالمقارنة مع التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي ، اللذين يدرسان العمليات الاقتصادية المتجسدة في أزمنة وأمكنة معيّنة .

العلوم الاقتصادية : موضوعاتها وعلاقاتها

إن دراسة تطور العمليات الاقتصادية المتجسدة عبر الزمن إنما هي موضع اهتمام التاريخ الاقتصادي (Economic History) (مثال ذلك التاريخ

الاقتصادي لبولونية) . ويعنى **الاقتصاد الوصفي** (Descriptive Economics) بالعمليات الاقتصادية المجسدة المعاصرة (مثال ذلك الوضع الاقتصادي الحالي في بولونية) . وإذا صيغت العمليات الاقتصادية المجسدة صياغة كمية ، فهـــذا هو **الاحصاء الاقتصادي** (Economic Statistics) ؛ واذا ما بُحثت بالاشارة الى توزيعها على سطح الأرض ، فيكون هذا موضع عناية **الجغرافية الاقتصادية** (Economic geography) . ويؤلف كل من الاقتصاد السياسي والتـــاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي (بما في ذلك الإحصاء الاقتصادي والجغرافيـة الاقتصادية) مجتمعة مـا هو معروف **بالعلوم الاقتصادية** (The economic Sciences) أي العلوم التي تبحث في العملية الاقتصادية .

وتتوقف العلوم الاقتصادية المختلفـــة بعضها على بعض . فدراسة العمليات الاقتصادية المتجسدة تقتضي معرفة بالقوانين التي تهيمن على هـــذه العمليات . إذن ، لا بـــد من أن ينتفع التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي بالاقتصاد السياسي ، كما يزودانه في الوقت عينـــه بالمعلومات عن العمليات الاقتصاديـة المجسدة – المعلومات الضرورية لانعكاس الواقع في التعميمات النظريـة للاقتصاد السياسي .

الاقتصاد التطبيقي : فروعه

يعالج الاقتصاد السياسي العملية الاقتصادية ككل ، حيث ترتبط الأجزاء المكوّنة لها عن طريق القوانين الاقتصادية . بيد أنه من الضروري ، للأغراض العملية ، تحليل الميادين أو المظاهر المختلفة للعملية الاقتصاديـة تحليلاً منفصلاً ، من وجهتين : نظريـــة (أي بالاشارة الى القوانين الاقتصادية) ووصفية (أي بالاشارة الى العمليات المجسدة) معاً . وتدرس هـــذه المشاكل الفروع المختلفة **للاقتصاد التطبيقي**(Applied Economics) . وغالباً ما تدعى هذه ، ولكن ليس دائماً ، **بالاقتصاد القطاعي أو الفرعي** (Sectorial or Branch economics) ؛ حيث نشير الى الاقتصاد الزراعي ، والاقتصاد التجاري ، والاقتصاد المصرفي ؛

ولكننا نشير الى علم المالية العامة الخ ... وعليـــه ، فإن الاقتصاد مزيج من أقسام للاقتصاد السياسي والوصفي تطابق تقسيم العملية الاقتصاديـة الى فروع أو مظاهر . وتظهر الحاجة الى مزيج من هذا النوع في التعليم ، وفي تنظيم معاهد الأبحاث ، ولا سيما في تدريب كادر مؤهل للاختصاص في المظاهر المختلفة للعملية الاقتصادية . وطبيعي أن تعتبر الفروع المختلفـة للاقتصاد التطبيقي جزءاً من علم الاقتصاد .

الاقتصاد السياسي واقتصاديات النظم الاجتماعية المختلفة

يقتصر عمل القوانين الاقتصادية ، كما نعلم ، على فترات معينـــة من الزمن في التاريخ . وأكثر من ذلك ، لا تعمل هـــذه القوانين بصورة منعزلة ، بل تجتمع ضمن نظام اجتماعي معين لتكوّن نظاماً مترابطاً يدعى بأسلوب عمل النظام الاجتماعي[1] . وهنا ، يكون للقوانين الاقتصادية الخاصة بنظام اجتماعي معـين أهمية أساسية ، لا سيما القانون الاقتصادي الأساسي لذلك النظام . وعليه ، يبحث الاقتصاد السياسي في القوانين الاقتصادية تاريخيـــاً ، ويحلّل عمل القوانـين الاقتصادية في النظم الاجتماعية المختلفة ، ويدرس العلاقات المتبـــادلة في عمل القوانين الاقتصادية ، ويسعى لاكتشاف أسلوب عمل النظم الاجتماعية لكي يميط اللثام عن « القانون الاقتصادي للحركة » فيها .

ولهذا السبب ، ينقسم الاقتصاد السياسي إلى أجزاء تقابل النظم الاجتماعية التاريخيـــة : الاقتصاد السياسي للمجتمع البدائي ، والاقتصاد السياسي للنظام الآسيوي ، والنظام القديم ، والاقتصاد السياسي للإقطاع ، والاقتصاد السياسي للرأسمالية ، والاقتصاد السياسي للاشتراكية . فكل من هـــذه « الاقتصادات السياسية » يعالج القوانين الاقتصادية الخاصة بنظامه الاجتماعي ، وأسلوب عمل ذلك النظام ، و « القانون الاقتصادي للحركة » فيه ، ممـــا يقدّم لكل نظام اجتماعي من النظم المعنية تفسيراً لعملية نشوئه ، وتطوره ، وانحلاله .

لا يشمل النطاق التاريخي للقوانين الاقتصادية الفـــترة نفسها من الزمن التي

تشملهـــا النظم الاجتماعية بالضبط وعلى الدوام . وتتزامن مع النظام الاجتماعي القوانين الخاصة به فقط . وتعمل القوانين الاقتصادية الأخرى خلال أكثر من نظام اجتماعي واحد ، كما هي حال قوانين الإنتاج الفنية والتوازنيـة والقوانين الاقتصادية التي تعبّر عن خصائص الأساس الاقتصادي المشتركة بـــين أكثر من نظام اجتماعي واحد ؛ أما الأخرى ، كالقوانين الاقتصادية التي إنمـا هي تعبير عن طور واحد من أطوار أساس النظام الاجتماعي ، فتعمل خلال فترة أقصر ، وغالباً ما يصدق هـذا على القوانين الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي أيضاً . إن تنضيد القوانين الاقتصادية الفاعلة في نظـام اجتماعي معين ، أي حقيقة كون القوانين غير متزامنة في نطاقها التاريخي وحقيقة اختلاف القوانـين المتباينة في ارتباطهـــا بالأسس الاقتصادية للنظم الاجتماعية ، يعني أن « الاقتصادات السياسية » للنظم المتباينة لا تشكل علومـــاً مستقلة ومنفصلة . إذ أن أبحاثها متداخلة إلى حد ما ، وقائمة على قاعدة مشتركة .

ويكمن هـــذا الأساس المشترك في حقيقة أن الضوابط المختلفة للعملية الاقتصادية للنظم الاجتماعية المختلفة إنمـــا هي مظاهر – في الظروف التاريخية المختلفة – للعملية الاجتماعية نفسها ، أي إنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع الحاجات الانسانية . وما « الاقتصادات السياسية » التي تطابق النظم الاجتماعية المختلفة ، إذن ، إلا شُعَب لعلم واحد مشترك هو الاقتصاد السياسي . غـير أن الاقتصاد السياسي إنمـــا هو أكثر من الاقتصادات السياسية للنظم الاجتماعية المنفردة . إذ أنه يعالج أيضاً المشاكل التي تؤثر في أكثر من نظام اجتماعي واحد، بل هنالك خواص عامة للعملية الاقتصادية تظهر في جميع النظم الاجتماعيـة (مثال ذلك بعض قوانين الانتاج الفنية والتوازنية) . ففضلاً عن الأقسام التي تعالج القوانين الاقتصاية وأساليب عمل النظم الاجتماعية المختلفـــة ، يتحتم على الاقتصاد السياسي أن يشمل قسماً يعالج المشاكل العامة المشتركة بـين النظم الاجتماعية المختلفة أيضاً[٢] .

الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية

عند مناقشة تقسيم الاقتصاد السياسي الى اقسام مطابقة للنظم الاجتماعية المختلفة ، علينا أن نتذكر أن الاقتصاد السياسي للرأسمالية انما هو وحده الفرع المتطور تمام التطور من فروع الاقتصاد السياسي حتى الآن . لقد قصر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه على دراسة الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، واعتبر النظم الاجتماعية لما قبل الرأسمالية « كاعتبار رجال الكنيسة دائماً للاديان السابقة للرأسمالية تماماً »[٣] . وقد نصّ ماركس نفسه صراحة « على أن موضوع أبحاثه هو الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، وأن الهدف النهائي لعمله هو الكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث »[٤] . اما الاقتصاد الغوغائي (Vulgar Economy) ، كما أسماه ماركس ، فقد قصر نفسه أيضاً على دراسة مشاكل النظام الاجتماعي الرأسمالي عملياً . وفي ١٨٧٨ ، استطاع انكلز أن يقول : « إلا أن الاقتصاد السياسي بوصفه علم الشروط والأشكال التي تقوم بموجبها المجتمعات الانسانية بالانتاج والتبادل وبتوزيع منتوجاتها على هذا الأساس – إن الاقتصاد السياسي بهذا المعنى الواسع لمّا يخرج إلى حيّز الوجود بعد . إذ أن ما لدينا من علم العلم الاقتصاد حتى الآن إنما هو مقتصر على نشوء وتطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج حصراً على وجه التقريب »[٥] .

ولم يتعمّد التطور المتأخر للاقتصاد السياسي كثيراً بحث العمليات الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي[٦] . وكمثل ما كتب كريزيفسكي في عام ١٩٠٠ حيث قال : « لقد محّص الاقتصاديون الأوائل الظواهر الاقتصادية من زاوية أزمنتنا الخاصة » ، وأردف قائلاً : « ما عدا نظامنا ، توجد نظم أخرى لها ، أو ينبغي أن يكون لها على الأقل ، اقتصادها السياسي أيضاً ، بل على الاقتصاد في المستقبل أن يشمل جميع الحقب التي تعاقب بعضها على بعض وتداخل تطورها تداخلاً متبادلاً . وليكن واضحاً مقدماً أن الكتب المدرسية لا تحقق هذه الأمنية »[٧] .

لقد تم إعداد عـــدد من الدراسات عن الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية ، للإقطاع على وجه التعيـــين ، وخاصة من قبل ماركس وانكلز . لأنه ، كما قال انكلز « لا يكفي ، لأداء هـذا النقد للاقتصاد البرجوازي أداءً تامـــاً ، التعرف على الشكل الرأسمالي للانتاج والتبادل والتوزيع . بل ينبغي أيضاً تمحيص الأشكال التي سبقته أو التي ما تزال ماثلة بجانبه في الأقطار الأقل تطوراً ومقارنتها ، في معالمها الرئيسية على أقل تقدير »[٨] . وقـد أسهم لينين إسهاماً مهماً في دراسة الاقتصاد السياسي للاقطاع ، خـــلال مناقشته لتطور الرأسماليـــة في روسية القيصرية حيث كانت بعض عناصر الاقطاع ما تزال سائدة[٩] . وفي دراسة الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية ، تستدعي مؤلفات كريزيفسكي وكوناو اهتمامـــاً خاصاً[١٠] . وكذلك خصص كاوتسكي قسطاً وافراً من دراسته المشاكل المتعلقة بالاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعيـــة ما قبل الرأسمالية[١١] . وخلال السنوات الأخيرة ، جرت في الاتحاد السوفياتي مناقشات كثيرة حول القانون الاقتصادي الأساسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . وقد ساعدت على توضيح جوانب معينة من الاقتصاد السياسي لهذه النظم . وقام بورشنيف (B. Porshnev) بالمحاولة الأولى لصياغـــة الاقتصاد السياسي للاقطاع صياغة إجمالية[١٢] .

ولكن هذه الدراسات جميعها مفككة . لذلك ، فإن الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لما يخرج بعد إلى حيز الوجود باعتباره فرعاً منتظماً من فروع الاقتصاد السياسي[١٣] .

الاقتصاد السياسي للاشتراكية

لقد أثارت ثورة تشرين الأول الاشتراكية في روسية، والثورات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى في أوربة الوسطى ، ونشوء وتطور أسلوب الانتـاج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ، وبناء الاقتصادات الاشتراكية في عدة أقطار أخرى بعـد الحرب العالمية الثانية ، كلهـــا أثارت مسألة الاقتصاد السياسي

للاشتراكية . وقد كُتِب الشيء الكثير المهم عن هـذا الموضوع في روسية الثورية ما بعد عام ١٩١٧ ، وفي اوربة الوسطى ، مما كان له صدى في أوربة الغربية وأمريكة، خاصة خلال الأزمة العظمى أثناء ثلاثينيات القرن العشرين. وقد قطعت المناقشة في الاتحاد السوفياتي شوطاً أبعد ، في ضوء القضايا العملية لتخطيط الاقتصاد الاشتراكي وادارته. وفي السنوات الأخيرة ، أضحت المناقشة ملحوظة الحيوية في جميع الأقطار الاشتراكية ، خاصة في الاتحاد السوفياتي ، وبولونية ، وهنغارية . وقد أخذت الهياكل الأولى للاقتصاد السياسي بالظهور في الوقت الحاضر(١٤) .

إن حقيقة كون اسلوب الانتاج الاشتراكي فتياً جداً وما يزال في دور الولادة في العديد من الاقطار ، وكون التركيب الفوقي ما يزال في تمام السيولة ، تشرحان سبب عدم تبلور القوانين الاقتصادية الخاصة تبلوراً تاماً حتى الآن . إذ أن ثقل التراث الرأسمالي ، والتراث ما قبل الرأسمالية في بعض الاقطار ، ما يزال محسوساً . والظروف التاريخية لنشوء المجتمعات الاشتراكية الأولى ، أو حقيقة ظهورها في اقطار متخلفة وقيام العالم الرأسمالي بنضال شديد ضد الاشتراكية ، انما هي المسؤولة عن التشويهات التي طرأت على تطور هذه المجتمعات ، خاصة في تراكيبها الفوقية ، أي أنها انتجت ظواهر تناقض طابع التقدم في المجتمع الاشتراكي ومقتضياته . وقد تأثر بها عمل القوانين الاقتصادية أيضاً . وقد اشتدت صعوبة تكوّن هذه القوانين بسبب من السرعة الفائقة لتطور قوى الانتاج في العالم المعاصر ، عالم الطاقة الذرية ، و « الادمغة » الايلكترونية ، والطيران الفضائي . وجاء هذا التطور بسرعة أعظم كثيراً مما كان عليه في فجر الرأسمالية ، ناهيك بالنظم الاجتماعية السابقة . وعلى الرغم من جسامة النتائج التي تمّ التوصل إليها في ميدان الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، فإنها ما تزال في البداية حتى الآن .

الخصائص العامة لطريقة الاقتصاد السياسي

ولكي يحقق الاقتصاد السياسي هدفه المنصب على تفهم القوانين الاقتصادية ، وطبيعتها ، ونطاقها التاريخي واسلوب عملها ، وعلاقاتها فيما بينها و «القانون الاقتصادي لحركة » النظم الاجتماعية – يستخدم عدداً من وسائل المعرفة ، ويطبقها تطبيقاً منتظماً . **والطريقة** الصحيحة لهذا العلم إنما هي عبارة عن خزين من وسائل المعرفة يكوّن الاصول المنتظمة للوصول الى المعرفة الحقيقية ، أي المعرفة التي تكوّن انعكاساً كافياً للقوانين الاقتصادية **الموضوعية**[١٥] .

ولا غناء للاقتصاد السياسي ، والحق لكل علم ، عن استعمال طريقة فعالة ، متكيّفة حسب الظروف العامة للمعرفة الانسانية ، وكذلك حسب الظروف الخاصة بالمشاهدة المنبعثة عن طبيعة الموضوع .

تتألف طريقة الاقتصاد السياسي من ثلاثة أصول متوالية للبحث هي : التجريد ، والتجسيد المتعاقب ، والتدقيق . وينطوي **التجريد** (Abstraction) على عزل العناصر الجوهرية (وهي التي تتكرر باستمرار في ظروف معينة) للعملية الاقتصادية وللعلاقات الدائمة بينها . حيث يُقيم التجريد العناصر والقوانين الأعم في العملية الاقتصادية . ويتألف **التجسيد المتعاقب** (Successive concretization) للنتيجة المستحصلة عن طريق التجريد من أن يأخذ بالحسبان عناصر تفصيلية متزايدة للعملية الاقتصادية وللعلاقات فيما بينها . . ويتم هذا بإدخال العناصر والعلاقات التي تكرّر نفسها في ظروف محددة فقط ، وهي بكلمة أخرى العناصر الأقل جوهرية . وأخيراً ، يتكون **التدقيق** (Verification) من مجابهة النتائج المستحصلة عن طريق التجسيد المتعاقب بالمتجسّد (Concrete) ، أو العملية الاقتصادية الواقعية المشهودة في ظروف معينة .

وهذه الأصول الثلاثة للبحث مشتركة بين جميع العلوم النظرية التي تعالج عمليات تقع في العالم التجريبي (وهو العالم الذي نجرّبه) . فمن التجربة إلى

التجريد ، ثم من التجربة ، عن طريق التجسيد المتعاقب ، عود إلى التجربة — هذا هو درب كل العرفان الذي تنبعث عنه المعرفة الحقيقية[١٦] .

تفصح هذه العملية عن السمة الدايلكتيكية للمعرفة . حيث يتكوّن الفكر الانساني من خلال العمل في احتكاك مستمر مع العالم الخارجي الموضوعي . ويقوم التجريد على الخبرة الموضوعية — إذ أنه انعكاس مبسط للعالم الخارجي في العقل الانساني . ثم يقود التجسيد المتعاقب والتدقيق إلى مجابهة متجددة بين الفكر والواقع الموضوعي . ونتيجة لهذه المجابهة ، يتم تحسين التجريد الأصلي بحيث يتكيّف وفق الواقع عن كثب أكثر . ويعقب ذلك التجسيد المتعاقب والتدقيق مرة أخرى، فتتكرر العملية كلها . ويزول خلال هذه العملية التناقض بين الفكر والتجربة تدريجياً .

ولا تختلف طريقة الاقتصاد السياسي في مجملها العام عن الطريقة التي تستعملها العلوم النظرية الأخرى المعنية بالجوانب المختلفة من العالم التجريبي[١٧]. ولكن طبيعة موضوعات الاقتصاد السياسي تجعل اصول البحث هذه تأخذ اشكالاً معينة . وتقع مهمة توضيح هذه الاشكال على عاتق منهجية الاقتصاد السياسي .

دور التجريد في الاقتصاد السياسي

يلعب التجريد دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد السياسي . وهذا يعود إلى أن العملية الاقتصادية معقدة جداً . إذ أن العملية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الأعمال الكثيرة التنوع التي يكررها مرات عديدة عدد كبير (يبلغ الملايين أحياناً) من الناس ، قائمين بنشاطات مختلفة في ظروف متغيرة . وأكثر من ذلك ، يتألف كل نشاط (كالعمل مثلاً) من أفعال وحركات متنوعة . وهذه النشاطات تؤثر في المحيط المادي للإنسان وهي تتأثر به ؛ إذ أنها رد فعل لأنواع مختلفة من الحوافز ، كما أنها مترابطة بطرق مختلفة . ولا يمكن تحليل هذا المجمّع المعقد من النشاطات المترابطة والمتكررة ، والكشف عن العلاقات الاقتصادية

بين الناس وضوابطها إلا عن طريق استعمال التجريد .

يتكوّن التجريد من الاستثناء الفكري لكل ما هـو طارىء أو عرضي ، أي ما يقع أحياناً فقط ، ومن إفراد الواقعة التي يتجدد حدوثهـا في ظروف معينة على الدوام ، أو التي تعيد نفسها دائماً ، أي ما هو جوهري أو ضروري . ويتألف التجريد أيضاً من فصل العناصر والعلاقات المتشابكة والمختلطة فصلاً مدققاً لتقرير ما هو خاصّ منهـا بالظروف المعنية . كلما ازداد موضوع البحث تعقيداً ، وازداد عدد العناصر العرضية المضفورة على العناصر الجوهرية ، ازداد عـدد العناصر الجوهرية في العملية موضوع التمحيص – ممـا يرفع من أهمية التجريد في البحث . وعليه ، فللتجريد أهمية خاصة في الاقتصاد السياسي .

وفي الاقتصاد السياسي يكون التجريد بالـغ الصعوبة ، لأن الاقتصاد السياسي لا يستطيع التجريب . إذ أن التجريد أيسر في العلوم التي لا يعوقها هذا العائق . حيث ييسّر التجريب استثناء العناصر العرضية من العملية الواقعية موضوع المشاهدة (مثـال ذلك إمكان مشاهدة العمليات الفيزاوية والكيماوية تحت حرارة وضغط ثابتين) وعزل العناصر المكوّنة المختلفـة (مثال ذلك إمكان مشاهدة تأثير عامل مساعد ما على تفاعل كيماوي معيّن) . وعلى هـذا المنوال ، تمكّن التجربة من تعيين العناصر والعلاقات الجوهرية في العمليـة موضوع البحث . ويوفّر هـذا أساساً للتجريد الفكري – أو انعكاساً وافياً للعمليات الحقيقية المبحوث عنها . وهذا أمر مستحيل في الاقتصاد السياسي ، لأن العملية الاقتصادية كلٌّ لا يتجزأ مكوّن من النشاطات البشرية والعلاقات فيما بينها ، تجتمع كلها لتكوّن أسلوب العمل للنظام الاجتماعي المعين .

ولما كانت التجربة على نطاق واسع مستحيلة[١٨] ، يقوم التجريد العلمي في الاقتصاد السياسي على أساس **المشاهدة المقارنة** (Comparative observation) **وتحليل** (Analysis) العملية موضوع البحث ، ذلك أن يتكون التحليل من التفريق (أو الفصل فكرياً ، كما يصوغه بعضهم) بين ما هو أكثر عموماً وأقل

عموماً من العناصر والعلاقات ، أو بين ما هو جوهري منها وما هو طارىء (أو عرض) منها . إن طريقة التجريد القائم على المشاهدة المقارنة أعظم صعوبة من التجريد القائم على التجربة للحصول على انعكاس واف للعمليات الحقيقية ، لأنه يتطلب فكراً تحليلياً أعظم كفاءة . لقد قال ماركس: « وأكثر من ذلك، لا يستعمل في تحليل الأشكال الاقتصادية المجهر ولا الكاشف الكيماوي. لذلك ، فلا بد من حلول قوة التجريد محلها »[١٩] .

المقولات الاقتصادية ، وقوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية

ينتج عن التجريد العلمي للاقتصاد السياسي خلق فكر مجردة تعبّر عن الخواص العامة المشتركة بين عناصر العملية الاقتصادية في ظروف معينة ، أي الخواص المشتركة بين نشاطات وعلاقات اقتصادية معينة (التي يمكن ، كما نعلم ، اختزالها إلى نشاطات إنسانية مستمرة التكرار أيضاً) . وهذه المفاهيم إنما هي من أمثال العمل ، والتبادل ، والسلعة ، والقيمة ، والنقود ، والسعر ، والسوق ، ورأس المال ، والفائدة ، والأجور ، والريع الخ ... وهي تدعى بـ **المقولات الاقتصادية** (Economic Categories)[٢٠]. وهذه تمثل الخواص العامة ، إما لأفعال تتكرر باستمرار في ظروف معينة ، مثال ذلك العمل أو التبادل ، وإما لعلاقات اقتصادية تظهر دائماً حيث توجد ظروف معينة كالقيمة ، ورأس المال ، والأجور ، والفائدة أو الريع . ومن هنا ، تكون المقولات الاقتصادية نتيجة للتجريد الذي يعمّم مظاهر منفردة من مظاهر العملية الاقتصادية الحقيقية .

يقيم الاقتصاد السياسي بين المقولات الاقتصادية علاقات تظهر دائماً في ظروف محددة . وعلى هذا المنوال ، نتوصل إلى **قوانين الاقتصاد السياسي** العامة المجردة (Laws of Political Economy) ، وهي العبارات عن عمل قوانين اقتصادية معينة . ومن هذا النوع من القوانين : **قانون العرض والطلب**

(Law of Supply & Demand) الذي ينص على العلاقة في السوق بين السعر واستعداد المشترين والبائعين لتبادل كميات معينة من سلعة مـــا بسعر معين ؛ وقانون القيمـــة (Law of Value) الذي ينص على العلاقات بـين مقادير العمـــل الاجتماعي المتمثل في السلع وبـــين ما يقابلها من نسب التبـــادل (Rates of Exchange) ؛ وقانون معدل وتيرة الربح (Law of average rate of Profit) الذي ينص على العلاقات بين وتيرة الربح التي يحققها الرأسماليون المختلفون في ظل المنافسة الحرة . وتقوم هذه القوانين على أساس التجريـد العلمي الذي يتكون في هذه الحالة من استبعاد العلاقات الطارئة ، غير الجوهرية في ظروف معينة ، عن العلاقات ما بـــين عناصر العملية الاقتصادية الواقعية . (فمثلاً ، يهمل قانون معدل وتيرة الربح حقيقة اصطحاب استثمار رأس المـال في الميادين المختلفة لدرجات متفاوتة من المخاطرة ، وحقيقة اقتضاء القيام بهذه الاستثمارات لمدد مختلفة من الزمن ، بوصفها غير جوهريين لعملية المنافسة بين الرأسماليين) . وعلى هذا المنوال ، تعامل الأنماط الرتيبة في العملية الاقتصادية الحقيقية معاملة العلاقات المجردة بين المقولات الاقتصادية .

وأخيراً ، تجمع القوانين المجردة المستحصلة على هذه الشاكلة لتكوّن أنظمة منطقيـــة تدعى بـ **النظريات الاقتصادية** (Economic Theories) . إن النظريات الاقتصادية تقدم صوراً مبسطة للعملية الاقتصادية إذ أنهـا تشمل ما هو جوهري فقط ، وتهمل مـا هو طـارىء وعرضي . فنظرية القيمـــة (Theory of Value) ، مثلاً ، تعطي صورة مبسطـــة ومجردة عن العلاقات الاقتصادية بين المنتجين الذين يتبادلون منتوجاتهم ؛ في حين تقدم نظرية الدورة التجارية (Theory of Business Cycle) صورة مجردة للعملية الدوريـــة لإعادة الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي الخ . . .

(Cyclical Process of Reproduction) .

النماذج النظرية

تحـــدد النظريات الاقتصادية شروط صيرورة القوانين المجردة حقيقيـــة ومترابطة على شاكلة معينة . وتدعى الشروط التي تحددها نظرية اقتصادية ما بـ **الفروض** (Assumptions) ، وأخذت تدعى مؤخراً مجموعة من هذه الفروض بـ **النموذج الاقتصادي النظري** (A Theoretical Economic Model)[٢١] . وعلى هـــذا ، نشير الى نموذج رأسمالية المنافسة الحرة ، وهو الصورة المجردة لعلاقات الانتاج الرأسمالية حيث يعمل الرأسماليون جميعهم في ظروف المنافسة الحرة ؛ أو قد نتحدث عن نموذج لعملية إعادة الإنتاج حيث يتم استنفاد جميع وسائل الإنتاج خلال نفس الفترة من الزمن مثلاً ؛ أو عن نموذج لعمليـــة التراكم حيث يتكون التراكم من نسبة معينة من الدخل الوطني، وهلمّ جراً . وفي العادة، تشمل النظريات الاقتصادية ، مثال ذلك نظرية النقود (Theory of Money) ، أو نظرية الريع (Theory of Rent) . ولكن الاقتصاد السياسي يستهدف صياغة نظرية عامة لكل نظام اجتماعي ، تشمل تجريديـــاً أسلوب عمل ذلك النظام برمته . وهـــذه هي **النظرية الاقتصادية لنظام اجتماعي معـــين** (Economic Theory of a Social Formation) . ولا توجد الى الآن نظرية تامة التطور من هذا النوع إلا لأسلوب الإنتاج الرأسمالي فقط[٢٢] .

تتكون تجريدات الاقتصاد السياسي – المقولات الاقتصادية وقوانـــين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية – خـــلال عملية منطقية من التعميم وعزل ما هو جوهري عما هو عرضي . وعليه ، فإن خواص ضوابط العمليـــة الاقتصادية الواقعية وأنماطها لا تعطي صورة مبسطة فحسب ، إنمـــا هي مجلوة أيضاً[٢٣] . وذلك كذلك ، لأنها تعرض المعـــالم والعلاقات الأساسية للعملية الاقتصادية التي هي في الواقع مضطربة ومشوشة ، وليست مرئية على الفور . ويكون ذلك كذلك فقط إذا كانت هذه التجريدات تعكس عكساً شافيـــاً العملية الاقتصادية التاريخية الحقيقية ، أي عندما تستبعد كل مـــا هو عرضي ،

وتصطفي كل ما هو جوهري بالفعل . وعليه ، لا يمكن أن تكون تجريدات الاقتصاد السياسي اعتباطية – شأنها في ذلك شأن تجريدات كل علم يعالج الظواهر التجريبية . إذ لا يمكن أن تكون هذه التجريدات صياغات فكرية ذاتية ، بل يتحتم أن تمليها الخواص الموضوعية للعملية الاقتصادية ، كما يتحتم أن تكون تعبيراً وافياً عنها (٢٤) .

الأساس التاريخي للتجريد في الاقتصاد السياسي

إذن ، ينبغي أن يقوم التجريد في الاقتصاد السياسي على العملية الاقتصادية التاريخية الحقيقية ويطابقها . ويترتب على ذلك أن التجريدات في الاقتصاد السياسي – المقولات والقوانين والنظريات – إنما هي منطقية وتاريخية معاً : منطقية لأنها منتوج عملية منطقية للتحليل والتعميم ، وتاريخية لأنها تطابق العملية الاقتصادية الواقعية التي هي تطور تاريخي . لقد صاغ انكلز هذا صياغة واضحة تماماً حيث قال : « ... ليست الطريقة المنطقية ... بشيء آخر غير الطريقة التاريخية ، منزوعاً عنها شكلها التاريخي ومصادفاتها المضطربة فقط . إذ لا بد أن تبدأ سلسلة الأفكار بنفس الشيء الذي يبدأ به التاريخ ، وسوف لا يكون سيرها اللاحق شيئاً آخر غير انعكاس للسير التاريخي بشكل مجرد ومستقيم نظرياً ؛ إنما هو انعكاس مصحّح ، غير أنه مصحح بموجب القوانين التي يطرحها السير التاريخي الحقيقي نفسه ... »(٢٥) .

وبالتبعية ، فإن لنفاذ المقولات ، والقوانين ، والنظريات في الاقتصاد السياسي مدىً تاريخياً محدوداً يطابق نطاق العمليات التاريخية التي تعكسها . لقد قال ماركس : « ما المقولات الاقتصادية إلا تعابير نظرية ، أو تجريدات عن العلاقات الاجتماعية للإنتاج فقط .. وعليه ، فما حظ هذه الأفكار ، هذه المقولات ، من الخلود إلا قليل كحظ العلاقات التي تعبّر عنها ، حيث إنها منتوجات تاريخية ومؤقتة »(٢٦) .

تتصادف الفترات التاريخية التي تشملها المقولات الاقتصادية مع المدى

التاريخي للظروف المحددة الذي يكتنف ما تمثله هـــذه المقولات من الظواهر . وكمثل ما لاحظ ماركس في قوله : « كذلك فإن المقولات الاقتصادية المبحوث عنها سابقاً هي أيضاً تحمل آثار أصلها التاريخي . إذ يقتضي **تحول المنتوج الى سلعة** قيام ظروف تاريخية خاصة . فإذا أريد لمنتوج أن يصبح سلعة ، يلزم أن لا ينتج **لغرض إشباع حاجات المنتج مباشرة** ، لإشباع حاجتـــه الى وسائل العيش ... ومن الناحيـــة الأخرى ، نرى عندما ننتقل الى بحث **النقود** أن وجودها يفترض مسبقاً تطور تبادل السلع تطوراً مهماً ... وليس كذلك حال رأس المـال . إذ لا يكفي مجرد ظهور تداول السلع والعملة النقديـــة لتوافر الظروف التاريخية الضرورية لوجود رأس المـــال . إنه لا ينشأ إلا حيث يجد مالك وسائل الإنتاج ووسائل العيش في السوق **عاملاً حراً** (Free Worker) يعرض قوة عمله للبيع . **وهذا الشرط التاريخي الواحد** ينطوي على طور كامل من التاريخ العالمي. إذ أن بواكير رأس المال تبشر بحقبة جديدة في عملية الانتاج الاجتماعي »[٢٧] .

ويصدق القول نفسه على قوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية . إذ أن لقوانين الاقتصاد السيـاسي انطباقاً تاريخيـــاً يتصادف مع ما تعكسه من القوانين الاقتصادية . فإن قانون القيمة يرجع تاريخياً إلى حيث يرجع إنتاج السلع والقوانين الاقتصادية الموضوعية المرتبطة به ؛ ويرجع قانون فائض القيمة الى حيث يرجع الانتاج الرأسمالي والعملية الموضوعية لإنتاج فائض القيمة ؛ وترجع قوانين تداول النقود الى حيث يرجع الاستعمال الثابت للنقود وما يلائمهـــا من قواعـــد . وقِسْ على ذلك النظريات الاقتصادية . إذ تنطبق نظرية تكوين السعر على الظروف التاريخية التي يتم فيها تبادل السلع بواسطة النقود فقط ؛ كما تنطبق نظرية الأجور على الظروف التاريخيـــة حيث يوجد العمل المأجور فقط الخ ... إذن ، للنظريات الاقتصادية ، كما للمقولات الاقتصادية ، نطـــاق تاريخي معلوم .

ومن هنـــا ، تكون التجريدات في الاقتصاد السياسي منتوجـاً للتحليل

المنطقي لخواص وضوابط العملية الحقيقيـــة التي هي بالذات خاضعة للتطور التاريخي . إنما تيسّر هذه التجريدات أخذ هـــذه العملية في مراحل معينة من تطورها وعزل مظاهرها الجوهرية ، غير أنها لا تعود نافذة عندما تنسخ هـذه المراحل مرحـــلةٌ أخرى . ومراحل التطور هذه إنما هي في الأساس نظم اجتماعية ، لأن عمل القوانين الاقتصادية ضمن النظم الاجتماعيـــة يجمّع ليكوّن كلاً – هو أسلوب عمل النظـــام الاجتماعي . ويستهدف التجريد في الاقتصاد السياسي ، فوق كل شيء ، عزل المقولات الاقتصادية والقوانين الخـاصة بنظام معين . وهو يحـــدد **المقولة الاقتصادية الأساسية** للنظام ويصوغ القانون الأساسي الموافق لهـــا (وهو في الاقتصاد السياسي انعكاس تجريدي للقانون الاقتصادي الأساسي الموضوعي للنظام) . ففي النظام الرأسمالي، مثلاً ، تكون مقولة فائض القيمة هي المقولة الاقتصادية الأساسية ، وقانون فائض القيمـة هو القانون الاقتصادي الأساسي . وهذه هي التجريدات العلمية الأساسية الرئيسية في الاقتصاد السياسي الرأسمالية .

لقد جاء في كتابة ماركس عن الاقتصاد السياسي مـــا نصه : « لا شيء يبدو أكثر طبيعية من البـدء بالريع ، أو ملكية الأرض ؛ لأنـــه مشدود الى الأرض ، مصدر الإنتاج والوجود كله ، ومن البدء بالشكل الأول للانتـاج في جميع المجتمعات المستقرة تقريباً ، أي الزراعة . ولكن لا شيء يكون أكثر خطأً ... إذ أن العكس هـــو الصحيح في المجتمع البرجوازي . حيث تصبح الزراعة مجرد فرع من الصناعة أكثر فأكثر ، اذ تكون تحت سيطرة رأس المال تماماً ... فلا يمكن فهم الريع من دون رأس المال ، ولا رأس المال من دون الريع . فرأس المال هو القوة الاقتصادية المسيطرة على المجتمع البرجوازي كلياً . فلا بد أن يكون نقطة الابتداء وكذلك نقطة الانتهاء وأن يتم بحثه قبـــل ملكية الأرض[٢٨] » . ويتبين من هذا أن فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال انما هو المقولة الاقتصادية الأساسية للنظام الاجتماعي الرأسمالي . إذ أن « أخص ما يميز أسلوب الانتاج الرأسمالي هو إنتاج فائض القيمة باعتباره الهدف المباشر

والدافع الحاسم للانتاج[٢٩] . » والأمر مختلف في النظام الاجتماعي الإقطاعي . هنالك ، تكوّن ملكية الأرض الأساس ، حيث يكون ريع الأرض المقولة الاقتصادية الاساسية . وقد كتب ماركس قائلاً : « يستطيع أن يفهم الانسان طبيعة الجزية والعشر الخ ... بعد أن يتعرف على طبيعة الريع[٣٠] » .

ولكن تمتد ، إلى حد ما ، تجريدات الاقتصاد السياسي الى أبعد من النطاق التاريخي للنظم الاجتماعية المنفردة . وهي أيضاً تشمل – من دون أن تحيد عن أساسها التاريخي – الخواص والضوابط في العملية الاقتصادية اللتين تشترك فيهما نظم اجتماعية متعددة . ومن هذه تشتق المقولات الاقتصادية ، والنظريات ، والقوانين المطابقة لها . فما المقولة الاقتصادية للقيمة وقانون القيمة إلا تجريدة من هذا النوع . على الرغم من أن الانطباق التاريخي لمقولة القيمة أوسع مدى من النظام الاجتماعي الرأسمالي ، فإن هذه المقولة ، مع ذلك ، لا غناء عنها لفهم الرأسمالية ، لأن الإنتاج كله إنتاج سلعي في ظل الرأسمالية . فقد قال ماركس: « إن انتاج السلع لا يميزها عن اساليب الإنتاج الأخرى ، بل إن ما يجعلها مختلفة هو حقيقة أن الخاصية المهيمنة على المنتوج والمقررة له إنما هي كونه سلعة »[٣١] . ففي النظم الاجتماعية السابقة ، يكوّن إنتاج السلع جزءاً كبيراً تقريباً من الإنتاج الاجتماعي ، إلا أن جميع الانتاج في ظل الرأسمالية إنتاج للسلع ، وهو بهذه الصفة أيضاً انتاج لفائض القيمة . إن العلاقة الاقتصادية الأساسية في اسلوب الانتاج الرأسمالي ، وهي استخدام العمل المأجور وانتاج فائض القيمة ، إنما تتحقق من خلال إنتاج السلع أيضاً . وعليه ، فلا غناء عن المقولتين الاقتصاديتين ، السلعة والقيمة ، لفهم العملية الاقتصادية للنظام الرأسمالي ، لأن هاتين المقولتين وحدهما تيسّران تعريف المقولة الاقتصادية لفائض القيمة . ومن هنا ، جاءت الحاجة الى تجريدات تمتد إلى أبعد من حدود النظم الاجتماعية المنفردة ، وتعالج جوانب العملية الاقتصادية التي تظهر في أكثر من نظام اجتماعي واحد .

وأخيراً ، يتمخض الاقتصاد السياسي عن تجريدات هي حق أبعد مدى

بحيث تشمل جميع النظم الاجتماعية ، مما يجعلها تعكس الجوانب الأعم للعملية الاقتصادية التي تظهر في جميع مراحل تطورها التاريخي . والتجريدات من هذا النوع إنما هي المقولات الاقتصادية من قبيل العمل ، ووسائل العمل ومواده ، وقوى الإنتاج وعلاقاته ، وإعادة الإنتاج البسيط والموسّع (Simple & Expanded Reproduction) ، ووسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك الخ ... ويكوّن الأعم من هذه المقولات ، الاقتصادية ، كمقولات قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، جزءاً من علم الاجتماع الذي يصوغ القوانين العامة للتطور الاجتماعي على أنه جزء من نظرية المادية التاريخية .

التجريدات في الاقتصاد السياسي ، والطبيعة المجسّدة للعمليات الاقتصادية

يقتضي تحديد المقولة الاقتصادية الأساسية وصياغة القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي تجريدة بعيدة الأثر . إذ تستبعد هذه التجريدة كل شيء عرضي لا يتصل مباشرة بطبيعة ملكية وسائل الانتاج – وهي قاعدة علاقات الانتاج المكوّنة للأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي . لذلك تستثني هذه التجريدة كل شيء عرضي لا يتكرر دائماً في نظام معين . والمقولة الاقتصادية من هذا النوع ، أو المقولة الأعم لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ، إنما هي رأس المال ، أو الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وفائض القيمة نتيجتها . وعلى هذا المستوى من التجريد ، يصرف النظر عن الأشكال المختلفة التي بواسطتها يعبّر فائض القيمة عن نفسه تعبيراً تجريبياً – وهي الربح والفائدة والريع . إذ أنها مضاعفات لا مكان لها هنا .

وعند الإقبال على فصل المقولة الاقتصادية لفائض القيمة ، فلا أهمية أيضاً لاختلاف التكوين العضوي لرأس المال (Organic Composition of Capital) في فروع الانتاج المختلفة ، ولانعدام التطابق المضبوط بين أسعار السلع وقيمها . ومهما تكن هذه المشاكل حيوية في دراسة تقسيم فائض القيمة بين الرأسماليين ،

التجسيد المتعاقب لتجريدات الاقتصاد السياسي

إذن ، لا يمكن مجابهة المقولات الاقتصادية المجردة تجريداً فائقاً مجابهة مباشرة بالواقع ؛ بل لا بد من عدد من الخطوات الوسيطة . وتتألف هذه الخطوات الوسيطة من افتراض فروض أكثر تفصيلاً ليقوم عليها النموذج النظري ، ومن التحول من التجريد الأعم الى الأقل عموماً . فمثلاً ، عند التحول من الدراسة العامة الى التمحيص المفصل لرأس المال ، علينا أن نأخذ بالحسبان حقيقة انقسام الملاكين الى ملاكي مشروعات صناعية ، أو تجار ، أو ماليين ، أو ملاكي أراضي ، أو ملاكي عقارات مدنية الخ ... ؛ أو عند مجابهة مقولة القيمة بالواقع علينا أن نأخذ بالحسبان حقيقة اختلاف التكوين العضوي لرأس المال باختلاف الحقل الصناعي الذي يتم فيه استثماره ، أو حقيقة تصريف المنتوجات في سوق حيث تقوم المنافسة الحرة ، أو الاحتكار ، أو أنواع مختلفة من احتكار القلة (Oligopoly)[٣٢] . وفي بعض الأحيان لا بد أن يكون تدريجياً الانتقال من مرحلة أعلى الى مرحلة أدنى من التجريد . فلا يكفي ، مثلاً ، التمييز بين الأشكال الأساسية لفائض القيمة – الربح والريع والفائدة – حيث تتطلب هذه الأشكال مواصفات أكثر تفصيلاً . فالفائدة يتحتم تقسيمها إلى سعر خصم الكمبيالات ، وإلى الفائدة على الودائع المصرفية ، والفائدة على السندات ، والرهون الخ ... ، والريع يمكن تقسيمه : الى ريع من المستأجرين ، والمحاصّة ، والمشاركة في الأرباح الخ ...

ولا يمكن تدقيق قوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية تدقيقاً مباشراً على مستوىً عالٍ من التجريد – كالمقولات الاقتصادية مثلاً . إذ أن تدقيقها ، كما في مجابهة المقولات الاقتصادية بالواقع ، يقتضي الانتقال الى مستوىً أدنى من التجريد عن طريق اغناء النموذج بالفروض الأكثر تفصيلاً . فلا بد لقانون فائض القيمة من أن يفرغ إفراغاً واقعياً في نظرية الربح ، ونظرية الفائدة ، ونظرية ريع الأرض ، ونظرية الريع العقاري الخ ... كما يجب أن

فإنها ليست غير مهمة في دراسة المقولة الاقتصادية لفائض القيمة وقانون فائض القيمة فقط ، بل إنها تكوّن تعقيداً فائضاً أيضاً . ويشبه ذلك الوضع في النظم الاجتماعية الأخرى . إذ يقتضي فهم أسلوب عملها تجريداً بعيد الأثر جـــداً . مثال ذلك، عند تحديد المقولة الاقتصادية الأساسية للنظام الإقطاعي – الريع – فمن الضروري أن يصرف النظر عن الأشكال المختلفة التي يتخذهـا الريع عملياً (كالجزية ، والعشر ، وعمل السخرة الخ . .) وكذلك عن العديد من الجوانب المهمة الأخرى للاقتصاد الإقطاعي .

ولا يمكن الاستغنـاء عن مرحلة متقدمة جـــداً من التجريد لعزل المقولة الاقتصادية الأساسية للنظم الاجتماعية ، ولصياغة القانون الاقتصادي الأساسي لهذه النظم ، ومن ثم نيل مفتـــاح التفهّم لأسلوب عملها . وكذلك تقتضي الضرورة مستوىً متقدماً من التجريد للتثبت من المقولات التي تتعـــدى النظم الاجتماعية المنفردة – مثال ذلك ، مقولة القيمة ، أو المقولات المتعلقة بالعمليـة الاجتماعية لإعادة الإنتاج . ولكن هذا النوع من التجريد ، في نفس الوقت الذي يلتقط فيه العناصر الجوهرية للعملية الاقتصادية ، ينقلنا بعيـــداً عن العملية الاقتصادية الواقعية . إذ أن تأكيد الجوانب الجوهرية يـتم على حساب جوانب عديدة من الواقع ، على أنها عرضية وطارئة ، رغم ظهورها في مجرى العمليـــة الاقتصادية الواقعية. وعليه، فلا يمكن مجابهة التجريدات – المقولات الاقتصادية والقوانين والنظريات – مجابهة مباشرة بالعملية الاقتصادية الواقعيـــة مع كل ما فيهـــا من التنوع الكثير في الحقائق المجسدة ؛ التي لا يمكن تدقيقها تدقيقاً مباشراً .

فمثلاً ، لا يظهر فائض القيمة ، كما هو ، في العملية الاقتصادية الواقعية . ومن الناحية الأخرى، تظهر مكانه أشكال مختلفة منه ، كالربح في الصناعة والتجارة، والفائـــدة على القروض ، ومقسوم أرباح الأسهم ، والريع عن استعمال الأرض الزراعية أو العمرانية الخ ... وعلى غرار ذلك ، لا تظهر القيمـة ، كما هي ، في الواقع : بل تظهر على شكل أسعار الإنتاج وتكاليفه .

يتقولب قانون القيمة بالشكل الأكثر تجسيداً لنظرية أسعار الإنتاج ، ونظرية أسعار الاحتكار واحتكار القلة ، ونظرية الأسعار في التجارة الدولية ، ونظرية تكوين الأسعار الاقليمية الخ ... ولا يمكن تدقيق القوانين والنظريات التي يصوغها الاقتصاد السياسي إلا عن طريق خفض مستوى التجريد[٣٣] .

وغالباً ما ينبغي أن يتمّ الانتقال من مستوى أعلى الى مستوى أدنى من التجريد في عدة خطوات ، ومع كل خطوة تضاف فروض جديدة أكثر تفصيلاً الى النموذج النظري . فمثلاً ، من الضروري لتدقيق نظرية إعادة الإنتاج الرأسمالي ، أن تؤخذ بالحسبان حقيقة بيع السلع بأسعار الإنتاج أو بأسعار الاحتكار ؛ وحقيقة وجود الأصناف الأخرى الى جانب الرأسماليين والعمال الأجراء ، أي منتجي السلع الصغار ، وحق المنتجين العاملين ضمن إطار الاقتصاد الطبيعي ؛ ووجود التجارة الخارجية؛ واختلاف أعمار وسائل الإنتاج المستديمة على الأغلب ؛ واختلاف المشروعات في حجم صناديق إطفائها ؛ ووقوع تغيرات في تداول النقود ؛ وقيام الدولة بجباية الضرائب وإنفاق النقود. إذ أن الصياغة العامة والمجرّدة لنظرية إعادة الإنتاج والتراكم الرأسماليين لا تحفل بهذا كله .

ويدعى خفض مستوى التجريد من خلال إدخال فروض أكثر فأكثر تفصيلاً على النموذج النظري **بالتجسيد المتعاقب** (Successive Concretization) **أو التقريب المتعاقب** (Successive Approximation) . وهذا هو ، بعد التجريد ، الأسلوب الثاني للبحث في الاقتصاد السياسي ، المرحلة الثانية من طريقته . وهي تستعيد العملية الاقتصادية الواقعية ، ولكنها في الوقت عينه تميّز الجوهري من الإضافي والعرضي . فبعد التجريد تقفل طريقة الاقتصاد السياسي راجعة الى الواقع من خلال التجسيد المتعاقب ، الى الواقع ، وهو **مفهوم فهماً أفضل الآن** ، مما كان عليه قبل إخضاعه لأسلوب التجريد المنطقي. وقد عبّر فلود سيميريس بروس (Wlod zimierz Brus) عن هذا تعبيراً حسناً حيث قال : « من الضروري ، لتقديم صورة صادقة ومستفيضة عن

الواقع ، البدء بالمظاهر المجسدة فالتوصل بتحليلها ، أي باستعمال طريقة التجريد الى جوهر الظواهر ؛ ومن ثم العود على بدء من المجرّد الى المجسّد . أو الى مظاهر مجسدة بنيرها الآن تفهّم لمحتواها الحقيقي ، وهو المكوّن بالتالي من كلّ متعدد الجوانب ، غني ونابض بالحياة »[٣٤] .

كتب ماركس عن « رأس المال » قدوة في التجسيد المتعاقب

إن « رأس المال » لماركس مثال كلاسيكي للتجسيد المتعاقب . وكما قال بروس : « إن مجموع الشرح اللاحق للجزء الأول من « رأس المال » إنما هو تقدم ، خطوة فخطوة ، من المجرد الى مراحل أعلى أبداً من التجسيد حتى يتم بيان الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي . ولكن مجموع الجزء الأول يقدم صورة للرأسمالية على مستوىً معين فقط . لأنه ، في الأساس ، تحليل لعملية الإنتاج الرأسمالي بشكلها الخالص ، أو تحليل **لجوهر** علاقات الإنتاج الرأسمالي . هنا يستبعد ماركس تداول رأس المال (وكذلك في هذا السياق) الأشكال المجسدة التي يتخذها **المحتوى الجوهري** لعلاقات الإنتاج الرأسمالي . ويحتوي الجزء الثاني من رأس المال تحليلاً لتداول رأس المال ، ولا يقدّم ماركس تحليلاً لعملية الإنتاج الرأسمالي ينظر إليها نظرة كلية ، حيث تنضوي تحت لواء واحد عملية الإنتاج وعملية التداول ، أو فحوى العلاقات الرأسمالية وأشكالها المجسدة (« المقدمة ») ، إلا في الجزء الثالث . وأكثر من ذلك ، يسير شرح ماركس ، ضمن كل من الجزءين الثاني والثالث ، من المجرّد الى المجسّد »[٣٥] .

« القياس الاقتصادي » أداة في تجسيد قوانين الاقتصاد السياسي

تلعب الطريقة التي نشأت خلال السنين الثلاثين الماضية المسماة بـ **القياس الاقتصادي** (Econometrics)[٣٦] دوراً مهماً في أصول التجسيد موضوع المناقشة هنا . يعالج القياس الاقتصادي التجسيد العددي للقوانين التي يقيمها

الاقتصاد السياسي على أساس من وصف مجسّد للعمليات الاقتصادية يزوده به الإحصاء الاقتصادي ؛ ويستعمل لهذا الغرض الجهاز العلمي للإحصاء الرياضي.

لنضرب مثلين على سبيل الإيضاح . يصوغ الاقتصاد السياسي قانون العرض والطلب على شكل قوانين دالّية (Functional Laws) يمكن التعبير عنها تعبيراً رياضياً . لذلك يستطيع القياس الاقتصادي أن يحدد الشكل المجسد للعلاقة الدالّية بين الطلب على سلعة ما من جهة ، وبين سعرها ودخل مستهلكيها من الجهة الأخرى ، في ظروف تاريخية معينة ؛ مثال ذلك ، العلاقة الدالية بين الطلب على الزبدة ، وسعرها ، ودخل العمال اليدويين والعمال ذوي الياقات البيضاء في بولونية عام ١٩٥٩ . كما يصوغ الاقتصاد السياسي قوانين لعملية إعادة الإنتاج والتراكم ، ويقيم علاقة عامة بين وتيرة نمو إنتاج وسائل الانتاج ووتيرة زيادة إنتاج وسائل الاستهلاك .

ويبسّر القياس الاقتصادي تثبيت تعبير عددي عن هذه العلاقة في ظروف تاريخية مجسّدة ، أي في بولونية عام ١٩٥٩ مثلاً . ومن هنا ، يكون القياس الاقتصادي أداة مهمة لتجسيد القوانين والنظريات التي يصوغها الاقتصاد السياسي ، وهو بهذه الصفة وسيلة من وسائل تدقيقها .

تدقيق قوانين الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية

إن تدقيق القوانين والنظريات إنما هو الأصل الثالث والأخير من اصول البحث ، أو المرحلة الثالثة والأخيرة في طريقة الاقتصاد السياسي . تتكون هذه المرحلة من مجابهة القوانين والنظريات ، بعد صياغتها على مستوىً مناسب من التجريد ، بالعملية الاقتصادية الواقعية ، ومن تدقيق موافقة بيانات العلم للواقع أو عدمها . وعلى هذا المنوال ، يتم التثبت من صحة هذه البيانات أو زيفها ، أي صحة القوانين والنظريات التي يصوغها الاقتصاد السياسي أو زيفها . ولا بد من الملاحظة هنا أنه لا حاجة لصياغة جميع القوانين الخاضعة للتدقيق

على مستوىً واحد من التجريد . ففي كل حالة من حالات التدقيق يتحتم السير بالتجسيد المتعاقب الى حد كاف يقبل مجابهة مع الواقع . بيد أنـــه من الممكن مجابهة المقولات الاقتصادية ، وقوانين الاقتصاد السياسي، والنظريات الاقتصادية على مستويات مختلفة من التجريد (أو التجسيد) بجوانب مختلفـــة من العملية الاقتصادية المجسّدة . ويتوقف ذلك على مدى تكرار هذه الجوانب تجريبياً . وتيسّر هذه الجوانب المتكررة على نطاق أوسع ، أي الجوانب التي تعيد نفسها ضمن إطار لمجموعة أوسع من الظروف، مجابهة المقولات، والقوانين ، والنظريات المصاغة على مستوىً عالٍ من التجريد بالواقع . ومن الناحية الأخرى ، فإن الجوانب التي تحدث على نطاق أضيق ، أي التي لا تعيد نفسها إلا تحت ظروف معقيدة نسبياً فقط ، لا يمكن مجابهتها إلا بمـــا للاقتصاد السياسي من مقولات اقتصادية ، وقوانين ، ونظريات هي أغلظ تجسيداً . وهي ، بكلمـة أخرى ، تستلزم نموذجاً اقتصادياً أكثر تفصيلاً . ومن هنـــا ، جاء التفاوت في درجة التجسيد الضرورية للتدقيق حسب مدى تكرار الجوانب المختلفـــة من العملية الاقتصادية المجسّدة .

ويقتضي تدقيق قوانين الاقتصاد السياسي ونظرياته ، أول مـــا يقتضي ، مجابهة المقولات الاقتصادية التي تظهر على هـــذه القوانين والنظريات بالخواص الواقعية للعملية الاقتصادية المجسدة ، أي بالنشاطات والعلاقات الاقتصاديـــة الواقعية ؛ كما يستلزم ، ثانياً ، مجابهة القوانين التي يصوغها العلم بالضوابط التي تظهر على العملية الاقتصادية المجسدة . وتنبعث عن هذا مشكلتان هما : **مشكلة التشخيص العملي** ، **ومشكلة درجة التوافق المطلوبة** . وهاتان هما المشكلتان الأساسيتان لأصول التدقيق ؛ وهما موجودتان في تدقيق بيانات العلوم النظرية جميعهـا[٣٧] . إلا أنهما تؤديان الى صعوبات خاصة في الاقتصاد السياسي بسبب من الطبيعة المعقدة لموضوعاته .

التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية

تبقى المقولات الاقتصادية ، حتى إذا بلغ تجسيدها مستوىً متقدماً جداً ، مفاهيم عامة ، أي أنها تبقى مجردة . ومن الناحية الأخرى ، فإن خواص العملية الاقتصادية الواقعية متجسدة تماماً . وهي منفردة دائماً ، تعيد أنفسها بطريقة متشابهة تقريباً ، ولكن ليست متطابقة أبداً . وعليه ، فمن الضروري مجابهة المقولة الاقتصادية التي ما تزال مجردة بالخواص المتجسدة المنفردة للعملية الاقتصادية الواقعية . إذ أنه من الضروري التثبت مما هو مطابق للمقولة الاقتصادية النظرية من عناصر الواقع، أي يتحتم تشخيص عناصر الواقع المجسدة التي نعتبرها معادلة للمقولات الاقتصادية . وتوجد هذه المشكلة في جميع العلوم الاقتصادية التي تعالج العملية الاقتصادية المجسدة – إذن ، في الاقتصاد الوصفي والتاريخ الاقتصادي ، وبصورة جلية تماماً في الإحصاء الاقتصادي . وغالباً ما تظهر في هذه العلوم على صورة مشكلة لتصنيف العناصر المجسدة للعملية الاقتصادية وتجميعها .

ويوضح ذلك مثلان تعتمد صعوبة التشخيص فيهما على صعوبة التصنيف . فمثلاً ، نقوم بتقسيم المنتوجات ، في نظرية إعادة الإنتاج ، الى وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك . وتقوم المخططات النظرية (Theoretical Schemata) على هذا الأساس لتمثل العلاقات التي يتحتم أن تنشأ بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك لتأمين سريان عملية إعادة الإنتاج . ولكن ، حينما يصار الى تشخيص منتوجات معينة تشخيصاً عملياً على أنها تنتسب إلى هذا الصنف أو ذاك ، يظهر أن المشكلة ليست على هذه الدرجة من البساطة . فالفحم ، مثلاً ، يخدم كوسيلة لإنتاج كل من وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك؛ وعليه ، فمن الضروري تقسيم إنتاج الفحم حسب استعماله الفعلي . ولكن ، كيف يقدر الاستعمال الفعلي للفحم الذي يحرقه عامل يدوي يعمل في غرفة هي ورشته ومسكنه معاً ؟

كما تنشأ صعوبة مماثلة عند تقسيم الصناعة الى فروع تنتج وسائل الإنتاج وأخرى وسائل الاستهلاك . ومثل آخر على صعوبة التصنيف إنما هو صعوبة تقسيم السكان الريفيين إلى فلاحين عاملين ورأسماليين ريفيين . فقد وجدنا في بولونية أن مثل هذا التصنيف ، وبالتالي التشخيص الطبقي للمقاطعات المنفردة ، إنما هو ليس بالأمر اليسير أبداً . وغالباً ما توجد صعوبة مماثلة في تقسيم السكان الريفيين الى فلاحين وعمال صناعيين (حينما تكون المسألة مسألة فلاحين – عمال لديهم مقاطعاتهم الخاصة ، ولكنهم يعملون في معمل محلي أيضاً) . كما توجد مشاكل عديدة للتصنيف مما تسبب صعوبات في التشخيص العملي الإحصاء الاقتصادي وفروع أخرى من الاقتصاد الوصفي، وكذلك في التاريخ الاقتصادي حيث تتفاقم هذه المشاكل بالنظر الى ندرة المصادر . إذ أنه من الصعوبة بمكان أن نقرر ، مثلاً ، ما إذا كانت علاقات ريفية معينة اقطاعية أم رأسمالية ، وعلى قدر ذلك تكون الصعوبة في تشخيص العمليات التاريخية المحددة المعينة .

وتكمن صعوبة أخرى في التجميع الصحيح (Proper Aggregation) . ففي الاقتصاد السياسي ، لدينا مقولة اقتصادية لسعر سلعة معينة . دعنا نحاول أن نثبّت سعر الشعير في بولونية عام ١٩٥٩ . فإذا بالسعر يختلف بين الأجزاء المختلفة من القطر ، أو هنالك فروق اقليمية . ويتباين السعر ، بعد ذلك ، على مر الأيام خلال السنة . فأي من هذه الأسعار هو السعر الحقيقي للشعير الذي يتحدث عنه الاقتصاد السياسي ؟ وأكثر من ذلك ، فإن الشعير ليس بالسلعة المتجانسة (Homogeneous) ، بل توجد أنواع مختلفة منه ، ولكلٍّ سعره . إن الواقع أغنى بكثير من المقولة الاقتصادية « سعر الشعير » . وعليه ، تتوقف صعوبة التشخيص ، في هذه الحالة ، على الصعوبة في تكوين تجميع صحيح للاصناف المختلفة من الشعير في « شعير » متجمع غير مشروط ، وتجميع صحيح للأسعار المختلفة يتباين حسب الزمن والاقليم في متجمع واحد إنما هو « سعر الشعير في بولونية عام ١٩٥٩ » .

يُشكّل التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية جزءاً من العلوم التي تعنى بالعملية الاقتصادية المجسّدة كالتاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي ، وخاصة الإحصاء الاقتصادي . وتقوم بـــه أيضاً الفروع المختلفة من الاقتصاد التطبيقي الذي يوحد ، كما نعلم ، بـــين التأمل النظري والدراسة الوصفية المجسدة . ويتم استعمال النتائج المستحصلة بواسطة هـــذه العلوم في التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية التي يصوغها الاقتصاد السياسي. ولكن يلزم أن نتذكر أن تشخيص هذه العلوم للمقولات الاقتصادية إنمـا هو تشخيص غير دقيق وأنـــه لا يمكن اجتناب بعض العناصر التقليدية المعينة .

ويصعب أحياناً تشخيص القوانين التي يصوغهـــا الاقتصاد السياسي وما يقابلها من الضوابط في العملية الاقتصادية المجسدة . وعند إقامة علاقة دالية بين السعر من جهة ، وبين العرض أو الطلب من الجهـــة الأخرى ، على أساس من المعلومات الإحصائية المتوافرة على شكل سلسلة زمنية (Time Sries) لأسعار السلع وكمياتها المباعـة ، فمن المعروف أن ليس واضحاً ما إذا كانت العلاقـــة التجريبية الحاصلة تمثـل دالة على الطلب (Demand Function) أو دالة على العرض (Supply Function) ، أم لا تمثل أية منهما . وقد تم إعـــداد أصول خاصة في القياس الاقتصادي تجعل التشخيص التقريبي ممكناً (٣٨) .

درجة الوفاق بين قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي والعمليـة الاقتصادية الحقيقيـة

بعـد التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية يمكن أن ننتقل الى تدقيق قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي . ويتم هـــذا بمجابهتها بالعملية الاقتصادية الواقعية ، ومطابقة اتفاقها مع الضوابط التي تظهر هناك . بيد أنه لا يمكن أن يكون هذا الوفاق تاماً أبداً . إذ يظهر ، أول ما يظهر ، أن التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية في قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي إنمـا هو تشخيص

تقريبي فقط ، بل اعتباطي الى حد ما (بسبب من بعض العناصر التقليدية) . وثانياً ، بله أكثر أهمية ، نجد أن قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي لا تعبّر إلا عن العلاقات الجوهرية بين المقولات الاقتصادية ، حتى على المستوى الواطىء من التجريد . ومن الناحية الأخرى ، فإن العملية الاقتصادية الواقعية مجسدة تماماً . إذ أنها تحتوي على عدد كبير من العناصر العرضية المهمة على وجه التقريب ، إلى جانب العناصر الجوهرية التي تعبر عنها الصياغات النظرية .

وعليه ، فإن القوانين الاقتصادية الفاعلة في العملية الاقتصادية إنما هي إحصائية كما نعلم ، ولا يمكن أن تظهر إلا حينما تتكرر على نطاق كبير الأعمال الإنسانية التي هي مكوّنات العملية الاقتصادية ؛ ولا يتيسر خروج هذه القوانين الى حيز العمل إلا بفعل قانون الأعداد الكبيرة . ونتيجة لذلك ، لا يتيسر تدقيق قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي إلا عند مجابهتها بالعمليات الحقيقية التي تحدث على نطاق كبير ، وليس عند مجابهتها بحالة واحدة . على أنه لا تقوى مثل هذه المجابهة إلا على تثبيت اتفاق تقريبي مع الأنماط التي تحدث في الواقع فقط ، لأن هذه الأنماط تحتوي دائماً على مكوّن عرضي (Accidental Component) يؤدي الى اضطراب فعل القوانين الاقتصادية ، حتى في الظواهر التي تحدث على نطاق كبير[٣٩] . ومن ثم تثور مسألة الدرجة الكافية من الاتفاق بين البيانات العلمية والعملية الاقتصادية لغرض تدقيقها . وهذه هي مشكلة الاتفاق المطلوب المشار اليها في أعلاه .

التدقيق الاحصائي

يمكن التمييز بين نوعين من التدقيق ، على أن ذلك يتوقف على طبيعة المكوّن العرضي الذي يحول دون الوفاق التام بين البيان العلمي والعملية الاقتصادية الحقيقية . ويمكن إعمال حساب التفاضل والتكامل الاحتمالي (Probability Calculus) عندما تكون العملية موضوع البحث قابلة للقياس الكمي[٤٠] ، وعندما يكون ، فوق ذلك ، المكوّن العرضي ناجماً عن فعل

عدد كبير من الأسباب التي لو أخذ كل منها بمفرده لا ينتج إلا تأثيراً عشوائياً ضئيلاً نسبياً . هنا يمكن استعمال الإحصاء الرياضي لتثبيت الدرجة المطلوبة من الاتفاق بين بيانات نظرية من النظريات والعملية الاقتصادية الواقعية .

وقد وضع الإحصاء الرياضي أصولاً تيسّر تدقيق الفرضيات الإحصائية[٤١]. إذ تمكّن هذه الأصول من قبول فرضيات أو رفضها بالحد الأدنى من احتمال قبول فرضية زائفة ، إن وجد احتمال مقرر بصورة اعتباطية لرفض فرضية صحيحة (والعكس بالعكس)[٤٢] . وعليه ، عند تبني قيمة معينة لاحتمال رفض فرضية صحيحة (حيث تساوي « درجة المخاطرة » ، مثلاً ، ١ ٪ ، أي تبلغ قيمة معينة لاحتمال (« درجة المخاطرة ») قبول فرضية زائفة ، يقرر الإحصاء الرياضي الدرجة الدنيا المطلوبة للوفاق بين الفرضية والواقع قبل التسليم بصحة فرضية ما . أو ، بكلمة أخرى، يثبّت الإحصاء الرياضي الدرجة القصوى المسموح بها لعدم الوفاق بين الفرضية والواقع بحيث تبقى الفرضية مقبولة . ويدعى هذا النوع من التدقيق **بالتدقيق الاحصائي** Statistical) (Verification . ويعالج **القياس الاقتصادي** الطرق الاحصائية التفصيلية التي تدقق في الاتفاق بين قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي وبين الواقع[٤٣] .

ولكن الوفاق الكافي بين بيانات الاقتصاد السياسي والعملية الاقتصادية الواقعية ، كما يبيّنه الإحصاء الاقتصادي ، يظهر بالبداهة في حالات عديدة . وفي هذه الحالات يمكن القيام بالتدقيق من دون اللجوء الى الأساليب الخاصة بالإحصاء الرياضي والقياس الاقتصادي . وهذا هو ما يسمى بالتدقيق الاحصائي البسيط .

التدقيق التاريخي

إذا لم يسمح المكوّن العرضي المسبب للاضطراب في عمل القوانين الاقتصادية بتطبيق حساب التفاضل والتكامل الاحتمالي ، يصار إلى استعمال التدقيق

التاريخي (Historical Verification) حينذاك . وهـذا يقع حينما تكون العملية الاقتصادية المبحوث عنها غير قابلة للقياس الكمي (مثال ذلك الانتقال من التجارة الحرة الى الحمايـة) ، أو حينما يوجـد عنصر عرضي ناتـج عن أسبـاب منفردة أو مجموعة من الأسباب التي لها آثارها الكبيرة والتي هي في الوقت عينه حوادث فريدة ، على الرغم من قابلية قياس العملية قياساً إحصائياً اقتصادياً[٤٤] . وقد يكون هـذا النوع من الأسباب حوادث كالحروب أو تغييرات في السياسة الاقتصاديـة (مثـال ذلك تخلي بريطانيـة العظمى عن المقياس الذهبي للعملة في ١٩٣١) ، أو الكوارث الطبيعيـة (مثال ذلك الجفاف) . ويتكون التدقيق التاريخي من تحديد هـذه الحوادث أو العمليات التاريخية تحديداً مفصلاً ، ومن البت في أمر كفاية هذه الحوادث لتفسير التفاوت بين أقوال الاقتصاد السياسي والعملية الاقتصادية الواقعية . وإن لم يكن ذلك كذلك ، يتم حينذاك رفض الأقوال المعنية على أنها زائفة .

لقد قدم الاقتصادي السياسي الانكليزي ، جون نيفيل كينز ، المثال التالي عن التدقيق التاريخي : « ... يمكن الإشارة الى أنه ، بموجب مبادىء الاقتصاد السياسي الاستنتاجي ، لا بد لإلغاء قوانين الحنطة (Corn Laws) من أن تميل الى تحقيق انخفاض دائم في سعر الحنطة في انكلترة . ومع ذلك ، فلم يحدث مثل هذا الانخفاض مباشرة . ويمكن تفسير هـذا التفاوت الظاهر في تدخل بعض الظروف كالقحط الذي انتاب حاصل البطاطس ، وحرب القرم ، ولا سيما انخفاض سعر الذهب ، الذي ساهم في المحافظة على السعر حتى ١٨٦٢ ، على الرغم من التجارة الحرة »[٤٥] .

ثم مثال آخر : لقد أخذ بالظهور عـدد متزايد من الاتحادات الاحتكارية لرأس المال الكبير ، في الأقطار الرأسمالية المتقدمة عند نهاية القرن التاسع عشر . وهذا ينبغي أن يقود الى تفاقم في الأزمات الاقتصادية ، حسب نظرية التراكم التي وصفهـا ماركس . إلا أن فترة ١٨٩٦ – ١٩١٣ كانت في الحقيقـة فترة أزمـات قصيرة ومعتدلة . هل هذا يعني أن نظرية ماركس للتراكم الرأسمالي

مزيفة ؟ ومن الضروري للإجابة على هذا السؤال أن نمحص الحوادث والعمليات التاريخية التي يمكن أن تفسر انعدام الوفاق بين نظرية التراكم الرأسمالي والمجرى الواقعي للدورة التجارية . وإذا بفترة ١٨٩٦ – ١٩١٣ كانت فترة لتصدير رأس المال من الأقطار الرأسمالية المتقدمة على نطاق واسع وسريع التزايد ، وفترة استثمار واسع في الأقطار المتخلفة ، وخاصة خارج اوربة (بناء سكك الحديد ، والموانى والمرافق العامة ، وتطور البواخر التجارية التي تنقل التجارة مع هذه الأقطار) . وفي الوقت عينه ، حدثت تغيرات سياسية كان من نتائجها أن أضحت هذه الأقطار تحت حكم الأقطار الرأسمالية المتقدمة ، أو تحت نفوذها على أقل تقدير . وفي هذا ما يكفي لتفسير التفاوت بين نظرية ماركس عن التراكم الرأسمالي والتطور التاريخي والاقتصادي الفعلي .

ولا بد من إبداء ملاحظات مماثلة بخصوص النظرية التي يعتنقها العديد من الاقتصاديين ، ولا سيما الأمريكيين ، والقائلة بوجود ميل نحو الركود والعمالة غير التامة للأيدي العاملة في الأقطار الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة[٤٦] . إن تدقيق هذه النظرية تدقيقاً تاريخياً يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحوادث التاريخية من قبيل الحرب العالمية الثانية ، والتعمير الاوربي فيما بعد الحرب ، ومشروع مارشال ، والتسليح على نطاق ضخم ، والحرب الكورية ، والعون العسكري المقدم إلى بعض الاقطار في اوربة وآسية ، وواقع قيام الدولة بقسط وافر من الاستثمار الخ . . .

لا يبرر التدقيق التاريخي رفض النظريات الاقتصادية الخاضعة لهذا التدقيق في كل من الحالات المذكورة في أعلاه – إذ أن ما تظهره ، من الناحية الأخرى ، انما هو مستوى صياغتها التجريدية العالية الى درجة لا يكون إلا منتظراً وقوع التفاوتات بين النظريات المصاغة والعملية الاقتصادية الواقعية . بل يتحتم أن تكون النماذج النظرية أكثر تجسيداً إذا أريد لها أن تظهر وفاقاً أفضل . وقد يتيسر أحياناً تدقيق قوانين ونظريات الاقتصاد السياسي المصاغة على مستوى عال من التجريد من دون تجسيد لاحق ؛ ويصدق هذا على القوانين الأعم

لأسلوب عمل النظم الاجتماعية وتطورها . مثال ذلك : نظرية ماركس عن تركيز ومركزة رأس المال ونظرية لينين المتصلة بها عن تعاظم الاحتكار في الانتاج الرأسمالي ، وما يتبعه من الأهمية المتنامية لتصدير رأس المال من الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، والنزاعات المتعاظمة بين الدول الرأسمالية ، وتحول الاقتصاد الرأسمالي عن المنافسة الحرة إلى الاحتكار والامبريالية – كلها تلقى توكيداً في العملية التاريخية والاقتصادية الواقعية من دون حاجة لأي تجسيد لاحق .

التدقيق التاريخي والاحصائي

يحاول الاقتصاد السياسي ، كما نعلم ، أن يصوغ نظريات عن عمل النظم الاجتماعية ، وهي تشمل مجموع اسلوب عملها وتكوّن على مستوىً عالٍ من التجريد ، لا سيما « القانون الاقتصادي للحركة » فيها . وهذه النظريات تستلزم التدقيق التاريخي على أساس من العملية الاقتصادية المجسدة كلها لنظام اجتماعي معين . ولا حاجة لتجسيد أكثر ، أو انتقال الى مستوى أدنى من التجريد ، لان المظاهر العديدة والمتنوعة للعملية الاقتصادية لا تنطوي إلا على جوانب محدودة منها وهي غير جوهرية بالنسبة الى مجموع اسلوب عمل النظام الاجتماعي وتطوره . والتدقيق التاريخي إنما هو أيضاً التدقيق الصحيح بالنسبة إلى القوانين والنظريات التفصيلية التي تعالج جوانب العملية الاقتصادية التي لا تسمح بالتدقيق الاحصائي . وينحصر كل من التدقيق الاحصائي البسيط والتدقيق الذي يقوم على استعمال الاحصاء الرياضي والقياس الاقتصادي في القوانين والنظريات التي تكون على مستوى عال من التجسيد وتعالج عمليات قابلة للقياس العددي حيث يمكن تطبيق حساب التفاضل والتكامل الاحتمالي على الاضطرابات العرضية ، أي أنها اضطرابات عشوائية . وما هذا إلا صنف محدود من العمليات الاقتصادية ، لذلك فالتدقيق التاريخي إنما هو الطريقة الرئيسية لتدقيق قوانين الاقتصاد السياسي ونظرياته . والتدقيق التاريخي ضروري ، فوق ذلك ،

لتحديد النطاق التاريخي لنفاذ هذه القوانين والنظريات .

لا يستثني التدقيق التاريخي والتدقيق الاحصائي بعضه بعضاً . فقد يكمّل بعضه بعضاً ؛ اذ غالباً ما يلعب التدقيق الاحصائي دوراً مساعداً للتدقيق التاريخي . وهذه هي الحال عند تدقيق النظريات الاقتصادية التي تشمل مجمّعاً من القوانين المترابطة التي تكون على مستويات مختلفة من التجريد وتشير الى جوانب مختلفة من العملية الاقتصادية . ويخضع للتدقيق التاريخي الأعم من هذه القوانين ، وكذلك القوانين التي تعالج جوانب غير قابلة للقياس الكمي وجوانب يضطرب فيها عمل القوانين الاقتصادية نتيجة للحوادث التاريخية الفريدة . ومن الناحية الأخرى ، يتم تدقيق القوانين الأكثر تفصيلاً ، حيث تكون الاضطرابات عشوائية أو ناتجة عن عدد كبير من الأسباب التي لكل منها تأثير صغير نسبياً ، تدقيقاً إحصائياً . أما عملية التدقيق برمتها ، فتكوّن تدقيقاً تاريخياً – إحصائياً مشتركاً . إن ميدان العمل الكلاسيكي لهذا التدقيق إنما هو الدورة التجارية الرأسمالية . ويكون التدقيق هنا تاريخياً يقوم على تمحيص الدورة التجارية في الاقتصاد الرأسمالي ، وكذلك إحصائياً يستخدم جهازاً معقداً من الاحصاء الرياضي والقياس الاقتصادي على الأغلب . ولا يمكن تقييم الوفاق بين الواقع والنظريات المختلفة للدورة التجارية إلا بتطبيق طرق التدقيق هذه تطبيقاً مشتركاً . كما تقدم مسألة التغييرات في التركيب الاجتماعي – الاقتصادي للزراعة الرأسمالية مثلاً آخر ، إذ لا بد للقوانين والنظريات المختلفة التي تعالج هذا الموضوع من أن تخضع الى تدقيق تاريخي – احصائي[٤٧] .

التجربة أداة للتدقيق في الاقتصاد السياسي

وأخيراً ، هنالك طريقة إضافية لتدقيق نتائج الاقتصاد السياسي . وهي **التجربة** (Experiment) . تتكون التجربة من تغيير بعض الظروف التي تحدث العملية الاقتصادية خلالها ، لتثبيت العلاقات بين الخواص المختلفة للعملية ، ومن

استبعاد المؤثرات الخارجية التي تسبب اضطراباً في هذه العلاقات . فالتجربة ، كما بيّنا ، لا يمكن أن تكون قاعدة للتجريد العلمي في الاقتصاد السياسي ، لأنه لا يمكن القيام بها على نطاق كافٍ . ولكن يمكن استعمالها طريقة للتدقيق على نطاقٍ محدود . وتنبعث القيود على استعمال التجربة عن حقيقة أن العملية الاقتصادية كلٌ معقد لا يتجزأ من النشاطات الإنسانية ، أو من العلاقات الاقتصادية وروابطها . إذ لا يمكن عزل بعض جوانب العملية عزلاً تاماً ولا تغييرها اعتباطياً ، كما لا يمكن إيجاد ظروف لا تؤثر فيها بعض الجوانب في الجوانب الأخرى . ولكن يتيسر ذلك في بعض الميادين الخاصة ، كما في العمليات التفصيلية للانتاج والتبادل ، وفي تداول النقود ، والعلاقات الائتمانية ، وفي السياسة الضريبية للدولة الخ ... والتجربة ممكنة في هذه المجالات التي هي موضع عناية الاقتصاد التطبيقي في الأساس .

إن كورتاربنسكي ، الذي يحتمل أن يكون أول من وجه الأنظار نحو أهمية التجربة كطريقة للتدقيق في الاقتصاد السياسي ، يقدم الأمثلة التالية : « يمكن ، مثلاً ، إدخال التذاكر المرجعة ، والتذاكر الموسمية (الشهرية مثلاً) والتذاكر الموسمية لخطوط معينة ، أو لقطار من نوع خاص ، أو لأوقات معينة من اليوم ، ومن ثم جمع المعلومات الإحصائية لبيان كيفية تأثير نوع معين من التجربة في عدد المسافرين ومالية شركة النقل . كما يمكن اتباع طرق متنوعة لتشجيع أنواع خاصة من الادخار (مثال ذلك سندات المكافأة (Premium bonds) أو الإعفاء الضريبي لبعض سندات الدولة) ، ومن ثم القيام بدراسة كيفية تأثير هذه الإجراءات في المجموع الكلي للادخار[٤٨] » .

لقد جرت في بولونية خلال ١٩٥٧ – ١٩٥٨ تجارب عديدة في ادارة المشروعات الاشتراكية الصناعية والانشائية . وتألفت هذه التجارب من دراسة آثار الحوافز المختلفة (مثال ذلك المشاركة في الأرباح ، والانواع المختلفة من العلاوات) والاشكال المختلفة للتنظيم .

ولكن تتوقف إمكانية القيام بمثل هـذه التجارب على ظروف النظـام الاجتماعي للعملية الاقتصادية . ففي رأسمالية المنافسة الحرة ، تكون التجارب مستحيلة من حيث المبدأ . إذ تكون للمشروع الواحد الذي يواجه المنافسة ، حرية ضئيلة جداً للانحراف عن النمط القياسي المعمول بـه على صعيد عالمي . فنشاطه يفرضه السوق ، ولا يمكن أن يسلك المشروع سلوكاً مختلفاً من دون التعرض لخطر الإفلاس . ومن الناحية الأخرى ، لا تتدخل الدولة القائمـة على مبدأ التسيب الاقتصادي (Laissez Faire) في العلاقات الاقتصادية . يوجد ، إذن ، مجال للتجربة في السياسة النقدية والمالية الخ ... على أعظم تقـدير . وتزداد إمكانية التجربـة في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، لأن الاحتكارات واحتكارات القلة لا تضطر إلى الخضوع سلبياً لعفوية المناسبة والسوق ، ومـا تزال متزايدة بتزايد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية تدريجياً . إذ تستطيع الاحتكارات واحتكارات القلة أن تجري التجارب على سياسة الأسعار ، وتنظيم الإعلان ، وتنظيم صلاتهـا بالشركات الأخرى الخ ... وبالمثل تكتسب الدولة مجالاً أوسع للتجربة (مثال ذلك في تثبيت أسعار المنتوجات الزراعية) . بيد انه لا يتوافر مجال واسع حقـاً للتجربة الهادفة إلى تدقيق النظريات الاقتصادية إلا في ظل الاشتراكية ، أو في ظل الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج . على أنه حتى هنا لا بد للتجربة من أن تنحصر في النظريات التفصيلية التي تعالج اقساماً محدودة من مجموع العملية الاقتصادية ؛ وهي ، بعد ذلك ، مقيدة باستحالة عزل هذه الأقسام عن العملية الاقتصادية بكاملها [٤٩] .

أساليب الاستدلال في الاقتصاد السياسي

تستخدم طرق البحث التي تكوّن طريقة الاقتصاد السياسي عمليات منطقية معينة ، تتكون من طرق مختلفة للاستـدلال ، وهو التعقـّل (Reasoning) الذي يبين حقيقة أقوال معينة على أساس من حقيقة أقوال أخرى . يميّز علـم المنطق المعـاصر ثلاثة أنواع أساسية من الاستدلال (inference) . وهي

الاستنتاج (deduction) أو استخلاص النتائج من المقدمات ؛ والاختزال (reduction) ، أو تبرير المقدمات على أساس النتائج المستخلصة منها ، والاستقراء (induction) ، أو استخلاص النتائج العامة من المقدمات التي ما هي إلا حالات معلومة من حالات هذه النتائج [٥٠] . إن الاقتصاد السياسي يستفيد من طرق الاستدلال هذه جميعاً ، حيث يرتبط كل منها ارتباطاً معيناً بأحد أساليب البحث الثلاثة التي تؤلف طريقة الاقتصاد السياسي .

يكمن الأول من الأصول، أو التجريد ، في الاستنتاج . إذ ان نقطة الانطلاق هنا إنما هي ، كما بينا من قبل ، المشاهدة المقارنة للعملية الاقتصادية المجسدة في ظروف تاريخية مختلفة . إن الاقتصاد الوصفي (إلى جانب الإحصاء الاقتصادي والجغرافية الاقتصادية) ، والتاريخ الاقتصادي ، والمشاهدة المباشرة للعملية الاقتصادية الجارية كلها توفّر مادة البحث . وتيسّر المشاهدة المقارنة والتحليل القائم عليها إجراء تعميمات معينة وملاحظة الخواص المختلفة للعملية الاقتصادية والروابط فيما بينها ، وملاحظة ما فيها من الاضطرابات من حيث مداها ونوعها ومن ثم يتم التمييز بين الجوانب الجوهرية والعرضية ، أي بتطبيق التجريد . وأخيراً ، تصاغ المقولات الاقتصادية ، والنماذج النظرية ، وما يقابلها من القوانين والنظريات . ويتم هذا كله بالاستقراء .

ويكمن الثاني من الأصول ، أو التجسيد المتعاقب ، في مبدأ الاستنتاج ، على أن يلعب الاستقراء دوراً مساعداً مهماً . ويُتمم النموذج النظري تتميماً متعاقباً بالفروض الاضافية ، والأكثر تفصيلاً بحيث يستحيل ، بمعونة الاستدلال الاستنتاجي ، إلى مقولات اقتصادية ، وقوانين ، ونظريات أكثر تجسيداً . وإدخال الفروض الإضافية الأكثر تفصيلاً على النموذج النظري إنما هو نتيجة للاستدلال الاستقرائي القائم على المشاهدة المقارنة للعملية الاقتصادية المجسدة ، كما في النموذج الذي يكون على مستوى أعلى من التجريد. ومن الناحية الأخرى، يتم من خلال الاستنتاج تجسيد المقولات الاقتصادية وتطوير القوانين والنظريات الأكثر تفصيلاً من القوانين والنظريات الأكثر تجريداً . كما يتم التوصل إلى تجسيد

المقولات الاقتصادية من خلال التصنيف ، أي بتحديد أصناف أكثر تفصيلاً ضمن أصناف أعم ، أو بالتمييز بين رأس المـــال الصناعي ، ورأس المال التجاري ، ورأس المال النقدي ضمن الصنف العام لرأس المال مثلاً . وتتوافر المقاييس لهـذا التصنيف التجسيدي من خـــلال المشاهدة المقارنة للعملية الاقتصادية الواقعية ؛ والاستدلال الاستنتاجي هو الذي يثبت هذه المقاييس . إلا أن فعل التصنيف إنما هو تطبيق للاستدلال الاستنتاجي. وقس على هذا تطور القوانين والنظريات الأكثر تفصيلاً . فالقوانين والنظريات التي هي على مستوى أعلى من التجريد إلى جانب الفروض التجسيدية الإضافية (المستحصلة بالاستقراء)، إنما هي المقدمات لاستخلاص النتائج التي هي القوانين والنظريات الأكثر تفصيلاً .

وأخيراً يكن الثالث من الأصول ، أو التدقيق ، في الاختزال . فبعـــد التشخيص العملي للمقولات الاقتصادية، وبعد تحويل النموذج النظري إلى المستوى المنشود من التجسيد ، يصار إلى استخلاص النتائج التي يتم تدقيقها بمجابهتهـــا بالجوانب المقـــابلة من العملية الاقتصادية المجسدة . وبعد التثبت من صحة هذه النتائج أو زيفها ، يمكن حينذاك البت في صحة مقدماتها أو زيفها . ومن هنا ، يكون هذا هو الاستدلال الاخـــتزالي ، أو الاستدلال بالاتجاه المعاكس لما هو متبع في الاستدلال الاستنتاجي .

الاستقراء ، والاستنتاج ، والاختزال ، إنمـــا هي ، إذن ، أصول ثلاثة للاستدلال المعمول به في طريقة الاقتصاد السياسي . فمن الاستقراء القـائم على المشاهدة المقارنة بالواقع ، ومن خـلال الاستنتاج الذي يستخلص استنتاجات قابلة للتدقيق من نتائج الاستقراء ، ثم إلى الاختزال الذي يبين ، على أساس من تدقيق هذه النتائج ، ما إذا كانت نتائج الاستقراء التي تمت بادىء الأمر صحيحة أم لا — هـذا هو تدريب الاستدلال في الاقتصاد السياسي كما هي الحال في كل علم نظري يعنى بتمحيص الواقع التجريبي . وهذه الأصول الثـــلاثة للاستدلال جميعها ضرورية هنا . فمن دون الاستقراء يبقى الاستدلال الاستنتاجي قائمـــاً على مقدمات لا تمت إلى الواقع بصلة ؛ فـــلا يكون استدلالاً متصلاً بالعملية

الاقتصادية الحقيقية . ودون الاختزال ، لا يمكن بيان صحة نتائج الاستقراء من عدمها ، كما لا يمكن تدقيق هـذه النتائج . وأخيراً ، فمن دون الاستنتاج ، لا يمكن الانتقال من نتائج الاستقراء إلى النتائج القابلة للتدقيق التي تيسّر صحة بيان نتائج الاستقراء .

دور الاستنتاج في الاقتصاد السياسي

يستحق دور الاستنتاج في الاقتصاد السياسي اهتماماً خاصاً . يتم الاستقراء على أساس من المعلومات التي يهيئها الاقتصاد الوصفي والتاريخ الاقتصادي ، وكذلك المشاهدة المباشرة للعملية الاقتصادية ؛ ويقوم الاختزال على مقابلة النتائج بهذه المعلومات نفسها . والقسط الأكبر من التعقل في الاقتصاد السياسي يكمن في الاستنتاج – أو في استخلاص النتائج القابلة للتدقيق من الفروض العامة المجردة التي هي نتيجة الاستقراء السابق .

وغالباً ما يفصل ذلك الجزء من الاقتصاد السياسي الذي يقوم على الاستنتاج عن الباقي ، ويدعى بـ **النظرية الاقتصادية أو النظرية البحتة** (Economic Theory or Pure Theory) . ويجوز مثل هذا الفصل ، شريطة أن لا يُنسى أن « النظرية البحتة » عبارة عن جزء فقط من الاقتصاد السياسي ، وأن الاقتصاد السياسي كله علم نظري ، وأن جزءه الذي يقوم على الاستقراء والاختزال هو أيضاً يساهم في اكتشاف القوانين الاقتصادية وفي تدقيق النتائج التي يتم التوصل اليها . ومن الخطأ تشخيص ما يدعى بالنظرية البحتة – ذلك الجزء من الاقتصاد السياسي الذي يستخدم الاستنتاج – على أنه العلم برمته ، كما سنرى فيما بعد .

تقوم أهمية الاستنتاج على حقيقة أنه لا يمكن إلا على هذا الأساس توطيد الضرورة المنطقية لعمل القوانين الاقتصادية المعينة في ظروف معلومة . إذ عند افتراض فروض معينة يرتكز عليها النموذج النظري ، حينئذ يتيسر استنتاج القوانين الاقتصادية . حيث إننا نعلم أن الاستدلال الإستنتاجي معصوم من

الخطأ ، فالنتائج تترتب على المقدمات بحكم الضرورة المنطقية. فمثلاً ، لو افترضنا فعلاً لحوافز اقتصادية معينة وأسلوباً معيناً من التفاعل بين الأعمال الانسانية في النموذج النظري ، لتوصلنا بالاستنتاج الى نتائج هي ضرورية منطقياً . فمثلاً ، إذا افترضنا أن الدافع على الإنتاج هو رغبة مالكي رأس المال في الحصول على الربح الأقصى ، وأن الإنتاج يتم في ظروف المنافسة الحرة ، وأن رأس المال يستطيع الانتقال من فرع من الإنتاج الى آخر ، تتجه حينئذٍ وتيرة الربح في فروع الإنتاج المختلفة نحو مستوى واحد . وهذه هي النتيجة الضرورية منطقياً من المقدمات المتبناة .

ولا يمكن إثبات هذه الضرورة من دون الاستدلال الاستنتاجي . وهذا ينطبق أيضاً على العلوم الأخرى المعنية بدراسة الواقع التجريبي . حيث « لا يمكن أبداً لتجريبية المشاهدة وحدها أن تبرهن على الضرورة برهاناً شافياً . بعقبه ، ولكن ليس أذن بسببه (Post hoc but not Propter hoc) ، وهذا هو على درجة من الصحة بحيث لا يترتب على شروق الشمس في الصباح أنها ستشرق ثانية في الغد »[٥١] . بيد أنه إذا كان القول إن الشمس ستشرق غداً نتيجة قائمة على مقدمات صحيحة – أي أن الأرض تدور حول محورها هنا – فعندئذٍ يكون هذا ضرورة منطقية . وهذه الضرورة هي في الوقت عينه ضرورة موضوعية ما بقيت المقدمات صحيحة ، أي ما بقيت الظروف الموضوعية التي تعكسها هذه المقدمات سائدة على أنها انعكاس فكري لها . ويترتب على ذلك أن للضرورة الموضوعية مجالاً تاريخياً معيناً . فلا تعود الشمس تشرق كل يوم إذا انتفى دوران الأرض حول محورها . وينتفي اتجاه وتائر الربح في فروع الإنتاج المختلفة نحو مستوىً مشترك حينما يحل الاحتكار محل المنافسة ، أو حينما يحل الإنتاج الاجتماعي الذي يهدف الى إشباع حاجات المجتمع محل الإنتاج الرأسمالي الخاص حيث يكون الباعث هو الرغبة في تحقيق الربح الأقصى .

من الواضح أن لا تكون النتائج المستحصلة بالاستنتاج ضرورية منطقياً إلا إذا كان الاستدلال خالياً من كل خطأ منطقي . هنالك وسيلتان تؤمنان خلو الاستدلال من الخطأ المنطقي. الأولى هي « تبديه » (Axiomatization) النماذج الاقتصادية النظرية ، أو التحديد الواضح للفروض التي تكوّن مقدمات الاستدلال حيث تلعب قوانين المنطق الشكلي (Formal Logic) دور لوازم الاستدلال (أي القواعد التي تقرر أسلوب الاستدلال)[٥٢] . والثانية هي « تشكيل » (Formalization) الاستدلال ، وخاصة باستعمال الرياضيات . ويتألف تشكيل الاستدلال من الانتفاع بالمخططات (القوانين) (Schemata or Formulae) التي يقيمها المنطق ، بينما تكون الرياضيات، على وجه الدقة ، تشكيلاً أكثر تخصصاً من الاستدلال حيث تظهر المقادير ما بين أشياء أخرى[٥٣]. فالعديد من المقولات الاقتصادية إنما هي مقادير كالقيمة ، والسعر ، والربح ، وكلفة الانتاج ، وكميات من السلع الخ ... وأخرى هي ليست بالمقادير كالكاسب الأجر ، والرأسمالي ، والمنافسة ، والاحتكار الخ ... بيد أن تكرار ظهورها له مقاديره – عدد كاسبي الأجور في سكان بلد ما ، وعدد العاملين في الصناعة المملوكة اجتماعياً الخ ... وعليه ، فللرياضيات أهمية بالغة بوصفها أداة للاستدلال الاستنتاجي في الاقتصاد السياسي .

وعلى وجه الدقة ، إن كل استدلال استنتاجي يعالج المقادير إنما هو استدلال رياضي ، حتى إذا لم يكن تشكيلياً ، أو حتى إذا لم يستعمل القوانين الرياضية . فمثلاً ، إن الاستدلال المذكور في أعلاه الخاص بتساوي وتيرة الربح في فروع الإنتاج المختلفة إنما هو استدلال رياضي رغم أنه غير تشكيلي . والنظرية الاقتصادية كلها ملأى بهذا النوع من الاستدلال الرياضي ، حتى وإن لم يذكر قانون رياضي واحد في كتاب معين حول الموضوع . ولكن تشكيل الاستدلال الرياضي في الاقتصاد السياسي إنما هو ضروري وذلك لسببين . الأول ، لتأمين

خلو التعقـــل من الخطأ . ففي الاقتصاد السياسي ، يصعب اجتناب الخطأ في التعقل حينما تكون المقدمات معقدة ، وذلـــك من دون التبديه والتشكيل في الاستدلال . والثاني ، لأن الاستدلال اللاتشكيلي ممكن ضمن حـــدود ضيقة فقط حينما تكوّن موضوع البحث العلاقات بين المقادير . فمن دون التشكيل سوف لا نقوى على حل عدد كبير من المشاكل ، مثـــال ذلك مشكلة تخصيص مصادر العرض بين المستهلكين لتخفيض تـكاليف النقل إلى الحد الأدنى ، أو مشكلة اختيار أكثر أشكال الاستثمار فاعلية . إذ لا بد للجزء الاستنتاجي من الاقتصاد السياسي، أو النظرية الاقتصادية ، من استعمال الرياضيات التشكيلية . وطبيعي أن لا تكون هنالك حاجة لاستعمال التبديه والتشكيل (وبالتـــالي الرياضيات التشكيلية) ، عندما تكون فروض النموذج النظري غير معقـــدة وسير الاستدلال بسيطاً . بـل يكون الإصرار على التبديه والتشكيل في مثل هـذه الحالات حذلقة غير ضرورية ، أو مجهـــوداً ضائعاً . حيث تفي اللغة اللاتشكيلية هنا بالغرض تماماً .

مقدمات الاستنتاج نتائج الاستقراء

إن النتائج المستخلصة بالاستنتاج إنما هي ، كما بينا ، ضرورية منطقياً . وهي ، من الناحيـــة الأخرى ، ضرورية موضوعياً ، أي أنهـــا لا تكون بالضرورة موافقة للواقع إلا حينما تكون مقدمات الاستنتاج صحيحة . فكون الشمس ستشرق غداً إنمـا هي نتيجة ضرورية منطقياً تترتب على المقدمة القائلة إن الأرض تدور حول محورها . ولكنها ضرورية موضوعيـاً فقط إذا كانت الأرض تدور حول محورها بالفعل ، وينتفي كونها كذلك حينما ينتفي دوران الأرض حول محورها . ومن هنا لا يضمن الاستنتاج الصحيح صحة النتائج . فلا تصح النتائج إلا إذا صحت المقدمات . ففي الاقتصاد السياسي ، كما في العـلوم الأخرى التي تعالج العالم التجريبي ، تكون مقدمات الاستنتاج نتيجة للاستقراء القائم على المشاهدة . ولكننا نعلم ان الاستقراء ليس اسلوباً للاستدلال معصوماً

من الخطأ . فلا تضمن صحة المقدمات ، وهي المشاهدات المعينة في هذه الحالة ، صحة النتيجة التي تعمّم هذه المشاهدات ، ذلك لأن الاستقراء غير تام[٥٤] . وعليه ، فقد تكون المقدمات التي يقوم عليها التعقل الاستنتاجي في الاقتصاد السياسي زائفة بالرغم من صحة المشاهدات الجارية .

ولهذا السبب ، لا بد من معاملة النتائج المستخلصة استقرائياً في الاقتصاد السياسي معاملة حذرة . إذ لا تضمن صحة الاستدلال ودقة المشاهدات ، التي هي أساس مقدماتها ، صحة النتائج . بل مما له أهمية خاصة ، إنما هو تثبيت التطابق التاريخي تثبيتاً مضبوطاً لنفاذ النتائج المستخلصة استقرائياً . إذ أنها قد تكون صحيحة ضمن حدود تاريخية معينة ، وزائفة خارجها . ويصدق القول نفسه على النتائج المستخلصة استنتاجاً من مقدمات مكوّنة من النتائج الاستقرائية المذكورة في أعلاه .

الاستدلال الاختزالي أداة للتدقيق

إن النتائج النهائية المستحصلة من المقدمات التي يوفرها الاستقراء والمستخلصة من خلال الاستنتاج إنما تخضع للتدقيق . وحينئذ يمكن تقرير ما إذا كانت المقدمات صحيحة أم زائفة . وعليه ، فإن التدقيق استدلال اختزالي . ولكن الاختزال هو أيضاً ليس أسلوباً للاستدلال معصوماً من الخطأ ، لأن النتيجة الصحيحة قد تنجم عن كل من مقدمة صحيحة ومقدمة زائفة . مثال ذلك : « ولدت في كانون الثاني ، إذن ، ولدت في الشتاء » ففي الاستدلال الاستنتاجي ، إذا كان القول « ولدت في كانون الثاني » صحيحاً ، يترتب على هذا أن القول « ولدت في الشتاء » صحيح . ومن الناحية الأخرى ، ففي الاستدلال الاختزالي ، يستخلص من القول « ولدت في الشتاء » صحة القول « ولدت في كانون الثاني » . ومع ذلك ، يمكن أن أكون مولوداً في الشتاء ، حتى وإن كنت مولوداً في شباط ، وليس في كانون الثاني . وفي هذه الحالة يكون القول الاختزالي « ولدت في كانون الثاني » زائفاً ، لأن نتيجة صحيحة هنا تنجم عن

مقدمة زائفة . وعليه ، فإن النص في عملية التدقيق على صحة النتيجة المستحصلة بالاستنتاج لا يضمن صحة مقدماتها .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الاختزال يمكننا من التوكيد على أن المقدمات المستعملة في الاستنتاج زائفة ، لأنه إذا أظهر التدقيق أن النتيجة زائفة ، فلا بد أن تكون المقدمات زائفة أيضاً ، لأن النتيجة الزائفة لا تنجم إلا عن المقدمة الزائفة . ولنعُد الى مثلنا : « وإن لم أولد في الشتاء ، فإني ، إذن ، بالتأكيد لم أولد في كانون الثاني » . وعليه ، فإن تدقيق بيانات الاقتصاد السياسي يمكن أن تقود الى رفض البيانات التي يظهر زيف النتائج المستخلصة بالاستنتاج فيها على أنها زائفة بالتأكيد . ويمكن أن يقال عن البيانات التي تبرهن نتائجها على صحتها إنها قد تكون صحيحة فقط ؛ إذ ليس هنالك من توكيد على صحتها . وبكلمة أخرى ، يستطيع التدقيق ، في الاقتصاد السياسي كما في العلوم الأخرى التي تعنى بدراسة الواقع التجريبي ، إذ ينفي نفياً لا يعتريه الشك مطلقاً ، البيانات التي تخالف نتائجها الواقع فقط ، ولكنه لا يقطع يقيناً بصحة البيانات التي تتفق نتائجها مع الواقع .

بيد أن التدقيق ، في الحالة الأخيرة ، يستطيع أن يبين أن هذه البيانات محتملة الصحة . وفي الواقع ، يمكن التدقيق في ضبط عدد من النتائج التي تستخلص من مقدمة معينة (أي من فرض في النموذج النظري) وليس واحدة . وعند ثبوت صحة النتائج جميعها ، فكلما زاد عددها زاد احتمال صحة المقدمة . ويكفي أن نذكر أن صحة المقدمة القائلة إني « ولدت في كانون الثاني » المستحصلة من القول إني « ولدت في الشتاء » تصبح أكثر احتمالاً إذا أضيف اليها إني ولدت في شهر عدته واحد وثلاثون يوماً . لأن ذلك يختزل مدى الإمكانات المنطقية من ثلاثة أشهر — كانون الثاني ، وشباط ، وآذار — إلى شهرين هما كانون الثاني وآذار . وفي بعض الأحيان ، يختزل تدقيق عدد أكبر من النتائج المستخلصة من المقدمة المعينة مدى الإمكانات بحيث تصبح نتيجة الاختزال مؤكدة . فمثلاً ، إذا كان القول ينص على أني ولدت في الشتاء في شهر عدته

واحد وثلاثون يوماً ولا يتساوى الليل والنهار خلاله (وهو ما يحدث في آذار)، فمن المؤكد إذن ، اني ولدت في كانون الثاني ، بالنظر الى استثناء إمكانات ولادتي في شباط وآذار .

إذا استطعنا القول بعد التدقيق بصحة عدد أكبر من النتائج المستخلصة من مقدمة معينة ، فيزيد هذا ، إذن ، من احتمال صحة المقدمة ، بالنظر إلى اختزال عدد من المقدمات الصحيحة البديلة التي تقود إلى النتائج نفسها . إذ كلما زاد عدد المقدمات البديلة التي يمكن استثناؤها من خلال تدقيق نتائج إضافية ، زاد احتمال صحة المقدمة المبحوث عنها . وعليه ، فإننا نحاول أن نستخلص من مقدمة النتائج التي تختزل عدد المقدمات البديلة إلى الحد الأدنى . وفي بعض الأحيان يقوم الاختيار الحريص للنتائج المدققة بتيسير استبعاد المقدمات البديلة كلياً : مما يجعل صحة المقدمة مؤكدة حينذاك . وعلى الأغلب ، يمكن اختزال عدد المقدمات البديلة بحيث تعتبر صحة المقدمة مؤكدة تقريباً ، أي أنها مؤكدة من وجهة نظر عملية ، لا من وجهة نظر منطقية . ومعظم البيانات المدققة للعلوم التي تعالج العالم التجريبي إنما هي صحيحة على هذا المنوال العملي ، مثال ذلك قانون الجاذبية والقوانين الفيزيائية الثابتة الأخرى . ويصدق القول نفسه على قوانين الاقتصاد السياسي التي تم توكيدها توكيداً لا يعتريه الشك مطلقاً ، مثال ذلك قوانين العرض والطلب في تبادل السلع . أما النتائج المدققة التي تكون هذه القوانين مقدماتها ، فان امكان استخلاصها من مقدمات أخرى ضئيل إلى درجة بحيث يمكن اهماله عملياً .

كلما ضعُف احتمال صحة النتيجة بصرف النظر عن صحة المقدمة ، قوي احتمال صحة المقدمة ، بالنظر إلى تزايد الضعف في احتمال أيلولة النتيجة إلى مقدمة صحيحة أخرى في هذه الحالة . فمثلاً ، إذا انطفأ الضياء الكهربائي في شقتي ، فقد استنتج احتراق سلك الاتصال . وهذا الاستنتاج محتمل وإن لم يكن مؤكداً ، لأن الانطفاء قد يعود إلى خلل في محطة القوة الكهربائية . ولكنه كلما قلّ تكرار وقوع مثل هذا الخلل في المحطة ، ازداد احتمال انطفاء

الضياء باحـــتراق سلك الاتصال ، وازداد احتمال صحة المقدمة ، وهي احتراق سلك الاتصال . وعلى هذا المنوال ، يمكن أن نجعل الاستدلال الاخـــتزالي أقرب إلى اليقين العملي ، من خلال استخلاص نتائج للتدقيق لا يحتمل توكيدها عند استثناء المقدمة موضوع البحث .

إذن ، عند قيامنا بتدقيق قوانين الاقتصاد السياسي ونظرياته ، وفي حالة ضبطنا لعدد أكبر من النتائج المستخلصة منها واختيارنا للنتائج التي يضعف احتمال توكيدها بصرف النـــظر عن صحة القوانين والنظريات المبحوث عنها ، يمكن التوصل الى يقين عملي عن صحة هذه القوانين والنظريات[٥٥] . وليس ممكناً على الدوام تحقيق نتيجة كهذه خلال أسلوب واحـــد من أساليب التدقيق . وإن يكن ذلك كذلك ، يتم استخلاص نتائج إضافية من المقدمات موضوع التدقيق حري بهـا أن يكون توكيدها غير محتمل في حالة عدم صحة المقدمة . ويختزل تدقيق هذه النتائج الإضافية مدى إمكان المقدمات القديلة اختزالاً أعظم . وعلى هذا المنوال ، يتم التوصل الى اليقين العملي ، وحتى الى اليقين التام من خـــلال التقريبات المتعاقبة أحياناً .

السياسة الاقتصادية تطبيقاً عملياً للاقتصاد السياسي

تحقق المعرفة بالقوانين الاقتصادية التي يوفرهـــا الاقتصاد السياسي غرضاً عملياً . والتطبيق العملي للقوانين التي يكتشفها الاقتصاد السياسي انما هو المهمة الملقاة على عاتق السياسة الاقتصادية(Economic Policy) . وتتكون السياسة الاقتصادية من الانتفاع بالقوانـــين الاقتصادية لتحقيق نتائج معينة منشودة . ويمكن ، كما نعلم ، اختزال جميـع القوانين الاقتصادية إلى القوانين السببية [٥٦] ، أو القوانين التي تنص على العلاقة بين العلة والمعلول . وطريقـــة عمل السياسة الاقتصادية تكمن في وضع هذه العلل موضع التنفيذ بحيث تؤدي إلى معلومات إنما تقوم ، طبقاً للقوانين الاقتصادية ، بتحقيق الغايات التي تنشدها السياسة الاقتصادية . إذ تأخذ السياسة الاقتصادية على عاتقها أهدافاً معينة ، وتستخدم

وسائل معينة لانجازها. وعلى السياسة الاقتصادية ، لتحقيق هذه الأهداف ، أن تستخدم وسائل مكونة من أسباب تنجم عنها هذه الأهداف على أنها نتائجها . وهذا يتطلب معرفة بالقوانين الاقتصادية ، فمن دون تطبيقها تكون السياسة الاقتصادية فاشلة وغير فعالة. وتتطور عندئذ ، العملية الاقتصادية تطوراً تلقائياً .

وتكمن القدرة على تطبيق معرفة ما بالقوانين الاقتصادية في استعمال قوانين مطابقة لدرجة التجسيد في أهداف السياسة الاقتصادية . وقد تكون مظاهر العملية الاقتصادية المراد تغييرها من خلال السياسة الاقتصادية عامة تقريباً . وهذا هو ما يقرر مستوى التعميم أو التجسيد للقوانين الاقتصادية المراد استعمالها . فاستعمال القوانين المفرطة في التجسيد لتحقيق تغيير في المظاهر الأعم يقود إما الى جعل الهدف منجزاً جزئياً ، وإما غير منجز أبداً . وحينئذ يقال إن الوسائل المستعملة « مفرطة في الضعف » . أما استعمال القوانين الاقتصادية التي لها نطاق نفاذها الأوسع لغرض تغيير مظاهر معينة منفردة من العملية الاقتصادية ، فيتمخض اعتيادياً عن آثار إضافية غير مقصودة ، فوق ما كان مقصوداً وبعده . وهذا يشبه مداواة الرسغ المرضوض بقطع الساق . وحينئذ يقال إن الوسائل « مفرطة في القوة » . والقدرة في السياسة الاقتصادية — « فن » السياسة الاقتصادية كما يقال — تكمن في اختيار الوسائل الملائمة الى نوع الأهداف ونطاقها .

تحاول السياسة الاقتصادية التأثير في سير العملية الاقتصادية وفق الاتجاه الذي يقصده الانسان . وهي ، بالتبعية ، تسعى الى استبعاد التلقائية عن هذه العملية استبعاداً كلياً أو جزئياً . ومن هنا ، لا يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية الفعالة ممكنة إلا في نظام اجتماعي يُحبّذ استبعاد التلقائية عن العملية الاقتصادية . فلا يوجد ، مجال للسياسة الاقتصادية في ظل رأسمالية المنافسة الحرة ، حيث يسود التسيب الاقتصادي ، لأن العملية الاقتصادية متروكة لمجراها التلقائي الخاص . إذ لا توجد السياسة الاقتصادية إلا في حيز محدود حيث تقوم الدولة بتنظيم العملية الاقتصادية على شاكلة سياسية نقدية ،

والثمانية ، وسياسة الرسوم الجمركية الخ ... وفي ظل الرأسمالية الاحتكارية ، يزداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وعلى قدر ذلك يتسع ميدان عمل السياسة الاقتصاديـــة . ففي ظروف الاحتكار ، تطوّر الشركات الرأسمالية سياستها الاقتصادية الخاصة منتفعة بالقوانين الاقتصادية كقوانين السوق لأغراضها الخاصة . ولكن بالنظر الى استمرار العمل التلقائي للقوانين الاقتصادية الحاسمة في تطور النظام الرأسمالي ، فإن السياسة الاقتصادية لا تؤثر إلا في مظاهر معينة من العملية الاقتصادية وغالباً ما تكون غير فعالة ، لأن العمل التلقائي للعوامل الخارجة عن السيطرة يؤدي الى الاضطراب في النتائج المقصودة .

لذلك في ظل الاشتراكية فقط ، تكتسب السياسة الاقتصادية إمـــكانات أعظم ، وأهمهـــا إمكان قيادة تطور العملية الاقتصادية برمتها . وقـد نقسم السياسة الاقتصادية الى قسمين : الأول هو **سياسة التركيب الاجـــتماعي – الاقتصادي** (Socio - Economic Structure Policy) ، وهو يعنى بكيان تركيب علاقات الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الأخرى . والثاني هو **السياسة الاقتصادية الجارية** (Current Economic Policy) ، ويعنى بتطور العملية الاقتصادية ومظاهرها المختلفـــة ضمن إطار العلاقات الاقتصادية المعلومـــة . يستخدم القسم الأول قوانين على درجة عالية من التعميم ، ويطبق الثاني قوانين أكثر تفصيلا لأنه يعنى بتحقيق غايات أضيق . وتظهر بعض عناصر السياسة الاقتصادية الجارية في ظل الرأسمالية وتتطور بتزايد تدخل الدولة ومؤسسات رأس المال الكبير في العملية الاقتصادية . وفي هذه الظروف ، لا يتم إلا تطبيق جزء محـــدود من الاقتصاد السياسي في الواقع ، وهو ذلك الجزء الذي يعالج القوانين الاقتصادية التفصيلية المطابقة لحاجات السياسة الاقتصادية الجاريـــة . ومن الناحيـــة الأخرى ، فإن سياسة التركيب الاجتماعي – الاقتصادي ، حتى وإن وجدت بعض نواتهـــا في ظل الرأسمالية ، فإنهـــا لا تجد ميداناً واسعاً للتطبيق إلا حينما تشرع علاقات الإنتاج بالتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية . إذ أن فروع الاقتصاد السياسي التي تعالج القوانين الاقتصادية العامة ، أو المعنية

بأسلوب عمل النظام الاجتماعي وتطوره ، تكتسب حينئذٍ هـــذه الفروع الأهم مغزىً عملياً أيضاً . عندئذٍ يلعب الاقتصاد السياسي بكامـــله دوراً في تكوين الواقع تكويناً عمليـــاً ؛ إذ يصبح الاقتصاد السياسي أداة للسياسة الاقتصادية يوجه عموم التطور الاقتصادي للمجتمع توجيهاً واعياً .

الفصل الخامس

مبدأ العقلانيّة الاقتصاديّة
أو
الاقتصاد السّياسي وعلم الفعالية (البراكسية)

النشاط الاقتصادي والتكنيك

النشاط الاقتصادي الإنساني نشاط واعٍ وهادف . ففي الظروف الاقتصادية العامة التي تقررها علاقات الإنتاج والتوزيع ، تظهر حوافز اقتصادية معينة إلى جانب طرق للتأثر بهذه الحوافز . وتعبّر عن هذا ، القوانين الاقتصادية للسلوك الإنساني التي ناقشناها في أعلاه . فتقرر الحوافز الاقتصادية أهداف النشاط الاقتصادي ، أي البواعث الاقتصادية. ويتكون رد الفعل لهذه الحوافز من تطبيق وسائل معينة لتحقيق هذه الغايات . فيتكون النشاط الاقتصادي من تحقيق غاية معلومة باستعمال وسائل معينة .

ومجموعة الوسائل التي تساعد على تحقيق الغاية الى جانب أسلوب التطبيق إنما هو تكنيك (Technique) نشاط اقتصادي معين . ولذلك نتحدث عن

تكنيك الإنتاج وتكنيك التوزيع ، ونميز على وجه التحديد بين التكنيك الزراعي (التكنيكيات الزراعية والتكنيكيات الحيوانية Agrotechnics) (Zootechnics ، والتكنيك التعديني ، وتكنيك إنتاج الفولاذ ، وتكنيك العمليات المالية ، وتكنيكيات عديدة أخرى . إن الاصطلاح « تكنيك » بالمعنى الواسع للكلمة ، مرادف لاصطلاح « طريقة » التي تشير ، كما نعلم ، الى أسلوب منظم من السلوك موجه نحو إنجاز هدف معين[1] .

ولكن لتكنيك النشاط الاقتصادي ميزة خاصة ، وهي أن الوسائل التي يستعملها أشياء مادية والأهداف التي يحققها مرتبطة بالأشياء المادية . فالإنتاج يتكوّن من صنع الأشياء المادية ، أي السلع ، باستعمال وسائل الإنتاج (وسائل العمل ومواد العمل) وهي أيضاً أشياء مادية . والتوزيع هو تقسيم السلع بين الناس ، وبالتالي تقسيم الأشياء المادية ؛ ويتطلب إنجازه وجود أشياء مادية نسمّيها وسائل التوزيع (مثال ذلك المستودعات ، وأبنية المخازن ، واللوازم كالرفوف ، والعدّاد والموازين الخ ...) . وحتى تأدية الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة تقتضي اعتيادياً ، وسائل مادية (مثال ذلك أدوات الحلاق ، والطبيب ، والموسيقيّ ، والمعلم ، والمنشآت التي تؤدى فيها الخدمات ، ولوازم هذه المنشآت) ؛ وفوق ذلك ، فإن للخدمة عادة أثرها المادي (كقص الشعر ، والعلاج الطبي ، وعرض الفلم) . وعليه ، فإن تكنيك النشاط الاقتصادي **تكنيك مادي** ويتكوّن من استعمال الوسائل المادية لتحقيق غايات مادية[2] . وغالباً ما يدعى مثل هذا التكنيك **بالتكنيكيات** (Technics) .

يحقق التكنيك هدف نشاط ما بالاستعانة بأسباب لها الأثر في تحقيق الغاية . والوسائل التي يستخدمها التكنيك أسباب لها غايتها المنشودة كأثر من آثارها . وبالتالي ، يتوقف إنجاز هذه الغاية ، أو فاعلية التكنيك ، على أسباب لها آثارها المقصودة بموجب القوانين السببية القائمة في ذلك الميدان الخاص من النشاط . وتكون المعرفة بهذه القوانين والقدرة على استعمال هذه المعرفة شروطاً لفاعلية التكنيك ، وتعتمد درجة فاعلية التكنيك على مدى المعرفة بالقوانين

السببية الملائمة، وعلى القدرة على استعمالها . ففاعلية التكنيك المادي المستخدم في النشاط الاقتصادي إنما تقررها المعرفة والقدرة على استعمال ما هو ملائم من القوانين الفيزياوية ، والكيمياوية ، والبيولوجية ، وكذلك السيكولوجية (في عملية العمل) . وتدعى دراسة الأنواع المختلفة من التكنيك المادي المستعملة في النشاط الاقتصادي بـ **علم التكنيك** (Technology) . ومن هنا ، أصبح لدينا ، مثلاً ، علم تكنيك بناء السفن ، وعلم تكنيك النقل البحري والمائي ، وعلم تكنيك تخزين منتوجات اللحوم ، وعلم تكنيك عرض الأفلام الخ ...

إذن ، يدرس علم التكنيك الوسائل المستعملة لتحقيق الأهداف المختلفة للنشاط الاقتصادي باحثاً في تشكيلة (Assortment) كبيرة من التكنيكات المادية . والأهداف المتحققة في مجرى النشاط الاقتصادي فعلاً ، والوسائل المستعملة فيه ، إنما تتوقف على الظروف الاقتصادية التي تكتنف النشاط الاقتصادي ، وأيضاً على خواص معينة للنشاط الاقتصادي المرتبط بهذه الظروف .

الطبيعة التقليدية للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الطبيعي

قبل تطور إنتاج السلع والتبادل السلعي – النقدي ، أو حينما لم يتطور مثل هذا الإنتاج والتبادل تطوراً تاماً بعد ، كان الإنتاج والتوزيع مخصصين لإشباع الحاجات إشباعاً مباشراً . وهذا هو ما يدعى بـ **الاقتصاد الطبيعي** (Natural Economy) . فالحاجات المجسدة هي الحوافز المقرّرة لأهداف النشاط الاقتصادي . حيث يؤدي التنوع العظيم في الحاجات الى التباين في أهداف النشاط الاقتصادي . وعليه ، توجد أهداف مختلفة كالحصول على أنواع مختلفة من الغذاء ، والكساء ، والمسكن ، والأسلحة ، والأشياء الفنية ، والتسلية الخ ... وهذه الحاجات ناتجة ، كما نعلم ، عن مجموعة ظروف الحياة الاجتماعية المعلومة التي نسمّيها بثقافة المجتمع المعلوم . حيث تكون للنشاط الاقتصادي ، في ثقافة معينة ، أهداف معينة . ويقوّم هذه الأهداف العرف

والأخلاق ، ويحبّذها الدين ، وأحياناً يقرهـــا التشريع أيضاً . أما الوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف ، أو تكنيك النشاط الاقتصادي ، فتكتشفها وتقوّمها التجربة الجماعية ، وتتخذ قالبها في العملية الاجتماعية للعمل ، كما لو كان ذلك من خلال « التجربة والخطأ » . إذ تكتشف التجربـة الجماعية ، المتكونة في عملية العمل ، وسائل جديدة ، وتقيّم فاعليتها (Effectiveness) بالعمل ، فتحتفظ بالفاعلة (Effective) منها وتنبذ غير الفاعلة منها . وعلى هـــذا المنوال ، يحدث « انتخاب طبيعي » تلقائي للوسائل ويتطور تكنيك النشاط الاقتصادي .

وتنتقل أهداف النشاط الاقتصادي المتكونة على هذا المنوال مع ما يقابلها من تكنيك عبر التقاليد . فيأخذ كل جيل جديد أهـداف النشاط الاقتصادي وتكنيكاته التي تنبعث عن ثقافـــة معينة . ويحقق النشاط الاقتصادي أغراضاً تقيمها التقاليد بمعونـة وسائل تقيمها التقاليد من دون القيام بتحليل متعقل لأي منها . ويدعى هـــذا النوع من النشاط الاقتصـــادي بالنشاط **العرفي** (Customary) **والتقليدي** (Traditional) . صحيح أن تغيرات بطيئة تطرأ على أهـــداف ووسائل النشاط الاقتصادي ، لأن قانون التطور المطرد للقوى المنتجة يفعل فعله في كل مجتمع كثيراً أو قليلاً [٣] . وهذا ، كما نعلم ، نتيجة للتفاعل المتبادل بين الإنسان والمحيط الاصطناعي الذي يخلقه خـــلال العملية الاجتماعية للانتاج . وتحدث هذه التغيرات تلقائياً وعلى درجة من البطء اعتيادياً بحيث أنها لا تؤثر في الطبيعة التقليدية للنشاط الاقتصادي ؛ وهـــذه التغيرات ، في حياة الفرد ، أضعف من أن تؤثر في الأهداف والوسائل التقليدية لنشاطه الاقتصادي[٤] . وبمجرد عودة الوفاق بـين علاقات الإنتاج وطبيعـــة القوى المنتجة ، تقوم مجموعة جديدة من أهداف النشاط الاقتصادي ووسائله ، فتصبح عرفاً ، ثم تنتقل عبر التقاليد . فيغدو النشاط الاقتصادي ثانيـة نشاطاً عرفياً وتقليدياً .

ومن هنا ، يكون النشاط الاقتصادي عرفياً وتقليديـاً ، ضمن إطار النظم

الاجتماعية التي يشيع فيهـــا الاقتصاد الطبيعي . ويقول الانثروبولوجي الأمريكي هيرسكوفيتس : « لعنصر التقاليد ، إذن ، أهميـــة عظيمة في تقرير أشكال المظاهر « التكنولوجية » (Technological) والاقتصادية للثقافة لا تقل عما لأي من المظاهر الأخرى[٥] ». وكتب سومبارت، مؤرخ الرأسمالية، في وصفه تقليدية النشاط الاقتصادي في النظم ما قبـــل الرأسمالية : « يعني الاقتصاد التقليدي التجريبي الاقتصاد الذي دُرس ، ونُقل إلى الناس الذين ألفوه فـــلا ينظر الانسان ، عند اتخاذه قراراً حول مشروع أو نشاط ما ، إلى الأمام ، إلى هدفه ، فلا يتأمل كلياً في الغرض من قراره ، بـــل ينظر إلى الوراء ، إلى أمثلة وتجارب الماضي[٦] » . ثم يذهب إلى التفسير : « منذ ولادتنا فصاعداً ، وربما حتى من قبل ؛ يفرض محيطنا نفسه علينا ويرغمنـــا على سبيل معين من الاقتداء والاختيار : فمعرفتنا ، ودراستنا ، ونشاطاتنا ، ومشاعرنا ، ونظراتنـــا إلى آبائنـــا ومعلمينا كلها تسلمناها... ويضاف إلى قوة التقاليد، متأخراً في الحياة ، قوة ثانية تضاهيها نفوذاً : قوة العادة التي تستميل الإنسان إلى أن يقوم بمـــا كان يقوم به من قبـــل بحيث يبقى مشدوداً إلى الأخدود الذي استقر فيه ... وفوق ذلك ، فإن العضو المعين من الجماعة في محاولته ليظهر على أنه عضو لائق بهذه الجماعة يقدر تقديراً خاصاً القيم الثقافية التي تميز جماعته ... وعلى هـــذا المنوال ، تدفع الإنسان البدائي قوى مختلفة على طريقة ثقافة قائمة ... والوحدة الداخلية لجميـــع هذه الخصائص المنفردة لاقتصاد ما قبل الرأسمالية ، وكذلك الحياة الثقافية ما قبل الرأسمالية برمتها ، تجد التعبير عنها في مفهوم أساسي عن الحياة هو ديمومتها[٧] » .

لقد وصف ماكس فيبر النشاط الاقتصادي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية وصفاً مشابهاً . ولكنه أكد على عنصرين آخرين في تفسيره للمسألة . وكان هذان العنصران : مصلحة طبقات اجتماعية وجماعات معينة في المحافظة على الأشكال التقليدية للنشاط ، والعقوبات السحرية ـ الدينيـــة . ويقول فيبر : « نلفى في البداية التقليدية (Traditionalism) وقداسة التقاليد في كل مكان، مما يسمح

للنشاط والاقتصاد الذي زاولته الأجيال السابقة فقط.. ان انعدام القدرة على ترك الطرق المألوفة والإحجام العام عن تركها هو السبب الرئيسي للتمسك بالتقاليد . ولكن قد تصبح هذه التقليدية البدائية أعظم قوة في ظرفين . فقد تكون المصالح المادية ، أول الأمر ، متداخلة مع المحافظة على التقاليد ... وحتى أقوى من ذلك أثراً **التصحيف السحري** (Magical Stereotypization) للنشاط ، أو الخوف من تغيير طراز الحياة التقليدي خوفاً من الضرر ما فوق – الطبيعي (Supernatural) . ويطابق هذا عموماً مصالح رجال الدين ، بيد أن أساسه إيمان أعم بالأخطار ما فوق – الطبيعية[٨] » .

لقد استرعى ماركس الأنظار إلى أهمية المصلحة الطبقية بوصفها عاملاً في المحافظة على تقليدية النشاط الاقتصادي في النظم ما قبل الرأسمالية . فقد قال في كتابته عن أسلوب الإنتاج الاقطاعي : « ومن هنا يتضح انه لا بد في الظروف البدائية وغير المتطورة التي تقوم عليها علاقات الإنتاج الاجتماعية وما يطابقها من أسلوب الإنتاج من أن تلعب التقاليد دوراً قوياً كل القوة . ويستوي في ذلك وضوحاً ، كما هي الحال على الدوام ، أن من مصلحة الفئة الحاكمة في المجتمع أن تقر حالة الأمور القائمة على انها الحالة القانونية وتعزز تعزيزاً قانونياً الإطار الذي خلقته الأعراف والتقاليد[٩] » .

فصل النشاط المكسبي عن النشاط المنزلي في الاقتصاد السلعي – النقدي .

التغير في تركيب غايات النشاط الاقتصادي

لما كان الاقتصاد الطبيعي يسود على النظم ما قبل الرأسمالية ، فإن النشاط الاقتصادي في هذه النظم تقليدي « وعرفي » في الأساس . وقد بقي هذا حتى يومنا الحاضر حيثما تبقى عناصر ذات بال من الاقتصاد الفلاحي (Peasant Economy) . ولكن تطور الإنتاج السلعي والتبادل السلعي – النقدي ،

الذي بدأ ، في النظم ما قبـــل الرأسمالية ، يهدد تقليدية النشاط الاقتصادي . ويحدث هذا بقوة غريبة حينما يتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ويصبح الإنتاج بمجموعه ، إنتاج سلع ، ولا تكون المنتوجات فقط بل قوة العمل أيضاً مـادة للتبادل السلعي – النقـــدي . ويقع حينئذ مجموع عملية الإنتاج والتوزيـع في ظروف العلاقات الاقتصادية السلعية والنقدية .

يقود إنتاج السلع والتبادل السلعي – النقدي إلى قطـع الصلة الماشرة بين النشاط الاقتصادي واشباع الحاجات . فينقسم النشاط الاقتصادي الإنساني إلى نوعين منفصلين من النشاط : **النشاط المكسبي** (Gainful Activity) **والنشاط المنزلي** (Household Activity) . يتكون النشاط المكسبي من الإنتـــاج ، وبيع السلع وإعادة بيعها (بما في ذلك قوة العمل) لغرض الحصول على مقدار معين من النقود ، أي **الدخل النقدي** (Money Income) . وينفق الدخـل النقدي على شراء السلع التي يتم تكييفها واستعمالها في المـنزل لإشباع حاجات مختلفة (في العـائلة على الأغلب ، ولكن أيضاً في الميتم ، والمستشفى والثكنات العسكرية الخ ...) وهذه جميعها نشاطات منزلية .

ويقود تقسيم النشاط الاقتصادي إلى نوعـين مـتمايزين من النشاط الى نظام جديد من الأهداف الاقتصادية . تبقى الحاجات في المنزل تملي أهداف النشاط إملاءً مباشراً . وهذه الأهداف متعددة ، إذ أنها تطابق تنوع الحاجـــات – للغـذاء ، والكساء ، والمسكن ، والتسلية الخ ... ومن الناحية الأخرى ، فإن للنشاط المكسبي هدفاً واحـــداً فقط : وهو الحصول على الدخل النقدي . وهذا الهدف في كل زمان ومكان هو هو ، مستقلاً عن الشكل الذي يأخـــذه النشاط المكسبي سواء أكان إنتاجاً زراعياً أم إنتاجاً صناعياً ، نقلاً بحرياً أم تجارة في الأخشاب أو الأنسجة ، العمليات المالية أم انجاز عمل مأجور ، خدمات طبية ، أم فنية ، أم الأنواع الأخرى المجسَّدة في النشاط المكسبي – هدفهـــا دائماً هو نفسه : الحصول على الدخل النقدي . وهذا الهدف هو أيضاً مستقل عن الحاجات المجسدة المراد إشباعها من خلال ايرادات النشاط المكسبي . سواء أكانت

المسألة إعالة عائلة (بتجهيزها بالغذاء والسكن والكساء) ، أم مسألة المعالجة الطبية ، والسفر السياحي ، والتسلية ، والعمل الخيري ، أم الحاجات المجسدة الأخرى – إن للنشاط المكسبي ، الذي عليه أن يضمن إمكان إشباع هذه الحاجات ، هدفاً واحداً على الدوام هو : الدخل النقدي .

إذن ، يتمخض تقسيم النشاط الاقتصادي الى نشاط مكسبي ونشاط منزلي عن غاية عامة ، تحقيقها شرط لتحقيق جميع أهداف النشاط الاقتصادي . إذ يمكن تحقيق الأهداف المتصلة بالنشاط المنزلي والتي تقررها الحاجات المختلفة في حدود تحقيق غاية النشاط المكسبي فقط ، أي الحصول على الدخل النقدي . ففي هذه الظروف تكون غاية النشاط المكسبي **مفتاح الغايات** (Key End) يتوقف على تحقيقها تحقيق الأهداف الأخرى جميعها . وينبعث عن هذا تركيب للغايات (Structure of Ends) محدد : حيث تصبح غاية واحدة ، غاية الحصول على الدخل النقدي ، وسيلة لتحقيق الغايات الأخرى ، أو الأهداف جميعاً . ترتبط أهداف النشاط الاقتصادي بعضها ببعض عن طريق حقيقة وجود وسائل مشتركة لتحقيقها ، الوسائل التي هي بدورها غاية النشاط المكسبي . فبدلاً عن أهداف متوازية قائمة جنباً إلى جنب ، كما في الاقتصاد الطبيعي ، يوجد نظام للغايات له تركيبه المحدد . إذ يصبح مفتاح غايات هذا النظام ، الحصول على الدخل النقدي ، محور النشاط الاقتصادي الانساني جميعه ؛ فيصبح النشاط المكسبي القاعدة لجميع النشاط الاقتصادي .

يجعل تطور تركيب الغايات في النشاط الاقتصادي من المستحيل المحافظة على الطبيعية التقليدية لهذا النشاط بكليتها. فيمكن لأهداف النشاط الاقتصادي المنزلي أن تحافظ على طبيعتها التقليدية العرفية ، بل تحافظ اعتيادياً عليها ، لأنها تقررها الظروف الثقافية التقليدية ، كالمنزلة الاجتماعية و « طراز الحياة » المقابل لها . ومن الناحية الأخرى ، فإن غاية النشاط المكسبي تفرضها العلاقات الاقتصادية لإنتاج السلع والتبادل السلعي – النقدي فرضاً لا مناص منه . فالدخل النقدي في الاقتصاد السلعي – النقدي **ضرورة اقتصادية**

(Economic Necessity)، مستقلة عن العلاقات الثقافية للمجتمع. وتكتسب هذه الضرورة طبيعة قانون اقتصادي للعلاقات الاقتصادية السلعية – النقدية. ومن دون الدخل النقدي يكون جميع النشاط الاقتصادي الآخر مستحيلاً. وهذا يقوّض مجموعة الأهداف التقليدية والعرفية للنشاط الاقتصادي، مهما تكن، ويُدخل النشاط المكسبي على أنه مفتاح الغاية ويحوّل المجموعة الى التركيب المشار اليه في أعلاه، الذي يتكون من أهداف مترابطة ترابطاً متبادلاً محورها مفتاح الغاية. ومن هنا، تكون غاية النشاط المكسبي مستقلة عن الوضع الثقافي للمجتمع والأهداف التقليدية للنشاطات الاقتصادية والنشاطات الأخرى المرتبطة به.

وبما أن للنشاط المكسبي غاية واحدة فقط وليس – كما في الاقتصاد الطبيعي – أهدافاً متعددة، تخضع جميع وسائل هذا النشاط وعملياته، بمجموع تكنيكه، الى غاية مشتركة واحدة. ونعبّر عن هذا بقولنا: **يحدث تكامل في الوسائل عن طريق غاية مشتركة**. وهذا التكامل يوحد الوسائل في نظام هادف يقوم باستخدامها. وبالمقارنة مع الاقتصاد الطبيعي، تنشأ عن هذا التكامل ظروف جديدة تماماً للنشاط الاقتصادي. فيوجد في الاقتصاد الطبيعي تنوع عظيم في الغايات المتوازية وما يساويه من تنوع عظيم في الوسائل: فبعض الوسائل تقتصر على خدمة بعض الغايات (مثال ذلك الخبز للغذاء)، وأخرى قد تخدم غايات مختلفة (مثال ذلك الخشب لبناء الدور، وصنع العربات، وبناء الجسور، أو للوقود). ويقوم هذا النظام المعقد من الغايات والوسائل على التقاليد ويصبح مادة للنشاط الاقتصادي التقليدي والعرفي. ومن الناحية الأخرى، فإن ما يبسط النشاط ويجعله أيسر على التحليل هو حقيقة وجود غاية واحدة فقط للنشاط المكسبي، وأن هذه الغاية ضرورية ضرورة غير مشروطة، وأن جميع الوسائل تخضع الى هذه الغاية الواحدة. وتكامل الوسائل عن طريق غاية النشاط المكسبي يحرفها عن سبلها التقليدية والعرفية. لأن التكامل يقتضي

دائماً وأبداً تقييم فائدة الوسائل المعينة من وجهة نظر غاية النشاط المكسبي ، أي الدخل النقدي . إذ تهمل الوسائل غير الملائمة ، من دون اعتبار للتقاليد التي تقوم عليها – ويتم اختيار الوسائل على أساس من حساب علاقتها بالدخل النقدي الذي يمكن تحصيله .

العقلانية – خاصية النشاط المكسبي

وعليه ، ففي الاقتصاد السلعي – النقدي ، يخرج على التقاليد كل من غاية النشاط المكسبي ووسائله . إذ يصبح النشاط المكسبي نشاطاً قائماً على التعقل (Reasoning) ، أو نشاطاً عقلانياً (Rational Activity)[١٠] . فتبرز غاية النشاط المكسبي بروز الضرورة المنطقية في التعقل باعتبارها الشرط الذي لا غناء عنه لتحقيق أي من الأهداف الأخرى للنشاط الاقتصادي بتطبيق الاستدلال المنطقي على قوانين الطبيعة المعروفة ، على العلاقات الاقتصادية والحقائق المجسدة .

ونميز في هذا الصدد بين نوعين من عقلانية الفعل : العقلانية الحقائقية (Factual Rationality) والعقلانية المنهجية (Methodological Rationality)[١١] . يقع الأول حينما يتم اختيار الوسائل اختياراً يطابق الوضع القائم الحقيقي موضوعياً ، أي وفق الحقائق ، والقوانين ، والعلاقات ، القائمة واقعياً . وعليه ، فإن العقلانية الحقائقية للفعل مرادفة لفاعليته . وتعني العقلانية الثانية ، المنهجية ، ان النشاط عقلاني من وجهة نظر المعلومات المتوافرة لدى الشخص ، أو بكلمة أخرى ، إن الاستدلال المنطقي المقرر لاختيار الوسيلة صحيح ضمن إطار المعرفة المتوافرة ، من دون الخوض في مسألة ما اذا كانت المعرفة موافقة لحالة الأمور الواقعية . وواضح ان عقلانية النشاط المكسبي عقلانية منهجية ، لأن الاستدلال الذي ينطوي عليه هذا النشاط قائم على المعرفة التي يملكها الفرد الذي يقوم بهذا النشاط . وفي كل الأحوال ، فالعقلانية المنهجية فقط إذا هي خاصية للنشاط باعتباره أسلوباً للسلوك ؛ أما العقلانية

الحقائقية فإنها مسألة تتعلق بكفاية المعرفة التي يقوم عليها النشاط .

لقد تم التحول من النشاط الاقتصادي العرفي والتقليدي الى النشاط المكسبي العقلاني ، أي عقلنة (Rationalization) النشاط الاقتصادي ، تدريجياً بحسب تطور العلاقات السلعية والنقدية . وعرقلت هذا الانتقال حقيقة وجود طرق بديلة للحصول على وسائل اشباع الحاجات ، على شاكلة الانتاج والتوزيع المباشر ، فضلاً عن النشاط المكسبي . إذ لدى الإقطاعي والفلاح ، وحتى للعامل اليدوي الذي لم ينقطع بعد عن زراعة الأرض ، وتربية الحيوانات ، ومزاولة الأشكال الأخرى للعمل من أجل قضاء حاجاته الخاصة ، وسائل الأخرى غير النشاط المكسبي لإشباع حاجاتهم . فليس الدخل النقدي ، بعد ، ضرورة اقتصادية مطلقة . فمع تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي فقط ، تصبح العلاقات السلعية والنقدية عامة ، وحتى العمل يصبح سلعة ، فيؤول النشاط المكسبي الى ضرورة اقتصادية عالمية . ثم تصبح عملية الإنتاج والتوزيع كلها نشاطاً اقتصادياً عقلانياً ، فتنحسر التقليدية في النشاط الاقتصادي الى الاقتصاد المنزلي (على الرغم من ان الإعلان وغيره من أساليب المشروع الرأسمالي تنفذ حتى هنا) . ففي الإنتاج والتوزيع ، تتلكأ النشاطات التقليدية في الاقتصاد الفلاحي ، حيث يستمر الاقتصاد الطبيعي ، حتى في ظل الرأسمالية ، على نطاق كبير .

إن العامل الذي هو نقطة التحول في الانتقال من النشاط التقليدي والعرفي في الإنتاج والتوزيع الى النشاط المكسبي العقلاني انما هو نشوء المشروع الرأسمالي (Capitalist Enterprise) ونشاطه .

والمشروع عبارة عن جماعة من الناس يشتغلون في النشاط المكسبي بانتظام . ويتميز المشروع الرأسمالي بحقيقة ان الوسائل المادية للنشاط المكسبي (وسائل الانتاج ، والتوزيع ، وتأدية الخدمات) هي ملكية خاصة لشخص أو جماعة من الناس (الرأسماليين) ، الذين يستخدمون العمال الأجراء ؛ ويجزون هؤلاء العمال أجوراً .

وفي المشروع الرأسمالي ، يتركز النشاط الاقتصادي ، للمرة الأولى ، في

الدخل النقدي على أنه غايته الوحيدة الفريدة . وينتج عن النشاط على نطاق كبير لطبقة ملاكي هذه المشروعات – البرجوازية – انتشار العلاقات السلعية والنقدية . ويلخص **البيان الشيوعي** ، المكتوب عام ١٨٤٧ في وقت حين كان أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينتشر في ربوع أوربا الغربية ، التغيرات التي جاء بها أسلوب الإنتاج الرأسمالي بالكلمات التالية : « لقد وضعت البرجوازية ، حيث علت كلمتها ، نهاية لجميع العلاقات الاقطاعية والباتيريا ركية والرعوية (Idyllic) ... ولم تترك وشيجة باقية بين الإنسان والانسان غير المصلحة الذاتية المجردة ، غير الدفع النقدي ، الفج »[١٢] . وبعد ذلك يقول : « كل ما هو جامد يذوب في الهواء ، وكل ما هو مقدس يدنس ، ويرغم الانسان بآخرة على أن يجابه بحواسه المرهفة ظروف حياته الحقيقية وعلاقاته بجنسه »[١٣] . وينتشر النشاط الاقتصادي العقلاني من المشروع الرأسمالي الى جميع الطبقات والمراتب الاجتماعية . فينجرّ الجميع الى الضرورة الاقتصادية للنشاط المكسبي .

تكيم الغاية (قياسها ومقايستها كياً) والوسائل للنشاط المكسبي . مقولة الربح

إن تطور العلاقات السلعية والنقدية ، وخاصة أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، بإفراد النشاط المكسبي ويجعله عاماً وبتحويله الى نشاط عقلاني ، قائم على التعقل ، يقود الى **القياس الكمي** (Measurability) **والمقايسة الكمية** (Commensurability) لغاية هذا النشاط ووسائله . يحدث تكم (Quantification) الغاية والوسائل ويتم التعبير عنها **بوحدات قياس موحدة** (Uniform Units of Measurement) ، أو بوحدات نقدية . وغاية النشاط المكسبي إنما هي منذ البداية مقولة كمية يتم التعبير عنها بالوحدات النقدية . وتكوّن النفقات على الوسائل مقولات كمية أيضاً ، ولكن يتم التعبير عنها ، بادىء الأمر ، بوحدات فيزياوية مختلفة كالأرطال ، والياردات ،

والغالونات ، والقطع . ثم يقود التبادل السلعي – النقدي الى التعبير عن هذه النفقات بوحدات نقدية موحدة بحيث يمكن مقارنة النفقات المختلفة باعتبارها أجزاء مكونة للكلفة (Cost) ، تقوم النقود بالتعبير عنها . وفي الوقت عينه ، يصبح من الممكن مقايسة النفقات مع غاية النشاط المكسبي – الدخل النقدي .

يمكن حينئذٍ أن نقارن كمياً الغاية المتحققة والوسائل المستعملة ، ونعبّر عن نتيجة المقايسة هذه بوحدات نقدية . وفي أشكال الإنتاج والتبادل السلعي ما قبل الرأسمالية ، ما تزال هذه المقايسة غير تامة لأنها لا تشمل النفقات على العمل . إلا أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، بتحويله قوة العمل الى سلعة وبالتالي الى عنصر من عناصر الكلفة يتم التعبير عنه بوحدات نقدية ، إنما يحقق المقايسة التامة لوسائل النشاط الاقتصادي وغايته في المشروع الرأسمالي . وتجد المقارنة الكمّية بين الدخل النقدي والكلفة المترتبة التعبير عنها في المقولة الاقتصادية للربح (Profit) . إذ يصبح الربح الغاية الموحدة والمقاسة كمياً للمشروع الرأسمالي .

الحساب ومسك الدفاتر في المشروعات الرأسمالية

يعني تكميم الغاية والوسائل بوحدات قياس موحدة وبروز المقولة الاقتصادية للربح أن عقلانية العمل لمشروع ما تجد التعبير عنها في الحساب (Calculation)، أو التقدير النقدي لجميع مكونات الدخل والكلفة . حيث يتطور مسك الدفاتر (Book - Keeping) . ويظهر هذا بادىء الأمر في المشروعات الرأسمالية المشتغلة في التجارة حيث يسبق ظهور تكميم الغاية والوسائل ، ومن ثم ينتشر تدريجياً الى جميع أنواع المشروعات . وأضحى الحساب التام لجميع العناصر ، مع نتائج النشاط لمشروع ما ، ممكناً من خلال اختراع حساب مسك الدفاتر المزدوج ، الذي يتكون من ربط جميع الحسابات التي تعالج العمليات المنفردة للمشروع بحساب رئيسي واحد يركّب (Synthesizing) مجموع

نشاط المشروع . وجاءت الخطوة التالية بإدخال حساب مستقل يسمى حساب رأس المال الذي يجعل ، مع حساب الدخل والصرف ، من الممكن تقييم قيمة ملكية المشروع بالنقود (على صورة ميزانية للموجودات والمطلوبات)[١٤] .

الحساب عملية تعبير عن عقلانية تامة التطور لنشاط مشروع مـــا ، لانه يتكون من المقارنة الكمية بـــين جميع مكونات الدخل والكلفة ، إلى جانب التغييرات في قيمة الملكية (رأس المال) ، وهو إذن ، يستخدم الاستدلال المنطقي والرياضي . والحساب هو أيضاً أداة تخدم في حقل العقلانية خدمة أكثر دقة ، وهو بخاصة واسطة لتحقيق التكامل التام بين الوسائل حتى الغاية — ضمن إطار المشروع . وباستعمال الحساب يتم تقييم الوسائل المستعملة في المشروع من وجهة نظر الاسترباح . ويخضع التكنيك المادي للانتاج والتوزيع ، كجميـــع العمليات الأخرى ، خضوعاً تاماً للغاية الفريدة للمشروع — الربح .

استقصاء الربح — ضرورة اقتصادية للمشروع الرأسمالي

يؤدي تكيم هدف النشاط المكسبي إلى ميل نحو استقصائه (Maximization) أي تحقيق الغاية إلى أعظم حد ممكن في الظروف المبينة. ويحدث هذا لأن هذه الغاية انما هي وسيلة لتحقيق جميـع الأهداف الأخرى للنشاط الاقتصادي. وإذا ما تحققت بدرجة أعظم ، يزداد حينئذٍ ، عدد الأهداف الأخرى التي يمكن تحقيقها، وعدد الحاجات التي يمكن إشباعها . ويتطور الميل نحو استقصاء الدخل النقدي مع تطور العلاقات السلعية والنقدية . . فإنه يظهر في النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، مهدداً في الغالب بتهوير طراز الحياة التقليدية القائمة هناك أو تقويض دعائمها ؛ وهذا يثير فعلاً مقابلاً ، خاصة من جانب الطبقة الحـــاكمة والمراتب المرتبطة بها ، التي تعيش في اقتصاد طبيعي .

لقد لفت أرسطو الأنظار إلى هـــذا ، ملاحظاً ان الرغبة في الأموال على شكل أشياء للاستعمال محدودة ، « لأن كمية هذا النوع من الممتلكات التي يمكن أن تجعل الحياة مرحة ليست بغير محدودة » ، بينما تكون الرغبة في النقـــود

غير مقيدة ، إلى حد يجعل السعي من أجـــل الأموال على شكل نقود لا يعرف حدوداً لهدفـــه ، بل إنه غاية في ذاته [١٥] . وفي العصور الوسطى ، فضحت الميل نحو استقصاء الدخل النقدي تعاليم الكنيسة التي بينت ان امتلاك الإنسان للسلع الدنيوية ينبغي أن يكون بحال تجعل ممكناً الحياة « المناسبة لمقامه[١٦] ». والحياة حسب مقام الإنسان انما وضعت موضع التنفيذ في العصور الوسطى عن طريق قوانين عديدة حاولت تحديد مصروفات نواب المقاطعات الذين أثروا من خلال التبادل السلعي – النقدي[١٧] .

ولكن نمو إنتاج السلع والتبادل السلعي – النقدي ، وتطور الرأسمالية في التجارة والنقل البحري ، والتطور اللاحق للإنتاج الصناعي الرأسمالي – قضت تدريجياً على المقاومة . وعبّرت عن هـــذه العملية الثورة الفكرية والاخلاقية خلال فترة الانبعاث (Renaissance) ، والإنسانيـــة (Humanism) والاصلاح (Reformation) . وأخيراً تمّ اقرار الميل نحو استقصاء الدخـــل النقدي كما تمّ استحسانه بعدئذٍ . إن النتيجة المباشرة لتوغل التبادل السلعي في الإنتاج الزراعي الاقطاعي كانت محـــاولة الزيادة في الدخل النقدي من ريـع الأرض وتعاظم استغلال الفلاحين [١٨] .

والميل نحو استقصاء الدخل النقدي انما هو النتيجة الحتمية لانقسام النشاط الاقتصادي الى النشاط المكسبي والنشاط المنزلي . انه ، كالحساب ، التعبير عن عقلانية النشاط المكسبي . فلا بد للنشاط العقلاني الموجه نحو غاية كمية واحدة من أن يميل نحو تحقيق هذه الغاية الى الحد الكمي الأقصى الممكن في الأحوال المعينة . فيشير الفشل في الرغبة في تحقيق هذه الغـــاية بالمقياس الأعظم الى انه توجد أهداف أخرى ، فضلاً عن هذه الغاية ، وان هذه الغاية ليست بالغـــاية الوحيدة .

ولا يمكن للميل نحو استقصاء الدخل النقدي ان يتطور تطوراً تاماً في ظروف توجد فيها امكانات أخرى لتحصيل وسائل اشباع الحاجات إلى جانب النشاط المكسبي . فقد يتخلى الفلاح ، مثلاً ، عن استقصاء دخله النقدي لصالح استخدام

جزء من منتوجاته الخاصة في اقتصاده المنزلي الخاص (مثال ذلك ان يستهلك الزبدة عوضاً عن بيعها في السوق) ، وقد يتخلى العامل عن استقصاء دخله النقدي لصالح الاشتغال في بستانه الخاص (كأن يخصص أياماً أقل في الأسبوع للعمل المأجور) ، أو لكي يحافظ على صحته (كاشتغاله بجهد أقل حينما يكون العمل بالقطعة) . ومن الناحية الأخرى ، لا يكون هنالك ، في المشروع الرأسمالي، من بديل لباعث الربح : كل شيء مكم ومحسوب بالوحدات النقدية، وكل شيء يشتري أو يباع لقاء نقود ، وما الربح إلا الغاية الوحيدة لنشاط المشروع . ففي المشروع الرأسمالي ، يكون استقصاء الربح ضرورة اقتصادية .

مبدأ العقلانية الاقتصادية وصيغتاه :

مبدأ الكفاءة القصوى ومبدأ الاقتصاد في الوسائل

يتم استقصاء الربح في المشروع الرأسمالي من خلال تطبيق قاعدة عامة للأسلوب الذي يدعى **بالمبدأ الاقتصادي** (Economic Principle) أو **مبدأ العقلانية الاقتصادية** (The Principle of Economic Rationality) وهذا هو مبدأ عام من مبادىء الأصول، حينما تقاس غاية النشاط ووسائله قياساً كمياً . وينص هذا المبدأ على أن الدرجة القصوى من تحقيق الغاية تتم بالسير على منوال بحيث إما أن يؤدي انفاق عام على الوسائل الى تحقيق الدرجة القصوى من الغاية، وإما أن تتم درجة معينة من تحقيق الغاية بالحد الأدنى من الانفاق على الوسائل[١٩] . وتدعى الصيغة الأدنى لهذا الأسلوب **بمبدأ الأثر الأقصى** (The Principle of Greatest Effect) أو **مبدأ الكفاءة القصوى** (The Principle of Greatest Efficiency) . أما الصيغة الثانية فتدعى **بمبدأ الانفاق الأدنى على الوسائل** (The Principle of Minimum outlay of Means) ، أو **مبدأ الاقتصاد في الوسائل** (The Principle of

(Economy of Means)[٢٠] . ويمكن تسمية الصيغة الثانيـة ، حينما تطبق على مشروع ماحيث تكون جميع النفقات على الوسائل جزءاً من مقولة كلفة موحدة بمبدأ الكلفة الدنيا (The Principle of Minimum Cost) .

تؤدي هاتان الصيغتان إلى النتيجة بعينها . فبالسير حسب الصيغة الأولى نأخذ كنقطة انطلاق الانفاق على جميـع الوسائل المتوافرة لدينـا ، فنحصل مباشرة على الدرجة القصوى من تحقيق الغاية الممكنة بالوسائل المتوافرة لدينا . وبالسير حسب الصيغة الثانية نأخذ كنقطة انطلاق درجة معينـة من تحقيق الغاية التي نحصل عليهـا بالانفاق الأدنى على الوسائل ، بينما نستعمل الوسائل المقتصدة لنرفع من درجة تحقيق الغاية؛ وهذا يقود الى التحقيق الأقصى الممكن للغاية بالوسائل المتوافرة لدينا . هاتان ، إذن، صيغتان متكافئتان لمبدأ العقلانية الاقتصادية[٢١] .

ويدعى استعمال الوسائل حسب مبدأ العقـلانية الاقتصادية بـ **الاستعمال الأمثل للوسائل** (Optimum use of means) . ويـدعى استعمال الوسائل استعمالاً غير الاستعمال الأمثل بـ **الضائع** (Waste) . والضائع عرَضٌ للفعل غير العقلاني ؛ إذ يعني عدم تحقق الهدف من النشاط الرامي الى الدرجة القصوى الممكنة للوسائل المتـوافرة . وعليه يمكن القول ان تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية يكمن في الاستعمال الامثل للوسائل ، وفي القضاء على الضائع .

مبدأ العقلانية الاقتصادية منتوجاً تاريخياً للمشروع الرأسمالي

أهم حالة لتطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية هي حـالة المشروع الرأسمالي . فهنا يُظهر هذا المبدأ نفسه بالتمام لأول مرة في تاريـخ تطور النشاط الاقتصادي الانساني ، حيث لم يتمكن من إظهار نفسه من قبل ، أي في الاقتصاد الطبيعي . ذلك لان في الاقتصاد الطبيعي تتعدد أهداف النشاط الاقتصادي ، مقاسة كميا بدرجات مختلفة وليست متقايسة بعضها مع بعض ، كما أن الوسائل ليست

بمقايسة أيضاً . ففي هذه الظروف يقتضي النشاط السبل العرفية والتقليدية ، فتتحقق الأهداف القائمة تقليدياً بمعونة الوسائل التقليدية . فيولد تطور انتاج السلع والتبادل السلعي – النقدي النشاط المكسبي النقدي مع غايته الكمية الموحدة . فتطور التجارة الرأسمالية وأسلوب الانتاج الرأسمالي ينتج المشروع الرأسمالي حيث تكون جميع عناصر النشاط مقاسة كمياً وتخضع للحساب ، وحيث توجد غاية واحدة – وهي استقصاء الربح . ففي نشاط المشروع يتطور مبدأ العقلانية الاقتصادية الى جانب الصيغتين الاثنتين لهذا المبدأ – مبدأ الكفاءة القصوى ومبدأ الاقتصاد في الوسائل . وهذا يحدث تدريجياً في خضم تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي .

وفي الفترة المبكرة للرأسمالية ، ما يزال المشروع مرتبطاً بالنشاط المنزلي أو الأشكال الأخرى للاقتصاد الطبيعي . ففضلاً عن الربح النقدي ، لمالك المشروع أهداف أخرى يتمكن من تحقيقها ضمن إطار الاقتصاد الطبيعي : وهذا يعرقل مسعاه من أجل استقصاء الربح(٢٢) .

بيد انه ، كلما تختفي عناصر الاقتصاد الطبيعي وينفصل المشروع عن المنزل وعن جميع عناصر الاقتصاد الطبيعي(٢٣) ، يبدأ استقصاء الربح مع تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية بالسيادة على المشروع سيادة لا تقبل التجزئة . ويظهر هذا أوضح ما يظهر في تطبيق الصيغة الثانية التي ناقشناها للمبدأ ، مبدأ الاقتصاد في الوسائل ؛ إذ أن هذا المبدأ إنما هو خاصية واضحة ومتميزة للمشروع الرأسمالي . وقد لفت ماركس الأنظار الى هذا حين كتب : « إن الوفورات المتحققة في استخدام رأس المال الثابت ، هذه الطريقة للحصول على نتيجة معينة من وسائل الإنتاج بأقل ما يمكن من الإنفاق ، إنما تعتبر أكثر من أية قوة أخرى كامنة في العمل هبة خاصة برأس المال وطريقة مميزة لأسلوب الانتاج الرأسمالي (٢٤) . »

ان مبدأ العقلانية الاقتصادية ضرورة اقتصادية للمشروع الرأسمالي ليس لأنه السبيل الوحيد لتحقيق غاية المشروع فحسب ، بل لأن المنافسة بين

المشروعات تضمن تطبيقه أيضاً ، مهددة بالافلاس المشاريع التي لا تستعمله . إذ يلفظ التسابق بين المشاريع على تخفيض التكاليف ، خارج السوق ، المشاريع التي تتخلف إلى الوراء ولا تقوى على اللحاق ؛ حيث انها ترغمهم على الإفلاس والتصفية . ويسمح الانتخاب الطبيعي الذي تقوم به المنافسة للمشاريع التي أثبتت نفسها قادرة على تطبيق مبادىء العقلانية الاقتصادية فقط أن تبقى على قيد الحياة . ومن هنا ، تكون العقلانية في النشاط الاقتصادي للمشروع الرأسمالي نتيجة للحوافز الاقتصادية الخاصة بالعلاقات الرأسمالية للانتاج والتبادل فقط ، بل انها بكل بساطة ضرورة حيوية . فلا مكان للعاطفة ، ولا للقيم التقليدية غير المقاسة كميـــاً بالنقود ، ولا للتلكؤ التقليدي في النشاط المكسبي . فكل شيء يستسلم الى الضرورة الحديدية لاستقصاء الربح[٢٥] .

إن السلوك الذي يقوده المبدأ الاقتصادي ، مبدأ العقلانية الاقتصادية ، هو ، إذن ، ناتج عن التطور التاريخي ، أو هو خاصية لمرحلة تاريخية معينة في تطور العلاقات الاقتصادية . وهو ليس ، كما يذكر ذكراً زائفاً أحياناً ، خاصّية عالمية للنشاط الاقتصادي الانساني (وهذا ما سوف نعالجه فيما بعد) . وعلى العكس ، فخلال الفترة الطويلة من التاريخ الماضي ، كما رأينا ، كان النشاط الاقتصادي الانساني عرفياً وتقليدياً . إذ تتغير الأهداف والوسائل لهذا النشاط تغيراً بطيئاً ، بل تتغير فجأة في بعض الفترات ، بيد أن النشاط يبقى تقليدياً في طابعه . وتطور العلاقات السلعية والنقدية وأسلوب الإنتاج الرأسمالي هو وحده الذي أوجد الظروف التي تم فيها عقلنة جزء من النشاط الاقتصادي ، النشاط المكسبي ، وتوحيد وتكميم الغاية من النشاط . أما الاستواء التام في قياس الغاية والوسائل ، وحساب جميع عناصر النشاط ، واستقصاء الربح ، باعتباره الغاية الوحيدة — فكل هذه تم تحقيقها في المشروع الرأسمالي آخر الأمر . وحينئذٍ تم تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية بكليته . ووضع تطبيقه موضع التنفيذ من خلال المنافسة التي تعاقب بالافلاس أيّ انحراف عن هذا المبدأ . ومن هنا ، وفي خضم عملية طويلة من التطور التاريخي ، تكوّنت

ممارسة السير وفق مبدأ العقلانية الاقتصادية . وجاء إدراكه الواعي في الفكر الإنساني من خلال العمل بموجبه[٢٦] .

عمل مبدأ العقلانية الاقتصادية في ظل الرأسمالية محصور في النشاط الخاص ومتضاد بسجيته

لقد حدث النصر التاريخي الأول لمبـــدأ العقلانية الاقتصادية في المشروع الرأسمالي ، بيد أنه نصر محدود ومشوّه . إنه محدود لأنـــه يشمل كل مشروع بمفرده ولا يشمل مجموع النشاط الاقتصادي للمجتمع ، بمجموع العملية الاجتماعيـة الإنتاج والتوزيع . تقتصر عقلانيـــة النشاط للمشروع الرأسمالي على **العقلانية الاقتصادية الخاصة** (Private Economic Rationality) **ولا تعني العقلانية الاقتصادية الاجتماعية** (Social Economic Rationality) . وتتكون عقلانية النشاط للمشروع الرأسمالي في تطبيق المبدأ الاقتصادي في تحقيق غـاية خاصة ، أو من أجل استقصاء الربح الخاص ؛ انـــه لا يخدم غاية ، أية غاية تشمل مجموع النشاط الاقتصادي للمجتمع . إنه نتيجـة للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعاقبتها – الطابع الفوضوي لأسلوب الانتاج الرأسمالي .

لا تقبل الملكية الخاصة لوسائل الانتـــاج إلا الغايات الاقتصادية الخاصة للمشروعات الفردية ، كل منها يكافح من أجل استقصاء ربحها الخاص . فلا توجد غاية مشتركة تشمل مجموع العملية الاجتماعية الإنتاج والتوزيع – غاية يخضع لها نشاط جميع المشروعات . وبكلمة أخرى ، تجعل غاية المشروع جميع الوسائل متكامـــلة ضمن المشروع الرأسمالي . ومن الناحيـة الأخرى ، فلا وجود ولا مكان ، لتكامل النشاط الاقتصادي للمجتمع ، حيثما تكون وسائل الإنتـاج مملوكة ملكية خاصة . ولهذا ، فلا غنـــاء عن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

أما عن تشويه مبدأ العقلانية الاقتصادية فهو نتيجة للطابع المتضاد لعلاقات

الإنتاج الرأسمالية . إذ يتم للمشروع ، ضمن إطار علاقات الانتاج الرأسمالية ، استقصاء الربـــح عن طريق استغلال طبقـــة العمال الأجراء ؛ لأن الربح جزء من فائض القيمـــة . فتطبيق المشروعات الرأسمالية للمبدأ الاقتصادي ، إنمـــا هو مصدر لضغط مستمر من قبل مالكي المشروعات لزيادة مقـــدار فائض القيمة ، على حساب صحة العمال وسلامتهم ، وحتى حياتهم على الأغلب . وينجلي هـــذا بيسر حينما يطبق المشروع الرأسمالي الصيغة الثانيـــة للمبدأ الاقتصادي – مبـــدأ الاقتصاد في الوسائل . فالاقتصاد في الوسائل للمشروع الرأسمالي إنمـا هو اقتصاد في تكاليف الإنتاج ، أي ، اقتصاد في الانفـــاق المـــادي واقتصاد في الصرف على قوة العمل ، أي ، اقتصاد في الأجور . تقود الصيغة الأولى الى أحوال تهمل صحة وسلامة العمال وحاجاتهم الشخصية كعمال. أما الصيغة الثانيـــة فتفضي الى ضغط دائب على الأجور ، وخفض في عـــدد المستخدمين ، يؤديان الى البطـالة الجماهيرية (Mass Unemployement) على الأغلب .

وفي مناقشته لتطبيق مبدأ الاقتصاد في وسائل الانتـــاج ، يقول ماركس : « طبقـــاً لطبيعته المتناقضة والمتضادة ، يسير الانتـــاج الرأسمالي ليضيف الى الاقتصاد في استعمال رأس المـــال الثابت[٢٧] ، وبالتالي الى وسائل زيادة وتيرة الربح ، إسرافاً في استعمال حياة وصحة العامل نفسه ... وهـــذه الاقتصادات هي : زحام غرف العمال الضيقة غير الصحية ، أو بلغـــة الرأسمالي ، ادخار في الأبنية ، ازدحام المكائن الخطيرة في غرفة واحدة بعينها من دون وسائل الحماية ضد هذا الخطر ؛ إهمال التحوطات في العملية الإنتاجية مما يشكل خطراً على الصحة أو الحياة، كالتعدين مثلاً – الخ ؛ ولا نذكر فقدان الشروط التي تجعل عملية الانتاج إنسانية ، ومقبولة ، وحتى مطاقة بالنسبة إلى العامل . إذ تكون مثل هذه الاجراءات من وجهة نظر الرأسمالي ، عديمة الفائدة والإحساس تماماً . فمهما كان الإنتاج الرأسمالي اقتصادياً من الجوانب الأخرى ، فإنه يبذّر الحيـــاة الانسانية تبذيراً[٢٨] .

لا يحتاج الجهد المبذول لجعل الأجور في الحد الأدنى ايضاحاً ولا تعقيباً . فإن قلّ اليوم إهمال صحة العمال وسلامتهم وحياتهم في الأقطار الرأسمالية الرئيسية – وإن قلّ إلى حد ما الجهد المبذول للمحافظة على الحد الأدنى للأجور – فليس هذا نتيجة لمبدأ العقلانية الاقتصادية المطبق في المشروعات الرأسمالية . بل يقع هذا كله بالرغم من هذا المبدأ ، كنتيجة لقوة الطبقة العاملة ، نقاباتها وتنظيماتها السياسية وقدرتها على استعمال هذه القوة . ويظهر هذا من حقيقة أن الظواهر التي وصفها ماركس ما تزال قائمة في الأقطار التي تكون فيها الطبقة العاملة ضعيفة ، وغير منظمة ، ومحرومة من فرص النشاط السياسي كما هي الحال في المستعمرات ، والأقطار المتخلفة ، وفي الأقطار الخاضعة للحكم الأجنبي أو ذات النظام السياسي اللاديمقراطي .

وعليه ، يعمل مبدأ العقلانية الاقتصادية ، ضمن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، بصورة متضادة .

إن الطابع المحدود والخاص وأسلوب العمل المتضاد لمبدأ العقلانية الاقتصادية ضمن إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي يعني أن تطبيقه في المشروعات الرأسمالية لا يضمن الاستعمال الأمثل للوسائل من وجهة نظر المجتمع برمته ، أي الاستعمال الأمثل للقوى المنتجة الاجتماعية . إذ يرتبط الاقتصاد الأقصى في استعمال الوسائل في المشروع بالضياع الاجتماعي للوسائل . ويفصح هذا عن نفسه في ضياع القوى الإنتاجية الإنسانية (الأمر الذي تحدثنا عنه من قبل) ، وكذلك في ضياع القوى الانتاجية المادية . وينطبق هذا انطباقاً خاصاً على الموارد الطبيعية ، التي غالباً ما تستغلها المشروعات الرأسمالية من دون ترو ، كما هي الحال مثلاً في الغابات ، والصيد البحري ، أو استغلال الأرض . والميل نحو الاستغلال الطائش للايدي العاملة والموارد الطبيعية ، إنما هو نتيجة لحقيقة أن المشروعات الرأسمالية لا تأخذ بالحسبان الحاجة الاجتماعية لإعادة إنتاج الأيدي العاملة والموارد الطبيعية ، ذلك بالنظر الى الطبيعة الخاصة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية .

وعرض آخر من أعراض ضياع القوى المنتجة انما هو الأزمة الاقتصادية — وهي نتيجة مشتركة للطابع المحدود الخاص وللعمل المتضاد لمبدأ العقلانية الاقتصادية لدى تطبيقه في المشروع الرأسمالي . ولا بد من ان نذكر ضياع القوى المنتجة الناجم عن نشاطات الاحتكارات واحتكارات القلة ، التي تحدد الانتاج للمحافظة على تركيب احتكاري للأسعار والقيم الرأسمالية . وكذلك الضياع المرتبط بحقيقة ان الرأسمالية الاحتكارية غير قادرة على تطوير قوى الانتاج في الاقطار المتأخرة . ومن هنا ، يؤدي مبدأ العقلانية الاقتصادية ، المطبق ضمن اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي ، الى نتيجة مشوهة ، ونتيجة ، من وجهة نظر عامة ، مناقضة لمنطقها الخاص القاضي بالاستعمال الامثل للوسائل . وهذه انما هي نتيجة « تجر المغارم على المجتمع فور ما تسوق المغانم الى الفرد الرأسمالي » ، على حد تعبير ماركس[٣٠] .

وبالرغم من هذه التشويهات ، فإن عقلنة النشاط الاقتصادي ضمن المشروع الرأسمالي ، أو ممارسة السير وفق مبدأ العقلانية الاقتصادية ، وخاصة الوعي بهذا المبدأ في الفكر الانساني ، كلها تكوّن انجازاً له مغزاه التاريخي . ويستوي هذا الانجاز على حد سواء مع التقدم الجليل في التكنيك المادي الذي تم ضمن اسلوب الانتاج الرأسمالي ، وهو بالذات تقدم وثيق الارتباط بتطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية في المشروع . وتحفّز عقلنة النشاط الاقتصادي وتطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية لاستقصاء ربح المشروع على تطور القوى المنتجة . وفي الوقت الحاضر ، اذ يكون من الممكن كنتيجة لنضج القوى المنتجة ، بل ومن الضروري في الوقت عينه العبور الى علاقات إنتاج جديدة تقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج — انه في الوقت نفسه من الممكن والضروري العبور من العقلانية الخاصة الى العقلانية على نطاق اجتماعي ، الى العقلانية الاقتصادية الاجتماعية . وهذا يفتح طوراً جديداً في تاريخ تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية .

تخطيط الاقتصاد الاجتماعي – تحقيق للعقلانية الاقتصادية الاجتماعية

تقتضي العقلنـــة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ، كما بيّنا ، أن تكون أهداف المشروعات المنفردة خاضعة لغاية تشمل مجموع العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع ؛ وبكلمة أخرى، إنها تتطلب تنسيق نشاطات المشروعات المنفردة، والتكامل بين أهدافها من خلال غاية مشتركة توجه النشاط الاقتصادي للمجتمع. ويدعى هـــذا التنسيق **بتخطيط الاقتصاد الاجتماعي** (Planning of the Social Economy) . وتظهر الحاجة الى تخطي حدود العقلانيـــة الخاصة والحاجة الى تنسيق نشاطات المشروعات المنفردة – الحاجـــة للتخطيط – حتى في ظل الرأسمالية إلى حد ما . إنها تظهر في ضمن إطار المؤسسات الصناعية الرأسمالية كالترستات والكارتيلات التي تقوم في فترة الرأسماليـــة الاحتكارية وكنتيجة لقيام الدولة بحقول مختلفة من النشاط الاقتصادي . ولكن ، بما أن وسائل الانتاج ما تزال مملوكة ملكية خاصة ، فلا يمكن لهذه الخطط أن تشمل مجموع الاقتصاد الاجتماعي . وعليه ، فإنهـــا توسع نطاق العقلانية الاقتصادية الخاصة ، ولكنها لا تغير طابعها المحدود أو أسلوب عملها المتضاد . ولما كانت وسائل الانتاج ، بعـــد ذلك ، مملوكة ملكية خاصة ، فلهذا النوع من الخطط التي تشمل مجموعة من المشروعات الرأسمالية أثر محدود في المشروعات المنفردة . وحتى للخطط التي تضعها الدولة ، لأسباب سوف نبيّنها طي هذا الكتاب فيما بعد ، فاعلية محدودة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الاحتكارية أو الاحتكارية – القليلة ، ما لم تكوّن هـــذه الخطط جزءاً من أهدافها الاقتصادية المشتركة الخاصة. ولكن حتى في هذه الحال ، يشوه هذه الخطط الطابع المتضاد لعلاقات الانتاج الرأسمالية .

ليس التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ، أي تحقيق العقلانية الاجتماعيـــة في الانتاج والتوزيع ، ممكناً إلا في ظل الأسلوب الاشتراكي للانتاج فقط .

تغيّر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج سمة المشروع ، إذ انه يصبح مشروعاً اشتراكياً (A Socialist Enterprise) . فلم يعد استقصاء الربح الهدف النهائي . بل يخضع نشاط المشروع الاشتراكي الى الغاية الاجتماعية العامة، التي تعبر عنها خطة الاقتصاد الاجتماعي ، فتضع الخطة الاقتصادية الاجتماعية الغاية على شاكلة هدف (Target) مكمم ومقاس ؛ وهو اعتيادياً على صورة الدخل الوطني . وتقرر الخطة اعتيادياً أيضاً الوسائل الأهم التي تخدم في تحقيق هذه الغاية ، مثال ذلك حجم وتركيب الاستثمار ، والانتاج في الفروع المختلفة من الصناعة والزراعة ، والعمالة ، والتوزيع ، الخ ... وتضع أهدافاً للمشروعات .

ويحتفظ المشروع الاشتراكي بمقولة الربح ، ولكن ينتفي كونه الغاية النهائية لنشاطه ويصبح وسيلة تخضع إلى الغاية الاجتماعية العامة للخطة . فيقوم الربح مقام حافز على إتمام الأهداف المخططة ومقام فحص لمدى مراعاة المبدأ الاقتصادي . وعليه ، ففي الانتاج الاشتراكي ، تتكامل أهداف نشاط المشروعات المنفردة في غاية مشتركة اجتماعية تتقرر في الخطة الاقتصادية الاجتماعية . ويمكن أن يتباين نطاق هذا التكامل ويطابق امتداد المجتمع[٣١] ؛ ففي الوقت الحاضر ، يطابق هذا النطاق ، في الأقطار التي يسود فيها أسلوب الانتاج الاشتراكي ويتطور ، تنظيم الدولة للمجتمع ، وهو بالتالي يشمل الاقتصاد الوطني . وفي مرحلة تالية في تطور أسلوب الانتاج الاشتراكي سوف يصبح نطاق التخطيط الاقتصادي الاجتماعي دولياً دون ريب ؛ وأخذت تظهر اليوم نوَيات هذه العملية إلى حيز الوجود[٣٢] .

التركيب الهرمي للغايات سمة التخطيط الاشتراكي

وقد يتم إخضاع نشاط المشروع الاشتراكي الى الغاية المقررة في الخطة الاقتصادية الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فقد يكون ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية ، مثلاً ، خطط على مستويات مختلفة أدنى . فقد توجد

خطط المحافظـــات ، أو خطط للمناطق الخ .. ؛ وكذلك خطط لمجموعات معينة من المشروعات ، مثـــال ذلك خطة لصناعة المكائن ، أو خطـة لفحم الليكنايت . وقد يخضع نشاط المشروعات إلى خطة على مستوى أدنى وليس مباشرة الى الخطة الاقتصادية الاجتماعية العامة . بيـد أن جميع الخطط على مستوى أدنى تخضع إلى الخطـة الاقتصادية الاجتماعية العامـــة ؛ والأهداف الموضوعة فيها إنمـــا هي وسائل لتحقيق الغاية الموضوعة في الخطة الاقتصادية الاجتماعية العامة . وفوق ذلك ، فقد لا يكون لبعض المشروعات الرأسماليـة أهداف عامة موضوعة إزاءهـا في الخطة ، وتعمل وفق مبدأ استقصاء الربح . وفي الوقت عينه تقرر الخطة ، من خلال نصها على الشروط التي بموجبها يتحقق الربح الأقصى ، النتيجة لنشاط المشروعات من هذا القبيل . وهذه هي أيضاً طريقة لإخضاع نشاط مشروع ما إخضاعاً غير مباشر الى غاية الخطة الاقتصادية الاجتماعية .

يقود التكامل بين أهداف النشاط للمشروعات الاشتراكية عن طريق غاية مشتركة مقررة في الخطة الاقتصادية الاجتماعية إلى تركيب هرمي (Hierarchic) للغايات . فتقف على قمة هـــذا التركيب الغاية الرئيسية ، أي غاية الخطـــة الاقتصادية الاجتماعيـــة التي سوف ندعوها **بالغايـــة من الطراز الأول** (First Order End) . أما الوسائل التي تخدم مباشرة في تنفيذ تلك الغاية ، فإنهـــا غايات من الطراز الثاني . ثم أن الوسائل التي تخدم مباشرة في تحقيق الأهداف من الطراز الثـــاني هي غايات من الطراز الثالث وهلمّ جراً . وتحتل أهداف النشاط للمشاريع المختلفة مستويات مختلفة في هرم من الغايات . فتحقق سكك الحديد والمسابك الفولاذية ، مثلاً ، غايات من الطراز الثاني ، بينما تحقق ورشة حدادة محلية أو معمل أزرار غايات على مستوى أدنى من الهرم . ويقرر اعتيادياً ، المركز الذي يحتله الهدف من نشاط مشروع معين في هرم الغايات هذا ما إذا كان ذلك المشروع يرتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالخطة الوطنية ، وهو أيضاً يقرر مستوى الارتباط غير المباشر ، وطبيعته .

إن التركيب الهرمي للغايات خاصية خاصة بالأسلوب الاشتراكي للانتاج ، كما إن الخاصية الخاصة بالأسلوب الرأسمالي للانتاج هي وجود أهداف مستقلة متوازية للمشروعات المنفردة : او محاولتها للحصول على الربح الأقصى . لأن التركيب الهرمي للغايات إنما هو التعبير عن الخطة الاقتصادية الاجتماعية والتكامل بين أهداف المشروعات الاشتراكية المنفردة من خلال الغاية الرئيسية المقررة في الخطة الاقتصادية الاجتماعية . وهو في الوقت عينه التعبير عن العقلانية الاجتماعية لأسلوب الإنتاج الاشتراكي . وهذه العقلانية ، التي تجد التعبير عنها في التركيب الهرمي الغايات، لا تخرج من البيضة بريشها مع العلاقات الاشتراكية الإنتاج . بل تتطور تطوراً بطيئاً شاقاً مع الاسلوب الاشتراكي الإنتاج .

وفضلاً عن قوى الإنتاج ، يرث أسلوب الإنتاج الاشتراكي عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي منهجية العقلانية الخاصة للمشروعات الرأسمالية فقط ، وعلى الأخص الحساب ومسك الدفاتر ، إلى جانب فكرة مبدأ العقلانية الاقتصادية ذاتها . وهذا هو ميراث تاريخي عظيم ، ولكنه غير كافٍ لتحقيق العقلانية الاجتماعية الإنتاج والتوزيع . إذ أنه يمكّن من تطبيق المبدأ الاقتصادي في المشروعات المنفردة ، بيد انه لا يشق طريقاً لتوحيد نشاط المشروعات من التركيب الهرمي للغايات الخاضعة لتحقيق الغاية الرئيسية . فعلى المجتمع الاشتراكي أن يشق هذا الطريق في مجرى تطوره الخاص .

المسائل الاساسية في التخطيط الاقتصادي الاجتماعي

وفي الفترة الأولى من تطور اسلوب الإنتاج الاشتراكي يتم التنسيق بصعوبة بين الأهداف المختلفة للنشاط الاقتصادي وترتيبها في تركيب هرمي للغايات، وهو التعبير عن تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية على نطاق اجتماعي . فإن العناصر الموروثة عن أساليب الإنتاج السابقة ، كالقطاع الرأسمالي ، وأيضاً العناصر الاقطاعية في بعض الأحيان ، لا تنقاد إلى التخطيط الاقتصادي

الاجتماعي إلا بعسر بادىء الأمر . وهنالك ، فوق ذلك ، صعوبتان أخريان . تكمن الأولى في حقيقة ان أهداف الخطة الاقتصادية الاجتماعية غير منسقة ولا مكملة على الأغلب ، كما توجد أكثر من غاية واحدة قد تخضع لها الأهداف الباقية في هرم . ومع اكتساب الخبرة العملية في التخطيط فقط ، تتطور تدريجياً الغاية الرئيسية وتتكامل الأهداف الأخرى جميعاً في تركيب هرمي للغايات . وتقوم الصعوبة الثانية على حقيقة ان طرق تنفيذ هذا التكامل غير متطورة بعد . ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال تطور منهجية التخطيط الاقتصادي الاجتماعي .

تلعب منهجية التخطيط الاقتصادي الاجتماعي دوراً في اسلوب الإنتاج الاشتراكي مشابهاً لدور الحسابات ومسك الدفاتر في المشروع . وتكوّن الحسابات ومسك الدفاتر مفترق الطرق التاريخي لمنهجية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . فقد لاحظ ماركس ان مسك الدفاتر ، وهو من نواتج التطور الرأسمالي ، سيجد تطبيقه في التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ، في ظل الاشتراكية . لقد قال ماركس : « بعد إلغاء الاسلوب الرأسمالي للإنتاج ولكن مع الحفاظ على الإنتاج الاجتماعي ... سوف يصبح تنظيم ساعات العمل وتقسيم العمل الاجتماعي بين الجماعات المنتجة المختلفة ، وأخيراً **مسك الدفاتر المتداخل في هذا كله** (التشديد المطبعي أ . ل .) أكثر جوهرية مما كانت عليه من قبل أبداً[٣٣] » . وقبل هذا ، لاحظ ماركس في هذا الصدد ضرورة تطبيق مبدأ العقلانية الاقتصادية : « يبقى الاقتصاد في الوقت مع تقسيم أوقات العمل المخطط بين فروع الانتاج المختلفة ، إذن ، القانون الاقتصادي الأول للانتاج الاجتماعي المشترك . ويصبح قانوناً أكثر أهمية من قبل[٣٤] » . لقد كتب لينين مؤكداً تأكيداً خاصاً على الحاجة لتطبيق مسك الدفاتر والإحصاء الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي . اذ انه اعتبر مسك الدفاتر ، في تطبيقه على نطاق مجموع الاقتصاد الوطني ، خاصية جوهرية لأسلوب الانتاج الاشتراكي . حيث قال : « ان مسك الدفاتر على مستوى الدولة ، أو تسجيل انتاج المنتوجات وتوزيعها على مستوى الدولة هو ،

كما يقال شيء يشبه هيكل المجتمع الاشتراكي[٣٥]» . وغالباً ما أكد لينين في كتاباته وخطبه على الحاجة لمحاسبة وطنية عامة تشمل مجموع العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع .

طريقة الموازنات الاقتصادية والاجتماعية

يتطور التخطيط الاقتصادي الاجتماعي بتحوير مقولات مسك الدفاتر وطرقه المستعملة في المشروع الرأسمالي وبتطبيقها على مجموع العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع . وقد أصبحت **محاسبة الموازنة** (Balance Accounting) التدبير المنهجي الرئيسي . لقد تم لأول مرة اعداد موازنة لمجموع العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع في الاتحاد السوفياتي ، البلد الأول الذي ظهر فيه اسلوب الانتاج الاشتراكي . إذ تقتضي مزاولة تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفياتي ، سلسلة كاملة من الموازنات العامة السنوية التي تشمل أهم جوانب الاقتصاد الوطني . وفي ١٩٢٦ نشرت الموازنة العامة الأولى لمجموع الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي خلال ١٩٢٣ – ١٩٢٤ . أما الآن ، فيتم إعداد موازنة للانتاج ولاستعمال المواد (الموازنات المادية)، ولمتطلبات فروع الانتاج والتوزيع المختلفة والموارد المتوافرة لها ، وللمكائن الصناعية ، وللتجارة الخارجية ، ولدخول السكان ونفقاتهم الخ ... في كل سنة تجتمع الموازنات العامة المنفردة لتكوّن موازنة عامة موحدة لمجموع الاقتصاد الوطني ، إذ تقدم صورة مركّبة للعملية الاجتماعية للإنتاج والتوزيع تبين انتاج وتوزيع الدخل الوطني وتوجيه الأجزاء المناسبة منه نحو الاستهلاك والاستثمار. ففي الاتحاد السوفياتي أصبحت الموازنات العامة النوعية والموازنة العامة للاقتصاد الوطني جزءاً من الاحصاء الاقتصادي الذي تم تكييفه حسب حاجات التخطيط الاقتصادي الوطني[٣٦].

ومحاسبة الموازنة إنما هي أداة لتنسيق المهام المختلفة للخطة الاقتصادية الوطنية ، وأداة لتكامل جميع الأهداف التي تحتويها الخطة في تركيب هرمي للغايات . وهي أيضاً طريقة لضبط الخطة من ناحية مطابقتها لمبدأ الاقتصاد

العقلاني ، لأنها تيسر تقدير مـا إذا كانت الوسائل المختلفة المتوافرة لدى المجتمع مستعملة وإلى أية درجة . إذن ، تلعب الموازنة العامة الاقتصادية الاجتماعية في الاقتصاد الاشتراكي دوراً مهمـاً كدور الحسابات في المشروع الرأسمالي ، ولكن مع فـارق واحد وهو كون هذه الموازنات العامة أدوات للسيطرة على العقلانية الاقتصادية الاجتماعية وليس على العقـلانية الاقتصادية الخاصة كما في حسابات المشروع الرأسمالي .

لقد انتشر استعمال الموازنات الاقتصادية الاجتماعيـة في جميع الأقطار التي ظهر فيها أسلوب الإنتاج الاشتراكي والتي تم فيها بالتبعية إدخـال التخطيط على الاقتصاد الوطني . وقد أدخل مؤخراً العمل بإعـداد الموازنات التي تشمل الجوانب المختلفـة من الاقتصاد الوطني في عدد من الأقطار الرأسمالية كنتيجة للحاجة المتنامية أبداً لتخطي حدود العقلانية الاقتصادية الخاصة التي ذكرناها من قبل ، وما يعقبها من تدخل الدولة المتزايد في العلاقات الاقتصادية الى جانب نشاط الدولة الاقتصادي المباشر . لقـد ساعدت الحرب العالمية الثانية ، الى جانب حاجات التعمير الاقتصادي فيما بعد الحرب ، مساعـدة خاصة على إبراز ذلك الى حيز الوجود . وكذلك لعبت نجاحـات الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي دوراً عظيماً في هـذا ، كما لعبت الرغبـة في الانتفـاع بطرق التخطيط التي تطورت في الاتحاد السوفياتي لغرض عقلنـة الاقتصاد الرأسمالي واستقراره[٣٧] .

ويدعى استعمال محاسبة الموازنـة لمجموع الاقتصاد الوطني في الأقطـار الرأسماليـة بـ « **المحاسبة الاجتماعية** » (Social Accounting) أو « **المحاسبة الوطنية** » (National Accounting)[٣٨] . والطريقة التي تستعمل الموازنات المتحدة مع الصياغة الرياضية للشروط الضرورية للاستقامة في أهداف خطـة الإنتاج ، إنما اكتسبت أهميـة خاصة . إذ انبعثت هذه الطريقة ، أو تحليل المدخل ـ المنتج (Input - output analysis) ، تحت التأثير المباشر لتحليل ماركس للعملية الاجتماعية لإعادة الإنتاج ، أثنـاء فترة إعداد الخطة الخمسية

الأولى في الاتحاد السوفياتي[٣٩] .

« للمحاسبة الاجتماعية أهمية محدودة ضمن اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي ؛ فالعقلانية الاجتماعية مستحيلة في هـــذه الظروف ، كما رأينا ، إذ ان مغزى « المحاسبة الاجتماعية » في الاقطار الرأسمالية حريٌ به ان يكمن في خلق وعي بضرورة تخطي حدود العقلانية الخاصة للمشروعات المنفردة وتأمين العقلانية الاجتماعية لعملية الانتاج والتوزيع . اذ لا تجد طرق « المحاسبة الاجتماعية » ، وخاصة تحليل المدخل المنتج ، تطبيقها التام إلا في تخطيط الاقتصاد الوطني ، وبالتالي ضمن اطار الاسلوب الاشتراكي للانتاج فقط . حيث يستخدم اسلوب البحث العلمي المرتبط بهذه الطرق في التخطيط الاقتصادي الوطني في البلدان الاشتراكية[٤٠] .

وبعـــد اقتباس المشروعات الرأسمالية لحسابات مسك الدفاتر المزدوجة ومحاسبة الموازنة ، تكوّن محاسبة الموازنة الاقتصادية الاجتماعية الخطوة الثانية التاريخية العظيمة في تطور طرق النشاط الاقتصادي العقلاني . لقد ظهر مسك الدفاتر (إلى جانب محاسبة الموازنة) في المراحـل المبكرة في تطور الرأسمالية على أنه اداة للحسابات التجارية – الأساس الأصلي لتطبيق المبدأ الاقتصادي في المشروع الرأسمالي . أما الموازنة الاقتصادية الاجتماعية أو «المحاسبة الاجتماعية» ، فقد ظهرت في المراحل المبكرة لتطور الأسلوب الاشتراكي للانتاج على أنها أداة الحساب الاشتراكية (Socialist Calculation) في تطبيق مبـــدأ العقلانية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني .

المجالات المختلفة لتطبيق المبدأ الاقتصادي

تطور المبدأ الاقتصادي، أو مبدأ العقلانية الاقتصادية – مع النشاط الاقتصادي للانسان . ويطبق المبـــدأ الاقتصادي في مجالات عديدة أخرى من النشاط الإنساني ، وقبل كل شيء في علم التكنيك . فقد يتغير مقدار الشغل الذي تقوم به ماكنة لمقدار معين من الوقود أو ، وهو الشيء نفسه ، قد يتغير مقدار الوقود

الذي تستعمله ماكنة لإنجاز مقدار معين من الشغل . ونتحدث عن الكفاءة التكنيكية للماكنة سواء كثرت أم قلت . وحينما نصمم ماكنة نصمم واحدة لها الكفاءة التكنيكية القصوى الممكنة لقاء كلفة معينة لصنعها . وبالمثل ، نسعى ، في تخطيط محطة كهربائية إلى الحصول على الكفاءة الفنية القصوى ، مقاسة بعدد الكيلواطات من الطاقة الكهربائية التي تنتجها بالطن من الفحم المستهلك، مقابل تكاليف معينة لإنشائها . وهذا الإجراء هو بموجب المبدأ الاقتصادي .

ويطبق المبدأ الاقتصادي في ميدان آخر هو الستراتيجية والتكتيك العسكري . وتكن الستراتيجية والتكتيك العقلانيان في الحصول على الأثر الستراتيجي أو التكتيكي الأقصى بعدد معين من القوات أو – واصفين الشيء نفسه على شكل الصيغة الثانية – في الحصول على أثر ستراتيجي أو تكتيكي معين بالعدد الأدنى من القوات . ونجد أمثلة مشابهة في جميع ميادين النشاط العقلاني : إذ أن الطريقة العقلانية في تعليم العزف على البيانو إنما هي الطريقة التي بموجبها يحقق التلميذ التقدم الأقصى ضمن مدة معينة من الزمن (أو بموجبها يتم مقدار معين من التقدم في المدة الدنيا من الزمن) ؛ والطريقة العقلانية لنقل الحمولات هي التي بموجبها يتم نقل حمولة معينة بالحد الأدنى من الجهد ، أو التي بموجبها يتم نقل الحمولة القصوى بجهد معين . ويلفى المبدأ الاقتصادي تطبيقاً في البحث العلمي أيضاً . فإنه يظهر أوضح ما يظهر في الاحصاء الرياضي حينما يراد تقدير مَعْلَم (Parameter) معين ، إذ يراد لفرضية إحصائية أن تدقق على أساس العدد الأدنى الممكن من المشاهدات ؛ والمفهوم المعروف في هذا المجال هو كفاءة الطرق الإحصائية المختلفة .

ومن هنا ، يكون واضحاً أن المبدأ الاقتصادي هو مبدأ السلوك الإنساني العقلاني الموجه نحو التحقيق الأقصى لغاية معينة . وحينما يكون النشاط عقلانياً والغاية قابلة للقياس الكمي ، أو يمكن التعبير عنها على شاكلة درجات أكبر أو أصغر من التحقيق على أقل تقدير ، هنالك يفعل المبدأ الاقتصادي

فعـله . والنشاط الاقتصادي هو أوسع الميادين لتطبيق المبدأ الاقتصادي ، وهو المجال الذي برز المبدأ فيه لأول مرة ، على الرغم من أنـه ليس بالمجال الوحيد . وفوق ذلك ، دخل المبدأ الاقتصادي وهو باستمرار يأخـذ على عاتقه ميادين جديدة لتطبيقه .

ويشيع في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، كما نعلم ، تكيم الأهداف والعقلنة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي الذي أصبح مجال النشاط المكسبي وخاصة في المشروع الرأسمالي . وهذا يحدو الى عقلنة الأهداف وتكيمها في ميادين عديدة أخرى من النشاط الإنساني ، لأن هذه الميادين مرتبطـة مباشرة بالنشاط المكسبي (مثال ذلك في عـلم التكنيك) أو بصفـة غير مباشرة – كنتيجة « للمناخ الفكري » السائد في النظـام الاجتماعي الرأسمالي . إذ أن الحياة الاجتماعية والفردية ، وكذلك الثقافة ، تتم عقلنتها ، وتصبح ميدانـاً لتكيم الأهداف إلى حد ما (مثال ذلك القياس الكمي لنتائج الرياضة الحديثة) . وعلى هذا المنوال ، تخضع ميادين أكثر فأكثر من النشاط الانساني إلى تطبيق المبـدأ الاقتصادي .

يجعـل اسلوب الانتاج الاشتراكي من الممكن اضطراد التقدم في العقلنة – وكذلك تكيم الأهداف على أكبر احتمال – في ميادين مختلفة من النشاط الانساني، وتبرز العقلانية الاجتماعية من خـلال انضواء مجموع العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع في خطة اقتصادية اجتماعية مما يعزز بالضرورة الميل نحـو السلوك العقلاني في جميع ميادين النشاط الانساني . وأكثر من ذلك ، لا يحتاج التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي الاشتراكي الى العناصر غير العقلانية ، بل حتى المعاديـة للعقلانية الضرورية في النظم الاجتماعية القائمـة على علاقات الانتاج المتضادة . وبالعكس ، تكون هذه العناصر في المجتمع الاشتراكي عائقاً للتطور الاجتماعي وتجري محاولات نشيطة للتخلص منها . وبالتبعية ، فمن المتوقع أن يشمل المبدأ الاقتصادي – أي مبدأ العقلانية الاقتصادية ، حيزاً متعاظماً أبـداً من النشاط الانساني .

البراكسية (براكسيولوجي) – علم النشاط العقلاني

بالنظر الى حقيقة ان عقلانية الأفعال قد صارت الآن مميزة للعديد من حقول النشاط الانساني ، تثور هنا مسألة اكتشاف ما هو مشترك بين جميع حقول النشاط العقلاني . وقاد هذا الى الدراسة العامة للنشاط العقلاني وهي **علم الفعالية أو (البراكسية)** (Praxiology) . وهذا العلم ما يزال فتياً ؛ حيث قدم تادوس كوتاربنسكي (Tadeusz Kotarbinski)[٤١] أعظم عرض منظم لأسسه حتى الآن . ويمكن أن توصف البراكسية بأنها « منطق النشاط العقلاني » لأنه يعالج طرق الاستدلال المستخدمة في النشاط العقلاني. إذ انه يصوغ المفاهيم العامة التي تنبعث عن النشاط العقلاني . وهذه المفاهيم هي من أمثال الغاية والوسيلة ، والطريقة ، والفعل ، والخطة ، والفاعلية ، والكفاءة (Efficiency) ، والاقتصاد ، وهلمّ جراً . وتدعى هذه المفاهيم **بالمقولات البراكسية** (Praxiological Categories) . وتقيم البراكسية العلاقات بين المقولات البراكسية التي تدعى بالمبادىء البراكسية للسلوك (Praxiological Principles of Behaviour) ؛ ويظهر هذا النوع من المبادىء في كل حقل من حقول النشاط الانساني العقلاني[٤٢]. فالمبدأ الاقتصادي، أو مبدأ العقلانية الاقتصادية ، إنما هو بالضبط أحد هذه المبادىء البراكسية للسلوك .

فروع البحث العلمي المنتسبة الى الفعالية (البراكسية) ؛

بحث العمليات ، وعلم البرمجة ، السايبرنية علم مساعد للبراكسية

جاء عمل كوتارينسكي في البراكسية نتيجة خالصة لاهتمام أكاديمي ومستمدة من دراسات المؤلف في حقل المنطق والمنهجية (Methodology) العامة للعلم . وفي الآونة الأخيرة تطور ، موازياً لعمل كوتارينسكي ومستقلاً عنه ، فرعان

نسيان للبحث العلمي ، تطوراً يستجيب استجابة مباشرة الى الحاجات العملية . وهما : **بحث العمليات** (Operations Research) **وعلم البرمجة** (Science of Programming) . وكلاهما نشأ عن المشاكل العسكرية الناشبة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، وسرعان ما ألفيا تطبيقهما العملي في النشاط الاقتصادي كمشاكل تنظيم التجهيزات والنقل ، وتنسيق الإنتاج ، وتخطيط الاستثمار وهلمّ جراً (٤٣) .

واستوعب علم البرمجة عما قريب ، تحليل المُدخل–المنتج (Input-output) كأحد الأجزاء المكوّنة له . ويطبق اليوم ، بحث العمليات وعلم البرمجة في حقول مختلفة من النشاط الإنساني حيثما ينبغي التنسيق بين عدد كبير من الأفعال التي يقصد منها إنجاز هدف معين ، وحيثما يتمم إيجاد التركيب الأمثل لهذه الأفعال ، أي ضرورة التوصل إلى نظام يؤمن تحقيق الغاية بالدرجة القصوى . ولهذا السبب ، تكوّن هذه الحقول من البحث جزءاً من البراكسية (٤٤) .

وأخيراً ، تطور في الآونة الأخيرة علم ثالث ، وهو السايبرنية (Cybernetics) ، يرتبط أيضاً بالبراكسية – خاصة ذلك الجزء منها الذي يدعى بنظرية الاعلام (Theory of Information) . فالسايبرنية عبارة عن دراسة تجريدية للأنظمة المكوّنة من عناصر يؤثر بعضها على بعض تأثيراً متبادلاً (٤٥) . إذ أن السايبرنية تشرّح هذه العلاقات إلى سلاسل من العلل والمعلولات ، وتصوغ العلاقات الرياضية بينها ، وتدرس السلسلة السببية للعمليات التي تقع في هذه الأنظمة . وللسايبرنية تطبيقان في البراكسية . أولهما ، حيثما يستهدف النشاط الإنساني بصورة غير مباشرة هدفاً عن طريق تحريك سلسلة طويلة من العلل والمعلولات المتداخلة . حيث تقوم السايبرنية بتحليل مضبوط للعمليات التي تفعل فعلها في هذه السلسلة . وثانيهما ، حيثما تتغير الظروف الخارجية في خضم نشاط معين ، وخاصة حيثما يكون هذا التغيير نتيجة للنشاط بالذات . وفي هذه الحالة ، إذا أردنا التوصل الى الغاية المنشودة ، فمن الضروري تغيير وسائل الفعل . وهذا يؤدي إلى هذا التسلسل : الغاية –

وسائل الفعل ـ التغيير في الظروف ـ الوسائل الجديده ـ التغييرات الجديدة في الظروف الخ . ويكون العنصر الأساسي في فاعلية النشاط المعلومات السريعة ، والمضبوطة ، والكافية عن التغير في الظروف الذي يحدث في مجرى النشاط والتكيف السريع للوسائل حسب الظروف المتغيرة . ويمكن تفسير هذا على أنه عمليـة « للتعلم » في مجرى النشاط يحدث في ظروف خاضعة للتغير حيث تقوم السايبرنية بتحليل العملية .

ويتضح أن عقلنة الحقول المختلفة للنشاط الإنساني تؤدي إلى نشوء عـدد من العلوم الجديـدة التي تعالج النشاط العقلاني . وتشكل هـذه العلوم أجزاء مكونة للبراكسية ـ الدراسة العامة للنشاط العقلاني . وفوق ذلك ، فقد ظهر أن السايبرنية : علم يعالج معالجة تجريدية صنفاً واسعاً من القضايا العامة تماماً ، ويعنى هو بجوانب معينة من السلوك الإنساني كحالة خاصة . وتكمن أهميـة السايبرنية للبراكسية في حقيقة أن البراكسية تستعمل نتائج السايبرنية ، وتطبقها في بحث مشاكل معينة من مشاكل النشاط الإنساني . وعليه ، فإن السايبرنية علم مساعد للبراكسية .

مبادىء البرمجة

تكمن أهميـة البراكسية في الاقتصاد السياسي بالدرجة الأولى في معالجتها لدراسة البرمجة (Programming) . وتعنى البرمجة بمسألة اصطفاء الوسائل المناسبة لتحقيق غاية معينة حينما تكون الوسائل قابلة للقياس الكمي والغايـة ممكنة التحقيق على درجات متفاوتة . فاختيار هـذه الوسائل يدعى بالبرمجة ، ومجموعة الوسائل المختارة لتحقيق غاية مـا تدعى بالبرنامج . وتتألف البرمجة من قسمين :

يتكوّن الأول من تحديد الوسائل المتوافرة وتطبيقاتها الممكنـة ومن تثبيت الاستقامة بين هذه التطبيقات المختلفة . وتتغير التطبيقات الممكنة بطبيعـة الوسائل وكميتهـا ؛ فلا يمكن تنفيـذ جميع التطبيقات . كما لا تستقيم جميع

التطبيقات فيما بينها . فقد تكون بعض التطبيقات متناقضة ، وبعضها قد لا يتفق مع بعض . وهذه هي الحال حينما لا توجد وسائل كافية لجميع التطبيقات أو حينما يجعل أحد التطبيقات التطبيق الآخر مستحيلاً . وعليه ، فلا بد من تحقيق الانسجام بين التطبيقات المختلفة ، أو لا بد من تثبيت **الاستقامة الداخلية للبرنامج** (Internal Consistancy of the Programme) ، كما نقول ، أما الأداة التي بواسطتها تتم الاستقامة الداخلية للبرنامج فهي محاسبة الموازنة (Balance Accounting) . ولهذا السبب فقد استوعبت دراسة البرمجة أنواعاً مختلفة من تحليل الموازنة ، مثال ذلك تحليل المُدخل — المُنتج (Input - out put) .

ويكتسب تثبيت الاستقامة الداخلية للبرنامج أهمية خاصة حينما يكون تركيب الوسائل معقداً ويأخذ شكل هرم للغايات الذي بحثناه من قبل ، حينما تكوّن الغايات من المرتبة الثانية الوسائل لتحقيق الغاية من المرتبة الأولى (الغاية الرئيسية) ، وتكوّن الغايات من المرتبة الثالثة وسائل لتحقيق الغايات من المرتبة الثانية الخ ... وتقتضي الاستقامة الداخلية للبرنامج أن يكون تركيب الغايات نفسه مستقيماً استقامة داخلية ، حيث تكون كل غاية وسيلة لتحقيق غاية من مرتبة أعلى . وعليه ، تكون الاستقامة الداخلية للبرنامج أمراً معقداً يتطلب تطبيق طرق رياضية خاصة يقوّمها علم البرمجة .

أما القسم الثاني من البرمجة فيتكون من تثبيت المجموعة المثلى من الوسائل المراد استعمالها ، أي مجموعة الوسائل المؤدية إلى تحقيق الغاية التحقيق الأقصى . وهذا ما يدعى **باصطفاء البرنامج الأمثل** (Choice of the Optimun Programme) . ويتم اصطفاء البرنامج الأمثل من بين البرامج المستقيمة داخلياً فقط لأنه لا يمكن تنفيذ البرامج غير المستقيمة داخلياً في الواقع العملي . ويوجد اعتيادياً عدد كبير (لانهائي على الأغلب) من البرامج المستقيمة داخلياً التي من بينها يتم اصطفاء البرنامج الأمثل . وما اصطفاء البرنامج الأمثل إلا مجرد تطبيق المبدأ الاقتصادي على البرمجة . ويمكن هنا تطبيق هذا المبدأ ، كما هي

الحال على الدوام ، على صورتين : إما كاصطفاء للتحقيق الأقصى للغاية من إنفاق معين للوسائل ، وإما كاصطفاء للانفاق الأدنى من الوسائل لتحقيق الغـــاية بدرجة معينة .

وتحلّ مشاكل البرمجة حلاً رياضياً [٤٦] . إذ تعتبر درجة تحقيق الهدف دالة رياضية لمقادير الوسائل المستعملة المختلفة . وهـــذه تدعى **بالدالة الموضوعيـة** (Objective Function) . وتصاغ شروط الاستقامـــة الداخلية للبرنامج بمعادلات (Equations) أو متباينـات (Inequalities) ، حيث تكون مقـادير الوسائل المستعملة مجهولات . وتدعى المعادلات (أو المتباينـــات) **بالعلاقات التوازنية** (Balance Relationships) لأنها تعبر عن روابط بـين مقادير الوسائل المختلفة التي هي في الحقيقـــة علاقات توازنية . وتسمى المجموعة من المقادير المعينة للوسائل بالبرنامج . والبرنامج المستقيم داخلياً عبارة عن مجموعة مقادير من الوسائل تحقق العلاقات التوازنية ؛ والبرنامج الأمثل هو مجموعـــة المقادير من الوسائل ، حيث تبلغ بها الدالة الموضوعية أقصاها . ولحلّ العلاقات التوازنية ، نحصل على برامج مستقيمة داخلياً . وبما أننا نفترض اعتيادياً أن عدد العلاقات التوازنيـة المعـبّر عنها بمعادلات هو أقل من عـــدد المجاهيل (حيث يكون عدد المتباينات أكبر) ، فتوجد بالتبعية حلول عديدة (لانهائية اعتيادياً) ، وهذا يعني وجود العديد من البرامج المستقيمة داخليـــاً . وتدعى مجموعة البرامج المستقيمة داخلياً ، **بمجال الحلول العملية** The domain of) (Feasible Solutions لمشكلة البرمجة . ونختار في مجال الحلول العملية الحل الأمثل (أو عدة حلول مثلى إن وجد أكثر من واحد) ، أي الحل الذي بـــه تبلغ الدالة الموضوعية أقصاها . وهذا يعطينا البرامج المثلى التي تتكون من واحد أو أكثر (أو حتى عدد لا نهائي) . وهذا يعتمد على خصائص الدالة الموضوعية والعلاقات التوازنية .

ومن الجدير بالملاحظة أنه يمكن حل مشكلة البرمجة بطريقتـين : الأولى هي الطريقة الموصوفة هنا بايجاد الحد الأقصى للدالة الموضوعية لعلاقات توازنيـــة

معينة . وتتألف الطريقة الثانية من تكوين دالة للانفـــاق (An Outlay Function) ، على أساس العلاقات التوازنية ، بتبني معادلة كعلاقة توازنيـة معبّرة عن درجة معينة من تحقيق الغايـــة ، ومن ثم إيجاد الحد الأدنى لدالة الإنفاق . والحل المستحصل بالطريقة الثانية مطابق للحل المستحصل بالطريقـة الأولى . ويدعى وجود طريقتين لحل مشكلة البرمجة في مصطلح علم البرمجـــة بازدواجية مشكلة الاختيار للبرنامج الأمثل . وتطابق هـــذه الازدواجية صيغتي تطبيق المبدأ الاقتصادي .

وتتوقف طريقة تحديد الحد الأقصى للدالة الموضوعية أو الحد الأدنى لدالة الانفـــاق على خواص هذه الدالات . ونحن نميّز عملياً بين حالتين أساسيتين . تقع إحداهما حينما يكون كل من المزيـــد (increment) في الدالة الموضوعية ناشئاً عن استعمال وحدة إضافية من وسيلة معينة ، أو المنقوص (decrement) في دالة الانفاق الناشيء عن انخفاض في استعمال وسيلة معينة بوحـدة واحدة ، كمية متغيرة (أو حينما يكون كلاهما كميتين متغيرتين) . وهذا يعني ، رياضياً ، أن قيمة المشتقات الأولى متغيرة لأحد هاتين الدالتين على الأقل . ففي هـــذه الحالة يتم ايجاد القيم القصوى والدنيا بالطريقة المألوفة باستعمال حساب التفاضل . ويدعى تطبيق حساب التفاضل على البرمجـــة بحساب التفاضل الحـــدي (Marginal Calculus) وتقوم الطريقة الثانيـــة حينما تكون قيم المشتقات الأولى ثابتـــة لكلا الدالتين ، حيث تستعمل حينئذ طريقة تدعى بالبرمجـــة المستقيمة (Linear Programming) .

حساب التفاضل والتكامل الحدي

يتألف الحساب الحدي من مقارنة المزيدات في الدالة الموضوعية الناجمة عن استعمال وحدة إضافية من الوسائل المختلفة (ويفترض هنا أن جميع الوسائل قـابلة للقياس ومقيسة بنفس الوحدات ؛ وتتقرر قابليـــة القياس بالعلاقات التوازنية) . وإذا ما تسببت وحدة إضافية من وسيلة واحـــدة في مزيد من

الدالة الموضوعية أقل من وحدة إضافية لوسيلة أخرى ، يمكننا حينئذٍ أن نحصل على زيادة صافية في الدالة الموضوعية بإحلال وحدة من الوسائل محل وحدة أخرى. وما دمنا قادرين على الاستمرار في هذا ، فإن الوحدة الموضوعية لما تصل حدها الأقصى بعد . ويتم بلوغ الحد الأقصى حينما تتساوى المزيدات الناتجة عن وحدة إضافية من وسيلة ما (المساة بالمزيدات الحدية) لجميع الوسائل . لأنه حينئذٍ يصبح من المستحيل زيادة قيمة الدالة الموضوعية بإحلال وحدة من الوسائل محل وحدة أخرى ، أي بتغيير البرنامج . فيصبح البرنامج هو الأمثل . وبالمثل يتم بلوغ الحد الأدنى لدالة الإنفاق حينما تتساوى المنقوصات في قيمة هذه الدالة الناتجة عن تخفيض وحدة واحدة من الوسائل المستعملة (المساة بالمنقوصات الحدية) لجميع الوسائل . وما دام ذلك ليس كذلك ، فمن الممكن تنزيل قيمة دالة الانفاق بإحلال وحدة من وسيلة واحدة محل وحدة من وسيلة أخرى .

ويتطلب تطبيق الحساب الحدي ، كما يبدو بوضوح ، أن تكون المزيدات الحدية للدالة الموضوعة أو المنقوصات الحدية لدالة الانفاق قابلة للتغيير بشكل يسمح للمزيدات والمنقوصات الحدية أن تتساوى في عملية إبدال وسيلة واحدة بأخرى . ولهذا الغرض ، ينبغي أن تكون المزيدات والمنقوصات الحدية متغيرة (Variable) ، وعليها فوق ذلك أن تتغير بطريقة معينة ، بحيث تؤدي الى التساوي فيما بينها . لأن هذا ، بالنظر الى ازدواجية مشكلة اصطفاء البرنامج الأمثل ، ممكن الحل بتطبيق الحساب الحدي إما على الدالة الموضوعية وإما على دالة الانفاق . ولكن لا يمكن تطبيق الحساب الحدي حينما تكون لكلتا المزيدات الحدية للدالة الموضوعية والمنقوصات الحدية لدالة الانفاق قيم ثابتة . ففي هذه الحالة ، لا يمكن استعمال الطريقة المتبعة في أعلاه التي تقود الى التساوي بين المزيدات والمنقوصات الحدية . وحينما تكون المزيدات الحدية كميات ثابتة ، فإنها إما أن تكون متساوية على الدوام ، مستقلاً عن مقادير الوسائل المستعملة ، وإما أن تكون غير متساوية أبداً ولا يمكن أن يقود إحلال وسيلة واحدة محل

أخرى إلى التساوي بينهما . ويصدق القول نفسه على المنقوصات الحدية . وفي هذه الحالة يتم استعمال البرمجة المستقيمة . وترجع تسميتها الى حقيقة كون كلتا الدالتين ، الدالة الموضوعية ودالة الانفاق ، هما دالتان مستقيمتان في هذه الحالة ، أي أنه يوجد تناسب بسيط بين المقدار الاضافي من وسيلة ما ومزيدها في درجة تحقيق الغاية . وتكون في هذه الحالة العلاقات التوازنية ، التي يتم على أساسها تعريف دالة الانفاق ، معادلات أو متباينات مستقيمة أيضاً .

البرمجة المستقيمة

تستخدم البرمجة المستقيمة في تحديدها الحد الأقصى للدالة الموضوعية (أو الحد الأدنى لدالة الانفاق) الجبر المستقيم والهندسة المستوية (أي الأشكال الهندسية المتكونة من تقاطع مستويات في حيز متعدد الأبعاد) . ويمكن شرح المعنى البراكسي للطريقة المتبعة كما يلي : بما أن المزيدات الحدية (المشتقات الأولى) للدالة الموضوعية ثابتة ، فإنها جميعها تكون ، إذن ، متساوية أو غير متساوية على الدوام . فلا يغيّر ، في الحالة الأولى ، استبدال مقدار معين من وسيلة واحدة بمقدار معين من وسيلة أخرى قيمة الدالة الموضوعية . وتكون حينئذٍ جميع البرامج هي المثلى لأنها جميعاً تعطي القيمة نفسها الى الدالة الموضوعية . وهذه هي الحالة الثانوية . ومن الناحية الأخرى ، إذا لم تكن المزيدات الحدية متساوية ، يمكن زيادة قيمة الدالة الموضوعية باستبدال وحدة من وسيلة تعطي مزيداً حدياً أصغر بوحدة من وسيلة تعطي مزيداً حدياً أكبر . وبما أن المزيد الحدي لا يتغير (إذ أنه كمية ثابتة) ، فيمكن اقتفاء هذا السبيل ما دامت العلاقات التوازنية تسمح بذلك . وعليه تتحدد حدود هذا الأسلوب بالعلاقات التوازنية .

ومن هنا يتحدد الحد الأقصى للدالة الموضوعية كما يلي : أولاً ، يتم استبدال الوسائل الأخرى بالوسائل التي تعطي المزيد الحدي الأعظم . ويستمر ذلك ما دامت العلاقات التوازنية تسمح به . وحينما يستنفد هذا الأسلوب إمكانياته ،

يتم استبدال الوسائل الأخرى بالوسائل التي تعطي المزيد الحدي الثاني للدالة الموضوعية . وحينما لم تعد العلاقات التوازنية تسمح بذلك ، يتم حينئذٍ استبدال الوسائل الباقية بالوسائل التي تعطي المزيد الحدي الثالث الخ ... ويسري هذا الأسلوب ما دامت العلاقات التوازنية تسمح به ، أو حتى يتم استنفاد الوسائل المتوافرة . وحينئذٍ تبلغ الدالة الموضوعية حدها الأقصى في حدود الامكانيات التي تقررها العلاقات التوازنية .

ويظهر نتيجة لذلك أن البرنامج الأمثل يقوى على استخدام عدد من الوسائل مساوٍ لعدد التحديدات الفاعلة لإنفاق الوسائل في العلاقات التوازنية . لأن الوسائل المنفردة تستخدم بالتعاقب – حسب حجم المزيد الحدي للدالة الموضوعية التي تسببها الوسائل – كل واحدة منها حتى الحد الذي تحدده العلاقات التوازنية . فلا يمكن استعمال عدد من الوسائل أقل من عدد العلاقات التوازنية المقيّدة لأنه لا يتم في هذه الحالة الانتفاع بكل الإمكانيات لزيادة قيمة الدالة الموضوعية . كما لا يمكن استعمال عدد أكثر لأن ذلك يعني الاستعمال الجزئي للوسائل التي تعطي مزيداً حدياً أصغر للدالة الموضوعية محل الوسائل التي تعطي مزيداً حدياً أكبر .

ولما كانت قيمة الدالة الموضوعية تتزايد في البرمجة المستقيمة على مراحل ، كل منها (بخلاف الحساب الحدي) تقود إلى الحد الذي تفرضه العلاقات التوازنية ، فإن البرنامج الأمثل الوحيد يقع ، إذن ، « على حد » ميدان الحلول العملية كما يقال ، أي ضمن مجموعة البرامج المستقيمة داخلياً . ويمكن توضيح ذلك من خلال بعض المتشابهات الهندسية (Geometrical Analogies)[٤٧] . وبالمثل يتم تحديد الحد الأدنى لدالة الإنفاق على مراحل أيضاً . أولاً ، يتم استبدال الوسائل الأخرى بالوسائل التي تعطي المقوص الحدي الأعظم لدالة الانفاق الخ .. ويسري ذلك على كل مرحلة الى الحد الذي تسمح به العلاقات التوازنية . ونتيجة لذلك ، يوجد البرنامج الأمثل « على حد » ميدان البرامج المستقيمة داخلياً أيضاً .

الروابط المنهجية بين الاقتصاد السياسي والبراكسية

إن البراكسية ، وخاصة ذلك الجزء منها الذي تكوّن من خـــلال دراسة البرمجة؛ علم مساعد للاقتصاد السياسي كالمنطق والرياضة، والإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي ، والقياس الاقتصادي ، والتاريخ الاقتصادي ، والجغرافية الاقتصادية وعلم جراً . ولها أهمية منهجية بالنسبة الى الاقتصاد السياسي ، لأن المبادىء البراكسية للسلوك تكوّن جزءاً من القوانين الاقتصادية حينما يكون النشاط الاقتصادي عقلانياً . فحينما يكون النشاط الاقتصادي عقلانياً ، تكون القوانين الاقتصادية للسلوك البشري تجسيداً للمبادىء البراكسية للسلوك مكيّفة حسب ظروف معينـــة . ويصدق ذلك بصورة خاصة حينما تكون غايـة النشاط الاقتصادي ووسائله قابلة للقياس الكمي كما في الاقتصاد النقدي وخاصة في المشروع الرأسمالي . إذ تعتبر حينئذٍ القوانين الاقتصادية للسلوك البشري عن تطبيق المبـــدأ الاقتصادي في ظروف معينة ، أعني مبـدأ العقلانيـــة الاقتصادية . ومن معرفة الظروف التي تكتنف النشاط الاقتصادي يمكن أن نستدل استدلالاً استنتاجيـــاً على قوانين السلوك الاقتصادي التي تفعل فعلها في هذه الظروف . ومن معرفة ظروف الترابط والتفاعل لنشاطـــات الناس المختلفين ، يمكن بالمثل أن نستدل استدلالاً استنتاجياً على القوانـين الاقتصادية لتفاعل النشاطات البشرية .

ويترتب على حقيقة كون مالك رأس المال يسلك سلوكاً عقلانياً ويستهدف من نشاطه الربح الأقصى ، مثلاً ، انه يوجه رأسماله نحو ذلك الحقل من النشاط الاقتصادي حيث تكون وتيرة الربح على أعلاها . ويترتب على حقيقة كون مالكي رؤوس الأموال يتمتعون بالاختيار الحر بالنسبة إلى الحقول التي يوجهون نحوها رؤوس أموالهم ووجود المنافسة بينهم أن تميل وتائر الربح في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة نحو مستوى واحد . ويترتب على كون مالكي رأس المال المستثمر في حقل معـين يتمتعون باحتكار لا يسمح باستثمار رؤوس أموال

غيرهم أن تكون وتيرة الربح في هذا الحقل أعلى منها في الحقول التي يتدفق رأس المال فيها تدفقاً حراً .

بعض القوانين الاقتصادية نتائج مستنتجة من المبادىء البراكسية للسلوك

إذن ، تكمن أهمية البراكسية ، وخاصة علم البرمجة ، في حقيقة كون بعض قوانين الاقتصاد السياسي يمكن استنتاجهـــا من المبادىء البراكسية للسلوك ، وخاصة من المبدأ الاقتصادي . وعلى هـــذا المنوال يتسع نطاق ذلك الجزء من الاقتصاد السياسي الذي يستعمل الاستدلال الاستنتاجي ، أي النظريـــة الاقتصادية ، اتساعـــاً كبيراً . كما تيسّر البراكسية تكوين النماذج الاقتصادية النظرية واستعمالها أيضاً . حيث أن التعميم الاستنتاجي لنتائج المشاهدة المقارنة للعملية الاقتصادية التي أشرنا اليها في أعلاه [٤٨] ، وبعض المبادىء البراكسية للسلوك تكونان معاً ، الأساس للبديهيات التي يقوم عليهـــا النموذج . إذ تقوم العواقب المنطقية والرياضية للمبادىء البراكسية ، كما في الحسابات المستعملة في علم البرمجة مثلاً ، مقام توجيهات الاستدلال في النموذج[٤٩] . وعلى هذا المنوال ، فإن جزءاً كبيراً من الاقتصاد السياسي إنمـــا هو في الحقيقة ، نظام للاستدلال الاستنتاجي .

وتتضمن « استنتاجية » (Deductivisation) الاستدلال هـــذه تبسيطاً منهجياً عظيماً في الاقتصاد السياسي ، إذ يمكن بيسر استنتاج العديد من قوانين الاقتصاد السياسي من المبادىء البراكسية للسلوك ، بينما يتطلب التوصل إليها من خلال التعميم الاستقرائي تمحيصاً مضنياً لمظاهر متعددة من العملية الاقتصاديـــة وتحليلاً تاريخياً وإحصائياً معقداً . وبعـــد ذلك ، يكون من الأعسر بكثير التفريق ، على أساس من التعميم الاستقرائي ، بين العلاقات الجوهرية والعرضية ، وعليه يبقى مـــا إذا كان هذا التفريق قد تم بصورة جيدة أم لا موضع شك أكبر . ولا يكون لقوانين الاقتصاد السياسي القائمـــة على هـــذا الأساس قوة

الضرورة المنطقية نفسها التي تكون للقوانين القائمة على أنهـــا استنتاجات من المبادىء البراكسية للسلوك . وأنه لهذا السبب بالضبط (ولسبب وجود الاهتمام الأكبر بهذا الحقل كذلك) بقي الاقتصاد السياسي ، حتى الآن ، يعنى عنايـة رئيسية بالقوانين الاقتصادية للنظم الاجتماعيـة حيث يكون القسط الأعظم من النشاط الاقتصادي نشاطاً عقلانيـــاً ، وبالتالي بقوانـين النظامين الرأسمالي والاشتراكي . لأنه من الممكن عن طريق الاستنتاج أن تفهم الى حـــد كبير القوانين الاقتصادية لهذين النظامين على أساس من المبادىء البراكسية للسلوك ، وخاصة المبدأ الاقتصادي . وعليه ، فقد لعب المبدأ الاقتصادي (الذي غالباً ما صيغ صياغة غير صحيحة — وهذه نقطة سنناقشها فيما بعد) دوراً كبيراً في تكوين الاقتصاد السياسي كعلم .

اعتماد دراسة القوانين الاقتصادية عن طريق الاستنتاج على عقلانية النشاط الاقتصادي

إذن ، الاستنتاج من المبادىء البراكسية للسلوك ما هو إلا طريق مختصر إلى فهم القوانين الاقتصادية . ولكن يتوقف إمكان استعماله كوسيلة لدراسة القوانين الاقتصادية أم لا على صحة الفرض القائل إن النشاط الاقتصادي نشاط عقلاني. فكلما نعلم ، ليس كل النشاط الاقتصادي موضوع البحث هو نشاط عقلاني (كما اعتقد وما يزال يعتقد بعضهم خطأً) . فقـد كان النشاط الاقتصادي في النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية حيث ساد الاقتصاد الطبيعي فيها عرفياً وتقليدياً . وما يزال يسود النشاط العرفي والتقليدي على النشاط المنزلي في أسلوبي الإنتاج الرأسمالي والاشتراكي . وعليـه ، فمن الضروري ، قبـل « اختصار الطريق » إلى دراسة القوانين الاقتصادية من خـلال الاستنتاج من المبادىء البراكسية للسلوك ، أن يتم التوفيق فيما إذا كان النشاط الاقتصادي موضوع البحث نشاطاً عقلانيـاً أم نشاطاً عرفياً وتقليديـاً . ويتم ضبط ذلك عن طريق الاستدلال

الاختزالي الذي يستخدم التدقيق التاريخي والاحصائي . وهو يتألف من استخراج النتائج المنطقية والرياضية من المبادىء البراكسية المتبناة ، ومن مقابلة هذه النتائج بالنشاط الاقتصادي البشري الفعلي .

وإذا أسفر التدقيق عن نتيجة سلبية ، فليس من الممكن ارتياد « الطريق المختصر » إلى دراسة القوانين الاقتصادية . بل يتحتم في هذه الحالة أن يجري البحث عن طريق الاستقراء . ويمكن أن نضرب مثلاً على البحث الاستقرائي للقوانين الاقتصادية بالدراسة – التي تستعمل التحليلات الاحصائية والرسائلية (Monographic) – لقوانين السلوك البشري في المقاطعات الفلاحية الفردية ، حيث لا يكون النشاط الاقتصادي ، بالنظر الى الخاصية الطبيعية لهذا النوع من الاقتصاد إلى حد ما ، موجهاً إلى استقصاء الربح وأنه نشاط عرفي وتقليدي على الأكثر . وتقدم دراسة قوانين النشاط في المنزل على أساس من تحليل ميزانيات العائلة مثالاً آخر . فقد قاد هذا ، مثلاً ، الى اكتشاف قانون انكل (Engel's Law) الذي ينص على تناقص نسبة الدخل المصروف على الغذاء مع زيادة معدل دخل الفرد في العائلة .

وفي الأساس ، يُستعمل هذا النوع من الطرق الاستقرائية في تمحيص القوانين الاقتصادية للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . وهذا لا يعني أن الاستنتاج لا يلعب على الاطلاق دوراً في تمحيص القوانين الاقتصادية حيث يكون النشاط الاقتصادي عرفياً وتقليدياً . بل يمكن استخراج الاستنتاجات من هذا النشاط أيضاً . فيمكن ، مثلاً ، من معرفة صور الريع الإقطاعي ومستوياته العرفية وإنتاجية العمل للفلاح ، أن نتوصل إلى نتائج مختلفة حول مستوى معيشة الفلاحين ، ودخول ملاكي الأرض ، ووتيرة فائض العمل الخ ... ولكنه ليس ممكناً أن نرتاد « الطريق المختصر » المشار اليه أعلاه لدراسة القوانين الاقتصادية . وعليه ، يستخدم الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية للاستنتاج استخداماً أقل بكثير من الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية حيث يكون الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي نشاطاً عقلانياً .

الحاجة الى تثبيت نطاق المعرفة المنهجية المطبقة في العمل تثبيتاً تجريبياً

لا يكفي لاستنتاج القوانين من المبادىء البراكسية للسلوك التأكد من أن النشاط الاقتصادي قيد البحث هو نشاط عقلاني . بل من الضروري أيضاً التثبت عن طريق المشاهدة المقارنة من ماهية الوسائل المنهجية المتبعة في نشاط معين . فكما بيّنا من قبل ، إننا حينما نتحدث عن النشاط العقلاني تدور بخلدنا العقلانية المنهجية للفعل . إذ تتوقف أساليب السلوك في النشاط العقلاني منهجياً على المعرفة المنهجية التي يملكها أولئك المشتغلون بالنشاط وعلى الظروف الخارجية التي تقرر مقدار ما هو مفيد من المعرفة المنهجية . فمثلاً ، لا تستعمل دائماً الطرق الرياضية في البرمجة في نشاط موجه نحو استقصاء غاية مكمة وتستخدم لوسائل مكمة . حيث لا يستطيع صاحب العمل الصغير أن يستعملها مثلاً إذا كان لا يملك المعرفة الرياضية الضرورية ولم يسمع بالبرمجة أبداً . ولكن من المؤكد أن تستخدمها الشركة الكبيرة ، مثلاً ، لأنها تتمتع بدائرة خاصة للبرمجة أو تستخدم استشاريين خاصين . وحتى إذا ما عرف صاحب العمل الصغير إمكانيات البرمجة ، فإنه لا ينتفع بها لأن كلفة الخبراء الاستشاريين باهظة . وأكثر من ذلك ، تجعل العلاقات الاقتصادية من المستحيل الانتفاع بالمعرفة المنهجية المتوافرة فلا يستعمل قسط كبير من معرفتنا عن البرمجة في المشروعات الرأسمالية أو الدول الرأسمالية ، لأن تطبيقها يتطلب تنسيقاً بين نشاطات المشروعات المنفردة ، وهو ممكن حينما تكون وسائل الانتاج مملوكة اجتماعياً فقط . وتفوق في هذه الحالة المعرفة المنهجية بالنشاط العقلاني إمكانيات تطبيقها في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي .

وعليه ، فمن الضروري ، عند تطبيق الاستنتاج في الاقتصاد السياسي على أساس من المبادىء البراكسية للسلوك ، أن تؤخذ بنظر الاعتبار المعرفة المنهجية الفعلية ، التي يملكها الناس المشغولون بالنشاط الاقتصادي ، وإمكانيات تطبيق هذه المعرفة . وهذا يقتضي المشاهدة المقارنة للعملية الاقتصادية الفعلية

ولاستخراج النتائج من هذه المشاهدة عن طريق الاستقراء . ولا بد أن يحتوي استنتاج القوانين الاقتصادية من المبادىء البراكسية للسلوك على عنصر استقرائي إن أُريد له أن يقود إلى نتائج صحيحة مطابقة للواقع الموضوعي . ويتضمن هذا العنصر التثبت تجريبياً من المعرفة المنهجية المطبقة في النشاط الاقتصادي الفعلي . فمن دون ذلك ، قـــد تبرهن نتائج تطبيق المبادىء البراكسية للسلوك على أنها زائفة .

إن العديـــد من الاقتصاديين الذين يبدأون بافتراض أن المشروع الرأسمالي يستقصي ربحه ، مثلاً ، يتوصلون إلى النتيجة القائلة باستعماله للحساب الحـــدي على الدوام . بل كما سنرى فيما بعـــد ، جرت محاولات لجعل الحساب الحدي الأساس المنهجي لمجموع الاقتصاد السياسي . بيد أنه وجد أن للحساب الحدي تطبيقاً محدوداً في نشاط المشروعات(٥٠) . أولاً ، إن مسك الدفاتر وطرق الموازنة المستعملة في الواقع غير مكيفة حسب حاجات الحساب الحدي ؛ وأكثر من ذلك ، فلم تشعر المشروعات الرأسمالية بالحاجة إلى تكييفها وفق هذه المقتضيات بالرغم من انتشار المعرفة النظرية بمبادىء الحساب الحدي في الأقطار الرأسمالية . ثانياً ، تكون الدالة الموضوعية والعلاقات التوازنية ، بنـــاء على خواص تكنيك الإنتاج ، مستقيمة أو مستقيمة تقريباً ولا تصلح لتطبيق الحساب الحدي . إنه لمن المهم أن نجد المشروعات الرأسمالية تبنت البرمجة المستقيمة بسرعة فائقـــة في نفس الوقت الذي أهملت فيه الحساب الحدي أو استعملته استعمالاً ضئيلاً في الواقع . وعليه ، فإن القوانين المستنتجة من مبدأ استقصاء الربح على أساس من الفرض القائل بدوام استعمال المشروعات للحساب الحدي لا تعكس القوانين الاقتصادية الحقيقية التي تفعل فعلها في الاقتصاد الرأسمالي . ويرتكب خطأ مشابهـــاً أولئك الاقتصاديون الذين يفترضون ضمن إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي استعمال الوسائل المنهجية للنشاط العقلاني التي لا يمكن تطبيقها إلا حينما تكون وسائل الإنتـــاج مملوكة اجتماعياً فقط .

تثمين عام لأهمية البراكسية في عقلنة النشاط الاقتصادي

إذن ، لا بد من استعمال النتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق البراكسية بشيء من الحيطة والحذر ، ومن دون أن يعزى الى أولئك المشتغلين بالنشاط الاقتصادي استخدام الوسائل المنهجية المعروفة لدى البراكسية كعلم ولكنها غير معروفة من قبل أولئك المشتغلين في النشاط الاقتصادي ، أو أنها تقع خارج نطاق الإمكانيات العملية . ومن الناحية الأخرى ، فإن تيسير هذه النتائج يقود إلى زيادة في العقلانية المنهجية للنشاط الاقتصادي . ومما له أهمية خاصة في هذه الناحية العلوم الجديدة لأبحاث العمليات والبرمجة ، وكذلك للعلم المساعد للبراكسية ، السايبرنية ، التي تجد بسرعة تطبيقاً عملياً لها. وحينما تستخدم ضمن إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي فإنها تزيد من العقلانية الخاصة لنشاط المشروع الرأسمالي. ولكنها في الوقت عينه تفاقم العواقب اللااجتماعية (anti - Social) الناتجة عن الطبيعة المتضادة لعلاقات الانتاج الرأسمالية . ويمكن لها أن تصبح في ظل أسلوب الإنتاج الاشتراكي أداة قوية في زيادة العقلانية الاجتماعية للعملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع . وعليه ، فللبراكسية ، وخاصة فرعيها : أبحاث العمليات والبرمجة — أهمية عظيمة في تخطيط الاقتصاد الاشتراكي . وقد يكتب لها ، بعد الحساب المزدوج لمسك الدفاتر ومحاسبة الموازنة وبعد الموازنات الاقتصادية الاجتماعية ، أن تفتح مرحلة تاريخية ثالثة في تطور الوسائل المنهجية للنشاط الاقتصادي العقلاني .

الفصل السادس

الاتجاه الذاتي والتاريخي في الاقتصاد السياسي

الاتجاه الماركسي والاتجاهات الأخرى في الاقتصاد السياسي علاقتها بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي

يستمد الاقتصاد السياسي الذي عرضناه في أعلاه أصوله من كارل ماركس[1] إذ أنه يحدد موضوعاً وطريقة للبحث ، عنـــد تطبيقهما على الواقع الموضوعي ، تؤديان إلى نشوء نظريات اقتصادية محددة . وتؤلف الموضوعات وطريقة البحث ، إلى جانب النظريات الاقتصادية الناتجة عنها ، الاتجاه المـاركسي في الاقتصاد السياسي . وتكمن خاصيته المميّزة في إدراكه للعمليـــة الاقتصادية بوصفها عملية اجتماعية لإنتاج الوسائل المادية وتوزيعها لغرض إشباع الحاجات الانسانية .

وهو يبحث في العلاقات الاقتصادية بين الناس التي تظهر خلال هـذه العملية

(علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع) والرابطة بين هذه العلاقات ، والتفاعل المتبادل بين الانسان والطبيعة الذي يحدث خلال عملية العمل الاجتماعية ويؤدي إلى تطور قوى الانسان الاجتماعية المنتجة . وعلى هـــذا الأساس يقيم التفسير الماركسي قوانين اقتصادية ــ وهي قوانين على الرغم من كونها ناتجة عن نشاط انـــاني واعٍ وهادف ، فإنها مع ذلك ضرورية موضوعياً ، ومستقلة عن الإرادة والوعي الانسانيـــين ، لأن الانـــسان يعمل في ظروف اجتماعية محددة ، ولأن ما يطوّره من القوى المنتجة لهـــا خواصها النوعية . ويؤكد الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي ، بعد ذلك ، على أنه أصبح الآن ممكنـــاً إعادة تكوين العلاقـــات الاقتصـــادية بحيث ينتفي عمل القوانين الاقتصادية من خلال عملية تلقائية ، بل يكون عملها أكثر فاعلية أبداً في خدمـــة الأهداف التي يأخذها الانسان على عاتقه .

ليس الاتجاه الماركسي بالاتجاه الوحيد في الاقتصاد السياسي الحديث . بل ، هنالك مدارس أخرى الى جانبه ؛ وهذه يمكن تصنيفها إلى صيغ مختلفة لاتجاهين رئيسيين : الذاتي (Subjectivist) والتـــاريخي (Historical) . وفي كليهما شيء مشترك مع المفهوم الماركسي ، بيد أن الخصائص المشتركة بـــين المفهومين الذاتي والماركسي تختلف عما يشترك فيه المفهومان التاريخي والماركسي . وهذا يعود إلى أن جميع التيارات الفكرية في الاقتصاد السياسي الحديث تستمـــد أصولها من مواقف مختلفـــة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي نشأ في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر والذي يكوّن ، ما عدا الطبيعيين (Physiocrats)، النظام العلمي الأول للاقتصاد السياسي[٢] .

يقوم الاقتصاد السياسي المـــاركسي على الاقتصـــاد السياسي الكلاسيكي ويشتمل على أهم إنجازاته . ويتخذ في الوقت عينـــه موقفاً نقدياً من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، مؤكداً على ارتباطه بمرحلة تاريخية معينـــة من التطور الاجتماعي ، ومشدداً على الطبيعـــة التاريخية للمقولات الاقتصاديـــة والقوانين الاقتصادية . إن المفهوم الذاتي إنمـــا هو الحلقة الأخيرة في التطور لتيار فكري

استقى من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بعض العناصر التي تعالج بعض جوانب عملية التبادل وانتهى أخيراً الى عزل موضوع بحثه عن العلاقات الاقتصادية المتكونة تاريخياً . ويعود منشأ الاتجاه التاريخي الى نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نقداً ينصب على فشله في أن ينظر بعين الاعتبار نظرة صحيحة الى الطبيعة التاريخية للمقولات الاقتصادية . وقاد هذا النقد آخر الأمر إما الى نكران وجود القوانين الاقتصادية ، وإما الى الرأي القائل إن مصدر القوانين الاقتصادية هو المواقف الفكرية المميزة لحقب تاريخية معينة وليس العلاقات الاجتماعية الموضوعية وخواص القوى المنتجة كما يؤكد المفهوم الماركسي .

والاقتصاد السياسي الكلاسيكي إنما هو مفترق طرق لجميع الاتجاهات المعاصرة في الاقتصاد السياسي . لقد استعار المفهوم الماركسي أهم منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي واتخذ في الوقت عينه موقفاً نقدياً منها ، مؤكداً على ظروفها وحدودها التاريخية . ونشأ عن ذلك تفسير جديد لمجموع الاقتصاد السياسي . ومن الناحية الأخرى ، أكد الاتجاهان الآخران تأكيداً وحيد الطرف على عناصر معينة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، مما أدى الى تشويهها ، حيث كان التأكيد إما على منجزاته (الاتجاه الذاتي) وإما على نقده (الاتجاه التاريخي) . ويحتوي المفهوم الماركسي على جميع المقولات الصحيحة الموجودة في الاتجاهين الآخرين ، أي الانجازات الحقيقية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي حافظ عليها الاتجاه الذاتي ، والنقدات الصحيحة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي الموجودة في الاتجاه التاريخي .

ومع ذلك ، فإن العبارات الصحيحة في الاتجاهين الآخرين تتحد في صورة مشوهة عن العملية الاقتصادية برمتها ولا تعكس الواقع عكساً وافياً . وعليه ، فمن الضروري أن يخضع هذان الاتجاهان الى تحليل نقدي . ولا نقصد هنا تقديم تاريخ لتطور الاقتصاد السياسي ، بل سوف نحصر مناقشتنا في أسلوب معالجة الاتجاه الذاتي والتاريخي لموضوعات الاقتصاد السياسي وطريقته .

الاتجاه الذاتي : علاقته بـ « الاقتصاد الفوغائي »

نشأ الاتجاه الذاتي عن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نشوءاً غير مباشر . إذ تتكون حلقة الوصل من نظريات المقلدين للاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي نعتها ماركس بـ « الاقتصاد الفوغائي » (Vulgar Economy)[٣] نعتاً ساخراً . لقد عزل الاقتصاد الفوغائي دراسة العملية الاقتصادية عن تحليل علاقات الانتاج – قاعدة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وبخاصة النظرية الاقتصادية لديفيد ريكاردو[٤] . فكان الاقتصاد الفوغائي يرى أن العلاقات الاقتصادية بين الناس تنشأ خلال عملية التبادل وليس خلال العملية الاجتماعية للانتاج ، ولم ينظر الى العملية الاقتصادية بوصفها رابطة اجتماعية تنشأ بين الناس في عملية العمل ، بل نظر إليها من زاوية المنظم الفردي الذي يبيع ويشتري في السوق[٥] .

لقد وصف كريزيفسكي الاقتصاد الفوغائي بأنه نظرية « لا يحسب فيها حساب لشيء إلا لأفراد معدودين في مجاميع حسابية بسيطة . فلم يؤخذ بنظر الاعتبار كون المنتج الفرد ما هو إلا عضو في نظام كبير متلاحم لتقسيم العمل الاجتماعي حيث يكون بعض الناس إسكافياً لأن الآخرين هم خياطون أو عمال زراعيون ؛ وكون التبادل ، البيع والشراء ، ما هو إلا شكل خاص بفترة معينة لتبادل الجهد تبادلاً متقابلاً ، حيث تتوارى علاقات المشترين والبائعين مختفية خلف علاقات المنتجين المختلفين ، أعضاء النظام الاجتماعي لتقسيم العمل »[٦] .

لقد أخذت العلاقة الذاتية بين المشتري والبائع للسلع المشتراة أو المبيعة ، بالبروز في الاقتصاد الفوغائي ؛ حتى أصبحت هذه المسألة آخر الأمر قضيته الرئيسية . فقد تكرس الاهتمام في النظرة الذاتية للانسان عن المواد التي تخدم في إشباع حاجاته ، بدلاً من تمحيص العلاقات الاجتماعية الموضوعية التي تظهر في عملية الانتاج. وقد تمت أخيراً صياغة الاتجاه الذاتي في الاقتصاد السياسي صياغة

منظمة عـــام ١٨٧١ في مؤلفات كارل منجر[٧] (Karl Menger) . ووليم ستانلي جيفينز (William Stanley Jevons) .

موضوعات الاقتصاد السياسي حسب المفهوم الذاتي :

تحليل علاقـــة الانسان بالسلع على أساس المبدأ الاقتصادي

المبـدأ الاقتصادي هو العنصر الذي استمده الاتجـــاه الذاتي من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . فقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ينطوي على فرض واضح تقريباً وهو اتجاه النشاط المكسبي نحو استقصاء الدخل النقدي ، ومـــا استقصاء الربح ، على الأخص ، إلا الحافز الرئيسي في عملية الإنتاج . وكان الشكل الأصلي لهذا الفرض هو التأكيد على أن دليل الناس في نشاطهم المكسبي هو مصالحهم الخاصة (Self - interest)، أي سعيهم للحصول على أعظم مقدار ممكن من الثروة . فكما قال آدم سمث : « لا يعود توقعنا لغذائنا إلى إحسان القصاب ، والخمّار ، والخبّاز ، بل ينبعث عن تقديرهم لمصالحهم الخاصة . إننـا نخاطبهم لا على أساس إنسانيتهم بل على أساس حبهم لأنفسهم ، ولا نتحـــدث اليهم أبداً عن ضروراتنـا الخاصة ، بل عن منافعهم »[٨] . وعلى غرار ذلك ، لاحظ ريكاردو أن « المصلحة الخاصة تقود جميع المضاربات في التجارة »[٩] . ثم انتصب هـــذا الفرض ، وهو مجرد القول بوجود ميل نحو استقصاء الدخل النقدي في نظام إنتاج السلع وتبادل السلع بالنقود ، مبدأً عاماً يهيمن على جميع النشاط الاقتصادي البشري . فأدى هـــذا إلى مفهوم « **الانسان الاقتصادي** » (Economic Man) الذي يسلك وفق مبدأ استقصاء **منافعـــه الاقتصادية** (Economic Advantages) سلوكاً مضبوطاً .

وكان امتداد مبدأ استقصاء الدخل النقدي إلى استقصاء جميـــع أنواع « المنفعة الاقتصادية »، معرّفة تعريفاً فضفاضاً، قد اتخذ آخر الأمر تعبيراً دقيقاً في مذهب عـــلم النفس النفعي (Utilitarian Psychology) حيث تسيطر ،

وفق هذا المذهب ، الرغبة في الاستمتاع باللذة (Pleasure) واجتناب الألم (Pain) على جميع السلوك الانساني ؛ فالإنسان يسعى ، في وضع معين ، من أجل اللذة القصوى والألم الأدنى قدر الإمكان. وكان العديد ممن اعتنقوا مبادىء الاقتصاد الفوغائي هم أيضاً من أتباع هذه النظرية [١٠] . وقد ضمّنت هذه النظرية ، أخيراً ، في المفاهيم الذاتية لجيفينز الذي يرى أن جميع السلوك الانساني يتكون من استقصاء فائض اللذة التي يخلفها تملّك السلع على الألم الذي يرتبط بالجهد المبذول للحصول عليها . إن الاقتصاد ، عند جيفينز ، هو « حساب اللذة والألم » . « اللذة والألم » هما دون ريب الهدفان النهائيان لحساب الاقتصاد . إن إشباع حاجاتنا إلى الحد الأقصى بأقل جهد – لتوفير أعظم مقدار مما هو مرغوب فيه على حساب الأقل مما هو غير مرغوب فيه – أو **بكلمة اخرى** ، إن **استقصاء اللذة** إنما هو قضية الاقتصاد »[١١] . وعلى هذا المنوال يحوّل جيفينز مركز الثقل إلى تحليل علاقة الانسان بالمواد التي تشبع حاجاته . ويصبح علم الاقتصاد هنا مجرد دراسة للسلوك الذي يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي والذي يهدف الى استقصاء اللذة من تملك السلع .

ويقترب تفسير آخر للسلوك وفق المبدأ الاقتصادي ، وهو غير مرتبط بعلم النفس النفعي ، من عرف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي حيث كان مفروضاً أن الانسان يسعى من أجل استقصاء الدخل النقدي ، فحسبما قال وليم ناسوسينيور « كل انسان يرغب في الحصول على ثروة إضافية بأقل ما يمكن من التضحية »[١٢] حيث يحل استقصاء الثروة ، ومثلها في الاقتصاد النقدي كمثل استقصاء الدخل النقدي . وذهب جون ستيوارت مِل حتى أبعد من ذلك ، فعالج استقصاء الثروة لا كحقيقة واقعة بل باعتبارها أحد مظاهر النشاط البشري . فللنشاط البشري أهداف مختلفة ، والثروة واحد منها فقط . فالاقتصاد السياسي ، عند مِل ، يدرس مظهراً واحداً فقط من النشاط البشري ويدع المظاهر الأخرى إلى العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد كتب مِل قائلاً : « يعتبر الاقتصاد السياسي البشرية مشغولة في كسب الثروة واستهلاكها حصراً ،

ويهدف إلى بيان سبل العمل التي تضطر اليها البشرية ، وهي تعيش في المجتمع ، إذا كان هـــذا الدافع ... هو الحكم الفصل في جميع أعمالها »[١٣] . وعليه ، فإن مادة الدراسة للاقتصاد السياسي إنمـــا هي السلوك وفق المبدأ الاقتصادي لغرض الحصول على الثروة ؛ بيد أنه يعتبر واحداً فقط من عدة أنواع ممكنـــة من السلوك .

فكرة المنفعة حسب المفهوم الذاتي

يؤدي كلا هذين التفسيرين إلى عين الشيء . وينتفي أن يكون الاقتصاد السياسي ، حسب المفهوم الذاتي ، دراسة للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ في عملية الانتاج والتوزيع ، أي دراسة العلاقات الاقتصادية بين الناس ، كما في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، بل ينبغي أن يكون دراسة لسوق التبـــادل ، كما في الاقتصاد الغوغائي . وبدلاً من ذلك ، يصبح الاقتصاد السياسي دراسة لعلاقـة الانسان بالمواد التي تشبع حاجاته أو السلع التي يسبب تملكها لذة أو يُكوّن ثروة . وهـذا يفترض هيمنة المبدأ الاقتصادي على سلوك الانسان تجاه السلع : إذ انه يستقصي ما يسمى اعتياديـــاً بـ « المنفعة » . حيث تبلغ المنفعة أقصاها باستعمال الحساب الحدي ، الذي يظهر هنـا على شكل حساب المنفعة الحدية . وهكذا أصبح الاتجاه الذاتي يدعى **بالاتجاه الحدي** (Marginalist Trend) ، أو بتعبير أدق، **نظرية المنفعة الحدية** (Theory of Marginal Utility)[١٤].

يظهر المفهوم الذاتي في عدد من الصيغ التي تعتمد على تفسير مفهوم المنفعـة وعلى الحقل الذي يتم فيه تطبيق هذا المفهوم . حيث يتأصل التفسير القـائم على مذهب اللذة (Hedonistic) في علم النفس النفعي ويعالج المنفعة نفسانياً بوصفها « لذة » ، أو « إشباعاً » ، أو « رفاهية » الخ ... ويظهر هنـــا التفسير أصلاً في المدرسة الذاتية : حيث نلقاه في كتابات جيفينز ، ومنجر ، وبوهيم بوفيرك ومارشال[١٥] . وبعدئـــذ يظهر تفسير آخر يمكن أن يسمى تفسيراً فعالياً أو براكسياً . وهـــذا يتصور المنفعة على أنها درجـــة لتحقيق هدف النشاط

الاقتصادي ، مستقلاً عن طبيعـــة الهدف . وسواء أكانت المسألة مسألة لذة بالمعنى النفساني ، أم دخل نقدي ، أم سلطة سياسية ، أم هدف اجتماعي أخلاقي معين (مثال ذلك الخدمة الصحية) ، فذلك أمر لا يُحفَل به إذ يكون التفسير الفعالي أو البراكسي للمنفعة شيئاً مستقلاً تماماً عن مسألة طبيعة الهدف ويقصر نفسه على القول إن للنشاط الاقتصادي غاية يمكن أن تفهم على أنها مقدار يسمح بدرجـــات متفاوتـــة من التحقيق . وأصبح استعمال مصطلح « التفضيل » (Preference) بدلاً من « المنفعة » أكثر فأكثر شيوعاً في هـــذا التفسير . وبموجب هذا التفسير الفعالي أو البراكسي ، يترك الاتجـــاه الذاتي جانباً جميع الاعتبارات النفسانية ويحوّل نفسه الى « منطق الاختيـــار العقلاني » يهدف الى استقصاء التفضيل[١٦] .

وتوجد ضمن الاتجاه الذاتي أيضاً فروق معينة بالنسبة الى مدى تطبيق مفهوم المنفعة . فالمدرسة «النمساوية» أو «النفسانية» (منجر وفيزر وبوهم — بوفيرك) اعتبرت جميع النشاط الاقتصادي جهداً من أجل استقصاء المنفعة . فطبق حساب المنفعة الحدية على كلا النشاط المكسبي والنشاط المنزلي . وكانت هذه هي مدرسة المنفعة الحدية قلباً وقالباً (Par Excellence) . وخددت مدرسة « لوزان » (فالراس وباريتو) ، الى جانب مارشال ومدرسته المسماة بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، تطبيق مفهوم المنفعة وحساب المنفعة الحديـــة بالنشاط المنزلي . ومن الناحية الأخرى ، اعتُبر النشاط المكسبي على أنـــه استقصاء للدخل النقدي ، ولم يُدخل مفهوم المنفعة هنا (على الرغم من أن مارشال حاول أن يربط بين تكاليف الانتاج والتضحية الذاتيـــة مفسرةً على أنها « منفعـــة سالبة » (Disutility) . ويختفي هذا الفرق في المفهوم البراكسي الأكثر حداثة لأن استقصاء التفضيل يشمل كلاً من استقصاء الدخل النقدي في النشاط المكسبي (بما في ذلك استقصاء الربح في مشروع ما) واستقصاء المنفعة (كيفما فسّرت) في النشاط المنزلي معاً . إذ يخضع النشاط المكسبي والنشاط المنزلي كلاهما لنفس مبدأ استقصاء التفضيل المستحصل من تطبيق الحساب الحدي .

ميل الاتجاه الذاتي الى تحويل الاقتصاد السياسي الى فرع من الفعالية أو البراكسية

ولا تفصل بين هذه الفكرة وبين تحويل الاقتصاد السياسي إلى فرع من الفعالية أو البراكسية إلا خطوة واحدة . وتتألف هذه من تجريد علم الاقتصاد من أية مادة معينة للدراسة . إذ طالما يُفهم من علم الاقتصاد أنه يُعنى بعلاقة الانسان بالمواد التي تشبع حاجاته وتتم معالجتها بصورة مجسدة على أنها أهداف النشاط الاقتصادي الاعتيادي[١٧] ، فإنه ما يزال يضطلع بمجال معين للبحث . وبتجريده من هذا ، يتحول إلى علم شكلي يعنى بالسلوك العقلاني الذي يستقصي أي نوع من المقادير . وقد أوضح جون ستيوارت مِل الطريق حينما قال إن الاقتصاد السياسي لا يعنى بحيّز معين من النشاط البشري ، بل بجانب معين منه . فكل ما كان مطلوباً ، إذن ، هو القول إن الاقتصاد السياسي يعالج جانباً معيناً لجميع النشاط البشري العقلاني، وهو السلوك وفق المبدأ الاقتصادي، بصرف النظر عن نوعية هذا النشاط . وقد انتشر هذا المفهوم لموضوع الاقتصاد السياسي بين الاقتصاديين الذاتيين ويعتبر أرقى التفاسير من الزاوية المنهجية .

وقدم ليونال روبنز (Lionel Robbins) أوضح عرض لهذا المفهوم وأكثره استقامة حيث قال : « الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك البشري بوصفه العلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة »[١٨] . وبموجب هذا التعريف ، لا يكون علم الاقتصاد معنياً بحقل معين من النشاط البشري ، بل بجوانب معينة من هذا النشاط . ويعبّر روبنز عن هذا بوضوح تام « يمكن أن يوصف المفهوم الذي تبنيناه بأنه تحليلي . فهو لا يحاول أن يصطفي أنواعاً معينة من السلوك ، وهو الشكل الذي يفرضه تأثير الندرة . ويستخلص من هذا ، إذن ، أن أي نوع من النشاط البشري يقع ضمن نطاق

التعميمات الاقتصادية ، بقدر ما يطرأ عليه هذا المظهر . فلا نقول إن إنتاج البطاطس نشاط اقتصادي ، أما إنتاج الفلسفة فلا . إننا بالأحرى نقول بقدر ما ينطوي عليه أي من النوعين من النشاط على التخلي عن بدائل أخرى منشودة، يكون مظهره الاقتصادي . فلا توجد تقييدات على موضوع علم الاقتصاد سوى هذا »[١٩] .

وحينما يُفهم علم الاقتصاد على هذا المنوال يكون دراسة عامة للسلوك الذي يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي ، دراسة تنطبق على جميع ميادين السلوك البشري حيثما ينطبق المبدأ الاقتصادي . ويكمن الجانب الاقتصادي للنشاط البشري ، عند روبنز ، في هذه الحقيقة : بما أنه يمكن استعمال المقدار المحدود من الوسائل المتوافرة بطرق متنوعة ، فمن الضروري اصطفاء الغايات التي تستعمل هذه الوسائل النادرة في تحقيقها . ولكن هذا النوع من الاصطفاء يفترض تركيباً هرمياً للغايات ، أي أن بعض الغايات أهم من غيرها . فمن دون هرم من هذا النوع يستحيل القيام باختيار عقلاني للغايات، ومن الناحية الأخرى ، تفترض حقيقة وجود هرم من الغايات افتراضاً مسبقاً أن أهدافاً معينة إنما هي وسائل لتحقيق غاية رئيسية [٢٠] . وفي هذه الحالة ، فإن اصطفاء الغايات حسب أهميتها النسبية إنما يساوي استقصاء الغاية الرئيسية ، أي السير وفق المبدأ الاقتصادي . وعليه ، فإن علم الاقتصاد إنما هو علم استعمال الوسائل النادرة لضمان الدرجة القصوى من تحقيق الغاية المختارة للنشاط البشري .

وأخيراً ، فقد تحول الاقتصاد السياسي الى فرع من البراكسية ، الى علم البرجة . لقد كتب فون ميسيس : « تنبعث عن الاقتصاد السياسي للمدرسة الكلاسيكية النظرية العامة للفعل البشري (Human Action) .. فلا تستطيع المعالجة الصحيحة للمشاكل الاقتصادية تجنب البدء بأفعال الاختيار ؛ فيصبح الاقتصاد جزءاً من علم أكثر شمولاً هو البراكسية « علم الفعالية » (Praxiology) ، على الرغم من أنه أفضل الأجزاء إحكاماً »[٢١] . ونتيجة

لهذا التغير في طابعه ، ينتفي أن يكون الاقتصاد السياسي علماً تجريبياً يعالج الظواهر الحقيقيـــة ، بل يصبح « منطق الاصطفاء » الشكلي حيث يكون المقياس الوحيد للحقيقة هو اتفاق النظريات مع البديهيات المتبنـــاة . وحينما يطبق « منطق الاصطفاء » هذا على النشاط البشري الفعلي، فإنه يصدق تجريبياً بقدر ما يخضع النشاط لهيمنة المبدأ الاقتصادي . ولا يقتضي هـــذا النوع من نظريات الاقتصاد السياسي تدقيقاً تجريبياً ؛ فكل ما هو مطلوب بيانـه ، هو ما إذا كان مسلك معين يخضع للمبدأ الاقتصادي أم لا . ويـــذهب بعض الاقتصاديين الذاتيين كفون ميسيس إلى أبعـــد من ذلك ، فيقولون إن علم الاقتصاد بمفهومه البراكسي (الفعالي) ، إنما هو المعرفة المسبقة بقوانين النشاط البشري الفعلي[٢٢] .

فصل النظرية الاقتصادية الذاتية عن مشكلة العلاقات الاجتماعية

إذن ، علم الاقتصاد كما تفهمه المدرسة الذاتية إنما هو دراسة لا تشبه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا قليلاً جداً ، كما لا تشبه استمراره النقـدي ، الاقتصاد السياسي الماركسي . لقد حلت دراسة العلاقة بين الإنسان والأشياء محل دراسة العلاقات الاقتصادية بـــين الناس ؛ حيث تم استبدال دراسة حقل معـين من النشاط البشري بما هو مجرد فرع من البراكسية (علم الفعالية) ، دراسة أسلوب معين من السلوك البشري . لقد فقد علم الاقتصاد الذاتي ، بتركيزه على علاقـــة الإنسان بالأشياء ، صلته بمشاكل العلاقات الاجتماعيـــة . فالنظرية الاقتصادية ، مفهومة على هذا المنوال ، تنتفي أن تكون علماً اجتماعياً . لقد انقطـــع علم الاقتصاد الذاتي عن مشاكل العمليـــة الاقتصادية الواقعية ، بتركيزه على أسلوب شكلي من السلوك البشري بدلاً من تمحيص ميدان معـــين من النشاط البشري . وينتفي أن يكون علمـــاً تجريبياً حيث يتم تدقيق أقواله بمجابهتها مع الواقع . فهنا يتم استبدال دراسة القوانين الاقتصادية الفاعلة في الواقع الموضوعي بصياغة

المبادىء البراكسية (الفعالية) للسلوك . ويشير إلى هذا التغير في طابع الاقتصاد السياسي استبدال المصطلح القديم « الاقتصاد السياسي » أو « الاقتصاد الاجتماعي » بالمصطلح الجديد « الاقتصاد » والذائع الاستعمال بين الاقتصاديين الذاتيين .

وكما لاحظنا من قبل ، ينتفي أن يكون الاقتصاد السياسي علماً اجتماعياً ، بتحوله إلى علم يعالج علاقة الإنسان بالأشياء . حيث تنطبق جميع النظريات ، سواء ما ينسب منها إلى نظرية المنفعة الحدية أم إلى « منطق الاصطفاء » الفعالي (البراكسي) الأكثر حداثة ، انطباقاً كلياً على فرد معزول يعيش خارج جميع الروابط الاجتماعية . لأن هذه النظريات تعالج حصراً علاقة الإنسان بالأشياء بمعزل عن أي نوع من العلاقات الاجتماعية الإنسانية . ولهذا السبب يمكن توضيحها بالرجوع إلى روبنسون كروسو ، وهو مثل ذائع بين الاقتصاديين الذاتيين . ويشير منجر في شرحه إلى « ساكن في الغابة البكر » ، أو « ساكن في جزيرة » ، أو « فرد في جزيرة غير مسكونة » ، أو « فلاح يزرع وحده » الخ ...[٢٣] ويشرع بوهم – بوفيرك بـ « رجل قرب عين ماء يسر » ، ثم يواصل باعطائه أمثلة من قبيل « مسافر في الصحراء » ، أو « مزارع مقطوع عن العالم » أو « مستعمر يقع كوخه في غابة بكر » الخ ...[٢٤] .

ويبدأ فيزر استعراضه بنظرية الاقتصاد البسيط ، حيث تظهر علاقة الإنسان بالأشياء بمعزل عن العلاقات الاجتماعية وغير مضطربة بسببها . ويمكن أن يفهم هذا الاقتصاد البسيط إما على أنه اقتصاد الفرد المنعزل ، وإما على أنه اقتصاد المجتمع برمته (وكان فيزر يرغب في استعمال مثال المجتمع الشيوعي) في علاقته بالطبيعة ، مستثنياً المشاكل التي تترتب على العلاقات بين الناس . فقد كتب قائلاً : « تبدأ نظرية الاقتصاد البسيط بالفرض المثالي القائل إن الاقتصاد هو اقتصاد شخص واحد . . بما أن المجموعة البشرية تقف معارضة للطبيعة باعتبار أنها وحدة واحدة ، حيث لا يوجد تعارض في المصالح ولا الأحزاب ولا رجوع إلى التشريعات الاقتصادية ، فإن حالتها تشبه تماماً حالة اقتصاد روبنسون

كروسو »[٢٥] . وإذا انتقلنا إلى الأدبيات الحديثة ، نجد روبنز يؤكد على أنه من الضروري لشرح الحياة الاقتصادية أن « نتوجه إلى عمل قوانين الاختيار التي يمكن أن يتم الكشف عنها على الوجه الأفضل بالتأمل في فرد منعزل »[٢٦] .

الاتجاه الذاتي والقوانين الاقتصادية

يوحي هذا النوع من التفسير ، الذي يستبعد العلاقات الاجتماعية عن عـــلم الاقتصاد والذي ييسّر توضيح جميع أقواله بالرجوع إلى روبنسون كروسو ، بعالمية القوانين الاقتصادية ، إذ أنها غير محدودة في نطاقها التاريخي ، كما يرى التفسير الماركسي ، إنمـــا هي هي في كل زمان ومكان يقوم فيـــه النشاط الاقتصادي . ويعبّر روبنز عن هـــذا بوضوح حيث يقول : « تنطبق تعميمات نظرية القيمة على سلوك الرجال المنعزلين ، أو على السلطة الاستثنائية للمجتمع الشيوعي ، انطباقهـا على سلوك الناس في الاقتصاد التبادلي »[٢٧] . فالقوانين الاقتصادية ، حسب هذا الرأي ، قوانين عالمية للنشاط الاقتصادي . فقد تؤثر العلاقات الاجتماعية المتكيفة تاريخيـــاً في الشكل المجسّد الذي تتخذه هـــذه القوانين للتعبير عن نفسها ، ولكنها لا تقوى على تغيير طبيعتها الأساسية ، لأن هذه القوانين الاقتصادية مستمدة من موقف الإنسان غـــير المتغير من الأشياء ، وليس من العلاقات الاجتماعية الدائبة في التغير على مرّ الزمن . لقد قال روبنز عن القوانين الاقتصادية : « صحيح أنها تقوم على التجربة ، وأنهـــا ترجع إلى الواقع . إلا أن التجربة ذاتهـــا هي على درجة كبيرة من العمومية بحيث تجعل هذه القوانين في صنف يختلف تماماً عما هو من الأصح تسميته بالفروض النسبية — تاريخياً (Historico - Relative Assumptions) ... إن الفشل في إدراك هذا والانشغال المفرط بالفروض الثانوية هما وليس غيرهمـــا اللذان يسبغان بعض الملامح على الرأي القائل إن قوانين الاقتصاد محدودة بظروف معينة من الزمان والمكان ، وأنها ذات طبيعة تاريخية محضة وهلمّ جراً »[٢٨] .

يتفق الاتجاه الذاتي ، في تأكيده على عالمية القوانين الاقتصادية (وكذلك قوانين الاقتصاد السياسي) ، اتفاقاً ظاهرياً مع موقف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من القوانين الاقتصادية . فقد ذهب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلى أن القوانين الاقتصادية « خالدة » ، وأخفق في إدراك طبيعتها التاريخية ونطاقها التاريخي المحدود إخفاقه في إدراك تاريخية المقولات الاقتصادية أيضاً . لقد كان ماركس أول من أكّد على هذه التاريخية (Hirtoricity) واستند اليها في توجيه نقداته الى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ولكن هذا الاتفاق ظاهري فقط . فقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يرى أن القوانين الاقتصادية إنما هي قوانين طبيعية ، لأنه كان يرى أن العلاقات الاجتماعية لإنتاج السلع وللانتاج الرأسمالي ، التي تعبر عنها هذه القوانين ، إنما هي أيضاً خالدة وطبيعية (٢٩) . فبالنسبة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، تعالج القوانين الاقتصادية الواقع الموضوعي كقوانين الطبيعة . ومن الناحية الأخرى ، يذهب الاتجاه الذاتي إلى أن قوانين الاقتصاد السياسي إنما هي مبادىء فعالية (براكسية) للسلوك تبين ماهية المسلك الذي يؤمن استقصاء المنفعة أو التفضيل .

تحويل القوانين الاقتصادية الى مبادىء فعالية (براكسية) للسلوك

لقد افترض الممثلون الأوائل للاتجاه الذاتي أن الناس يسلكون وفق المبدأ الاقتصادي بالفعل . وعليه ، فإنهم كانوا يعتبرون أن المبادىء الفعالية (البراكسية) للسلوك ، حسب نظرية المنفعة الحدية ، إنما تنطبق على النشاط الاقتصادي الفعلي وتعكس الضوابط التي تظهر على الواقع . ولما كان ذلك كذلك، فيمكن اعتبار المبادىء الفعالية (البراكسية) للسلوك قوانين اقتصادية واقعية . ولكن لا بد من تعديل هذا الرأي ، إذ أخذ علم الاقتصاد يعتبر علماً يعالج جانباً معيناً من النشاط البشري ، لا ميداناً معيناً منه – حينما أصبح منطقاً للاصطفاء العقلاني يستعمل في السلوك الذي يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي.

« فقوانين » علم من هذا النوع التي لا تعالج العمليات الحقيقية موضوعياً ، لا يتم تثبيتها تجريبياً ، ولا يمكن تدقيقها بالتجربة . وهذه « القوانين » إنما هي مبادىء للاستدلال تستخدم في استقصاء المقدار الذي يمثل الهدف من النشاط ؛ ولهذا فإنها مشابهة في طبيعتها للنظريات الرياضية والمنطقية التي ما هي ، في الحقيقة ، إلا أحد تطبيقاتها . فكما رأينا من قبل ، يمكن أن تكون المبادىء الفعالية للسلوك مفيدة كمقدمات تستنتج منها قوانين اقتصادية حقيقية (أي قوانين عن السلوك البشري وعن التفاعل بين النشاطات البشرية) ، إلا أنها لذاتها ليست بقوانين اقتصادية (٣٠) .

دور التبادل في النظرية الاقتصادية الذاتية

لقد وجد أن مفهوم الاقتصاد السياسي بوصفه الدراسة لعلاقة الإنسان بالشيء من دون أخذ العلاقات الاجتماعية بنظر الاعتبار غير كاف . ولا تستطيع النظرية الاقتصادية الذاتية أن تقف عند روبنسون كروسو وتقاوم تطبيق معرفتها على مشاكل النشاط الاقتصادي للناس الذين يعيشون في المجتمع . فحينما تجابه النظرية الاقتصادية الذاتية العملية الاقتصادية الحقيقية ، عليها أن تواجه العلاقات الاجتماعية وتأخذها بالحسبان . وعند دراسة مشكلة التبادل تؤخذ العلاقات البشرية بنظر الاعتبار . وعليه ، فإن الاقتصاد الذاتي يتألف من قسمين . يشكل القسم الأول القاعدة ويعالج النشاط الاقتصادي لفرد منعزل (وقد يكون « فرداً جماعياً ») . وهنا تنشأ النظريات الأساسية التي تعالج علاقة الانسان بالشيء في السلوك الذي يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي . ويتم في القسم الثاني تطبيق نتائج القسم الأول في شرح تبادل السلع بين الناس .

وهذا البناء « ذو الطابقين » انما هو نموذجي بالنسبة للنظرية الاقتصادية الذاتية . ويظهر هذا بوضوح تام في كتابات فيزر الذي يقسّم علم الاقتصاد الى نظرية الاقتصاد البسيط ونظرية الاقتصاد الاجتماعي . ويرى الرابطة بين

الاثنين كما يلي : « بعد بيان كيفية قيـــام الفرد بحساب وادارة شؤونه حسب نظرية الاقتصاد البسيط ننتقل عندئذ الى بيان كيفية قيام اعـداد من الأفراد ، حيث تكون الملكية خاصة ، بالالتقاء من أجل التبادل — ساعين من أجل منفعتهم الاقتصادية — وتثبيت الأسعار وإقامـــة اقتصاد وطني على أساس من هـــذه الأسعار[٣١] » . وقد أنشأ فالراس ، وباريتو وغيرهما ، انظمتهم على غرار ذلك. فقد بحثوا ، بادىء ذي بدء ، في النشاط الاقتصادي للفرد الذي يستقصي المنفعة أو التفضيل ومن ثم للأفراد الذين يقابل بعضُهم بعضاً في التبادل . وهـذه هي الطريقة القياسية تقريبـــاً لعرض نظام النظرية الاقتصادية وفق المفهـــوم الذاتي[٣٢] .

وفي استنتاجه للعلاقات البشرية من ظواهر التبادل ، يُظهر الاتجاه قرباه الى الاقتصاد الغوغائي الذي يرى ان العلاقات الاجتماعية تنشأ في عمليـــة التبادل وليس في الانتاج كما أكد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وماركس لاحقاً . بيـد ان للاتجـــاه الذاتي مدخلاً غريباً الى العلاقات البشرية التي تقوم في التبـادل ، ونتيجة لذلك فانهـــا تنتفي ان تكون علاقات اجتماعيـة . حيث يقيم الأفراد المنفصلون ، الذين يزاولون النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة تماماً ، علاقات فيما بينهم عن طريق تبادل السلع . ويتألف التبادل من تخلي كل فرد عـن بعض الشيء الذي يرغب فيه رغبة أقل مقابل بعض الشيء الذي يرغب فيـــه رغبة أكثر . والتبادل هنا انما هو تكميل للنشاط الاقتصادي للأفراد المنعزلين ، ومـا أثره إلا مجرد حصيلة للموقف الذاتي للأفراد المختلفين من المواد التي يشترونهـــا ويبيعونها . فتبقى المسألة المركزية مسألة علاقة الانسان بالأشياء — وفي هـــذه الحالة علاقته بالسلع المتبادلة . فالعلاقات التي تنشأ بين الناس في عمليـة التبادل انما هي علاقات عرضية تماماً وليس لها أهمية جوهرية . ومـا القضية الأساسية إلا علاقة الإنسان بالاشياء . فكما يقول روبنز : « ان علاقة التبادل واقعة فنية : انها حقاً واقعة فنية تؤدي الى جميع التعقيدات المهمة تقريباً ، الا انهـــا تبقى لذلك كله فرعية بالنسبة لحقيقة الندرة الرئيسية[٣٣] » . ومن هنـــا يكون

التبادل عاملاً معقداً في علاقة الانسان بالاشياء . وللانسان ، ما عـــدا موقفه الخاص من ممتلكاته ، علاقة بممتلكات الناس الآخرين ، أيضاً . وما العلاقات بين الناس هنا إلا حلقات وصل لعلاقة الإنسان بالأشياء .

وهذه النتيجة هي عكس المفهوم الماركسي . فلا يستبعد المفهوم الماركسي عن الاقتصاد السيـــاسي دراسة علاقـة الإنسان بالأشياء أو السلـــع . إذ أن العلاقات الاقتصادية (علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع) إنما هي علاقات تطورت بين الناس من خلال وساطة الأشياء ، إذ هي علاقات من هذا النوع : الإنسان – الشيء – الإنسان[٣٤]. وميزتها الجوهرية هي أنها علاقات اجتماعية، علاقات بين الناس . وما علاقة الإنسان بالأشياء إلا مجرد حلقة في العلاقة بـــين إنسان وإنسان ، ولهـــا أهميتها في الاقتصاد السياسي على قدر ما تكون حلقة من هذا النوع فقط . حينئذٍ وحينئذٍ فقط تكون لعلاقة الإنسان بالأشياء أهمية اجتماعية ، وحينئذٍ فقط تصبح موضع اهتمام للاقتصاد السياسي . ومن الناحيـة الأخرى ، ينظر الذاتيون الى المشكلة نظرة تختلف اختلافاً تامـــاً وكلياً . إذ أنهم يُعنون بعلاقة الإنسان بالشيء فقط ، ويأخذون بنظر الاعتبار العلاقات بين الناس بقدر ما تكون حلقة بين الإنسان والشيء فقط ، حلقـــة ناتجة عن حقيقة كون المادة في حوزة إنسان آخر . وعليه ، لا يبحث الاتجاه الذاتي، حتى حينما يضطر الى العناية بالتبـادل ، العلاقات الاجتماعية ، بل يقتصر على دراسة العلاقات بين الناس بوصفها حلقات في علاقة الإنسان بالأشياء .

الاتجاه الذاتي يعني تصفية الاقتصاد السياسي

يتحاشى الاتجاه الذاتي ، من خلال اجتنابه البحث في العلاقات الاجتماعيـة على خط مستقيم ، تنـاول تلك المسائل العظيمة التي كانت محل عناية الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، والتي تكوّن اليوم موضوع الاقتصاد السياسي الماركسي. وهذه هي مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الناس – علاقات الانتاج، وعلاقات

التوزيع . وحتى الاقتصاد الفوغائي عالج بأسلوبه الملتوي علاقات اقتصادية معينة ، العلاقات الناشئة في عملية التبادل . وقد أدار الاتجاه الذاتي ظهره عن موضوعات الاقتصاد السياسي الصحيحة باقتصاره كلياً على علاقة الإنسان بالأشياء حتى فيما يتعلق بمشكلة التبادل . وقد عبّر رودولف هيلفردنك (Rudolf Hilferding) عن هذا تعبيراً واضحاً جداً حينما كتب عن المدرسة النمساوية للاقتصاد السياسي قائلاً : « إنها تتخذ من العلاقة **الفردية** بين الإنسان والأشياء نقطة انطلاق لنظامها بدلاً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حيث تعي العلاقات من وجهة نظر نفسانية ، باعتبارها خاضعة لقوانين طبيعية غير متغيرة ؛ إنها تستثني علاقات الإنتاج التي تتحدد اجتماعياً ، أما فكرة تطور العملية الاقتصادية وفق قوانين محددة فغريبة عنها تماماً وهذه النظرية الاقتصادية إنما هي نقيض الاقتصاد : كلمتها الأخيرة ... هي **التصفية الذاتية للاقتصاد السياسي**»[٣٥] . وينطبق ما يقوله هيلفردنك هنا على كل الاتجاه الذاتي .

إن تحويل الاقتصاد الذاتي الى فرع من علم الفعالية (البراكسية) إنما هو الخطوة الأخيرة في تصفيته كاقتصاد سياسي . وحينما يتغير الاقتصاد الذاتي على هذا المنوال ينتفي أن تكون له أية صلة بدراسة ميدان محدد من الواقع الاجتماعي ، فيقتصر على جانب معين من السلوك مشترك بين جميع النشاطات البشرية وموجه نحو استقصاء غاية معلومة . ويصبح الاقتصاد ، بمفهومه كعلم لتطبيق المبدأ الاقتصادي ، علماً عالمياً يشمل ميادين من النشاط الاقتصادي عظيمة التنوع . فيمكن تطبيق المبدأ الاقتصادي ، كما نعلم من الفصل السابق ، في ميادين عديدة : في علم التكنيك ، والستراتيجية والتكتيك العسكريين ، والجراحة والطب ، والتعليم ، وفن السياحة وركوب الخيل ، والشطرنج ، وفن الرسم ، ومنهجية البحث العلمي الخ ... فكل رجل سوي يستخدم المبدأ الاقتصادي حينما يذهب الى عمله كل صباح سالكاً أقرب الطرق أو راكباً أسرع الوسائط .

ويمكن أيضاً تطبيق الحساب الحدي على العديد من هذه الميادين . فإنه يستعمل في علم التكنيك ، حينما يتم حل مشكلة معينة من مشاكل الاستقصاء أو

الاستدناء (مثال ذلك الثقل الأقصى الممكن للدعامة بواسطة حساب التفاضل). وأنه مطبق في الستراتيجية والتكتيك العسكريين ، مثال ذلك في مقارنة أثر تسيير قوات إضافية في ميادين مختلفة من الجبهة ، أي حساب الأثر الحدي لتسيير هذه القوات الى الميادين المختلفة من الجبهة . ويمكن تطبيقه في السباحة عند مقارنة الأثر الحدي للحركات الإضافية على سرعة السابح . أما الطريقة الأخرى لاستعمال المبدأ الاقتصادي ، الطريقة المستعملة في الحالات التي يكون الحساب فيها عديم الفائدة ، وهي البرمجة المستقيمة التي تطورت ، كما بيّنا سابقاً ، لغرض معالجة العمليات العسكرية ولم تطبق على مشاكل النشاط الاقتصادي إلا بعدئذ .

وهذا كله لا بد من اعتباره جزءاً من موضوعات الاقتصاد السياسي إذا كان الاقتصاد السياسي عبارة عن دراسة السلوك وفق المبدأ الاقتصادي . وكان مافيو بانتاليوني (Maffeo Pantaleoni) من أوائل من تخيلوا الاقتصاد السياسي على هذا المنوال ، فإنه كجيفينز ، فسّر المبدأ الاقتصادي تفسيراً قائماً على مذهب اللذة ، باعتباره الجهد الذي يستقصي اللذة . وأسمى هذا بفرض اللذة (Hedonistic Postulate) ، وأسمى النظرية الاقتصادية باعتبار أنها علم السلوك الذي يهيمن عليه فرض اللذة بـ «الاقتصاد البحت» (Pure Economy)، أي الاقتصاد الذي لا تعقّده العلاقات الاجتماعية بين الناس . وعقب انتونيو كرامشي (Antonio Gramsci) على « الاقتصاد البحت » لبانتاليوني كما يلي : « كان من الأنسب للقسم الأول من الكتاب الذي يعالج فرض اللذة أن يكون مقدمة لكتيب عن فن الطبخ المتقدم أو لكتيب أكثر تقدماً عن أوضاع في الفعل الجنسي . ومن المؤلم أن أولئك الذين يؤلفون الكتب عن الطبخ لا يدرسون « الاقتصاد البحت » .. ومثله يقال عن أولئك المشغولين بالأبحاث المتحصنة والمتسترة عن فن الاستمتاع الشهواني »[٣٧] .

إنه لمن الصعوبة التعبير عن ذلك تعبيراً أشد ، فإن تحويل العلم الاقتصادي إلى فرع من الفعالية (البراكسية) ، سواء وفق التفسير القائم على اللذة ، أو

وفق منطق الاصطفاء العقلاني يعني تصفيته كاقتصاد سياسي . ولهـذا السبب يشرع العديد من الاقتصاديين الذين تتلمذوا على المدرسة الذاتيـة برفض الفكرة القائلة إن علم الاقتصاد إنما هو دراسة السلوك الذي يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي عائدين الى الفكرة التقليدية عن الاقتصاد السياسي على أنه دراسة لميدان معـين من النشاط البشري وللعلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا النشاط[٣٨] .

النطاق المقيَّد والمكيَّف تاريخياً للمبدأ الاقتصادي

نحن نعلم أن النشاط الاقتصادي ما هو إلا أحد ميادين النشاط البشري التي يمكن أن ينطبق عليها المبدأ الاقتصادي . ومن الناحيـة الأخرى ، إن النشاط الاقتصادي سلوك لا يهيمن عليه المبـدأ الاقتصادي إلا حينما يكون عقلانيـاً وموجهاً نحو غاية واحدة يمكن تحقيقها بدرجات متفاوتة . ولهذا السبب ، فإن تعريف موضوع الاقتصاد السياسي على أنه السلوك وفق المبدأ الاقتصادي ينطوي، من ناحية ، على إفراط (لأنه يشمل نشاطات ليست اقتصادية) ، ومن ناحية أخرى على تفريط (لأنه يستثني قسطاً كبيراً من النشاط الاقتصادي الذي لا ينطبق عليه المبدأ الاقتصادي) . إن تطبيق المبدأ الاقتصادي على النشاط الاقتصادي هو، كما نعلم، نتيجة لعملية تاريخية طويلة من التطور (وقد وصفت في الفصل السابق).

لقد كان النشاط الاقتصادي ، قبل ظهور إنتاج السلع والاقتصاد النقدي ، تحت هيمنة العرف والتقليد . وبظهور إنتاج السلع والاقتصاد النقدي وانفصال النشاط المكسبي عن النشاط المنزلي فقط ظهرت غاية موحدة وقابـلة للقياس الكمي – وهي الدخل النقدي . إنهـا تتكون تدريجياً مع الانفصال البطيء للنشاط المكسبي عن النشاط المنزلي . ولم يتم الانفصال التـام إلا في المشروع الرأسمالي ؛ وأكثر من ذلك ، لم يحصل إلا هنا التكميم (Quantification) والتقييس (Commensurability) التام لجميع عناصر النشاط الاقتصادي – كلا درجات تحقيق الغاية وإنفاق الوسائل حيث نشأت المقولة الاقتصادية عن الربح.

وحينئذٍ فقط توافرت شروط تطبيق المبدأ الاقتصادي . وقد رأينا أيضاً أنه في ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالي تكون عقلانية النشاط الاقتصادي ، التي نجد التعبير عنها في تطبيق المبدأ الاقتصادي من قبل المشروع ، عقلانية خاصة فقط للنشاط الاقتصادي ، وأنه في ظل أسلوب الإنتاج الاشتراكي فقط يكون ممكناً تطبيق المبدأ الاقتصادي على الاقتصاد الاجتماعي برمته ، أي تصبح العقلانية الاقتصادية الاجتماعية ممكنة في ظل الاشتراكية فقط .

ولا جدال في أن نشاط المشروع الرأسمالي إنما يهيمن عليه المبدأ الاقتصادي . وهنا يتخذ هذا النشاط شكل استقصاء الربح . وهنا أيضاً ، وفي ظروف معينة ، يتم تطبيق الحساب الحدي لغرض إيجاد الاستعمال الأمثل للوسائل . والحساب الحدي ، كما نعلم من الفصل السابق ، ما هو إلا طريقة واحدة فقط للقيام بذلك ولا يمكن استعمالها دائماً . وما عداها ، فتوجد طريقة أخرى لتحديد الاستعمال الأمثل للوسائل ، أي البرمجة المستقيمة . لقد بيّنا في هذا الكتاب من قبل ان تطبيق كل من الحساب الحدي والبرمجة المستقيمة يقتضي من المشروع أن يملك المعرفة المنهجية اللازمة ، وأن يكون ممكناً تطبيقها فيه . وفي حالة انعدام مثل هذه المعرفة أو حيثما يستحيل تطبيقها ، سوف يلجأ المشروع الى طرق أقل دقة في استقصاء الربح ، تعطي مقاربات (Approximations) أضعف وتقوم على الطرق البسيطة للحساب من المعلومات التي يوفرها مسك الدفاتر وحسابات الموازنة . وعلى العموم ، تكون هذه الطرق أقرب الى البرمجة المستقيمة منها الى الحساب الحدي لأنها تقوم في الغالب على فرض وجود تناسب بسيط بين إنفاق الوسائل وارتفاع الربح وإمكان استبدال وسيلة واحدة بأخرى وفق نسب ثابتة . ويمكن اعتبار هذه الطرق البسيطة للحساب على أنها رؤية بدائية للبرمجة المستقيمة ، تختلف عن البرمجة المحلولة رياضياً في أنها لا تعالج معالجة دقيقة مشاكل الاستخدام الآني (Simultaneous) لعدد أكبر من الوسائل .

بيد أن جوهر الاتجاه الذاتي يكمن في حقيقة معالجته للنشاط المنزلي على أنه

سلوك وفق المبدأ الاقتصادي . فبموجب هذا التفسير ، تجري محاولة في المنزل لاستقصاء مقدار معين ، يسمى المنفعة ، باستعمال الحساب الحدي . ويمكن ان تعتبر المنفعة ، كما نعلم ، اعتبار اللذة على انها اللذة ، الاشباع ، أو اعتبار الفعالية (البراكسية) على انها التفضيل . فالمدرسة النمساوية تعالج مجموع الاقتصاد الاجتماعي على انه منزل واحد كبير وانها ترى حتى في نشاط المشروع محاولة لاستقصاء المنفعة . وتعتقد مدرستا لوزان والكلاسيكية الجديدة ان استقصاء المنفعة انما يوجد في المنازل وتعالج المشروع من خلال الكلفة والربح النقديين . وقد يسّر التفسير الفعالي (البراكسي) للمنفعة ، الذي أوجده فيلفريدو باريتو ، معالجة استقصاء الربح في المشروع واستقصاء المنفعة في المنزل باعتبارهما حالتين خاصتين لمبدأ فعالي واحد ، وهو استقصاء التفضيل. ومهما كان تفسير «المنفعة» فان إعزاء الرغبة من أجل استقصاء المنفعة الى النشاط الاقتصادي المنزلي انما هو محاولة لتوسيع مبدأ الاستقصاء ، الذي يهيمن على نشاط المشروع الرأسمالي ، الى النشاط المنزلي – محاولة لتفسير النشاط المنزلي على انه نشاط عقلاني موجه نحو استقصاء مقدار يتحدد تحديداً واضحاً . حيث تلعب المنفعة في النشاط المنزلي نفس الدور الذي يلعبه الربح في المشروع الرأسمالي[٣٩] .

هل من مسعى لاستقصاء المنفعة في النشاط المنزلي ؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كانت العملية الاقتصادية الواقعية تبرّر تحديد مفعول مبدأ الاستقصاء من المشروع الى المنزل ، والى أي مدىً . ففي المشروع الرأسمالي ، يوجد وجوداً واضحاً تماماً هدف موحد قابل للقياس الكمي على شاكلة الربح . ويصبح هذا الهدف ، وهو قابل للتدقيق تجريبياً وللقياس بالوحدات النقدية ، مرئياً بالاعداد المحسوبة من المعلومات التي توفرها حسابات مسك الدفاتر ، ويجد التعبير الموضوعي عنه في موازنة المشروع . ويمكن مشاهدة هذا الهدف مباشرة وتجريبياً . ويختلف الوضع تماماً في المنزل

حيث لا يوجد هدف موحـــد هو عرضة للمشاهدة المباشرة . ومن الناحيـــة الاخرى ، تشير المشاهدة غير المباشرة الى وجود عدد كبير من الأهداف المعينة المطابقة لحاجات مختلفة ؛ أنواع مختلفة من الغـذاء ، والكساء ، والاسكان ، والتسليات ، والتربية الخ ... هنالك مئات من هذه الأهداف ، وغالباً ما تزيد عليها . وإن وجد هدف موحد هو مادة الاستقصاء ، فتتكامل حينئذ هـــذه الأهداف كلها في غاية رئيسية تدعى بالمنفعة : فتكون حينئذ الأهداف المعينة كلها تركيباً هرمياً للغايات مرتباً حسب أهميتهـا لتحقيق الغاية الرئيسية وهي المنفعة . وعليه ، تختزل قضية ما إذا كانت هناك رغبة لاستقصاء المنفعة في النشاط المنزلي نفسها الى مسألة ما إذا كانت جميع الأهداف المنفردة متـكاملة في غاية رئيسية واحدة بالفعل .

ويمكن حل قضية ما ، إذا كان هنالك هـدف موحد مستقصى في النشاط المنزلي — أي المنفعة — من خلال المشاهدة غير المباشرة فقط ، إذ هي التي تبين ما إذا وجد التكامل بين الأهداف المعينة فعلاً . وتتوقف طبيعة هذه المشاهدة على تفسير فكرة المنفعة . وإذا تم تبني التفسير القائم على اللذة ، فلا يمكن أن يكون مثل هذه المشاهدة إلا داخلياً ، أي بالتأمل الباطني (Introspective) . ويستعمل فيزر بوضوح التأمل (Introspection) على أنه برهان على أن الناس يعملون وفق مبادىء نظرية المنفعة الحدية وأنهم يستخدمون الوسائل المتوافرة لديهم بطريقة تجعلهم يحصلون على السلع التي تنطوي على المنفعة الحدية القصوى . وهذه هي ما تدعى بالطريقة النفسانية . فقد كتب فيزر قائلاً : « يحتوي وعي كل إنسان نشيط اقتصادياً على كنز من التجربة يجـــده كل نظري في نفسه من دون ضرورة إلى جمعه من خلال استعمال الطرق العلمية الخاصة »[٤٠] . وعليه ، يحتـــاج الكيمياوي الى مختـــبر ، والفلكي الى مرصد ، والمؤرخ الى الآرشيف والمكتبة ، بينما يستطيع الاقتصادي أن يميط اللثام عن قوانين علمه في تجواله أو جلوسه على كرسي الاستراحة وهو يتعمق في تجربته الداخلية .

وتكمن الصعوبة في حقيقة أن هذه التجربة الداخلية ليست غير مبهمـة إلى

الدرجة التي يدعيها أنصار الطريقة النفسانية . فلا يقتنع العديد من الناس ، وبينهم العديد من الاقتصاديين ، أنهم من تجربتهم الداخلية يسلكون وفق مبادىء نظرية المنفعة الحدية [٤١] . فبالأحرى ، إنهم يعتبرون أن العرف والتقليد يهيمن على النشاط المنزلي ويستطيعون الاستنجاد بتجربتهم الداخلية أيضاً . فلا يقود التأمل الباطني الى نتائج هي عموماً قابلة للتدقيق مستقلاً عن الشخص الذي يتوصل اليها . وعليه ، فليس هناك طريق لمعرفة ما إذا كان الهدف الذي يفترضه التفسير القائم على اللذة للنشاط المنزلي موجوداً بالفعل ، ولا من طريق لمعرفة ما إذا كان بالغاً حده الأقصى .

ومن هنا ، بقي أن ندرس التفسير الفعالي (البراكسي) للمنفعة فقط . وفي هذه الحالة ، يمكن مبدئياً أن تحل مسألة ما إذا كانت الأهداف المعينة المطابقة للحاجات المختلفة متكاملة في الغاية الرئيسية الواحدة للمنفعة بالفعل على أساس المشاهدة الموضوعية . وتتألف المشاهدة من دراسة سلوك الناس في شراء السلع الاستهلاكية وملاحظة ردود أفعالهم حينما تتغير الظروف (الدخل والأسعار) . فنلاحظ مجموعة السلع التي يشتريها المستهلك حينما يتسلم دخلاً معيناً ، وحينما تكون السلع باسعار معينة . فله أن يشتري ، لقاء مقدار معين من النقود ، إحدى مجموعتين من السلع مؤلفتين بصورة مختلفة ، فنلاحظ المجموعة التي يقوم بشرائها .

ولندعُ هاتين المجموعتين أ و ب ، فإذا اختار المستهلك مثلاً ، مجموعة ب نقول ان المنفعة لمجموعة ب تزيد على المنفعة لمجموعة أ . أو بكلمة أخرى ، إن المستهلك يظهر تفضيلاً لمجموعة ب أعظم منه لمجموعة أ . وحينئذٍ يكون للمستهلك الاختيار بين مجموعة ب ومجموعة ثالثة تكلف نفس المقدار من النقود الذي نسميه بـ ج . ولنفترض أن المستهلك يختار مجموعة ج أي أنه يظهر تفضيلاً لمجموعة ج أعظم منه لمجموعة ب . وأخيراً يعطى المستهلك الاختيار بين مجموعة أ ومجموعة ج . فإذا اختار مجموعة ج ، فهذا يعني أنه يظهر تفضيلاً لمجموعة ج أعظم منه لمجموعة أ .

وتكون نتيجة هذه المشاهدات كما يلي :

تفضيل ب أعظم من تفضيل أ
تفضيل ج أعظم من تفضيل ب

تفضيل ج أعظم من تفضيل أ

نحن نقول ، إذن ، إن تفضيلاته مستقيمة أو – باللغة الرياضية – إنها « متعدية » (Transitive) . ولكن إذا اختار المستهلك أ بدلاً من ج أو يعلن أن اختيار أ او ج أمر سواء بالنسبة إليه ، فنحن نقول حينئذ إن تفضيلاته غير مستقيمة أو غير « متعدية » . ونتيجة هذه المشاهدات هي كما يلي :

تفضيل ب أعظم من تفضيل أ
تفضيل ج أعظم من تفضيل ب

تفضيل ج أقل من أو مساوٍ لتفضيل أ

ويمكن مبدئياً التثبت من استقامة التفضيلات أو عدمها على أساس من مشاهدة الاختيارات التي تحصل في السوق . ويمكن ، من خلال القيام بعدد أكبر من هذه المشاهدات ، مثال ذلك باستعمال مجموعات إضافية هي د ، هـ ، و الخ . . ، تحديد ميدان استقامة التفضيلات ، أي مدى المجموعات التي تكون التفضيلات مستقيمة ضمنها . وفي هذا الميدان ، تكوّن التفضيلات مجموعة مرتبة حسب مقدار التفضيل ، فيمكن أن نخص التفضيلات المنفردة بالأعداد الترتيبية (Ordinal) ، ١ ، ٢ ، ٣ مثلاً ، أو ١ ، ٥ ، ١٢ ، على منوال يكون فيه للتفضيل الأعظم العدد الترتيبي الأكبر . ويسمى هذا النوع من مجموعة القيم الترتيبية بميزان التفضيل (Scale of Preference)[٤٢] . وبما أن المستهلك يختار دائماً مجموعة لها أكبر عدد ترتيبي في ميزان التفضيل ضمن ميدان الاستقامة للتفضيلات ، يترتب على ذلك أن التفضيل إنما هو مقدار خاضع للاستقصاء .

ومن الناحية الأخرى ، إذا كانت التفضيلات كلها غير مستقيمة بحيث لا يمكن أن يوجد ميدان للاستقامة ، فلا يمكن تخصيص أرقام ترتيبية ، وبالتبعية يستحيل تقديم ميزان للتفضيل ، فلا يستقصي المستهلك تفضيلاته لأنه لا يوجد مقدار يمكن استقصاؤه . ويمكن أن نضرب مثلا بالحالة التي تكوّن التفضيلات فيها مجموعة دورية (Cyclical) من النوع : تفضيل د أعظم من تفضيل ج ، وتفضيل ج أعظم من تفضيل ب ، الذي هو بدوره أعظم من تفضيل أ ، ولكن تفضيل د ، أقل من تفضيل أ . فلا يمكن تقويم ميزان للتفضيل ، وبالتالي لا يمكن استقصاء التفضيل .

ومن هنا يظهر أن مسألة ما إذا كانت الأهداف المعينة في الحقيقة متكاملة في غاية رئيسية واحدة هي مادة الاستقصاء وتدعى بالمنفعة أو التفضيل تختزل نفسها الى مسألة الاستقامة في التفضيلات . وكما رأينا سابقاً ، يمكن مبدئياً أن تحل هذه المسألة بمشاهدة سلوك المستهلك في السوق . وأوجد كل من بول أ. ساميولسن وجون ر. هيكس طرق القيام بهذه المشاهدات[٤٣] . لأن إحصائيات السوق لا تعالج الاختيارات التي يقوم بها الأفراد ، بل يقوم بها كلٌ من جماعات اجتماعية يتكون من أفراد تختلف دخولهم وموازين تفضيلاتهم . فيكون من الضروري مشاهدة جماعات متجانسة ، وهي لا وجود لها ، أو أفراد . وفي الحالة الثانية ، إنه من الضروري التأمل في إمكانية كون التفضيلات للفرد نفسه قد تكون مستقيمة داخل ميدان محدود ، ولكنها غير مستقيمة خارج هذا الميدان — فيكون من الصعب استخلاص نتائج عامة . وفي الحقيقة ، لم يقم أي شخص بإجراء مشاهدات منتظمة في هذا الميدان ، ومن المشكوك فيه أن يكون من الممكن عملياً القيام بهذا النوع من المشاهدات[٤٤] .

الى هنا ، إذن ، لم تتم البرهنة تجريبياً على أن النشاط المنزلي يتكون من استقصاء هدف موحد — هو المنفعة . وقد يعدل هذا تبني رأي بديل أي أنه يوجد تنوع عظيم في الأهداف المعينة المطابقة للحاجات المختلفة للمنزل ، وأن هذه الأهداف لا تكوّن نظاماً متكاملاً يخضع لغاية رئيسية ما ، بل يهيمن على

النشاط المنزلي التقليد والعرف حيث تخصص الوسائل المحدودة للمنزل لإشباع الحاجات الفردية المختلفة حسب العرف . ويتوقف التخصيص (Allocation) الفعلي للحاجات المعينة على الأسلوب المتعارف عليه في الحياة ، أو على الوسط الاجتماعي الذي ينتسب إليه المنزل المعين (العائلة اعتياديا) . وتعرض الدراسات التجريبية عن ميزانيات العائلة ، مفتاحاً لفهم أساس هذا التخصيص فهماً أفضل من التحليل الحدي القائم على المقدمة غير المبرهن عليها . ويبدو هذا الرأي أقرب الى الواقع من معالجة النشاط المنزلي على نفس الأساس لنشاط المشروع الرأسمالي . فالنشاط المنزلي إنما هو بكل بساطة استمرار لأسلوب قديم من النشاط يشمل كل النشاط الاقتصادي البشري قبل ظهور العلاقات السلعية والنقدية والعلاقات الرأسمالية للانتاج ، أي النشاط القائم على العادات والتقاليد لطراز اجتماعي من الحياة معلوم .

وكما يكتب دبليو . سي . ميشيل (W. C. Mitchell): « إن المقولات النفسانية المهمة بالنسبة الى طلب المستهلك إنما هي العادة ، والمحاكاة ، والإيحاء — وليس الاختيار التأملي ... وقد اقترح في هذا الفصل من قبل أحد أسباب كون إنفاق النقود فناً متأخراً بالمقارنة مع كسب النقود — ألا وهو استمرار كون العائلة الوحدة التنظيمية السائدة في إنفاق النقود ، بينما تم في كسب النقود استخلاف العائلة من قبل وحدة تنظيمية متقدمة على الأغلب . فلا يتم انتخاب ربة البيت ، التي تقوم بقسط كبير من التسوق في العالم ، بالنظر الى كفاءتها كمديرة ، ولا تطرد لعدم كفاءتها ، ولها فرصة صغيرة لتوسيع تأثيرها على المنازل الأخرى إذا ما أثبتت قابليتها ... إنها قبل كل شيء لا تستطيع تنظيم جميع تخطيطها على أساس من المحاسبة كمثل ما يفعل رجل الأعمال ؛ لأنه بينما يكون الدولار وحدة مرضية لحساب الأرباح وكذلك التكاليف ، فإنه ليس بوحدة مرضية للتعبير عن الرفاهية (Welfare) العائلية »[٤٥] .

لقد تبنى مؤخراً العديد من الاقتصاديين الذين نشأوا على التقليد الذاتي ،

بينهم بعض نظريه القياديين السابقين ، هذا التفسير للنشاط المنزلي. وهو تفسير أقرب الى السلوك الفعلي للمستهلك في السوق ومتفق أوثق الاتفاق مع الفكرة العامة عن السلوك وفق المبدأ الاقتصادي على أنـــه ناتج عن التطور التاريخي . وقـــد أقر فيلفريدو باريتو ، حينما انتقـــد كتابه الرياضي فيتو فولتيرا (Vito Volterra) ، أن التفضيلات قد تكون غير مستقيمة رأنه قد توجد أوضاع لا يكون فيها ميزان للتفضيلات ويستحيل فيها استقصاء التفضيل[٤٦] . فتوصل الى النتيجة المهمة القائلة إن نظرية استقصاء التفضيل في النشاط المنزلي هي برمتها غير ضرورية لتفسير سلوك المستهلك في شراء السلع .

وإذا أمعنا في تتبع هـــذه الفكرة نرى أنه من الممكن تفسير التغيرات في طلب المستهلك على السلع – مثال ذلك حقيقـــة كون الطلب العام يهبط حينما يرتفع سعر سلعة معينة ، وكون الطلب يزداد اعتيادياً (وليس دائماً) حينما يرتفع دخل المستهلك – من دون اللجوء الى نظرية المنفعة الحدية أو أي شكل من نظرية استقصاء التفضيل في النشاط المنزلي . ويكفي أن نفرض أن المستهلك قادر على القيام باختيار محدد ، أي كما يقول شومبيتر : « يختار كل إنسان ، عند مواجهة مجموعة معلومة من الأسعار ودخل معلوم ، أن يشتري (أو يبيع) على منوال يتحدد تحديداً فريداً »[٤٧] . وهذه يمكن أن تكون أيضاً هي الحالة حينما تهيمن العادة والتقليد على النشاط المنزلي . ومن هنا ، يقود تحسين الجهـــاز العلمي للاتجاه الذاتي ، آخر الأمر الى رفض الفرض القـــائل باستقصاء المنفعة في المنزل ، وإلى نبذ الحساب الحدي المرتبط بـــه باعتباره غير ضروري وغير مدقق تجريبياً .

إذن ، لا يجد مبدأ الاستقصاء لغاية موحدة وقابلة للقياس عدديـــاً ، الذي يهيمن على المشروع الرأسمالي والذي يسري مفعوله على الأغلب في الميـــادين الأخرى للنشاط المكسبي (كالعمل المأجور ، والإنتاج السلعي الصغير ، وتوفير الخدمات) – مكاناً له في النشاط المنزلي . إلا أنـــه قد يُفترض أن عَقْلَنَـــة (Rationalization) الحياة الفردية والاجتماعية ، أو « المناخ النفساني » لعقلنة

الميادين المختلفة من النشاط البشري تؤثر أيضاً على السلوك في المنزل . لقد كان ماكس فيبر يرى أن نظرية المنفعة الحدية ، على الرغم من كونها لا تعبر عن قاعدة عامة في النشاط الاقتصادي كما يزعم الاتجاه الذاتي وبخاصة المدرسة النمساوية ، فإنها مع ذلك تعبير عن الميل نحو عقلنة لجميع ميادين النشاط الاقتصادي في عصر الرأسمالية . وهذه نظرية سوف تتأكد بشكل أفضل ، حسبما يرى فيبر ، كلما زاد تغلغل المناخ الفكري للرأسمالية في النشاط المنزلي . فقد كتب فيبر قائلا : « إن الخاصية التاريخية للعصر الرأسمالي ومغزى نظرية المنفعة الحدية (ولكل نظرية للقيمة) ، التي تترتب عليه ، لأن فهم هذه الحقبة يكمن في حقيقة أن التاريخ الاقتصادي لبعض الفترات قد دعى ، وليس من دون سبب بـ « تاريخ اللااقتصاد » ، بينما أصبحت هذه النظرية في الظروف السائدة اليوم أوثق بالواقع ، أقرب إليه ، وهي سوف تميل ، قدر ما نستطيع أن نحكم ، إلى أن تكون أدنى الى الواقع أبداً وسوف تقرر مصير عدد أكبر من البشرية أبداً . وعلى هذه الحقيقة التاريخية ـ الثقافية يعتمد المغزى الاستطلاعي لنظرية المنفعة الحدية »[٤٨] .

يمكن تفسير نظرية فيبر لتعني أن المناخ الفكري العام الرأسمالية ، العقلنة المتزايدة لميادين النشاط البشري ، إنما تفضي إلى وجود تنسيق تدريجي للتفضيلات في المنزل الذي يصبح مستقيماً أكثر فأكثر حتى ينشأ ميزان للتفضيلات . وعلى هذا المنوال يطرأ تكامل تدريجي على أهداف النشاط المنزلي حتى يكون ذلك النشاط خاضعاً لمبدأ الاستقصاء كمثل ما يكون في المشروع الرأسمالي . ويمكن القول ، باستعمال التعبير المفضل لفيبر ، إن « روح الرأسمالية » تشيع حتى أن تسود على النشاط المنزلي تدريجياً .

العوامل التي تعمل ضد عقلنة النشاط المنزلي في ظل الرأسمالية

صحيح دون ريب أن « المناخ الفكري » للنظام الاجتماعي الرأسمالي يرجح

عقلنـــة مدىً واسع من النشاطات البشرية وله تأثير على النشاط المنزلي أيضاً . ولكن لا يعمل هنا « المناخ الفكري » للعقلنة فقط . إذ يتأثر اختيار المستهلك بالمشروعات الرأسمالية التي تزاول عدداً من النشاطات الخاصة لإقناع المستهلكين بشراء منتوجاتها . وهذه النشاطات هي كالإعلان ، واختيار الرزم ، واختيار الأنماط (الباترونات) ، وتثبيت العلامات التجارية ، وتوفير التسهيلات الائتمانية وهلمّ جراً . ويدعى هذا النشاط بتجنيد المشترين أو « نشاط المبيعات ». ولهذا النشاط ، في الرأسمالية المعاصرة ، أثر متزايد أبـــداً على المحيط الذي يعيش الناس فيه ؛ فيخضع الناس لزخمه من أوساط يتزايد عددها دائماً . ومن خلال المجلات ، والجرائـــد ، والراديو ، والسينما والتلفزيون ، وعلامات النيون وإعلانات الشوارع في الطرق الرئيسية ، وفي الترام والباصات ونوافذ العرض ، يتلقى الإنسان يوميـــاً حملات من الاعلانات التي تؤثر ، كالأشكال الأخرى من الإقناع ، في قراراته كمشترٍ للسلع الاستهلاكية . فليس من الممكن أن نتحدث اليوم حديثاً واقعياً عن النشاط المنزلي العقلاني من دون أن نأخذ بالحسبان تأثير هذا التجنيد الدائم والمركّز للمشترين .

يمكن تصنيف طرق تجنيد المشترين حسب تأثيرهـــا على عقلانية النشاط المنزلي . هنـــاك الطرق التي تستثير ردود الفعل المعقلانية لدى المشتري ، وتلك التي تحاول أن تستثمر الرغبات اللاشعورية للمستهلك أو أفعاله الانعكاسية بكل بساطة . الأولى هي « الطريقـة الكلاسيكية » التي كانت مستعملة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وتتألف هذه من إقناع المشتري الكامن بأن السلعة الموصى بها إنمـــا هي جوهرية له وأن المنتوج الذي تبيعه هذه الشركة بعينها هو بالضبط ما يتمتع بالصفات التي يرغب فيها بدرجة عالية وملحوظة . وهذا هو نداء للمشتري على أنه كائن عقلاني (على الرغم من عـدم كونه يستقصي المنفعـــة بالضرورة) ، أو هو نداء للمشتري حسب سلوكه المتعارف عليه . وإذا كان هذا النوع من الإعلان يوصي بسلع يقتنيها المشتري اعتيادياً وعلى كل حال ، فإنه لا يغير اعتيادياً سلوك المشتري بقدر ما هو خاضع

للتقليد والعادة . ولكن إذا أوصى الإعلان بمنتوج جديد ، وهو غير معروف سابقاً أو لا يكون من مشتريات المستهلك ، فإن هذا يميل حينئذ إلى تغيير السلوك العرفي والتقليدي للمشتري عن طريق العقل ، أي أن يقوم بعقلنة سلوك المشتري . وبما أن إدخال المنتوجات الجديدة ، غير المعروفة أو غير المألوفة سابقاً ، أكثر فأكثر ، إنما يحدث على نطاق غير مسبوق في النظم الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية ، فإنه من المنتظر أن يميل نشاط المبيعات للمشروعات الرأسمالية نحو عقلنة النشاط المنزلي ، على الرغم من أنه لا يبلغ بالضرورة نقطة الوصول الى تفضيلات مستقيمة وإلى استقصاء المنفعة .

لقد ظهرت في الخمسينيات وفي الاقطار الرأسمالية الرئيسية ، أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الاميركية ومن ثم في المانيا الغربية فالاقطار الأخرى ، طريقة جديدة لتجنيد المشترين تقوم على دراسات نفسانية خاصة . وانبعث منها فرع خاص لعلم النفس يدعى بعلم النفس لتجنيد المشترين[٤٩] . وتستثمر هذه الطريقة الجديدة الأفعال الانعكاسية أو الرغبات اللاشعورية بدلاً من الدعوة الى عقلانية المشترين أو عاداتهم وهي ترتكز الى ما يسمى بـ «البحث الدوافعي» (motivational research) ، حيث يوجد في الولايات المتحدة أكثر من ثمانين وكالة تشتغل بالبحث الدوافعي للصناعة والتجارة . وتستخدم هذه المؤسسات علماء النفس ، والاطباء النفسانيين ، وعلماء الاجتماع . وشرح أحد مديري هذه الوكالات نوع الدراسات التي يقومون بها حيث قال : «إن التحريك هو عبارة عن ذلك النوع من البحث الذي يهدف الى معرفة ما يحرّك الناس في القيام بالاختيارات ، إنه يستخدم تكنيكاً مصمماً لبلوغ اللاشعور أو العقل الباطن لأن التفضيلات عموماً تقررها عوامل لا يعيها الفرد ... وفي الواقع ، ان المستهلك عموماً يتصرف ، في وضع الشراء ، تصرفاً عاطفياً وقهرياً ، يتجاوب تجاوباً لا شعورياً مع الصور والتصاميم التي تتداعى مع المنتوج في اللاشعور »[٥٠] .

لقد كتب المؤلف الاميركي ، فانس باكارد (Vance Packard) ، الذي وضع دراسة منتظمة عن نشاطات وكالات الاعلان ، قائلاً : « مثلاً ، يقوم

بعض « المتعمقين » (Probers) يتلمسون بصورة منتظمة النقاط الضعيفة والحساسة على أمل أن يؤثروا تأثيراً أكفأ على سلوكنا . ففي احدى كبريات وكالات الإعلان بامريكا ، يسبر علماء النفس الموظفون فيها العينات البشرية محاولين التوصل الى كيفية تشخيص وإيحاء الأفكار الى الناس الذين يعانون من القلق كثيراً ، ومن الوعي الجسدي ، والعداء ، والمسالمة ، وهلم جراً . وقامت إحدى وكالات الإعلان في شيكاغو بدراسة العادة الشهرية لربة البيت ومصاحباتها النفسية لغرض التوصل الى الدعوات التي تؤثر عليها تأثيراً فعالاً لبيعها بعض المنتوجات الغذائية »[٥١]. ويكمن جوهر الطرق الجديدة لتجنيد المشترين في الدعوة الموجهة الى اللاشعور وإلى المصادر اللاعقلانية من النشاط البشري . ويلخص باكارد الأمر كما يلي : « لكل هذا السير والتدبير جوانبه الإيجابية والممتعة ؛ ولكن أرى من الانصاف أن أقول إن له معاني معادية للانسانية بشكل خطير . فيبدو أن الكثير منه إنما يمثل تأخراً لا تقدماً للإنسان في نضاله الطويل من أجل وجود عقلاني يقود نفسه بنفسه »[٥٢].

ويكون تأثير هذه الطرق الجديدة لترويج المبيعات في تعزيز العنصر اللاعقلاني في النشاط المنزلي . وعليه ، يوجد ميلان في الرأسمالية المعاصرة . فمن ناحية ، تشجع فروع الفعالية (البراكسية) ، كبحث العمليات والبرمجة والسايبرنية المشروعات على تطوير عقلانيتها المنهجية . ومن الناحية الأخرى ، تكون الطرق الجديدة المستعملة في تجنيد المشترين عوامل في العقلنة السالبة (Derationalization) للنشاط المنزلي. إن تزايد العقلانية المنهجية في المشروع والعقلنة السالبة للنشاط المنزلي هما الميلان المتعارضان اللذان ظهرا على الرأسمالية مؤخراً . وثاني هذين الميلين ناتج عن الأول ، لأن العقلنة السالبة للنشاط المنزلي يسببها نشاط المشروعات التي تقوم باستقصاء أرباحها عن هذا الطريق . إن « روح الرأسمالية » آخذة بالمنازل ، ولكن على شاكلة تختلف تماماً عما تصور ماكس فيبر ؛ فإنها تقوم بذلك على أنها « روح اللاعقلانية ».. وهنا تظهر بوضوح الطبيعة المقيدة والملتوية اجتماعياً للعقلانية الرأسمالية الخاصة .

التثمين النهائي للاتجاه الذاتي

وعلى وجه الإجمال ، يمكن أن نقول إن الاتجاه الذاتي قد غيّر موضوعات الاقتصاد السياسي . وهذا يفضي الى تصفية الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية للانتاج وتوزيع السلع المادية. وأبعد من ذلك، يقوم الاقتصاد الذاتي باعتباره نظرية للمنفعة الحدية أو نظرية للاختيار وفق ميزان التفضيل بتوسيع نطاق مبدأ الاستقصاء المستخدم في المشروع الرأسمالي الى جميع النشاط الاقتصادي في جميع الظروف التاريخية — الاجتماعية . ولا أساس لهذا في الواقع الاقتصادي . لقد قام الاقتصاديون الذاتيون بصياغة بعض المبادىء الفعالية للسلوك التي يمكن تطبيقها في الميادين المختلفة من الاقتصاد السياسي . ولكن هذه المبادىء ليست بقوانين اقتصادية ، أي قوانين تفعل فعلها في الواقع الموضوعي . إنما هي قواعد منهجية للسلوك تشكل موضوعات علم الفعالية (البراكسية) — علم مساعد للاقتصاد السياسي كالمنطق ، والرياضة، والإحصاء ، والقياس الاقتصادي وهلمّ جراً . ولا بد من اعتبار النظرية الذاتية فاشلة إذا أريد لها أن تكون الاقتصاد السياسي .

الاتجاه التاريخي

سوف يكون تحليلنا للاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي أكثر اقتضاباً . لقد نشأ الاتجاه التاريخي من نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . فقد تأصّل وتطور بالدرجة الأولى في ألمانية حيث كان مرتبطاً بالتأثير العظيم الذي زاولته الفلسفة الهيجلية في أربعينيات القرن التاسع عشر . إن صلته بالفلسفة الهيجلية وبعض الجوانب من نقده للاقتصاد السياسي الكلاسيكي تربطان الاتجاه التاريخي بالاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي الذي بدأ في نفس التاريخ تقريباً . ويعود التأثير الكبير للفلسفة الهيجلية على العلوم الاجتماعية الى حقيقة

تفسيرهـــا للتاريخ البشري على أنه عملية للتطور التلقائي كان دايلكتيكها الداخلي هو القوة الدافعة. وقد أدى هذا الى التفسير التاريخي للقانون، والدين، والثقافة، والفن الخ ... وظهر كلا الاتجاهين الماركسي والتاريخي في الاقتصاد السياسي أول ما ظهرا في هذا المناخ الفلسفي، حيث يتفرع كل منهما عن جانب مختلف من الفلسفة الهيجلية، ويستخرج منه نتائج مختلفة. لقد استعار ماركس وانكلز فكرة التطور الدايلكتيكي التلقائي، فأدخلا تفسيراً مادياً جديـــداً للدايلكتيك على أنه عملية تؤثر فيها القوى المتعارضة في العـالم المادي الموضوعي بعضها على بعض. وكانت هذه نقطة الانطلاق للتفسير المـادي للتاريخ، وهو الأساس لإيضاح الطبيعيـة التاريخية المقولات والقوانين الاقتصادية وقاعـــدة الاقتصاد السياسي الجديد الذي وعى تطور العلاقات الاقتصادية على أنهـا عملية تاريخية دايلكتيكية. ومن الناحية الأخرى، استعار الاتجاه التاريخي المثاليـة الموضوعية لهيكل، التي انتهت في العلوم الاجتماعية الى مفاهيم مختلفة عن «الروح الجماعية» (كـ «روح الأمـــة» و «روح حقبة معينة» الخ) باعتبارها القوة المحركة للتطور التاريخي افتراضاً. فتؤثر المثالية الموضوعيـــة في مجموع التطور للاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي.

نبذ الطبيعة النظرية للاقتصاد السياسي

انتقد الاتجاه التاريخي التفسير اللاتاريخي للقوانـين الاقتصادية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مـــع بعض التردد بادىء ذي بدء، ومن ثم بقوة أكثر فأكثر. فقد توصل الممثلون الأوائل لهذا الاتجاه، **المدرسة التاريخية الأقدم**[٤٣]، طارحين جانباً القوانين التي صاغها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، الى النتيجـة القائلة بعدم وجود ضوابط في المجتمع البشري، بخلاف الطبيعـة، وعليه فلا يمكن للاقتصاد السياسي أن يكون علماً نظرياً، بل تاريخياً فقط. لقد كان روشر (Roscher) ما يزال يقر بادىء الأمر قوانـــين الاقتصاد السياسي من

حيث المبدأ ، ويحاول اكمالها بالمـــادة التاريخية فقط . ثم رفض هيلدبرانت (Hildebrandt) قوانين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وأراد أن يستبدلها بالقوانين الاقتصادية لتطور الأمم . كان يرى أن التطور الاقتصادي يمر خلال سلسلة من المراحل : الاقتصاد الطبيعي، فالاقتصاد النقدي ، فالاقتصاد الائتماني. وأن فشله نظرياً في صياغة المقاييس لهـــا التصنيف لمراحل التطور الاقتصادي لمثير بالغ الإثارة . فمقاييسه ما هي إلا خليط مضطرب من المقولات الاقتصادية المختلفة ، ولا توجد بينها علاقات الإنتاج ، إذ أن الاقتصاد الائتماني إنمـا هو مجرد شكل من أشكال الاقتصاد النقـدي بينما يكون الاقتصاد الطبيعي عكس الاقتصاد السلعي، وما الاقتصاد النقدي إلا مظهره. وأخيراً نبذ نيس (Knies) الموضوعة القائلة بوجود أية ضوابط في الحياة الاجتماعية أبداً ، قائـــلا بانعدام العناصر المتكررة في تطور المجتمعات البشرية . إن مهمة الاقتصاد السياسي تكمن في مجرد استعراض التطور التاريخي للحياة الاقتصادية للأمم حيث يتحول الاقتصاد السياسي حسب هذا المفهوم الى تاريخ اقتصادي .

وبعدئذ ، قصر ممثلو **المدرسة التاريخية الأحدث** أنفسهم في الحقيقـة على التـــاريخ الاقتصادي لا الاقتصاد السياسي . ومساهمتهم في حقل التاريـــخ الاقتصادي ، بتجميع مادة غنية وإنتاج عدد كبير من الرسائل ، مهمة جداً ؛ ولكن هذا كله خالٍ من أية أفكار نظرية رائدة. وقد حاول كوستاف شمولر ، قائد هذه الجماعة ، أن يوحد أو يركّب أعمالهم ، فأنتج جزءين يحتويان كتـلة من المواد المهمة ولكنها خالية من أية فكرة كلية . ويستطيع الإنسان ، كما لاحظ بعضهم ، أن يقرأ هذا الكتاب من النهـاية الى البداية كمثل ما يستطيع أن يقرأه من البداية الى النهاية (٥٥) . كما حاول بعض ممثلي المدرسة التاريخيـــة الأحدث كهيلدبرانت ، أن يصنفوا المـــادة التاريخية الى مراحل من التطور . فقـد ميّز كارل بيوشر (Karl Buecher) ، مثلاً ، بـــين الاقتصاد المحلي ، والاقتصاد المدني (شاملاً المدينة والحيز المحيط بهـــا) ، والاقتصاد الوطني . وميّز شمولر بين الاقتصاد القروي (Village Economy)، والاقتصاد المدني،

والاقتصاد الاقليمي ، والاقتصاد الوطني . وبعدئذ ، أدخلت مرحلة إضافية وهي الاقتصاد العالمي[٥٦] . ويقوم هذا التصنيف ، كما يظهر ، على المدى الاقليمي للعلاقات الاقتصادية ، بينما تبقى في الوقت عينه علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع مضطربة . ويكفي أن نقارن بين هذا التصنيف والتصنيف الماركسي للنظم الاجتماعية حسب أساليب الإنتاج ليظهر أن التصنيف الذي تعرضه المدرسة التاريخية يفتقر الى أساس من نظرية مصوغة صياغة علمية عن التطور الاجتماعي كالتفسير المادي للتاريخ الذي هو قاعدة الاقتصاد السياسي الماركسي .

آراء فيرنر سومبارت وماكس فيبر حول جوهر الرأسمالية وأصولها

لقد برز في المدرسة التاريخية الأحدث ، مع ذلك ، اقتصاديان حاولا التغلب على هذه النواقص في التفسير التاريخي ، وقدما نظرية للتطور الاقتصادي ، وبخاصة التطور الاقتصادي للرأسمالية . وهما فيرنر سومبارت وماكس فيبر . وكلاهما توجه نحو كارل ماركس وأخذ منه المقولة التاريخية – الاجتماعية للرأسمالية . وقد عرّفا الرأسمالية ، من حيث المبدأ ، على غرار ماركس ، فوصفاها باعتبارها أسلوباً للانتاج يقوم على إنتاج السلع والعمل المأجور . وكانا قد استعملا مصطلحاً يختلف بعض الشيء ، ولكن تعريفهما يتفق ، من حيث المبدأ ، مع تعريف ماركس[٥٧] . وقد أكد سومبارت على دينه الى ماركس : « كانت قدرة ماركس على إثارة الأسئلة موهبته العظيمة . فنحن ما نزال نعيش مع أسئلته ، اليوم . فقد أبان ، بأسئلته النيّرة ، لعلم الاقتصاد ، طريق البحث المثمر في القرن كله . فقد حكم بالعقم على جميع الاقتصاديين الذين فشلوا في استيعاب الأسئلة التي طرحها ، ويمكن اليوم أن نعبّر عن هذه الحقيقة على وجه التأكيد[٥٨] » . ويبين كتاب فيبر أيضاً أنه كان يحاول الإجابة على الأسئلة التي طرحها ماركس .

كانت الأسئلة التي أراد سومبارت وماكس فيبر الإجابة عليهـا تبحث في أصل الرأسمالية وتطورها . وكان الجواب الذي قدماه يقوم – بخلاف المبـادئ التاريخية لماركس – على تفسير للتطور الاقتصادي مستمد من المثالية الموضوعية ذات الأصل الهيجـلي . فكل حقبـة تاريخية ، حسب سومبارت وفيبر ، « روحها » الخاصة المتكونة من مجموعة من النظرات النفسانية البشرية التي تخلع على كل حقبة طابعهـا الخاص . ومن هنا ، يكمن مفتاح فهم التطور الاقتصادي لا في أسلوب الإنتاج ، أي القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، بـل في النظرات النفسانية التي تقوّم « الروح » لحقبة تاريخية ما .

يستخـدم سومبارت فكرتي النظام الاقتصادي والحقبـة الاقتصادية . وتختلف النظم الاقتصادية بعضها من بعض بحـكم طبيعة عوامل ثلاثة : الذهنية الاقتصادية (Economic Mentality) المتضمنة في بعض المبادىء الاقتصادية ، والتكنيك المادي ، وتنظيم العمل الاجتماعي . ويسبغ النظام الاقتصادي طابع الفترة الاقتصادية التي يسود خلالها . والعامل الحاسم بالنسبة الى طابع حقبـة اقتصادية ما ، إنما هو الذهنية الاقتصادية الخاصة بالنظام الاقتصادي السائد في تلك الحقبة . وتكوّن هذه الذهنية ، المؤلفة من مجموعة من النظرات النفسانيـة المعينة التي يحملها المشتغلون في النشاط الاقتصادي – أي مجموعـة القيم التي يعترفون بها ، والأهداف التي يسعون من أجلهـا ، وأساليب عملهم الخ . . – « الروح » لحقبة اقتصادية ما [٥٩] . وهذه الروح هي المنبـع الرئيسي للتطور الاقتصادي . فقد كتب سومبارت : « لقد سعيت ، قبل كل شيء ، لاكتشاف الروح التي تسود في الحقب الاقتصادية المختلفة ، التي على أساسها تتقرر الحيـاة الاقتصادية للفترة المعينة ، ولدراسة فعلها . والفكرة الأساسية لعملي هي سيادة ذهنيات اقتصادية مختلفـة على فترات مختلفة ، وأن هذه الروح تتخذ شكلها الخاص وتكوّن التنظيم الاقتصادي على هذا المنوال » [٦٠] .

وفكرة ماكس فيبر مشابهة على الرغم من أنه لا يقدم صياغة منتظمـة . فالتطور الاقتصادي لا يقرره ، كما ترى المادية التاريخية ، التفاعل المتبادل بـين

القوى المنتجة وبين الأساس والتركيب الفوقي لنظام اجتماعي مـــا ، بل التطور الداخلي لروح النظم والحقب الاقتصادية المعينة .

وكانت مشكلة أصل الرأسمالية الموضع الرئيسي لاهتمام سومبارت وفيبر . إذ أنه بموجب نظريتهما للتطور الاقتصادي ، لا بد من البحث عن الحل لهـــذه المشكلة ، لا في نمو التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج للمجتمع الإقطاعي ، بل في تغـــير يطرأ على النظرات النفسانية التي تكوّن الذهنية الاقتصادية للنظام الإقطاعي . لقد أكد سومبارت وفيبر كلاهما تأكيداً شديداً على أن تغيراً في الذهنية سبق ظهور الأسلوب الرأسمالي للانتاج[٦١] . ويتكون هذا التغير من استبدال القيم التقليدية الإقطاعية للحيـــاة في الريف وتنظيمات « الأصناف » (Crafts) المتعارف عليها في المدن بالسعي الحر من أجـل الربح النقدي ، والمشروع ، والاقتصاد ، والعمل الشاق المنظّم . ويكتب سومبارت « إن هذه الروح الجديدة هي التي تغذي الحياة الاقتصادية . إنها تحطم الموانـع الجامدة للاقتصاد الإقطاعي – الحرفي المتوازن المشغول بإشباع الحـــاجات المحدودة ، وتقذف بالإنسان في دوامـــة النشاط المكسبي »[٦٢] . ومن الناحية الأخرى ، يعلن ماكس فيبر ان الرأسمالية تأصلت في الخلق الاقتصادي الجديد الذي استحوذ على الناس وغيّر طريقـــة حياتهم . فأزاح هـــذا الخلق الموانع التقليدية من طريق النشاط المكسبي الحر والرغبة في الربح النقـدي ، وأسبغ الفضيلة على الاقتصاد والعمل الشاق الضروريين لتطور الإنتاج الرأسمالي[٦٣] .

وقد وجد ماكس فيبر مصدر هـــذا الخلق الاقتصادي الجديـد في حركة الاصلاح (Reformation) . فقد نقلت حركة الإصلاح ، حسب رأي فيـبر ، المثال التقشفي الكاثوليكي من الصومعة إلى الحياة اليومية لكل مسيحي . إنهـــا أنشأت خُلقاً جديداً أسماه فيبر بـ « التقشف الدنيوي » (Innerworldly Asceticism) ، وقد أوجدت تعاليم لوثر (Luther) عن العمل الدنيوي بأنه دعوة ربانية ، ودعوة كالفن (Calvin) الى المساهمة الفعالة في الحياة الاقتصادية

وإلى حياة شخصية تقشفية ، أوجدت نظرة جديدة الى الحياة . وهذه النظرة الجديدة التي ألفت التعبير الأقوم عنها ، في البيوريتانية (الطهرية) الانكليزية ، إنما خلقت رجالاً كانوا فعالين ومقدامين في الحيـــاة الاقتصادية ، إلا أنهم كانوا في الوقت عينه ، دؤوبين على العمل ومقتصدين في المعيشة . وكان الأثر الاقتصادي لهذا ارتفاعاً في الإنتاج والتجارة واستثماراً لقسط كبير من الدخل النقـــدي في تراكم رأس المـــال . وعلى هـــذا المنوال ، تمخضت البروتستانتية ، وخاصة البيوريتانية عن روح الرأسمالية . فالرأسمالية هي إبنـــة ثورة في الذهنيـــة الاقتصادية الناتجة عن حركة الإصلاح . ومن هنا ، كان أصلها وتطورها في أقطار بروتستانتية ، حيث كانت المؤثرات الكالفينية قوية ، كما في هولندة وانكلترة . وهكذا كانت ، بإيجاز ، نظرية ماكس فيبر المشهورة عن العلاقـــة التاريخية السببية بين الرأسمالية والبروتستانتية [٦٤] .

لقد سلك سومبارت سبيلاً يختلف بعض الشيء . فقد وجـــد بادىء الأمر المصدر لروح الرأسمالية في النشاط الاقتصادي لليهود الذين كانوا ، وهم غـــير مقيّدين بخُلق كنيسة العصور الوسطى التي نظرت بغير عين الرضا الى النشاط المكسبي ، يزاولون التجارة ويتعاطون الربا بحرية ؛ فكونوا على هذا المنوال ، شرارة النظرة الفكرية الجديدة التي قادت الى نشوء الرأسمالية [٦٥] . إلا أن سومبارت تخلى ، بعدئذ ، عن هذه النظرية معتبراً إياها متطرفة في جانبيتها ، فبحث عن أصول الرأسمالية في مجموعة معقـــدة من العوامل التي أيقظت روح المشروع وروح الأسلوب البورجوازي في الحيـــاة : « انبثق عن روح المشروع والروح البورجوازية ، بوصفها كلاً موحداً ، الحالة النفسية التي ندعوهـــا بروح الرأسمالية »[٦٦] .

عمل ماكس فيبر في ضوء التفسير المادي للتاريخ

تعارض نظريات ماكس فيبر وسومبارت ، كما يظهر ، تمام المعارضة التفسير

المادي للتطور الاجتماعي ، وخاصة تفسير أصل الرأسمالية وتطورهـــا . ولا تعنينا هنا محاسن هـــذه الآراء حول نشوء الرأسمالية ، فسوف نعود الى هذه القضية في هذا الكتاب فيما بعد . سوف نقصر أنفسنا على بعض الملاحظـــات المنهجية . لقد جاء عمل سومبارت وفيبر بقسط وافر من المـــادة التاريخية مما يُحمل على قضية أصول الرأسمالية وتطورها ، ولكن يمكن شرح هذه المـادة من خلال التفسير المادي للتاريخ على حد سواء . فقد كتب إنكلز قبل ماكس فيبر بكثير قائـــلا : « كانت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المركز الدولي للإقطاع... فقبل إمكان مهاجمة الإقطاع الدنيوي بنجاح في كل قطر وبالتفصيل ، لا بد من تحطيم مؤسسته المركزية المقدسة هذه »[٦٧] . ويذهب انكلز شاوحاً : « كانت (المعركة) الأولى في ما يسمى بالإصلاح البروتستانتي في ألمـــانية ... ولكن حيثما فشل لوثر ، كان لكالفن قصب السبق . فقـــد كان مذهب كالفن مذهباً يصلح لأجراً برجوازيـــة لذلك الزمان . وكان مذهبه في القضاء والقـدر التعبير الديني عن حقيقة أن النجاح والفشل في العـــالم التجاري لا يتوقف على نشاط الإنسان أو ذكائه ، بل على ظروف لا يسيطر عليها ... فقد كان دستور كنيسة كالفن دمقراطياً تمامـــاً وجمهورياً ؛ وحيث مملكـة الرب جمهورية ، فهل يمكن أن تبقى ممالك هذه الدنيا خاضعة للملوك والأساقفة واللوردات ؟... لقد ألفت الوثبة الثانية العظيمة للبورجوازية في الكالفينية مذهبهـــا جاهزاً مفصّلاً ومخيطاً . وقد وقعت هذه الوثبة في انكلترة »[٦٨] . ومن هنـــا ، فسّر انكلز الكالفينية على أنهـــا العقيدة (Ideology) البرجوازيـــة الثورية الأولى على نطاق أوسع بكثير مما فعله ماكس فيبر .

وكانت القضية الأكثر تحديداً التي تخص الرابطة بـــين الخُلُق الاقتصادي البيوريتاني الكالفيني ونشوء الرأسمالية معروفة لدى مؤسسي التفسير المـادي للتاريخ أيضاً . فقد كتب ماركس مثـــلاً يقول : « لعبت البروتستانتية ، عن طريق إلغائها جميع المهرجانات التقليدية وتحويلها الى أيام عمل اعتيادية ، دوراً مهماً في تكوين رأس المـــال »[٦٩] . وهو الذي لفت الأنظار الى تلك المظاهر

البروتستانتية الكالفينية التي أكد عليها ماكس فيبر بعدئذ ، حيث قال : « ولكن بقدر ما يجمع المكتنز بين التقشف والعمل النشيط ، فإنه يكون بالأحرى بروتستانتياً من حيث الدين وأكثر من ذلك بيوريتانياً »[٧٠]. ويكتب ماركس في مكان آخر : « لعبادة المال تقشفها الخاص ، أو نكران ذاتها الخاص ، أو تضحيتها الخاصة — الاقتصاد والتوفير ، أو احتقار ملذات العالم الآنية والعابرة ، السعي وراء الكنز **الذي لا يفنى** . ومن هنا تنشأ الرابطة بين البيوريتانية الانكليزية أو البروتستانتية الهولندية وكسب المال »[٧١] .

لقد قام كارل كاوتسكي بمقابلة تفصيلية بين نظرية ماكس فيبر عن نشوء الرأسمالية والتفسير المادي للتاريخ . ومحّص كاوتسكي أيضاً الحجة التي كان يعيرها فيبر مثل هذه الأهمية العظيمة ، وهي أن ظهور الذهنية الاقتصادية الجديدة يسبق نشوء الأسلوب الرأسمالي للانتاج . وقد توصل إلى النتيجة القائلة إن الذهنية الاقتصادية التي اعتبرها ماكس فيبر خاصية للكالفينية إنما كانت نظرة اقتصادية — اجتماعية لمرتبة العمال اليدويين العاميين في المدن خلال الفترة التي سبقت تطور الرأسمالية في الصناعة مباشرة . وهذه الذهنية كانت حتى أقدم من الكالفينية ؛ حيث « وجد أسلوب التفكير الذي كان مفروضاً فيه أن يظهر قبل الرأسمال الصناعي ويجعل تطوره ممكناً ، والذي كان مفروضاً فيه أن يكون منتوجاً عن الكالفينية ، بين كل من البيوريتانيين وشيوعية اللاتعميديين (Anabaptists) وأسلافهم الذين لم يكونوا بالتأكيد ساعين من أجل الرأسمالية . إنما هي روح تمرد الحرفيين ضد استغلال وتبذير الإقطاع ، والكنيسة ، والأمراء ، والمرابين ، روح الصحو ، والعمل الشاق ، والاقتصاد والتراكم المنتج »[٧٢] . ولم تظهر هذه النظرات الفكرية تلقائياً ؛ بل انبعثت عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة حيث : « تجد هذه الروح الدينية — الأخلاقية تفسيرها لا في التطور التلقائي للدين والأخلاق بل في الظروف الحية للطبقة الصاعدة من الحرفيين الذين كانوا يملكون الحول والإرادة

على التخلص من حكم الأشراف الإقطاعيين وملحقاتـه : الاقتصادية والسياسية والخُلقية »(٧٣) .

كان رأس المال الصناعي حينئذٍ ، يستخدم النظرات الفكرية للبورجوازية الصغيرة العامية ، للاستهانة بالعمال في انضباط العمل ، كما يقول كاوتسكي . أما بين الرأسماليين الذين جاؤوا من صفوف البرجوازية الصغيرة ، فقد كانت هـذه النظرات حافزاً على تراكم رأس المـــال والاستثمار في الصناعة . وقد ساعـدت الكالفينية البيوريتانية هنا بأن أسبغت على الذهنية الاقتصادية عقابهـــا الديني الرسمي . فقد كتب كاوتسكي قائلاً : « كانت النقطـــة هي أن البيوريتانيين الذين ازدادوا غنى ينبغي أن لا يستثمروا في المشروعات التجارية الكبيرة ، أو في العمليات المالية ، أو في إقراض الدولة والإقطاعيين المبذرين ، بل عليهم أن يستعملوا نفوذهم كما يُرضي الله . وكان رب العمال البدويين يرضى رضاً خاصاً عن الصناعة ، لا سيما إنتاج السلع ... كانت الفترة البيوريتانية فـــترة صعود سريع للبروليتارية . إن الأسلوب البيوريتاني لتفكير البرجوازية الصغيرة الصاعدة قد امتنع عن جميع التسليات وقيّم بدلها تقييماً عالياً العمل ، مصدر قوتها ومجدها وشرفها . ولا بد لهذا الأسلوب من التفكير أن يشجع على المثابره من قبل جميع العمال بصرف النظر عما إذا كانوا مستخدمـين في ورشاتهم الخاصة أم في تلك التي تعود الى غيرهم من الناس »(٧٤) .

وعليه ، تكون الذهنية الاقتصادية التي تحدث عنهـا ماكس فيبر ناتجـــة عن ظروف اجتماعية – اقتصادية معينة . اذ انهـــا جزء من الطبقة التاريخيـــة التحتية التي تهـــدف لنمو الرأسمالية ؛ وفي التطور الرأسمالي المبكر ، أصبحت هذه النظرات الخلقية – الاقتصادية ، التي يعززها ويزيـــد من شعبيتها الدين ، جزءاً من التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي الجديد الناشىء . ومن هنـا ، يمكن وضع المادة التاريخية التي جمعها ماكس فيبر بكليتها في الصورة عن أصل وتطور الرأسمالية التي ترتكز على التفسير المادي للتاريخ . ويستنتج كاوتسكي استنتاجاً صحيحاً تماماً بخصوص البيوريتانية ونشوء الرأسمالية حيث يقول : « كتب

فيبر عن هذا شيئاً كثيراً مما هو مهم وعميق . الا انـــه لم يحطم التفسير المادي للتاريخ أو الصورة عـــن نشوء الرأسمالية الصناعية اللذين عرضها ماركس في رأس المال[٧٥] » .

الطبيعة اللاتاريخية للأساس المنهجي لنظريات سومبارت وماكس فيبر

أثناء مناقشة نظرية سومبارت وفيبر عن التطور الاقتصادي تجدر ملاحظة صلة القربى المنهجية بين هذه النظرية وفكرة « الانسان الاقتصادي » التي توجد في مؤلفات بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وبخاصة مؤلفات المتقدمين منهم. لا تنجم القوانين الاقتصادية ، بموجب هذا المفهوم ، عـــن ظروف تاريخية — اقتصادية محددة ، بل عـن « الطبيعة البشرية » التي تسعى باستمرار الى تحقيق المنفعة الاقتصادية الشخصية القصوى (الدخل أو الثروة النقديين) . وصارت هذه الفكرة ، كما نعلم ، عالمية في عـــلم النفس النفعي ولعبت دوراً أساسياً في تطور الاتجاه الذاتي في الاقتصاد السياسي . فمـــا « روح » الحقب الاقتصادية المختلفة أو « الذهنيـــة » للنظم الاقتصادية المعينة إلا فكرة « الانسان الاقتصادي » مكيفة تكييفاً مناسباً . فكـــما لاحظ شومبيتر ، كوّن فيبر « الانسان الاقطاعي » النموذجي و « الانسان الرأسمالي » النموذجي ، ولكن « اذا . . . وضعنـــا « النموذج » للانسان الاقطاعي وجهـــاً لوجه مع النموذج للانسان الرأسمالي ، فان الانتقال من الواحـد الى الآخر سيعرض مشكلة ليس لها ، مع ذلك ، ما يقابلها في مجـــال الحقيقة التاريخية »[٧٦]. ويمكن ان يصدق نفس القول على التراكيب النظرية التاريخيـــة لسومبارت . فكما يستمد الانسان الاقتصادي مبادىء سلوكه من « الطبيعة البشرية » غـــير المتغيرة ، فكذلك يستمد الانسان الاقطاعي والانسان الرأسمالي مبـــادىء سلوكهما من روح حقبتهما التاريخية . ففي كلا الحالين تقوم القوانـــين الاقتصادية على فكرة تجريدية عـــن ذهنية انسان يشتغل في النشاط الاقتصادي وليس على التكوين

التاريخي المتجسد للعلاقات الاقتصادية بين الناس . ومن هنا ، يبلغ تطور الاتجاه التاريخي في مؤلفات سومبارت وماكس فيبر نقطة حيث يكون الاقتصاد السياسي مفسراً على أساس من التراكيب اللاتاريخية المجردة التي تشابه منهجياً « الانسان الاقتصادي » الكلاسيكي وما بعد الكلاسيكي . فبذلك يتم بنـد الطريقة التاريخية الحقيقية لتفسير القوانين الاقتصادية .

التثمين النهائي للاتجاه التاريخي

وفي الختام يمكن القول إن أكثرية ممثلي الاتجاه التاريخي تفتقر الى نظريـة للتطور الاجتماعي التي يمكن استعمالها كفكرة منظمّة لكل ما جمعوه من المادة التاريخية . ومن الناحية الأخرى ، حينما توجد مثل هذه النظرية ، كما في حالتي سومبارت وماكس فيبر ، فإذا بها تقوم على فكرة لا تاريخية تجريدية عن روح الحقبة الاقتصادية . وعلى هذا المنوال ، فإن الاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي ، على الرغم من مساهمته المفيدة دون ريب في جمع المـادة التاريخية ، لا يساهم في تفهم أسلوب العمل للنظم الاجتماعية المختلفـة ، ولا في ديالكتيكية تطورها ، ولا في العملية التاريخية للانتقال من نظام الى آخر .

ومن هنـا ، نرى أن كلا من الاتجاه التاريخي والاتجاه الذاتي لا يستوفي الشروط للمعرفة العلمية بالقوانين الاقتصادية التي تهيمن على العمليـة الاجتماعية للانتاج والتوزيع . فكلا الاتجاهين يقود الى تصفيـة الاقتصاد السياسي : فالاتجاه الذاتي يقود الى انحلاله كعلم اجتماعي ، في حـين يقود الاتجاه التاريخي الى انحلاله كعلم نظري . إن مهمـة الاقتصاد السياسي ، بوصفه دراسة القوانـين الاجتماعية التي تهيمن على إنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع الحاجات البشرية ، التي عرضها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عرضاً واضحاً لأول مرة ، إنما تطـرد وتتطور اليوم بالماركسية فقط . فالمفهوم الماركسي لموضوع وطريقـة الاقتصاد السياسي هو على درجة من السعة بحيث يستطيع أن يستفيد ، كما بيّنا ، من

منجزات الاتجاه التاريخي في تجميع المادة التاريخية كما يستطيع أن يستفيد من علم الفعالية (البراكسية) كعلم مساعد ساهم الاتجاه الذاتي ، الى حد ما ، في تطويره مساهمة غير مباشرة . فبينما تنتفع الماركسية – بجوانب معينة من المفاهيم الأخرى حينما يكون ذلك ممكناً وضرورياً ، فإنها تقوم دوماً بتطوير الاقتصاد السياسي على أنه علم نظري وتاريخي معاً ، علم وظيفته دراسة القوانين الاقتصادية الموضوعية وتكييفها التاريخي لكي توجّه التطور الاقتصادي في المجتمع توجيهاً واعياً .

الفصل السابع

التكييف الاجتماعي والدور الاجتماعي لعلم الاقتصاد

العاملان المسببان لاختلاف الرأي في العلم :

الدايلكتيك الداخلي للمعرفة والظروف الاجتماعية لتطور العلم

قيام الاتجاهات التي تختلف اختلافاً أساسياً في مفهومهـــا لموضوع الاقتصاد السياسي وطريقته ، والتي تتوصل في أبحاثها الى نتائج مختلفة اختلافاً أساسياً ، إنما يستدعي شرحاً أوفى .

الاختلافات في الرأي والتفسير إنمـــا هي طبيعية تماماً في تطور العلم . إذ أنها تتفرع عن الطبيعة الدايلكتيكية للمعرفة حيث يتكوّن الفكر الانساني من خلال التفاعل المتبادل بين الانسان والواقع المحيط به . فالمعرفة العلميـة تتطور من خـلال التعارض بـــين نتائج المشاهدات والتجارب الجديـدة والأفكار والنظريات العلمية القائمة من قبل . وتؤثر هذه الأفكار والنظريات في اتجـــاه

البحث العلمي وتشير الى السبل التي على المشاهدات والتجارب الجديدة أن تقتفيها؛ فتدعو نتائج هذا البحث الجديد بدورها الى تغير في الأفكار والنظريات العلمية وتتطلب تعديلاً ينطبق على الحقائق المكتشفة جديداً . وتشير الأفكار والنظريات العلمية الجديدة الى السبل التي على المشاهدات والتجارب اللاحقة أن تقتفيها ، وهي تجعل من الضروري ثانية تكييف الأفكار والنظريات العلمية ، الخ ... ولكن هذه العملية الدايلكتيكية لا تجري جرياناً يسيراً . إذ يختلف نطاق الحقائق المكتشفة ، وليس من اليسير تقييم أهميتها بادىء الأمر؛ فقد يبقى التمسك بالأفكار والنظريات القديمة على درجات متفاوتة من العناد . وهذا كله يؤدي الى آراء وتفاسير مختلفة في العلم .

وتتم اعتيادياً تسوية هذه التفاوتات ، الناجمة عن الطبيعة الدايلكتيكية لعملية المعرفة العلمية ، أثناء التطور الأبعد للعلم ، حيث يوضح البحث اللاحق المسائل فينشأ رأي إجماع العلماء (Communis Opinio Doctorum) الذي يدوم حتى تقتضي الحقائق الجديدة تنقيحه . وغالباً ما تبرز أثناء ذلك خلافات جديدة في الرأي تفتح الطريق بدورها الى إجماع في الرأي جديد . ويوجد هذا النوع من عملية المعرفة في العلوم التي يقع تطور الخلافات في الرأي والتوفيق فيما بينها تحت التأثير البارز لدايلكتيكية المعرفة العلمية ، كما في أغلبية العلوم الطبيعية ، كالفيزياء ، والكيمياء ، والتشريح ، والفيزيولوجيا مثلاً . لقد تمت معالجة قانون الأجسام الساقطة ، وقانون حفظ الطاقة ، والنظرية النسبية على هذا المنوال في الفيزياء ، كما عولجت مشاكل وجود « الفلوجيستون » وتحويل عنصر الى آخر في الكيمياء ومسائل الدورة الدموية ، ووظائف الغدد الدرقية الخ ... في الفيزيولوجيا .

إن حقيقة التمسك بعناد فيما يخص الخلافات الأساسية في الرأي والتفسير ، في الاقتصاد السياسي ، كما في بعض العلوم الأخرى ولا سيما العلوم الاجتماعية ، إنما توحي بوجود عوامل أخرى تفعل فعلها هنا فضلاً عن دايلكتيكية المعرفة العلمية . فكل علم سواء أكان علماً طبيعياً أم علماً اجتماعياً ، يتطور في ظروف

اجتماعية تتحدر تاريخياً . فللبحث العلمي دائماً أهمية عملية معينة ، إما بالنسبة الى تطور القوى المنتجة للمجتمع ، وإما بالنسبة الى تكوين العلاقات الاجتماعية بين الناس . وتكون هذه الأهمية أحياناً غير مباشرة وليست واضحة من أول نظرة ، ولكنها مع ذلك موجودة على الدوام . ومن هنا ، لا يؤثر في البحث العلمي دايلكتيك المعرفة العلمية فقط ، بل تؤثر أيضاً الظروف الاجتماعية التي تكتنف دراسة العلم والأهمية الاجتماعية لنتائجه .

كان التطور العظيم للعلم الطبيعي (والرياضيات المرتبطة به) ، الذي بدأ في القرن السادس عشر وهو ملحوظ الحيوية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وثيق الصلة بالتجارة الرأسمالية والبحرية بادىء الأمر ، وبتطور الإنتاج الرأسمالي بعدئذٍ . فقد أوجد رأس المال التجاري وبعدئذٍ البرجوازية الصناعية اهتماماً بالتطبيق العملي للعلوم الطبيعية ويسّر استعمالها في التكنيك الصناعي ، والزراعة ، والنقل والمواصلات . وأكثر من ذلك ، خلق تطور الرأسمالية في هذه الفترة مناخاً فكرياً خالياً من التميز الديني للعصور الوسطى وعادات الفكر المدرسي — حيث نالت الطرق التجريبية للبحث العلمي قبولاً عاماً ، وهي تدقق حقيقة الأقوال العلمية بمقابلتها بالتجربة العلمية . ويسّرت هذه الظروف تطور العلم الطبيعي . وأخيراً ، أسست البرجوازية ، لا سيما في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مراكز البحث العلمي — الجامعات والمعاهد — المجهزة بالمختبرات ، والمحطات التجريبية ، والعيادات الخ ... ؛ وأسست مراكز لنشر المعرفة العلمية كمراكز التعليم ودور النشر — ولولا هذه لكان تطور العلم الطبيعي مستحيلاً . وقد أثر في الوقت نفسه تطور الصناعة ، والزراعة ، والنقل ، والمواصلات وحاجات علم التكنيك المرتبطة بها تأثيراً حاسماً في اتجاه البحث العلمي . وهذه جابهت العلم بمشاكل تطالب بالحل — كما أنها وفرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة « الطلبيات » (Orders) للعلم .

ومن هنا ، فلم يكن التطور العظيم للعلم الطبيعي ، ولا سيما خلال المائتي عام الماضية ، نتيجة لدايلكتيك المعرفة العلمية فقط . بل كان لتطور العلاقات

الاقتصادية المرتبطة بظهور وتطور الرأسمالية دوره أيضاً . وتبيّن حقيقة انعدام مثل هذا التطور في العلم الطبيعي في النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية أن تطور العلاقات الاقتصادية هنا لعب دوراً أهم من دايلكتيك المعرفة العلمية وحده . لقد أثار تطور العلاقات الاقتصادية الرأسمالية اهتماماً بالقوانين المهيمنة على الطبيعة ، ووفّر الوسائل المادية الضرورية للقيام بهذه الأبحاث ، وبذلك خلق الظروف التي يسّرت لدراسة القوانين الطبيعية أن تتطور تطوراً كاملاً .

المصلحة ، والوسائل المادية ، والتحرر من التحيز – الأساس الاجتماعي للتطور العلمي.

يبيّن تاريخ العلوم الطبيعية أن التطور العلمي متوقف على الظروف الاجتماعية التاريخية . ويمكن دايلكتيك المعرفة العلمية في التفاعل المتبادل بين الفكر الإنساني والتجربة العلمية ، ويستلزم لتطوره التام **مصلحة المجتمع** ، أو بعض أجزائه ، في دراسة القوانين التي تهيمن على الواقع المحيط به ، كما يستلزم **الوسائل المادية** الضرورية للبحث العلمي ونشر نتائجه ، ويقتضي أخيراً أن لا يكون مكبلاً بالخرافات ، والانحيازات ، وتقاليد وعادات الفكر الموروثة من الأساليب الفكرية السابقة للعلم[1] . ومن هنا ، تكوّن المصلحة ، والوسائل المادية والحرية من التحيز الأساس الاجتماعي للتطور العلمي . وتتوقف طريقة ودرجة هذه الشروط التي تكوّن الأساس الاجتماعي للتطور العلمي على الوسط الاجتماعي الذي يكتنف تطور العلم وعلى مركز هذا الوسط في العلاقات الاجتماعية للنظام الاجتماعي التاريخي . وتعتمد على وجه الخصوص على المركز التاريخي للطبقات والمراتب الاجتماعية التي يقوم العلم بالتعبير عن مصالحها وحاجاتها . وينشأ في النظم الاجتماعية المتضادة ، على التركيب الفوقي القائم أو في تغييره ، مجتمع كامل من الظروف التي تيسر وتعسر التطور العلمي معاً ،

حيثما توجد مصالح طبقية متعارضة ويكون لبعض المراتب الاجتماعية مصالح خاصة في الحفاظ على التركيب الفوقي القائم أو في تغييره .

كفاح البرجوازية وعامة المفكرين من أجل تطور العلوم الطبيعية

يتضح هذا المجمّع من الظروف وضوحاً خاصاً في حالة العلوم الطبيعية . لقد كان رأس المال التجاري ، وبعدئذٍ البرجوازية الصناعية ، ذواتي مصلحة في تقدم العلوم الطبيعية عملياً . إذ كان لها استعمالها في البحرية والتجارة البحرية وكذلك في الإنتاج الصناعي ، والنقل والمواصلات ، ومن ثم في الزراعة أيضاً . لقد قامت الجماعة الجديدة من عامة المفكرين (Lay Intellectuals) التي انبثقت عن البرجوازية ، أو كانت مرتبطة بها بطريقة من الطرق ، بتحرير نفسها من الانحيازات وأساليب التفكير القديمة تحريراً سريعاً . ومكّن هذا كله ، الى جانب الوسائل المادية التي وفرتها البرجوازية ، من تطور العلوم الطبيعية تطوراً سريعاً . ولكن لم تشارك في هذه المصلحة المختصة بدراسة قوانين الطبيعة طبقة ملاكي الأرض الإقطاعيين (باستثناء من زاول منهم البحرية والتجارة البحرية والصناعة) ؛ بينما نظر رجال الدين ، وهم حملة مفتاح التركيب الفوقي للمجتمع الإقطاعي ، نظرة الريبة أو العداء السافر . فقد عارضت أغلبية رجال الدين بادىء الأمر تطور العلوم الطبيعية معارضة شديدة ، إذ وجدت فيها تهديداً لمذاهبها الدينية ولمركزها في المجتمع . ويكفي أن نتذكر كوبرنيكس (Copernicus) الذي دخل كتابه سجل الممنوعات (وبقي هناك حتى عام ١٨٣٥) ومحاكمة كاليليو (Galileo) من قبل ديوان التفتيش (The Inquisition) في ١٦٣٣ [٢] . وتقدم المعارضة الدينية المعروفة بالإكليريكية (Clerical) لنظرية داروين (Darwin) عن أصل الأنواع ونشوئها مثلاً آخر ، وهي المعارضة التي لما يتمّ بعد التخلي عنها كلياً اليوم ، بقدر ما يتعلق الأمر بالكنيسة الكاثوليكية [٣] .

وأخبث من ذلك كانت معارضة المفكرين المتهنين وغير المتهنين الذين يعنون بتربية التلاميذ للخدمة في جهاز الدولة للدول الملكية المطلقة والارستوقراطية . إذ كانوا يعارضون تدريس العلوم الطبيعية باسم القيمة الثقافية الأعلى المفترضة في ما يسمى بـ « التربية الإنسانية » ، أي التربية القائمة على علم اللغة الكلاسيكي ، واللاموت ، والفلسفة المثالية [٤] . لقد تأسست في أوائل وأواسط القرن التاسع عشر بانكلترة كليات وجامعات تسندها البرجوازية إسناداً مالياً فعالاً لتدرس وتدرّس العلوم الطبيعية في لندن والمراكز الصناعية الكبرى كمانجستر وبيرمنغهام . وبقيت الجامعتان العريقتان اوكسفورد وكيمبرج ، وهما محافظتان على التفكير القائم بادىء ذي بدء ، متعاليتين عن دراسة العلوم الطبيعية الجديدة على أنها غير جديرة بالاهتمام من قبل « الرجل الكريم » .

إلا أن تطور الرأسمالية والمصلحة العملية للبرجوازية في تقدم العلوم الطبيعية حطّم هذه المعارضة . فتاريخ الرأسمالية إنما هو تاريخ انتصار وتطور العلوم الطبيعية وتطبيقها العملي على الرغم من مقاومة الطبقات الاجتماعية ، أو المراتب والجماعات التي احتلت في المجتمع الإقطاعي ، أو خلال الفترة المبكرة من الرأسمالية ، مركزاً مسيطراً في تلك الأقسام من الدولة ، والكنيسة ، والجهاز التربوي ، الموروثة عن المجتمع الإقطاعي . وعلى العموم ، يمكن القول إن البرجوازية أسندت تطور العلوم الطبيعية ، بينما عرقلتها الطبقات أو المراتب والجماعات ، التي تمتد أصولها إلى ما قبل الرأسمالية . ولكن لم يكن هذا الإسناد متساوياً في دعمه لجميع فروع المعرفة . كان على أقواه في الفيزياء والكيمياء وهما علمان لهما أهمية مباشرة بالنسبة إلى علم تكنيك الإنتاج الصناعي . وكان أضعف في علوم الحيوان التي هي ليست وثيقة الصلة تماماً بعلم التكنيك الصناعي . وهنا دامت لمدى أطول مقاومة الكنيسة والجماعات الأخرى المرتبطة بتقاليد وأساليب ما قبل العلم .

العوامل المعرقلة للعلوم الطبيعية في المرحلة الأخيرة للرأسمالية

ولّدت الحاجة للدفاع عن مركز البرجوازية بوجه النقد المتعاظم من قبل الحركة العمالية ، والمستلزمات السياسية الاستعمارية (Colonial) وتطور الامبريالية بدرجة أعظم في نهاية القرن التاسع عشر ، مقاومة في بعض أقسام البرجوازية ضد بحث القوانين الطبيعية بحثاً لا يثبّطه مثبط . وكان أحد مظاهر هذه المقاومة رد الاعتبار ، في الأوساط البرجوازية ، للاتجاهات الفلسفية والأفكار القائمة على ما قبل العلم ، ولأساليب التفكير الدينية والمدرسية ، وهي نفس الأفكار التي حاربها المثقفون (intelligentsia) البرجوازيون العاميون بمنتهى الشدة في فجر الرأسمالية . وهذا وجد التعبير عنه في إحياء الاهتمام بالدين بين المثقفين وازدهار الاتجاهات الفلسفية المثالية كالكانتية الجديدة ، والهيجلية الجديدة والبراغماتية (الذرائعية) الخ...وكانت الميزة المشتركة بين هذه الاتجاهات التأكيد على أن المعلومات التجريبية محدودة الأهمية بالنسبة للمعرفة ، واقتفاء مصادر المعرفة عدا التجربة العلمية ، أو النظرة اللاأدرية نحو نتائج التجربة العلمية . وقاد هذا الى الحط من الطرق العلمية التي طورها العلم الطبيعي . واتخذت هذه المعارضة صورة أخرى تحاول استعمال علمي الحيوان والإنسان (Biology & Anthropology) لغايات غريبة – لإثبات « الصفة البيولوجية الأعلى » المفروضة لدى الطبقات الثرية من المجتمع ، والتفوق (Superiority) المفروض في بعض الرسوس البشرية ، وخاصة الرس النوردي . فقد تطورت مذاهب شبه علمية مختلفة تعالج الوراثة الى جانب ما يرتبط بها من مذاهب تحسين النسل (eugenics) والدور البيولوجي والتاريخي لرسوس معينة ، لا سيما الرس النوردي .

لقد تعاظمت أهمية هذا النوع من التعليم بتطور الامبريالية حتى أصبح في المانية النازية مذهب الدولة الرسمي الذي يستخدم في تبرير سياسة غزو ملايين

الناس وقتلهم جماعياً (Genocide) ، بالنظر إلى كونهم ذوي « قيمة رسية واطئة »[٥] . وهذه المذاهب تمثل حتى اليوم الوحي الرسمي لسياسة الدولة في جنوب افريقية، والأساس لمختلف أنواع السياسة الاستعمارية بشكل غير سافر . ويجدر أيضاً أن نتذكر الضغط الذي تمت ممارسته للحيلولة دون التمحيص الدقيق لآثار الإشعاع الذي تسببه الانفجارات النووية ؛ فقد عارضت هذه الأبحاث الأوساط ذات المصلحة في استمرار التجارب بالأسلحة النووية . ومن هنا ، فلا توجد في الرأسمالية المعاصرة الظروف المحبّذة لتطور العلم الطبيعي فحسب ، بل بعض الظروف المثبطة له أيضاً .

أصل الاقتصاد السياسي وتطوره مرتبطان بالأسلوب الرأسمالي للانتاج

لقد نشأ وتطور الاقتصاد السياسي ، كالعلوم الطبيعية ، وهو على صلة وثيقة بنشوء وتطور الرأسمالية . فقد كان الفكر الاقتصادي ما قبل الرأسمالية أخلاقياً ومعيارياً ؛ إذ كان في العصور الوسطى وثيق الصلة بالدين ولم يُعنَ بدراسة القوانين التي تهيمن على عملية الإنتاج والتوزيع . وقد ظهرت العلائم الأولى للاهتمام العلمي في الأدبيات التجارية (Mercantilist) في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي تعالج مشاكل تطور رأس المال التجاري وماليات الملكيات المطلقة – المشاكل الناشئة عما سُمي فيما بعد بتراكم رأس المال البدائي (Primitive Capital Accumulation). وقام وليم بتي (١٦٢٧ – ١٦٨٧) بأول دراسة منتظمة للقوانين الاقتصادية ، فتلاه الفيزيوقراطيون (في القرن الثامن عشر) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) . وقد أنتج تطور العلوم الطبيعية التي تخلت عن أسلوب تفكير العصور الوسطى مناخاً فكرياً ملائماً للبحث العلمي القائم على تعليل الواقع التجريبي ومشاهدته واتخذ التطور اللاحق للاقتصاد السياسي الأشكال المبحوثة في الفصل السابق – الاقتصاد الغوغائي ، والاقتصاد السياسي الماركسي ، والاتجاه الذاتي ، والاتجاه التاريخي . وتطور

هذه الاتجاهات مرتبط بتاريخ النظام الاجتماعي الرأسمالي . وقد كانت لبعض الطبقات والمراتب الاجتماعية في النظام الرأسمالي مصلحة في الدراسة العلمية للقوانين الاقتصادية ، بينما لم تشارك طبقات ومراتب أخرى في هذه المصلحة ، أو أصبحت دراسة قوانين الأسلوب الرأسمالي للانتاج غير ملائمة بالنسبة لها ؛ وقد طرأ بعض التغير على نظرة بعض الطبقات على مر الزمن .

ومن هنا ، كان تطور العلوم الطبيعية ، في الأساس ، مما تؤيده البرجوازية كلها ، بينما تعارضه الطبقات ، أو المراتب والجماعات الاجتماعية ، التي كانت جذورها تمتد الى النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، أو بقاياها . ولم يظهر اتجاه يعيق تطور العلم الطبيعي في صفوف البرجوازية إلا في الطور الامبريالي الأخير . إذن يمكن القول انه باستثناء هذا الطور الامبريالي الأخير للرأسمالية كان تطور العلوم الطبيعية وثيق الارتباط بتطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج ؛ وقامت بالمقاومة والاعتراض الطبقات أو المراتب أو الجماعات التي تأصلت في ما قبل النظم الرأسمالية .

تغير موقف البرجوازية بعد ظهور الصراع الطبقي بين البروليتارية والبرجوازية

لقد اقتفى تطور الاقتصاد السياسي سبيلاً مختلفاً حين لعبت الطبيعة المتضادة للنظام الاجتماعي الرأسمالي دوراً خاصاً . فقد ارتبط تطور الاقتصاد السياسي ارتباطاً مباشراً بتطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج خلال مراحله الأولى التي تشمل التجاريين ، والفيزيوقراطيين ، وأسلاف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ومؤسسيه . وبعدئذٍ ، وبعد ديفيد ريكاردو ، أصبح تطوره معقداً ومنقسماً إلى الاتجاهات المختلفة المبحوثة في الفصل السابق . وذلك كذلك لأن موضوع الاقتصاد السياسي إنما هو العلاقات الاجتماعية المنبعثة عن عملية الإنتاج والتوزيع . وفي النظام الرأسمالي ، تتطور هذه العلاقات الاجتماعية على شكل

مصالح طبقية متعارضة ، وهي إذن متضادة . كان تطور الاقتصاد السياسي – شأن تطور العلوم الطبيعية – يرتبط ارتباطاً مباشراً بتطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج ما دام تعارض الطبقات الاجتماعية في النظام الاجتماعي الرأسمالي لم يكتمل نضجه أو ما دام هذا الصراع الطبقي مختفياً وراء تعارض النظام الاجتماعي الرأسمالي كله والنظام الاقطاعي القديم . وحينما نضجت الصراعات الطبقية الخاصة بالنظام الاجتماعي الرأسمالي إلى التعارض بين البروليتارية والبرجوازية ، فإن الظروف الاجتماعية لتطور الاقتصاد السياسي ، وكذلك لتطور جميع العلوم الاجتماعية الأخرى تكون قد تغيرت .

وقد وصف ماركس هذه الظروف الجديدة كما يلي : « لا يواجه البحث العلمي الحر ، في ميدان الاقتصاد السياسي ، مجرد نفس الأعداء كمثل ما في جميع الميادين الأخرى بل تستنفر الطبيعة الخاصة بالمادة التي يعالجها إلى ميدان المعركة أعداء صدورهم واغرة بأشد ما يغر صدر إنسان من العواطف عنفاً ودناءة وخبثاً ، وهي روح الانتقام المنبعثة عن المصلحة الخاصة . فالكنيسة الانكليزية العتيدة ، مثلاً ، مستعدة لأن تغفر عن هجوم على ٣٨ من ٣٩ من بنودها أكثر من $\frac{1}{39}$ من دخلها . ويكون الالحاد اليوم بمثابة خطأ بسيط (Culpa Levis) بالمقارنة مع نقد علاقات الملكية القائمة »[٦] . وتبين هذه الكلمات المكتوبة في ١٨٦٧ ، أن التطور المطرد للاقتصاد السياسي لم يكن في مصلحة البرجوازية .

وبعد ثماني سنوات ، عالج ماركس المشكلة بتفصيل أكثر وكتب مقارناً الظروف الاجتماعية التي اكتنفت تطور الاقتصاد السياسي في المانية مع ظروف تطوره في انكلترة وفرنسة قائلا : « ما يزال الاقتصاد السياسي حتى اللحظة الحاضرة علماً غريباً في المانية . لقد درس كوستاف فون غوليش تفصيلا الأحوال التاريخية التي حالت دون تطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج في المانية ، وبالتالي دون تطور المجتمع البرجوازي الحديث في ذلك البلد . وعليه ، لم تكن

التربة التي ينمو فيها الاقتصاد السياسي موجودة ، بل كان لا بد من استيراد هذا « العلم » من انكلترة وفرنسة كسلعة جاهزة ، إذ بقي أساتذته الالمان طلاب مدارس ... ومنذ ١٨٤٨ ، تطور الإنتاج الرأسمالي تطوراً سريعاً في المانية ، وهو في الوقت الحاضر في عنفوان المضاربة والاختلاس . ولكن المصير ما يزال غير ملائم بالنسبة للاقتصاديين المتهنين . ففي الوقت الذي كانوا فيه قادرين على معالجة الاقتصاد السياسي بشكل مستقيم ، لم تكن الظروف الاقتصادية الحديثة قائمة في المانية بالفعل . وحالما برزت هذه الظروف إلى الوجود ، فإنها جاءت في أحوال لم تعد تسمح ببحثها بحثاً حقيقياً وموضوعياً ضمن حدود الأفق البرجوازي . وما دام الاقتصاد السياسي باقياً ضمن ذلك الأفق ، أو معتبراً العهد الرأسمالي الشكل النهائي للانتاج الاجتماعي مطلقاً ، بدلاً من طور تاريخي عابر من أطواره ، يبقى الاقتصاد السياسي علماً ما بقي الصراع الطبقي كامناً أو معبراً عن نفسه في ظواهر معزولة ومبعثرة فقط . لنأخذ انكلترة مثلاً ، كان اقتصادها السياسي يعود الى فترة كان النضال الطبقي فيها غير متطور حتى ذلك الحين ... وكانت الفترة اللاحقة في انكلترة ، من ١٨٢٠ إلى ١٨٣٠ ، فترة مرموقة في النشاط العلمي في ميدان الاقتصاد السياسي ... وأحوال الزمان تفسّر الطابع غير المتحيز لهذا الجدال — على الرغم مما أسدته نظرية ريكاردو من خدمة باعتبارها سلاحاً لمهاجمة الاقتصاد السياسي البرجوازي ، في حالات استثنائية . فمن ناحية ، كانت الصناعة الحديثة نفسها تشب عن طوق الطفولة فقط ... ومن الناحية الأخرى ، اندفع النضال الطبقي بين رأس المال والعمل إلى المؤخرة ، سياسياً بسبب الخلاف بين الحكومات والارستوقراطية الإقطاعية المتجمعة حول الحلف المقدس من جهة ، وبين الجماهير الشعبية تقودها البرجوازية من الجهة الأخرى ؛ واقتصادياً بسبب الخصام بين رأس المال الصناعي وبين ملكية الأرض الارستقراطية »[٧] .

وبعد ١٨٣٠ ، تغيرت هذه الظروف تغيراً أساسياً على حد قول ماركس :

« لقد استولت البرجوازية في فرنسة وانكلترة على السلطة السياسية. ومنذئذ ، اتخذ النضال الطبقي ، عملياً ونظرياً ، أشكالاً معلنة ومهددة . لقد دقّ ناقوس الاقتصاد البرجوازي العلمي . فلم تعد المسألة منذئذٍ ما إذا كانت هذه النظرية أو تلك حقيقية ، بل ما إذا كانت نافعة أو ضارة ، ملائمة أو غير ملائمة ، خطرة سياسياً أم لا . ففي محل الباحثين الحياديين حلّ المأجورون المتسابقون وراء الغنائم ؛ وفي مكان البحث العلمي الصميم حل تأنيب ضمير المبرّر وسوء قصده » (٨) .

موقف البرجوازية من الاقتصاد السياسي في الفترة المبكرة من التطور الرأسمالي

إذن ، كان للبرجوازية مصلحة في تطور الاقتصاد السياسي في المراحل الأولى من تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وفي هذه الفترة ألفت دراسة القوانين الاقتصادية الخاصة بهذا الأسلوب من الانتاج إمكانياتها للتطور . فقد بينت دراسة هذه القوانين أن الاقطاع وتنظيمات الأصناف والسياسة التجارية (الميركنتالية) قد ثبّطت روح المبادرة الاقتصادية لدى البرجوازية ، وكانت ضارة بالتطور الاقتصادي . وبينت في الوقت عينه أن البرجوازية التي تراكم رأس المال وتطوّر التجارة والصناعة إنما هي الطبقة الاجتماعية التقدمية التي يوافق نشاطها مصلحة التطور الاقتصادي بينما كانت الطبقة الاقطاعية القديمة والمراتب المرتبطة بها مستهلكة غير منتجة لقسم من الناتج الاجتماعي . ووصف وليم بتي طبقة اللوردات الاقطاعيين والمراتب المرتبطة بها على أنها « بحال لا تعمل معها شيئاً أبداً ، عدا أنها تأكل وتشرب ، تغني ، وتلعب ، وترقص ؛ وليست بحالٍ تجعلها تدرس ما بعد الطبيعة »(٩) .

ويكتب آدم سمث قائلاً : « يشبه عمل بعض المقامات المحترمة جداً في المجتمع عمل الخدم السذّج في أنه غير منتج ، لأية قيمة ، ولا يثبّت أو يحقق

نفسه في أي شيء ثابت ، أو سلعة مبيعة .. فالملك المصون ، مثلا ، مع جميع الضباط في الشرطة والجيش الذين ينضوون تحت لوائه ، وكل المشاة والبحرية ، هم عمال غير منتجين ... ويتحتم أن يكون في عداد هذه الطبقة بعض أخطر وأهم المهن وبعض احقرها معاً : رجال الكنيسة والمحامين والأطباء ، ومغنيات وراقصات الأوبرا الخ ... »[١٠] .

أصبح الاقتصاد السياسي ، كالعلوم الطبيعية ، **علم البرجوازية** والمفكرين المرتبطين بهـــا . لقد منحت العلوم الطبيعية البرجوازية أداةً لتطوير القوى المنتجة التي يقوم عليها دخل البرجوازية ومركزها الاجتماعي . أمـا الاقتصاد السياسي فقد قدم للبرجوازية سلاحـــاً في النضال من أجل استئصال الروابط القديمة التي تقيد مبادراتها ونشاطها الاقتصادي . وفي الوقت عينـــه ، صارت البرجوازيـــة والجماهير الواسعـة من الناس ، التي كانت البرجوازيـــة تسعى لكسب تأييدها ، واعية لدور البرجوازية على أنها طبقة تقدمية ، خلاّقـــة اقتصادياً .

لقد تغير الوضع بمجرد إحراز البرجوازية لمركزها كطبقة حاكمة وتوطيدها لمركزها ، وبمجرد شروع الطبقة العاملة بمعارضة البرجوازية بعـد أن تنامى وعيها لمركزها الاقتصادي ومصالحها تنامياً سريعاً . وفي هذه الفترة ، أخـذت تثور في الاقتصاد السياسي مسألة ما إذا كان النشاط الاقتصادي غير المفيد للبرجوازية يستقيم مع مصلحة جماهير الشعب ، لا سيما الطبقـة العاملة . وأخذ يتساءل أيضاً عن تفسير القوانين الاقتصادية لأسلوب الانتاج الرأسمالي على أنهـا قوانين طبيعية لا تتغير ولدور البرجوازية على أنها طبقـــة تقدمية تمثل مصالح التطور الاجتماعي . وقد طرح هذه الأسئلة سيموند دي سيسموندي (١٧٧٣ — ١٨٤٢) (Simonde de Sismondi)[١١] الذي وضع نظريتـــه على أساس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ففي انكلترة قام عـــدد من الكتاب المتعاقبين الذين يعرفون « بالاشتراكيين الريكاردويـين » (Ricardian - Socialists) ، على أساس من مبـادىء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وخـــاصة من نظرية

ريكاردو ، باستخلاص نتائج تبعث الشك في مركز البرجوازية ودورها وهي نتائج لها طبيعة اشتراكية واضحة . وقد نشر أحد هؤلاء الكتاب ، وهو توماس هوجسكن (١٧٨٧ – ١٨٦٩) (Thomas Hodgskin) كتاباً بعنوان لا لبس فيه : « **دفاع عن العمل ضد مزاعم رأس المال** »[١٢] . وتوجد في هذا الكتاب العبارة المشهورة القائلة « نحن نحتاج الى رأس المال ، لا إلى الرأسماليين » . وهؤلاء الكتاب ، كما يقول انكلز ، « حاربوا البرجوازية بأسلحتها »[١٣] ، أي بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فأصبح الاقتصاد السياسي بالنسبة إلى البرجوازية دراسة مخجلة أكثر فأكثر .

تغير الأساس الاجتماعي للاقتصاد السياسي

وأخيراً قام كارل ماركس ، بعد تحليل إنجازات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي تحليلاً نقدياً ، بضمها إلى نظريته الخاصة عن التطور الاجتماعي القائم على التفسير المادي للتاريخ ، فأنشأ نظاماً جديداً للاقتصاد السياسي . ويعالج هذا النظام القوانين الاقتصادية ضمن إطار النظم الاجتماعية المتعاقبة ويثبّت الطبيعة التاريخية والمؤقتة لنظام الانتاج الرأسمالي . إذ يؤكد ماركس على أن النظام الرأسمالي ، أسوة بالنظم الاجتماعية السابقة ، سيلقى حد تطوره التاريخي ، في التناقضات النامية بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ؛ فتعاظم قوة الطبقة العاملة يمهّد لانهيار هذا النظام ، وعلى هذا المنوال ، وبتعضيد من فردريك انكلز (١٨٢٠ – ١٨٩٥) وقابليته البارزة في البحث والنشر ، ولد المفهوم الماركسي للاقتصاد السياسي .

وسرعان ما وجد هذا التطور الجديد في الاقتصاد السياسي تفهماً وتأييداً من لدن الطبقة العاملة ففي ١٨٧٥ ، كتب ماركس ، في ملاحظاته المقتبسة في أعلاه حول الظروف الاجتماعية لتطور الاقتصاد السياسي ، قائلاً : « إن التفهم السريع الذي يحظى به (رأس المال) لدى أوساط واسعة من الطبقة

العاملة الالمانية لهو خير مكافـــأة على عملي »[١٤] . وسرعان ما كسبت تعاليم ماركس وانكلز القطاع القيادي للحركة العمالية التي تطورت ، بمساعدة ذلك ، الى حركة اجتماعية جماهيرية لها وعيها الاجتماعي الخاص . ففي ١٨٦٦ استطـاع انكلز أن يقول « إن (رأس المال) غالباً ما يسمى في القـــارة الأوربية بـ « انجيل الطبقة العاملة » . وان النتائج التي تم التوصل اليها في هـذا الكتاب صائرة أكثر فأكثر على مرّ الأيام المبادىء الأساسية لحركة الطبقة العاملة العظيمة ، ليس في المانية وسويسرة فحسب ، بل أيضاً في فرنسة ، وهولندة ، وبلجيكة ، وفي أمريكة ، وحتى في ايطالية واسبانية ؛ وترى الطبقة العاملة في كل مكان أكثر فأكثر ، في هذه النتائج التعبير الشافي عن ظروفها وأمانيها ، مما لا ينكره أي شخص ملمّ بتلك الحركة »[١٥] .

صيرورة الاقتصاد السياسي علم البروليتارية

وعلى هـــذا ، فقد انهار الأساس الاجتماعي لتطور الاقتصـــاد السياسي . فتحوّل الاقتصاد السياسي من عـــلم للبرجوازية الى **علم للبروليتارية** . وحينما عدلت البرجوازية عن الاهتمام بالتطور المطرد للاقتصاد السياسي ، تولته الحركة العمالية . وهنـــا مثّل دور الوسيط المفكرون البرجوازيون التقدميون . إذ جاء في (البيان الشيوعي) بهذا الصدد ما نصه : « إذن ، كما اتجه جزء من الأشراف نحو البرجوازية في فترة سابقـة ، يتجه الآن جزء من البرجوازية نحو البروليتارية ، وهو على وجـــه الخصوص ذلك الجزء من العقائديين البرجوازيين الذين رفعوا أنفسهم الى مستوى الإدراك النظري للحركة التاريخية برمتها »[١٦] . ويفصّل كاوتسكي ذلك تفصيـــلاً حيث يقول : « يستطيع الوعي الاشتراكي المعاصر أن يتطور على أساس من المعرفة العلمية العميقة فقط . وفي الحقيقـــة ، يستوي علم الاقتصاد المعاصر في كونه شرطاً للانتـاج الاشتراكي مع التكنيك المعاصر ، في حين لا تستطيع البروليتارية أن تخلق أياً منهما ، حتى عن طيبة خاطر .

فالعلم يترعرع ، لا في صفوف البروليتارية ، بل بين **المثقفين البرجوازيين (الانتلجنسيا)** . ففي صفوف هذه الجماعة نشأت الاشتراكية فانتقلت الى اولئك الأعضاء من البروليتارية الذين ميزوا أنفسهم بمستوى ذكائهم ، فاستعملوه في النضال الطبقي حيثما سمحت الظروف »[١٧] .

أصبح الاقتصاد السياسي الوسيلة التي تمكّن البروليتارية من فهم قوانين الأسلوب الرأسمالي للانتاج ورؤية تطوره المقبل ؛ وأصبح أيضاً الأساس لإدراك البروليتارية لمركزها في المجتمع الرأسمالي ، ولشروط وطرق تحرير نفسها من مركزها كطبقة مستغَلة ، ولدورها التاريخي على أنها الطبقة التقدمية الوحيدة في النظام الرأسمالي الناضج . وعلى هذا ، كان الاقتصاد السياسي الأساس لتطور الوعي الطبقي بين الجماهير البروليتارية . وفي الوقت عينه ، زوّد الاقتصاد السياسي ، من خلال تحليله لقوانين عمل أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتطوره ، الحركة العمالية بالمعرفة الضرورية للعمل الفعال — ضمن إطار المجتمع الرأسمالي بادىء الأمر ، وفي عملية تحويل العلاقات الاقتصادية من رأسمالية إلى اشتراكية بعدئذٍ . لقد أصبح الاقتصاد السياسي ، بتوحيد نفسه مع الحركة العمالية على هذا النحو ، جزءاً من **الاشتراكية العلمية** — العمل التاريخي الهادف الى الهيمنة على تلقائية التطور الاجتماعي ، والى ايجاد علاقات اقتصادية تعمل القوانين الاقتصادية بموجبها وفق مشيئة الانسان .

إنقسام الاقتصاد السياسي الى ماركسي وبرجوازي

وفي هذه الاحوال — أحوال تسلم الحركة العمالية للاقتصاد السياسي وقد ألفته البرجوازية محرجاً بصورة متزايدة — انقسم الاقتصاد السياسي الى اتجاهات مختلفة : الاتجاه الماركسي المرتبط بالحركة العمالية ، والاتجاهات الاخرى المرتبطة بالبرجوازية والانتلجنسيا البرجوازية . ومنذئذٍ فصاعداً صرنا نميّز بين **الاقتصاد السياسي الماركسي والاقتصاد السياسي البرجوازي**[١٨] .

وينطوي « الاقتصاد السياسي البرجوازي » على عدة اتجاهات لا يرتبط بعضها بالبرجوازية قدر ما يرتبط بالبرجوازية الصغيرة . لأن البرجوازية الصغيرة ، كلما تطورت الرأسمالية ، أخذت تدرك ان مصالحها تختلف عن مصالح البرجوازية الكبيرة ؛ اذ ان إدراك هذه الحقيقة ادى الى توفيقات انتقائية مختلفة بين الاقتصاد السياسي الماركسي والنظرية الاقتصادية البرجوازية المضبوطة[١٩] .

الاتجاه الماركسي : إنجازاته وتطوره

الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي انما هو تتمة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي على انه دراسة القوانين الاجتماعية للانتاج والتوزيع . وترتكز دعواه على انه تتمة إلى نقده للاقتصاد السياسي الكلاسيكي[٢٠] ، وتطويره المطرد لأفكاره ونتائجه ، وعلى تعديها تعديلاً بعيداً معاً . وتألف تحليله النقدي من بيان الطبيعة التاريخية لمقولات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وقوانينه ، ومن إثبات عدم كونها قوانين طبيعية لا تتغير ، بل تنشأ من العلاقات الاقتصادية بين الناس المطابقة لأسلوب معين من الإنتاج . فقد تطوّرت إنجازات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي باكتشاف الأسلوب الدقيق لعمل قانون فائض القيمة — القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي الرأسمالي . وقد تعدى الاقتصاد السياسي الماركسي كثيراً الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ببيانه قوانين تطور العلاقات الاقتصادية على أساس من التفسير المادي للتاريخ .

لقد قام الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي ، بعد ماركس وانكلز ، بتحليل تطور الرأسمالية تحليلاً مفصلاً في أقطار منفردة ، ودراسة مشاكل إعادة الإنتاج وتراكم رأس المال والأزمات الاقتصادية المرتبطة بها ، وبحث الظواهر الجديدة والقوانين الاقتصادية التي صاحبت ظهور رأس المال الاحتكاري والامبريالية . ودراسات هيلفردينك (Hilferding) ولينين حول المشاكل

المتأخرة على وجه الخصوص ، بعد عمل ماركس وانكلز ، إنما هي أهم المساهمات الماركسية في الاقتصاد السياسي[٢١] . وفي الوقت عينه ، كان الاتجاه الماركسي يعنى بمشاكل الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية مـــا قبل الرأسمالية ، لا سيما الإقطاع . وبتطور الأسلوب الاشتراكي للانتاج في الاتحاد السوفياتي وعـدد من الأقطار الأخرى ، أخـــذ الاقتصاد السياسي الماركسي مؤخراً يشق أسس الاقتصاد السياسي للاشتراكية[٢٢] .

ميل البرجوازية الى تصفية الاقتصاد السياسي

لقد تطورت النظرية الاقتصادية البرجوازية على سبل مختلفة تماماً . لقـد فقدت البرجوازية الاهـتمام بالتطور المطرد للاقتصاد السياسي . ولمـا أصبح الاقتصاد السياسي ، وهو الآن ما تستعمله الحركة العمالية ، غير ملائم للبرجوازية ، بل خطراً عليها ، فقد نشأ اتجاه لتصفيته كعلم يدرس العلاقات الاقتصادية بين الناس ولاستبداله **بالتبريريات** (Apologetics) ، اي تبرير الأسلوب الرأسمالي للانتاج . ويمكن أن ينجلي بوضوح المسار التدريجي لهذه العمليـة في ضوء تطور الاقتصاد الفوغائي ، والاتجاه الذاتي والاتجـاه التاريخي ، الموصوف في الفصل السابق .

الاقتصاد الفوغائي والاتجاه الذاتي : أساسها ووظيفتها الاجتماعية

يحدد الاقتصاد الفوغائي نفسه ، كما نعلم سلفاً ، بالعلاقات التبادلية وعمليات السوق المرتبطة بها . إذ أنه فقد الاهتمام بعلاقات الإنتـاج التي كان الاقتصاد السياسي يعنى بهـــا عناية أساسيـة والتي أصبحت نواة الاقتصاد السياسي الماركسي . وهذا إنما هو انعكاس لمركز البرجوازية الصناعية المنتصرة ، إذ بعد اقتحامها لموانع تطور العلاقات الرأسمالية للانتاج التي أقامها الإقطاع ، ونقابات الأصناف والميركنتالية التجارية ، صارت مهتمـــة الآن بمشاكل السوق فقط .

وتعتبر البرجوازية المنتصرة علاقات الإنتاج قائمة الآن وإلى الأبد ، وهي مسألة لا جدال فيها سوى تبريرها . فالبرجوازية مهتمة بمشاكل السوق فقط ، لا سيما الأسعار والنقد والائتمان . ومن الناحية الأخرى ، فإن الحركة العمالية مهتمة اهتماماً عميقاً بعلاقات الإنتاج ، وعليه ، فخير القول ما قلّ عنها ، من وجهة نظر البرجوازية . ثم تقيم البرجوازية تبريرات أسلوب الإنتاج الرأسمالي على تحليل التبادل إذ من اليسير البرهنة على أنه لولا كونه نافعاً لجميع المساهمين فيه لما حدث . ويخفي هذا المصالح الطبقية المتعارضة الكامنة في علاقات الإنتاج الرأسمالي ويعرض أسلوب الانتاج الرأسمالي على أنه تدبير منسجم لعلاقات التبادل التي تنتفع بها جميع الطبقات الاجتماعية .

يقود الاتجاه الذاتي ، كما بيّنا في الفصل السابق ، إلى التصفية التامة للاقتصاد السياسي على أنه الدراسة للعلاقات الاجتماعية بين الناس . فيتغير موضوع الدراسة الاقتصادية تغيراً غالباً ما يعبر عنه التغيير المقابل في الاسم من « الاقتصاد السياسي » إلى « الاقتصاد » . فالدراسة الاقتصادية ، مفهومة على هذا المنوال ، تعنى بعلاقة الإنسان بالشيء — وسائل إشباع الحاجات البشرية ؛ وتختزل حتى علاقات التبادل بين الناس الى العلاقات غير المباشرة بين الإنسان والشيء . وعلى بعض التفاسير للاتجاه الذاتي ، يتحول الاقتصاد الى الفعالية (البراكسية) ، أي الى علم عام للنشاط العقلاني . فينتفي حينئذ أن يكون الاقتصاد معنياً بالعلاقات الاجتماعية ؛ فتكون قوانينه مستقلة عن التكييف التاريخي ، ويمكن إيضاحها على مثال روبنسن كروسو الذي يعيش بمعزل عن المجتمع . وتظهر التبريرات الرأسمالية هنا في قناع نهج يعالج المقولات الاقتصادية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على أنها مقولات فعالية (براكسية) عامة ، أو مقولات للنشاط البشري العقلاني مستقلة عن الظروف الاجتماعية .

وعلى هذا المنوال ، يتم عرض الخصائص المحددة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على أنها مستلزمات عالمية للنشاط الاقتصادي العقلاني ؛ فتبديل الأسلوب الرأسمالي للإنتاج بغيره يؤدي الى التخلي عن العقلانية الاقتصادية [٢٣] . لذلك

يتم بحث المقولات الاقتصادية كالأجور أو رأس المال ، أو الربح على أنها مقولات عالمية مستقلة عن التكوين التاريخي للظروف الاجتماعية . إذ أن كلاً من روبنسن كروسو ، العامل اليدوي أو مالك الأرض الصغير يحسبون جزءاً من منتوجهم على أنه « الأجور » التي هي المكافأة على إنتاجية عملهم ، وجزءاً على أنه « الربح » الناجم عن « إنتاجية » وسائل الانتاج المستعملة . ثم يصار الى أن العامل الأجير ، الذي يكسب أجوره في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي ، يتسلم مكافأة عادلة تقابل إنتاجية عمله ، ويحصل الرأسمالي على ربح عادل يقابل « إنتاجية » وسائل الانتاج ، وأن هذا التقسيم الى أجور العمل وربح رأس المال إنما هو ، في الوقت عينه ، ما تقتضيه العقلانية الاقتصادية بالضبط . وتعني تصفية الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي ، أن علاقات الانتاج الى جانب العلاقات الاقتصادية الأخرى القائمة بين الناس لم تعد تؤخذ بالحسبان من ناحية ، وأن العلاقات الاقتصادية الخاصة بأسلوب الانتاج الرأسمالي مبررة ، من الناحية الأخرى ، على افتراض أنها ناتجة عن مبادىء عالمية للعقلانية الاقتصادية .

إن الخاصية المميزة للاتجاه الذاتي – التي يشترك فيها مع الاقتصاد الغوغائي وإن كان يملكها بدرجة أعظم – إنما هي عزله المقولات والقوانين الاقتصادية عن عملية الانتاج . وقد لاحظ ذلك ستانيسلو برزوزوفسكي (Stanislow Brzozowski) الذي قال في المدرسة النمساوية : « إن الاقتصاد النفساني يقصر نفسه دائماً على علاقة الانسان بالأشياء الجاهزة . إذ أنه نظرية للاستهلاك ... ويمكن نقد هذه النظريات في حقيقة كون أي منها غير قابل للتطوير الى نظرية تامة عن المجتمع . فيقوم كل منها على حقيقة وجود مواد مهيأة للاستعمال من قبل ؛ أي أنها تسلّم بما ينبغي في الواقع أن يكون مادة للبحث في الاقتصاد السياسي . وعليه ، يكون من قبيل سوء الفهم اعتبار عمل بوهم – بوفيرك أو سيمل اقتصاداً سياسياً ، إذ أنه يقع كلياً ضمن ميدان الدراسات النفسانية للاستهلاك والاستهلاك في الحقبة الرأسمالية بالدرجة الأولى .

وبالمقارنة مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، فإنه يعتبر خطوة الى الوراء كبيرة ومميّزة غاية التمييز » .

وبعـــد ذلك ، يكتب بروزوزفسكي قائلاً : « إن تطور نظرية نفسانية للاستهلاك ظاهرة مهمة جداً . وأود أن أقول إن الخاصية المـــالية للملكية السوداء — و — الصفراء كلها تنعكس فيها . نظرية المدرسة النمساوية إنما هي في الأساس اقتصاد المتقاعدين وموظفي الضرائب . ويكفي أن تقارنها بنظرية سمث أو ريكاردو لترى الاتجاه الذي تسير فيـــه نفسية البرجوازية . فقـــد ضعفت الروابط التي تربطهـا بالانتاج الى درجة بحيث تشعر أنهـــا على أشد الارتباط بكتلة السلع الاجتماعية وهي الاستهلاك . وحينما يشتق النفسانيون الدهاة قانون الربح والريع من نظرية المنفعة الحدية ، إنما يكمن الدافع الحقيقي لهم في الاعتقاد القائل إن البرجوازية تستمد وسائل معاشها وثرائهـا من إعانة المستهلكين على اقتنـــاء السلع . فتقيم البرجوازية حقوقها على نوع من التوسلة الاقتصادية »[٢٤] .

ولفت بخارين أيضاً الأنظار الى هـذه الظاهرة . وحاول ربطها بالأهميـــة المتزايدة للمراتب غير المنتجة ، وخاصة الطفيليين (Rentiers) ، في النظام الاجتماعي الرأسمالي . فقـــد أسمى بخارين الاتجاه الذاتي بـ « الاقتصاد السياسي للطفيليين » ، وكتب واصفاً جذوره الاجتماعية يقول : « تقسم المرحلة الأولية لتطور الاقتصاد السياسي البرجوازي التي نشأت حينما كان رأس المال التجاري (الميركانتالية) سائداً بحقيقة كونهـــا تعالج الظواهر الاقتصادية من زاويـــة التبادل . . وطابقت المرحلة التالية الفترة التي أصبح فيها رأس المـال هو المنظم للانتاج ؛ وكان التعبير العقائدي عن هذه العلاقات في « المدرسة الكلاسيكية » ، التي عالجت المشاكل الاقتصادية من زاوية الإنتاج (« نظريات العمل » لآدم سمث وديفيد ريكاردو) ووضعت توكيدها الرئيسي على البحث النظري . وقـــد ورث الاقتصاد السياسي البروليتاري هـــذه النظرة عن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ومن الناحية الأخرى ، ينظر البرجوازي (الطفيلي) الى المشكلة

على أنها تكمن قبل كل شيء في حل مسألة الاستهلاك وهـــذه هي بالذات الميزة الأساسية لوجهة نظر الآراء النظرية للمدرسة النمساوية والمفاهيم التي تمت اليها بصلة »[٢٥] .

وليس الربط بين الاتجاه الذاتي وطبقة (الطفيليين) صحيحاً كلياً لأن بلد المدرسة النمساوية لم يكن بلداً كانت الرأسمالية فيه عالية التطور أو كان فيه عدد لا يحصى من البرجوازيين الذين يعيشون على النقود ورأس المال الاقتراضي : بل كانت النمسة بلداً للرأسمال الصناعي المعتدل التطور . فالاتجاه الذاتي إنما هو التعبير عن فقدان البرجوازية لاهتمامهـــا بالاقتصاد السياسي ويشكّل المرحلة الأخيرة في تصفيته ، بإنهاء الاقتصاد السياسي كدراسة للعلاقات الاجتماعيـة . وقال الاشتراكي النمساوي اوتو بوير (Otto Bauer) في النظرية الذاتية مـا نصه : « أبحاثها جد بعيدة عن الحياة العملية . وعليـــه ، فالطلاب لا يتعلمون شيئاً عن نقابات العمال، ولا تشريع العمل، ولا الأشياء المشابهة، غير الضرورية، الأخرى »[٢٦] .

كان للدراسات والأدبيات الاقتصادية ، أثنـــاء تطور الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وأثناء تطور الاقتصاد الغوغائي إلى حد ما ، صلة مباشرة ووثيقة بالأوساط البرجوازية ؛ فكان الاقتصاديون تجـــاراً بأنفسهم (كريكاردو) أو وثيقي الصلة بهم . لقد كانوا مهتمين بالمشاكل العمليـة للبرجوازية . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، أصبح الاقتصاد السياسي اختصاصاً أكاديمياً أكثر فأكثر ؛ فصار يدرّس تدريساً مهنيـــاً في الأوساط الجامعية . إن فقدان البرجوازية لاهتمامها بالاقتصاد السياسي رجّح عزل البحث عن المشاكل الواقعية للحياة الاقتصادية وانحساره الى مجال عـــلم النفس البحت ومنطق الاصطفاء العقلاني، ومن هنا الى ميدان بعيد جداً عن المشاكل الاجتماعية المرتبطة بعملية الإنتاج . فليس من الصدفة أن يفصح هذا الميل عن نفسه بوضوح في النمسة ، البلد الذي توجد فيه برجوازية ليست مفرطة القوة ، ولكن لديهـا جماعة لا تحصى من خريجي الجامعات الموظفين في الخدمة المدنيـــة والمنقطعين

بالتالي عن عملية الانتاج ، وفيه طبقة كبيرة من ملاكي الأرض تعيش في المدن ، والطفيليون الصغار والرأسماليون الماليون الذين ينتشر نشاطهم في أرجاء المنطقة الملكية . وأوجدت هـذه العزلة عن مشاكل الانتاج ظروفاً ترجّح دور التبرير الذي لعبه الاتجاه الذاتي ، مما ينكر على العلاقات الاجتماعية أهميتها في العمليات الاقتصادية . فكان التحليل الماركسي النقدي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية يجابه بكل بساطة الجواب القائل بعدم وجود هذه المشاكل .

الاتجاه التاريخي – تعبير عن التوفيق بين البرجوازية الألمانية والعناصر الاقطاعية والملكية البروسية

كانت الظروف الاجتماعية التي اكتنفت تطور الاتجاه التاريخي مختلفة بعض الشيء . فلم تكن السلطة السياسية في أيدي البرجوازيـة حينما تطورت الحركة العمالية المستقلة في المانية . فبعد ثورة ١٨٤٨ الفاشلة ، توصلت البرجوازيـة الى توفيق بينها وبـين ملاكي الأرض الإقطاعيين وبيروقراطية الدولة المرتبطة بهم . وكان هذا التوفيق نتيجة لضعف البرجوازية إزاء الخوف الذي يستثيره فيهـا نمو الحركة العمالية نمواً سريعاً وتعزيز قوتهـا . فقد افترضت أنها تحتمي بالجهاز العسكري – البيروقراطي للملكية ، ولا سيما الاقطاعيـين البروسيين الكبار المعروفين بالجناكرة (Junkers) ، ضد الضغط الثوري للطبقة العاملة . وأكثر من ذلك ، فبما أنها لم تكن بحال تمكّنها من تحقيق الوحدة القومية لألمانيـة من خلال ثورة برجوازية ديمقراطية ، فقد تطلعت البرجوازية الألمـانية من أجل الوحدة الى الملكية البروسية التي قوّمت الوحدة في ١٨٧١ بالفعل . ومن الناحية الأخرى ، اجتذب تطور العلاقات الرأسمالية في ألمانية ملاكي الأرض الإقطاعيين وحتى الجناكرة البروسيين إلى فلكهـا . وهـذه هي الظروف الاجتماعية التي اكتنفت تطور الاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي .

لقد برّر الاتجاه التاريخي ، من خـلال تأكيده على الاستمرارية التاريخية

والطبيعة العضوية للتطور الاقتصادي ، الحاجة للمحافظة على المركز الاجتماعي لملاكي الأرض الاقطاعيين في النظام الاجتماعي الرأسمالي في المانية . وإنه مال ، من خلال تأكيده على الدور الفعـــال للدولة في التطور الاقتصادي ، أيضاً الى ضمان مركز الجهاز العسكري – البيروقراطي الدولة النـــابت في أوساط الجماكرة وغيرهم من ملاكي الأرض . وعبّر عن هـــذا الميل كوستاف شمولر ، قائد المدرسة التاريخية الأحدث ، الذي قال : « يؤلف الأساتذة الالمان الحرس الروحي لآل هو هنزوليرن (Hohenzollern) »[٢٧] ، وتضمن الاتجـــاه التاريخي في الاقتصاد السياسي التبريريات من جانبين . فمن ناحيـــة ، دافع عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ضد التحليل النقدي للماركسية ، ومن الناحية الأخرى ، دافع عن مركز العناصر الاقطاعية والبيروقراطية ضد النقد القائم على الاقتصاد الكلاسيكي . وتم ذلك من خلال إنكار وجود القوانين الاقتصادية ، ومن خلال استبدال الاقتصاد السياسي بالتاريخ الاقتصادي أو بالتراكيب التاريخية المثالية كمثل ما جاء به فيرنر سومبارت وماكس فيبر .

بينما ينكر الاتجاه الذاتي الطبيعـــة الاجتماعية للقوانين الاقتصادية ، يقوم الاتجاه التاريخي ، رغم إقراره بالطبيعة الاجتماعية لعمليـــة الإنتاج والتوزيع ، بانكار وجود القوانين التي تهيمن على هذه العملية . إذ ينطوي كلا الاتجاهين على تصفية الاقتصاد السياسي باعتباره الدراسة للقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع ، فيحل محله علم النفس أو منطق الاصطفاء العقلاني أي علم الفعالية (البراكسية) في الحالة الأولى ، والتاريخ الاقتصادي في الحالة الثانية .

الحاجة الى المعرفة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الرأسمالي

ولكن لا يمكن أن تكون تصفية البرجوازية للاقتصاد السياسي كامـــلة . ذلك بالنظر الى وجود عمليات اقتصادية معينة حيث تكون المعرفـــة بالقوانين الاقتصادية ضرورية للأغراض العملية لتنفيذ السياسة الاقتصادية . إذ أن عدد

هذه العمليات يزداد ونطاقها يتسع مع نمو الرأسمالية ، وخاصة في الطور الأخير من أطوارها . وهذه هي عمليات السوق (التي تهتم بها البرجوازية على الدوام) ، فضلاً عن مشاكل النقد والائتمان والجمارك . فقد تبقى بعض عناصر الاقتصاد السياسي التي تعالج تداول النقود ، والائتمان ، وتأثير التعريفات الجمركية ، بل قد تتطور إلى حد ما تطوراً لاحقاً . وهي ضرورية كأساس لإدارة العملة ، ولا سيما قاعدة المقياس الذهبي ، وكأساس لسياسة التعريفة . فمن الضروري ، مثلاً ، أن تعرف أثر تغير ما في سعر الخصم على تدفق الذهب الى بنك الاصدار ومنه ، وأن تعرف نقاط التغير في سعر الصرف التي تسبب حركة الذهب من قطر إلى آخر ، وأن تعرف أثر تغير ما في سياسة التعريفة على ميزان التجارة والمدفوعات الخ ...

إذن ، على الرغم من الميل العام نحو التخلص من الاقتصاد السياسي ونحو استبداله بالتبريرات القائمة على الاتجاهات الذاتية أو التاريخية ، تحافظ على نفسها أجزاء من الاقتصاد السياسي مرتبطة بعمليات السوق ، وتداول النقد ، والائتمان ، والتجارة الدولية والمدفوعات الدولية ، بل وتتطور تطوراً لاحقاً . وفي هذه الميادين ينجز الاقتصاديون البرجوازيون تقدماً علمياً حقيقياً رغم كونه مفككاً . وكان هذا التقدم في الأساس من عمل المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تربط الاتجاه الذاتي بتقاليد الاقتصاد الغوغائي ، إذ أن تقديرها للقضايا التقليدية للاقتصاد السياسي ، وبالتالي لواقع الاقتصاد الرأسمالي أفضل من الفروع الأخرى للاتجاه الذاتي . وما عدا هذه الأقسام من الاقتصاد السياسي ، فإن الأوساط البرجوازية تقوم بتطوير العلوم الاقتصادية الأخرى كالتاريخ الاقتصادي والاحصاء الاقتصادي . إذ أنها تزود البرجوازية وجهاز الدولة البرجوازية بالمعلومات الضرورية للنشاط العملي . ومع ذلك ، تبقى الإنجازات العلمية لهذه العلوم محدودة بالنظر إلى الافتقار إلى أساس ثابت في الاقتصاد السياسي يقوى على الفهم التام للقوانين التي تهيمن على العملية الاقتصادية .

الحاجات العملية للبرجوازية في الرأسمالية الاحتكارية

يزداد مقدار المعرفة الاقتصادية الحقيقية التي تتطلبها البرجوازية في الطور الاحتكاري للرأسمالية ، بالنظر إلى توسع نطـــاق سياسة الدولة الاقتصادية ، وبالنظر الى تمكن المؤسسات الرأسمالية الخاصة من مزاولة سياستها الاقتصادية الخاصة . فبينما يخضع المشروع في رأسمالية المنافسة الحرة سلبياً الى عملية السوق ، أو الى الفعل التلقائي لقوانين العرض والطلب التي تحـــدد ظروف السوق ، تستفيد مؤسسات رأس المـــال الكبير من مراكزها الاحتكارية أو من مراكز احتكار القلة [٢٨] محاولة التأثير على عمليـــة السوق . يستطيع الاحتكار أو احتكار القلة ، حينما تكون المنافسة محدودة ، أن يؤثر تأثيراً مقصوداً في أسعار المنتوجات المبيعة ، أو المواد الخام أو المواد نصف المصنوعة المشتراة ، من خلال السيطرة على الإنتـــاج أو المشتريات . ولكن هـــذا يقتضي معرفة بالقوانين الاقتصادية الفاعلة في السوق ، وكذلك التعبير العددي المجسد عن العلاقات التي تحتويها هذه القوانين . وفي الوقت عينه ، يتسع نطاق نشاط الدولة ، على شاكلة تدخل في العملية الاقتصادية (التدخلية Interventionism) ، وعلى شاكلة النشاط الاقتصادي القائم على ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج (رأسماليـــة الدولة) معاً . وهـــذا يثير مسألة الطرق التي بموجبها تؤثر الدولة في عمليات السوق . وفوق ذلك ، يثـير كل من النشاط الاقتصادي للدولة ولمؤسسات رأس المال الكبير الخاصة مشاكل جديدة في تنسيق نشاطـات الوحدات الاقتصادية المختلفة (مثال ذلك المشروعات المنفردة لصناعة مؤممـــة أو لشركة رأسمالية خاصة) أو الفروع المنفردة لمشروع كبير خاص أو عام (شركة للقوة الكهربائية مثلاً) . وهذا يستلزم معرفة تمكّن من التنبؤ بآثار إجراءات معينة في تنسيق وحدات اقتصادية مختلفة .

تطور العلوم الاقتصادية التطبيقية والعلوم المساعدة ووظيفتها.

القياس الاقتصادي ، والمحاسبة الاجتماعية ، وبحث العمليات ، والبرمجة ، والسايبرنية

تؤول هذه المشاكل إلى أن الأوليغاركية الاحتكارية الكبيرة ، التي توجد السياسة الاقتصادية للدولة وسياسة المؤسسات التجارية الخاصة ، إنما هي بحاجة الى معرفة اقتصادية جديدة . لذلك تطورت فروع جديدة لعلم الاقتصاد ، وتكيفت الفروع القائمة ، بينما ظهرت علوم مساعدة جديدة أيضاً . فالقياس الاقتصادي ، الذي ظهر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، إنما هو اختصاص جديد من هذا النوع[٢٩] . فهو بمثابة جسر يوصل ما بين ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يدرس عمليات السوق وبين الإحصاء الاقتصادي . وقد طُوِّر الإحصاء الاقتصادي ، بعد الحرب العالمية الثانية في الأقطار الرأسمالية ، تحويراً كبيراً جعله يشمل ما يسمى **بالمحاسبة الاجتماعية** ، أي حسابات الموازنة الاقتصادية الاجتماعية . وكما أشرنا من قبل ، فقد تأثر هذا تأثراً كبيراً بحسابات الموازنة الاقتصادية الاجتماعية المطبقة في تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفياتي[٣٠] . ونشأت في الرأسمالية المعاصرة (بعد الحرب العالمية الثانية) دراسات جديدة أخرى مساعدة للاقتصاد السياسي هي **بحث العمليات وعلم البرمجة** . وكلاهما يكوّن ، كما نعلم ، جزءاً من البراكسية[٣١] . وأخيراً فإن ذاتية -- الإرادة السايبرنية أيضاً ، التي نمت نمواً متصلاً بتطور المكائن والأجهزة التي تدار ذاتياً (الأتمتة) في الصناعة الحديثة (وفي القوات المسلحة) ، وجدت تطبيقها كعلم مساعد للاقتصاد السياسي[٣٢] .

وعليه ، وبالرغم من الميل العام للبرجوازية الى تصفية الاقتصاد السياسي حينما أصبح علماً للطبقة العاملة وجزءاً من الاشتراكية العلمية ، فإن المستلزمات العملية للسياسة الاقتصادية في ظل الاحتكار ورأسمالية الدولة تشمل مقداراً

معيناً من المعرفة الاقتصادية الحقيقية . لذلك يبحث الفكر البرجوازي الحديث عن مخرج من التناقض بين الميل الى تصفية الاقتصاد السياسي باستبداله بالتبريرات الرأسمالية وبين الحاجة العملية للمعرفة الاقتصادية الحقيقية . ويجد حلاً في تطوير العلوم الاقتصادية التطبيقية التي تمس مشاكل الاقتصاد السياسي في حيز محدود ، وكذلك في تقويم علوم مساعدة معينة . ولكن افتقار هذه الدراسات إلى أساس نظري شامل كمثل ما يقدمه الاقتصاد السياسي ، يجعل تطبيقها محدوداً . ويتحدد تطبيقها ، بعد ذلك ، بالقيود التي تفرضها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . وتعالج هذه العلوم ، كالمحاسبة الاجتماعية والبرمجة ، بحكم طبيعتها ، المشاكل التي لا يمكن حلها عملياً إلا في الاقتصاد الاشتراكي المخطط . ولتحقيق الاستفادة التامة من هذه الدراسات ، فإنه من الضروري تخطي طرق العقلانية الاقتصادية الخاصة لنشاط المشروع المنفرد . وكذلك تعتمد الدولة الرأسمالية على حاجات الشركات الخاصة ومؤسساتها التي هي الشكل التنظيمي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي . وقد بدأ استعمال بعض العلوم كالقياس الاقتصادي ، والبرمجة ، والسايبرنية في الأقطار الاشتراكية ، حيث ستجد ، بالنظر لمراقبها العملية ، مجالاً كاملاً لتطورها .

تأثير الأزمة العظمى على الفكر الاقتصادي البرجوازي

على أن المشاكل العملية للرأسمالية الحديثة ترغم الفكر الاقتصادي البرجوازي مهما يكن غير ميال ، على الخروج عن دائرة الدراسات الاقتصادية التطبيقية ، كالقياس الاقتصادي والإحصاء الاقتصادي ، والعلوم المساعدة كالبراكسية والسايبرنية . لقد أرغمت مشكلة الأزمات والدورات التجارية وما تسببه من البطالة الجماهيرية ، منذ زمن طويل ، الفكر الاقتصادي البرجوازي على تخطي مفهوم الاتجاهين الذاتي والتاريخي وحتى الغوغائي القديم ، وعلى الاضطلاع بمشكلة إعادة الإنتاج والتراكم الرأسماليين . وكانت هذه المشكلة – على صورة

مشكلة لتحقيق فائض القيمـــة – قد درست منـذ زمن طويل في الاقتصاد السياسي الماركسي . وقد أثارت هذه المشكلة مناقشة حيوية بين ممثلي الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي لأنها مرتبطة بمشكلة شروط التطور الرأسمالي وقوانينه ، وبمشكلة القيود التاريخية على تطور أسلوب الإنتـاج الرأسمالي ، وبمشكلة ستراتيجية الحركة العمالية وتكتيكها (٣٣) . وكانت هـذه المشاكل جميعها ، حتى وقت قريب جداً، خارج مدى الرؤية للاقتصاديين البرجوازيين .

نظرية كينز ونظريات الدورة التجارية

منذ أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ التي هزت الاقتصاد الرأسمالي للعـالم بأسره من أسسه وما عقبها من كساد طويل، منذئذ فقط اضطر الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم الى الاهتمام بهذا النوع من المشاكل . وآنذاك وضع جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) نظريته المشهورة التي تعالج البطالة الجماهيرية والركود (Stagnation) الاقتصادي باعتبارها ميولاً كامنة في النظام الرأسمالي الحديث ينبغي أن تجابهها الدولة بسياسة تدخلية ملائمـة (٣٤) . وبدأت تظهر نظريات اقتصادية تعكس أوجـه شبه بالنظرية الماركسية لإعـادة الإنتاج والتراكم تحت تأثير كينز جزئياً ، ومستقلاً عنه جزئياً ، وحتى قبـله في بعض الحالات(٣٥) .

نظرية التنمية الاقتصادية – الأحوال التاريخية لنشأتها

لقد أرغمت الفعالية المتزايدة لأسلوب الإنتاج الاشتراكي في مزاحمة الاقتصاد الرأسمالي الفكر البرجوازي على تعميق اهتمامه بعملية إعـادة الإنتاج والتراكم : فلم تعد للرأسمالية، منذ ثورة اكتوبر في روسية وتطور أسلوب الإنتاج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ، أن تكون النظام الاجتماعي الوحيد في العـالم (عدا عن النظم ما قبل الرأسمالية ، لا سيما في البلدان التابعة للاقطار الرأسمالية) . فقـد

قامت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، منظومة كاملة من البلدان الاشتراكية . وقد أثار التطور الاقتصادي السريع للاتحاد السوفياتي والأقطار الاشتراكية الأخرى على وتيرة لا تساويها الرأسمالية فيها فزعاً متزايداً لدى البرجوازية . فأصبح من الضروري ، والأحوال هـذه ، الاهتمام بالعوامل التي تقرر وتسيّر النمو الاقتصادي . ونتج عن هذا تأسيس فرع جديد للدراسة الاقتصادية ، وهو نظرية التنمية الاقتصادية (Theory of Economic Growth)[٣٦] .

وهناك حافز قوي آخر لتطور نظرية التنمية الاقتصادية الذي يخلق المتاعب للبرجوازية في البلدان الرأسمالية الرئيسية – ألا وهو مشكلة الأقطار المتخلفة ، لا سيما المستعمرات أو الأقطار التابعة بطريقة أخرى إلى البلدان الرأسمالية ، أو المتحررة حديثاً من تبعيتها ، على الصعيد السياسي على الأقل . لقد دفعت حركات التحرر الوطني ، ونضالها من أجل الاستقلال التام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بهذه الأقطار إلى طليعة المشاكل الدولية السياسية الكبرى . واضطر هذا الفكر الاقتصادي البرجوازي إلى الاضطلاع بالمشكلة المركزية للتنمية الاقتصادية – مشكلة تراكم رأس المال والاستثمار في الأقطار المتخلفة .

تثير نظرية التنمية الاقتصادية مسائل تخرج عن النطاق التقليدي للاتجاه الذاتي ، والاقتصاد الغوغائي ، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، إذ أنها مرغمة على دراسة العلاقة بين تطور القوى المنتجة وطبيعة علاقات الإنتاج التي تقرر كلا من إمكانات ودوافع تراكم رأس المال . إذ عليها أن تعالج نفس المسائل التي يعالجها الاقتصاد السياسي الماركسي . وعليه ، تحتاج نظرية التنمية الاقتصادية إلى أدوات نظرية لبحث هذه المشاكل ولم يطوّر هذا النوع من الأدوات إلا الاقتصاد السياسي الماركسي ؛ إذ لا تملكها الاتجاهات التقليدية في الفكر الاقتصادي البرجوازي . فلا بد لنظرية التنمية الاقتصادية من أن تستعير أدواتها النظرية من الاقتصاد السياسي الماركسي وإلا فتصنع أدواتها الخاصة بها – التي تشبه كثيراً الأدوات التي أنتجها الاقتصاد السياسي الماركسي[٣٧] .

وتصبح نظرية التنمية الاقتصادية ، بأيدي العديد من الاقتصاديين البرجوازيين للأقطار الرأسمالية الرئيسية ، نوعاً غريباً من التبريرات الموجهة ضد أية سياسة اقتصادية ايجابية في الأقطار المتأخرة . إذ أنهم يشيرون الى الموانع في طريق مثل هذه السياسة ويحاولون بيان حتمية التأخر الدائم ، بل يتساءل بعض الاقتصاديين البرجوازيين ما إذا كان من الصحيح لهذه الأقطار أن تسعى من أجل التطور الاقتصادي[٣٨] . ولكن تعتبر نظرية التنمية الاقتصادية في الأقطار المتخلفة وبين الاقتصاديين البارزين بعيدي النظر في الأقطار الرأسمالية ، الأساس العلمي لسياسة تطوير القوى المنتجة في المناطق المتأخرة والمتخلفة من العالم[٣٩] .

النقد البرجوازي الصغير للرأسمالية

هنالك سبب آخر ، عدا حاجات السياسة الاقتصادية ، لعدم نجاح البرجوازية في التصفية التامة للاقتصاد السياسي على أنه الدراسة للعلاقات الاقتصادية بين الناس . وهذا هو التناقض بين مصالح البرجوازية الصغيرة ومصالح البرجوازية الكبيرة في إطار النظام الاجتماعي الرأسمالي . ووجد هذا التناقض التعبير عنه في كتابات سيسموندي وبرادهون خلال فترة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد الفوغائي ، إذ أنهما أنشآ النقد البرجوازي الصغير لأسلوب الإنتاج الرأسمالي . ويختلف هذا النهج عن النقد البروليتاري الذي بدأه بعض الاشتراكيين الريكاردويين واستقصاه بعدئذٍ استقصاءً منظماً كل من ماركس وانكلز ، لأن النقد البرجوازي الصغير ليس نقداً للعلاقات الرأسمالية للانتاج قدر ما هو نقد للعلاقات الرأسمالية للتوزيع . فسيسموندي ما يزال ينظر بمنظار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ويعالج علاقات الإنتاج ، ولكن انقطعت صلة النقد البرجوازي الصغير للعلاقات الرأسمالية للتوزيع بمشكلة علاقات الإنتاج ، ابتداءً من برادهون[٤٠] . وينعكس هذا في رأي جون ستيوارت مل القائل باستقلال القوانين التي تهيمن على التوزيع عن

القوانين التي تهيمن على الانتاج . لأنـــه بينما تكون الأولى ناتجة عن التشريع والعادات الاجتماعية ، تنشأ الثانية عن الضرورة الماديـــة لعملية الانتاج[٤١] . وينطوي هذا الرأي على إمكان تغيير علاقات التوزيع من دون تغيير العلاقـات الرأسمالية للانتاج تغييراً أساسياً – وهـــذه هي الفكرة الرائدة لجميع مفاهيم مشروعات الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي النابعة من الأوساط البرجوازيـــة الصغيرة .

إذن ، جنباً الى جنب مع الاقتصاد السياسي الماركسي (الذي جـاء متمماً لميزات الاقتصـاد السياسي الكلاسيكي ومرتبطاً بالحركة الاجتماعية للطبقـــة العاملة) والاقتصاد البرجوازي بالمعنى الدقيق (الذي مال الى تصفية الاقتصاد السياسي وإحلال تبرير لعلاقات الانتاج[٤٢] الرأسمالي محله) ، برز الى الوجود **النقد البرجوازي الصغير للرأسمالية** . وكان هذا النقد حيوياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما كان له ممثلون بارزون كسيسموندي وبرادهون وجون ستيوارت مل ، إلا أنه انحط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وفي هـــذه الفترة ، أخذت الحركة العمالية المبادرة في التحليلي العلمي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وطورت بصورة متعاظمة وعيهـا الاجتماعي الخاص على أساس من الاشتراكية العلمية .

نقد الرأسمالية الاحتكارية من قبل عقائديي البرجوازية الوسطى والصغيرة

غير أن النقد البرجوازي الصغير كان قد بُعث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهنالك عـــدة أسباب لذلك . أهمها نشوء وتطور المؤسسات الاحتكارية لرأس المال الكبير – البنوك ، والترستات ، والكارتيلات الخ .. إذ أن انتقال الرأسمالية إلى طور جديد من التطور ، هو طور الرأسمالية الاحتكارية حيث لعب فيه الدور الحاسم بشكل جديد من رأس المـــال ، هو رأس المال المالي ، كان قد استثار مقاومة في صفوف البرجوازية الصغيرة وفي

العديد من أوساط البرجوازية الوسطى التي ناضلت من أجل الحفاظ على استقلالها عن رأس المال الكبير . وكانت هذه المقاومة قد أفضت إلى التشريع المناوىء للترستات في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر ، ووجدت التعبير عنها في الحملات المتكررة باستمرار من أجل وضع هذه القوانين المهملة اعتيادياً موضع التنفيذ . وفي الوقت عينه ، كبر حجم ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة المؤلفة من العمال ذوي الياقات البيضاء المستخدمة في الصناعة ، والتجارة ، والبنوك ، وشركات التأمين الخ ... وعلى الرغم من كونها مؤلفة من عمال أجراء فإن هذه الطبقة – أو المرتبة بتعبير أدق – تتبنى أفكاراً برجوازية صغيرة بمحض إرادتها ، إذ أن تجنيدها يتم على الأغلب من بين صفوف البرجوازية الصغيرة .

تمهين علم الاقتصاد

يتزايد الاهتمام بالاقتصاد السياسي ، كما بيّنا من قبل ، بين المفكرين الجامعيين . فيتحول محور الاقتصاد السياسي من الكتب والكراريس التي يكتبها رجال الأعمال البرجوازيون والناشرون إلى الدوائر الجامعية ومعاهد البحث العلمي . وهكذا يصبح علم الاقتصاد علماً تمهينياً (Professionalized) . ويرجح هذا انتشاره بين اقتصاديين ذوي نظرة نقدية إلى رأس المال الاحتكاري لأن القسم الأعظم من المفكرين الجامعيين الذين يدرسون علم الاقتصاد هم من البرجوازية الصغيرة أو الوسطى أو هم يميتون شخصياً بصلة إلى « الطبقة الوسطى » الجديدة . ويعني تمهين علم الاقتصاد تزايد أهمية العملية الدايلكتيكية للبحث العلمي نفسه . فقد لاحظ انكلز أن تمهين السياسة ، والقانون ، والدين ، والفلسفة وعلم جراً ، « يخلق فروعاً خاصة من تقسيم العمل » التي تصبح مستقلة عن الوسط الاجتماعي الذي يوجدها . وهذا يعني ، عند تطبيقه على الاقتصاد البرجوازي ، أن العملية الدايلكتيكية للبحث العلمي في حصولها على نطاق

أوسع لنشاطها تدفع الفكر الاقتصادي الى ما يتعدى حـــدود آراء ومصالح الوسط الاجتماعي الذي انبثقت عنه .

فقد جاءت من الجامعات المبـــادرة الى تحليل الآثار الاقتصاديـة للنشاط الاحتكارات الرأسماليـة . وبيّن هذا التحليل أضرار هـــذا النشاط لغالبية المجتمع – ومن هنا كان نقداً لرأس المال الاحتكاري . ولكن اتخذ الاقتصاديون الذين قاموا بهذا النقد في عين الوقت من عمل أسلوب الإنتـاج الرأسمالي في ظل المنافسة الحرة مثالاً لهم ، حيث اعتبروه محققـاً لمبدأ العقلانية الاقتصادية . ومن هنا يكون هذا النقد تعبيراً عن مصالح ورغبات البرجوازية الوسطى والصغيرة. وتتمخض النتائج العملية لهذا النقـــد عن طلب العودة إلى العلاقات الاقتصادية لما قبل الرأسمالية الاحتكارية – أي الرجوع بتيـار التاريخ الى الوراء – وهو طلب يخلع عليهم صفة طوبائية معينة . ويستجيب لتحدي طوبائية البرجوازية الصغيرة والوسطى هذه ممثلو رأس المـال الاحتكاري الكبير ، الذين يعملون كناشرين للاتحادات الصناعية ، وغرف التجارة ، والبنوك وهلم جراً ، فتنشب مجادلة تميط اللثام عن مظاهر عديدة للرأسمالية الحديثة .

وعلى حد تعبير بول باران حيث قال : « وعلى هذه الشاكلة فإن الاقتصاديين الذين يتكئون اجتماعياً وفكرياً على (المرتبة) والطور المنـافس والبرجوازي الصغير للمجتمع الرأسمالي قد بلغوا شأواً معيناً من بعد النظر بخصوص لاعقلانية الرأسمالية الاحتكارية ، والضياع فيها ، وعواقبها الثقافية . على أنهم يتناسون حقيقة أن الرأسمالية المنافسة الحرة إنما هي التي تولّد الاحتكار توليداً لا مهرب منه ، فإنهم يقرون ببعض التكاليف الاقتصادية ، والاجتماعية والبشرية لطور الرأسمالية الاحتكارية ، ويتبينون بعض أوضح مظاهر الاستهلاك المتخم ، والنشاطـات غير الإنتاجية ، ولاعقلانية « الملكية الاقتصادية » (Economic Royalism) وضراوتها . والكتاب الذين حرروا أنفسهم من قيود عصر سابق أو ترعرعوا مباشرة في « عهد جديد » إنمـــا هم في نفس الوقت ذوو بصيرة مبصرة أحياناً عندما « يتشرون غسيل » نظام المنافسة الخالي ـ الفضائل المقدّسة الرأسمالية في

دور مراهقتها المنافسة »[٤٤] . وكما أردف باران قائلاً : « يخلع هذا التوتر ضمن الفكر البرجوازي مقداراً معيناً من البصيرة والمعلومات) التي غالباً ما تكون مصدراً قيماً للتحليل العلمي »[٤٥] .

النقد البرجوازي الصغير والبرجوازي الوطني للامبريالية

هنالك الكثير من الأدلة التي تؤيد هذا القول . فقد قام ج . أ . هوبسن (J. A. Hobson) ، الاقتصادي الانكليزي في كتابه عن (الامبريالية) بتحليل الامبريالية من وجهة نظر المسالمة (Pacifism) البرجوازية الصغيرة ، وبانجيل لينين بمادة غنية لتحليله للامبريالية على أنها أعلى مراحل الرأسمالية[٤٦]. وكذلك ، فإن ما يقدمه اليوم ، بعض الاقتصاديين الذين لهم صلة بالبرجوازية الوطنية من تحليل للحكم الامبريالي في المستعمرات وأشباه المستعمرات ، أو الأقطار التي نالت استقلالها حديثاً إنما يحتوي على الكثير من المادة القيمة .

نظرية المنافسة غير الكاملة

كان تحليل نتائج نشاط الاحتكارات الرأسمالية ، ضمن المدرسة الكلاسيكية الجديدة — التي طالما لعبت فيها الميول البرجوازية الصغيرة والوسطى بعض الدور[٤٧] — قد أدى الى تقديم نظرية خاصة **بالمنافسة غير الكاملة (أو الاحتكارية)** (Imperfect or monopolistic) ، ومثلها نظريات مختلفة عن **الاحتكار** (Monopoly) **واحتكار القلة** (Oligopoly)[٤٨] . وتبين نظرية المنافسة غير الكاملة أن أسلوب عمل الرأسمالية الحديثة بعيد جداً عن الصورة المثالية التي ترسمها الكتب المدرسية التقليدية للاتجاه الذاتي . وتكشف هذه النظرية أيضاً عن الضياع في القوى المنتجة للمجتمع التي تنجم عن فعل الاحتكارات ، واحتكارات القلة ، والأشكال المختلفة الأخرى للمنافسة الاحتكارية . ولكن هذه النظرية ، وهي أسيرة الأفكار والأدوات والنظرة

للتقليد النظري للمدرسة الكلاسيكية الجديدة وحتى لما قبلها من الاقتصاد الفوغائي ، تنحو في تحليل مشكلة الاحتكارات والمنافسة الاحتكارية منحىً كله منصب على خصائص السوق . وهي لذلك تخفق في أن تدرك اعتماد هذه الخصائص على التكوين المحدد لعلاقات الانتاج في فترة الرأسمالية الاحتكارية . وهي ، باختزالها المشكلة كلها الى « نواقص السوق » ، تعمى عن المصدر الجوهري للعمليات المبحوث عنها ، فتصبح عاجزة عن استخلاص النتائج العملية الفاعلة .

اقتصاديات الرفاهية

لقد تم التعبير عن النقد البرجوازي الصغير والوسيط للاحتكارات الرأسمالية عما يعرف باقتصاديات الرفاهية (Economics of Welfare)[٤٩] . وهي تطوير لبعض أفكار مارشال ، مؤسس المدرسة الكلاسيكية الجديدة . إذ تقيم اقتصاديات الرفاهية معايير للسلوك الذي يستوفي شروط العقلانية الاجتماعية للنشاط الاقتصادي . فيؤخذ استقصاء الدخل الاجتماعي مقياساً للعقلانية الاجتماعية[٥٠] . ويفترض في معايير السلوك التي تقيمها اقتصاديات الرفاهية أن تؤمن التخصيص الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية . حيث تحلل اقتصاديات الرفاهية تحليلاً نقدياً نشاط المشروعات الرأسمالية وعمليات السوق في ضوء هذه المعايير . وتخلص الى أن ظواهر الاحتكار والمنافسة غير الكاملة إنما هي على طرفي نقيض مع معايير اقتصاديات الرفاهية وتقود الى ضياع في موارد المجتمع الاقتصادية . فتتخذ اقتصاديات الرفاهية من تخصيص الموارد الاقتصادية في ظل ظروف المنافسة الحرة مثالاً لها . وعلى هذا المنوال ، تقود اقتصاديات الرفاهية إلى أن تجعل من رأسمالية المنافسة الحرة مثالاً يتخذ أساساً نظرياً لمحاولات البرجوازية الصغيرة والوسطى للعودة بمجرى التاريخ الى الوراء واسترجاع العلاقات الاقتصادية لرأسمالية المنافسة الحرة .

وتكوّن هذه العلاقات أيضاً لدى العديد من ممثلي اقتصاديات الرفاهية

الأساس الذي بموجبه تقوّم عدالة توزيع الدخل الاجتماعي . فيعرّف « الاستغلال » على أنه انحراف التوزيع الواقعي للدخل الاجتماعي عما يكون عليه في ظل رأسمالية المنافسة الحرة . فيقال إن الاستغلال الاحتكاري يكمن في ابتزاز رأس المال الاحتكاري لما يزيد على « حصته » حسب معايير الربح في المنافسة الحرة . وقد « يستغل » العمال الرأسماليين إذا ما حصل هؤلاء على ما يزيد على « ثمن » قوة العمل حسب معايير المنافسة الحرة[٥١] . وهنا تفصح الطبيعة البرجوازية الصغيرة والوسطى عن نفسها في أحكام اقتصاديات الرفاهية إفصاحاً جلياً تماماً .

وتقوم اقتصاديات الرفاهية بنقد نشاط رأس المال المالي أيضاً . ويتم ذلك من خلال نظرية « الادخار القسري » (Forced Saving) التي تنص على أن عمليات خلق الائتمان للبنوك الكبيرة تقود الى التضخم الائتماني (Credit inflation) الذي يمكّن الشركات الكبيرة المرتبطة برأس المال المصرفي من أن تقتطع جزءاً من رأس مال المشروعات الصغيرة وكذلك جزءاً من دخل جماهير الشعب الغفيرة . ويجري ذلك من خلال ارتفاع الأسعار ارتفاعاً يفيد القوة الشرائية (Purchasing Power) لصغار الرأسماليين والمجتمع عموماً[٥٢] .

استحالة التصفية التامة الاقتصاد السياسي من قبل البرجوازية

لا يمكن ، كما يبدو ، إجراء التصفية التامة للاقتصاد السياسي على أنه الدراسة للعلاقات الاقتصادية بين الناس حتى في الأوساط البرجوازية . وقد دأبت البرجوازية على ذلك منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر . فقد أسقط الاقتصاد الفوغائي علاقات الإنتاج من الاقتصاد السياسي ؛ وبتر الاتجاه الذاتي ، بعدئذٍ ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، الصلات الاجتماعية جميعها ، كما حذف الاتجاه التاريخي القوانين الاقتصادية . ومع ذلك ، فإن الحاجات العملية للسياسة الاقتصادية للمؤسسات الاحتكارية لرأس المال الكبير ،

والتدخل المتزايد للدولة في العلاقات الاقتصادية ، والنقد البرجوازي الصغير والوسيط للاحتكار ، وتمهين علم الاقتصاد في الجامعات ، ونقد الامبريالية من قبل البرجوازية الوطنية والانتلجنسيا المرتبطة بهـا في المستعمرات ، وأشباه المستعمرات ، والأقطار المتحررة حديثاً – هذا كله يجعل من غير الممكن إهمال مثل كل العلاقات الاقتصادية بين الناس . ولذلك يصبح من المستحيل تصفيـة الاقتصاد السياسي تصفية كلية .

إمكان التطور التام للاقتصاد السياسي وعلاقته بالحركة العمالية فقط

إذن ، يتم باستمرار إحيـاء عناصر معينة من الاقتصاد السياسي أو تطويرها تطويراً جديداً . ولكن هذه ما هي إلا نتف . وهي تعالج في الأساس علاقات التوزيع وعمليات السوق ، كما في نظريـة المنافسة غير الكاملة واقتصاديات الرفاهية . وحينما تعالج علاقات الإنتاج ، كما في نظرية التنمية الاقتصادية ، فلا تعالج المسألة بكليتها . لأنه لا يمكن توضيح مشاكل علاقات الإنتاج توضيحاً تاماً إلا من قبل طبقة ليست لها مصلحة ثابتة في الحفاظ على أسلوب الإنتاج الرأسمالي – ويمكن ذلك فقط ضمن الإطار لحركة اجتماعيـة لا تهتم بهذا الإصلاح لأسلوب الإنتاج الرأسمالي أو ذاك ، بل بإلغائه التام . وهذه الطبقة هي الطبقة العاملة ، والحركة هي الحركة العمالية ، التي تعمل على أساس من الاشتراكية العملية .

كتب ماركس في مناقشته لنقد العلاقات الاقتصادية للنظـام الاجتماعي الرأسمالي قائلاً : « على قدر ما يمثل هذا النقد طبقة ، فإنه يمكن أن يمثل طبقـة رسالتها في التاريخ إسقاط أسلوب الإنتاج الرأسمالي والإلغـاء النهائي لجميع الطبقـات – ألا وهي البروليتارية »[٥٣] . ولا يمكن ، اليوم ، لاقتصاد سياسي منظم أن يعالج جميع العلاقات الاقتصادية بين النـاس ، وبالتالي كامل مجمّع القوانين الاجتماعية للانتاج والتوزيع ، التي تأخذ بالحسبان الرباط بين جميـع أنواع العلاقات الاقتصادية وعلاقـات الانتاج ، وتكون الأساس لكل نظام

اجتماعي ، إلا كعلم مرتبط بالحركة العمالية ، كعلم يكون جزءاً من الاشتراكية العلمية .

والشروط الاجتماعية الضرورية لتطوير علم من العلوم إنمـــا هي ، كما نعلم ، المصلحة . والوسائل المادية ، والتحرر من التحيّز . وواضح أن أهمهـــا هو المصلحة ، فمنذ اللحظة التي صارت فيها البرجوازية الطبقة الحاكمـــة ، لم تعد مهتمة بتطوير الاقتصاد السياسي كدراسة لمجموع العلاقات الاقتصاديـــة بين الناس ، وعلى الأخص لعلاقات الإنتاج . إذ توفر البرجوازيـــة وسائل ضافية للبحث الاقتصادي على صورة مدارس ، ومعاهـد ، ونشرات الخ .. ، ولكن فقط الدراسات في حيز محدود من المشاكل الخاصة التي تهم البرجوازية وبالتالي في الإحصاء الاقتصادي ، والقياس الاقتصادي ، والبرمجة ، والسايبرنية ، الخ ... على وجـه الخصوص ، ومشاكل معينة من نظريـــة التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الأخرى ، فلا وسائل متوفرة للدراسات العمليـــة للمشاكل الأعم من الاقتصاد السياسي . إذ تحل ، هنا ، محل العلم ، التبريريات التي تقدم نظاماً شبه علمي للتحيّزات الخـــاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي ، التي تؤكد الانسجام المفروض في مصالح جميع الطبقات الاجتماعيـــة وتشخّص قوانين الرأسمالية ومقولاتها بمقولات العقلانية الاقتصادية ومبادئها .

وعلى حد تعبير ثورمان آرنولد المحامي الأمريكي البارز ، فإن هذا ما يكوّن « الأساطير الشعبية » للنظام الاجتماعي الرأسمالي . حيث كتب قائلاً إن هـذه الأساطير : « تم التعبير عنها في أدبيات القانون والاقتصاد ... وطبيعي إن لم تسمّ هذه الأدبيات بالأساطير ، فلم ينظر أحـــد إلى المبادىء السليمة للقانون والاقتصاد على أنها دين ... وهـذه هي ميزة كل اسطورة أو دين حيوي . ففي اللحظة التي يتم فيها تشخيص الأسطورة على أنهـا أسطورة فقط ، ينتفي أن يكون لها مفعول الأسطورة . إنها تهبط إلى مـنزلة الشعر والحـكايات الخيالية (Fairy - Tales) التي تؤثر فينـا من خـــلال مخططاتنا الرومانتيكية فقط » (٥٤) .

وتكون أسطورة النظام الاجتماعي الرأسمالي على هيئة تعميمات شبه علمية من الاقتصاد البرجوازي . وفي العصور الوسطى ، تم التعبير عن الأسطورة في الدين ؛ وحينما حطم القسمَ الأعظمَ من الأساطير الدينية التقدمُ في العلوم الطبيعية والعواقب العقائدية للثورات البرجوازية – حولت الأسطورة نفسها إلى تبريرات للعلاقات الاقتصادية للنظام الرأسمالي ، وهي ترتكز الى العلم افتراضاً . وقد كشف الاقتصاد السياسي الماركسي عن حقيقة كون ذلك أسطورة . ولكن كما أن الإدراك بكون الدين في العصور الوسطى أسطورة لنظام اجتماعي معين لم ينفذ الى وعي جميع الطبقات والمراتب الاجتماعية بنفس الدرجة ، فكذلك أيضاً لا تدرك بنفس الدرجة جميع الطبقات والمراتب الاجتماعية أن الفكر الاقتصادي البرجوازي إنما هو تبريريات ، وأن النقد البرجوازي الصغير للرأسمالية إنما هو طوباثية . ولا يكون هذا الإدراك تاماً إلا لدى الطبقة العاملة التي تخفضها أساطير الرأسمالية الى مركز اجتماعي أدنى وتمنعها عن تكوين العلاقات الاجتماعية على شاكلة مطابقة لحاجاتها .

الظروف الاجتماعية وحقيقة المعرفة العلمية

يؤدي هذا الاستعراض التاريخي الوجيز للرابطة ما بين تطور العلوم الطبيعية وأسلوب الانتاج الرأسمالي وما بين تطور الاقتصاد السياسي والأطوار المختلفة للنظام الاجتماعي الرأسمالي الى مشكلة أعم . فكيف تؤثر الظروف الاجتماعية التي يتطور خلالها العلم والمغزى الاجتماعي للبحث العلمي في عملية المعرفة العلمية نفسها ، العملية الدايلكتيكية التي تحدث في الفكر الانساني انعكاساً وافياً للواقع الموضوعي؟ وبكلمة أخرى؛ كيف يؤثر المغزى الاجتماعي للعلم والظروف التي تكتنف تطوره على صحة أقواله أو زيفها ؟

لا يقرر منشأ الآراء العلمية ، أو اتجاهات الفكر العلمي في ظروف تاريخية معينة ، أو في طبقات أو جماعات اجتماعية معينة بحد ذاته ، صحتها أو زيفها .

إنما تتوقف صحة العبارات العلمية كلياً على مطابقتها للواقع الموضوعي، ولا يمكن تدقيق هذا الوفاق إلا بالعمل : أي بالنشاط المغيّر للواقع . ويتم تدقيق صحة أقوال الفيزياء أو الكيمياء أو زيفهـــا في المختبر والتطبيق الصناعي . كما أن صحة أقوال علم الطب أو زيفها تثبت في الممارسة الطبيـــة ، وفي المستشفيات والعيادات . أما صحة أقوال الاقتصاد السياسي أو زيفها فيتم تمحيصها بالمجابهة مع الواقع ، على أساس من التدقيق الإحصائي والتاريخي ؛ كما يتم اختبارها أيضاً من خلال فاعلية السياسة الاقتصادية القائمة على هذه الأقوال أو عـدم فاعليتها . وجرت مناقشة طرق تدقيق قوانين الاقتصاد السياسي ونظرياتـه بالتفصيل في الفصل المختص بطريقة الاقتصاد السياسي . ومن هنا ، يتم اختبار صحة الأقوال العلمية في العملية الدايلكتيكية للمعرفة العلمية . ولكن الظروف الاجتماعيـة التي تكتنف تطور العلم والمغزى الاجتماعي لنتائجه قد تحث على تحصيل الحقيقة العلمية وقد تعرقلها ، بل قد تجعلها مستحيلة . وتنبعث عن هذا ضوابط معينة في تطور العلم يشرحها التفسير المادي للتاريخ .

العلم والعقيدة

على قدر ما تؤثر الأفكار العلمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العلاقات الاجتماعية ، يكون لها مغزى بالنسبة **لعقيدة** (Ideology) نظـام اجتماعي ما ، أي بالنسبة لمجموعة الأفكار الاجتماعية لذلك النظام[٥٥] . وبكلمة أخرى، يكون الأفكار العلمية مغزى بالنسبة للعقيـــدة بقدو ما تحتوي من الأفكار الاجتماعية ، أي الأفكار التي يقيّم الناس على أساسهـــا العلاقات الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وأفكار العلوم الاجتماعية إنمـــا هي من هذا النوع على وجه الخصوص . ومن هنا ، تكون العلوم الاجتماعية مرتبطة بعقيدة النظـام الاجتماعي ، وهي لذلك **عقائدية** (Ideological) كما نقول . ومن الناحية الأخرى ، تعنى العلوم الطبيعية بالمحيط الطبيعي للإنسان ، وبالانسان كجزء من الطبيعة (علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء مثلاً) من دون أخذ

العلاقات الاجتماعية بحسبان . ومع ذلك ، فغالبـــاً ما يكون للعلوم الطبيعية تأثير غير مباشر في العلاقات الاجتماعية . فمثـلاً ، نظرية كوبرنيكس ونظرية داروين عن التطور ، على الرغم من عدم احتوائهما على إشارة صريحة الى العلاقات الاجتماعية ، فقد كان لها أهمية اجتماعية ، لأنهما قوضتا سلطان أفكار معينـــة يجمع عليها كانت جزءاً من تعاليم مؤسسة اجتماعية معينة ، ألا وهي الكنيسة . وقد أثر عمل كوبرنيكس وداروين تأثيراً غير مباشر في العلاقـــات الاجتماعية لأن الناس شرعوا بالحكم على تعاليم الكنيسة في ضوء اكتشافاتهما . وفي النهاية ، كانت هذه الاكتشافات مهمة عقائدياً ، وانتفعت بهـا العقيدة التي لعبت دوراً مهماً في نشوء وتطور النظام الاجتماعي الرأسمالي . فللعلوم الاجتماعية دوماً ، وللعلوم الطبيعية مغزاها العقائدي على قدر ما تؤثر أقوالها تأثيراً غير مباشر في العلاقات الاجتماعية .

العقائد المحافظة ، والتقدمية ، والرجعية ، والعقائد التوفيقية

في النظم الاجتماعية المتضادة ، حيث توجد مصالح طبقيـــة متعارضة وما يقابلها من نظرات اجتماعيـــة – نفسانية ، تتكون الأفكار الاجتماعية لكل طبقـــة بطريقة مختلفة . وحينما تحتدم التناقضات بين تطور القوى المنتجـــة وعلاقات الإنتاج وبين الحاجة الى تغيير علاقات الإنتاج والتركيب الفوقي لنظام اجتماعي ما ، يتحول تعارض المصالح الطبقية الى نضال طبقي. فتنصب الأفكار الاجتماعية لكل طبقة والمراتب والجماعات المرتبطة بها في أنظمة متلاحمة تقريباً ما هي في الحقيقة إلا عقائد تعبر عن موقف الطبقات الاجتماعية في نضالهـــا . فتدافع الطبقة التي تريد الحفاظ على علاقات الانتاج القديمة ، والمراتب والجماعات الاجتماعية المرتبطـة بالتركيب الفوقي القديم ، عن موقفهـــا بمساعدة العقيدة الملائمـــة . أما الطبقات التي تناضل من أجل تغيير في علاقات الانتاج والمراتب والجماعات التي تؤيدها ، فتعارض هـذه العقيدة بعقيدة جديدة تستمد منهـــا لتسويغ أهدافها .

وتوجد في نظام اجتماعي يمزّقـــه النضال الطبقي **عقيدتان** متعارضتان : **عقيدة محافظة** (Censervative ideology) تعبر عن أماني طبقة ومراتب تريد أن تحافظ على العلاقات الاجتماعية القائمـــة ، **وعقيدة تقدمية** Progressive) ideology) تعبر عن طبقة (أو طبقات) تغيّر العلاقات الاجتماعيـة لتمثل الى مطالب المرحلة الجديدة من تطور القوى المنتجة . وتوجد أحياناً بقايا طبقة أو مرتبة ترتبط بنظام اجتماعي سابق تحـاول الانتفاع بالتوازن الداخلي المختل لنظام اجتماعي ما ، لغرض استعادة علاقات اجتماعية سابقة أو جزء منهـا على الأقل . وتتمخض هذه المحاولات عن **عقيدة رجعية**(Reactionary ideology). وتتبنى ، أحياناً ، طبقات اجتماعية أو مراتب معينة كالبرجوازية الصغيرة أو « الطبقة الوسطى الجديدة » في النظام الاجتماعي الرأسمالي موقفاً متأرجحاً من النضال بين الطبقات الاجتماعيـــة الرئيسية ، وترغب في تغيير جزئي فقط في العلاقات الاجتماعية القائمة . وتنجم عن ذلك **عقيدة توفيقية** Compromise) ideology) ، بيد أنها تنقسم اعتيادياً الى جناح محافظ وتقدمي حينما يحتـــدّ النضال بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية . ومن هنا ، تكون العقيدة دائماً عقيدة طبقات اجتماعية ومراتب اجتماعية معينة .

تنجر العلوم الاجتماعية ، بما فيها الاقتصاد السياسي ، إذ أنها دراسات لهـا مغزاها العقائدي المباشر ، الى دوامة النضال الطبقي ؛ وتنجر إليهـــا العلوم الطبيعية على قدر ما تحتوي من عناصر عقائدية . ولا مهرب من هذا لأن العلم — على الرغم من أخلص محاولات العالم الفرد للتوصل الى الحقيقـة الموضوعية — يتطور خلال عملية اجتماعية المعرفة في ظروف اجتماعية معينة ووسط اجتماعي معين . وتتباين ، بعد ذلك ، الطبقات والمراتب في استعدادهـــا لقبول وهضم الأقوال العلمية . وعلى العموم ، تلاقي الأقوال ، التي توافق عقيدة طبقة أو مرتبة معينة وتعزز عقيدتها قبولاً حسناً ، بينما تقـاوم الأقوال التي تناقض وتهوّر أو تقوّض عقيدتها .

المنظار الاجتماعي والأفق الفكري للطبقات والمراتب الاجتماعية

أسمى كارميرز كروز هـذه الظاهرة بـ المنظار الاجتماعي Social) (apperception [٥٦] . وقد أكد على الطابع الطبقي لهذا المنظـار في النظم الاجتماعية المتضادة ؛ وهنـا يكون المنظار منظاراً طبقياً . وكتب قائلاً : « ينبعث عن هذا ما يمكن أن يسمى بالمنظـار الاجتماعي ؛ حيث يميل الوعي البشري المسبق في اتجاه معيّن (التأثير الإيجابي) ويقيّده في الوقت عينه نوع من المصفاة (السلبي) ليمنعه من رؤية أساليب معينـة من الفكر والسلوك . ويفسّر هذا المنظار الاجتماعي ، هـذه المصفاة للأفكار والانفعالات ، سبب اعتبار أعضاء مجتمع معين أو طبقة معينة أنفسهم متجردين تجريداً مطلقاً ، على الرغم من كونهم دائماً على مرأىً من مصلحتهم الجماعية الخاصة بهم . وهذا هو في الواقع ما يشعرون به حقاً[٥٧] . ويقرر المنظار الاجتماعي الطبقي ما يمكن أن تقبله طبقة أو مرتبة معينة من الأقوال العلمية وتستوعبه في وعيهـا . كما يحدد هذا المنظار حدود الوعي الاجتماعي الممكن لطبقة أو مرتبة اجتماعية ، ويقرر أفقها الفكري (Mental Horizon)، ويقرر مدى الأقوال العلمية التي يمكن أن تهضمها طبقة أو مرتبة معينة في الوضع الاجتماعي المعين[٥٨] .

وكتب لودفيك كريزيفسكي ، واصفاً مفعول المنظار الاجتماعي في الاقتصاد السياسي ، قائلاً : « يمكن القول ، في كل الأحوال ، ومع بعض التحفظـات ، إن نظريات الاقتصاد السياسي إنما هي على وجه التقريب صياغة منظمـة ومتلاحمة للانطباعات التي يتلقاها العقل البشري من التجربة المباشرة ، وبما أن هذه الانطباعات تختلف كثيراً باختلاف المركز الذي يحتله الشخص ، فكذلك يختلف موقفه من الظواهر الاقتصادية ، ومطامحه الاقتصادية ، وحتى فهمـه لجوهرها . فالربح بالنسبة للصناعي الذي تظهر في دفاتره النفقـات على العمل ، والمكائن ، والمواد الخام قيوداً متشابهة ، حيث تعالج تكاليف سلعة مـا معالجة متماثلة ، إنما يحسب بموجب رأس المال المستثمر بصرف النظر عمـا أنفق رأس

المال عليه . فبالنسبة لرب العمل لا يختلف الجهد البشري ، على الرغم من أنه القوة الوحيدة خالقة القيمة ، عن أية مادة أخرى ، وأنه لا يرى أن مجموع دخل المشروع ينشأ عنه . وعلى العكس ، تظهر التجربة اليومية أن الربح يكسب في السوق وينجم عن مبيعات محظوظة وتقرر وتيرته علاقة معينة بين الطلب والعرض : وإذا محّصنا بدقة الظروف التي يعيش فيها هذا الصناعي ، والانطباعات التي يتلقاها ضمن أفقه الفكري المعين الخاص ، يمكن أن نرى أن تجربته تؤدي الى مجموعة من الأفكار والآراء المبهمة التي تكوّن ، لو تم تنظيمها ، البداية لاتجاه مطابق لها في الاقتصاد السياسي . وفي الحقيقة ، فإن الاتجاه الذي كانت تمثله مدرسة مانجستر ، بل المدارس البرجوازية عموماً ، باستثناء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ما هو إلا صياغة ذكية ودقيقة تقريباً لهذا النوع من النظرة الفكرية[٥٩] .

وكتب فيما بعد يقول : « لكي نفهم جوهر الاتجاهات المختلفة في الاقتصاد السياسي ينبغي دائماً أن نتذكر أنها هي انعكاس للحياة في العقل البشري ، أو تنظيم لانطباعات تتلقاها جماعات اجتماعية مختلفة من محيطها . وتتغير هذه الانطباعات على مر الزمن بتغير المحيطات المطابقة لها ومصالحها وأمانيها والنظرات الفكرية المرتبطة بها . وهي تختلف أيضاً ، من أية فترة معلومة ، بالنسبة للجماعة المختلفة من الأمة . فلا يمكن أن تتم معالجة تاريخ المذاهب الاقتصادية (Economic Doctrines) بمعزل عن الحياة التي أخرجته الى حيز الوجود . فبينما تكون الآراء المتعارضة في علم طبقات الأرض (جيولوجيا) محاولات معقولة تقريباً لاكتشاف الحقيقة ، فإنها ، قبل كل شيء ، تكون في الاقتصاد السياسي صياغة لمصالح معينة »[٦٠] .

عقائد تحجب الواقع وعقائد تكشف عنه – أهميتها للمعرفة العلمية .

وفي ضوء المنظار الطبقي (أو المراتبي) للأقوال العلمية – الذي ينطبق

على معظم الأقوال في العلوم الاجتماعية – يجابه الاقتصاد السياسي مشكلة مدى إمكان الحصول على معرفة علمية خالصة ، معرفة تعكس الواقع الموضوعي . وهذا يقود الى العلاقة بين العقيدة والمعرفة العلمية . وهنا علينا أن نميز بين نوعين من العقيدة – العقائد التي **تحجب الواقع وتعميه** ، والعقائد التي **تحري الواقع وتكشفه** . فالأولى تعرقل المعرفة العلمية للواقع . لأن المنظار الاجتماعي الذي تقوم عليه عقيدة من هذا النوع يتكون من استبعاد الصورة الحقيقية للواقع عن الوعي ومن رسم صورة تعطي انعكاساً زائفاً للواقع . وكتب انكلز عن هذه قائلاً : « صحيح أن العقيدة عملية يقوّمها من يدعى بالمفكر تقويماً رسمياً ، ولكن بوعي مزيف . إذ تبقى مجهولة لديه القوى الحقيقية المحركة التي تدفعه دفعاً ؛ وإلا لما كانت هذه العملية ببساطة عملية عقائدية »[٦١] .

تتخذ العقائد التي تحجب الواقع أشكالاً مختلفة في التطور التاريخي . ففي النظم الاجتماعية الأولى ، كان من أكثر أشكالها شيوعاً الدين ، والأساطير الشعبية ، وأنواع مختلفة من علم الأساطير (Mythology) ؛ إلا أنها تظهر ، اليوم ، على شاكلة مذاهب فلسفية لما وراء الطبيعة أو نظريات شبه علمية . فتكمن الصفة المشتركة لهذه العقائد في تقديس (Fetishization) العلاقات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية ، والبحث عن مصادرها خارج نطاق النشاط البشري التاريخي المتجسد . ويتكون التقديس (الفتشية) ، كما نعلم ، من مركزة مصادر العلاقات الاجتماعية والقوانين التي تكوّنها في مجال ما بعد الطبيعة (الفتشية العلوية) (Supernatural Fetishization) ، أو في القوانين الطبيعية المفترضة (الفتشية الطبيعية) (Natural Fetishization) . ويكمن مصدر التقديسية (الفتشية) ، كما نعلم ، في تلقائية عمل القوانين الاجتماعية والاقتصادية[٦٢] . وتظهر الفتشية العلوية في الاقتصاد السياسي على صورة نظرية هي على شاكلة « روح الحقبة الاقتصادية » في الاتجاه التاريخي ، التي يفترض أنها تقرر العلاقات الاقتصادية . أما الفتشية الطبيعية فتوجد في كل من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في تفسير القوانين الاقتصادية على أنها قوانين طبيعية ، ومن

لاهوت الذاتي في تفسير العلاقات الاقتصادية على أنها التعبير عن المقولات العالمية للعلم الطبيعة الاقتصادية ، أي أنهـــا مقولات معزولة عن الظروف الاجتماعيـــة التاريخية .

وخلاف العقائد التي تحجب الواقع ، تكون العقـــائد التي تكشف الواقع حائزاً على المعرفة العلمية(٦٣) . وفوق ذلك ، غالباً ما تشكل المعرفة العلميـــة للواقع الأداة الأساسية لهذه العقائد . فمثلاً ، دأبت العقيدة البرجوازية ، مبتدئة بعصر الانبعاث (Renaissance) ثم خـلال دور النور (Enlightenment) حتى نهاية فترة الثورة البرجوازية ، على الكشف عن الواقـــع وتعرية التعميـــة العقائديـــة للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . فقـد كانت تقوم على العلوم الطبيعية ، التي قوّضت سلطـــان مذاهب الكنيسة ، وعلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، الذي بين كيفية إعاقة علاقات الإنتـــاج في ظل الإقطاع والاسترقاق ، للتطور وبين أهمية علاقات الإنتاج الرأسمالية الجديدة للتقدم . فلم يكن كتاب آدم سمث عن (ثروة الأمم) بحثاً علمياً فحسب ، بل كان أداة في النضال العقائدي أيضاً . وتبين عقيدة الطبقة العاملة الطبيعة الحقيقية لعلاقات الإنتـــاج للرأسمالية من خلال التحليل العلمي الذي طوره الاقتصاد السياسي الماركسي . فـ (رأس المال) لماركس إنمـــا هو عمل علمي وكتاب له مغزاه العقائدي في إظهـــار العلاقات الاقتصادية للنظـــام الاجتماعي الرأسمالي على حقيقتها .

وعليه ، تتوقف درجة إمكان المعرفة العلمية للواقـــع ، في العلوم الاجتماعية وبالتالي في الاقتصاد السياسي أيضاً ، على وجود عقيـــدة تكشف عن الواقع . فالعقائد المحافظة تحجبه عادة . إذ أن الطبقة التي يقوم وجودهـــا الاجتماعي على علاقات إنتاج هي على طرفي نقيض من مقتضيات تطوير القوى المنتجـــة ، الى جانب المراتب التي يرتبط مركزهـــا بتركيب فوقي لا يمكن أن يبقى لو تغيرت علاقات الإنتاج ، تميل الى حجب الواقع وتعميته ، محاولة بذلك إضعاف القوى المطالبة بتغيير العلاقات الاجتماعية . وتعزز هذه التعمية الثقة بالنفس لدى الطبقة

أو المراتب المعارضة للتغيرات في العلاقات الاجتماعية وتؤكد إيمانها بعدالة القضية التي تدافع عنهـــا[٦٤] . ولكن ، كما يبين تاريخ الاقتصاد السياسي في ظـــل الرأسمالية ، لا يمكن لعملية تعميـــة الواقع أن تتم بصورة كاملة ، لأن النشاط العملي الفاعل ، من دون حد أدنى من المعرفة الصحيحة بالعلاقات الاجتماعيـــة والقوانين التي تهيمن عليها ، إنما يصبح مستحيلاً على الطبقة الحاكمة .

ومن الناحية الأخرى ، تكون العقائد التقدمية عقائد تكشف عن الواقع . إذ أنها تنشأ وتتطور في النضال مع العقيدة المحافظـــة وتعميتها للواقع . وهي تهوّر أو تقوّض دعائم الصورة المبهمـــة للواقع التي تفرضها العقيدة المحافظـة وتقولب وتنظم في الوقت عينه وعي الطبقة أو الطبقات والمراتب الساعية من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية . وتحتوي العقائد الرجعيـة على عناصر تحجب الواقع الى جانب عناصر تكشف عنه . وهي تعري الواقع بقدر ما هو ضروري لتبرير الحاجـــة للعلاقات الاجتماعية القائمة التي أخذت تعتورهـــا التناقضات ؛ وتتستر على الواقع لتبرير العودة الى العلاقات الاجتماعية للأزمنة الخاليـــة . وأخيراً ، تحتوي العقائد التوفيقيـــة أيضاً على خليط من العناصر التي تكشف الواقع والعناصر التي تحجبه . وتكون هذه العقائد انتقائية عـــادة ، وتحاول التوفيق بين عناصر متضاربة من العقائد التقدمية والمحافظة .

العقائد التقدمية حافزاً على تطور الاقتصاد السياسي

إن تطور الاقتصاد السياسي ، إذن ، وثيق الصلة بالتاريخ الحديث للعقائد التقدمية . فالاقتصاد السياسي تطور بادىء الأمر ضمن إطـار العقيدة التقدمية للبرجوازية . وبعدئذٍ آل مصير الاقتصاد السياسي ، حينما أصبحت البرجوازية طبقة محافظة ، الى الحركة العمالية في نضالها المستقيم ضد تعمية النظام الرأسمالي . وقـــد تلقت أيضاً المعرفة التي بحوزة الاقتصاد السياسي مساهمـــات من التقييم النقدي للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية من قبل العقائـد الرجعية ، التي لهـــا

مصادرهـــا في بقايا الطبقة الاقطاعية والمراتب الاجتماعية . وعلى غرار ذلك أيضاً ، فإن العقيدة التوفيقية للبرجوازية الصغيرة و « الطبقة الوسطى الجديدة » وكذلك – خلال فترة رأس المال الاحتكاري – البرجوازية الوطنية الوسطى والمعادية للاستعمار ، أضافت الى حصيلة المعرفة للاقتصاد السياسي . كما أسهمت أيضاً الحاجات العملية للسياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية والمؤسسات الخاصة لرأس المال الكبير في ذلك الى حد ما . ومع ذلك ، فإن التفسير العلمي لمجموع العلاقات الاقتصاديـــة للنظم الاجتماعية الحديثة (أي النظامين الرأسمـــالي والاشتراكي) ، وفهم القـــانون الاقتصادي الأساسي لكل من هذين النظامين وجميع عواقبـــه ، وفهم أسلوب العمل و « القانون الاقتصادي للحركة » في النظامين كليهما – هذا كله غير ممكن إلا حينما يتحد الاقتصاد السياسي مـــع العقيدة التقدمية الوحيدة في تمامها واستقامتها لزماننا هـــذا – ألا وهي عقيدة الطبقة العاملة .

كتب لودفيك كريزفسكي واصفاً العلاقة بـــين الطبيعة العلميـــة للاقتصاد السياسي وعقيدة طبقة تقدمية قائلاً : « يستطيع الاقتصاد السياسي دون ريب أن يرفع نفسه فوق المصلحة الطبقية الخالصة ويقدم تحليلاً عميقاً لجوهر الظواهر الاقتصادية ، ولكنه من الضروري له أن يفهم أول الأمر طابعـــه الطبقي الخاص وأن لا ينكره أو يتجاهله . ولكي يتحقق ذلك ، فلا بد من مرتبة تحتاج مصالحها الى « تشريح علمي » سليم الطوية من هذا النوع ...[٦٥] « فالاتجاهات والمدارس في الاقتصاد السياسي إنمـــا هي تعبير عن المصالح الطبقية في أطوار مختلفة من تطورها . فلا يقوم العلم إلا بتنظيم ما هو غامض في عقول الناس الذين يشغلون المراكز المناسبة ... ولكن هذا الطابع الطبقي ، على الرغم من ظهوره بمظهر لا يساعد على التشريح العلمي للظواهر الاقتصادية ، فإنه لا يجرد الاقتصاد السياسي من طابعه العلمي ما وجدت هنالك مرتبة اجتماعية لها مصلحة بالقيام بتحليل من هذا النوع . وفي هذه الحالة ، تصبح المصلحة الطبقيـــة ، بدلاً من عائق للتقدم العلمي ، أقوى مروّجيه . وفي الحقيقة ، إن مجموع إنجازات الاقتصاد

السياسي في غضون النصف الثاني من هذا القرن (أي القرن التاسع عشر أ. ل.) إنما كان من عمل رجال تبنوا موقفاً طبقياً واضحاً لا لبس فيه »[٦٦] .

بل صاغ ذلك صياغة أوضح مؤلفو كتاب الاقتصاد السياسي الذي نشرته أكاديمية العلوم السوفياتية في قولهم : « هل من الممكن أبداً أن يكون الاقتصاد السياسي موضوعياً ، غير متحيز ، ولا يخشى الحقيقة ؟ إنه ممكن بالتأكيد . ولا يمكن لاقتصاد سياسي موضوعي من هـذا النوع إلا أن يكون الاقتصاد السياسي لطبقة ليس لهـا مصلحة في إخفاء تناقضات الرأسمالية وتعفنها ، أو في الحفاظ على النظـام الرأسمالي ، والتي تكمن مصالحهـا في تحرير المجتمع من العبودية الرأسمالية وفي التطور التقدمي للبشرية . والطبقة العاملة إنمـا هي طبقة من هذا النوع »[٦٧] .

التكييف الطبقي للاقتصاد السياسي

إذن ، يتوقف وجود وتطور المعرفة الاقتصادية العلمية على وجود طبقـة اجتماعية لهـا مصالحها في المعرفة الحقيقية للعلاقات الاقتصادية والقوانين التي تهيمن عليها ، والتي يتم التعبير عن مطامحها في عقيدة تقدميـة تكشف الواقع . لأن عقيدة من هذا النوع تحتاج الى فهم علمي للواقع ، ويفضي هـذا الفهم الى تكوين القاعدة للعقيدة . والطبقة العاملة ، اليوم ، هي الطبقة الوحيدة من هذا النوع ، وهي في عين الوقت الطبقـة الوحيدة في التاريخ التي لهـا مصلحة في اكتشاف كل الحقيقة كاملة عن القوانين التي تهيمن على تطور العـلاقات الاقتصادية .

للطبقة العاملة وحدها المصلحة في المعرفة العلمية التامة بالقوانين الاقتصادية

لم تكن للبرجوازية ، حتى خلال الفترة التي كانت فيهـا طبقة تقدمية ، إلا مصلحة في فهم جزء من هذه الحقيقة ، أي الجزء الذي يعالج الطبيعة التقدميـة

لأسلوب الإنتـــاج الرأسمالي في علاقته بالنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . فلم يكن لها ولا يمكن أن تكون لها مصلحة في فهم أكثر – في فهم الطبيعـــة العابرة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ، والتناقضات الداخليـــة الناميـــة وضمور الدور التقدمي للبرجوازية كطبقة . ومن الناحية الأخرى ، فـــلا يحتوي الدور الاجتماعي التاريخي للطبقة العاملة أي شيء قد يعرقل فهم الحقيقة عن القوانـــين التي تهيمن على تطور العلاقات الاقتصادية[٦٨] لأن مصالحهـــا الطبقية تتطلب وجوب تكييف علاقات الإنتاج بحيث تختفي الطبقات المتضادة وتتلاشى جميع الانقسامات الطبقية في المجتمع آخر الأمر . وفوق ذلك ، تحتاج الطبقة العاملة الى فهم تام لهذه القوانين[٦٩] . هدفها – وهو قيد التحقيق في عدد من الأقطار حالياً – إقامـــة علاقات اقتصادية تسمح بالتغلب على العمل التلقائي للقوانين الاقتصادية وتمكّن الإنسان من توجيه التطور الاجتماعي توجيهاً واعياً . وهذا يستلزم ، كما نعلم ، معرفة حقيقية بالقوانـــين الاقتصادية الموضوعية التي تعكس الواقع عكساً شافياً .

ومن هنا ، يستطيع علم الاقتصاد السياسي أن يضمن لنفسه شروط التطور التام والحر من خلال ارتباطه بالحركة العمالية والمهمة التاريخية للاشتراكية العلمية فقط . فالحركة العمالية وعقيدتها فقط تقويان على ضمان الشروط الثلاثـــة ، الضرورية لتطور كل علم – المصلحة ، والوسائل المادية ، والتحرر من الخرافـــة والتحيزات والعوائق الأخرى لفهم الواقع .

ومما له أهمية خاصة هو أن للحركة العمالية مصلحة بالمعرفة غـــير المقيدة للحقيقة وأن جميع المحاولات لحجب الواقع إنما هي غريبة عن طبيعتها ومضرة بهدفها . لأنه بالنسبة للبرجوازية ، وما قبلها ، من طبقـــة الملاكين الاقطاعيين وملاكي العبيد ، كانت تعمية الواقع تجري لمصالحها باعتبارها الطبقات المستغِلة . إذ جعلت تعمية الواقع الطبقات المستغَـلة في وضع فكري صيّرهـــا مستعدة للخضوع للمستغلين خضوعاً مسالماً . ولا يمكن للطبقة العاملة ، وهي للساعية الى تحطيم الاستغلال ، إلا أن تعمّي نفسها ، وهـــذا يعني الخداع الذاتي ، الذي لا

يمكن إلا أن يقود الى الفشل في كل من النضال ضد الرأسمالية وبنـــاء وتطوير الاشتراكية . وعليه ، فإن الحركة العمالية تحتاج الى علم اقتصاد غير مكبّل[٧٠] ، لتأمين فاعلية نشاطها ، ومقابلة أفكاره وآرائه بالواقع الموضوعي على الدوام . فالشرط الذي لا غنى عنه لنجاح حركة الطبقة العاملة عملياً إنما هو النقد الذاتي والتدقيق الدائب لموضوعية أفكارها ، حقاً وصدقاً[٧١] .

نضال حركة الطبقة العاملة لتطهير عقيدتها من جميع العناصر التي تحجب الواقع

لقـد وقعت ، خلال تاريخ حركة الطبقة العاملة ، عـــدة محاولات لحجب الواقع . ولكن هذه المحاولات لم تكن نتيجة لمصالح الطبقة العاملة . ولكنها كانت في الحقيقة في نزاع معها . كانت اعتيادياً بسببها عدم نضج الطبقة العاملة وعدم قدرتها على تحرير نفسها بصورة تامة من العادات الفكرية القائمة على تقاليد قديمة لآلاف من السنين . ففي مستهل الحركة العمالية ، وجد عدد كبير من مثل هذه المحاولات لإقامة عقيدتها على مذاهب تحتوي على عناصر لعقائد قديمـة — دينية ، وفلسفية ، وشبه علميـــة ، وغيرها . لقد شنّ ، مؤسسا الاشتراكية العلمية ، ماركس وانكلز ، معركة لا هوادة فيها ضد جميع أمثال هذه التعميات في عقيدة الحركة العمالية[٧٢] . ومع نضج الطبقة العاملة وتطور وعيها ، فقـــد استبعدت جميع هـــذه التعميات عن عقيدتها بحيث أصبحت الاشتراكية العلمية آخر الأمر العقيدة السائدة في حركة الطبقة العاملة .

وفيما بعد ، حينما انتسب الى حركة الطبقـــة العاملة عـــدد من الناس من البرجوازية الصغيرة والانتلجنسيا المرتبطة بها ، وبصورة خاصة مع انتقـــال الرأسمالية الى طورها الأمبريالي ومساهمة بعض أقسام الطبقـة العاملة في أرباح الاستغلال الأمبريالي للمستعمرات والتابعات ، بـدأت تظهر تعميات تخص دور الاحتكارات الرأسمالية ، وسياسة تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد وبعض

مظاهر الامبريالية . لقد أخذت تظهر على أنها تيارات مختلفة في الحركة العمالية كالتنقيحيـــة (Revisionism) ، والامبريالية — الاجتماعيـــة - Social) (Imperialism الخ ... وحتى اليوم يعبر هذا النوع من الأوهـام عن نفسه في حركة الطبقة العاملة وسوف يستمر في الإعراب عن نفسه ما دامت الحركة خاضعة للتأثير العقائدي الرأسمالية وتغلغل الأفكار البرجوازية الصغيرة التي يحملها سيل الأعداد المتزايدة من الفلاحين والبرجوازيين الصغار الى جـانب المثقفين منها . ومن هنا يكون الانبعاث المستمر للأشكال المختلفة للتنقيحية في حركة الطبقـــة العاملة . لقد ناضلت الاشتراكية العلمية في الماضي ضد هـــذا النوع من المحاولة لإدخال عناصر من عقائـــد تحجب الواقع الى صفوف الحركة العمالية ، وسوف تبقى كذلك في المستقبل[٧٣] .

وخلال فترة معلومة من بناء الاشتراكية ، تكبل الاقتصاد السياسي بالجمود العقائدي (Dogmatism) ، وبميل لتحويل العلم الى تبريريات . وكان هـــذا مرتبطاً بنظام ستالين لـ « عبادة الشخصية » . فقد جرت محاولة لقلب التحليل الماركسي لعمل القوانين الاقتصادية الى مفهوم مثالي اختياري للعملية الاقتصادية حيث تحل محل العملية الدايلكتيكية للقوى الاجتماعية أفعـــال الشخصيات البارزة وجهازها البيروقراطي . فكان الاقتصاد السياسي يتكون من تبريريات للحكمة العليا المزعومة لأفعال يقوم بها هؤلاء القادة ولطرقهم الخاصة في إدارة الاقتصاد الوطني التي لم تتماشَ مع التطور السريع للقوى المنتجة ضمن إطـــار أسلوب الإنتاج الاشتراكي[٧٤] .

ولم ينشأ هـــذا الجمود العقائدي والمحـاولة لتحويل الاقتصاد السياسي إلى تبريريات بـــين الطبقة العاملة ولا من الظروف الاجتماعية لأسلوب الإنتـــاج الاشتراكي . إنما جاء تعبيراً عن عدم النضج المتصل ببناء الاشتراكيـة في أقطار كانت سابقاً متأخرة ، حيث تكوّن الطبقة العاملة جزءاً صغيراً من المجتمـــع المؤلف بالدرجة الأولى من الفلاحين والبرجوازيين الصغار ، تحيطها القوى المعادية للامبريالية[٧٥] . لذلك ظهرت بعض التناقضات التي كان بينها « عبـــادة

الشخصية » تعبيراً موقتاً ، إلى جانب الجمود العقائدي والميول لتحويل الاقتصاد السياسي الى تبريريات .

وبرزت هذه الظواهر بروزاً حاداً حينما جعل التطور السريع للقوى المنتجة وما يقابلها من زيادة في أعداد الطبقة العاملة ووعيها ونشاطها ، والتحويل الاشتراكي المطرد للاقتصاد الفلاحي ، والدور الخلاق للانتلجنسيا على أنها حاملة راية العلم والتقدم التكنيكي ، والانتشار العام للتعليم والنظرة العلمية ، كلها جعلت من الضروري تغيير التركيب الفوقي للنظام الاشتراكي المولود حديثاً . فقد تعمّق وتوسّع التناقض بين الأساس السريع النضج للمجتمع الاشتراكي وبين طرق الإدارة الناشئة في ظروف فترة انتقالية معينة . ومن هنا ، كانت القوى التي نشأت عن الأساس الاجتماعي للنظام الاجتماعي الجديد إنما هي نفسها بالضبط التي باشرت بالمطالبة بإزالة التشويهات المتصلة بـ « عبادة الشخصية » والجمود العقائدي والميل الى تحويل الاقتصاد السياسي الى تبريريات لطرق إدارة الاقتصاد الوطني التي لم تعد ملائمة للظروف القائمة .

لقد فتح الطريق لتصحيح هذه التشويهات المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي المنعقد في شباط ١٩٥٦ ، والدورة الثامنة العامة للجنة المركزية لحزب العمال البولوني المتحد في تشرين الأول ١٩٥٦ . ويبرهن المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي المنعقد في تشرين الأول ١٩٦١ على أن عملية التصحيح في تقدم مستمر .

وحدة علم الاقتصاد مع الاشتراكية العلمية أساس لا غنى عنه لتطوره المطرد

تحتاج حركة الطبقة العاملة والعملية التاريخية لبناء وتطوير النظام الاجتماعي الاشتراكي الى فهم علمي تام وغير مكبّل للواقع في جميع مجالات الطبيعة وجميع العمليات الواقعة في المجتمع البشري ، إذ تميط عقيدة هذه الحركة اللثام عن الواقع من دون أية تحفظات ، وتعلن عن إمكان العرفان التام به[٧٦] .

وتقوّم نفسها على المعرفة العلمية لقوانين الطبيعة والتطور الاجتماعي – المعرفة التي تصرف النظر عن الخرافات والانحيازات القديمة ، والتي لا تقدم أي تنازل أمام محافظة أية طبقة أو جماعة أو مرتبة اجتماعية . فالطبقة العاملة والمجتمع الاشتراكي متحرران من المحافظة ولهما مصلحة في تطور الاقتصاد والثقافة تطوراً تاماً وغير مقيد ليس غير ، فلا يمكن لمحاولات تقييد المعرفة العلمية للواقع في صفوف حركة الطبقة العاملة إلا أن تكون مظهراً لعدم نضج الطبقة العاملة الفتية نتيجة لعدم قيامها بتحرير نفسها من بقايا العقائد التقليدية القديمة كما كانت الطبقة العاملة خلال الفترة السابقة لنشوء الاشتراكية العلمية . وقد تبقى التأثيرات العقائدية الغريبة عن الطبقة العاملة كالتنقيحية في حيز العمل أيضاً . وأخيراً ، قد تكون هذه المحاولات نتيجة لتشويهات تظهر في ظروف تاريخية معينة ، كتلك التي ظهرت في زمن « عبادة الشخصية » والتي جاءت أيضاً تعبيراً عن انعدام النضج في الوضع الاجتماعي . وفي جميع هذه الحالات ، تقوم حركة الطبقة العاملة عاجلاً أو آجلاً بتخليص نفسها من كل ما يكبل نضالها من أجل فهم الواقع الاجتماعي فهماً تاماً وحقيقياً إذ أنها مضطرة الى ذلك بحكم دايلكتيكية تطورها الخاص الذي لا غناء له عن الكشف التام عن الواقع والفهم العلمي للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها في العالم . حيث يتغلب تطور القوى المنتجة والعلاقات الاشتراكية للانتاج على ميراث الماضي وترغم التركيب الفوقي على تكييف نفسه وفق متطلبات التطور الاجتماعي المضطرد ، عاجلاً أو آجلاً[٧٧] . وعلى هذا المنوال ، تقتحم حركة الطبقة العاملة والعملية التاريخية لبناء وتطوير الاشتراكية بنفسيهما أية ميول محافظة قد تنشأ بين ظهرانيهما لتعرقل الفهم العلمي لقوانين التطور الاجتماعي .

اذن ، يرتبط مستقبل الاقتصاد السياسي ، اليوم ، ارتباطاً لا انفصام له بحركة الطبقة العاملة وببناء وتطوير المجتمع الاشتراكي ، ويستحيل فصل الاقتصاد عن هذا الأساس الاجتماعي – لأنه يقوده الى الشلل والعدم . فحركة الطبقة العاملة وعملية بناء وتطوير الاشتراكية تجابهان الاقتصاد السياسي بمشاكل للبحث

جديدة أبداً ، وتجعلان منه اداة لا غنى عنها لتكوين العلاقات الاجتماعية وتوجيه التطور الاجتماعي توجيهاً واعياً وهادفاً على أساس من المعرفة العلمية . فلعلم الاقتصاد السياسي دور تاريخي عظيم ومسؤول . وسوف يقوى على القيام بدوره من خلال توفير المعرفة الحقيقية ، من دون خوف ومن دون تحيزات أو مصالح تقف في طريق التقدم الاجتماعي .

وما تزال الكلمات ، التي استعملها كارل ماركس منذ ما ينوف على مائة سنة حينما اتحد علم الاقتصاد السياسي اتحاداً واعياً وهادفاً بالانعتاق الاجتماعي للطبقة العاملة ، مناسبة كما هي أبداً :

« على المدخل الى العلم ، كما على المدخل الى النار ، لا بد من الاعلان عن المطلب :

« هنا لا بد من الاقلاع عن كل ريبة »

« وهنا لا بد من الفناء لكل فكر جبان »[٧٨] .

مُلحق حَول (١)
الأسُس الرياضيَّة للبَرمجَة

---

١ — جاء هذا الملحق في الأصل البولوني تابعاً للفصل الخامس ، المعنون : « مبدأ العقلانية الاقتصادية، أو ، الاقتصاد السياسي وعلم الفعالية (البراكسية).

١ — البرمجة كقضية رياضية

افترض أن Z يمثل درجة تحقيق الغاية ، وأن $x_1, x_2, \ldots x_n$ يمثل النفقات (وهي المقادير المستعملة) من الوسائل المختلفة ، التي يبلغ عددها n . وتتم صياغة الدالة الموضوعية (Objective function) :

$$z = f(x_1, x_2, \ldots, x_n). \qquad (١)$$

ويفترض في درجة تحقيق الغاية والنفقات على الوسائل أن تكون كميات غير سالبة ، أي أن $z \geqslant 0$ and $x_i \geqslant 0$, حيث $i = 1, 2, \ldots, n$. ولتبسيط الحساب يفترض أيضاً أن للدالة الموضوعية مشتقات جزئية أولى وثانية مستمرة. وأخيراً ، يفترض أن درجة تحقيق الغاية إنما هي دالة متزايدة من النفقات Xi على أي من الوسائل ، أي أن :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} > 0 \quad (i = 1, 2, \ldots, n). \qquad (٢)$$

ويتم التعبير عن العلاقات التوازنية بواسطة (m) من المعادلات[١] .

$$\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) = c_r \quad (r = 1, 2, \ldots, m). \qquad (٣)$$

وفي هذه المعادلات تكون الجوانب اليمنى ثابتة ، أي . Cr = const for r = 1, 2, ..., n. ويفترض أيضاً أن للدالات Φ_r ، التي تظهر في الجانب الأيسر من العلاقات التوازنية ، مشتقات جزئية أولى وثانية مستمرة ، وأن

$$\frac{\partial \Phi_r}{\partial x_i} > 0 \quad (r = 1, 2, \ldots, m;\ i = 1, 2, \ldots, n). \qquad (٤)$$

ويستخلص من الفرض (٤) أن لكل علاقة توازنية (٣)

$$\frac{\partial x_i}{\partial x_j} = -\frac{\frac{\partial \Phi_r}{\partial x_j}}{\frac{\partial \Phi_r}{\partial x_i}} < 0 \quad (r = 1, 2, \ldots, m; \quad i, j = 1, 2, \ldots, n; \quad i \neq j).$$

وهـــذا يعني أن الزيادة في النفقات على إحدى الوسائل تقتضي النقصان في النفقات على بعض الوسائل الأخرى . وعليـــه ، يشير الفرض (٤) الى أن إمكانيات استخدام الوسائل خاضعة الى مقيد (Limiting eonstraint) ؛ إذ أنه ليس من الممكن أن تزيد النفقات على جميع الوسائل . إن العلاقات التوازنية تعبر عن الطابع المحدّد لهذه الحدود .

ومـــا هو مفترض أيضاً أن $m < n$، وأن جاكوبي العلاقات التوازنية لا يساوي صفراً[٢] . إذن يمكن أن نعبّر عن m من المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ على أنهـا دالات المتغيرات الباقية $n-m$. ولمـــا كانت مراتب تعداد المتغيرات اعتباطية ، فإننـــا نعبر عن X 1 , X 2 , ... , Xm على أنهـــا دالات من X m + 1 , X m + 2 , ... , Xn ، التي تكتب :

$$(٥) \qquad x_i = \Psi_i(x_{m+1}, x_{m+2}, \ldots, x_n) \qquad (i = 1, 2, \ldots, n).$$

إذن ، يبدو أنه لا يمكن الخيار بين النفقات بحرية إلا على $n-m$ من الوسائل فقط . وبمجرد القيـــام بمثل هذا الاختيار ، فإن الدالة (٥) تقرر النفقات على الوسائل الباقية من m . ويتم التعبير عن هـــذا بقولنا إن لإختيار النفقات على الوسائل درجات من الحرية عددها $n-m$.

وتدعى مجموعة قيم المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$, e.g., $x_1^0, x_2^0 \ldots, x_n^0$—i.e. أي مجموعة النفقات المثبتة للوسائل المختلفة بالبرنامج (Programme) . وتدعى مجموعة البرنامج التي تستوفي العلاقات التوازنية (٣) بمجموعة البرامج المستقيمة داخلياً . وكما بينا ، فإن لمجموعة البرامج المستقيمة داخلياً $n-m$ درجات من الحريـــة ،

الأمر الذي يعني إمكان الاختيار بحرية بالنسبة الى هـــذه المجموعة من النفقات على $n-m$ من الوسائل .

لنتأمل الآن التفسير الهندسي التالي . كل برنامج $x_1^0, x_2^0, \ldots, x_n^0$ إنما هو نقطة في الفضاء الاقليدي ذي الأبعاد n . وبما أن $x_i \geq 0 \ (i = 1, 2, \ldots, n)$ ، فإن جميع البرامج يحتويها ذلك الجزء الذي يتكون كلياً من نقاط لهـــا احداثيات (Coordinates) غـــير سالبة . وعليه ، تدعى قروض $x_i \geq 0$ **بشروط الحدود** (Boundary Conditions) لأنهـــا تقرر حـــدود الفضاء الذي يضم البرامج . وتشغل مجموعة البرامج المستقيمة داخلياً ذلك الجزء من الفضاء الذي يستوفي شروط العلاقات التوازنية (٣) . وهـــذا الجزء من الفضاء إنما هو **مجال الحلول العملية** (Domain of Feasiable Solutions) لمشكلة البرمجـــة . والبرامج التي تخرج عن هذا المجال غير مستقيمة داخلياً ، وعليه فإنها لا تنطوي على حلول عملية . إذ ليس لمجال الحلول العملية إلا $n-m$ احداثيات مستقـــلة تنطبق على $(n-m)$ من درجـــات الحرية لمجموعة البرامج المستقيمـــة داخلياً . وعليه ، فإن مجال الحلول العملية إنما هو جسم هندسي ذو أبعاد $(n-m)$ معلق في فضاء له أبعاد ما .

إن مهمة البرمجة هي اختيار البرنامج الأمثل (Optimum) (أو البرامج المثلى إن وجد أكثر من واحد) من بين مجموعة من البرامج المستقيمة داخليـــاً . وعلى التفسير الهندسي تكمن القضية في اختيار النقطـــة (أو النقط) المثلى في مجال الحلول العملية . والبرنامج الأمثل إنمـــا هو البرنامج الذي يسبغ على الدالة الموضوعية القيمة القصوى في مجال الحلول العملية . فالمهمة تختزل نفسها الى قضية تقرير قيم المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ التي تبلغ فيهـــا الدالة الموضوعية (١) حدها الأقصى بينما تستوفي $x_1, x_2, \ldots, x_n$ الشروط الإضافية للعلاقات التوازنية .

وأبسط طريقة لحل هذه المشكلة إنمـــا هي استعمال ما يسمى بمضاعفات المدى اللاحق (Lagrange multiplier) . وتتألف هذه الطريقة من إدخال

دالة مساعدة تدعى بالدالة ذات المدى اللاحق والتي تعرف كما يلي :

$$L(x_1, x_2, \ldots, x_n; \lambda_1, \lambda_2 \ldots, \lambda_m) = f(x_1 x_2, \ldots, x_n) - \sum_{r=1}^{m} \lambda_r [\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r]. \quad (٦)$$

والمعاملات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ غير مقررة في الوقت الحاضر؛ إنما هي المضاعفات ذات المدى اللاحق .

ونلاحظ أنه حينما تستوفي الشروط التوازنية (٣) – أي ضمن مجال الحلول العملية – فإن مجموع الجانب الأيمن من العبارة (٦) يساوي صفراً . وهـذا يعني أنه ضمن مجال الحلول العملية تتكافأ الدالة ذات المدى اللاحق والدالة الموضوعية $(x_1, x_2, \ldots, x_n)$[٣] . ومن هنا يمكن تحديد القيمة القصوى للدالة الموضوعيـة التي تستوفي الحـــدود (٣) على مرحلتين . نقوم أولاً بتحديد الحـــد الأقصى الاعتيادي للدالة ذات المدى اللاحق لقيم اعتباطية للمضاعفات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ ، ومن ثم نختار قيماً لهذه المضاعفات تستوفي الحدود (٣) . فيكون الحد الأقصى لدالة المدى اللاحق المستحصلة بهـــذه الطريقة متكافئة مع الحد الأقصى للدالة الموضوعية للحدود التي تفرضها العلاقات التوازنية .

الشرط هو أن :

$$L(x_1, x_2, \ldots x_n; \lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m) = \max.$$

يحدد القيم $x_1, x_2, \ldots, x_n$ (إن وجد مثل هذا الحد الأقصى) . ويستخلص من العبارة (٦) أن هذه القيم تتوقف على القيم التي تتخذها $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ أي أنها دالات لهذه المضاعفات ويتم التعبير عن هذا بكتابة :

$$x_i = g_i(\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m) \quad (i = 1, 2 \ldots, n). \quad (٧)$$

وحينما تحل هذه الدالات محل $x_1, x_2, \ldots, x_n$ في العلاقات التوازنية ، فإن هذه العلاقات تتخذ شكل :

$$\Phi(\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m) = c_r \quad (r = 1, 2, \ldots, m). \quad (٨)$$

وهذه تعطي m من المعادلات – مع m من المجاهيل – .

ونقرأ من هذه المعادلات (على افتراض اختلاف جاكوبيها عن الصفر) قيم المضاعفات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$. وإذا رمز لهـــذه القيم بـ $\lambda_1^0, \lambda_2^0, \ldots, \lambda_m^0$ (٤) وحلت محلها في الدالات (٧) ، فسنحصل على القيم التالية :

$$x_i^0 = g_i(\lambda_1^0, \lambda_2^0, \ldots, \lambda_m^0) \quad (i = 1, 2, \ldots, n).$$

وهذه هي قيم التغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ ، التي بهـــا تبلغ الدالة الموضوعية حدها الأقصى بحدود ما تفرضه العلاقات التوازنية .

ولمـــا كانت قيم التغيرات التي بها تبلغ الدالة حدها الأقصى تبقى متغيرة إذا ما أضيفت اليها أو طرحت منها كمية ثابتة ، فيمكن أن تأخـذ ، بدلاً من الدالة ذات المدى اللاحق الدالة التالية :

$$L(x_1, x_2, \ldots, x_n; \lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m) - z_0 =$$

$$= f(x_1, x_2, \ldots, x_n) - z_0 - \sum_{r=1}^{m} \lambda_r [\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r],$$

حيث يكون $Z_0 = \text{Const}$. وأقصى هـــذه الدالة يساوي الأدنى للدالة مع تغيير العلامة ، أي علامة الدالة :

$$(٩) \quad L_1(\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m; x_1, x_2, \ldots, x_n) =$$

$$= \sum_{r=1}^{m} \lambda_r [\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r] - [f(x_1, x_2, \ldots, x_n) - z_0].$$

وهذه الدالة إنما هي مكافئة للدالة :

$$(١٠) \quad u(\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m; x_1, x_2, \ldots, x_n) = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r [\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r],$$

إذا كان الشرط :

$$(١١) \quad f(x_1, x_2, \ldots, x) = z_0$$

مستوفى بالنسبة الى درجة ثابتة من تحقيق الغاية .

ومن هنا، يمكن استبدال مشكلة استقصاء الدالة الموضوعية بحدود العلاقات التوازنية بمشكلة ايجاد الحد الأدنى للدالة (١٠) (الذي يقرر ، كما يبدو بوضوح، شكل العلاقات التوازنية) ، شريطة أن تبقى درجة تحقيق الغاية ثابتة .

والدالة (١٠) إنما هي مجموع موزون، تتوقف قيمتها على النفقات على الوسائل $x_1, x_2, \ldots, x_m$ ؛ وهي تحدد لهذه النفقات قيمـــة عددية واحدة . ولذلك ، يمكن تسمية هـــذه الدالة **بدالة الانفاق** . ومن هنا ، فإن الدالة (١٠) تقيم المقايسة بين الوسائل المختلفة . وعليه ، يمكن صياغة مهمة البرمجة على صورتين : تتكون الأولى من استقصاء الدالة الموضوعية بحدود علاقات توازنية معينـــة ؛ والأخرى من استدناء دالة الانفاق لقيمة معينـــة من الدالة الموضوعية . ويدعى وجود الصيغتين لمشكلة البرمجة **بازدواجية** (Duality) هذه المشكلة .

أما حلّ الصيغة الثانية لمشكلة البرمجة فيتم على الوجه التـــالي . وبالنظر الى الشرط (١١) ، لدينا متغيرات مستقلة هي ($n-1$) فقط بـــين $x_1, x_2, \ldots, x_m$ ؛ أحدهم كـ Xn مثلاً إنما هو دالة للمتغيرات الباقية[٥] .

لذلك فإن الشرط :

$$L_1(\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m; x_1, x_2, \ldots, x_n) = \min.$$

يقرر قيم $\lambda_1^0, \lambda_2^0, \ldots, \lambda_m^0$ و $n-1$ ، $x_1^0, x_2^0, \ldots, x_{n-1}^0$. إن قيمة X^0n تستحصل بوضع القيمة $n-1$ من القيم الأخيرة في المعادلة (١١) . إن القيم $\lambda_1^0, \lambda_2^0, \ldots, \lambda_m^0$ و $x_1^0, x_2^0, \ldots, x_n^0$ المقررة على هذه الشاكلة إنما هي نفس القيم المستحصلة من تطبيق المتغيرة الأولى. وعليه ، فإن القيم $x_1^0, x_2^0, \ldots, x_n^0$ المدخلة الى العلاقات التوازنيـــة (٣) تستوفي الشروط التي تفرضها هذه العلاقات وحينئذٍ تتخذ دالة الإنفاق قيمة الصفر ، كما يظهر مباشرة من العبـــارة (١٠) . وهذه هي القيمة الدنيا لهذه الدالة التي يمكن الحصول عليها ضمن حدود الشرط (١١) . أما القيم الأخرى لدالة الإنفاق فلا بد أن تكون موجبة . وتشير القيمة الموجبة لهذه الدالة الى ضياع الوسائل ويمكن أن تخدم في قياس هذا الضياع .

للمضاعفات ذات المدى اللاحق التي تظهر على دالة الإنفاق أهمية براكسية .

وكما يبدو من المثل (١٠) ، فإن دالة الإنفاق تظهر على أنهـــا مجموع موزون . ومكونات هذا المجموع :

$$\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) = c_r \quad (r = 1, 2, \ldots, m)$$

إنما تعبر عن درجات عدم تحقق العلاقات التوازنيـــة المنفردة ، وهي تشير الى مدى ما حصل من « تخطٍ » لهذه العلاقات . إذ أن المضاعفات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ إنمـــا هي أوزان متصلة بـ « التخطي » الحاصل للموازنات المنفردة . إن قيم المضاعفات ذات المدى اللاحق إنما هي هذه الأوزان في أحوال الاستعمال الأمثل للوسائل حينما تتحقق جميع العلاقات التوازنية . إذ أنهـــا مؤشرات تعبر عن الوزن لدرجة معلومة من درجات تحقيق الغايـــة التي تملكهـــا قيود استعمال الوسائل التي تنجم عن كل علاقة توازنية (٦) .

وأخيراً ، ينبغي أن نذكر أن حل مشكلة البرمجة غير متغير بالنسبة الى أي دالة موضوعية يتزايد تحولها تزايداً رتيباً . وإذا ما استبدلت الدالة الموضوعية $f(x_1, x_2, \ldots, x_n)$ بدالة لهـــا متزايدة تزايداً رتيبـــاً $F[f(x_1, x_2, \ldots, x_n)]$ التي يتم اختيارها اعتباطاً ، فإن الدالة $F(x_1, x_2, \ldots, x_n)$ تبلغ حينئـــذٍ حدها الأقصى لنفس القيم من المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ كمـــا تبلغ الدالة $f(x_1, x_2, \ldots, x_n)$. ويستخلص هذا من حقيقة أن قيمة الدالة F تتزايد دائماً حينما تتزايد قيمـــة الدالة f وتتناقص دائمـــاً حينما تتناقص قيمة الدالة f . وهـــذا يعني أنه من الضروري فقط أن نعرف لحل مشكلة البرمجة ما إذا كانت قيمة الدالة الموضوعية متزايدة أم متناقصة ، وأنه ليس من الضروري أن تقدر على قياس التغـــير في قيمتهـــا . وبكلمة أخرى ، يكفي أن يكون ترتيب درجات تحقيق الغـــاية ممكناً ، وليس من الضروري أن يكون قياسها ممكناً .

٢ – الحساب الحدي

إذا كان للدالة الموضوعية والعلاقات التوازنية خواصها المطلوبة التي سنناقشها فيما بعد ، فمن الممكن حل مشكلة البرمجة باستعمال حساب التفاضل . ويدعى أحياناً حساب التفاضل المستعمل في حل هذه المشكلة بالحساب الحدي (Marginal Calculus) ..

نجد باستخدام حساب التفاضل الشروط الضرورية للحد الأقصى للدالة ذات المدى اللاحق (٦) وهذه هي كما يلي :

$$\frac{\partial L}{\partial x_i} = \frac{\partial f}{\partial x_i} - \sum_{r=1}^{m} \lambda_r \frac{\partial \Phi_r}{\partial x_i} = 0 \quad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

أو :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r \frac{\partial \Phi_r}{\partial x_i} \qquad (i = 1, 2, \ldots, n).$$

وبناء على ما جاء في (١٠) ، يمكن كتابة هذه الشروط كتابة أبسط ، ألا وهي :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} = \frac{\partial u}{\partial x_i} \qquad (i = 1, 2, \ldots, n). \qquad (١٢)$$

وهذه هي أيضاً شروط الحد الأدنى للدالة ذات المدى اللاحق (٩) ، كما يبدو واضحاً لأول وهلة . وعليه ، فإن كلا الصيغتين لمشكلة البرمجة تؤديان الى الشروط الضرورية نفسها .

تكوّن الشروط الضرورية في (١٢) معادلات عددها n بموجبها نحدد قيماً عددها n $x_1, x_2, \ldots, x_n$ كدالات للمضاعفات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ (انظر (٧) في أعلاه) . وحينما تحل هذه الدالات محلها في العلاقات التوازنية ، نحصل حينئذ على معادلات m مع مجاهيل m من $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ (انظر (٨) في أعلاه) .

وبواسطة هذه المعادلات ، نقرر قيم $\lambda_1^0, \lambda_2^0, \lambda_m^0$ التي تمكن أخيراً من تقرير قيم $x_1^0, x_2^0, \ldots, x_n^0$ ، التي بموجبها تبلغ الدالة الموضوعية أقصاها بحدود العلاقات التوازنية المعينة ، والتي بموجبها تبلغ دالة الإنفاق أدناها بحدود قيمة معينة للدالة الموضوعية .

إن الأهمية البراكسية للمعادلات (١٢) بسيطة . حيث ان الجانب الأيسر من هذه المعادلات يمثل **المزيد الحدي للدالة الموضوعية** Marginal) (Increment of the Objective Function الذي يسببه إنفاق الوسائل المعلومة . إذ تنص المعادلات (١٢) على أن في البرنامج الأمثل لكل وسيلة تكون الدالة الموضوعية مساوية للمزيد الحدي لدالة الإنفاق .

ويمكن صياغة هذا الشرط صياغة مختلفة . حيث تنجم عن المعادلات (١٢) المعادلات التالية :

$$\frac{\frac{\partial f}{\partial x_1}}{\frac{\partial H}{\partial x_1}} = \frac{\frac{\partial f}{\partial x_2}}{\frac{\partial H}{\partial x_2}} = \cdots = \frac{\frac{\partial f}{\partial x_n}}{\frac{\partial H}{\partial x_n}}, \qquad (١٢ \text{ أ})$$

وتنص هذه المعادلات على أن يكون المزيد الحدي للدالة الموضوعية للوحدة الواحدة من الإنفاق الحدي للوسائل المنفردة متساوياً لجميع الوسائل في البرنامج الأمثل . وإذا عكست هذه المعادلات :

$$\frac{\frac{\partial H}{\partial x_1}}{\frac{\partial f}{\partial x_1}} = \frac{\frac{\partial H}{\partial x_2}}{\frac{\partial f}{\partial x_2}} = \cdots \frac{\frac{\partial H}{\partial x_n}}{\frac{\partial f}{\partial x_n}} \qquad (١٢ \text{ ب})$$

نجد أن المزيد الحدي من الإنفاق على الوسائل الضرورية للحصول على وحدة من المزيد الحدي من الدالة الموضوعية (أو ، إذا أردنا أيضاً ، المنقوص الحدي من دالة الإنفاق المطابقة لوحدة من المنقوص الحدي من الدالة الموضوعية) إنما هو متساوٍ لجميع الوسائل . وتتطابق هاتان الصياغتان مع صيغتي مشكلة البرمجة .

إن الشروط الواردة في (١٢) ضرورية للحدود الدنيا والقصوى للدالات المبحوث عنها . ولغرض تحديد ما إذا كان الحد الأقصى أم الحد الأدنى هو المقصود ، فمن الضروري التأكد مما إذا كان الشرط الكافي الأقصى أم للحد الأدنى هو المتحقق. ويمكن بيسر صياغة هذا الشرط باستعمال دالة المدى اللاحق فيما يخص الحد الأقصى أو الأدنى لدالة تخضع لحدود .

والشرط الكافي للعدد الأقصى للدالة الموضوعية بحدود العلاقات التوازنية المعينة هو :

$$(١٣) \quad d^2L = \sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}\left(\frac{\partial^2 f}{\partial x_i \partial x_j} - \sum_{r=1}^{m}\lambda_r \frac{\partial^2 \Phi_r}{\partial x_i \partial x_j}\right) dx_i dx_j < 0$$

بالنسبة لقيم $x_1^0, x_2^0, \ldots x_n^0$ ، التي تقررها المعادلات (١٢) ، وبالنسبة لجميع قيم dxj, dxi . وللنظرة الأولى يبدو من (٩) أن هذا الشرط مكافىء للشرط :

$$(١٤) \quad d^2L_1 > 0,$$

أي للشرط الكافي للعدد الأدنى لدالة الإنفاق بحدود قيمة معينة للدالة الموضوعية . ويبين هذا مرة أخرى أن صيغتي مشكلة البرمجة متكافئتان .

وللشروط الضرورية الواردة في (١٢) وللشرط الكافي الوارد في (١٣) التفسير الهندسي التالي . كما نعلم ، إن مجال الحلول العملية إنما هو جسم هندسي ذو $(n-m)$ من الأبعاد معلق في فضاء أقليدي ذي أبعاد - n . والدالة الموضوعية إنما هي سطح دون المقرر ذو بعد - n في فضاء بعده $(n+1)$. لكل قيمة ثابتة $z_0 = f(x_1, x_2, \ldots, x_n)$ هنالك مسقط لهذا السطح دون المقرر على فضاء ذي n من الأبعاد . وهذا المسقط إنما هو سطح دون المقرر ذو بعد $(n-1)$ ؛ كلما زادت قيمة Zo ، ارتفع موقع السطح بالنسبة الى نقطة الأصل (Origin) لنظام الاحداثيات ، وهو ما يترتب على الفرض (٢) . أما الشروط الضرورية الواردة في (١٢) فتنص على أن مجال الحلول العملية إنما هو مماس لأحد المساقط التي تمثل القيم المختلفة للدالة الموضوعية . أي الى المسقط المطابق الى أصغر قيمة

للدالة الموضوعية أو أكبرها . وفي نقطة التماس (أو نقاطه إن وجد أكثر من واحدة)، تبلغ الدالة الموضوعية أقصى قيمتها أو أدناها في مجال الحلول العملية. أما الشرط الكافي الوارد في (١٣) ، فينص على أن بمحاذاة نقطة (أو نقاط) التماس تكون السطوح دون المقررة ذات الابعاد $(n-1)$ التي هي مساقط الدالة الموضوعية محدبة بالنسبة الى مجال الحلول العملية [٧] . ويكون مجال الحلول العملية ، بسبب من هذا التحدب ، مماساً الى أعلى السطوح دون المقررة موقعاً المذكورة في أعلاه ، أي يتم استقصاء الدالة الموضوعية .

يمكن إعطاء تفسير هندسي مشابه للحد الأدنى لدالة الإنفاق بحدود قيمة معينة للدالة الموضوعية . وفي هذه الحالة ، لا يوجد إلا مسقط واحد للدالة الموضوعية الى الفضاء ذي البعد n : وهذا المسقط هو الآن مجال الحلول العملية. ومن الناحية الأخرى ، توجد مساقط عديدة لدالة الإنفاق ، أي مسقط واحد لكل قيمة محددة للدالة . إذ تقرر الحد الأدنى لدالة الإنفاق بحدود قيمة معينة من الدالة الموضوعية النقطة (النقاط) لمساقط الدالة الموضوعية المماسة لأحد مساقط دالة الإنفاق . وينص الشرط الكافي الوارد في (١٤) على أن مساقط دالة الإنفاق بمحاذاة نقطة (أو نقاط) التماس إنما هي مقعرة بالنسبة الى مساقط الدالة الموضوعية . ولهذا فإن مسقط الدالة الموضوعية هو مماس للمسقط الأدنى موقعاً لدالة الإنفاق ، أي يتم استدناء الدالة الأخيرة .

ويمكن بيسر تصوير التفسير الهندسي الملخص هنا في حالة $n=2$ أو $m=1$. حيث تكون الدالة الموضوعية :

$$z = f(x_1, x_2),$$

والعلاقة التوازنية هي :

$$\Phi(x_1, x_2) = c.$$

وتتخذ الشروط الضرورية الواردة في (١٢) الشكل :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} = \lambda \frac{\partial \Phi}{\partial x_i} \quad (i = 1, 2),$$

وتشكل مساقط الدالة الموضوعيـــة على المستوى (x_1, x_2) عائلة من المنحنيات L . يقابل كل منها قيمة محدودة لـ $z = z_0$. و يظهر هذا في الشكل رقم (١).

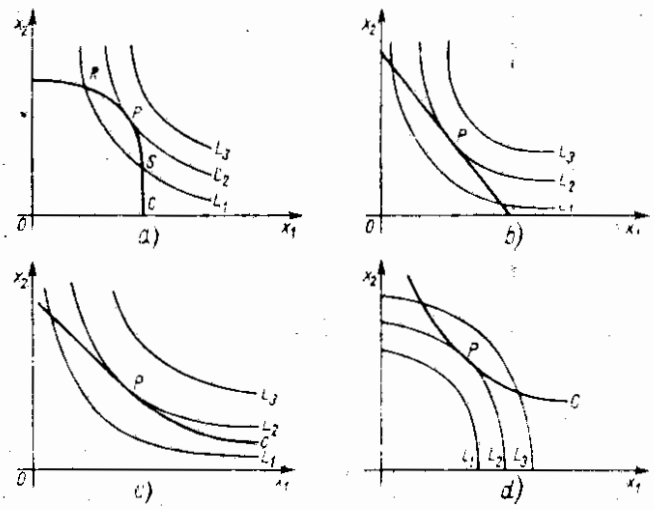

FIG. 1.

الشكل رقم (١)

ويمثل المنحني C مجال الحلول العملية التي تقررها العلاقات التوازنية . ونقطة التماس P تكون تلك النقطة في مجال الحلول العملية التي تقع على أعلى المنحنيات المتيسرة L ، أي على L2 . وفي الحقيقة، فإن النقطتين R و S هما أيضاً في مجال الحلول العملية ، إلا أنهما على المنحني L1 الواقع الى الأسفل من L2 ، وكذلك فإن المنحني L3 يقع فوق المنحني L2 ولكن لا يمكن الوصول اليه ، على أن جميع نقاطه هي خارج مجـــال الحلول العملية . ويبين الشكل رقم (١) أيضاً أهمية تحدب المنحنيات L بالنسبة الى المنحني C ، كما هو معني ضمناً بالشرط الكافي الوارد في (١٣) . وهذا الشرط مستوف في الأشكال (١ أ) و (١ ب) و (١ حـ) . ومن الناحية الأخرى ، ففي الشكل (١ د) تكون المنحنيات L مقعرة بالنسبة الى المنحني C . وكما يبدو واضحاً للوهلة الأولى ، تقع نقطـــة

التماس P في هـــذه الحالة على المنحني الأدنى المتيسر L ؛ ولذلك يتم استدناء الدالة الموضوعية .

أما الحالة التي يتم فيهـــا استدناء دالة الإنفاق فيمكن تصويرها بمساعدة الشكل (١ د) . ففي هذا الرسم يتم تفسير المعنى C على أنـه مسقط الدالة الموضوعية ذات القيمة المعلومة (أي مجال الحلول العملية) وأن المنحنيـات L إنما هي مساقط لدالة الإنفاق حيث يكون كل منحنٍ مطابقاً لقيمة محددة لهذه الدالة . ونقطة التماس P إنما هي تلك النقطة من المنحني C التي تقع على المنحني الأدنى المتيسر L . وهنا تتضح أيضاً أهميـــة الشرط الكافي الوارد في (١٤) الذي يؤكد على أن المنحنيات L مقعرة بالنسبة الى المنحني C . ويؤمن هذا المنحني استدناء دالة الإنفاق .

ويبين الشكل رقم (١) أيضاً أن ليس من الضروري أن نستطيع قيـــاس درجات تحقيق الغاية ؛ بل يكفي أن نعرف ترتيبهـــا . فلتحولات الدالة الموضوعية المتزايدة تزايداً رتيبـــاً $F[f(x_1, x_2)]$ المساقط نفسهـــا على المستوى (x_1, x_2) كالدالة $z = f(x_1, x_2)$. وأن مساقط الدالة $F[f(x_1, x_2)]$ على المستوى (x_1, x_2) تعطيها المعادلة التفاضلية :

$$F'\left(\frac{\partial f}{\partial x_1}dx_1 + \frac{\partial f}{\partial x_2}dx_2\right) = 0,$$

حيث F' هي مشتقـــة الدالة F بالنسبة للدالة $f(x_1, x_2)$. وبما أن $F' > 0$. فإن هذه تطابق المعادلة :

$$\frac{\partial f}{\partial x_1}dx_1 + \frac{\partial f}{\partial x_2}dx_2 = 0,$$

التي هي المعـــادلة التفاضلية لمسقط الدالة $f(x_1, x_2)$ ، وعليه فإن استقصاء الدالة $z = f(x_1, x_2)$ إنمـــا هو أيضاً استقصاء لجميع تحولاتها المتزايدة تزايداً رتيباً .

ويمكن تكييف هذه المناقشة وجعلها تنطبق على أي عـــدد من المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$. فلجميع تحولات الدالة $z = f(x_1, x_2, \ldots, x_n)$ المتزايدة تزايـــداً رتيباً نفس المساقط على الفضاء ذي البعد n كمـا في حالة الدالة التي نحن بصدد بحثها .

٣ – البرمجة المستقيمة

يقتضي تطبيق التفاضل الحدي تمتع الدالة الموضوعية والعلاقات التوازنيـة بخواص معينة . وفي المقام الأول ، لا بد المعادلات الواردة في (١٢) من حل . وهذا يعني في التفسير الهندسي أن لا بد من نقطة (أو نقـــاط) لمساقط الدالة الموضوعية تكون فيها في تماس مع مجال الحلول العملية . وقد لا يوجد ما يشبه نقطة التماس هـــذه . وأكثر من ذلك ، إذا لم يُستوفَ الشرط الوارد في (١٣) فقد لا يكون للدالة الموضوعية حد أقصى (أو إذا لم يستوفِ الشرط الوارد في (١٤) فقد لا يكون لدالة الإنفاق حد أدنى) . وواضح أن التفاضل الحدي لا يمكن أن يطبق إلا على نوع خاص من الدالة الموضوعيـة والعلاقات التوازنية التي تتمتع بخواص تستوفي الشروط الواردة في (١٢) و (١٣) أو (١٤) .

والحالة التي لها أهمية خاصة والتي لا ينطبق عليها التفاضل الحدي إنمـا هي **البرمجة المستقيمة** (Linear Programming) ، أي مشكلة البرمجـــة حيث تكون الدالة الموضوعية وكل العلاقات التوازنية مستقيمة . حينئذٍ تتخذ الدالة الموضوعية الشكل[٨] :

$$z = \sum_{i=1}^{n} a_i x_i \qquad (١٥)$$

وتتخذ العلاقات التوازنية الشكل :

$$\sum_{i=1}^{n} b_{ri} x_i = c_r \quad (r = 1, 2, \ldots, m) \qquad (١٦)$$

وتكون ai, bi and Cr $(i = 1, 2, \ldots, n;\ r = 1, 2, \ldots, m)$ ثابتة في هذه العبارة . وكما في السابق ، يفترض أن $n < m$ وأن الفروض الواردة في (٢) و (٤) مستوفاة . والقضية هي أن نجد تلك القيم للمتغيرات $x_1, x_2, \ldots x_n$ التي بها تبلغ الدالة (١٥) أقصاها ضمن الحدود الواردة في (١٦) .

ويتضح بيسر انه لا يمكن تطبيق التفاضل الحدي هنا ، لأن الشروط الضرورية في (١٢) تتخذ الشكل :

$$a_i = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r b_{ri} \quad (i = 1, 2, \ldots, n).$$

ولا تظهر المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ في هذه المعادلات مما لا يجعل ممكناً استعمالها لتحديد قيم هذه المتغيرات . وإضافة الى ذلك ، فإن هذه المعادلات متناقضة ذاتياً لأن عدد المعادلات أكثر من المضاعفات غير المقررة $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ ؛ ما لم يتم اختيار الكميات ai و bri بحيث لا يوجد أكثر من m من المعادلات المستقلة . وينبغي أن يلاحظ أن جميع المشتقات الثانية للدالة (١٥) وللتعابير (١٦) تساوي صفراً . وعليه ، فإن d2 L أو d2 L1 يساوي صفراً أيضاً ولا يستوفي الشرط الوارد في (١٣) أو (١٤) . ومن هنا ، نرى أن لا فائدة من التفاضل الحدي في حل مشكلة البرمجة المستقيمة .

ويعرض حل مشكلة البرمجة المستقيمة عرضاً تام الوضوح بمساعدة تفسيره الهندسي . حيث تشكل العلاقات التوازنية المنفردة (١٦) مستويات دون المقرر ذات أبعاد $(n-1)$ معلقة في فضاء ذي بعد اقليدي n . وهناك m مثل هذه المستويات دون المقررة . ويتكون مجال الحلول العملية من مجموعة النقاط التي تقع على جميع المستويات دون المقررة في آن واحد ، (لأنها تستوفي نظاماً من m من المعادلات المستقيمة (١٦)) ، ويتكون مجال الحلول العملية من مجموعة النقاط المشتركة بين جميع m من المستويات دون المقررة ، أي مجموعة النقاط التي تقع على تقاطع هذه المستويات دون المقررة . وتكون هذه المجموعة جسماً

متعدد الأوجه محدباً ذا بعد ($n-m$)[٩]. وتكون مساقط الدالة الموضوعية (١٦) عائلة من المستويات دون المقررة ذات بعد ($n-1$) . والنقطة (أو النقاط) للجسم المتعدد الأوجه الذي يكون سطحه مجال الحلول العملية ، والتي هي تماس الواقع في أعلاها (أي أبعد ما يكون من نقطة الأصل لنظام الأحداثيات) إنما تقرر الحد الأقصى للدالة الموضوعية . أما المساقط الواقعة الى الأسفل فتطابق قيماً أقل من الدالة الموضوعية ، وتلك الواقعة الى الأعلى لا يمكن الوصول اليها ، لأنها تقع خارج مجال الحلول العملية كلياً .

ومن هنا ، يكون التفسير الهندسي لمشكلة البرمجة المستقيمة مشابهاً للتفسير الهندسي للتفاضل الحدي . ويكمن الفرق في حقيقة أن مجال الحلول العملية في هذه الحالة إنما هو جسم متعدد الأوجه ، وهو جسم هندسي ذو زوايا لا يستطيع أن يمس في جميع النقاط المستوى دون المقرر الذي هو مسقط الدالة الموضوعية . والجسم المتعدد الأوجه إنما هو تماس للمستوى دون المقرر في أعلى رؤوسه ، التي تقرر الحد الأقصى للدالة الموضوعية في مجال الحلول العملية .

وما عدا أعلى رأس ، فقد تلامس الرؤوس الأخرى للجسم المتعدد الأوجه مسقطاً للدالة الموضوعية . وإن وجد هناك رأس واحد فقط للجسم متعدد الأوجه يمس مسقط الدالة الموضوعية ، فإن الحل حل فريد . وإن وجدت نقطتان ، فعندئذ يلامس الجسم متعدد الأوجه مسقطاً للدالة الموضوعية في حافة واحدة بكاملها ، أي في خط مستقيم يصل نقطتي الالتقاء . وإن وجدت ثلاث نقاط ، فعندئذ يلامس الجسم متعدد الأوجه المستوى الذي هو مسقط للدالة الموضوعية في حيز ذي بعدين يمثله المثلث الذي تقرره نقاط الالتقاء الثلاث . وعلى العموم ، إذا كانت نقاط الالتقاء K تماسة لمسقط للدالة الموضوعية ، فعندئذ يلامس الجسم متعدد الأوجه المسقط في جسم ذي البعد ($k-1$) المسمى بالمبسط الذي تقرره نقاط الالتقاء هذه .

ويكون حل مشكلة البرمجة المستقيمة حلاً فريداً أم لا ، تبعاً لعدد نقاط

التقاء الجسم متعدد الأوجه التي هي مماس لمسقط الدالة الموضوعية . إذا كانت نقاط الالتقاء K للجسم المتعدد الأوجه في تماس مع مسقط الدالة الموضوعية ، فإن للحل درجات حرية هي (K - 1) ؛ ويمكن اختيار قيم المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_{k-1}$ اختياراً اعتباطياً ، والمتغيرات الباقية $x_k, x_{k+1}, \ldots, x_n$ إنما هي دالات مستقيمة للمتغيرات السابقة . وعليه ، يتوقف الحل على صيغة الجسم المتعدد الأوجه المكوّن لمجال الحلول العملية وتقرره أعلى رؤوس الجسم المتعدد الأوجه . ويقرر محل مسقط الدالة الموضوعية (أي ميلان المستوى دون المقرر) ما إذا كانت نقاط أخرى للجسم المتعدد الأوجه مماسة لهذا المسقط أيضاً ، وبالتالي ما إذا كان الحل فريداً أم لا وما له من درجات الحرية .

ويمكن تصوير هذا التفسير الهندسي حينما $n-m=2$ أو $n-m=3$. ويكون حينئذ مجال الحلول العملية سطحاً لمضلع ذي بعدين أو جسماً متعدد الأوجه ذا ٣ أبعاد .

افترض ، مثلاً ، أن $n=10$ و $m=8$. حينئذ يكون مجال الحلول العملية سطحاً لمضلع على المستوى (x_1, x_2) معلقاً في فضاء بُعده — ١٠ كما يظهر من الشكل رقم (٢) .

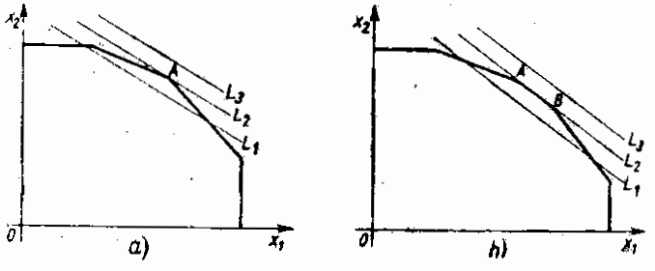

FIG. 2.

الشكل رقم (٢)

وبالنظر الى شروط الحدود $x_i \geqslant 0 \ (i=1,2)$ ، فإننا معنيون فقط بذلك الجزء من المضلع الذي ينطبق على القيم اللاسلبية للأحداثيات . ويشكل مسقط الدالة الموضوعية على المستوى (X_1, X_2) عائلة من الخطوط المستقيمة L .

وتقرر الحد الأقصى للدالة الموضوعية في مجال الحلول العملية أعلى أسس للمضلع، وهو تماس لأحد الخطوط المستقيمة L . ويبين الشكل (٢ أ) حالة حيث يوجد فيهـــا رأس واحد وهو A . وفي الشكل رقم (٢ ب) يوجد رأسان هما A & B ؛ والقطعة A B يعطي الحل وتتمتع بدرجة حرية واحدة .

وإذا أخذنا n = 10 و m = 7 كل حسب دوره ، يكون مجـــال الحلول العملية سطحاً لشكل متعدد الأوجه ذي بعـــد – ٣ ، وجوهها مستويات . ومساقط الدالة الموضوعية إنما هي مستويات أيضاً . فقد يلامس الجسم المتعـدد الأوجه أعلى مساقط الدالة الموضوعية في رأس أو في حافـــة ، أو في وجـه . ولدينا طبقاً لهذه الإمكانيات ، حل فريد ، أو حل يتمتع بدرجة واحدة ، أو حل يتمتع بدرجتين من الحرية .

ويتم حساب الحل لمشكلة البرمجة المستقيمة بطرق الجبر المستقيم . هنالك عدة اللايغوريثمات ، مبتدئة من قيم اعتباطية للمتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_m$ في مجال الحلول العملية ، وبواسطة عدد نهائي من الخطوات ، تقود إلى قيم من هـــذه المتغيرات تستقصي الدالة الموضوعية في هـــذا المجال[١٠] . وترتبط هذه اللايغوريثمات بالتفسير الهندسي الذي قمنا بعرضه ، لأنها تتكون من الصعود تدريجياً من نقاط الالتقاء السفلى إلى العليا للجسم المتعدد الأوجه . وفي حالة وجود عـــدد كبير من المتغيرات والعلاقات التوازنيـــة ، تكون الإجراءات العملية المعنية كثيرة جـــداً . وهنا يصبح عمل الحاسبات الاليكترونية جم الفائدة[١١] . وكان لإدخال وانتشار هذه المكائن أثره على التطبيق العملي المتزايد للبرمجة المستقيمة .

ومن الجدير بالملاحظة ، البساطة المتناهية والتماثل الذي يشخص ازدواجيـــة مشكلة البرمجة حيثما تكون البرمجة مستقيمة . إذ أن مشكلة استقصاء الدالة المستقيمة (١٥) الخاضعة للقيود المستقيمة (١٦) إنما هي مكافئة لمشكلة استدناء الدالة المستقيمة :

$$\eta = \sum_{r=1}^{m} c_r \lambda_r \qquad (١٧)$$

بقيود الشروط المستقيمة :

$$\sum_{r=1}^{m} b_{ri}\lambda_r \geqslant a_i \quad (i = 1, 2, \ldots, n). \qquad (١٨)$$

وتظهر في كلتا المشكلتين نفس الثوابت :

$$a_i,\ b_{ri},\ c_r\ (i = 1\text{–}2,\ \ldots,\ n;\ r = 1,\ 2,\ \ldots,\ m)$$

ولكن يتغير عـــدد المتغيرات من n إلى m ، وعدد القيود من m إلى n ، بينما تظهر معاملات الدالة في الصيغة الأولى كثوابت في حدود الصيغـة الثانية ، وتصبح هذه الحدود متباينات[١٢]

البرهان بسيط . إذ بإحلال الجانب الأيسر من المعـــادلة (١٦) محل Cr في التعبير (١٧) ، نحصل على :

$$v = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r \sum_{i=1}^{n} b_{ri}x_i = \sum_{i=1}^{n} x_i \sum_{r=1}^{m} b_{ri}\lambda_r.$$

وبالنظر إلى (١٨) يكون لدينا :

$$v \geqslant \sum_{i=1}^{n} a_i x_i$$

أي :

$$v \geqslant z. \qquad (١٩)$$

وينطبق هـــذا على جميع قيم Xr التي تستوفي المعادلات (١٦) ولجميع قيم λr التي تستوفي المتباينات (١٨) . وعلى هذا يستخلص أن :

$$v_{min} \geqslant z_{max} \qquad (١٩\text{ أ})$$

ينطبق أيضاً . ولكن توجد قيمـــة للدالة V وقيمة للدالة Z ، دعنا نطلق عليها Vo و Zo بحيث يكون :

$$v_0 = z_0.$$

ويقع هذا حينما يستوفي λr من المتباينات n (١٨) كمعادلات و :

$$x_{m+1} = x_{m+2} \dots = x_n = 0.$$

إذن :
$$v_0 = \sum_{i=1}^{m} x_i \sum_{r=1}^{m} b_{ri}\lambda_r = \sum_{i=1}^{m} a_i x_i = z_0$$

ولكن هـــذا ، بالنظر إلى المتباينة (١٩ أ) يكون ممكنـــاً حينما $V_0 = v_{min}$ and $z_0 = z_{max}$ ، لأنه بخلاف ذلك يكون ممكناً نقض هذه المتباينة بتخفيض قيمة V ورفع قيمة Z .

وعليه نحصل على :

$$v_{min} = z_{max} \qquad (١٩ ب)$$

ومن هنـــا ، فإن استدناء V يعني استقصاء Z والعكس بالعكس . ومن الممكن استحصال نفس النتيجة (١٩) بإحلال الجانب الأيسر من المعادلات (١٨) محل a_i في (١٥) وأخذ (١٦) بالحسبان . إذن ، كلتا صيغتي البرمجة المستقيمة متكافئة .

ويستخلص من هذا البرهان أنه حينما يتحقق (١٩ ب) ، فإن ما لا يزيـد عن m من قيم $x_1, x_2, \dots, x_n$ يمكن أن يختلف عن الصفر ؛ وهي إذن موجبة ، بسبب من شروط الحدود . بيد أنه ممـــا يتضح من المعادلات (١٦) أن m من قيم $x_1, x_2, \dots, x_m$ على الأقل لا بد من أن يختلف عن الصفر (وعليه ، فإنهـــا موجبة بسبب شروط الحدود) لأنه بخلاف ذلك سيكون هناك معادلات أكثر من المجاهيل ولا يمكن أن تكون المعادلات مستقلة ، ونجد نتيجة لذلك أن البرنامج الأمثل في البرمجة المستقيمـــة ينطوي بالضبط على m من الإنفاقات الموجبة على الوسائل المختلفة وعدد الوسائل المستعملة إنما يساوي عدد العلاقات التوازنية في القضية الأولى .

أما الأوزان ($\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_m$) المتصلة بالعلاقات التوازنية المنفردة فيمكن أن تعزى إلى وسائل منفردة مستعملة في البرنامج الأمثل ؛ ويمكن اعتبارها تقييمات

لأهمية هذه الوسائل ناشئة عن وجود الحدود التي تفرضها العلاقات التوازنية . وعليه ، تتكون الصيغة الثانية من الاستدعاء للأهمية المشاركة للوسائل المستعملة التي لا تكون الدالة المستقيمة (١٧) إلا تعبيراً عنها (١٣) . وبكلمة أخرى ، يمكن القول إن هذه الصيغة تتكون من اختيار مثل هذه التقييمات للوسائل المختلفة مما يجعل الاعتراض على الحدود التوازنية في حدها الأدنى .

ومن هنا ، يظهر أن مشكلة البرمجة المستقيمة يمكن عرضها على شكل الصيغتين المتكافئتين التاليتين . إذ تتكون الصيغة الأولى من التحديد المباشر للنفقات المثلى للوسائل $x_1, x_2, \ldots, x_n$ ؛ ومن الناحية الأخرى ، تتكون الصيغة الثانية من تحديد التقييمات $\lambda_1, \lambda_2, \ldots, \lambda_m$ للوسائل المنفردة حيث يحدث استدعاء أهمية الحدود التوازنية . ففي البرمجة المستقيمة ، توجد مشكلتان منفصلتان – مشكلة تحديد الإنفاق الأمثل على الوسائل ومشكلة تحديد التقييمات المثلى للوسائل المنفردة . والفصل بين هاتين المشكلتين إنما هو خاصية نوعية للبرمجة المستقيمة .

وأخيراً ، ينبغي أن نلاحظ أن درجات تحقيق الغاية في البرمجة المستقيمة إنما يفترض فيها أن تكون قابلة للقياس دائماً . ويستخلص هذا من افتراض أن الدالة الموضوعية مستقيمة . فلا تحافظ على « مستقيميتها » (Linearity) إلا باستعمال التحويلات المستقيمة . وعليه ، فإن التحويلات الممكنة في الدالة الموضوعية ما هي إلا تغيرات في وحدة القياس والتغيرات في نقطة الصفر . وعلى هذا المنوال ، ينحصر تطبيق البرمجة المستقيمة في الحالة التي يمكن فيها قياس درجة تحقيق الغاية .

٤ – مسألة وجود دالة موضوعية

وكما يظهر جلياً ، لا يخدم التفاضل الحدي في حل مشاكل البرمجة دائماً وفي مثل هذه الحالات لا بد من استعمال طرق أخرى لاستقصاء الدالة الموضوعية ، مثال ذلك ، البرمجة المستقيمة . كما توجد أيضاً أوضاع حيث

يمكن تطبيق الحساب الحدي تطبيقاً شكلياً ، إلا أنـــه لا يفضي إلى استقصاء الدالة الموضوعية بالنظر إلى انعدام وجود مثل هذه الدالة . وسوف نسمي هذا التطبيق الشكلي الخالص للتفاضل الحدي حيث لا يوجد استقصاء مطابق للدالة الموضوعيـــة بـ **شبه التفاضل الحدي** (Marginal Pseudo - Calculus) . وهنا ، تستعمل رموز التفاضل الحدي إلا أنها مفرغة من محتواهـا الموضوعي . أما الرموز :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} \quad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

التي تظهر على الجانب الأيسر من الشروط الضرورية (١٢) فيمكن تفسيرها على أنها معاملات فاف (Pfaff) للمعادلة التفاضلية :

$$\sum_{i=1}^{n} f_i(x_1, x_2, \ldots, x_n)\, dx_i = 0 \qquad (٢٠)$$

التي يمكن حلهـــا في الدالة الموضوعية $f(x_1, x_2, \ldots, x_n)$. وحينئذٍ تكون المعاملات $f_i\ (i = 1, 2, \ldots, n)$ مشتقات جزئية لهذه الدالة ، أو مزيداتها الحدية ، ويمكن أن نكتب تبعاً لذلك :

$$f_i = \frac{\partial f}{\partial x_i}$$

بيد أنه من المعروف أن معادلة فاف لا تتمتع دائماً بحل على شكل دالة لجميع المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$. وهذه تتوقف على رتبة الماتريكس :

$$\begin{pmatrix} f_1 & f_2 & \ldots & f_n \\ h_{11} & h_{12} & \ldots & h_{1n} \\ h_{21} & h_{22} & \ldots & h_{2n} \\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots \\ h_{n1} & h_{n2} & \ldots & h_{nn} \end{pmatrix} \qquad (٢١)$$

حيث :

$$h_{ij} = \frac{\partial f_i}{\partial x_j} - \frac{\partial f_j}{\partial x_i} \quad (i, j = 1, 2, \ldots, n). \qquad (٢٢)$$

ويوجد مثل هذا الحل حينما لا تكون رتبة الماتريكس أكثر من ٢ ، وحينئذ

فقط . وإذا كان الماتريكس ذا رتبة أعلى ، فإن المعادلة تستوفيها مجموعة من عدة دالات مستقلة، تعتمد كل منها على بعض من المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ فقط[١٤]. وعدد هذه الدالات المستقلة إنما يساوي على الأقل رتبة الماتريكس (٢١).

وللتأكد من وجود دالة موضوعية من عدم وجودها نأخذ المزيدات الجدية :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} \quad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

التي تقررها المعادلة (١٢) ونكتب :

$$f_i = \frac{\partial f}{\partial x_i} \quad (i = 1, 2, \ldots, n) \qquad (٢٣)$$

و :

$$h_{ij} = \frac{\partial^2 f}{\partial x_i \partial x_j} - \frac{\partial^2 f}{\partial x_j \partial x_i} \quad (i, j = 1, 2, \ldots, n). \qquad (٢٤)$$

ويتم إدخال هذه العبارات في الماتريكس (٢١) ونلاحظ رتبة الماتريكس وإذا كانت رتبة الماتريكس على حال بحيث لا تتمتع المعادلة (٢٠) بحل على شكل دالة لجميع المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$ ، فلا وجود لدالة موضوعية. وفي هذه الحالة، لا توجد إلا دالات جزئية مختلفة، يشمل كل منها بعضاً من المتغيرات $x_1, x_2, \ldots, x_n$. وستدعى أمثال هذه الدالات بالدالات ذوات الآثار الجزئية (Functions of Partial Effects) . وهذه الآثار الجزئية غير منسقة ولا خاضعة لهدف مشترك . وبكلمة أخرى ، لا وجود لتكامل الوسائل بواسطة غاية مشتركة .

وفي هذه الحالة ، تكون الرموز :

$$\frac{\partial f}{\partial x_i} \quad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

ممثلة للمزيدات الجدية لهذه الآثار الجزئية فقط ، لا المزيدات الجدية لهدف مشترك تخضع له جميع الوسائل ، وحينئذ لا تكون المعادلات (١٢) مقياساً لاستقصاء أي شيء . كما لا تكون مقياساً لاستداء دالة الإنفاق ، لأن شرط

تمتع الدالة الموضوعية بقيمة ثابتة محددة لا معنى له نظراً لانعدام وجود الدالة الموضوعية نفسها . وهذا هو ما أسميناه بـ (شبه التفاضل الحدي) .

ويستخدم شبه التفاضل الحدي أولئك الذين يقتفون الاتجاه الذاتي في الاقتصاد السياسي ويعالجون التفاضل الحدي على أنه أداة لـ « استقصاء المنفعة » .

هوامش

ملحق الأسس الرياضية للبرمجة [1]

١ - يمكن أن تكون العلاقات التوازنية، بعضها أو كلها ، متباينات أيضاً:

$$\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) \leqslant c_r.$$

ويمكن اختزال أي من المتباينات إلى هذه الصيغة بضربها بـ (— ١) حيثما تقتضي الضرورة ذلك . ولكن يمكن تحويل هذه المتباينات إلى معادلات بإضافة المتغير المساعد x_{n+r} إلى الجوانب اليسرى منها . وعندئذ نحصل بدلاً عن المتباينة على المعادلة :

$$\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) + x_{n+r} = 0$$

حيث يكون فيها $x_{n+r} \geqslant 0$. ولغرض التماثل في الاصطلاحات ، يمكن إدخال المتغير المساعد x_{n+r} إلى الدالة الموضوعية أيضاً . وحينئذ تتخذ هذه الدالة الصيغة (Form) .

$$z = f(x_1, x_2, \ldots, x_n, x_{n+1}, x_{n+2}, \ldots)$$

وفي هذه الحالة ، لكيلا نحول خواص الدالة ، فمن الضروري أن نفترض :

$$\frac{\delta f}{\delta x_{n+r}} = 0$$

(كمتطابقة) لأي من قيم المتغيرات المساعدة x_{n+r} . وبهذه الطريقة يمكن

[1] ورد « ملحق الأسس الرياضية للبرمجة » بعد الفصل الخامس في الأصل البولوني لهذا الكتاب — د . ط .

دائماً التعبير عن العلاقات التوازنية على صيغة معادلات .

٢ – الجاكوبي إنما هو مقرر (Determinant) عناصره هي المشتقات الجزئيـــة من الدالات التي تشكل الجوانب اليسرى من المعادلات (٢) . ولما كان $m < n$ ، فإن صفوف (Rows) المقرر تحتوي على m من المشتقات فقط . مثال ذلك :

$$\begin{vmatrix} \frac{\partial \Phi_1}{\partial x_1} & \frac{\partial \Phi_1}{\partial x_2} & \cdots & \frac{\partial \Phi_1}{\partial x_m} \\ \frac{\partial \Phi_2}{\partial x_1} & \frac{\partial \Phi_2}{\partial x_2} & \cdots & \frac{\partial \Phi_2}{\partial x_m} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ \frac{\partial \Phi_m}{\partial x_1} & \frac{\partial \Phi_m}{\partial x_2} & \cdots & \frac{\partial \Phi_m}{\partial x_m} \end{vmatrix}$$

إذا كان الجاكوبي مساوياً لصفر ، فإن عدد المتغيرات التي يمكن التعبير عنهـــا كدالات للمتغيرات الباقيـــة أقل من m . وعلى العموم : إذا كانت رتبـــة (الماتريكة) التي يقررها الجاكوبي ، تساوي $m-k$ ، يمكن حينئـــذٍ التعبير عن $m-k$ من المتغيرات كدالات من المتغيرات الباقية $n-m+k$. بالاستناد إلى المصطلحات المستعملة في أدناه ، توجد إذن درجات حرية (Degrees of Freedom) عددها يساوي $n-m+k$.

٣ – يمكن تطبيق هذه النتيجة على الحالة المذكورة في الهامش ٢ – حيث تكون العلاقات التوازنية على شكل متباينات . وقـــد يحدث أن يكون $\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r < 0$ لبعض قيم الرمز الفرعي r . وحينئذ نفرض $\lambda_r = 0$ على التكافؤ ومن هنا يكون المجموع الذي يظهر في الجانب الأيمن من النموذج (٦) ما يزال مساوياً الى صفر في مجال الحلول العملية .

٤ – جرت العادة أن يكون $\lambda_r \neq 0$ لأنه بخلافه يكون المجموع الذي يظهر في الجانب الأيمن من القانون (٦) غير محدد . ومن الناحيـــة الأخرى ، فإن $\lambda_r = 0$ في الحالة التي تكون فيهـــا العلاقات التوازنية متباينات وأن $\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r < 0$.

٥ – إن التعبير عن متغير واحد بوصفه دالة للتغيرات الباقية على أساس المعادلة (١١) إنما هو ممكن على الدوام بناء على فرضنا (٢) .

٦ – على افتراض $\Phi_r(x_1, x_2, \ldots x_n) - c_r > 0$ الاستعمال غير أمثل للوسائل ، نحصل دائماً على $\lambda_r > 0$. ذلك لأن لدالة الانفاق قيمة موجبة لجميع قيم $\Phi_r(x_1, x_2, \ldots x_n) - c_r > 0 \; (r = 1, 2, \ldots, m)$ ، ولا يمكن ذلك إلا إذا كانت $\lambda_r > 0$. وتشذ عن ذلك الحالة التي تكون فيها العلاقات التوازنية متباينات وحينما يكون $\Phi_r(x_1, x_2, \ldots, x_n) - c_r < 0$ للاستعمال الأمثل للوسائل . نحصل حينئذٍ على $\lambda_r = 0$ بصورة متكافئة . . ولا تقيد هنا العلاقة التوازنية استعمال الوسائل ويكون وزنها صفراً . ولكل العلاقات التوازنية الأخرى وزن موجب .

٧ – إن التفسير الهندسي للمتباينات الوارد في (١٣) إنما هو في كل مكان خارج عن نقطة (أو نقاط) التماس ، حيث يكون مسقط الدالة الموضوعية أبعد بالنسبة الى نقطة الأصل من مجال الحلول العملية .

٨ – هذا هو ما يدعى بالصيغة المستقيمة . إن الصيغة العامة للدالة المستقيمة هو :

$$z = a_0 + \sum_{i=1}^{n} a_i x_i .$$

ويمكن أن تغير هذه الصيغة دائماً الى صيغة مستقيمة بإدخال متغير جديد $z' = z - a_0$ ، أي بواسطة قياس قيمة الدالة بحيث تكون قيمتها صفراً في النقطة $z = a_0$.

٩ – إن تقاطع خطين مستقيمين ذوي بعد – ١ يشكل نقطة لها بعد – ٠ ؛ والتقاطع بين مستويين ذوي بعد – ٢ يشكل خطاً مستقيماً له بعد – ١ ؛ والتقاطع بين ثلاثة مستويات ذات بعد – ٢ يشكل نقطة ذات بعد – ٠ ؛ والتقاطع بين مستويين

دون المقرر لهـــا بعد – ٣ ويشكل مستوياً له بعد – ٢ ، بينما يشكل التقاطع لثلاثة مستويات دون المقرر خطاً مستقيماً الخ ...

١٠ – لقد اعتمل دانتزج هذا النوع من اللوغاريثمات في :

G. B. Dantzig, Maximisation of linear Functions subject to linear Inequalities, in Activity Analysis of Production & Allocation, N.Y. 1951; F. Frish, Principles of linear programming, Oslo 1954, & the Dultiplex Method for linear programming & Es. Analysis, N.Y. 1958.

وهي موصوفة في معظم الكتب المدرسية التي تعالج البرمجة المستقيمة .

١١ – أنظر مثلاً :

J. Lescault, Programme Linéaire et Calculateurs électroniques, Revue de Recherche Operationelle, Vol. I No. 4. Paris 1957.

١٢ – لا بد من أن تكون متباينات لأن $m < n$ ، وبخلافه يفوق عـدد المعادلات عـــدد المجاهيل . ويمكن تغييرهـا الى معادلات بإدخال المتغيرات المساعدة $\lambda_{m+1}, \lambda_{m+2}, \ldots, \lambda_m$ بطريقة مشابهة لما هو وارد في الهامش رقم (١) في أعلاه .

١٣ – ترتبط الصيغة المستقيمة (١٧) بدالة الانفاق وفق الطريقة التالية ففي البرمجة المستقيمة يكون لدالة الانفاق الشكل التالي :

$$u = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r \left(\sum_{i=1}^{n} b_{ri} x_i - c_r \right) = \sum_{r=1}^{m} \lambda_r \sum_{i=1}^{n} b_{ri} x_i - \sum_{r=1}^{m} \lambda_r c_r .$$

إن الصيغة المستقيمة (١٧) هي المادة المطروحة على الجانب الأيمن من هـذه العبارة . وما يظهر على دالة الانفاق إنمـــا هو التقييم للأهمية المشتركة للحدود التوازنية .

١٤ – لغرض تصوير هذه النتيجة دعنا نأخذ حـــالة $n = 3$. إذا كانت رتبة الماتريكس (٢١) لا تفوق ٢ ، فإن حل معادلة فاف إنما هو دالة لثلاثـــة

متغيرات $x = f(x_1, x_2, x_3)$. ومساقطها في الفضاء (x_1, x_2, x_3) إنما تكون عائلة من السطوح التي تقررها المعادلة const = (x_1, x_2, x_3) f . ومن الناحية الأخرى ، إذا كانت رتبة الماتريكس (٢١) ٣ ، يكون حينئذ حل معادلة فاف دالة للمتغيرين اللذين تقرر مساقطها المعادلة const = $f(x_1, x_2)$ (حيث يكون تعداد المتغيرات x_1, x_2, x_3 اعتباطياً) واللذين يشكلان عائلة من الخطوط الواقعة على أي سطح في الفضاء (X1, X2, X3) . وحينما يكون $n = 4$ ورتبة الماتريكس (٢١) أكثر من ٢ ، فقد تمثل الدالات التي تستوفي فيها معادلة فاف ، تبعاً لرتبة الماتريكس ، خطوطاً أو سطوحاً على أجسام ذوات أبعاد — ٣ في الفضاء (x_1, x_2, x_3, x_4) . وهي إذن دالات لمتغيرين أو ثلاثة من المتغيرات x_1, x_2, x_3, x_4 .

١٥ — أو أقل بواحد إذا كانت رتبة الماتريكس زوجية .

هوامش

الفصل الأول

١ – وهذه غالباً ما تسمى بالسلع الحرة (Free Goods) .

٢ – تستخدم معظم الحيوانات الطبيعة استخداماً مباشراً من دون أن تكيّفها بأية طريقة . ويطرأ تكييف المحيط في عالم الحيوان كما في النمل والأرضة (عند بناء تلال النمل مثلاً) ، بصورة غريزية لاشعورية ، وليس نتيجة لنشاط واعٍ وهادف . [أنظر المصدر المكتوب بالبولونية]

L. Krzywicki, Social Development Among Animals and Human Beings, Sociological Studies, Warsaw. 1951, pp. 193-200.

(كان لودفيك كريزيفسكي (١٨٥٩ – ١٩٤١) عالم اجتماع ، واقتصادياً ، وصاحب مجموعات ، وناشراً ، وشخصية اجتماعية . وكان أول نظري ماركسي بارز في بولونيا حيث لعب دوراً في تطور الماركسية مشابهاً لكاوتسكي في ألمانية ، ولابريولا في إيطاليا ، وبليخانوف في روسية . فقد كتب أول دراسة باللغة البولونية عن التفسير المادي للتاريخ ، وكان المحرر الرئيسي للترجمة البولونية للكتاب الأول من رأس المال لماركس ، ونشر الماركسية في مقالاته بين الأوساط الشعبية . وفي خاتمة حياته ، ترك النشاط السياسي لينصرف كلياً الى العمل الأكاديمي) . وقد لاحظ ماركس هذه الظاهرة من قبل حيث قال : « يقوم العنكبوت بعمليات تشبه عمليات الحائك . وكم من مهندس معماري يتضاءل خجلاً أمام مهارة النحلة في صنعها لخليتها ! بيد أن ما يميز أقل المهندسين المعماريين قابلية عن أحسن النحل ، منذ الوهلة الأولى ، هو أن المهندس المعماري

يكون قد بنى خلية في رأسه قبل أن يصنعها من الشمع ... فما يحدث ليس مجرّد قيام العامل بتغيير شكل الأشياء الطبيعية : إنه ، في الوقت نفسه ، يحقق غرضه ، من الطبيعة القائمة مستقلة عنه، ذلك الغرض الذي يعطي قانون نشاطه ، الغرض الذي أخضع له إرادته . »

K. Marx, Capital, Everyman, London 1930, Vol. I, P. 169-170

3. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, P. 169.

٤ – راجع المصدر السابق ص ١٧٦ .

5. K. Marx, Introduction to the Critique of Political Economy, Charles H. Herr & Co. Chicago, 1904, PP. 267 & 268.

٦ – لقد عرّف فردريك انكلز الاقتصاد السياسي باعتباره « علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية للعيش في المجتمع البشري وتبادلها » أنظر :

F. Engels, Anti-Duhring, L. & W. London 1955, P. 203

وهذا التعريف يتفق كلياً مع التعريف الذي تبنيناه في أعلاه . لقد أبدلنا كلمة « تبادل » بكلمة « توزيع » . ويظهر من السياق أن انكلز أراد بكلمة « التبادل » مفهوم « التوزيع ». ولكننا استعملنا في تعريفنا للاقتصاد السياسي كلمة « توزيع » بالنظر الى أن الاستعمال العام لكلمة « تبادل » بالمعنى المذكور في أعلاه يحدد شكلاً تاريخياً معيناً للتوزيع . كما يلاحظ القارىء أننا أبدلنا في تعريفنا التعبير الذي استعمله انكلز « الوسائل المادية للعيش في المجتمع البشري » بتعبير « الوسائل المادية لإشباع الحاجات » . لأن التعبير الذي استعمله انكلز قد يترك انطباعاً انه كان يُعنى بإشباع الحاجات الحياتية ، مما يستثني إشباع الحاجات الأخرى . وواضح من مؤلفات انكلز بمجموعها أن هذا هو ما لم يدر بخلده .

7. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, P. 173.

٨ – انظر المذكرة عن اصطلاح « الاقتصاد السياسي » والاصطلاحات

المتصفة ، في نهاية هذا الفصل .

9. F. Engels, Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy in Marx & Engels, Selected Works, L. & W., London 1958, Vol. I., P. 37.

١٠ – انظر [باليولوجية] :

10. L. Krzywicki, Social Development among Animals & Human Beings, Sociological Studies, ed. cit; P. 201

ولنفس المؤلف أيضاً :

The Development of Material Culture, of Social Bonds and of Views of the World, Warsaw 1912, No. 3, P. 86.

ولعله من المجدي اقتباس مثل أورده كريزيفسكي : « إذا راجعنا سجلات الطابو لأية مدينة ، فماذا نجد ؟ مجلدات كبيرة مرقمة ترقيماً متسلسلاً يمثل كل منها داراً . وعند تمحيص محتويات هذه المجلدات ، نجد أنها تسجل الرهون والالتزامات بحق كل دار ، أي أنها تبين أحواله الماضية والحاضرة . فبينما تتغير أسماء الدائنين والمالكين ، تبقى المجلدات كما تبقى الدور على حالها » . وهنا تكون الدور العامل الرّباط في العلاقات الاجتماعية بين الناس .

١١ – ويستعمل انكلز « التأثير النافع » أيضاً ، أنظر :

F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., P. 430

١٢ – لقد أدخل ماركس اصطلاح علاقات الإنتاج في المقدمة المشهورة لكتابه :

A Contribution to the Critique of Political Economy, 1859, ed. cit., P. 11.

بيد أنه في محاضراته تحت عنوان « العمل بأجرة ورأس المال » في عام ١٨٤٧ كان قد تحدث من قبل عن « العلاقات الاجتماعية للانتاج » ،

K. Marx, (Wage Labour and Capital) in Marx & Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, P. 89.

وكتب أنكلز عن علاقات التبادل وهو يفهمها بمعناها الواسع كعلاقات

توزيع . وعرّف انكلز علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع باعتبارهما تكوّنان معاً العلاقات الاقتصادية . أنظر ،

F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., P. 41.

13. H. Cunow, Die Marxische Geschichts —, Gesellschafts und Staats-theorie, Berlin, 1923, Vol. II, P. 158.

14. Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, K. Marx & F. Engels, Selected Works, Vol. I, P. 363.

15. K. Marx, Wage Labour & Capital, ed. Lit., Vol. I, P. 89.

16. K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., P. 284.

الفصل الثاني

1. L. Krzywicki, Social Development among Animals & Human Beings, Sociological Studies, ed. cit., PP. 201-202.

٢ – جاء مصطلح « أسلوب الإنتاج » عن كارل ماركس . أنظر :

Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, Marx & Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I., P. 363.

٣ – « ... لا يمكن أن نرسم حدود تجريدية ثابتة بين حقب التاريخ الاجتماعي أكثر مما نرسم بين حقب التاريخ الجيولوجي . »

K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, P. 391.

4. See Marx, Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, P. 363.

5. K. Marx, Capital, ed. cit., P. 191.

والمقتبس عن :

J.E. Cairness, The Slave Power, London 1862.

6. K. Marx, The Poverty of Philosophy, L. & W. London 1936, P. 92.

٧ – هذا الاصطلاح حديث عهد نسبياً ، فقد أدخله ستالين في (المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي) ، موسكو ١٩٥٢ ، ص ٧٥ . وهو سائد الاستعمال في الاتحاد السوفياتي الآن . أنظر بالروسية مثلاً :

Istoricheskii Materialism, Gosudarstwiennoye Izdatielstwo Politicheskoy Literatury, Moscow 1954, P. 70.

ويظهر جلاء من المقتبسات المذكورة في أعلاه أن القانون نفسه كان ماركس قد اكتشفه وصاغه .

V. I. Lenin, Materialism & Empirio-Criticism, L. & W. London 1948, pp. 334-5.

٩ – ولما كان الناس واعين لعلاقات التوزيع عادة ، فإن هـذه العلاقات تكون مادة الوعي الاجتماعي . وما يعي الناس من العلاقات الاقتصادية يكون أيضاً موضوع الوعي الاجتماعي . وفي ظل الإنتـاج السلعي البسيط والإنتاج الرأسمالي ، تخرج علاقات الإنتاج الأساسية عن الوعي الاجتماعي لمستجيبين كما سنرى كلما تقدمنا في البحث . بيد أنهـا تصبح مادة الوعي الاجتماعي في ظل الإنتاج الاشتراكي .

١٠ – انحدرت مصطلحات « الأساس الاقتصادي » و « التركيب الفوقي » و « النظام الاجتماعي » من ماركس . انظر :

Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit. PP. 303-304.

وأطلق ماركس على عـلاقات الإنتاج اسم « التركيب الاقتصادي للمجتمع » أيضاً . المصدر السابق .

١١ – حدد ماركس هوية التركيب الفوقي بمجموع مظاهر الوعي الاجتماعي ومحتواه . فنقرأ في فاتحة كتابـه (مساهمة في نقـد الاقتصاد السياسي) : « يكوّن المجموع الكلي لعلاقات الإنتاج هـذه التركيب الاقتصادي للمجتمع ، الأساس الحقيقي ، الذي يقوم عليـه تركيب فوقي قانوني وسياسي ، وتطابقه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي » (المصدر السابق ص ٣٦٣) . ويميز ستالين في مؤلفه (حول الماركسية واللغة) بين العناصر المختلفة من الوعي الاجتماعي ، حيث قـال : « يقوّم الأساس التركيب الفوقي ليخدمـه ، ويساعده بنشاط ليكوّن ويعزّز نفسه ... وبمجرد رفض التركيب الفوقي لدوره ... فإنه يفقد صلاحه ولا يعود ليكوّن تركيباً فوقياً » (ص ٤) . واللغـة ، عند ستالين ،

ليست جزءاً من التركيب الفوقي لأنها لا تتغير بتغير الأساس الاقتصادي. ويرى علماء الاجتماع السوفياتيون المعاصرون أيضاً أن موضوعات ومظاهر الوعي الاجتماعي كالعلاقات العائلية ، والثقافة الوطنية ، والعلم لا تنتسب بكليتها الى التركيب الفوقي . أنظر المادية التاريخية [الروسية]) ، الطبعة المذكورة ، ص ١٢٥ – ١٣١ و ٤١١ – ٤٢٢ . وقد تطلع كاوتسكي الى ستالين في تحديده لمفهوم التركيب الفوقي بقصره على ذلك الجزء من العلاقات الاجتماعية الواعية والوعي الاجتماعي المتغير حكماً بتغير الأساس الاقتصادي للمجتمع . فقد كتب كاوتسكي : « إنه من الضروري ، فيما يخص التنظيمات الاجتماعية ، والأشكال القانونية ، والنظريات الخ ... لكل حقبة ، أن يتم التمييز بين العناصر الموروثة من أسلافها والعناصر المولودة فيها . وهذه الأخيرة فقط تنشأ عن الأحوال الاقتصادية للحقبة . فالأشكال الروحية الموروثة لا تنشب عن الاقتصاد الجديد ولا تكون جزءاً منه ، ولا عن الأشكال الجديدة للوعي المقابلة له . ويتحتم البدء دائماً عند تمحيص أية فترة من التاريخ تمحيصاً من وجهة نظر مادية تاريخية ، بالتمييز بين الجديد والقديم ، في كل من العقيدة الفكرية والاقتصاد . وعليه ، فما هو جديد في الفكر يقود مباشرة الى العلاقات الاقتصادية » . أنظر :

Die Materialistische Geschichtsauffassung, Berlin, 1927, Vol. I, PP. 45-46.

١٢ – انظر :

Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., Vol. I, P. 363.

وقد أضاف ماركس وانكلز مؤخراً « المجتمع البدائي » الى قائمة النظم الاجتماعية بعد دراستها لنتائج أبحاث ل.م. موركن (L.M. Morgan) . أنظر الهامش الذي أضافه انكلز في ١٨٨٨ الى البيان الشيوعي :

K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, P. 34n.

13. K. Marx, Das Kapital, Dietz Verlag, Berlin, 1951, Vol. III, P. 841.

١٤ – انظر :

F. Engels, Anti-Duhring, L. & W., London, 1955, P. 249.

انظر رسالة انكلز الى ماركس في ٦ حزيران ١٨٥٣ : « يفسّر تخصيب التربة الاصطناعي، الذي ينتفي بانحطاط نظام الري مباشرة ، الحقيقة التي تبقى مستغربة من دون ذلك ، وهي أن مساحات برمتها كانت يوماً تزرع زراعة رائعة استحالت إلى أراضٍ قاحلة وجرداء الآن (تدمر ، وبطر ، وأطلال اليمن ، ومناطق في مصر ، وايران ، وهندستان) : وهي تفسر حقيقة أن حرباً مدمرة واحدة يمكن أن تخلي البلاد من سكانها لقرون وتجرّدها من حضارتها كلياً » .

K. Marx & F. Engels, Selected Correspondence, L. & W., London, 1934. P. 67.

١٥ — انظر [بالروسية] :

K. Ostrovitianov (An Outline of the Economics of Pre-Capitalist Formation) PP. 46-49.

١٦ — انظر :

K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, P. 378-379.

« إن بساطة نظام الإنتاج في هذه المجتمعات المكتفية ذاتياً — التي تتكاثر وتتناسل باستمرار والتي تقوم بإعادة بناء نفس المجتمعات في نفس المواقع وبنفس الأسماء إذا ما تحطمت صدفة — هذه البساطة هي التي تحل لنا لغز انعدام التغير في المجتمع الآسيوي ، الذي يتعارض مع انحلال الدولة الآسيوية وإعادة بنائها المستمرين تعارضاً قوياً ، وكذلك مع التغير الدائب في السلالات الحاكمة. ويبقى تركيب العناصر الاقتصادية للمجتمع غير متأثر بزوابع الجو السياسي » .

١٧ — فمثلاً كانت العبودية في الهند منزلية في الغالب ، ولم تلعب دوراً مهماً في الإنتاج الزراعي . انظر :

M.D. Molaviya, Village Panchayats in India, New Delhi, 1956, PP. 112-194, D.D. Kosambi, An Introduction to the Study of Indian History, Popular Book Dept., Bombay 1956, P. 349

ولكن س. أ. دانجه (S.A. Dange) يعرض وجهة نظرة أخرى في كتابه:

India From Primitive Communism to Slavery,3rd., New Delhi, 1955

18. K. Marx, Das Kapital, ed. cit., Vol. III, P. 841.

19. Great Soviet Encyclopaedia 1936, Vol. 32, Article Entitled «Kitai»

وقد وصف جوزيف نيدام (J. Needham) المجتمع الصيني ابتـــداء من عائلة هان الحاكمة باعتباره « اقطاعياً برقراطياً في كتابه عن :

Science & Civilization in China, Cambridge 1954, Vol. I, PP. XXXVII.

ويوجـــه نيدام الانتباه أيضاً نحو حقيقة أن العبودية لم تلعب دوراً مهمـاً في في الإنتاج . انظر ص ١٠٩ و ص ١١٩ .

٢٠ ـ لاحظ كريزفيسكي وكاوتسكي هذا ملاحظة خاصة . وقـــد كتب كريزفيسكي : « يترك كل دور من التطور الاجتماعي خلفه تركة تنشأ عن الحقبـة السابقة وتتداخل معها » أنظر [بالبولونية] :

(Idea & Life. Sociological Studies. ed. cit., P. 111)

وقـــد كتب كاوتسكي : « يمكن تفسير مـا هو جديد في حقبـــة معينة على أساس القوانين الاقتصادية الجديدة التي تهيمن على العملية الاقتصاديـة الجديدة الخاصة بها فقط . ومن الناحية الأخرى ، فمـا القديم إلا منتوج الماضي ، وليس هو منتوج القرن الماضي فحسب ، بـــل منتوج مجموع التاريخ البشري ، الذي تطبقه كل حقبة بآثارها . فكل منها يترك ميراثاً للأجيال القادمة . ولكي نفهم حقبة ما ، فلا يكفي أن نعرف أسلوب إنتاجها الجديد ، بـــل من الضروري أيضاً أن نعرف التاريخ السابق الذي تطورت خلاله . أنظر :

Die Materialistiche, Geschichtsauffassung ed. cit., Vol. II, PP. 689-690.

21. Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., P. 363.

٢٢ ـ يوجه لينين الاهتمام نحو هذا في مساجلته مع الاتجـــاه الذاتي في علم الاجتماع . أنظر :

What «The Friends of the People» Are & How They Fight Against the

Social Democrats? in Selected Works, Vol. I. L. & W. Lond. 1936.

٢٣ ـ يصف تادوز كوتارينسكي الروتين بأنه « يتكون بصورة [illegible] من إحلال الاستنساخ اليسير للأفعال المنجزة سابقاً ، أو الآلية ، محل [illegible] الخلاق الضروري » . أنظر [بالبولونية] .

Treatise on Good Work, Lodz 1955, P. 310.

٢٤ ـ وهذا ما يشير اليه كل كتاب مدرسي في علم النفس . مثال ذلك كتاب ر. هـ. ثارليس (R. H. Thauless) عن (General & Social Psycholgy) ، الطبعة الثانية ، لندن ١٩٥١ ، ص ٥٥ ، حيث جاء : « يسهل تنفيذ أي فعل أو نظام أفعال إنجازها اللاحق ... وما يعلل الفشل في أداء أي فعل أو نظام أفعال خلال مدة كافية من الزمن اتجاهها لعودة ظهورها » . وهذا هو ما يسميه بقانون تعديل السلوك . ويظهر أن هذا الضابط في السلوك البشري إنما هو مستمد من الضابط في وظائف الجهاز العصبي الأعلى ، الذي أسسه بافلوف ويعرف بـ « الانعكاسات الظرفية » .

٢٥ ـ لقد أدخل أنطونيو لابريولا (Antonio Labriola) اصطلاح « المحيط الاصطناعي » في كتابه [بالايطالية] المؤلف في ١٨٩٦ :

Del materialismo storico

والمعاد طبعه في باري عام ١٩٤٧ في .

La concezione materialistica della storia

انظر ص ١٥١ منه . وقد استعمل الاصطلاح نفسه كازيميرز كلينر ـ كروز في كتابه [بالبولونية] :

Economic Materialism, «Ksiazka», Cracow 1908, P. 7.

(وكلينر ـ كروز (١٨٧٢ ـ ١٩٠٦) هذا عالم اجتماعي بارز وأحد النظريين والمنظرين الرئيسيين للحزب الاشتراكي البولوني) .

٢٦ ـ لقد أدخل هذا الاصطلاح كريزفيسكي .. فهو يرى أن سبب الاختلاف

بين التطور التاريخي للمجتمع البشري والطبيعة اللاتاريخية للمجتمعات الحيوانية يكمن في «الحصيلة التاريخية» على شاكلة أشياء مادية، ومنتوجات العمل البشري، التي هي الحلقة الرابطة للعلاقات الاجتماعية بين الناس . انظر [البولونية] .

Social Development among Animals & Human Beings, Sociological Studies, ed. cit., P. 185.

27. A.L. Kroeber, Anthropology, N.Y., 1948, P. 522.

٢٨ – انظر رسائل انكلز الى ج بلوخ (J. Bloch) في ٢١ – ٢٢ أيلول ١٨٩٠ ، وإلى هـ. ستاركنبيرك (H. Starkenburg) في ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤ ، في :

K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. II, PP. 443 & 457.

29. A Labriola : Del Materialismo Storico, ed. cit., p. 183.

٣٠ – انظر مقدمة انكلز الخاصة بالطبعة الانكليزية لـ « الاشتراكية الطوبائية والعلمية » في :

K. Marx & F. Engels, Selected Works ed. cit., Vol. II, PP. 94-99.

٣١ – لقد أدخل كريزفيسكي هذا الاصطلاح وقام بتحليل الدور الذي تلعبه «الطبقة التاريخية التحتية» في تكوين التركيب الفوقي الجديد. انظر [البولونية]

Idea & Life, Sociological Studies.

٣٢ – لفت كريزفيسكي الأنظار الى ما يسمى بـ « هجرة الأفكار » عبر الزمان والمكان . أنظر :

Idea & Life, Socio. Studs. ed. cit. PP. 88 - 109.

ماركس ، أيضاً ، لفت الأنظار الى دور الماضي في عملية تكوين التركيب الفوقي الجديد ، حيث قال : « تثقل تقاليد الأجيال الميتة دماغ الأحياء [الكابوس . وبالضبط حينما يبدو الناس مشغلين في إحداث ثورة في أنفسهم وفي الأشياء ، في خلق شيء لم يكن موجوداً بعد على الإطلاق ، وبالضبط في مثل

هذه الفترات من الأزمة الثورية إنهم يتضرعون بقلق الى أرواح الماضي ... ومن هنا جاء تقمص لوثر لقناع النبي بول ، وإسباغ ثورة ١٧٨٩ الى ١٨١٤ على نفسها وشاح الجمهورية الرومانية والأمبراطورية الرومانية على التوالي ، ولم تعرف ثورة ١٨٤٨ شيئاً أفضل من أن تقلد ١٧٨٩ حيناً من الدهر ، والتقاليد الثورية من ١٧٩٣ الى ١٧٩٥ حيناً آخر . وعلى شاكلة مشابهة ، يقوم المبتدىء الذي يتعلم لغة جديدة بترجمتها الى لغته الأم على الدوام .

The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, P. 246

٣٣ – اقتبس ماركس وانكلز مفهوم الدايلكتيك عن هيجل ، إلا أنهما حوّلا الدايلكتيك الهيجلي – وهو التطور الذاتي للأفكار عن طريق ظهور التناقضات واختفائها – الى دايلكتيك مادي يفسر العالم الحقيقي باعتباره عملية تطور عن طريق ظهور التناقضات واختفائها . وعبّر انكلز عن ذلك على الوجه التالي : « أصبح دايلكتيك الأفكار نفسه مجرد انعكاس واعٍ للحركة الدايلكتيكية للعالم الحقيقي ، فأصبح الدايلكتيك الهيكلي قائماً على رأسه ؛ أو بالأحرى زال عن رأسه الذي كان واقفاً عليه ، فأصبح قائماً على قدميه »

Ludwig Feurbach & The End of Classical German Philosophy, in K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. II, P. 350.

٣٤ – يعرض كريزفيسكي الدور الفعال للأفكار الاجتماعية الجديدة في مثل هذه الفقرات عرضاً ممتازاً في كتابه [بالبولونية]:

Idea & Life, Scio. Studs., ed. cit., pp. 41-150.

٣٥ –

Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy in K. Marx & F. Engels, Sel. Works, ed. cit., Vol. I, P. 363.

لقد افترض ماركس في هذه المقدمة المكتوبة في عام ١٨٥٩ أن الثورة الاجتماعية قادرة دائماً على التخلص من علاقات الإنتاج البالية. وعلى هذا المنوال، يمهد كل نظام اجتماعي السبيل الى نظام جديد ، موافق لمرحلة أرقى لقوى

الإنتاج . ويصدق هذا يقيناً حينما نعالج البشرية بمجموعها . ومن الناحية الأخرى ، فقد أفضى تاريخ المجتمعات كل على حدة الى انهيار القوى المنتجة والحضارة والثقافة أحياناً ، أو الى ركود ، نجم عن حقيقة أن الطبقة المدافعة عن علاقات الإنتاج القديمة كانت على درجة من القوة ، وأن الطبقة الميالة الى التغيير كانت على درجة من الضعف والافتقار الى مفهوم واضح عن هدفها الاجتماعي ، لا تمكنتان من حدوث ثورة اجتماعية منتصرة . وينطبق هذا انطباقاً خاصاً ، فيما يظهر ، على النظام الآسيوي الذي انتهى إما الى انهيار أو رجعة الى مستوى أدنى من التطور الاجتماعي (وادي النيل ووادي الرافدين) ، وإما الى ركود (الهند والصين) . وربما جعلت ضرورة الحفاظ على مشاريع الري التي تقوم بتشغيلها الدولة من المستحيل تجريد الطبقة الحاكمة من السلطة . وحتى النظام الاجتماعي القديم كان قد أفضى الى هبوط في قوى الإنتاج . وعند العصور الوسطى فقط ، حدث تقدم مطرد على تطور القوى المنتجة في اوربة ، بمعونة الثورات الاجتماعية المنتصرة . وهذا هو ما كسر الحلقة المفرغة للارتقاء والانحطاط المتعاقبين للثقافات والحضارات . وتستحيل ، اليوم ، العودة الى الحلقة المفرغة لأن البشرية جمعاء مرتبطة عن طريق تبادل المنتوجات ، والقوى المنتجة والأفكار الاجتماعية ارتباطاً يجعل الثورة الاجتماعية المنتصرة ، التي أنهت الطبيعة المتضادة لعلاقات الإنتاج في بعض الأقطار ضمانة للتقدم الاجتماعي في كل المجتمعات في الأمد البعيد .

٣٦ ـ انظر رسالة انكلز الى سي . شمدت (C. Schmidt) في ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠ في K. Marx & F Engels & S. W. , ed. cit.,Vol.II, p. 445 ، « يخلق المجتمع وظائف معينة مشتركة لا يمكن الاستغناء عنها . ويكون الأشخاص المعيّنون لهذا الغرض نوعاً جديداً من تقسيم العمل داخل المجتمع . وهذا يضفي عليهم مصلحة خاصة ومتميزة أيضاً عن مصالح أولئك الذين يؤمّونهم مراكزهم ؛ وهم يجعلون أنفسهم مستقلين عن الآخرين ـ حيث تكون الدولة قائمة » (ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧) . وحالما يصبح تقسيم العمل الجديد الذي

يخلق للحامين المتهنين ضرورياً ، ينفتح مجال آخر جديـــد ومستقل ...» (ص ٤٤٧) . وحول العقيـــدة : « إن الناس الذين يقومون بذلك يلتمون بتصورهم إلى المجالات الخاصة من تقسيم العمل » (ص ٤٤٩) .

37. Speech of the Graveside of Karl Marx, Marx-Engels, S.W. Vol. II. P. 153.

الفصل الثالث

١ – نستعمل اصطلاحا « الرابطة » (Connection) و « العلاقة » (Relation) هنا استعمالاً مترادفاً .

2. V.I. Lenin, Cahiers Philosophiques, ed. Sociales, Paris, P. 125.

قارن قوله : « ليس القانون بخارج عن الظاهرة ، بل إنه حالٌ فيها حلولاً مباشراً » .

٣ – لقد قدم كوتاربنسكي التعريف التالي عن الخاصية العرضية : « بالمعنى المنطقي العام ، كل خاصية ووحدها فقط عرضية في مجموعة معينة من المواد ، حيثما تكون صفة لبعض هذه المواد ، وليس لجميعها . » أنظر [بالبولونية] :

J. Kotarbinski, A Logic Course for Lawyers, P.W.N., Warsay ,1953, P. 45.

وبالمثل ، يمكن تعريف الخاصية التي هي صفة كل شيء ينتسب الى مجموعة معينة بالخاصية الجوهرية أو الضرورية . ويستعمل التعبيران « ضروري » و « جوهري » استعمالاً مترادفاً ، وكذلك التعبيران « عرضي » و « إضافي » .

٤ – كان جاكوب بيرنوللي أول من أدخل تعبير « ستوكاستيكية » (Stochastic) في كتابه (Ars Coniectandi) . وكان هذا الكتاب ، المنشور في بازل عام ١٧١٣ (ثم في سنوات بعد وفاته) ، أول بحث منظم عن نظرية الاحتمال (Theory of Probability) . ويعني تعبير حالة « ستوكاستيكية »

حالة « محتملة الحدوث » ، أي تحدث في عـــدد كبير من الحالات ، ولا تحدث بالضرورة في كل حالة على حدة . وهو مشتق من كلمـــة يونانية معناها « تلبي الامكانيات ». ويستعمل هذا المصطلح الآن ليشير الى العلاقات التي تشمل عناصر عرضية أيضاً الى جانب عنصر ضروري أو جوهري . ولما كان العنصر الجوهري يفصح عن نفسه حينما تتكرر الظاهرة المعينة على نطاق كبير ، أي تحت شروط إحصائية ، لذلك يستعمل أيضاً مصطلح « القوانين الإحصائية » .

5. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, p. 337

6. K. Marx, Das Kapital, Dietz Verlag, Berlin, Vol. III, P. 882.

7. K. Marx & F. Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, P. 527

٨ – المصدر السابق .

٩ – رسالة إلى هـ. ستاركنبيرج (H. Starkenburg) في ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤ .

K. Marx & F. Engels S.W., ed. cit., Vol II, P. 458.

١٠ – انظر [بالبولونية] :

10. Oskar Lange, Theory of Statistics, Pt. One, Polgos, Warsaw 1952, pp. 22-25.

١١ – أنظر [بالروسية] :

11. F. Livshits, Law of Large (Mean) numbers in Social Phenomena, Scientific Notes on Statistics, Vol. I., Soviet Academy of Sciences, Moscow 1955.

١٢ – أنظر الفصل الثاني .

13. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, p. 48.

١٤ – هذا هو الفرق بين نشاط الناس الاجتماعي وسلوك الجماعات الحيوانية – إذ أن الحيوانات تسيّرها الغريزة اللاواعية ، انظر [بالبولونية] :

L. Krzywicki, Social Development among Animals & Human Beings, Soc. Stds., ed. cit., PP. 193-200.

١٥ – رسالة كارل ماركس إلى ب ف أنينكوف

(P. V. Annenkov) Marx-Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, P. 401.

١٦ – انظر [بالبولونية] :

L. Krzywicki, Social Development among Animals & Human Beings, Soci. Stds., ed. cit., p. 185.

١٧ – وصف ماركس علاقات الإنتاج على أنهـــا « ثابتة ، وضرورية ، ومستقلة عن إرادتهم (أي إرادة البشر) » . انظر :

Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., P. 362-363.

– ١٨

E. Marx & F. Engels, S.W., Vol. II, P. 354 and P. 449

وهذا الجانب من القوانين الاقتصادية بوصفها علاقة ضرورية ، مستقلة عن الإرادة الإنسانية هو ما كان يدور بخلد ماركس حـــين تحدث عن القوانين الاقتصادية باعتبارها قوانين طبيعية ، وعرّف القوانين الاقتصادية للانتـــاج الرأسمالي بأنها « ميول تعمل وفق ضرورة حديدية » .

١٩ – لقد أوضح ماركس ضوابط ذلك في كتابه :

Capital, Saraswaty Library, Calcutta 1945, Vol. II, PP. 300-404.

٢٠ – وهي باللغة الألمـانية Verhaltungsgesetze وباللغـــة الفرنسية Lois de Comportement .

٢١ – أنظر [بالبولونية] :

J. Pelc, M. Przelecki, K. Szaniawski, The Laws of Science, Warsaw 1957, PP. 30-40.

٢٢ – أنظر :

F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., P. 40. and Dialectics of Nature, L. & W., London, 1940, PP. 9-13.

23. Anti-Duhring, ed. cit., P. 204

٢٤ – رسالة انكلز إلى ف.أ. لانكه (F.A. Lange) في ٢٩ آذار ١٨٦٥. أنظر :

Marx & Engels, Selected Corresp., London 1934, P. 194

بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن قوانين الطبيعة ، كما أكـــد انكلز ، ليست بالمطلقة : إنها تبدو كذلك بالمقارنة مع القوانين الاقتصادية فقط . وعلى أيـــة حال ، فإن بعض القوانين الاقتصادية قـد يثبت أنهـــا أطول عمراً من بعض القوانين الطبيعية ، كما في ميدان علم المناخ مثلاً .

٢٥ – كتب ماركس في رسالة الى كوكلمان (Kugelmann) في ١١ تموز ١٨٦٨ ، « يعرف كل طفل أن كتل المنتوجات المقابلة للحاجات المختلفة تستلزم كتلا مختلفة ومحددة تحديداً كمياً من مجموع العمل في المجتمع . ومن البديهي أن هذه الضرورة لتوزيع العمل الاجتماعي بنسب معينة لا يمكن التخلص منها عن طريق شكل معين من الانتاج الاجتماعي ، بـل يمكن تغيير الشكل الذي تظهر فيه فقط . فلا يمكن القضاء على القوانين الطبيعية . ومـــا يمكن أن يتغير في الظروف المختلفه تاريخياً إنما هو أسلوب عمل هذه القوانين فقط .

Marx & Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, P. 418-419.

٢٦ – راجع الفصل الثاني أعلاه .

٢٧ – لا ينتفي فعل قوانين الإنتاج الفنية والتوازنية . ولكن من الواضح تماماً أن تتغير القيم العددية المجسدة للعلاقات المعينة . فمثـلاً ، إذا تم التعبير عن هذه القوانين بالمعادلات الرياضية أو المتباينات ، تتغير قيم المعالم (Parameters) لهذه المعادلات أو المتباينات ، وليس المعادلات أو المتباينات ذاتها .

٢٨ – أي أنها مشتركة بالنسبة للخواص المشتركة لعلاقات الإنتاج في النظام الاجتماعي المعين . وقوانين الإنتاج الفنية والتوازنية هي أيضاً مشتركة بين نظم اجتماعية مختلفة بيد أن هذا لا يعود إلى خواص مشتركة بين علاقات الإنتاج (العلاقات بين الناس) ، بل إلى الصفات العامة لقوى الإنتاج ، أي التفاعل بين الإنسان والطبيعة .

٢٩ – وفي ذيل للجزء الثالث من رأس المال ، كتب انكلز عن قانون القيمة قائلاً : « ظهر تبادل السلع خلال فترة ما قبل التاريخ المدون ظهوراً يمتد إلى الوراء في مصر حوالي ألفي وخمسمائة سنة وربما إلى خمسة آلاف سنة ، وفي بابل أربعة آلاف سنة وربما ستة آلاف سنة قبل المسيح : وعلى هذا ساد قانون القيمة سيادة مطلقة لفترة من الزمن تمتد من خمسة آلاف إلى سبعة آلاف سنة .

Das Kapital, ed. cit., Vol. III, PP. 34-35

٣٠ – وعليه لا ينجم تعريف النظم الاجتماعية وتصنيفها عن تقليد لغوي اعتباطي ، إنما هما انعكاسان لحقائق تاريخية موضوعية . فالاقطاع ، والرأسمالية ، والاشتراكية وغيرها من النظم الاجتماعية كيانات حقيقية توجد مستقلة عن تصنيفنا العلمي ؛ إذ أنها أنظمة للأعمال البشرية المتكررة (أي علاقات) مترابطة ترابطاً داخلياً . وكل منها يكوّن « كلاً » موضوعياً بمعنى أن خواص هذه الأنظمة للنشاطات البشرية تختلف عن خواص الأجزاء المكوّنة لهذه الأنظمة ، أي الأفعال البشرية كل على انفراد . وفيما يتعلق بهذه الأنظمة « الكلية » ، أنظر [بالبولونية] :

L. Kolakowski (The Topicality of the Controversey Over Universals. Philosophical & Methodological Problems of Scientific Abstraction), Warsow 1957, PP. 154-155.

وقارن :

Zbigniew Gzerwinski, Zagaduienie Calosei (Problems of Wholeness); «Zeszyty Problemowe Nauki Polskiéy XII» Zaklad in. Ossolinskick, Wroclaw-Warsaw 1956.

ويسر علم السايبرنية (Cybernetics) المستحدث الذي سوف نبحثه مرة أخرى ، التصدي الى هذه المشكلة تصدياً دقيقاً . يدرس علم السايبرنية أنظمة العناصر التي يؤثر بعضها في بعض . وقد أثبتت السايبرنية أن سلوك نظام ما لا يتوقف على طريقة عمل عناصره فحسب ، إنما يتوقف أيضاً على طريقة «تزاوج» عمل العناصر المختلفة للنظام بعضها مع بعض – على حد التعبير المصطلح في السايبرنية . إذ تكوّن نفس العناصر العاملة بنفس الطريقة ولكن المتصلة (« المتزاوجة ») بعضها مع بعض بطريقة مختلفة نظاماً مختلفاً يسلك سلوكاً مختلفاً . فالنظام « كلّ » له خواص تختلف عن خواص عناصره . وتنجم هذه الخواص المنفصلة عن تجميع أفعال العناصر المنفردة ؛ إذ لا تفي المعرفة بطريقة فعل كل عنصر بمفرده لتقرير طريقة النظام برمته . انظر :

Ross Ashby, An Introduction to Cybernetics, London 1958, p. 66.

وقارن :

Oskar Lange, Wholeness & Parts, A general theory of System of Behaviour, London 1963.

٣١ – لقد استعمل التعبيران « آلية العمل » و « اسلوب التشغيل » استعمالاً مجازياً هنا . إذ أنهما لا يعنيان أن الروابط بين العلة والمعلول آلية أو بيولوجية . بل هي روابط اجتماعية : أي أنها تتوقف على التفاعل بين الأعمال البشرية . ولهذا السبب يكون وصف « اسلوب عمل » النظام الاجتماعي هو الأفضل ؛ وإنما نذكر التعبيرين الآخرين لأنهما مستعملان في الأدبيات الاقتصادية .

٣٢ – لقد أدخل ستالين مصطلح « القانون الاقتصادي الأساسي » في (المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، موسكو ١٩٥٢) . ويعرّف ستالين القانون الاقتصادي الأساسي لنظام اجتماعي ما بالقانون الذي يقرر « جميع المظاهر الرئيسية وجميع العمليات الرئيسية » لذلك النظام الاجتماعي ، أو « الجوهر » أو « المحتوى » لأسلوب من أساليب الإنتاج . (انظر ص ٤٠ – ٤١) . إن فكرة القانون الاقتصادي الأساسي ، لا اسمه ،

موجودة في مؤلفات ماركس وانكلز اللذين قالا عن قانون فائض القيمة إنه « الخاصية النوعية » أو « النواة » لأسلوب الإنتاج الرأسمالي . فقد كتب ماركس : « وما يميّز أسلوب الإنتاج الرأسمالي تمييزاً خاصاً هو إنتاج فائض القيمة بوصفه الهدف المباشر والدافع المقرر للانتاج » :

Das Kapital, ed. cit. Vol. III, p. 937 .

ومن الناحية الأخرى ، كتب انكلز قائلاً : « أوضح ماركس ، من خلال بيانه لكيفية نشوء فائض القيمة ولكيفية إمكان نشوء فائض القيمة وحده تحت سيطرة القوانين التي تنظم تبادل السلع ، آلية أسلوب الإنتاج الرأسمالي القائم وأسلوب الابتزاز المستند اليه ، فقد كشف عن اللب الذي يتبلور حوله النظام القائم برمته (Anti Duhring, ed. cit. , p. 284) . ومن هنا يمكن أن نقول باعتقاد ماركس وانكلز بأن قانون فائض القيمة هو القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي .

٣٣ – انظر قوانين السلوك الإنساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية في أدناه .

٣٤ – انظر الفصل الثاني في أعلاه .

٣٥ – هذا تعبير مجازي . ولكن هنالك مشابهة لا مراء فيها مع عملية الشيخوخة التي تطرأ على نظام عضوي ، حيث تتكون العملية من فقدان الانسجام بين فعل القوانين البيولوجية المتنوعة .

٣٦ – عبّر ماركس عن هذا التعبير التالي: « ما نمو التناقضات ضمن شكل تاريخي للإنتاج إلا السبيل التاريخي الوحيد الذي بموجبه يمكن حل هذه التناقضات ، وظهور شكل جديد الى الوجود » .

Capital, Dent, London 1930, Vol. I, P. 527

٣٧ – كتب ماركس في مقدمة الطبعة الأولى من الجزء الأول من (رأس المال) قائلاً : « إن الهدف النهائي لهذا الكتاب هو إماطة اللثام عن القانون

الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث » .

(K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, P. 451)

وهو يفكر هنا دون ريب بما أسميناه بأسلوب عمل النظام الاجتماعي ، وينظر إلى أسلوب العمل هذا بوصفه عملية تطور دايلكتيكية . وما يؤيد ذلك إشارته بالاستحسان الى مراجعة للطبعة الروسية من (رأس المال) انظر « الكلمة اللاحقة » للطبعة الألمانية الثانية من الجزء الأول من (رأس المال) :

(K. Marx & F. Engels S.W., ed. cit., Vol. I., P. 454).

حيث نقرأ : « إن الشيء الوحيد الذي له أهميته عند ماركس هو اكتشاف قانون الظواهر التي كان يعنى ببحثها ، ولا تنحصر أهمية هذا القانون التي يبرهن على هذه الظواهر عنده في حدود ما لها من شكل معين وعلاقات متبادلة ضمن فترة تاريخية معينة . بل يزيد على ذلك أهمية عنده قانون تغيراتها ، وتطوراتها ، أي انتقالها من شكل إلى آخر . أي من سلسلة واحدة من العلاقات إلى سلسلة مختلفة أخرى » .

38. K. Marx & F. Engels, Selected Works, Vol. II, P. 35

٣٩ – المصدر السابق : أنظر أيضاً رسالة انكلز إلى هـ. ستراكيش في ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤ حيث جاء: « يضع الناس تاريخهم بأنفسهم . ولكن ليس وفق إرادة جماعية أو خطة جماعية ، بل ليس حتى في مجتمع معين واضح محدود ، إلى الآن . إن أمانيهم تتضارب ، ولهذا السبب بالذات تهيمن على مثل هذه المجتمعات الضرورة ، التي تكملها الصدفة وتتقمص أشكالها . والضرورة التي تؤكد نفسها عبر كل الصدف إنما هي المرة الثانية ضرورة اقتصادية في آخر الأمر » .

(K. Marx & F. Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, P. 458)

٤٠ – انظر :

K. Marx & F. Engels, S.W., ed. cit., Vol. I, P. 451

واصل هذا التعبير بالألمانية هو Naturgeschichetlicher Prozess انظر :

Das Kapital, ed. cit., Vol. I. P. 8.

٤١ – يظهر تعبير « الفتشية » (القدسية السحرية) (Fetishism) في رأس المال لماركس الطبعة المذكورة ، الجزء الأول ص ٤٥ . وتكمن الفتشية في إدراك الناس للقوانين الاقتصادية والاجتماعية على أنها نتجة عن قوى فوق الإنسان تسيطر عليه حيث : « تبدو حركته الاجتماعية لهم حركة أشياء تسيطر عليهم ، بدلاً من أن يكونوا هم المسيطرون عليها » (المصدر السابق ص ٤٨) . وفي هذه الفقرة المبكرة من نشاطها ، استعمل ماركس وانكلز للتعبير عن هذه الظاهرة اصطلاح « التغريب » (Alienation, Entfremdung) الذي كان شائعاً في الفلسفة الألمانية المعاصرة . وحينئذٍ قدّما الوصف التالي للتغريب : « بالنظر إلى أن التعاون بين الأفراد ليس تعاوناً اختيارياً بل طبيعياً ، فإن القوة الاجتماعية أي القوة المنتجة المضاعفة التي تنشأ خلال التعاون بين الأفراد المختلفين على الشاكلة المقررة ضمن تقسيم العمل ، لا تبدو لهم على أنها قوتهم المتحدة ، إنما هي قوة غريبة موجودة خارجاً عنهم ، يجهلون أصلها وغايتها ، وعليه فلا يستطيعون السيطرة عليها ، بل على العكس من ذلك فإنها تمر خلال سلسلة غريبة من الأطوار والمراحل المستقلة عن إرادة الإنسان وعمله ، بل ربما كان لها الحكم الفاصل على هذه الأمور » .

K. Marx & F. Engels, The German Ideology parts I & III, London 1938, P. 24.

وانظر أيضاً حول هذا الموضوع (بالروسية) :

D. Rozenberg :

An Outline of the Development of the Economic Studies of Marx & Engels in the 1840's

وانظر أيضاً :

and Auguste Cornu, Essai de Critique. Marxiste, Paris. 1951, PP. 48-54.

٤٢ – يكون تجريد العنصر الإنساني من القوانين الاقتصادية والاجتماعية على

شكلين : أحدهما طبيعي والآخر ما فوق – الطبيعي . يجد الأول التعبير عنه في « قوانين طبيعية خالدة » يفترض فيها تقنين حياة الإنسان في المجتمع . وتكمن صياغتها النظرية في الأنظمة المدرسة الفيزيوقراطية ، وللاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وفي بعض النظريات الاقتصادية المتأخرة إلى حد ما ، وكذلك في النظريات العضوية والرسية في علم الاجتماع . أما الثاني فيجد الافصاح عنه في الفلسفة الدينية ، وفي المضاربات التاريخية – الفلسفية للمثالية الموضوعية (Objective Idealism) التي ما هي إلا مجرد صيغ تجريدية لصور الخيال الديني الأزهى ألواناً . أما البروتستانتية المعاصرة التي تقر إقراراً كاملاً صورة العالم التي تعرضها العلوم الطبيعية ، فإنها تولي اهتماماً خاصاً لتبرير النظرة الدينية على أساس من التلقائية في عمل القوانين الاقتصادية والاجتماعية . لقد كتب المؤرخ الانكليزي ، البروفيسور هربرت بترفيلد (Herbert Butterfield) ، على سبيل المثال ، « نحن نزاول صناعة التاريخ ، ليس بمجرد الإدلاء بأصواتنا بل بأعمالنا وبجميع ما يقع بيننا من تفاعل – حيث نشتغل في نسج قماش الأحداث التي لا بد أن يكتب عنها مؤرخو المستقبل ويضاربوا فكرياً حولها . بيد أنه من الضروري أن نتذكر أن هذا النمط من صناعة التاريخ الذي نزاوله سوف لا يكون منتوج إرادتي أو إرادتكم ، أو حقاً إرادة أي شخص آخر ، إنما سيمثل بمعنىً من المعاني ما يبدو تقريبياً أن يكون بالأحرى مركباً تركيباً لهذه الارادات أو لآثارها على الأقل – ذلك انه شيء لم يكن يقصده أو يتوقعه شخص واحد أحياناً ... وينصب في الواقع قسط كبير جداً من اهتمام المؤرخين على ذلك النوع من صناعة التاريخ الذي يذهب الى التحدث من فوق رؤوسنا ، مغيّراً اتجاه نتائج أفعالنا حيناً ، ومبعداً أهدافنا عن متناول أيدينا حيناً آخر ، ومحوّلاً جهودنا نحو غايات لم تتحقق »

Christianity and History, Fontana Books, London, 1957, PP. 123-124.

وواضح أن هذا إنما هو تحليل للتلقائية في عملية التطور الاجتماعي يشبه تماماً التحليل الذي قام به انكلز . ولكن المؤلف يستخلص نتائج مختلفة ، « لأنه

توجد ، أولاً ، العنايـــة الإلهية التي ينبغي أن نعتبرها كائنة في كيان الأشياء ذاتها . وسواء أكنا مسيحيين أم لا ، معتقدين بالعنايـة الإلهية أم لا ، نعرّض أنفسنا الى أخطاء فنية جدية إذا لم نعتبر أنفسنا مولودين في نظـام إلهي . وعلى أية حال ، فلسنا أسياداً على الأفعال التي نتخذها إزاء ذلك النظام ، كما لسنا في مركز يمكننا من إعادة خلقه وفق الرغبة القلبية على أيـــة حال » (المصدر السابق ص ١٣٦) . وعنوان الفصل الذي اقتبسنا منه إنما هو « العناية الإلهية والعملية التاريخية » . ويرى آخرون عمل القوى الروحيـــة في التاريخ ، فضلاً عن العناية الإلهية . فقد كتب بول آلتيس (Paul Althaus) ، عـالم الدين ، قائلاً : « فوق الإرادة البشرية وأعلى منها ... ما تزال توجد قوى أخرى حية تعمل في التاريخ : إنما هي ما فوق – الانسان من اتجاهات ، وميول ، وأفكار . وهي ليست من ابتداع الانسان ولا من توجيهه ... بل تتسلط عليـه (أو على شعب بأسره وحتى على فترة من الزمن بكاملها) ، وتسخره في خدمتها الخاصة ، وتضطره الى هدف لا يعرفه ، وإلى نتائج لم يتوقعها ... وبالتأكيد فإن القوى الروحية التاريخية من هذا النوع ليست كلها خبيثة ... بل توجـد بينها أرواح شريرة : إذ تتحدث مثلاً عن روح السطوة ... حيث أن روح السطوة غاية في ذاتها تستخدم كل وسيلة وتخرق جميع القيود الخلقية ، فتصبح قوة هدامـــة .

Die Christliche Wahrheit, Lehrbuch der Dogmatik, Gutersloh, 1949, Sec. ed., Vol. II, pp. 153-154.

لقد كتب بول تليج (Paul Tillich) ، الفيلسوف وعالم الدين الأمريكي ، عن « التراكيب الروحية التراجيدية للحياة الفردية والاجتماعية » على أنها قوة فوق الانسان تعارض الانسان .

Systematic Theology, Nisbet, London 1955, Vol. I, P. 55.

وبالمثـــل ، تشير الفلسفة الوجودية المعاصرة الى « الأوضاع الوجوديـة » التي تحدق بالانسان وتملأ وجوده بالخوف والقلق . ويتحدث انكلز أيضاً عن العمل التلقائي للقوانين الاقتصادية والاجتماعية على أنها قوى « تعمل بصورة عميـاء ،

بالقهر ، بالتدمير » ، « بالرغم منا ، وبالمعارضة لنـا ... » ، « تسود علينا » ، ويقارنها بالقوى الروحية التي تسيطر على مصير الانسان . (أنظر : Anti-Dühring. ed. cit., P. 387) . بيد أن التفسير المادي للتاريخ يعلـل « التراكيب الروحية – التراجيدية » التي تجور على حياة المجتمعات والأفراد من دون الرجوع الى الصيغ الميتافزية ، سواء أكانت طبيعية أم ما فوق الطبيعة وهو يفسرها على أنها ناجمة عن تفاعل النشاطات البشرية في ظروف تاريخيـة معينة من الحياة الاجتماعية ، حيث تكون عملية التطور الاجتماعي تلقائية . ومن هنـا ، يقدم التفسير المادي للتاريخ تفسيراً إنسانياً للتلقائيـة في عمل القوانين الاقتصاديـة والاجتماعية ، ويبيّن في الوقت نفسه إمكان التغلب على هـذه التلقائية ، ويشير الى الشروط الضرورية لذلك .

٤٣ – هذا لا يعني عدم إمكان قيام صدامات اجتماعية نتيجـة للمصالح المحافظة لمراتب معينـة أو جماعات اجتماعية يعتمد مركزها على المكان الذي تشغله في التركيب الفوقي . ولكن لا تستطيع معـارضة هـذه المراتب أو الجماعات ، التي لا تقوم على أساس من علاقات الانتاج ، أن تحول في الأمـد البعيد دون تكييف عمل القوانين الاقتصاديـة حسب إرادة مجموع المجتمع ومصلحته ، كما لا يمكنها أن تعيـد العضوية الى عملية التطور الاجتماعي . قارن الفصل الثاني ، وكذلك :

O. Lange, The Political Economy of Socialism, Institute of Social Studies, Publications on Social Change, No. 16, The Hague 1958, PP. 5-6.

44. F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., p. 387

٤٥ – المصدر السابق ص ٣٩٢ – ٣٩٣ .

٤٦ – قاد هـذا بعض الاقتصاديين الى التأكيد على أن عـلم الاقتصاد السياسي يفقـد فحواه في النظـام الاشتراكي . حيث أن أقصى ما يمكن أن يقوم بـه هو التمحيص « الرجعي » (Retrospective)

للنظم الاجتماعية السابقة للاشتراكية . وهذا هو رأي روزا ليكسمبرج (Rosa Luxumburg) . فقد توصلت بتحديدها موضوعات الاقتصاد السياسي بقوانين إنتاج السلع ، وخاصة إنتاج السلع الرأسمالي ، الى النتيجة القائلة : « ينتهي دور الاقتصاد السياسي كعلم في اللحظة التي يسلم فيها الاقتصاد الفوضوي للرأسمالية الى اقتصاد مخطط ، ومنظم وموجه تنظيماً وتوجيهاً واعيين من قبل مجموع المجتمع العامل . وعليه ، فإن انتصار الطبقة العاملة الحديثة وتحقيق الاشتراكية يعني نهاية الاقتصاد السياسي علماً » .

Einfuhrung in die Nationaloekonomie, Ausgewahlte Reden und Schriften, Berlin 1951, Vol. I, P. 491

وكانت تقر بوجود القوانين الفنية والتوازنية التي تهيمن على عملية إعادة الإنتاج في المجتمع الاشتراكي . أنظر الترجمة الانكليزية :

The Accumulation of Capital, London 1951, PP. 128-131 & 321-323.

ولكنها اعتبرت علاقات الإنتاج في ظل الاشتراكية بسيطة وواعية بحيث لا تحتاج الى علم خاص للاقتصاد السياسي . وقد عبّر رودولف هيلفردنك (Rudolf Hilferding) عن رأي مشابه من قبل حيث قال : « ينتفي حينئذٍ الاقتصاد السياسي من الوجود بالشكل الذي ألفناه حتى الآن ، فيحل محله علم عن ثروة الأمم » :

Boehm — Bawerk's Criticism of Marx, ed. by Paul M. Sweezy, N. Y. 1949, P. 191

وذهب بوخارين (Bukharin) أبعد من ذلك . فقد جاء في كتابه عن اقتصاد فترة الانتقال : « حالما نتدبر اقتصاداً اجتماعياً منظماً تختفي ، في الأساس ، جميع المشكلات ، الأساسية للاقتصاد السياسي ... وعليه يوجد هنا مكان لنظام وصفي من جهة . ولنظام المعايير من الجهة الأخرى . بيد أنه لا مكان لعلم يدرس « القوانين العمياء » للسوق لأن السوق لم تعد موجودة . وعليه ، فإن نهاية إنتاج السلع الرأسمالي تعني نهاية الاقتصاد السياسي » .

Oekonomik der Transformationsperiode, Verlag der kommunistischen Internationale, Hamburg 1922, P. 12.

إن الاقتصاد السياسي لا يتقيد بدراسة « القوانين العمياء » للسوق . إذ أن العلاقات الاجتماعيـــة التي تظهر في العمليات الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، والقوانين الاقتصادية المتصلة بها ، تقتضيان دراسة علمية .

٤٧ – لقد أكد ستالين في كتابه ، المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، تأكيداً شديداً على وجود القوانـــين الاقتصادية الموضوعية في ظل الاشتراكية حيث قـــال : « وعليه ، فإن قوانين الاقتصاد السياسي في ظل الاشتراكية قوانين موضوعية ، تعكس حقيقة أن عمليات الحيـــاة الاقتصادية خاضعة للقوانين وتفعل فعلها مستقلاً عن إرادتنا . ومن ينكر هذه الفرضية إنما ينكر العلم في الواقع ، وبنكرانهم للعلم إنمـا ينكرون كل إمكان للتشخيص التنبئي (Prognastication) – وهم ، بالتالي ، ينكرون إمكان توجيه النشاط الاقتصادي » .

Economic Problems of Socialism in the U.S.S.R., ed. cit., P. 12

وكان كارل كاوتسكي قـــد عبّر بوضوح عن مشكلة وجود القوانين الاقتصادية وأسلوب عملها في ظل الاشتراكية . فقد كتب : « ربما كانت هذه نقطة مناسبة للتنبيه على خطـأ ليس بغير شائع حتى في الأوساط الاشتراكية . حيث يـــتم التأكيد على أن من خصوصيات إنتاج السلع سيرها وفق قوانين معينـــة . وهذا يعود ، افتراضاً ، إلى حقيقة أن إنتاج السلع يقوم به موضوعياً عدد كبير من المنتجين يصرّف كل منهم وسائل إنتـــاجه الخاصة ويعتبر الوضع مختلفاً تماماً عندما تؤول ملكية وسائل الإنتاج الى المجتمع نفسه . حيث يمكن حينئذ تنظيم الانتاج كما يشاء المجتمع ، مستقلاً تمامـــاً عن جميع القوانين الاقتصادية . وهذا خطأ ، لأنه إذا قام صناعي ما بتنظيم مصنع ، فإنه لا يستطيع أن يسلك سلوكاً اعتباطياً كما يشاء حتى ولو استطاع أن يكون حراً في تصريف وسائل إنتاجه الخاصة . فإذا لم تؤخذ قوانين طبيعية معينة بنظر الاعتبار فسوف لا يقوى

مشروعه أبداً على إنتاج أي شيء . وهذا نفسه يصدق على المجتمع الاشتراكي . . . فالفرق بين الانتاج الرأسمالي والاشتراكي هـو من نوع آخر . اذ يستحيل أن يحدث في الانتاج الرأسمالي تكييف الانتاج حسب القوانين الاقتصادية من دون ازمات . ولكنـه من الممكن في اسلوب الانتاج الاشتراكي تكييف الانتـاج تكييفاً واعياً وفق القوانين الطبيعية لأسلوب الانتاج والمحافظة على جريان عملية الانتاج على هذا المنوال من دون كوارث وازمات . ويشترط هذا بالطبع أن تتم دراسة هذه القوانين الطبيعية والمجتمع الاشتراكي الذي يعتقد بامكان مقاومة هذه القوانين بالقوة لمجرد سيطرته على وسائل الانتاج انمـا يعنى بالاندحار على الدوام » .

Die Materialistische Geschichtsauffassung, Dietz Verlag, Berlin 1927 Vol. I, P. 876-879.

٤٨ – إذن ليس من الممكن الاتفاق مع كريزيفسكي على أن مبادىء التفسير المادي للتاريخ لا تنطبق على تطور المجتمع الاشتراكي . لقد كتب كريزيفسكي بالإشارة الى الماديـة التاريخية قائلاً : « إن المبادىء التي بيناهـا دليلاً للتطور الاجتماعي لا تمثل قانوناً جديدياً لازماً لكل حقبـة من التاريخ . . . إذا أسلم النظام « الإقليمي » (وهو ، عند كريزيفسكي ، يشمل جميع النظم التاليـة للنظام القبلي أ.ل.) الى نظام لاطبقي قائم على التنظيم الواعي للانتاج في مجموع القطر أحياناً ، فإن التلقائية ستتلاشى ومعها المبادىء التي بسطناها كذلك » . أنظر [بالبولونية] :

Social Development Among Animals & Human Beings. Sociological Studies, ed. cit., P. 217

وكريزيفسكي ليس بواضح تمـام الوضوح حول ماهية التطور الاجتماعي . فقد كان يرى في العوامل السكانية والانتربولوجية عوامل حاسمة في المجتمع البدائي : ألا وهو التفاعل المباشر بين الانسان والطبيعة ، لا العلاقات الاجتماعية المتكونة في عمليه الانتاج .

٤٩ – أما بخصوص دور الجماعات والمراتب الاجتماعية التي لها مصلحة ثابتة في أشكال معينة من التركيب الفوقي والتي تعمل كعامل معرقل لتطور المجتمع الاشتراكي ، فراجع الفصل الثاني والهامش ٤٣ من هذا الفصل .

٥٠ – جاء الاعتقاد السائد القائل بعدم قيام التناقضات في مسير تطور المجتمع الاشتراكي نتيجة للتفسير الديني الأخروي (Eschatological) للاشتراكية باعتبارها تحقيقاً لمملكة الله في أرضه . إذ أنها تعبير عن نفس الأمنية الانسانية العميقة التي تأصلت فيها جميع أشكال الآخرة الدينية . وهي غريبة عن الاشتراكية العلمية ، التي تفسر الاشتراكية على أنها مرحلة جديدة في تطور المجتمع الانساني تخضع للقوانين العامة لعلم الاجتماع التي صاغتها نظرية المادية التاريخية . وقد لفت ماوتسي تونك الأنظار الى هذا مؤخراً حيث قال : « ما يزال العديد من الناس يرتضون الإقرار بوجود التناقضات في المجتمع الاشتراكي ... إذ أنهم لا يفهمون أن تعاظم وحدة المجتمع الاشتراكي وتماسكه تتم بالضبط من خلال العملية الدائبة لمعالجة التناقضات معالجة صحيحة وحلها ... فما تزال التناقضات الأساسية في المجتمع تكمن فيما بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ، وبين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي ... حيث تنشأ التناقضات باستمرار ، ويتم حلها باستمرار ؛ وهذا هو القانون الدايلكتيكي لتطور الأشياء » .

On the Correct Handling of Contradictions among the people, F. L. P., Peking 1957, PP. 22, 23, 26.

وأنظر أيضاً الكتاب المهم ألا وهو :

Carlos Astrada, El Marxismo y las Eschatologias, Buenos Aires 1957, PP. 228-235.

ليست الاشتراكية العلمية أخروية مطلقاً ، أي أنها لا تتوقع زوال التناقضات عن الحياة الفردية أو الجماعية . ومع ذلك ، فإنها تضطلع بحل التناقضات حلاً هادفاً ، وتوجيه حياة المجتمع الانساني توجيهاً واعياً من خلال استعمال القوانين الاجتماعية والاقتصادية التي يكتشفها العلم استعمالاً سليماً . إن

فتحساب تلقائية التطور الاجتماعي يلغي الأساس لتجريد القوانين الاقتصادية والاجتماعية من عنصرها الانساني ، سواء اتخذت أشكالاً طبيعية أم ما فوق الطبيعة . وحينئذٍ تبدو الحياة الاجتماعية على أنها منتوج النشاط الانساني غير الواعي وغير المقصود سابقاً ، ولكنها تكون الآن وفي المستقبل أكثر وعياً وانطباقاً على مقاصد الانسان الى الأبد . وعلى ذلك يتم التغلب على « التراكيب الروحية ـ التراجيدية » التي تتعسف بالانسان . ولكن هذا لا ينجم عن الانتظار السالم لتحقق النبوءة الأخروية ، بيد أنه يتم عن طريق نشاط الناس ، ونضالهم غير المنقطع تجاه الموانع والتناقضات ، وباستعمال المعرفة بالقوانين الموضوعية التي تهيمن على الطبيعة والحياة الاجتماعية لكي يحقق الانسان الأهداف التي وضعها نصب عينيه . إن التوترات والتناقضات الدايلكتيكية التي تنبعث خلال النضال تجعل من الضروري اتخاذ موقف فعّال من الواقع دائماً ، والتمييز بين ما يستقيم مع متطلبات المهام المراد إنجازها وما لا يستقيم معها ، أي موقف أخلاقي يقيّم حقائق الحياة الفردية والجماعية . إن المجتمع الاشتراكي فضلاً عن نزعه القدسية (أو الفتيشية) عن القوانين الاقتصادية والاجتماعية سواء الطبيعية منها أم ما فوق الطبيعية ، فإنه ينفض عن نفسه التوقعات الدينية الأخروية حول « نهاية التناقضات والنضالات » سواء أكانت على شكل المملكة المسيحية الربانية ، أم على شكل النعيم الخالد (Nirvana) الهندي أو البوذي . وكانت الأوهام الأسكاتولوجية من منتوجات النظم الاجتماعية حيث تحكّمت بالإنسان النتائج التلقائية للنشاط البشري تحكم قوة غريبة هي فوق الإنسان . وتتلاشى هذه الأوهام بحلول النشاط الاجتماعي الذي يحقق الأهداف التي يأخذها على عاتقه محل تلقائية العملية الاجتماعية .

٥١ – من المتعارف عليه أن تسمّى الأطوار الأعلى التي يتطور اليها النظام الاجتماعي بالشيوعية . لقد ميّز ماركس مرحلة أعلى حيث ييسّر تطور قوى الإنتاج الفصل بين علاقات التوزيع وبين مساهمة الفرد في عملية العمل الاجتماعية . انظر :

Marx, Critique of the Gotha Programme, Marx & Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, P. 23.

ويطلق اسم الاشتراكية، اعتيادياً ، على الطور الأول من تطور النظام الاجتماعي القائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، مثلاً :

Lenin, State & Revolution, in S.W., L. & W. Lond, 1937, Vol. VII, P. 75

صحيح انه يمكن القول عن الاشتراكية ، بعد التأمل فيها على هذا المنوال ، إنها انتقالية من وجهة تاريخية . إلا أن هذا إنمـــا هو طور انتقالي لنظام اجتماعي أشمل هو نفسه ليس بالانتقالي ، إنمـــا هو نهائي . ومنذئذٍ لا ينطوي التطور الاجتماعي على تبدلات في النظام الاجتماعي .

٥٢ – هذا هو بلا ريب ما كان يدور في خلد ماركس حينما قال : إن النظام الاجتماعي البرجوازي « يُبلغ ما قبل تاريخ المجتمع الإنساني إلى خاتمته ».

A Contribution to the Critique of Political Economy, K. Marx & F. Engels, S.W., ed. cit., Vol. I, P. 364

إن فترة التطور الاجتماعي التلقائي تبلغ نهايتها مع الرأسمالية ، حين تبـدأ الفترة التي يصنع الإنسان فيها التاريخ صنعـــاً واعياً وهادفاً . فينتهي « ما قبل التاريخ » العفوي ويبدأ « التاريخ » المكوّن تكويناً واعياً وهادفاً .

الفصل الرابع

١ – راجع الفصل الثالث في أعلاه .

٢ – أشار انكلز أيضاً الى فرع من الاقتصاد السياسي يعالج المسائل العامة . فقد كتب قائلاً : « إذن ، لا يمكن أن يكون الاقتصاد السياسي واحداً لجميع الأقطار وجميع الحقب التاريخية ... إنه يعالج مادة إنما هي تاريخية ، أي دائمة التغير ؛ مما يحتّم عليه أن يبحث أول الأمر في القوانين الخاصة بكل مرحلة من مراحل تطور الإنتاج والتبادل على حدة ، وبتمام هذا البحث فقط يتسنى له أن يقيم بضعة من القوانين العامة تماماً والتي تصدق على الإنتاج والتبادل بصورة عامة » .

Anti - Duhring, L. & W., London 1955, p. 203 & P. 204 :

وينبغي أن نتذكر أن انكلز يستعمل كلمة « التبادل » بمعنى « التوزيع » ، الأمر الذي لفتنا اليه الأنظار في الفصل الأول الهامش ٦ . ولكن يبدو أن انكلز لم يقدر هذا الفرع من الاقتصاد السياسي حق قدره . أما ماركس فقد كان إدراكه أتمّ للعلاقات المتبادلة بين مسائل النظم الاجتماعية المختلفة . انظر :

A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., pp. 271-272.

3. Capital, ed. cit., p. 56.

٤ – انظر :

Marx & Engels. S. W. ed. cit., Vol. 1, p. 451 .

5. F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., p. 208.

٦ – لقد جذب ملفيل ج . هيرسكوفيتش (Melville J. Herskovits) الانتباه إلى هذا في كتابه :

Anthropology. A Study in Comparative economic Systems N.Y., 1952. pp. 42-53.

وينبغي أن نضيف الى هذا الاتجاه، المبحوث عنه فيما بعد ، الذي يعالج الاقتصاد السياسي على أنه علم تنطبق قوانينه انطباقاً عالمياً بصرف النظر عن الظروف التاريخية إنما هو استثناء ظاهري فقط . وفي الحقيقة ، أولت ما تسمّى بالمدرسة التاريخية اهتماماً بالغـاً للعلاقات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية ، ولكنها كانت معنية بالتاريخ الاقتصادي لا الاقتصاد السياسي .

7. L. Krzywicki, Political Economy. A Handbook for the self-Taught, Warsaw 1900, vol. III, p. 88.

8. F. Engels, Anti-Duhring, ed. cit., p. 209.

لقد عالج انكلز هذا الموضوع ، فضلاً عن الملاحظات العديدة حول اقتصاد النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية المتفرقـة في تضاعيف مؤلفات ماركس وانكلز ، معالجـة خاصة في أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة التي نشر في ١٨٨٤ :

Marx & Engels, S.W., ed. cit., Vol. II, pp. 155-296

٩ – انظر بصورة خاصة :

Lenin, The Development of Capitalism in Russia, S.W., L. & W., London 1936, Vol. I, esp. Chap. Three.

١٠ – مما له أعظم الأهميـة الكتاب العظيم لكريزيفسكي [بالبولونية] عن :

Socio-economic Systems in Savagery and Barbarism, Warsow 1912, Primitive Society and its vital Statistics, Warsow 1937; The Earliest Form of Social Bond, Vol. one of the Works of Ludwick Krzywicki, Warsaw 1957.

ومما يجدر ذكره أيضاً مقالته الشعبية عن :

The Development of Economic Relations, Warsaw, 1912.

وقد كتب هنريخ كوناو أربعة أجزاء :

Allgemeine Wirtschaftsgeschichte, 4 vols. Berlin 1926-1931.

يعالج الجزء الأول منها مشاكل الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الإقطاع . أما الأجزاء الثلاثة فتبحث في التاريخ الاقتصادي ، مبتدئة بأوائل الإقطاع .

١١ – يوجـــد عرض منتظم لنظرة كاوتسكي الى الاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية في الجزء الثاني من كتابه :

Die materialistische Geschichtsauffasung

وخاصة الأقسام ١ – ٨ .

١٢ – انظر :

B. Porshnev, An Outline of the Political Economy of Feudalism, Moscow 1956.

وانظر [بالروسية أيضـــاً] المناقشة حول القانون الاقتصادي الأساسي للاقطاع في « Vorposy Istorii » 1953 - 1956 ، وتجدر الإشارة أيضـــاً الى الدراسة « المركبة » التي كتبهـــا أو وارد امبراموفيسكي عن الإقطـــاع [بالبولونية] : Works, Warsaw 1927, Vol. III .

١٣ – هناك محاولة لإعطاء تحليل لهذا النوع في الكتاب الشعبي لمؤلفـــه أ. بوغدانوف ، موسكو ١٩٢٥ (بالروسية) An Outline of the Sc. of Pol. Eco. ، وفي الدراسة الشعبيـــة للمؤلف ك. اوستروفيتيانوف ، (بالروسية) : An Outline of the Economics of Pre-Capitalist Formations. ed. cit.

١٤ – لقد احتوت مقالة لأوسكار لانكه عن :

(The Political Economy of Socialism, Institute of Social Studies, Publication on (Social Change, No. 16, The Hague 1958).

مناقشة منتظمة وموجزة للمسائل والنتائج الأساسية حتى ذلك التاريخ . كما عالج الأبحاث التي جرت حول الموضوع حتى الآن . وما يزال كتاب ستالين أهم المطبوعات السوفياتية حول الموضوع .

Economic Problems of Socialism in the U.S.S.R., F.L.P.H., Moscow 1952.

على الرغم مما تعرض له هذا الكتاب من نقد جدي مؤخراً . فقد كان له تأثير عظيم على تطور الفكر في هذا الحقل . ويشمل كتاب (الاقتصاد السياسي) الذي نشرته أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي بموسكو عام ١٩٥٤ ، قسماً يعالج الاشتراكية معالجة منتظمة . وهو ، في الأساس ، عبارة عن خلاصة وصفية لطريقة تنظيم الاقتصاد السوفياتي وإدارته . ولكنه يشمل أيضاً محاولة لصياغة الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، أي أنه يقوم بتحليل نظري للقوانين الاقتصادية العاملة في النظام الاجتماعي الاشتراكي . ويوجد تحليل أعمق وعرض منتظم للاقتصاد السياسي للاشتراكية [بالروسية] في .

Politicheskaya ekonomia Socializma, ed. by K.N. Shafiev, Moscow 1960.

وانظر أيضاً :

Politicheskaya Ekonomia Socializma, ed. by M. S. Atlas & Others .

وتوجد أهم المساهمات للمناقشة البولونية لمسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية والمحاولات الرامية الى بحث هذه المسائل بحثاً منتظماً [بالبولونية] في :

W. Brus General Questions Concerning The Functioning of the Socialist Economy.

E. Lipinski, Economic Theory & Current Economic Problems. B. Minc, Political Economy of Socialism.

والمؤلف الجماعي الذي قام بتحقيقه اوسكار لانكه :

Problems of the Political Economy of Socialism, Ksiazkai Wiedza; Warsaw, 1958.

١٥ – تعني الطريقة ، بالمفهوم العـام للكلمة ، أسلوباً سلوكياً (أي تعاقب الأفعال تعاقباً معيناً) تستخدم استخداماً منتظماً ، واعياً وهادفاً . فالطريقة ، إذن ، مجموعة وسائل تستعمل بسبيل معلوم للوصول الى غاية معينـــة . أما الطريقة العلمية ، فإنها حالة خاصة من الطريقة بمعناها الأعم ، لأن البحث العلمي إنما هو نشاط إنساني له هدف ثابت في اكتساب المعرفـــة بالواقع والقوانين التي تهيمن عليه . أما عن دور الطريقة في النشاط الإنساني عمومـــاً ، وفي البحث العلمي خصوصاً ، فانظر [بالبولونية] :

T. Kotarbinski,(The Concept of Method, P.W.N., Warsow 1957, Treatise on Good Work, Lodz, 1955, pp. 87-89 and 189; A Logic Course for Lawyers, P.W.N., Warsaw 1953, p. 156 ff.

١٦ – وصف لينين هذه العملية كما يلي : « إن التعقل ، في سيره من المجسّد الى المجرّد ، – إذا كان صحيحاً ... لا يبتعد عن الحقيقة ، بل يتقرب منها ... من الإدراك الحي إلى الفكر المجرد ، ومن هذا الى العمل – هـــذا هو الدرب الديالكتيكي الى التفهم الحقيقي ، الى تفهم الواقع الموضوعي :

Cahiers Philosophiques, ed. Socials, Paris 1955, P. 142.

وقد وصف ماوتسي تونغ بطريقة مماثـلة درب التعرف على الواقع. وهو يتكون من ثلاث مراحل : الأولى هي الإدراك – الاتصال بالعالم الخارجي ، الثانية هي الإعمال العقلي (وهي تشمل كلا التجريد والتجسيد المتعاقب وفق اصطلاحنا)، حيث تقود الى الثالثة – التدقيق من خلال العمل .

On Practice, Peking, 1951, pp. 13-17.

١٧ – هذه العلوم هي كالفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الحيوان ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، متميزة عن المنطق والرياضة . إذ أن الأخيرين ليسا بمعنيـــين بالعالم الخارجي التجريبي ، بل بأساليبنا الفكرية . وعليه ، فهما لا يحتاجان الى التدقيق من خلال مجابهة نتائجهما بالواقع التجريبي . وتبـيّن المادية التاريخية صلاحهما كأدوات لتفهم الواقع من خلال حقيقة تكوّن أساليب الفكر الإنساني

أثناء النشاط العملي (أي في اتصال الإنسان بالعالم الخارجي) .

١٨ – إن هذا ، كما سنرى فيما بعد ، لا يعني وجوب استبعاد التجربة كلياً عن طريقة الاقتصاد السياسي . غير أن استعمالها ينحصر في عمليات تفصيلية معينة ، فقد تخدم التجربة بمقياس محدود كأداة للتدقيق وليس كنقطة انطلاق للتجريد العلمي . وأكثر من ذلك ، فلا تبلغ التجربة ، حتى في هذا الميدان المحدود ، أهميتها الحقيقية إلا في ظل الاشتراكية .

19. Marx & Engels, S.W., ed. cit., Vol. I, p. 49.

٢٠ – يستعمل تعبير « المقولة » بمعاني مختلفة . فقد استعمله أرسطو في المنطق أولاً ، حيث كان يعني نوعاً من الإثبات بادىء الأمر . وقد استعمله الفلاسفة المتأخرون بمعاني مختلفة ، انظر [بالبولونية] :

T. Katarbinski, Elements of Epistemology, Formal Logic & the Methodology of Science, pp. 59-60.

وغالباً ما استعمل ماركس تعبير « المقولات » بنفس المعنى المستعمل في هذا الكتاب ، أي ليشير الى أفكار مجردة تعرّف طبقات واسعة من الظواهر . وهذا هو الاستعمال العامي نفسه لكلمة « المقولة » ، حيث تعني « الصنف » (مثال ذلك ، أصناف مختلفة من الأراضي الزراعية ، وأصناف مختلفة من العمال في صناعة معينة الخ ..) .

٢١ – أما عن دور النماذج النظرية في الاقتصاد السياسي فانظر :

Tjalling C. Koopmans, Three Essays on the state of Economic Science, N.Y. 1957, pp. 142-144.

حيث يقول كوبمان إن النماذج النظرية « تستهدف التعبير بشكل مبسط عن جوانب مختلفة من الواقع الذي هو أعظم تعقيداً منها على الدوام » (ص ١٤٢) .

٢٢ – يشرح ماركس في (رأس المال) النظرية الاقتصادية لأسلوب الانتاج الرأسمالي .

٢٣ – يصدق هذا ، كما لاحظ لينين ، على جميع التجريدات العلمية حيث قال : « تعكس تجريدة المادة ، أو القانون الطبيعي ، أو تجريدة القيمة الخ . . . أو باختصار جميع التجريدات العلمية (الصحيحة والجدية وغير الباطلة) الطبيعية عكساً أعمق ، وأصدق وأتم » .

Cahier Philosophique, ed. cit., p. 142.

٢٤ – وعلى هذا تترتب المغالطة في منهجية المناهج الذاتية المختلفة في الاقتصاد السياسي التي تقول : إن التجريدات تنجم عن الاعتبارات النفسانية العامة أو عن « منطق الاختيار » للموضوع الاقتصادي ، وتصوغ مقولاتها الاقتصادية بمعزل عن المجرى التاريخي للعملية الاقتصادية . وكذلك يكون زيف المنهجية المستعملة في المناهج التي تقر الطبيعة التاريخية للعملية الاقتصادية ، إلا أنها تصوغ تجريداتها على أساس من نظرية المعرفة المثالية بوصفها مقولات مسبقة أو قبلية للمعرفة ، وبذلك تكون بمعزل عن الواقع الموضوعي . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، الأنواع المثالية المزعومة لماكس فيبر (Max Weber) . لقد أوصى فيبر ، في الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع ، بصياغة النماذج المجرّدة بحيث تنطوي على معالم معينة من العملية الاقتصادية اعتبرها جوهرية . وأسمى هذه النماذج بالأنواع المثالية ، وقدم أمثلة منها كالرأسمالية ، والاقطاع ، و « الاقتصاد المدني » ، والعمل اليدوي . وقارن فيبر هذه الأنواع بالنموذج للتفاعل الفيزياوي القائم في الفراغ التام :

Wirtschaft und Gesellschaft, 3rd. ed., Tubingen, 1947, p. 10.

وأشار الى مؤلفات ماركس باعتبارها « أهم حالات صياغة الأنواع المثالية » :

Die Objektivität sozialwissenschaftlicher und sozial-politischer Erkenntnis. Gesammelte Aufsätze zur wissenschaftslehre, Tübingen 1922, p. 204.

وتبدي منهجية الأنواع المثالية شبهاً معيناً بالنماذج الاقتصادية النظرية التي قمنا بمناقشتها ، إذ أنها تقوم على التجريد العلمي كما استخدمه ماركس . ويكمن هذا الشبه في حقيقة أن تجريد الأنواع المثالية قائم على العملية الاقتصادية

التاريخية الواقعية ومعاكس للتجريد اللاتاريخي للاقتصاد السياسي الكلاسيكي وللاتجاه الذاتي . ولكن المعالم التي أراد فيبر إدخالها في النموذج لم تكن واضحة (وهي « مبرزة تبريزاً من جانب واحد » كما عبّر هو عنها في الطبعة المذكورة ، ص ١٩١). ويبدو من بعض أمثلته أنه قصد إدخال المعالم التي تتكرر باستمرار وإخراج ما هو عرضي منها كمثل ما هي الحال في فروضنا المصاغة في أعلاه . مثال ذلك ما يقدمه عن خاصية النوع المثالي المقابل للنظرية الاقتصادية المجردة حيث يقول : « إنه يقدم لنا صورة مثالية عن الأحداث في سوق السلع لتنظيم اجتماعي قائم على الاقتصاد التبادلي ، والمنافسة الحرة ، والنشاط العقلاني المضبوط » (ص ١٩٠) . وواضح أن هذا يطابق مفهوم النموذج الاقتصادي النظري . ولكن فيبر ، وهو متأثر بنظرية المعرفة والمنهجية المثالية للكانتية الحديثة التي كان يعتنقها ، أكد في الوقت نفسه على الطبيعة الخيالية والبطولية بصورة كلية للأنواع المثالية ولم يعتبرها انعكاساً للعمليات التاريخية الحقيقية . ويبدو أحياناً أنه أوصى في صياغة النوع المثالي باختيار الخصائص حسب « أهميتها » من وجهة نظر القيم الثقافية (الطبعة المذكورة ص ص ١٩٢ – ١٩٣ و ص ١٩٥ و ص ٢٠٣ – ٢٠٤) . وربما لم يكن لفيبر مفهوم واضح لمشكلة اختيار الخصائص في الأنواع المثالية. إذ أن مفهومه للأنواع المثالية إنما هو عبارة عن محاولة غير ناجحة لصياغة النماذج النظرية في الاقتصاد السياسي .

٢٥ – انظر :

F. Engels & K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, S.W., ed. cit., Vol. I., p. 373.

وهذه هي مراجعة لكتاب ماركس كتبت في ١٨٥٩ .

26. K. Marx, The Poverty of Philosophy, ed. cit., pp. 92-93.

27. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. I, pp. 156-157.

28. K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., pp. 252-253.

29. K. Marx, Das Kapital, ed. cit., Vol. III, p. 937.

30. K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., pp. 300-301.

31. K. Marx, Das Kapital, ed. cit., Vol. III, p. 939.

٣٢ – تجد شرح معنى مصطلح احتكار القلة في الفصل السابع، الهامش ٢٨.

٣٣ – إن الفشل في أن نأخذ هذا بالحسبان في الاقتصاد السياسي ، كما في العلوم النظرية الأخرى ، يقود الى خطأ منهجي وصفه المنطيق والفيلسوف ألبفريد نورث وايتهيد (Alfred North Whitehead) بـ « مغالطة التجسيد في غير محله » . أنظر :

Science & The Modern World, N.Y. 1956, P. 523.

ويكمن الخطأ في اعتبار المجرد مجسداً وفي استخلاص نتائج مجسدة من مفاهيم ونظريات مجردة بصورة زائفة . ويرتكب هذا الخطأ على الأغلب في محاولات تدقيق « القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي » المتضمن في الجزء الأول من رأس المال (الطبعة المذكورة ، الجزء الثاني ، ص ٧١٢) ، ونظرية الإفقار (Theory of Pauperization) الناجمة عنه ؛ إن صياغة هذا القانون وهذه النظرية إنما هي على مستوى من التجريد لا تقبل المجابهة المباشرة بالواقع . وقد وجه ماركس الاهتمام الى هذا مستدركاً بعد صياغة القانون مباشرة حيث قال : « شأنه شأن القوانين الأخرى حيث إنه يتكيف في واقعه العملي بموجب اعتبارات عديدة لا يعنينا تحليلها هنا » (ص ٧١٣) . وكما شرح بول م. سويزي (P. M. Sweezy) ذلك شرحاً بليغاً في قوله : « لقد تم اشتقاق القانون المبحوث عنه على مستوى عالٍ من التجريد ؛ وان اصطلاح « المطلق » المستعمل في وصفه إنما هو بالمعنى الهيجلي « للمجرد » ، ولا يتضمن بأي معنى من المعاني نبوءة مجسدة عن المستقبل » .

(Theory of Capitalist Development, London 1946, p. 19).

وقـــد فهم لينين القضية على هذا المنوال حيث قـال : « لقد تحدث ماركس عن تفاقم الفقر والتدهور الخ ... إلا أنـــه في الوقت نفسه بيّن وجود ميـل مقابل ووجود قوى اجتماعية حقيقية هي وحدها القادرة على إخراج ذلك الميل الى حيز الوجود » :

Review of Kautsky's Bernstein & the Social Democratic Programme, s Works Vol. IV.

وقـــد وجّه س. ج. ستروملين (S. G. Strumlin) الأنظار الى الحاجـــة للتجسيد في تناول مسألة ميل الأجور الحقيقية في ظل الرأسمالية حيث قـال « لا تحل النظرية المجردة هذه المشكلة ، التي لهـــا ما لها من الأهمية الاجتماعية العظمى ، متجسدة تجسداً تاريخياً تاماً . ولا يمكنها ، من دون معونة ، أن تحسمها حسماً قاطعاً لأنهـــا تواجه في ظروف زمانية ومكانية مختلفـــة ميولاً متناقضة تناقضاً متبادلاً لم تتقرر أوزانها النوعية بعد » . أنظر [بالروسية] :

Problems of Economics of Labour, Moscow 1957, p. 547.

٣٤ – أنظر [بالبولونية] :

W. Brus, Some Problems of the Dialectic Method in the Light of Marx's «Capital», Warsaw 1952, p. 195.

التي قدمها خلال حلقة علمية مكرّسة للطبعـة البولونية الثالثة للجزء الأول من رأس المال لكارل ماركس .

٣٥ – المصدر السابق ص ١٩٢ – ١٩٣ . ولقد لفت هنريك كروصمان الأنظار أيضاً الى طريقـــة التجسيد المتعاقب التي يستخدمها « رأس المـــال » لماركس في مقدمة كتابه :

Das Akumulations-und Zusammenbruchsgesetz des Kapitalistischen Systems, Leipzig 1929, pp. VI-VII.

لقد كتب كروصمان مـــا نصه : « تكمن مادة الدراسة في عالم الحوادث الفائقة بالتجربة . ولكنها أعتقد من أن تعرف مباشرة . ولا يمكن أن نبلغهـــا إلا على

درجات . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يفترض عدد من الفروض المبسطة التي تسمح لنا بدراسة **تركيبها الأساسي** . وهذه هي المرحلة الأولى للمعرفة وفق الأسلوب الماركسي في التقريب ... ومن هنا يظهر أننا ، بسبب من هذه الفروض الخيالية ، قد انحرفنا عن الواقع المجرّب ، بينما يكون هذا الواقع هو بالذات ما يقتضي التوضيح . ويترتب على ذلك أن المعرفة التي تم التوصل اليها بهذا السبيل لا يمكن أن تكون إلا **موقتة** ، ولا بد أن تتبع هذه المرحلة من المعرفة مرحلة ثانية تكون قاطعة . فكل مقدمة مبسطة تتطلب تصحيحاً لاحقاً يأخذ بالحسبان ما تم تخطيه من عناصر الواقع الفعلي من قبل . وعلى هذا المنوال ، تقترب الدراسة كلها تدريجياً من عالم الظواهر المعقد ، وتؤول الى الاتفاق معه » . ويشير كروصمان الى أن ماركس يستخدم اعتيادياً اثنين أو ثلاثاً من مراحل التقريب المتعاقب هذه (ص ٨) . وتعرّض هذا الوصف الصحيح تماماً لطريقة ماركس – طريقة الاقتصاد السياسي كعلم – إلى نقد أساسه هار على يد فريتس بهرينز (Fritz Behrins) . حيث يتهم بهرينز في كتابه :

Zur Methode der Politischen Oekonomie, (Berlin 1952).

كروصمان بفشله في فهم طريقة ماركس ويقول إن فهمه ليتناقض مع الدايلكتيك (ص ص ٤٦ – ٤٧) وهو يشير الى تعبير « خيالي » الذي استعمله كروصمان وإلى حقيقة أن كروصمان يعتبر (خطأ دون ريب) أن التجربة الأساسية والأعم لدى ماركس إنما هي مخططة لإعادة الإنتاج . ولكننا إذا أهملنا المصطلحات ومسألة ماهية التجريدة الأعم في ماركس ، فإن كروصمان يعرض نظرية ماركس عرضاً صحيحاً واضحاً . إن بول سويزي يفهم طريقة ماركس (أو طريقة الاقتصاد السياسي) فهماً مماثلاً ، حيث يقول « إن للنتائج التي تم التوصل اليها في الجزء الأول طبيعة موقتة . إذ يطرأ في حالات عديدة ، وإن لم يكن بالضرورة في جميعها ، تعديل واسع تقريبياً في مستوىً أدنى من التجريد ، أي عندما تؤخذ بالحسبان مظاهر أكثر من الواقع » (المصدر المذكور سابقاً ص ١٨) ثم يوضح مهمة الجزءين الثاني والثالث في أخذهما بالحسبان عوامل

أسقطت عن قصد في الجزء الأول ، أي « أن يسير التحليل ، 'قدُمـــاً ، نحو مستويات أدنى من التجريد » المصدر السابق (ص ١٩) .

٣٦ – لقد أدخل الاقتصادي النرويجي راكنر فريش (Ragner Frisch) مصطلح « القياس الاقتصادي » في ١٩٢٦ في مقالة عنوانها :

(Sur un Problème d'Économie pure)

وجاء تحته محاكاة لتعبير بيومتريكس (القياس البيولوجي) الذي كان جارياً استعماله منـــذ زمن لوصف ميدان الدراسات البيولوجية التي تستخدم الإحصاء الرياضي . كما كان تعبير الأنثربومتريكس (القياس الانثربولوجي) مستعمـــلاً أيضاً منذ زمن ليشير الى ميدان مماثل من الدراسة في الانثربولوجي الفـيزيائي . انظر حول القياس الاقتصادي :

O. Lange, Introduction to Econometrics, Pergamon Press & Polish Scientific Publishers, London & Warsow 1962 (Second Edition).

٣٧ – انظر حول التشخيص العملي في الفيزياء – تحديد المتطابقات التجريبية أو متطابقات المشاهدة في مقولات الفيزياء النظرية – العرض الواضح جـــداً الذي يقدمه :

G.Y. Rainich in Mathematics of Relativity, N.Y. 1950, P. 169.

٣٨ – أنظر :

O. Lange, Introduction to Econometries, ed. cit., pp. 120-136.

وتوجد مناقشة أعمّ لمشكلة التشخيص في تمحيص العلاقات النظرية في الاقتصاد السياسي تمحيصاً قياسياً اقتصادياً في :

Statistical Inference in Dynamic Economic Models, ed. T. Koopmans, N.Y., 1950.

٣٩ – أنظر [بالبولونية] :

O. Lange, Theory of Statistics, Polgos, Warsaw 1952, pp. 20-21.

٤٠ – لا يلزم بالضرورة ، أن تكون المقولات الاقتصادية قـــابلة للقياس الكمي ، بل يكفي أن يكون تعدد ظهورها قابلاً للقياس الكمي . خذ ، مثلاً ، المقولات الاقتصادية من « الرأسماليين » و « منتجي السلع الصغار » (الفلاحين والعمال اليدويين) و « العمال المأجورين » . حيث قـــد يشير البيان الى تعدد حدوث هـــذه المقولات كما في العبارة القائلة : إن العدد النسبي من الرأسماليين ومنتجي السلع الصغار في تناقص ، وأن العـــدد النسبي من العمال المأجورين في تزايد .

٤١ – الفرضية عبـــارة عن بيان علمي غير مدقق (قانون أو نظرية) . والفرضية الإحصائية إنما هي فرضية مصاغة بشكل يمكن تدقيقـه عن طريق الإحصاء الرياضي .

٤٢ – لقـــد طوّر ج . نيومان و ي. بيرسن J. Neyman & E. S. Pearson) أصول تدقيق الفرضيات الإحصائيـــة التي يستخدمهـــا الإحصاء الرياضي الحديث . ويوجد عرض تمهيدي لهذه الأصول في كتاب نيومان :

A First Course in Probability & Statistics, N.Y. 1950, pp. 250-345.

وجاء عرضها الأول في مقالة نيومان باللغة البولونية :

Likelihood of Statistical Hypotheses, Warsaw 1958.

كما توجد دراسة عامة للأسس النظرية لهذه الأصول في :

A. Wald, Statistical Decision Functions, N.Y., 1950.

٤٣ – توجد مناقشة لهذا النوع من الطرق في :

L.R. Klein, Textbook of Econometrics Evaston 1953.

وأنظر أيضاً :

G. Tintner, Econometrics, N.Y., 1952.

44. cf. O. Lange, Introduction to Econometrics, ed. cit., p. 23.

J.N. Keynes, The Scope & Method of Political Economy, N.Y., 4th ed pp. 235-236.

وكان هذا الكتاب قد كتب في ١٨٩٠ من قبل مؤلفه والد الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز . وهو يتميز بقسط عظيم من الإدراك السليم ، ولو أنه مكتوب بروح المدرسة الكلاسيكية وباكورة المدرسة الكلاسيكية الحديثة .

٤٦ — إن ألفين هـ. هانسن (Alvin H. Hansen) هو الداعية الرئيسي لهذه النظرية ، وهو مؤلف كتاب :

Full Recovery or Stagnation, N.Y. 1938

وقام ج. ستايندل (J. Stiendle) ببحث هذه النظرية تفصيلاً أعظم دقة في كتابه :

Maturity & Stagnation in American Capitalism, Oxford Institute of Statistics, 1952.

٤٧ — مما هو جدير بالذكر هنا كتابات لينين العديدة حول تطور الزراعة في ظل الرأسمالية ، خاصة في روسية . وقد اعتمد لينين في هذه الكتابات مزيجاً من التدقيق التاريخي والإحصائي للنظريات المختلفة عن تطور الزراعة في ظل الرأسمالية وعلى أساس من هذا التدقيق رفض نظريات النارودينيين والمنقحين . أنظر مثلاً :

Selected Works, L. & W., London 1936, The Development of Capitalism in Russia, Vol. I, p. 219 & New Facts about the Laws of the Development of Capitalism in Agriculture, Vol. VII, p. 219.

٤٨ — أنظر [بالبولونية] :

T. Kotarbinski, A Logic Course for Lawyers, P.W.N., Warsaw 1953, p. 148.

٤٩ — عالج زبكنيف ماديج (Zbigniew Madej) الدور الذي تلعبه

التجربة في تدقيق النظريات الاقتصادية في مقالته [بالبولونية] المعنونة :

The Experimental Method in the Economic Sciences

المنشورة في « Zycie Gospodarcz No. 49 (8 - 1 - 1951) » . إن تفسير ماديج لدور التجربة وأهميتها صحيح ، ولكن تعريفه للتجربة واسع الى درجة مفرطة . يناقش ماديج التجربة على نطاق الاقتصاد الوطني بكامله ويضرب أمثلة على ذلك من : « التجربة الإنكليزية التي تتكون من التأميم الجزئي للصناعة ، والسياسة الضريبية المقابلة ومحاولات تخطيط التطور الاقتصادي » ، ومن ألمانية الغربية حيث « بدأت في عام ١٩٤٩ تجربة ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي » وبموجب هذا التعريف للتجربة ، يكون كل فعل من أفعال السياسة الاقتصادية ، مهما كان نطاقه ، تجربة ؛ وقد وجدت أمثال هذه التجارب إزاء العمليات الاقتصادية منذ فجر التاريخ. فبذلك يكون مجموع التاريخ الاقتصادي للبشرية تجربة . وقد يتطابق هذا التعريف والاستعمال الدارج للكلمة ، إلا أنه يذهب الى أبعد من معناها العلمي . فالتجربة ، بالمعنى الدقيق ، إنما هو عبارة عن تغيير هادف في بعض الظروف — في نفس الوقت الذي تستبعد فيه الظروف العرضية — لغرض التوصل الى معرفة إضافية . ليست الإجراءات الاقتصادية المتخذة في إنكلترة وألمانية الغربية بالتجارب بالمعنى العلمي للكلمة . لأنها تفتقر للخاصية الجوهرية للتجربة ، وهي تغيير ظروف قليلة فقط في نفس الوقت الذي يتم فيه استبعاد عمل جميع المؤثرات الخارجية . حيث لا يتم التوصل الى النتائج المستخلصة من هذه الإجراءات على أساس من التجربة . بل على أساس من المشاهدة المقارنة . إذ أن التدقيق القائم على هذه النتائج تدقيق تاريخي أو تاريخي — إحصائي وليس تدقيقاً تدريجياً . والتشابه بين هذه الإجراءات الاقتصادية والتجربة يكمن في حقيقة أن التدقيق يتم في كليهما على أساس افتراضات نظرية في الواقع . غير أن هذه هي أنواع مختلفة من الممارسة .

٥٠ — انظر [بالبولونية] :

T. Kotarbinski, A Logic Course for Lawyers, ed. cit., pp. 118-140 &

K. Ajdukiewicz, An Outline of Logic, P.Z.W.S., Warsaw, 1955, pp. 166-188.

وفي السابق ، كان التمييز بين الاستنتاج والاستقراء فقط ، بينما تم معالجة الاختزال على أنه نوع من الاستقراء . ولكن الاختزال أسلوب من أساليب الاستدلال يختلف عن الاستقراء ويتم من خلال عكس اتجاه الاستدلال الاستنتاجي . ومن الناحية الأخرى ، لا يتم الاستدلال الاستقرائي من خلال عكس الاستنتاج ، بل من تركيب معين للمقدمة والنتيجة ، حيث تتكون المقدمة هنا من حالات خاصة من النتيجة .

53 F. Engels, The Dialectics of Nature, L. & W. London 1940.

٥٢ – إن البديهيات ، في نظام الاستدلال الاستنتاجي ، إنما هي المقدمات التي تستخلص منها جميع النتائج استخلاصاً مباشراً أو غير مباشر ، وهي نفسها ليست بالنتائج المستخلصة من مقدمات أخرى . ويستعمل أيضاً اصطلاح « المسلمات » (Postulates) بدلاً عن اصطلاح البديهيات . وهذان الاصطلاحان مترادفان . ففي الاقتصاد السياسي ، كما في كل علم يعالج العمليات التي تحدث في العالم التجريبي ، يتم من خلال التجربة بالاستقراء وبتجريد المظاهر المختلفة للمجرى الواقعي للعمليات المدروسة استخلاص البديهيات أو المسلمات التي تظهر في الاستنتاج . وقد لفت كوبمان الأنظار مؤخراً الى فائدة التبديه في النظرية الاقتصادية .

T.C. Koopmans, Three Essays on the state of Economic Science, N.Y. 1957, pp. 132-149.

٥٣ – الرياضيات نظام استنتاجي تشكيلي تظهر فيه المقادير ما بين أشياء أخرى . ولكنها لا تنحصر في المقادير ؛ لأن الرياضيات تعالج أيضاً بعض المفاهيم من أمثال المجموعات ، والعلاقات ، والأرقام ، والتحويلات الخ ... لقد بين برتراند رسل و أ. ن. وايتهيد في كتابهما الكلاسيكي (Principia Mathematica) المنشور في ١٩١٠ – ١٩١٣ أن جميع النظريات

(Theorem) الرياضية إنما هي نتائج ناجمة عن بديهيات المنطق وعن بديهية إضافية تؤكد وجود عدد لا نهائي من الأشياء .

٥٤ – بصرف النظر هنا عن الاستقراء التام الذي لا يظهر في الاقتصاد السياسي إلا في حالات استثنائية فقط . لقد استحالت الحقيقة القائلة إن الاستقراء طريقة استدلال لا يعتد بها بعض المناطقة الى استعمال اصطلاح **التعقل الاستقرائي** بدلاً عن الاستدلال الاستقرائي . ويقصر اصطلاح الاستدلال كلياً على الاستنتاج الذي له وحده قوة الضرورة المنطقية . مثال ذلك * بالبولونية * :

J. Lukasiewicz, On Science. A Guide for the Self-taught, Warsaw, 1951, Vol. I, p. XVII.

وكذلك :

T. Kotarbinski, Elements of Epistemology Formal Logic & the Methodology of Sciences, ed. cit., pp. 262-270, & A Logic Course for Lawers, ed. cit, pp. 118-127.

بل يذهب نيومان الى أبعد من ذلك ، لأنه يرفض حتى اصطلاح « التعقل الاستقرائي » ويتحدث عن « السلوك الاستقرائي » ، قاصداً بذلك تطبيق طريقة التجربة والخطأ :

A First Course in Probability and Statistics, pp. 1-2.

إلا أنه لا بد من ملاحظة استعمال الإنسان للتعقل في السلوك الاستقرائي . إذ أن كتاب نيومان يُعنى بالضبط بمثل هذا التعقل . أما أجدوكيوفيز (Ajdukiewicz) فيستعمل اصطلاح الاستدلال ليشمل كلاً من التعقل الاستقرائي والاختزالي ، وكذلك التعقل الاستنتاجي :

An Outline of Logic, ed. cit., pp. 160-179.

وقد تبنى كوتاربنسكي أيضاً هذه المصطلحات مؤخراً .

Lectures on the History of Logic, Osslineum Lodz 1957, pp. 242-243.

وقد قدم هنريك كرينفسكي تبريراً جديداً لهذا الاستعمال في كتابه :

Elements of Inductive Logic, P.W.N., Warsaw 1955.

وبين كرينفسكي إمكان إختزال الاستقراء الى الاستنتاج . إذ أن الاستقراء استنتاج قائم على نوعين من المقدمة ، أي (١) الفرض القائل بتقرير العلاقات الواقعة في العملية المبحوث عنها تقريراً فريداً ، وبإمكان تكرار التجربة و (٢) نتائج المشاهدات المجسدة . إن الاستدلال الاستقرائي ، كحالة خاصة من الاستدلال الاستنتاجي ، إنما هو استدلال معصوم من الخطأ . لا ينجم ما يكتنف نتائج الاستقراء من « التردد » عن افتقار الاستدلال للمعصومية ، بل لانعدام التأكد من المقدمة الأصلية فيما يتعلق بكون العلاقات المشاهده مقررة تقريراً فريداً. فإن لم يكن تقرير هذه العلاقات تقريراً فريداً، بل كان حدوثها، مثلاً ، محتملاً فقط ، فإن نتيجة الاستقراء سوف لا تكون إلا محتملة أيضاً .

٥٥ – هذا هو محل عناية فرع منفصل من المنطق يعالج الاستدلال الاحتمالي. انظر [البولونية] :

T. Czezowski, Verification in the Empirical Sciences, 1958.

ويعزو هذا الفرع من المنطق – الذي كان الاقتصادي جون مينارد كينز من أوائل من عالجه في كتابه (A Treatise on Probability) – الى المقدمات والنتائج احتمالاً معيناً يعبر عنه بالأرقام ويقرر احتمالات مختلف أنواع الاستدلال . وفي بولونية قام سيزفيسكي بتطوير هذا الفرع في كتابه : (Logie, Warsow 1949, pp. 164 - 204) . ولا بد من التمييز بين هذه الاحتمالات المتصلة بالاستدلال وبين مفهوم الاحتمال في فرع الرياضيات المسمّى بحساب التكامل والتفاضل للاحتمال ؛ ويعالج هذا المفهوم الأخير حوادث عشوائية تظهر في العمليات المتكررة على نطاق كبير التي تحدث في الواقع الموضوعي ، حيث انه يعكس خاصية الحوادث الموضوعية ويرتبط بتكرار ظهورها . ومن الناحية الأخرى ، فإن الاحتمال المرتبط بالاستدلال يكتنف

خواص تعقلنا . ولكن وجود بعض أوجه الشبه الشكلية المعينة بين نظرية الاستدلال الاحتمالي وحساب التكامل والتفاضل للاحتمال المتصل بتكرار وقوع الحوادث العشوائية إنما يوحي بوجود ارتباط بين الاثنين والارتباط يكمن في حقيقة أن نظرية الاستدلال الاحتمالي وحساب التكامل والتفاضل للاحتمال كليهما ينتفعان بقواعد علم الجبر .

٥٦ – انظر الفصل الثالث .

الفصل الخامس

١ – انظر مـــا قبل الفصل الرابع الهامش ١٥ حول معنى اصطـــلاح « طريقة » . وغالباً ما يستعمل اصطلاح « تكنيك » بمعنى مشابه . لقد كتب ماكس فيبر (Max Weber)، مثلاً ، أن لكل نشاط إنساني هادف تكنيكه الخاص ويعطي كأمثلة تكنيك الصلاة ، وتكنيك التفكير ، وتكنيك البحث العلمي ، وتكنيك الحافظـة (Memorinics) (أي تكنيك الاستذكار) ، وتكنيك التربية ، وتكنيك الإدارة ، وتكنيك الرسم الخ . . .

Wirtschaft und Gesellschaft, ed. cit., p. 32 .

ويتحد تعبير «تكنيك» في الكلمة اليونانية Texrn التي تعني «فن» . وغالباً ما نتحدث عن فن الطب ، وفن الهندسة ، وفن تسيير السفن الشراعية الخ . . .

٢ – لقد لاحظ سومبارت حقيقة أن تكنيك النشاط الاقتصادي تكنيك مادي :

W. Sombart : Der Moderne Kapitalismus, 3rd. ed. Munich Leipzig 1919, Vol. I, pt. 1, p. 5.

كما أنه استعمل أيضاً اصطـــلاح « التكنيك الآلي » ليشير الى تكنيك النشاط الاقتصادي . وإنه يعرف هذا كما يلي : « أفهم من هذا سلوكاً من نوع يستخـدم أشياء مادية أو أدوات لتحقيق غاية تكنيكية . ويستعمل ف. فون كوتيل – اوتلينفلد (F. Von Gottl - Ottilienfeld) في كتاب يعـــالج التكنيك

والاقتصاد ، اصطلاح « التكنيك الحقيقي » ليعني « تكنيك التدخل في العالم الخارجي الحسي » . وهو يميز بين التكنيك الفردي (تكنيك الحافظة وتكنيك التمرين الرياضي)، والتكنيك الاجتماعي (تكنيك القتال ، وتكنيك الحكم والإدارة) ، والتكنيك العقلي (تكنيك الحساب ، وتكنيك لعب الشطرنج). ويتوصل كوتيل اوتلينفيلد الى نتيجة هي أن تكنيك النشاط الاقتصادي الخاص هو « التكنيك الحقيقي » . انظر :

Wirtschaft und Technik, Grundriss der Sozialoekonomik, pt. 2 Tuebingen 1923, p. 9.

ويبدو أن أفضل ما يحدد تكنيك النشاط الاقتصادي هو « التكنيك المادي ».

٣ — انظر الفصل الثاني .

٤ — أسمى كريزفيسكي هذه التغيرات الصغرى غير المحسوسة تقريباً بـ « التفاضلات الاجتماعية » (Social Differentials) حيث قال : « تتراكم في قلب المجتمع ، أي المجتمع المتمدن ، تفاضلات صغرى في المرتبة السفلى المادية التي تؤدي في الأخير الى ثورة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية .. تتراكم ببطء التغيرات الصغرى في تكوين القوى المنتجة ، أو **التفاضلات الاجتماعية** ، وكما تسبح الترسبات السنوية الصغيرة فوق الأرض بعد مئات السنين عليها شكلاً مختلفاً كلياً ، فكذلك بعد لأي من الزمن تولد هذه التغيرات الاجتماعية الصغرى « **التكامل** » (The Integral) أي إطار العلاقات الجديدة كل الجدة » .

Social Development among Animals & Human Beings. Sociological Studies. ed. cit., pp. 207-8 and 210.

٥ — انظر :

M.J. Herskovits, Economic Anthropology, Alfred A. Knopf, N.Y. 1932, p. 80.

٦ – انظر :

W. Sombart, Der Moderne Kapitalismus, ed. cit., Vol. I, pp. 37-8.

٧ – المصدر السابق ص ٣٨ – ٣٩ .

٨ – انظر :

M. Weber, Wirtschaftsgeschichte, Munich & Leipzig 1924, pp. 302-303.

يذكر فيبر كمثال على التصحيف السحري معارضة السكان لبداية بناء سكك الحديد في الصين بالنظر الى الاضطراب الذي يعتري بعض الجبـــال والغابات والأنهار على أساس أنها تقلق أرواح أجدادهم .

٩ – انظر :

K. Marx, Das Kapital, Berlin 1951, Vol. 3, p. 844.

١٠ – ينطبق مفهوم النشاط العقلاني على جميع أنواع النشاط بالإضافة الى النشاط الاقتصادي ، فيستعمل ماكس فيبر ، الذي لقي تصنيفه لأنواع السلوك قبولاً واسعاً اصطلاح (Zweckrationales Handeln) (وهو السلوك العقلاني القائم على الغاية حيث تكون الوسيلة والغاية عقلانيتين) لتمييزه من نوع آخر من السلوك العقـــلاني (Wertrationales Handeln) (وهو السلوك العقلاني القائم على القيمة حيث تكون الوسيلة عقلانيـة بينما يجوز أن تكون القيمة عقلانية أو غير عقلانية) . انظر :

Wirtschaft und Gesellschaft Vol. I, p. 12.

ولكن يبدو أن هذا النوع الثاني يمكن اختزاله الى الأول ، وأن صنفاً واحداً من النشاط العقلاني واف بالغرض . إن كوتاربنسكي يميز صنفاً واحـــداً فقط :

Treatise on Good Work, ed. cit., p. 137 .

ثم يميز فيبر بين النشاط التقليدي والنشاط العاطفي (ص ١٢) . ولكن عاطفية السلوك مرتبطة بمبدأ مختلف من التصنيف : إذ يمكن للسلوك العقلاني والتقليدي أن يتلون بالعاطفة سلباً وايجاباً ، فيمكن أن يكون لها توارد خواطر سارة

وغير سارة . ويفي بالغرض تقسيم السلوك الى عقلاني وتقليدي . بيد أنـــه من المهم أن فيبر يستعمل فقط اثنين من هـــذه الأصناف في كتبـــه عن التاريخ الاقتصادي ؛ انظر مثلاً :

Wirtschaftsgeschichte, p. 15 & 302 - 3.

أما قول لودفيك فون ميسيس إن العمل الإنساني عقلاني دائماً ، واصطلاح « العمل العقلاني » حشو لا بد من رفضه من حيث هو ، إنما هو خاطىء كل الخطأ .

Ludwig Von Mises, Human Action — A Treatise on Economics, London 1949, p. 18.

فيقول ميسيس « إن عكس العمل ليس سلوكاً غير عقلاني ، بل انـه استجابة تفاعلية الى الحوافز من الأعضاء والغرائز الجسمانية التي لا يمكن السيطرة عليهـا من خلال إرادة الشخص المعني » (ص ٢٠) . ولا يترك هـــذا مجالاً للسلوك التقليدي الذي هو أيضاً نشاط واعٍ وهادف ، ولكن تميّزه حقيقة أن التقاليد هي التي تقوّم هدف ووسائل هذا النشاط وليس الأخيرة نتيجة للتعقل . ففي كلا النشاط التقليدي والنشاط العقلاني يوجد وعي للهـدف والوسائل ؛ ويكمن الفرق بين هذين النوعين من النشاط في حقيقة أنه في الحالة الأولى يتم تبني الهدف والوسائل تقليدياً ، ويتم الوصول اليها عن طريق التعقل في الحالة الثانية ، ويقدم كيرد أليشنر نقداً ثاقباً لنظرة ميسيس في :

Rationalität und Irrationalität in den Wirtschaftlichen Handlungen und ihre Erfassung durch die Wirtschaftstheorie. Schmollers Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkwirtschaft, 1957, pp. 5-12.

١١ — يميز كوتاربنسكي هذا التمييز في :

Treatise on Good Work, ed. cit., pp. 122-9.

ويعطي المثال التالي عن نشاط عقلاني منهجياً وليس حقائقياً : « يقـــيم أحدهم خطة سفرة على جـدول الأوقات الرسمي ولكنه يفشل في الوصول الى مقره لأن القطار ، خلافاً للمعلومات المعطاة ، لا يتوقف هناك » .

١٢ – انظر :

K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. I, p. 36.

١٣ – المصدر السابق ص ٣٧ .

١٤ – وجدت بواكير مسك الدفاتر التجارية المنتظمة في القرن الثالث عشر. إذ بدأ التجار في المدن الإيطالية ، وخاصة فلورنسة ، بمسك حسابات منتظمة للأهم من عملياتهم التجارية . وقد وجدت المحاسبة في فرنسة أيضاً في القرن الرابع عشر . ثم ظهر مسك الدفاتر المزدوج في نهاية القرن الرابع عشر في المدن الايطالية الشمالية ، وربما في جنوة أولاً ، وتطور حينئذٍ وخاصة في فينيسية (بحيث سُمي بمسك الدفاتر الفينيسي) . ومن هنا انتشر الى جميع المراكز التجارية الكبرى في أوربا الغربية وخاصة هولندة . وقدم لوكاباسيولي (Luca Paccioli) أول عرض منتظم لمسك الدفاتر المزدوج في :

Summa di arithmetica, geometria, proportioni et proportionalita.

المنشور في فينيسية عام ١٤٩٤. ولعب دوراً مهماً النظام العشري وطريقة الحساب المرتبطة به Notation decimale أيضاً ، الذي أُخذ عن العرب ، بعد أن ظهر لأول مرة في الهند . وشخصت نقطة التحول في هذا الحقل بظهور كتاب ليوناردو بيسانو (Leonardo Pisano) الموسوم (Liber Abaci) المنشور في فلورنسة عام ١٢٠٢ . وكان الانتقال الى النظام العشري وثيق الصلة بتطور المحاسبة ومسك الدفاتر التجارية . وقد أنشئت ، في المدن الايطالية الشمالية وبعدئذٍ في الأقطار الأخرى أيضاً ، مدارس خاصة لتدريب الشباب على المحاسبة ومسك الدفاتر لإعدادهم ليكونوا تجاراً . وقد وجدت هذه المدارس في فلورنسة في القرن الرابع عشر من قبل . وبعد ذلك ، ظهر حساب رأس المال في القرن السادس عشر ، وطالب المؤلف الهولندي سيمون ستيفن (الذي أسهم بقسط وافر في التطبيق العملي للمراتب العشرية) عام ١٦٠٨ بإعداد الميزانية العامة للمشروع ، وكذلك حينما يموت التاجر وحينما تصفى

الشركة. ومن الجدير بالملاحظة أن كلمة « Ragione » باللغة الايطالية استعملت لتشير المشروع ، وكلمة « Raison » باللغة الفرنسية ، (وكلاهما يأتيان من اللاتينية « Ratio ») التي كانت تعنى أصلاً « العقل » و « الحساب » معاً . ومن هنا ، تظهر عقلانية المشروع الرأسمالي وارتباطه بالحساب التجاري في علم تطور اللغة. ويكتب سومبارت حول تطور مسك الدفاتر في المشروع الرأسمالي وأهميته كعامل في عقلنة النشاط الاقتصادي في :

Der moderne Kapitalismus, ed. cit., Vol. 2, pt. I, pp. 110-138.

وكذلك وجه سومبارت الاهتمام الى التأثير غير المباشر الذي تركته عقلنة النشاط الاقتصادي ، على شاكلة الحساب ، على تطور العلوم الطبيعية : وهو يؤكد أيضاً على تأثير هذه العقلنة في تطور المقولات الاقتصادية العلمية قائلاً : « يقوم مسك الدفاتر المزدوج على التطبيق المستقيم لمفهوم يعالج جميع الظواهر ككميات – إذ أن التكيم فكرة أثارت جميع روائع الطبيعة ، وهي هنا قد أصبحت ، لأول مرة في التاريخ ، وبصورة واضحة تماماً ، الفكرة الأساسية لنظام معين . ولا يقتضي جهداً فكرياً كبيراً أن نرى في مسك الدفاتر المزدوج نواة أفكار الجاذبية ، والدورة الدموية ، وحفظ الطاقة والأفكار الأخرى التي اثبتت على أنها جنية الثمر في العلوم الطبيعية » . (ص ١١٩) . ويكتب ، بعدئذ في مناقشته لحسابات الميزانية قائلاً : « قرر هذا النهج إيجاد مفهوم رأس المال . ويمكن أن نقول أيضاً ، إن مقولة رأس المال لم تكن موجودة قبل مسك الدفاتر المزدوج » (ص ١٢٠) . وأشار سومبارت أيضاً الى أن مقولات رأس المال الثابت والدائر، والمقولات عن التغيرات في شكل رأس المال ، والمدور التجاري، ومدور رأس المال، وتكاليف الإنتاج، وغيرها من مقولات الاقتصاد السياسي ، انبعثت عن النشاط العملي للمشروع الرأسمالي . ولاحظ ماكس فيبر انه بخلاف المشروع الرأسمالي، لا يمسك التجار، والمرابون ، والصيارفة في المجتمعات غير الرأسمالية دفاتر ولا حسابات نقدية:

Wirtschaftsgeschichte, ed. cit., pp. 198-203

ولفت ماركس الأنظار الى أهمية تطور المشروع الذي يتاجر بالنقود وبخاصة مشروعات وجمعيات النقود في فينيسية وهولندة كتطور مسك الدفاتر . وهذا أنتج تقسيماً للعمل أخذ بموجبه أمنـــاء الصندوق على عاتقهم مسؤولية مسك الدفاتر :

Capital, Saraswaty Library, Culcutta 1946, Vol. II, p. 251

15. K. Marx, Capital, Dent. London 1930, Vol. I, pp. 137-138.

١٦ – لقـد كتب المنظم العظيم لفلسفة العصور الوسطى توماس أكويناس (Thomas Aquinas) ، « يفهم إذن أن الإنسان يرغب في مقـدار معين من الأموال الخارجية الى حد ضرورتها له لكي يعيش حسب مقامه . وإن الخطيئة تكمن في زيادتها على هذا المقدار : إذا أحب أحدهم الحصول والحفاظ على ما هو أكثر من حقه ، فيعتبر هذا بخلاً . وهو يعرّف على أنه رغبة مفرطة في التملك ».

Summa Theologica, Secunda Secundae, quaestio 118, articulus 1.

١٧ – لقد أُدخل هذا النوع من قوانين تخصيصات المصروفات الى بولونية في القرن الرابع عشر. واستعملت هذه القوانين في القرن السابع عشر لمنع سكان المدن (الاجنبية على الأغلب) من لبس الفرو ، والملابس والشرائط الحريرية ، وأحذية الجلود المراكشية ، واستعمل هـذا الاجراء الإقطاعي في القرن الثامن عشر مرة أخرى على نطاق واسع ولكن لغرض يختلف عن الغرض السابق؛ فقد صمم الاجراء لمنع الاستيراد – وقبل كل شيء استيراد السلع الترفية ، وفي الوقت عينه لتشجيع الصناعة الوطنية وتراكم رأس المال. وقد تناولت قوانين التخصيصات سكان المدن أولاً ، ولكنها شملت مؤخراً الارستقراطية أيضاً . وقـد دعمت هذه القوانين بغرامات ثقيلة وبمصادرة السلع الترفية موضوع البحث . أنظر (بالبولونية) :

Z. Kaczmarczyk & B. Lesnodorski, A History of the Polish State and Law, Warsaw 1957, Pt. 2, pp. 261, 365, 483.

١٨ – انبعثت عن هذا ظاهرة الجشع من أجل فائض العمل . وهـذا يظهر

حينما يصبح منتوج فائض العمل سلعة . ويكتب ماركس قائلا : « بيد أن من الواضح في مجتمع يقوم من الوجهة الاقتصادية ، على حال تسود فيها القيمة الاستعمالية (Use - Value) على القيمة التبادلية (Exchange Value) للمنتوجات ، أن يتحدد فائض العمل ضمن دائرة من الحاجات تصغر أو تكبر ، ولا يمكن أن ينبعث العطش الذي لا يروّى من أجل فائض القيمة كنتيجة مباشرة لطبيعة طريقة الإنتاج بالذات ... ولكنه حالما ينجذب الناس الذين ما يزال الإنتاج بينهم يأخذ الشكل الأدنى في عمل العبيد ، عمل الاقنان ، الى نطاق السوق العالمي الذي تسود عليه طريقة الإنتاج الرأسمالي ، بحيث يصبح بيع المنتوجات المصنوعة للتصدير المصلحة القائدة ، فإن أهوال الاعباء المتمدنة تتطعم على الأهوال البربرية للعبودية والقنانة ، الخ ... »

(Capital, ed. cit., Vol. 1, pp. 235 - 236).

وفي بولونية : قاد نمو إنتاج فائض الحبوب المسوّق ، وخاصة للتصدير ، الذي بدأ في القرن السادس عشر الى تطور اقتصاد المقاطعات الكبيرة وزيادة في عمل السخرة المطلوب من الفلاحين ، انظر (بالبولونية) :

History of Poland ed. Tadeusz Manteuffel, Warsaw 1958, Vol. I, pt. 2, pp. 91-9 and 429-432.

١٩ — على وجه الدقة ، ليس من الضروري التكميم التام لغاية النشاط لفرض تطبيق المبدأ الاقتصادي . إذ يكفي أن تكوّن درجات تحقيق الغاية مجموعة مرتبة ترتيباً يمكّن من القول ما إذا كانت الغاية قد أنجزت بدرجة أكبر أم أصغر . فلا يلزم لزوماً أن تكون الغاية قابلة للقياس ، أو لا لزوم لأن تكوّن درجات التحقيق مجموعة يمكن مطابقتها واحداً بواحد مع مجموعة الأرقام الحقيقية أو مع مجموعة فرعية منها (مثال ذلك ، مع مجموعة الأرقام العقلانية أو مع مجموعة الأرقام الطبيعية) . ويمكن القول ، في هذه الحالة ، ان درجة معينة من تحقيق الغاية إنما هي عدد معين من المرات (مثال ذلك ، ثلاث مرات ، خمس مرات) أكبر من عدد آخر . [ولا] ويكون هذا عندئذ تكميماً تاماً .

ولكنه يكفي لغرض أن نستقصي درجة تحقيق الغاية أن نعرف ما إذا كانت درجة التحقيق أكبر أم أصغر ، فقابلية القياس غير ضرورية هنا . فإذا كانت درجات تحقيق الغاية قابلة للقياس ، فإنها طبعاً تكوّن مجموعة مرتبة ، وليس العكس بالعكس . وسوف يجد القارىء مناقشة أكثر تفصيلاً لهذه المشكلة في الملحق في نهاية الفصل . يستعمل بعضهم اصطلاح « المقدار » (Magnitude) ليشير الى أية ظاهرة تكوّن درجات تحقيقها المختلفة مجموعة مرتبة ، واصطلاح « الكمية » (Quantity) ليشير الى الحالة حيث تكوّن درجات التحقيق المختلفة مجموعة يمكن مطابقتها واحداً بواحد مع مجموعة الأرقام الحقيقية أو مع مجموعة فرعية منها . كل كمية مقدارٌ ، لأن مجموعة الأرقام الحقيقية مرتبة ؛ ولكن ليس كل مقدار كمية . فدرجة صلابة المعادن مثل عن مقدار ليس هو بكمية . فالمعادن مرتبة حسب صلابتها ، ولكن ليس من معنى في القول إن معدناً واحداً هو ثلاث مرات أصلب من آخر . نستطيع القول ، باستعمال هذه المصطلحات ، إنه يكفي لغرض تطبيق المبدأ الاقتصادي أن تكون غاية النشاط الاقتصادي مقداراً ، فقد تكون كمية (ولكن لا حاجة لذلك) . فربح مشروع إنما هو كمية ، وعليه فتكيم الهدف من نشاط المشروع الرأسمالي إنما هو كمية أكثر من ضروري لتطبيق المبدأ الاقتصادي .

٢٠ – يميز كوتاربنسكي بوضوح بين هاتين الصيغتين . يتحدث كوتاربنسكي عن « النوعية الاقتصادية » للسلوك ويميّز نوعين منها : « الانتاجية » (Productivity) والاقتصاد (Economy) . ويعرّفها على الوجه التالي : « كلما كان المنتوج أكثر قيمة لإنفاق معين ، فإن السلوك أكثر إنتاجية ؛ ومن الناحية الأخرى ، فكلما قلّ الإنفاق في إنجاز هدف معين ، فإن السلوك اكثر اقتصاداً » .

Treatise on Good Work (in Polish) ed. cit., p. 124.

ولفت كوتاربنسكي الأنظار الى الغموض الذي يعتور المصطلحين « قيمة المنتوج » و « كمية الإنفاق » ويقول (المصدر السابق ص ١٢٦) « بقدر ما

يتعلق الأمر بالانتاجيـة ، يقوم وضع مسر تمامـاً حينما يمكن أن تعطي جميع قيم المنتوج بالقيم التبادلية التجارية المعلومة ، مقامة بالنقود . وإذا أمكن القيام بنفس الشيء لجميع النفقات : (المصدر السابق) انظر أيضاً :

A Logic Course for Lawyers (in polish) ed. cit., pp. 159-160.

ويستعمل بعضهم أيضاً التعبير « مبدأ الجهـد الأدنى » (The Principle of Least Effort) ليصف الصيغة الثانية . وحري أن يكون هذا تعريفاً ضيقاً لأن الجهد إنما هو أحد الوسائل بجانب الموارد الطبيعية . وفوق ذلك ، فإن الجهد يظهر على المشروع الرأسمالي بحدود كونه إنفاقاً للنقود فقط ، أي بقـدر ما هو متضمن في الأشياء المادية .

٢١ — تُربط أحياناً هاتان الصيغتان معاً على هـذه الشاكلة : تحقيق الأثر الأقصى من أجل الانفاق الأدنى للوسائل . لنفترض أن الصيغة الأولى حاصلة ، أي تم التوصل الى الدرجة القصوى لتحقيق الهدف من إنفاق معين على الوسائل. حينئذ لا يمكن تخفيض الانفاق على الوسائل لأن هذا يؤدي الى خفض في درجة تحقيق الغاية أو العكس بالعكس : لنفرض أن الصيغـة الثانية حاصلة ، أي تم الحصول على درجة معينـة من تحقيق الغاية بالحد الأدنى من الانفـاق على الوسائل . إن الصيغتين بديلتان : يؤدي الجمـع بينهما الى استحالة منطقية (Logical Absurdity) . وهنا يفترض ، كما في جميع التعقل الذي يعالج المبدأ الاقتصادي ، أن الرابطة بين الانفاق على الوسائل ودرجة تحقيق الغاية إيجابية ، أي كلما زاد مقدار الوسائل المستخدمة ، زادت درجة تحقيق الهدف ، والعكس بالعكس : تقتضي درجة أكبر من تحقيق الغـاية مقداراً أكبر من الوسائل . ويوجد التفسير الأكثر تفصيلاً في الملحق لهذا الفصل .

٢٢ — يعطي سومبارت أمثلة عن هذا النوع من العلاقة بين مشروع ما وكل من الاقتصاد الطبيعي أو المنزلي في ظل الرأسمالية المبكرة . ففي سيليزية ، كانت مناجم الحديد الخام سابقاً ، أي حوالي بداية القرن التاسع عشر ، تعود الى ملاكي

الأرض وتستغل مرتبطة بالزراعة . حيث كان مقدار الخام المذاب يقرره مقدار الخشب الذي يمكن أن تستغني عنه المزرعة للأغراض غير الزراعية . وفي بولزانو ، كان كبار التجار يغلقون متاجرهم في الصيف ويذهبون الى الاصطياف. وحتى بنجامين فرانكلن خصص ست ساعات يومياً الى تجارته . لقد كانت الأهداف الأخرى تنافس استقصاء الربح . أنظر :

Der moderne Kapitalismus, ed. cit., Vol. 2. pt. 1. pp. 53-58.

٢٣ – لعبت الشركات التجارية وبعدئذ الشركات المساهمة دوراً طليعياً في فصل المشروع عن منزل المالك . وقد تطورت الشركات التجارية في أوربا الغربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر وعلى الأخص علاقتها بالتجارة الخارجية واستغلال المستعمرات . وقد ظهرت الشركات المساهمة ، في خضم هذا الوسط نفسه ، أول ما ظهرت بصورة مشتتة ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر . ولكن الانتاج الصناعي الرأسمالي تطور على شاكلة مشروع عائلي أو شركة أو غالباً ما كانت الأخيرة مشروعاً عائلياً مسجلاً قانوناً . وهكذا كانت ، مثلاً ، « المشروعات » النموذجية لانكلترة في عهد الملكة فكتورية ، أو « المشروع » الذي يكتب عنه أليفريد مارشال ، وهو يستعيد الى الأذهان بارتياح واضح حيوات الرجال الشباب : الذين كوفئوا ، مقابل عملهم الحسن في المشروع ، بابنة المالك زوجة . أنظر :

Principles of Economics, 9th. ed. London 1936, p. 301.

وعلى الرغم من طبيعة المشروع العائلية ، فإن حجمه ووظيفته كمعمل يشكل حاجزاً يفصله عن المنزل لعائلة المالك . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حدث نمو عظيم في عدد الشركات المساهمة (ذ.م.م.) ولشركات التضامن – الشكل الكلاسيكي للمشروع الرأسمالي المعاصر .

24. K. Marx, Capital, Calcutta 1946, Vol. III, p. 62.

٢٥ – تتطلب مشكلة التحولات التي اعتورت هذه الضرورة الاقتصادية

في الرأسمالية الاحتكارية دراسة منفصلة . وهذا ما سنقدمه في هـــذا الكتاب فيما بعد .

٢٦ – لقـد توصل كاناي (Quesnay) مؤسس المدرسة الفيزيوقراطيـة ، الى صياغة المبدأ الاقتصادي ، على الرغم من كونها غير كاملة ، أي انه جمع بين مبدأ الأثر الأقصى ومبدأ الاقتصاد في الوسائل ، وهو أمر متناقض ، كما نعلم . وصياغتـــه كانت كما يلي حينما يتم التوصل الى الزيادة القصوى الممكنة من اللذة لغرض الاقتصاد الأقصى الممكن في النفقـات ، يكون السلوك الاقتصادي إذن قد بلغ الكمال » .

Sur les Travaux des Artisans, Second dialogue. Œuvres economiques et philosophiques de Quesnay, Frankfurt & Paris, 1888, p. 535.

٢٧ – يقصد ماركس برأس المال الثابت (Constant Capital) قيمـــة وسائل الإنتاج المستعملة .

٢٨ – شرح كاوتسكي بجلاء تام :

K. Marx Capital, Calcutta 1946, Vol. II, pp. 63-64.

العمل المضاد لمبـــدأ العقلانية الاقتصادية ضمن إطار أسلوب الانتـاج الرأسمالي قائلاً : « ليس الاقتصاد فضيلة فنيـــة بالتأكيد فقط ، بل هو فضيلة اقتصادية أيضاً . ولكن هنالك علاقات اقتصادية ، حيث يسرف الرجال الأشداء بقوة عمل أولئك الذين يعتمدون عليهم – من العبيـد أو العمال الأجراء – ويعتبرون هذا اقتصاداً . وهذا الاسراف نموذجي بالنسبة الى علاقات اقتصادية معينة ... ففي عالم المصالح الطبقية المتعارضة ، ليس كل اقتصاد يمكن أن يعتـبر اقتصاداً من وجهة نظر جميع المعنيين . فالرأسمالي يقتصد في التكاليف وليس في ساعات العمل لعماله . وحيثما لا تجابه مقاومة ، يسمح بالتبذير العديم التفكير – لأسباب اقتصادية بحتة ، « فالمبدأ الاقتصادي » قطعي دائمـاً ليس في الاقتصاد ، بل في التكنيك فقط ، لأنه لا توجد مصالح ولا طبقات متعارضة في التكنيك » .

(Die materialistische Geschichtsauffasung, ed. cit., Vol. I, pp. 726-7.

٢٩ – أما عن معنى احتكار القلة ، فانظر الهامش ٢٨ من الفصل السابع .

30. K. Marx, Capital, ed. cit., Vol. II, p. 64.

٣١ – نقصد بالمجتمع ، كما هو مفسر من قبل ، جميع الناس المرتبطين فيما بينهم من خلال التعاون وتقسيم العمل ، أي الناس الذين يشتغلون سوية ولبعضهم بعضاً . انظر الفصل الثاني .

٣٢ – توجد نواة من هذا القبيل في « مجلس العون الاقتصادي المتبادل » وأعضاؤه هم الاتحاد السوفياتي ، والدمقراطيات الشعبية الأوربية ؛ وجمهورية الصين الشعبية ، وتساهم الدول الاشتراكية الآسيوية الأخرى في عمله .

٣٣ –

K. Marx, Das Kapital, ed. cit., Vol. 3, p. 907, Vol. II, ed. cit., p. 100.

« يصبح مسك الدفاتر كطريقة للسيطرة على هذه العملية وفهمها متزايد الضرورة كلما تبلغ العملية نطاقاً اجتماعياً وتفقد فرديتها – وعليه فإنها ضرورية أكثر في الانتاج الرأسمالي منها في الانتاج الحرفي والفلاحي ، وضرورية أكثر في الانتاج الجماعي منها في الرأسمالي » .

34. K. Marx, Grundrisse der Kritik der Politischen Oekonomie, Berlin 1953, p. 89.

35. V.I. Lenin, Will The Bolsheviks retain the Power of The State ? Sochinyenya (Works), Vol. 26, p. 89.

٣٦ – بخصوص تاريخ حساب الموازنة في الاتحاد السوفياتي أنظر :

T. Riabushkin, History of Balance of National Economy in the U.S.S.R. Academy of Sciences of the U.S.S.R., Moscow 1958.

ويحتوي كل كتاب مدرسي سوفياتي عن الاحصاء الآن قائمة بأهم أنواع الموازنات

الاقتصادية – الاجتماعية وخلاصة عن أعدادها. أنظر مثلاً الفصل الثامن من :

Course of Economic Statistics, ed. A. Petrov, Moscow 1961.

وانظر أيضاً الفصل السابع من كتاب :

A. Gozulov, Economic, Statistics, Moscow 1953.

وحول موازنة الاقتصاد الوطني انظر :

S. Strumulin, Balance of National Economy as an Instrument of Socialist Planning. 1954, No. 11.

وانظر :

V. Niemchinov, Statistical and Economic Problems of Drawing up a National Economic Balance. Scientific Notes on Statistics, Vol. III, Academy of Sc. of the USSR, Moscow 1957.

أما عن المصادر البولونية حول الموضوع فانظر :

Socio-economic, Statistics ed. Kazimierz Romaniuk, Warsaw 1954, Chapter XIII.

٣٧ – حول تأثير نجاحات الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفياتي في السياسة الاقتصادية الأقطار الرأسمالية ومحاولات اقتباس عناصر معينة من الطريقة السوفياتية في تخطيط الاقتصاد الوطني . أنظر :

E.H. Carr, The Soviet Impact On the Western World, London 1947, pp. 20-42.

٣٨ – أنظر :

R. Stone, Function & Criteria of Social Accounting, Income & Wealth, Cambridge 1951; F. Perroux, Les Comptes de la Nation, Paris 1949, J. Ohlson, On National Accounting, Stockholm 1955.

وانظر أيضاً :

Eric Schneider, Einführung in die Wirtschaftstheorie, I, 6th ed. Tuebingen. 1955, part 1, chapter VI,

وتدعى الموازنات الاقتصادية الوطنية في الأقطار الرأسمالية بالميزانيات الاقتصادية الوطنية (National economic budgets) .

٣٩ – لقد أدخل الاقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتيف تحليل المدخل – المنتج في كتابه :

The Structure of American Economy, 1919-1930, N.Y. 1941.

(وقبل ذلك نشر مقالاً حول الموضوع في مجلة Review of Eco. & Stat. في عام ١٩٣٧) . ويستخدم هذا التحليل الآن في عدة أقطار وهناك قسط وافر من « الأدبيات » حول الموضوع ... فأوسكار لانكه يعطي مقدمة الى تحليل المدخل – المنتج في :

Introduction to Econometrics, second edition, Warsaw-London 1962, pp. 259-338.

وكذلك يفعل باول سلميكي (Pawel Sulmicki) في كتابه (Inter-industry Flows) وارشو ١٩٥٩ . لقد نشر ليونتيف الهيكل الأولي للمفاهيم الأساسية لتحليله في ١٩٢٥ في دراسته باللغة الروسية :

Balance of National Economy of the U.S.S.R. Planovoye Khoziaistvo No. 12.

وقد كتب هذه المقالة في سياق المناقشة حول إعداد الخطة الخمسية السوفياتية الأولى . كان ليونتيف في ذلك الوقت مستخدماً في هيئة التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي(Gosplan)، وواصل عمله حول موازنات الاقتصاد الوطني في الولايات المتحدة . واسترعى عمله الاهتمام خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، حينما الفت طرقه تطبيقاً عملياً مهماً وقام دبليو. أس. نيمجينوف (W. S. Niemchinov) بتحليل مقارن لتحليل المدخل – المنتج والطريقة السوفياتية للموازنات الاقتصادية الوطنية في :

Balance Method in Statistics, Report of Soviet Scientists for xxx Session of the International Statistical Institute, Academy of Sciences of U.S.S.R. Moscow 1957.

ويعقب نيمجينوف باستحسان على مساهمة ليونتيف في دراسة الموازنات الاقتصادية الوطنية . أنظر :

Some Problems of Using he Balance Method in the Statistics of Interrelated Economic Systems. Reports of Soviet Scientists for the xxxi congress of International statistical Institute, Moscow 1958, pp. 17-18.

٤٠ – يستخدم الآن تحليل المدخل – المنتج في الاتحاد السوفياتي ، وبولونية ويوغوسلافية ، وهنغارية ، وتشيكوسلوفاكية . وقد شرعت البلدان الاشتراكية في استعمال البرمجة المستقيمة (Linear programming) أيضاً ، وهو نقطة سنناقشها فيما بعد .

٤١ – كتاب كوتاربنسكي (Treatise on Good Work) هو أول معالجة منتظمة للفعالية (للبراكسية) وقد نشر (بالبولونية) في ١٩٥٥ . بيد أن كوتاربنسكي بدأ عمله حول البراكسية قبل ذلك بكثير . أنظر مؤلفاته (بالبولونية) (Essays on Practice) (١٩١٣) ، (Action) (١٩٣٤) ، (Causal Action) (١٩٢٥) ، وجميع مباحثه هذه منشورة في (المؤلفات المختارة) ، وارشو ، ١٩٥٨ . ويحتوي كتابه (A Logic Course For Lawyers) (بالبولونية) ص ١٥٦ – ١٦٤ هيكلا وجيزاً للمفاهيم الأساسية للبراكسية ، وكذلك كتابه (Efficiency & Error) ، وارشو ١٩٥٧ ، (وخاصة الفصل الأخير) . ولغرض الفصل بين البراكسية وتكنيك النشاط ، أنظر كوتاربنسكي (Praxiological Sentences) في :

«Studio Filozoficzne» No. 4 (Types of Praxiological Sentences & their Justification), Warsaw 1960.

في :

«Kulture : Spoleczenstwo» No. 4, Warsaw 1960.

لقد كان عالم الاجتماع الفرنسي ايسبيناس (Espinas) أول من استعمل اصطلاح البراكسية ، حسبما جاء في كتاب ميسيس (Human Action, P. 3) في ١٨٩٠ في مقالة عن أصول علم التكنيك . ويظهر أن أول عمل عن البراكسية –

مستعملاً هذا الاصطلاح – كان قد نشر في ١٩٢٦ من قبل الرياضي السوفياتي المشهور يوجين سلتسكي (Eugene Slutsky) بعنوان :

Ein Beitrag zur formal praxeologischen Grundlegung der Oekonomik in Académie Ukranienne des sciences. Annales de La Classe des sciences Sociales-economiques, Vol. 4, Kiev, 1926.

(بالالمانية واليوكرانية) ويعود الى كوتاربنسكي فضل صيرورة هذا الاصطلاح أكثر انتشاراً واستعمالاً الآن . واستعمل ميسيس أيضاً الاصطلاح في كتابه الذي استشهدنا به من قبل (الذي نشر لأول مرة في جنيف في ١٩٤٠ بعنوان :

Nationaleconomic.. Theorie des Handelns und Wirtschaftens.

وكما سنرى في المكان المناسب ، أن ميسيس يكافىء بين البراكسية وبين الاقتصاد السياسي تكافؤاً زائفاً . ويثير تعريف كوتاربنسكي أيضاً بعض الريب ، فإنه يصف البراكسية على أنها علم النشاط الفاعل :

A Logic Course for Laweyers (in Polish), ed. cit., P. 6, Efficiency & Error (in Polish).

وفي :

Treatise on Good Work (in Polish), ed. cit. p. 7.

حيث يتحدث عن نظرية عامة للنشاط الكفء ، وهو ليس بالشيء نفسه . ويبدو لنا أن البراكسية لا بد من تعريفها على أنها علم النشاط العقلاني، مستعملين كلمة « العقلاني » بالمعنى المنهجي ؛ إذ ان فاعلية النشاط مرتبطة بعقلانيتها الحقائقية (Factual Rationality) ، ولكنها ليست ميزة للنشاط بوصفه اسلوباً للسلوك ، وهي إذن ليست بمسألة من مسائل البراكسية بل من مسائل علم التكنيك .

٤٢ – ظهرت سابقاً المقولات البراكسية ومبادىء السلوك في علمين اثنين فقط هما الأخلاق والاقتصاد السياسي . وغالباً ما سميت هذه العلوم بالعلوم الأخلاقية (Moral Sciences) ، خاصة في انكلترة وفرنسة ، أي أنها

دراسة للسلوك الانساني ، إذ تنطوي الأبحاث في الأخـــلاق على عدد كبير من المقولات البراكسية . كما تم تطوير عـــدد من المبادىء البراكسية في الاقتصاد السياسي . وكما سنرى في المكان المناسب ، هناك اتجاه في الاقتصاد السياسي لتشخيص علم الاقتصاد بالبراكسية . وبما أن العلم ميدان للنشاط الانساني ، فإن المبادىء البراكسية للسلوك توجد فيه أيضاً . مثال ذلك ، يقوم أساس الإحصاء الرياضي (أي علم تقدير بعض المقادير وتدقيق الفرضيات على أساس من المشاهدة الإحصائية) لا على حساب التفاضل والتكامل للاحتمال فحسب ، بل على بعض المبادىء البراكسية للسلوك أيضـــاً . فيتنازع التقدير الإحصائي مبدآن من مبادىء الأصول : مبـدأ ر. أ. فيشر عن الاحتمال الأقصى ، ومبدأ ماركوف عن الاختـــلاف (Variance) الأدنى (الذي استعمله كوس Gauss من قبل) . وقد تطورت مؤخراً نظرية عامة للقرارات الإحصائية تستمد جميع مبادىء الأصول المستخدمـــة في الإحصاء الرياضي من المبـــدأ الاقتصادي . انظر أيضاً :

A. Wald, Statistical Decision functions, N.Y. 1960, pp. 8-10.

وتعالج المنهجية العامة للعلم المبادىء البراكسية للأصول البراكسية في العـــلم . وتعتبر المـــادية الدايلكتيكية كل المعرفة على أنهـــا نتيجة للنشاط الاجتماعي الانساني وتؤسس نظريتها المعرفة على المبدأ البراكسي للأصول حسب « مقياس الممارسة » .

وقد تطورت نظرية البرمجـة (Theory of Programming) في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها متممة لبحث العمليات وقد استعملت بادىء الأمر لتثبيت التنسيق الأمثل بـــين النشاطات كالتجنيد أو التدريب ، والتجهيز ، وصيانة وتجديد المخازن ، وتشييد المطارات الخ ... وبعدئذ ، ألفت تطبيقاً واسعاً في النشاط الاقتصادي . ويوجد هيكل تاريخي مختصر في :

R. Dorfman, P.A. Sanuelson & R.M. Solovin Linear Programming & Economic Analysis, N.Y. 1958, pp. 1-5.

بيد أن المفاهيم الأساسية للبرمجة كانت قد تطورت في الاتحاد السوفياتي من قبل لصلتها بمشاكل تنظيم وتخطيط الإنتاج . انظر :

L.V. Konarovich (Mathematical Methods of Organization & Production, Leningrad, 1939.

ونشر كانتوروفيج ورقتين اخريين عن تطبيق البرمجة ، حول :

Translocation of Masses Doklady Academic Nach
SSSR, 1942, nos. 748; (Use of Mathematical Problems)

في الكتاب الموسوم :

Analysis of Transport Academy of Sciences of U.S.S.R., Moscow-Leningrad, 1949.

وقد نشر كانتورفيج عرضاً منتظماً للبرمجة بعنوان :

The Economic Reasoning of the Optimum use of Resonices.

في موسكو ١٩٥٩ . كما توجد مقدمة جيدة عن البرمجة (بالبولونية) في :

Wieslaw Sadowski, Theory of Decision, Warsaw, 1960.

٤٣ – قامت في بداية الحرب العالمية الثانية جماعات بحث العمليات في القوات المسلحة البريطانية بتحليل الطرق المستعملة في العمليات العسكرية تحليلاً علمياً . وقد لعب دوراً ملحوظاً في هذا كل من الفيزياويين ب. م. س. بلاكيت ، و ج. د. بيرنال . وعالجت هذه الجماعات المكونة من العلماء مشاكل كالعدد الأمثل من البواخر في الأسطول والحجم الأمثل للسرب من المقاتلات ، والعمق الأمثل لانفجار القذائف العميقة . وبعد دخول الولايات المتحدة في الحرب ، أنشئت أيضاً جماعات بحث العمليات في القوات المسلحة الأمريكية . إذ أنها عالجت مشاكل كالطريق الأمثل للباخرة خلال هجوم جوي ، والتوزيع الأمثل للالغام في مدخل ميناء للعدو الخ ... وتجد تاريخاً موجزاً لهذه الجماعات في :

J.F. Closbey & F.N. Treethen in Operation Research for menagement, 1954, & by J.D. Bernal in Science in History, London 1954, pp. 580-581.

See also C.W. Churchman, R.L. Achoff, E.L. Arnoff, Introduction to Operations Research, N.Y. 1958, pp. 9-12.

ويرى بيرنال أن بحث العمليات كان عاملاً مهماً في تفوق القوات المسلحة لبريطانية العظمى والولايات المتحدة على القوات المسلحة الألمانية النازية التي استخدمت طرقاً لقانية (Intuitive) أكثر . ويوجد حالياً في الولايات المتحدة ست أو سبع شركات تتخصص في بحث العمليات لأغراض المشاريع الصناعية والتجارية ، كما يوجد لدى بعض الشركات الكبرى دوائرها الخاصة ببحث العمليات . وقد أسست في بريطانيا العظمى معاهد بحث العمليات من قبل مؤسسات تجارية لتقوم بالبحث في الصناعة ، وسكك الحديد ، والنقل في البلديات ، وتعبيد الطرق الخ . . .

وفي انكلترة أسست مجلة « Operation Research Quarterly »

وفي أمريكة « Operation Research » ،

وفي فرنسة « Revue de Recherche Operationelle » .

٤٤ ــ ونجد هيكلا لأهم مشاكل وطرق بحث العمليات في الكتب المعددة في الهامش ٤٣ . وفيما يتعلق بالأدبيات البولونية حول الموضوع ، لا بد من ذكر :

O. Lange introduction to Econometrics

(حيث يحتوي الفصل الأول منه على مقدمة في البرمجة) .

٤٥ ــ يأتي اصطلاح « السايبرنية » من اليونانية حيث يعني « الربان » (Helms Man) . وتتصل بها لغوياً كلمة « الحاكم » (Governor) وتدعى السايبرنية بـ « علم الرقابة » لأن الاستعمال الاول لهذا الاصطلاح جاء مطبقاً على المكائن والبدع المدارة ذاتياً (Self - Governing Machines and Devices) ، ومن ثم على العمليات البيولوجية المدارة ذاتياً . ومؤسس السايبرنية هو نوربرت فينر (Norbert Wiener) . انظر كتابه :

Cybernetics, Control & Communication in the Animal & the Machine, first published in Paris & New York in 1948.

٤٦ – يجد القارىء مقدمة عن الطرق الرياضية للبرمجة في الملحق المنشور قبل هوامش هذا الكتاب .

٤٧ – انظر الملحق المذكور سابقاً، وتجد هذه المتشابهات الهندسية مشروحة في كتاب اوسكار لانكه :

Introduction to Econometrics, pp. 333-7.

٤٨ – انظر الفصل الرابع .

٤٩ – ينطوي نظام الاستدلال الاستنتاجي ، كما نعلم ، على التعاريف والمصطلحات ، والبديهيات (وتسمى بالفروض أيضاً) ، أي العبارات التي تكوّن منها مقدمات الاستدلال والتي لا تتم البرهنة عليها في النظام، وتوجيهات الاستدلال ، أي قواعد استنتاج النتائج من المقدمات . انظر مثلاً :

Kotarbinski, A Logic Course for Lawyers (in Polish), ed. cit., pp. 128-129.

٥٠ – انظر :

R.L. Hall & C.J. Hitch, Price Theory & Business Behaviour, Oxford Economic Papers No .2, 1939, & W.Y. Baumol, Marginalism & The Demand for Cash in the Light of Operations Research Experience, The Review of Economics & Statistics, No. 3, 1958.

٥١ – وجد الحساب الهامشي، على كل حال – حديثاً – تعبيراً له في طرق إمساك الدفاتر في المشاريع الرأسمالية . انظر :

J.G. Zillinski, the Marginal School and the Practice of «Big Business», 1959, No. 16.

الفصل السادس

١ – إن « رأس المال » هو المؤلف الرئيسي لكارل ماركس . وقد ظهر الجزء الأول منه في ١٨٦٧ . وبعد وفاته نشر انكلز الجزءين الثاني والثالث على أساس المخطوطتين اللتين خلفهما ماركس (الجزء الثاني في ١٨٨٥ والجزء الثالث في ١٨٩٤) . وما عدا رأس المال ينبغي أن نذكر المؤلفات السابقة له ، أي : **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** (المنشور في ١٨٥٩) ، والمؤلفات الشعبية : العمل المأجور ورأس المال (١٨٤٩) ؛ والأجور ، والسعر ، والربح (كتب وألقي في ١٨٦٥ ، ونشر في ١٨٩٨) ؛ أما المخطوطات التي خلفها ماركس حول تاريخ الاقتصاد السياسي فقد نشرها كاوتسكي في ثلاثة أجزاء خلال ١٩٠٥ – ١٩١٠ تحت عنوان **نظريات فائض القيمة** . وقد أعد معهد ماركس – انكلز – لينين في موسكو طبعة جديدة من **نظريات فائض القيمة** ، ظهر منها جزءان حتى الآن . وفي ١٩٥٣ نشر المعهد نفسه مخطوطات ماركس المحتوية على مذكراته التحضيرية **لرأس المال** . وقد ظهرت بعنوان :

Grundrisse der Kritik der Politischen Oekonomie

وما عدا مؤلفات ماركس ، يتحتم ذكر القسم الثاني من « رد على دهورنك » الذي كتبه شريكه الحميم فردريك انكلز والذي عالج فيه الاقتصاد السياسي ونشره في ١٨٨٧ . وما خلا هذه ، فكل مؤلفات ماركس وانكلز مصدر مواد لدراسة التفسير الماركسي للاقتصاد السياسي .

٢ – كان ماركس قد أدخل المصطلح الشائع الآن : « الاقتصاد السياسي الكلاسيكي » . وقد يشمل رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، أي وليم بتي (William Petty) (١٦٢٣ – ١٦٨٧) في انكلترة ، وبيير بواكوبيير (Pierre Boisguillebert) في فرنسة ، وكذلك مثليه الرئيسيين – آدم سمث (Adam Smith) (١٧٢٣ – ١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) (١٧٧٢ – ١٨٢٣) في انكلترة، وسيمون سيسموندي(Simone de Sismondi) (١٧٧٣ – ١٨٤٢) في فرنسة وسويسرة . انظر كارل ماركس :

A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., p. 70.

٣ – يشمل هـذا المصطلح طفيلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فتدخل ضمنه مدرسة سمث ، التي كان ممثلوها الرئيسيون جان بابتست سي (Jean Baptist Say) (١٧٦٧ – ١٨٣٢) في فرنسة وتومـاس زوبرت مالثس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦ – ١٨٣٤) في انكلترة (إلا أن آراءهم كانت مختلفة حول مسائل عديدة) ، ومدرسة ريكاردو ، التي كوّنها جيمس ميل (١٧٧٣ – ١٨٦٤) ج. ر. ماك كلاك (J. R. Mac-Cullock) (١٧٨٩ – ١٨٦٤) . وينبغي أن يذكر هنا وليم ناسو سينيور (William Nassau Senior) (١٧٩٠ – ١٨٦٤) في انكلترة ، وفردريك باستيا (Frédtic Bastiat) (١٨٠١ – ١٨٥٠) في فرنسة . وقد عدّ ماركس جون ستيوارت مِل (John Stewart Mill) (١٨٠٦ – ١٨٧٣) ممثلاً للاقتصاد الفوغائي ، بيد أن عناصر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هي الغالبة على آرائه . وأقر ماركس نفسه بذلك حيث قال : « تجنباً لسوء الفهم ، أود أن أبين هنا انه على الرغم من استحقاق بعض الرجال من أمثال جون ستيوارت مِل للنقد على أساس من التناقضات بين عقائدهم الاقتصادية البالية وميولهم الحديثة ، فليس من العدل مطلقاً أن يحشروا في عداد المبررين (Apologists) الذين ينتسبون الى مدرسة الاقتصاد الفوغائي .

(Capital, Dent & Dutton, London 1930, Vol. II, p. 677 No. 2)

٤ – عُني آدم سمث بالعمل الاجتماعي وخاصة تقسيم العمل باعتباره مصدر ثروة الأمم ، وكذلك بتأثير العلاقات الاجتماعية التي ضمنها يتم العمل على هذه الثروة . وقد عرّف ريكاردو موضوعات الاقتصاد السياسي كما يلي : « تقسم غلة الأرض – كل ما يستمد من سطحها بالاستعمال الموحد للعمل ، والماكنة ، ورأس المال – بين طبقات المجتمع الثلاث ، ألا وهم مالك الأرض ، ومالك رأس المال الضروري لزراعتها ، والعمال الذين تتم زراعتها بجهودهم ... وتكمن المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي في تحديد القوانين التي تنظم هذا التوزيع » .

The Principles of Political Economy & Taxation, J.M. Dent & Sons, London 1911, p. 1.

٥ – كتب ماركس قائلاً : « حينما أتحدث عن « الاقتصاد السياسي الكلاسيكي» أقصد كل الاقتصاد السياسي، منذ وليم بتي، الذي كرّس لدراسة العلاقات الحقيقية المتداخلة للانتاج البرجوازي ، مميّزاً عن « الاقتصاد الغوغائي » . ويرتضي « الاقتصاديون الغوغائيون » ، أن يشوهوا مظهر العلاقات المتداخلة للانتاج البرجوازي ، قاضين أوقاتهم في اجترار مواد كان قد وفرها الاقتصاد السياسي العلمي منذ أيام خلت ، مفتشين هناك عن طعام يومي برجوازي في تفسيرات مقررة لأوضح الظواهر ، وفيما عدا ذلك ، فإنهم قانعون بترتيب أتفه الأفكار وأكثرها قناعة مما يحمله وكلاء الإنتاج البرجوازي بالنسبة الى ما هو الأفضل لهم من العوالم الممكنة ، ترتيباً على شاكلة متحذلقة زاعمين أنها مقولات خالدات » .

Capital, ed. cit., Vol. I, pp. 55 - 6 .

وقد أكد باستيا تأكيداً خاصاً على حقيقة نشوء العلاقات الاقتصادية بين الناس في عملية التبادل . إذ أن تبادل الخدمات إنما هو أساس الرابطة الاجتماعية بين الناس . انظر [بالبولونية] :

Harmonies économique, Paris 1850, pp. 111-114.

6. L. Krzywicki, Political Economy. A Handbook for the Self-Taught, ed. cit.

٧ ــ لا يمثل كارل منجر :

(Grundsatze der Volkswirtschaftslehre)

ودبليو. س. جيفينز :

(The Theory of Polit. Economy)

وليون فالراس :

(Elements d'économie Politique Pure, 1874).

وأليفرد مارشال :

(Principles of Economics 1890) .

والمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، التي قامت بتأسيسها تمثيلاً تاماً للاتجاه الذاتي على الرغم من أنهم يعتبرون منتسبين اليهـــا على الأغلب . فقد كان فالراس ومارشال معنيين قبل كل شيء بعملية التبادل في السوق ، وعالجا مسألة العلاقة الذاتية بين الإنسان والسلع بمجرد كونها إحدى العناصر في عملية السوق . وهما أقرب إلى العرف القديم الفوغائي في الاتجاه الذاتي . وتلعب العلاقة الذاتيـة في مؤلفات مارشال دوراً أعظم منهـــا في كتاب فالراس حيث يعزى الدور الأساسي الى الشروط الفنية للانتاج . إذ أن طريقة فالراس في تحليل علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتراكم تجعله أقرب الى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي .

8. Adam Smith, The Wealth of Nations, Dent & Dutton, London 1910, Vol. I, p. 13.

9. The High Price of Bullion. Appendix. The Words & correspondence of David Ricardo, Cambridge 1951, Vol. 3, P. 102.

١٠ ــ إن واضع هـــذه النظرية هو جرمي بنثام (Jermy Bentham) (١٧٤٨ ــ ١٨٣٢) وجيمس مِل وجون ستيوارت مِل من أتباعه . وقد تأثر

ريكاردو بينثام على أنه كان يفتخر قائلا : « كنت الأب الروحي لِمل وكان مِل الأب الروحي لريكاردو » فريكاردو إذن هو «حفيدي الروحي» انظر :

D. Rozenberg, (History of Political Economy), pp. 156-157. See also Z.J. Wyrozembski (The origins of Contemporary Bourgeois Economics) — «Ekonomista», Warsaw 1951, No. 6 and David Ricardo, Warsaw 1959, pt. VI.

11 - W. S. Jevons, Theory of Political Economy, 3 rd. ed. London 1881, p. 37.

وقد كتب جيفينز في ص ٥ من المقدمة قائلا : « حاولت في هذا الكتاب أن أعالج الاقتصاد بوصفه حساب[ا] للذة والألم » . وينبغي أن يلاحظ أن صياغة جيفينز للمبدأ الاقتصادي كما هي مقتبسة في المتن خاطئة ، حسبما بينا في الفصل الخامس .

١٢ — يبدو أن سينيور كان أول من صاغ النظرية الاقتصادية على صورة نظام استنتاجي بديهي . والمقتبس المذكور هنا هو البديهية الأولى لهذا النظام . انظر :

Joseph Schumpeter, History of Economic Analysis. N.Y. 1954, p. 567.

13. J.S. Mill, Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy, London 1864, p. 138.

١٤ — لقد ظهرت بعض عناصر الحساب الحدي من قبل، مثال ذلك في سياق تحليل الريع التفاضلي عند ريكاردو وماركس . ولكنه بظهور الاتجاه الذاتي فقط أصبح الحساب الحدي أداة منهجية السياسة في الاقتصاد السياسي . وما الحساب الحدي ، كما نعلم ، إلا مجرد تطبيق المبادىء المعروفة لحساب التفاضل على الحدود القصوى والدنيا للدالات الرياضية . وقد أدرك هذا بعض مؤسسي الاتجاه الذاتي كجيفينز وفالراس . ومن الناحية الأخرى ، فإن الرياضيات العالية لم تكن مألوفة لدى ممثلي المدرسة النمساوية ككارل منجر (١٨٤٠ — ١٩٢١)

وفردريك فيزر (Fredrick Wiesur) (١٨٥١ – ١٩٢٦) ويوجين بوهم – بوفيرك (Eugene Bohm - Bawerk) (١٨٥١ – ١٩١٤) . لقد اكتشف هؤلاء حساب التفاضل ثانية ، عند إدخال وتطبيق الحساب الحدي (مائتي عام بعد نيوتن وليبنتز) . وهذا ما لاحظه ج. أ. شومبيتر :

J. A. Schumpeter History of Ec. Analysis, pp. 18, 956 .

ويكون مصطلح « الاتجاه الحدي » غير دقيق كوصف للتفسير الذاتي للاقتصاد السياسي إذ أنه يأخذ طريقة هـــذا المذهب مقياساً لا محتواه . ولم يستعمل الحساب الحدي من قبل الاتجاه الذاتي فقط ، بل يستعمل هـــذا الحساب في كل مجال حيثما يتم استقصاء أو استدناء مقدار ما بواسطة الحساب التفاضلي (بخلاف البرمجة المستقيمة) . فمصطلح « نظرية المنفعـة الحدية » هو الأفضل على الرغم من أنه ، كما سنرى ، لا يشمل بعض الصيغ الحديثة في الاتجاه الذاتي .

١٥ – عرف جيفنز منفعة مادة ما باللذة التي يستطيع ممتلكُها تحقيقها :

(Theory of Political Economy, pp. 38, 45). Menger (Grundsätze der Volkwirtschaftslehre, Vienne 1871, p. 81) and Böhm-Bawerk (Grundzüge der Theorie des Wirtschaftlichen Güterwerts, «Jahrbücher für Nationaloeckonomie und Statistik» 1886, p. 999.

حيث يعرّف المنفعة بأنها ماهية المادة للرفاهية . ويتحـدث مارشال في كتابه « **مبادىء الاقتصاد** » ص (٣٣١) و (٤٧٠ – ٤٧٦) و (٨٥١ – ٨٥٢) عن « استقصاء الاشباع » .

١٦ – لقد خطا فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (١٨٤٨–١٩٢٣) الخطوة الأولى نحو التفسير الفعالي أو البراكسي للمنفعة حينما أدخل دالة الرقم القياسي على أنهـــا هدف الاستقصاء . ولكنه ، من الناحية الأخرى ، عرّف المنفعة بوصفها اللذة الناجمـة عن تملك مادة ما . انظر :

Manuel d'Economie Politique, 10th. ed. Paris 1927. pp. 159, 171, 249 & Passim

ومال فيزر أيضاً الى تفسير فعالي أو براكسي في رفضه علم النفس النفعي وفي تعريفه للمنفعة على أنها خاصية المواد التي يمكن استعمالها لإشباع الحاجات التي تكوّن هدف النشاط الاقتصادي . انظر :

Theorie der Gesellschaftlichen Wirtschaft, Grundriss der Sozial-oekonomie. pt. 1, 2 d. ed. Tuebingen 1924, pp. 141, 156 .

وقد أعطى ر.ج.د. ألين و ج.ر.هيكس تفسيراً فعالياً أو براكسياً خالصاً في:

(R.G. D. Allen & J.R. Hicks, A Reconsideration of the Theory of Value, «Economica», London, 1954.

وتوجد صياغة فعالية أو براكسية مستقيمة في كتاب ج. ر. هيكس :

A Revision of Demand Theory, Oxford 1956 .

وقدم ماكس فيبر تفسيراً فعالياً أو براكسياً لنظرية المنفعة الحدية يعود الى ١٩٠٨ . لقد قال : يجب صياغة هذه النظرية ، لا بالمقولات النفسانية عن تجربة اللذة ، بل بالمقولات « الذرائعية » أو البراكماتية عن الغاية والوسيلة . وكان فيبر يقصد من المقولات الذرائعية ما هو مقصود من المقولات الذرائعية بالمعنى الذي استعملناه (انظر الفصل الخامس) :

Max Weber, Die Grenznutzenlehre und das «Psychophysische Grund-gesetz» Gesammelte Abhandlungen zur Wissenschaftslehre, p. 372.

١٧ – عرف البفرد مارشال الاقتصاد على أنه (دراسة البشرية في عملها الاعتيادي من أجل كسب المعيشة » Principles of Economics, p. 1

١٨ – انظر :

L. Robbins, An Essay on the nature & Significance of Economic Science. 2nd. ed., London 1946, P. 16.

وأعطى نفس التعريف لموضوع الاقتصاد السياسي ، قبل ذلك بعض الوقت ، آخر المثلين الكبار للمدرسة النمساوية ، هانس مَيَر (Hans Mayer) :

Untersuchungen zu dem Grundgesetz der Wirtschaftlichen Wertrechnung,

«Zeitschrift für Volks Wirtschaft und Sozialpolitik,» Neue Folge Vienna 1922, Vol. 2, p. 5).

١٩ – أنظر :

L. Robbins, An Essay on the Nature & Significance of Economic Science, ed. cit., p. 17.

٢٠ – يجذب هانس مَيَر الانتباه إلى ضرورة هذا النوع من الهرم للغايات في:

Untersuchungen zu dem Grundgesetz der Wirtschaftlichen Wertrechnung, ed. cit., p. 5 .

ويعالج ماكس فيبر أيضاً مشكلة الاقتصاد كمشكلة الاختيار بين الغايات ، ويميز في هذا بين التكنيك والنشاط الاقتصادي. إذ يتكون التكنيك من اصطفاء الوسائل لتحقيق غاية معينة بينما ينصب النشاط الاقتصادي على اصطفاء الغايات المراد تحقيقها . إلا أن فيبر ينسى أن اصطفاء الغايات يقتضي تكوين هرم من الغايات . بيد أن الغايات المختلفة في هرم من الغايات تكوّن وسائل لتحقيق غاية رئيسية ، فيكون بالتالي التمييز بين التكنيك والنشاط الاقتصادي من دون معنىً . انظر :

Wirtschaft und Gesellschaft, pp. 32 - 35 .

21. L. Mises, Human Action, A treatise on Economics, New Haven, 1949, p. 3.

٢٢ – يكتب ميسيس قائلاً : « ليست النظريات المستحصلة من خلال التسبيب الفعالي (البراكسي) الصحيح مؤكدة وغير متعارضة تماماً فحسب ، بل إنها تشبه النظريات الرياضية أيضاً . وهي ، فوق ذلك ، تشير إلى واقعية الفعل كما يظهر في الحياة والتاريخ إشارة ملؤها التزمت التام عن يقينها وانعدام المنازعة فيها الساطعين. إذ أن البراكسية (الفعالية) تعبر تعبيراً دقيقاً ومضبوطاً عن المعرفة بالأشياء الحقيقية (Human Action p. 39.) فلا يذهب روبنز الى الحد الذي يجعله يقول بضرورة التدقيق التجريبي لانطباق تطبيق الفروض

الاقتصادية على حالة معينة . فقد كتب عن النظريات الاقتصادية قائلاً : « إذا سلمنا بالتطابق بين فروضها الأصلية والحقائق ، تكون نتائجها محتومة ولا مهرب منها » .

An Essay On the Nature. Significance of Economic Science, p. 122.

ويقدم ت. دبليو هيجسن نقداً ممتازاً للمحاولات الرامية الى بحث الاقتصاد ، وهو مفسر تفسيراً براكسياً ، على أنه دراسة مسبقة للظواهر في العالم الحقيقي :

The Significance & Basic Postulates of Economic Theory, London 1959. See also, Felix Kaufmann, Methodology of Social Sciences, London 1944, pp. 225-228.

23. K. Menger, Grundsätze der Volkwirtschaftslehre ed. cit., pp. 82, 85, 92, 96.

24. E. Böhm-Bawerk, Grundzüge der theorie des Wirtschaftlichen Güterwerts, ed. cit., pp. 9, 30.

25. F. Wieser, Theorie der Gesellschaftlichen, p. 137.

26. L. Robbins, An Essay on the Nature & Significance of Economic Science ed. cit., p. 20.

٢٧ – المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٢٨ – المصدر السابق ، صص ٨٠ – ٨١ .

٢٩ – كانت العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، إما أن تعتبر تعبيراً عن السذاجة البشرية وإما أن تهمل بكل بساطة .

٣٠ – انظر الفصل الخامس . لقد بيّن ت. دبليو. هيجيسن بوضوح تام أن نظريات ما يسمى بمنطق الاصطفاء العقلاني ليست بقوانين اقتصادية :

The Significance & Basic Postulates of Economic Theory, ed. cit., pp. 58-72.

31. F. Wieser, Theorie der Gesellschaftlichen, p. 137.

٣٢ ـ لا يشير هذا الى مارشال ومدرسته (المدرسة الكلاسيكية الجديدة) المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقاليد الاقتصاد السياسي الفوغائي الانكليزي ، والتي لا تبحث في سلوك الأفراد ، إلا بعد البدء بدراسة عمليات السوق ، مفتشة في هذا السلوك عن تفسير لضوابط عمليات السوق .

33. L. Robbins, An Essay on the Nature & Significance of Economic Science, ed. cit., p. 20.

٣٤ ـ انظر الفصل الأول .

35. R. Hilferding, Böhm-Bawerks Marx - Kritik, in Marx - Studien, Vol. 1, Vienna 1940, p. 61.

وقد نشرت ترجمة انكليزية حققها بول م. سيويزي في نيويورك ١٩٤٩ ؛ انظر ص ١٩٦ منها .

36. M. Pantaleoni, Principi di Economia Pura, Milan, 1931, pp. 7-13.

وكانت الطبعة الأولى قد ظهرت في ١٨٨٩ ، وما الطبعة المذكورة إلا إعادة للطبعة الأولى .

37. Antonio Gramsci; Il materialismo Storico e La Filosofia di Benedetto Croce. Opere di Antonio Gramsci, Rome 1955, Vol. 2, p. 268.

٣٨ ـ يرفض ادورد تيلر (Edward Taylor) ، مثلاً ، تعريف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة السلوك وفق المبدأ الاقتصادي ، لأن هذا لا يستثني التكنيك والعلوم الأخرى :

Introduction to Economics, 2nd. ed. Gdynia 1947, pp. 28-29, 88.

ويعرّف تيلر الاقتصاد على أنه دراسة الدخل الاجتماعي باعتباره مجموع إنتاج

السلع المادية (المصدر السابق ص ٢٥ – ٢٧) . وعليه ، فإنه يتبع آدم سمث الذي فهم الاقتصاد السياسي على أنـــه دراسة « ثروة الأمم » ويقـــدم بول ساميولسن (P.Samuelson) مثالاً آخر في كتابه الواسع الانتشار :

Economics, Introductory Analysis, N. Y. 1955 .

حيث يعالج ساميولسن التنظيم الاجتماعي للانتاج والتبادل، والنشاط الاقتصادي للدولة ، وتنظيم سوق العمل ، والدخل الوطني ، والتجارة الدوليـة الخ .. ولا ريب أن تأثير المدرسة الكلاسيكية الجديدة يفعل فعله هنا ، وهي ، كما أشرنا سابقاً ، لا يمكن أن تعتبر جزءاً من الاتجاه الذاتي من دون تحفظ على الرغم من وقوعها تحت تأثيره .

٣٩ – لقد لاحظ هذا ماكس فيبر من قبل إذ أنه فسر نظرية المنفعة كما يلي: « على القيم النظرية المستخدمة في نظرية المنفعة الحدية أن تجعل مجرى الحيـاة الاقتصادية مفهوماً كمثل ما تخبر القيمُ التي يوفرها مسك الدفاتر التاجرَ عن وضع تجارته وشروط استرباحها المستمر . وما المبادىء العامة التي تقيمهـــا النظرية الاقتصادية إلا تراكيب تسير الى العواقب التي تترتب على نشاط فرد واحد في تفاعله مع نشاط الآخرين ، إذا كيّف كل منهم علاقته بمحيطه حسب مبادىء مسك الدفاتر التجارية تكيفاً كلياً ، وبالتالي عقلانياً بهذا المعنى » .

Die Grenznutzenlehre und das «psychophysische Grundgesetz», ed. cit., p. 371.

40. F. Wieser, Theorie der Gesellschaftlichen Wirtschaft, p. 135.

٤١ – يبـيّن ت. هـ. دبليو. هيجيسن «تنوع التجارب الداخلية التي تعتري الاقتصاديين المختلفين وطبيعتها الغامضة » ، في :

The Significance & Basic Postulates of Economic Theory, ed. cit., pp. 131-143.

٤٢ – تدعى الأرقام التي تعبر عن ميزان التفضيلات اعتياديـــاً بالأرقـام القياسية للتفضيل (Indices of Preferenee) . إنها أعداد ترتيبية تعـــبر عن العلاقة بين تفضيل مجموعة واحدة مقابل أخرى ، أعظم منها ، أو مساوية لها ، أو أقل منها . ولكنها لا تنص ، مثلا ، على أنـــه تفضيل ب هو ثلاثة أضعاف تفضيل أ . إذ يشير ميزان التفضيلات الى ترتيب المقـدار ، وليس إلى القيمة العددية للتفضيلات . وفي الأمثلة المقدمة هنا يمكن أن نبـين التفضيلات لمجموعة أ ، و ب ، و ج بالأعـداد أو ١ و ٢ و ٣ أو ١ و ٥ و ١٢ ، أو بأي أعداد ترتيبها تصاعدي ، مثال ذلك ٣٢ ، و ١٠٥ ، و ٢٧٦٥. وكان فيلفريدو باريتو أول من لفت الأنظار الى حقيقة أن ميزان التفضيلات يبـــين ترتيب التفضيل فقط . انظر :

Manuel d'économie Politique, ed. cit., pp. 169-171 & 574-579).

فالتفضيل إنمـــا هو مقدار وليس كمية ؛ إذ أن سلوك المستهلك لا يظهر قابلية التفضيل للقياس . ولكن قامت مؤخراً محاولة لبيان أنـــه من الممكن قياس التفضيل على أساس من مشاهـــدة السلوك في اختيار المجموعات التي تكون محتوياتهـــا غير مؤكدة . وكان أول من قام بذلك ج. فون نيومان (J. Von Neumann) و أو. مورگنسترن (O. Morgenstern) :

Theory of Games & Economic Behaviour, Princeton 1947, pp. 15-31.

انظر :

Leonard J. Savage, The Foundation of Statistics, N.Y. 1957; R.D. Luce & H. Raiffa, Games & Decisions, N.Y. 1957, pp. 13-38 & 371-384 J. Lesourne, Technique économique et Gestion industrielle, Paris 1958, pp. 37-43.

٤٣ – انظر :

P.A. Samuelson, Foundations of Economic Analysis, Cambridge Mass., 1947, p. 107 & J.R. Hicks, A Revision of Demand Theory, Oxford, pp. 47-50 & 107-119.

٤٤ – انظر :

Schumpeter, History of Economic Analysis, ed. cit. p. 1007.

بين هيكس صعوبة إجراء هذه المشاهدات باستعمال إحصائيات السوق :

A revision of Demand Theory, ed. cit., pp. 54 - 58 .

حيث قال : « أشعر مضطراً الى أن أخلص الى انعـــدام وجود فحص مباشر لفرضية التفضيل عملياً » (ص ٥٨) .

45. W. Mitchell, Business Cycles. The Problem & its Setting, National Bureau of Economic Research, N.Y. 1927, pp. 165-166.

٤٦ – انظر :

V. Pareto, Manuel d'économie politique, pp. 546 - 548 .

يفضي تطبيق الحساب الحدي في هذه الحالة إلى ما أسميناه بشبه الحساب الحدي (Marginal Pseudo - Calculus) . انظر الملحق بالفصل الخامس عن الأسس الرياضية للبرمجة (ص ٣٤٣ في هذا الكتاب) .

47. J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis, ed. cit., p. 1067.

وانظر أيضاً :

Griffith C. Evans, Mathematical Introduction to Economics, N.Y. 1930, pp. 117-122. & T.R.G. Allen Mathematical Analysis for Economists, London 1938, pp. 438-442.

48. Max Weber, Die Grenznutzenlehre und das «Psychophysische Grundgesetz», ed. cit., p. 371.

٤٩ – انظر :

Peter R. Hofstaetter's article Werbepsychologie in «Psychologie», Frankfurt 1957.

حيث يعطي ثبتاً بالمصادر .

٥٠ – أنظر :

V. Packard The Hidden Persuader's, N.Y. 1958, p. 5.

٥١ – المصدر السابق ص ٢ – ٣ .

٥٢ – المصدر السابق ص ٤ .

٥٣ – يدخل في هـــذه المدرسة وهيلم روشر (Wilhelm Roscher) (١٨١٧ – ١٨٩٤) ، وبرونو هيلدبرانت (Bruno Hildebrandt) (١٨١٤ – ١٨٧٨) ، وكارل نيس (Karl Knies) (١٨٢١ – ١٨٩٨) . وسوف يجد القارىء تفاصيل أكثر في :

D. Rozenberg, History of Political Economy, ed. cit., pp. 269-278.

54 - Gustav Schmoller (1838 - 1917) Grundriss der Allgemeinen Volkswirtschaftslehre, 2 Vols., Leipzig 1901 - 1904 .

55. E. Taylor, (History of the Development of Economics) Warsaw 1958, Vol. 2, p. 23.

٥٦ – لغرض تصنيف مراحل التطور الاقتصادي من قبل ممثلي المـــدرسة التاريخية انظر :

J.H. Schumpeter, History of Economic Analysis, ed. cit., p. 444, & L.J. Zimmerman, Geschichteder Theoretischen Volkswirtschaftslehre, Cologne 1954, pp. 113-114.

٥٧ – كتب سومبارت يقول إن الرأسماليـة « تنظيم يقوم على الاقتصاد التبادلي حيث تتعاون اعتيادياً جماعتان مختلفتان ، يرتبط بعضهـــا ببعض عن طريق السوق ، تعاوناً فيما بينهما وهـــا – مالكو وسائل الإنتاج الذين هم في الوقت عينه المديرون أو موضوعات الاقتصاد، والعمال المعدمون من هذه الملكية (بوصفهم المواد الاقتصادية) ويهيمن على هـــذا التنظيم مبدأ النشاط المكسبي والعقلانية الاقتصادية » انظر :

(Der moderne Kapitalismus, Munich & Leipzig 1919, Vol. I, p. 319.

ويصف ماكس فيبر الرأسمالية على أنها مكونة من ستة مظاهر من بينها الإنتاج للسوق والعمل المأجور .

(Wirtschaftgeschichte, Munich & Leipzig 1928, pp. 239-400).

58. W. Sombart, Das Wirtschaftsleben in Zeitalter des Hochkapitalismus, Munich & Leipzig 1928, p. XIX.

59. See W. Sombart, Der moderne Kapitalismus, ed. cit., pt. 1, pp. 13, 21-22, 24-25.

٦٠ – المصدر السابق ص ٢٤ ، ٢٥ .

٦١ – المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .

62. See W. Sombart, Die Bourgeois, Munich & Leipzig 1913, pp. 441-456.

63. Max Weber, Wirtschaftsgeschichte, ed. cit., pp. 302-304.

٦٤ – طرح هذه النظرية ماكس فيبر في :

Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. Gesammelte Aufsätze zur Religions — Soziologie Tuebingen 1922, Vol. I.

وظهر هـــذا المؤلف أول مـــا ظهر في ١٩٠٤ – ١٩٠٥ في : Archiv fûr ، Sozialpolitik . لقد أثار مناقشة حيـــة وهنالك أدبيات كثيرة مخصصة للموضوع وتوجد قائمة من المؤلفات الأهم في :

R.H. Tawney, Religion & the Rise of Capitalism, London 1948, p. 282.

وانظر أيضاً :

Max Weber, Wirtschaftsogeschichte, ed. cit., pp. 300-315.

ثم انظر :

Protestantism & Capitalism. The Weber Thesis & its Critics. Edited by R.W. Green, Boston 1959.

65. See W. Sombart, Die Juden und das Wirtschaftsleben Munich & Leipzig, 1911.

66. W. Sombart, Der Moderne Kapitalismus, ed. cit. Vol. I, pt. 1, p. 329.

67. F. Engels, Socialism : Utopism & Scientific, Introduction to the English. K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. II, p. 95.

٦٨ – المصدر السابق .

69. K. Marx Capital, ed. cit., Vol. 1, p. 281, n. 2

70. K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. cit., p. 173.

71. K. Marx, Grundrisse der Kritik der Politischen Oekonomie, Berlin, 1953, p. 143.

72. K. Kautsky, Die materialistische Geschichtsauffassung, ed. cit., Vol. II, p. 408.

٧٣ – المصدر السابق ص ٤١٣ .

٧٤ – المصدر السابق ص ٤١٣ .

٧٥ – المصدر السابق ص ٤١٦ .

76. J. Schumpeter, History of Economic Analysis, ed. cit., p. 80.

الفصل السابع

١ – يصف انكلز هذه الخرافات ومفاهيم ما قبل العلم على أنها : « خزين مما قبل التاريخ ، وجد قائماً في الفترة التاريخية وأخذ عما قبلها ، إنما هو ما ينبغي أن يسمى بالدجل اليوم » . ثم يذهب إلى القول : « ولهذه المفاهيم الزائفة المختلفة عن الطبيعة ، وعن كينونة الإنسان نفسه ، وعن الأرواح ، والقوى السحرية الخ ... أساس اقتصادي سلبي على الأغلب ؛ فالتطور الاقتصادي لفترة ما قبل التاريخ تكمّله وجزئياً تكيّفه ، وحتى تسببه المفاهيم الزائفة عن الطبيعة .. فتاريخ العلم هو تاريخ إزالة هذا الهراء تدريجياً أو استبداله بهراء جديد ولكن أقل سخفاً على الدوام » . رسالة فردريك انكلز إلى سي. سميث في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٩٠ .

K. Marx & F. Engels, Selected Works, L. & W., London 1959, Vol. II., pp. 448-449.

٢ – كان لدى الكنيسة سبب وجيه لأن تعتبر تعاليم كوبرنيكس خطرة . وحينما استنتج جيوردانو برونو (Giordano Bruno) منها وجود عدد كبير من الأنظمة الشمسية والكواكب المأهولة ، نشأت مشكلة دينية جدية . فقد كتب الرياضي والفيلسوف هيرمان ويل (Herman Weyl) قائلاً : « هذا هو سبب صيرورة كتاب كوبرنيكس نقطة تحول في مفهوم العالم ، وعلى غرار ذلك استخلص برونو النتائج بحماسة عاصفة . فلم يعد العمل العلوي بالخلاص من

قبل ابن الرب ، ولا الصلب ولا القيامة المحور الفريد لتاريخ العالم ، بل يتكرر تمثيل عرض مستعجل على قارعة الطريق في مدينة صغيرة تكرره ما بين نجم ونجم – ربما يُظهر هذا الكفر بشكل جد صارم الجانبَ المزعزع دينياً من نظرية تزحزح الأرض عن مركز العالم. (كان لا بد لبرونو من أن يدفع الثمن على القازوغ) » .

Philosophy of Mathematics & Natural Science, Princeton 1949, p. 98.

٣ – انظر مثلاً :

Joseph Pohle, Lehrbuch der dogmatik, 7th. ed. Paderbon 1929, p. 370.

حيث يتمسك تمسكاً شديداً بالموضوعة القائلة بعدم نشوء الإنسان من خلال التطور . ويكتب الأب :

Marc. Dalbard Exposé de la doctrine Chrétienne, Fribourg 1942, pp. 142-143.

قائلاً : إن تحدر الإنسان تحدراً تطورياً « لما يبرهن عليه علمياً » ويمكن قبوله فقط مع بعض التحفظات . ويعدو من بين التحفظات أن الله جعل « جسم أول امرأة من مادة عضوية تعود الى جسم أول رجل » . ويقول الأبوان (W. Kalinovski & J. Rychlicki) إن الأكثرية الساحقة :

Dogmatyka Katolicka Cracow 1947, p. 47 .

مما يسمى بالبراهين على التطور لا تصمد أمام النقد القائم على أحدث الآراء العلمية عن جوهر الحياة . بيد أن البابا الثاني عشر اتخذ موقفاً أكثر حذراً في بيانه العام :

Humani Generis (False Trends in Modern Teaching, Catholic Truth Society, London 1950.

حيث تقرأ : « إذن ، تترك تعاليم الكنيسة مذهب التطور على أنه مسألة مفتوحة ، طالما تحصُر مضارباتها بتطور الجسم الإنساني في مادة حية أخرى

موجودة من قبل ... في الحالة الحاضرة للرأي العلمي والديني، يمكن تحسس هذه المسألة شرعياً بالبحث والمناقشة بين الخبراء من الجانبين . وفي الوقت عينه ، ينبغي أن توازن وتحاكم الأسباب لكل من الرأيين وعليهما بمنتهى الجدية والإنصاف وضبط النفس ... » ص ٢٠ .

٤ ــ بدأ الصراع بين أنصار الدراسات الإنسانية (الإنسانيات) وأنصار العلوم الطبيعية في انكلترة وفرنسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد كان الجدل في ألمانية ، حيث تأخر تطور الرأسمالية ، على أشده في أواسط القرن التاسع عشر . وفي نهاية القرن السابع عشر نشب بفرنسة ، النزاع بين « القدامى والمحدثين » الذي أفضى الى أدب جمّ عن المزايا النسبية للتربية الفلسفية ــ الإنسانية والتدريب على العلوم الطبيعية . فقد هاجم ، في انكلترة ، جوناثان سويفت (Jonathan Swift) الكلاسيكي الانكليكاني، العلوم الطبيعية هجوماً ساخراً في كتابه The Battle of the Books المنشور في ١٧٠٤، وفي وصف أساتذة العلوم الطبيعية في أكاديمية بالنيباربي في كتابه Gulliver's Travels (١٧٢٦) . وكتب آدم سمث بعد نصف قرن قائلاً : « لما تكن معظم الجامعات حتى مقدامة في تبني تلك التحسينات بعد تمامها ؛ واختارت بضع جمعيات متضلعة أن تبقى لزمن طويل ملاجىء وجدت فيها الأنظمة المهجورة والانحيازات البالية مأوى وحماية ، بعد أن أقصيت من كل زاوية من العالم . وعلى العموم ، كانت أغنى الجامعات وأكثرها مواهب هي الأبطأ في تبني تلك التحسينات ، وهي الأكثر معاكسة لأي تغيير كبير في النظام التربوي القائم » .

The Wealth of Nations, Dent. London 1910, Vol. II, p. 256.

٥ ــ كان واضع نظرية التفوق المزعوم للرس النوردي الارستوقراطي الفرنسي آرثر دي كوبينو (Arthur de Gobineou) الذي نشر :

Essai sur L'Inégalité des Races Humaines (Paris 1853 - 1855) .

وقد نشر هـذه النظرية في ألمانية رجل انكليزي هو صهر ريتشارد فاكنر اسمه هاوستن ستيوارت تشامبرلـــين (Hawston Stewart Chamberlain) . وفي ١٨٨٩ نشر كتابـه (Die Grundlagen des XIX Jahrhunderts) . وكانت هذه النظرية ذائعة في الأوساط القومية الألمانية وصارت في ظل العهـد النازي المذهب الرسمي الذي يلقن في الجامعات . ونشأت في الوقت عينـــه في الولايات المتحدة ، تحت تأثير الكتابات الألمانية جزئيـــاً ، نظرية عن النقص (Inferiority) الذي يكمن في الرس الأسود . انظر :

Melville J. Herskovits, Cultural Anthropology, N.Y. 1955, p. 91-93.

وقـــد أنشأ دراسة تحسين النسل فرانسيس كولتن (١٨٢٢ – ١٩١١) (Francis Galton) الذي حاول ، فضلاً عن أبحاثه العلمية القيمة عن الوراثة أن يبرهن أيضاً على « النقص » البيولوجي للسود .

6. K. Marx & F. Engels, Selected Works, Vol. I, p. 451. Preface to the first German edition of Capital.

7. Capital, ed. Dona Torr, Allen & Unwin, London 1946 (Reprint of ed. of 1889) pp. xxi-xxiii.

٨ – المصدر السابق ، ص ٢٣ .

٩ – اقتبسها ماركس في :

A. Contribution to Political Economy, ed. cit., p. 59.

10. Adam Smith, The Wealth of Nations, ed. cit., Vol. I, p. 295.

١١ – مؤلفه الرئيسي الذي ظهر في ١٩١٩ هو :

Nouveaux Principes d'économie Politique.

12. T. Hodgskin, Labour Defended Against The Claims of Capital, London 1825.

والممثلون الأخيرون لهذا الاتجـــاه هم وليم تومبسن (W. Thompson)

(١٧٨٥ – ١٨٣٣) وجون كري (J.Gray) (١٧٩٨ – ١٨٥٠) و جي. اف. بري (J. F. Bray) (١٨٠٩ – ١٨٩٥).

13. Engels Preface to the Second Volume of Capital, Calcutta 1946, Vol. II, p. 10.

14. Capital Allen & Unwin, London 1946, p. 842.

15. Engel's Preface to the English Edition of Capital, Allen & Unwin, London 1946, p. xiii.

16. K. Marx & F. Engels, The Communist Manifesto, Selected Works, ed. cit., Vol. I, p. 43.

١٧ – اقتبسها لينين في :

What is, to be done ? Collected Works, Martin Lawrance, London 1927, Vol. IV, Book II, p. 122.

ويشير لينين الى حجة كاوتسكي على أنها « قول عميق في صحته وأهميته ».

١٨ – أدخل ماركس مصطلح « البرجوازي » لتشخيص النظريات الاقتصادية. ففي كتاباته المبكرة أشار ماركس الى « الاقتصاديين البرجوازيين » أو ببساطة إلى « الاقتصاديين » ، وفي كتابه :

A Contribution to the Critique of Political Economy

المنشور في ١٨٥٩ يستعمل ماركس استعمالاً مستفيضاً تعبير « الاقتصاد البرجوازي » . فقد جاء في « لاحقة » (Afterword) الطبعة الثانية من الجزء الأول من (رأس المال) قول ماركس إن جوهر « الاقتصاد البرجوازي » يكمن في حقيقة أنه « يعتبر النظام الرأسمالي على أنه مطلقاً الشكل النهائي للانتاج الاجتماعي بدلاً من أنه طور تاريخي عابر من أطواره » (Capital ed. cit., p. XXII) وخلع ماركس على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي صفة البرجوازية .

١٩ – كان سيسموندي الذي أشرنا اليـه من قبل في الاقتصاد السياسي أبا الاتجاه المرتبط بالبرجوازية الصغيرة . وحول سيسموندي انظر لينين :

A Contribution to the Nature of Economic Romanticism, Collected Works, ed. cit. Vol. 2.

ثم جـــاء جوزيف برودهون (J. Proudhon) (١٨٠٩ – ١٨٦٥) ممثلا متأخراً لهذا الاتجاه ؛ وكان كتاب ماركس عن (بؤس الفلسفة) مكرساً لنقد نظرياته . وقام جون ستيوارت مِل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) بأول توفيق انتقائي بـــين الاقتصاد السياسي البرجوازي والبروليتاري ، كما يـلاحظ ماركس في « لاحقة » الطبعة الثانية من الجزء الأول من (رأس المـــال) الطبعة المذكورة سابقاً ، ص ٢٤ .

٢٠ – أسمى ماركس عمـله المنظم الأول عن الاقتصاد السياسي المنشور في ١٨٥٩ ، (نحو نقد الاقتصاد السياسي) . ولكن عمل ماركس الرئيسي (رأس المال) يحمل العنوان الفرعي (تحليل نقدي للانتاج الرأسمالي) .

21. R. Hilferding, Das Finanzkapital, Berlin 1947. First Edition, Vienna 1910. V.I. Lenin, Imperialism the Highest Stage of Capitalism. Collected Works, ed. cit., Vol. xix.

٢٢ – انظر الفصل الرابع .

٢٣ – يظهر هذا جلياً جداً في حجة فون ميسيس المشهورة ألا وهي أن الحسابات الاقتصادية العقلانية ممكنة حينما تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة فقط وهي إذن مستحيلة في الاقتصاد الاشتراكي . انظر :

(L. Mises, Die gemeinwirtschaft, Jena, 1922).

وأيد العديد من الاقتصاديين هذه الحجة بأشكال مختلفة انظر :

Collectivist Econ. Planning, ed. F. Hayek, London 1935 .

وقد فنّد هذه الحجج أوسكار لانكه في :

On the Economic Theory of Socialism

وفي اوسكار لانكه و ف. تيلور :

The Economic Theory of Socialism, Minneapolis 1938.

وانظر أيضاً :

M. Dobb, On Economic Theory & Socialism, London, 1955.

24. S. Brzozowski (Culture & Life), Lwow, 1907, pp. 406-407 & 416.

كان ستانيسلو بروزوزفيسكي (١٨٧٨ — ١٩١١) فيلسوفاً ، وناقداً أدبياً ، وقصصياً . وكان لمدة من الزمن مؤيداً للماركسية قبل تحوله نحو البرغسونية والسينديكالية لسوريل . وكان جورج سيمل المار الذكر فيلسوفاً ألمانياً له ميول وضعية نشر في ١٩٠٠ كتابه : Die Philosophie des Geldes .

25. N. Bukharin, Die Politische Oekonomie des Rentiers Vienna-Berlin, 1926, pp. 25-26.

(وقد نشر أولاً باللغة الروسية في موسكو ١٩١٩) .

26. O. Bauer, Einführung in die Volkswirtschaftslehre, Vienna, 1956, p. 289.

وهذه هي طبعة ما بعد الوفاة (Post humous) لمذكرات تقوم على محاضرات ألقيت في ١٩٢٧ — ١٩٢٨ بجامعة العمال بفينة .

٢٧ — المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

٢٨ — احتكار القلة اسم يصف وضعاً يوجد فيه عـــدد من المشروعات كل منها كبير بما فيه الكفاية للسيطرة على السوق إلى درجة ما ، أي للتأثير في سعر السلع المبيعة أو المشتراة . وهذا وضع هو بين الاحتكار البحت ، حيث يوجـد مشروع واحد في السوق ، وبين المنافسة الكاملة حيث يكون عدد المشروعات

العاملة في السوق كبيراً الى درجة بحيث يكون تأثير كل منها في عملية السوق مهملاً ، فلا تقوى بمفردها على التأثير في أسعار السوق .

٢٩ – توجد مناقشة المرابطة بين نشوء القياس الاقتصادي وتطور الرأسمالية المعاصرة القائمة على الاحتكار وتدخل الدولة في :

O. Lange, Introduction to Econometrics, 2nd. ed. Warsaw-London 1962, pp. 12-16, 206-209.

انظر الفصل الخامس في أعلاه .

٣٠ – انظر الفصل الخامس .

٣١ – أنظر الفصل الخامس .

٣٢ – انظر الفصل الخـــامس . ناقش ارنولد توستن (Arnold Tustin) تطبيق الطرق السايبرنية المستعملة في نظريات الدورات الكهربائية على مشاكل الاقتصاد الرأسمالي في :

The Mechanism of Economic Systems, 2nd. ed. London 1957

ويوجد وصف لهذه الطرق في :

R.G.D. Allen, Mathematical Economics, 2nd ed. London 1959, Chapter 9.

انظر أيضاً :

O. Lange (Theory of Economic Development), University of Warsaw 1958 (Lecture notes), Chapter two.

٣٣ – ينبغي أن نذكر هنا :

V.I. Lenin, In Connection with the so-called Problem of Markets, Collected Works, ed. cit., Vol. I; H. Cunow, Zusammenbruchstheorie, «Die Neue Zeit» XVII, 1898-1899; Karl Kautsky, Frisentherien, «Die Neue Zeit», XVII, 1898-1899; K. Kautsky, Krisentheorien, «Die Neue Zeit» XX, 1901-1902. R. Hilferding, Das Finanzkapital, pt. 4. Vienna 1910; Rosa Luxemburg, Die Akkumulation des Kapitals, Berlin 1913; Otto Bauer, Die Akkumulation des Kapitals «Die Neue Zeit» XXXI, 1913; N. Bukharin, Der Imperialismus und die Akkumulation des Kapitals, Verlag für Literatur und Politik, Vienna-Berlin 1926.

(مترجم عن الروسية)

F. Sternberg, Der Imperialismus, Leipzig 1926; Heinrich Grossmann, Das Akkumulations Und Zusammenbruchsgesetz des Kapitalistischen Systems, Leipzig 1926.

ومما لعب دوراً مهماً في هذه المناقشة محاولة توكان – بارانوفسكي (M. Tugan - Baranovsky) أن يبين ، على أساس من النظرية الماركسية لإعادة الإنتاج والتراكم ، أن للأسلوب الرأسمالي للانتاج إمكانات غير محدودة للتطور :

(Studien zur Theorie und Geschichte der Handelskrisen in England, Jena, 1901).

وقد نشرت الطبعة الروسية الأولى في عام ١٨٩٤ ، وعدد من الأعمال المذكورة ما هي إلا ردود على حجة توكان – بارانوفسكي . وتوجد خلاصة لهذه المناظرة ومناقشة لها في :

P.M. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, London 1946.

٣٤ – انظر :

J.M. Keynes, General Theory of Employment, Iuterest & Money, London 1936.

٣٥ – قام بإعداد نماذج رياضية مختلفة للدورة التجارية كل من راكنر فريش ، و. ج. تمبركن ، و. ي. كوندريك ، و ب. أساملیون ، و ج. ر. هيكس ، و م. كودوين ، و أ. دبليو. فيليبس وآخرين . ويوجد وصف لهذه النماذج في ر. ج. د. ألين في الفصلين السابع والتاسع من : Mathematical Economics . أما النموذج الذي أعده كلاتسكي (M. Kaleeki) فيختلف عنها اختلافاً نوعياً تماماً . فغالباً ما يعتبر خطأ هذا النموذج قائماً على نظرية كينز ؛ إلا أنه في الواقع مستمد من النظرية الماركسية لإعادة الإنتاج والتراكم. وظهر لأول مرة باللغة البولونية في عام ١٩٣٣ بعنوان (مقال في نظرية الدورة التجارية) .

Instytut Badania Konjunktur Gospodarczych icen, Warsaw 1933.

٣٦ – انظر مثلاً :

W.A. Lewis, Theory of Economic Growth, 2nd. ed., London 1956.

٣٧ – أنظر مثلاً الفصول : الأول ، والثالث والخامس والتاسع خاصة من :

E.D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth. N.Y. 1957.

وبخاصة الفصول ١ ، ٣ – ٥ ، ٩ .

٣٨ – يصف بول باران هـــذه المحاولات للبرهنة على عدم إمكان التصنيع أو عدم الإيصاء به للأقطار المتأخرة .

P.A. Baran, The Political Economy of Growth, N.Y. 1957, pp. 15-18.

وكتاب باران هـــذا ما يزال العرض الماركسي المنتظم الوحيد لمسائل نظرية التنمية الاقتصادية حتى الآن .

٣٩ – كان آرثر لويس ، مثلاً ، المؤلف الأسود للكتاب المذكور في الهامش (٣٦) عن نظرية التنميـــة الاقتصادية ، مشاوراً اقتصادياً لكوامي نيكروما رئيس جمهورية غانة لفترة من الزمن .

٤٠ – نقد ذلك كارل ماركس في كتابه (بؤس الفلسفة) .

٤١ – انظر :

J.S. Mill, Principles of Political Economy, London 1865, pp. 123-124.

٤٢ – وفي التمييز بـين الاقتصاد السياسي الماركسي والبرجوازي غالبـــاً ما ينسى النقـد البرجوازي الصغـــير للرأسمالية . وفي الواقع ، يوجد النقد البرجوازي الصغير للرأسمالية في المجتمعات الرأسمالية ، منفصلاً تقريبـــاً عن التبريريات البرجوازية للعلاقات الرأسمالية للانتاج . وتتفاوت درجة الانفصال حسب الأقطار ومراحل التطور التي بلغتها الرأسمالية . وعبر الكتاب السوفياتي عن الاقتصاد السياسي تعبيراً حسناً عن ذلك قائلاً : « هنالك عدة اقتصادات

سياسية : الاقتصاد السياسي **البرجوازي** ، الاقتصاد السياسي **البروليتاري** ، والاقتصاد السياسي **للطبقات الوسيطة** – الاقتصاد السياسي البرجوازي **الصغير** ، .

Political Economy : Textbook, Academy of Science of the U.S.S.R., Moscow 1958, p. 15.

٤٣ – رسالة انكلز إلى سمث في ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠ :

K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit., Vol. II. pp. 446-448.

انظر اوسكار لانكه حول أهمية تهين علم الاقتصاد في :

Marxism & Bourgois economics «Polityki» No. 9 & 10, 1958.

44. P.A. Baren, The Political Economy of Growth, ed. cit., p. 27.

٤٥ – المصدر السابق .

٤٦ – انظر :

V.I. Lenin, Imperialism, The Highest Stage of Capitalism, Collected Works, ed. cit., xix, p. 83.

ولاحظ في النص الاقتباسات المتكررة من كتاب ا. ج. هوبسن .

٤٧ – ينطبق هذا على مارشال انطباقاً خاصاً ، فسوف نجد نظرة فكرية نموذجية للبرجوازية الوسطى في أمكنة متعددة من كتابه (Priciples of Economics) (مثال ذلك تثمينه للتأثير السلبي للاحتكار على الدخل الوطني ص ٦٠) .

٤٨ – انظر :

Edward H. Chamberlain, The Theory of Monopolitic Competition, Cambridge Mass. 1933 & Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition London 1933.

٤٩ – إن واضع هـــذه النظرية هو أ. سي. بيكو خليفة الفريد مارشال في كمبرج (The Economics of Welfare, London 1920) .

٥٠ – كما يفعل أ. سي. بيكو (في الفصول الثالث والسابع والثـــامن من كتابه (The Economics of Welfare ed. cit.) . وغالباً ما يعتبر مقياس العقلانيـــة صنواً (Suigeneris) لاستقصاء المنفعـــة لجميع أعضاء المجتمع . ويتكوّن هذا الاستقصاء من إيجاد وضع حيث لا يمكن زيادة منفعـــة الدخل لشخص من دون إنقاص منفعـــة الدخل للآخرين . ويدعى هـــذا بـ « مقياس باريتو للأمثلية » . انظر :

V. Pareto, Manuel d'Economie Politique, pp. 354 - 364, 617 - 618 .

وكما يبين باريتو ، فإن هذا المقياس هو مساوٍ لاستقصاء الدخل الوطني ، حينما تكون الأسعار ثابتـــة . وذلك كذلك ، لأنه ما دام الدخل الوطني لمّا يبلغ مستواه الأعلى الممكن ، فكل زيادة في الدخل الوطني تجعل ممكناً زيادة منفعة الدخل لبعض الأشخاص في حين يـــتم في الوقت عينـــه تعويض أولئك الذين يخسرون من جراء ذلك .

٥١ – انظر :

A. C. Pigou, The Economics of Welfare, 3rd. ed. London 1932, pp. 556-571, 813-814.

وتطبق جون روبنسون (Joan Robinson) المقياس نفسه على العـــدل الاجتماعي في الكتاب ٩ من (The Economics of Imperfect Competition). ولكنها تخلت بعدئذ عن هذا الموقف وتوصلت الى وجهـــة نظر اشتراكية في تقييمها لمارشال والمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، انظر :

J. Robinson, Marx, Marshall & Keynes in Collected Economic Papers, Vol. 2, Oxford 1960.

٥٢ – انظر :

D.H. Robertson, Banking, Policy & the Price Level, London, 1926, T.A.C. Pigou, Industrial Fluctuations, London 1927, Chapters 13 & 14.

53. K. Marx, Capital, Allen & Unwin, London 1946, p. XXV.

٥٤ – أنظر :

Thurman W. Arnold, The Folklor of Capitalism, New Haven, 1938, p. 46.

كان ثرمان أرنولد أحد المؤيدين الرئيسيين « للعهـــد الجديد » لفرانكلين د. روزفلت . وأثناء رئاسة روزفلت كان آرنولد وزيراً للعدل في الولايات المتحدة الأمريكية ردحاً من الزمن .

٥٥ – انظر الفصل الثاني .

٥٦ – يقصد بالمنظار في علم النفس إدخال الإدراك الحسي في الوعي .

٥٧ – انظر :

Kazimierz Kranz, Economic Materialism (in Polish), ed. cit., p. 23.

وانظر أيضاً ص ٣٤ منه حيث يتحدث عن المنظار الخاص بالطبقات المختلفة . ومن سوء الطالع أن يستعمل كروز « المسبق » في الكلام عن منظـار اجتماعي معين، إذ يستعمل هذا التعبير هنا استعمالاً مجازياً، لأن المنظار يتطور أثناء النشاط العملي لأعضاء الطبقات والمراتب الاجتماعية ، وليس هو بالمسبق بالمعنى المستعمل في نظريات المعرفة .

٥٨ – يشير كولدمان :

Lucien Goldmann (Sciences humaines et Philosophie, Paris 1952, pp. 119-127.

إلى « الوعي الممكن » (Conscience Possible) للطبقات الاجتماعية مستعملاً هذا الاصطلاح لوصف الظواهر التي أسماهـا كروز بالمنظار الطبقي . ويبـــين كولدمان أن الطبقات الاجتماعية المختلفة غير قادرة على هضم الأقوال العلمية التي

تتعدى « وعيها الممكن » ، وذلك بالاستناد الى سلسلة إيضاحات مستمدة من الاقتصاد السياسي .

59. L. Krzywicki, Political Economy, A Handbook for the Self-Taught (in Polish), ed. cit., Vol. III, pp. 92-93.

٦٠ – المصدر السابق ص ٩٤ .

٦١ – رسالة انكلز إلى ف. مهرينك في ١٤ تموز ١٨٩٣ :

K. Marx & F. Engels, Selected Works, ed. cit. Vol. II, p. 451.

وكتب انكلز في رسالة إلى سي. سمث في ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠ (المصدر السابق ص ٤٤٨) ، قائلاً إن عكس (Inversion) العلاقات الاجتماعية الواقعية في عقل الناس إنما هو « عكس يكوّن ما يسمى بالمفهوم العقائدي (Idealogical Conception) ، ما بقي بعيداً عن الإدراك » .

٦٢ – انظر الفصل الثالث .

٦٣ – لقد استعمل ماركس وانكلز في كتاباتهم المبكرة كلمة ايديولوجية أو عقيدة ليقصدوا العقيدة التي تحجب الواقع حصراً . وهذا هو المعنى المستعمل في الايديولوجية الألمانية (العقيدة الألمانية) المكتوب في ١٨٤٥ . وعولجت الايديولوجية على أنها نظام للأوهام ، والأفكار الزائفة التي تشكل صورة فكرية مشوهة للظروف المادية للحياة الاجتماعية . وهي في عين الوقت نظام فكري تخلقه الطبقة الحاكمة : « أفكار الطبقة الحاكمة إنما هي الأفكار الحاكمة في كل حقبة ... يكون للطبقة التي لديها وسائل الإنتاج المادية السيطرة على وسائل الإنتاج الفكري في عين الوقت ، بحيث تكون ، على وجه العموم ، أفكار المعوزين لوسائل الإنتاج الفكري خاضعة لها » .

The German Ideology, Parts I & III, London 1938, p. 39.

وحينما تظهر طبقة ثورية جديدة لها أفكارها الخاصة ، فإنها تعرض العقيدة على أنها تعمية للواقع . وحتى في عام ١٨٩٣ في رسالته إلى ميهرنك التي أشرنا اليها

من قبل ، يعرّف انكلز العقيدة على أنهـا « وعي زائف » . ولكن ماركس وانكلز في عملهما المتأخر يستعملون فكرة « العقيـــدة » بمعنى أوسع ، ليشيرا إلى نظام من الأفكار الاجتماعية . ويتحدث ماركس في **المقدمة** (مساهمـــة في نقد الاقتصاد السياسي) عموماً عن الأشكال العقائدية التي يظهر فيهـا الصراع الاجتماعي . انظر :

K. Marx & F. Engels. Selcted works, ed. cit., Vol. I, p. 363 .

ولكن ماركس لم يستعمل « العقيدة » ليصف أفكاره ذاتهـــا . ولا يستعمل مصطلح « العقيدة » إلا في الأدبيات المـاركسية المتأخرة بالمعنى الواسع لنظام من الأفكار الاجتماعية بطريقة تشمل أيضاً الأفكار الاجتماعية لحركة الطبقة العاملة وبالتالي الاشتراكية العلمية . ويستعملها لينين بهذا المعنى حيث يقول : « الخيار الوحيد هو : إما العقيدة **البرجوازية** وإما العقيدة **الاشتراكية** ... وعليـــه فانتقاص من الاشتراكية **بأية طريقـة** ، **أو الانحراف عنهـــا بأقل درجة** ، يعني تعزيز **العقيدة البرجوازية** .

ويستعمل آنتونيو كرامشي ، وتحليله لمشاكل العقيدة جـــد ثاقب ، مصطلح « العقيدة » بمعنى واسع أيضاً ، فإنه يعرف العقيدة على أنها بأوسع معانيهـا : « نظرة إلى العـــالم تتكشف ضمناً في الفن والقانون ، والنشاط الاقتصادي ، في جميع جوانب الحياة الفردية والجماعية » . انظر :

Il materialismo storico e la filosofia de Benedetto Croce, ed. cit., p. 7.

ويقصد كرامشي من « نظرة إلى العالم » مجموعة من الأفكار الاجتماعية . ويذهب إلى القول إن العقيدة ، مفسرة على هـــذا المنوال ، إنما هي « تركيب فوقي ضروري لأساس معين » ، وإن العقيـــدة « تنظم الكتلة البشرية ، وتكوّن الميدان الذي يعمل فيه الناس ، ويصبحون واعين لوضعهم ، ويقاتلون الخ ... » ويوازن كرامشي بين هـــذا المفهوم « للعقيدة » ومفهوم آخر تكون العقيدة

بموجبه وهماً خالصاً ، وغير مجدية ، وغبية .. الخ ، بحكم التعريف . (المصدر السابق ص ٤٨) . وتستعمل « العقيدة » بالمعنى الواسع في كل من الأدبيات الماركسية وغيرها . وعليه ، لا بد من التمييز بين العقائد التي تحجب الواقع والعقائد التي تكشف عنه . ويوجد استعراض شامل ومفصل للمعاني التي يستعمل فيها مصطلح « العقيدة » في أدبيات العلوم الاجتماعية في كتاب آرنه نايس:

Arne Naess with Collaboration of A. Christopherson & Kualo, Democracy, Ideology & Objectivity, Oslo, 1946.

كما ثبتت العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعقيدة تثبيتاً واضحاً جداً في :

Jerzy J. Wiatr, Sociologia a ideologia (Sociology & ideology) Studia filozofiezne No. 4 (7) 1958.

وانظر أيضاً :

Karl Martel (Ideology & Social Sciences), «Nowe Drogi» No. 5, 1959.

وقام جوليان هوشفيلد (Julian Hochfeld) بمحاولة جديدة للتعمق بهذه المشاكل في :

Sociology, Historical Materialism, Ideology «Studia filozoficzne» No. 6, 1960 & «Ideology & Sociology» Polish Perspectives, Vol. IV, No. 6, Warsaw, 1961.

٦٤ – إن الصفة الجوهرية للعقيدة إنما هي ضرورة الاقتناع بصحتها من قبل الطبقة التي تعبر عن مطامحها . ويلاحظ باران أن الأوليكاركية الحاكمة لرأس المال الكبير تستخدم ، في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، دعاية محكمة التنظيم لتفرض بسخرية على جماهير الناس آراء يعتبرونها أنفسهم زائفة . « وفي الواقع ، إن انطباق مصطلح « العقيدة » ، كما يستعمل تقليدياً في علم اجتماع المعرفة على عصر الرأسمالية الاحتكارية أمر مشكوك فيه إذ توجد وحدة تختلف تمام الاختلاف هي مجموعة من الأفكار الناقصة ، والجزئية ، والمتحيزة التي تزرع عن وعي في عقول الناس من خلال جهد تديره طبقة ميالة إلى تحقيق

غايات معينة بالاغراء على قبولها العام تقريباً . وعليه ، ففي ظل عصر الرأسمالية الاحتكارية ، تنتقل الدراسة الصحيحة للموضوع بعيداً عن علم اجتماع المعرفة إلى ميدان بحث الرأي المدبّر » .

P.A. Baran, The Political Economy of Growth, ed. cit., p. 97.

ويبيّن فانس باكارد أن الطرق الحديثة النفسانية لتجنيد المشترين ، التي تتكون من استغلال البواعث النفسانية غير الواعيـــة ومن قولبة الأفعـــال الانعكاسية اللاشعورية ، وجدت لهـــا تطبيقاً في الدعاية الاجتماعية والسياسية ، وفي نشر إنجازات ما يدعى بالمشروع الحر . انظر :

V. Packard, The Hidden Persuaders, pp. 155-207.

وعلق أدلاي ستيفنسن ، الذي ذهب ضحية هذه الأساليب مرتـين في الحملات الانتخابية باعتباره المرشح الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحـــدة الأمريكية ، قائلاً : « إن فكرة قدرتك على تسويق المرشحين للمناصب الرفيعة كتسويق طعام الفطور ... إنما هي الإهانة النهائية في العمليـــة الديمقراطية » (المصدر السابق ص ١٧٢) .

65. Political Economy (in Polish) ed. cit., pp. 94-95.

---

٦٦ — المصدر السابق ص ٩٥ — ٩٦ . ويستعمل كريزفيسكي هنـا تعابير : الطبقة ، والمرتبة ، والجماعة الاجتماعية — استعمالاً مترادفاً . لذلك فإنـه يفتقر إلى الدقة في المصطلحات .

67. Political Economy, Textbook (in Russian) ed. cit., p. 15.

٦٨ — يستخلص كارل مانهايم ، عالم الاجتماع الألماني ، من المقدمة الصحيحة القائلة بالمنظـــار الاجتماعي للأقوال العلمية النتيجة الزائفـــة القائلة باستحالة المعرفـة الاجتماعية الموضوعيـــة الصحيحة لمجتمع يعتوره النضال الطبقي . فكانت له المبـــادأة بفرع خاص من الدراسة يدعى عـــلم اجتماع المعرفـــة (Sociology of Knowledge)، الذي يبحث في كيفية تأثير الأوساط الاجتماعية

المختلفة في المعرفة العلمية إذ تستطيع كل طبقة اجتماعية ، أو مرتبة أو جماعة ، أن تتوصل إلى معرفة الواقع معرفة جزئية ومتحيزة فقط ؛ وتكون المعرفة التامة تركيباً (Synthesis) للمعرفة الجزئية التي تحققها كل جماعة اجتماعية ، وينبغي أن يقوم بهذا التركيب ، عند مانهايم ، مفكرون غير مرتبطين اجتماعياً بأية طبقة ، وأحرار من قيودها العرفانية (Cognitive limitations) . انظر :

(K. Mannheim, Ideologie Und Utopie, Frankfurt 1952, pp. 134-43).

وتنجم نظرية مانهايم المغلوطة عن خطأين ، حيث يخلط مانهايم بين منظار الظروف الاجتماعية الأقوال العلمية والعملية الدايلكتيكية للمعرفة التي هي عملية للتفاعل بين الإنسان والواقع الموضوعي . فمن حقيقة أن المعرفة في العلوم الاجتماعية مكيفة اجتماعياً يتوصل إلى النتيجة الخاطئة القائلة باستحالة المعرفة للحقيقة الموضوعية . وقد انتقد هذا الجانب من نظرية مانهايم جرزي لانده في دراسته [بالبولونية] :

Jerzy Landa, On the so-called sociology of science.

وفوق ذلك ، لا يرى مانهايم الفرق بين الطبقات والمراتب التقدمية والمحافظة ، ولا حقيقة كون أن مطامح الأولى يتم التعبير عنها في عقائد تيسر المعرفة الصحيحة بالواقع . ومن الناحية الأخرى ، فإن المفكرين الذين عزا لهم مانهايم قدرة خاصة في تركيب الآفاق الفكرية المحدودة للطبقات المختلفة إنما هم مرتبطون اعتيادياً بالبرجوازية أو بالبرجوازية الصغيرة في النظام الاجتماعي الرأسمالي . وهم إذن غير قادرين على القيام بالدور الذي أناطه بهم مانهايم . ولا تملك ، الطبقة العاملة ، من الناحية الأخرى ، هذه القدرة لأنها بحكم مركزها الاجتماعي ، حاملة الراية لأكثر العقائد استقامة في كشف الواقع التي عرفها سير التاريخ البشري . ويوجد نقد ثاقب لمانهايم [بالبولونية] في :

A. Schaff, (Ideology as interpreted by Mannheim) Warsaw 1958.

٦٩ – إن المعرفة الاجتماعية الحقيقية ، ضمن حدود الأفق الفكري الممكن

لأكثر الطبقات تقدمية في حقبة معينة ، شرط للتقدم في جميع مراحل التطور الاجتماعي . لذلك يستحق الجهد من أجل المعرفة العلميـــة الحقيقية ، بالرغم من الصعوبات التي تقيمها العقائد التي تعمّي الواقع ، تقويماً خلقياً إيجابياً . وألحف ماركس بالتأكيد على هذا ، محتقراً أولئك الذين تخلوا عن البحث عن الحقيقـــة العلمية واعين . فقد كتب عن مالثس (Malthus) قائلاً : « بيـد أن الانسان الذي يكيّف العلم وفق مركز ما ، الذي هو نفسه لا يستخرج من العلم (ليكن كذلك مخطوءاً إلى الأبد) ، بل يؤخذ من الخارج ، إذ أنه مركز تمليه المصالح الخارجية ، الغريبة عن العلم – إني أصف رجلاً كهذا على أنه دنيء... لأنـــه لهذا الغرض يزيّف نتائجه العلمية . وتكمن في هـــذا دناءته بالنسبة إلى العلم ، وإثمه بحق العلم .. فالإنسان الذي يكتشف فكرة ما لأول مرة يستطيع أن يخطىء نقي الضمير ، فقد يتطرف فيهـا ؛ أما المنتحل فيتطرف بالفكرة جرياً وراء مصالح خاصة به ، من الناحية الأخرى » .

Karl Marx, Theories of Surplus Value, Moscow 1957, pt. II, pp. 112-113.

٧٠ – من الجدير بالذكر كلمات انكلز الى بيبل (Bebel) حيـــنما كانت سلطات الحزب الدمقراطي الاجتماعي في ألمانية تعترض على نشر :

Critique of the Gotha Programme

لماركس ، حيث كتب انكلز آنذاك قائلاً : « ما الفرق بينك وبـــين بوتكامر (Puttkammer) إذا أدخلت بين صفوفك قانوناً ضد الاشتراكية . ولا أهمية لذلك بالنسبة لي شخصياً . فلا يستطيع أي حزب في أي قطر أن يضطرني إلى السكوت حينما أقرر الكلام . ولكني أود أن تتأمل ما إذا كان من الأفضل أن تكون أقل حساسية وأن لا تسلك مثلمـا سلك البروسيون ؟ انك ، الحزب ، بحاجة إلى العلم الاشتراكي ، ولا يمكن أن يوجد هـذا من دون حرية الحركة » . رسالة إلى اوغست بيبل في ١ – ٢ أيار ١٨٩١ .

K. Marx & F. Engels, Sochinyenya, Vol. XXVIII, The Marx-Engels-Lenin Institute ,Moscow 1940, p. 316.

٧١ – إنه من الضروري فقط أن نتذكر الأهمية التي علقها لينين على النقد الذاتي في صفوف الحركة العمالية .

٧٢ – يحتوي البيان الشيوعي ، مثلاً ، على فصل كامل يثمن تثميناً نقدياً الأفكار الاشتراكية المختلفة التي تتزاحم على التأثير في الحركة العمالية . ومن الجدير بالذكر أيضاً محاولة ماركس مع ويتلنك (Weitling) (١٨٠٨ – ١٨٧١) ، العامل اليدوي الالماني ، الذي كانت أفكاره نموذجاً لانعدام النضج في الطبقة العاملة لتلك الفترة . وقد لعبت مجادلة انكلز مع يوجين دهرينك (١٨٣٣ – ١٩٢١) دوراً كبيراً في التغلب على التعمية في عقيدة الحركة العمالية .

٧٣ – انظر :

Lenin, Marxism & Revisionism (1908), The Historic Fate of Karl Marx. Science (1913), Imperialism & the Split in Socialism, (1916) in Marx-Engels Marxism, ed. cit.

وانظر أيضاً :

Rosa Luxemburg, Sozial-reform oder Revolution (1899).

ومقالات أخرى كتبها بليخانوف خلال ١٨٩٨ – ١٩٠٦ ، وقد نشرت مؤخراً بعنوان : (Against Revisionism), Warsaw 1958 .

٧٤ – كان الجمود العقائدي (Dogmatism) والهياكلي (Schematism) انعكاسات عقائدية لهذه العمليات الاجتماعية ، أو نتيجة للعزوف عن مواجهة الواقع علناً ، والنقد الذي قد ينجم عن ذلك . وكان لهذا انعكاس عقائدي آخر هو العزوف عن إخضاع العمليات المتجسدة لبناء الاشتراكية للنقد الماركسي ، وتنشئة تفسير ذاتي – اختياري وقانوني – إداري ، أو بكلمة ، تفسير مثالي ، لهذه العمليات . . . ولم يكن تبريراً للاشتراكية . . لأن الاشتراكية لا تحتاج إلى التبريرات – إن التبرير غريب عن حاجات الاشتراكية وعن طبيعة الماركسية ذاتها . ومن الناحية الأخرى ، فإنها كانت تبريراً للظاهرة المرتبطة « بعبادة

الشخصية » ، الظاهرة المناقضة لفكرة الاشتراكية ، والتي تحـــدّ من التطور الاجتماعي المضطرد » .

Oskar Lange (Current Problems of the Economic Science in Poland), «Nowe Drazi» June 1956, pp. 30-31.

٧٥ – « إن عبادة الشخصية أثر متعفن من تاريخ البشرية الطويل . فلعبادة الشخصية جذورها لا بين الطبقة المستغلة فحسب ، بل بـــين المنتجين الصغار . لقد حصل الإجماع على أن دور الأبوة جاء نتيجة للإنتاج السلعي الصغير . وقد استطاعت البقايا الفاسدة والسامة لعقيدة المجتمع القديم أن تحيا في عقول الناس لزمن طويل ، بعد إقامة دكتاتورية البروليتارية ، وحتى بعد التخلص من الطبقة المستغلة ، وبعد إحلال الإنتاج الجماعي محل الإنتاج السلعي الصغير ، وبعد بناء المجتمع الاشتراكي . « إن قوة العادة لدى الملايين وعشرات الملايين لقوة مفزعة إلى أبعد الحدود » . (لينين) «فعبادة الشخصية هي أيضاً قوة عادة لدى الملايين وعشرات الملايين ... إن عبادة الشخصية إنمـا هي انعكاس للظواهر الاجتماعية في عقول الناس » .

Historic Experiences of the Dictatorship of the Proletariat, Jen Ming Ji Pao, April 1956, reprinted in «Trybuna Ludu», 8 April 1956.

٧٦ – تؤكد المادية الدايلكتيكية أن الواقع الموضوعي قابل « للمعرفـة » بتمامها وتعارض جميع المذاهب التي تقول بوجود حدود تقيّد معرفة العلم للواقع ولا يمكن عبورها . ولا تقر المـادية الدايلكتية بوجود معميات لا يمكن أن يتوصل العلم اليها من حيث المبدأ ، بل توجد أشياء غير معروفـة فقط ، وليس هنالك من شيء غير قابل للمعرفة بالعلم من حيث المبدأ .

٧٧ – هذه هي ما يسميها ماوتسي تونك بـ « التناقضات بـين الشعب » التي تلقى حلها في تطور الحركة العمالية وفي عملية بناء الاشتراكية وتحقيقها ، أنظر :

Mao-Tse-Tung, On the Correct Handling of Contradictions among the People, Foreign Languages Press, Peking 1957.

٧٨ – هذه هي الكلمات الختامية لمقدمة :

(A Contribution to the Critique of Political Economy).

وهو الكتـــاب المنتظم الأول لكارل ماركس عن الاقتصاد السياسي المنشور في ١٨٥٩ .

ثبت بأهم المصطلحات الاقتصادية الواردة في الكتاب

— A —

ABSTRACTION	تجريد أو تجريدة
ACCIDENTAL COMPONENT	مكوّن عرضي
ACTIVITY	نشاط
ECONOMIC	نشاط اقتصادي
GAINFUL	نشاط مكسبي
HOUSEHOLD	نشاط منزلي
«AFTERWARD»	الكلمة اللاحقة
AGGREGATION	تجميع
AGROTECHNICS	تكنيكات زراعية
ANABAPTISTS	اللاتعميديون
ANALYSIS	تحليل
ANTAGONISM	ضدية
ANTAGONISTIC	متضاد
ANTI-SOCIAL	لاإجتماعي
APOLOGETICS	التبريريات
APOLOGISTS	المبررون
APPERCEPTION	منظار

SOCIAL	منظار اجتماعي
CLASS	منظار طبقي
APPROXIMATION	تقريب
SUCCESSIVE	تقريب متعاقب
ASSORTMENT	تشكيلة
ASSUMPTION	فرض
AXIOMIZATION	تبديه

— B —

BASE	أساس
ECONOMIC	أساس اقتصادي
BALANCE	ميزان ، موازنة
ACCOUNTING	محاسبة الموازنة
RELATIONSHIP	علاقة توازنية
BOOK-KEEPING	مسك الدفاتر
BOUNDARY CONDITIONS	شروط الحدود

— C —

CALCULATION	حساب
CAPITAL	رأس المال
CONSTANT	رأس المال الثابت
ORGANIC COMPOSITION OF	التكوين العضوي لرأس المال
CAPITALISM	رأسمالية

CAPITALIST MODE OF PRODUCTION	أسلوب الانتاج الرأسمالي
CATEGORY	مقولة
ECONOMIC	مقولة اقتصادية
CHOICE OF OPTIMUM PROGRAMME	اصطفاء البرنامج الأمثل
CAUSAL LAWS	قوانين سببية
CLASS	طبقة
CLASS STRUGGLE	النضال الطبقي
CLASS CONFLICT	الصراع الطبقي
COMMENSURABILITY	قابلية المقايسة الكمية
COMMODITY	سلعة
COMMODITY PRODUCTION	إنتاج السلع
SIMPLE	إنتاج السلع البسيط
SMALL SCALE	إنتاج السلع على نطاق صغير
COMMUNIS OPINIO DOCTORUM	رأي اجماع العلماء
COMMUNITY	مجتمع
PRIMITIVE	مجتمع بدائي
CONCAVITY	تحدّب
CONCOMITANCE LAWS	قوانين قرينية
CONCRETE	متجسد ، عيني
CONCRETIZATION	تجسيد
SUCCESSIVE	تجسيد متعاقب
CONSCIOUSNESS	وعي
SOCIAL	وعي اجتماعي

CONSISTENCY OF THE PROGRAMME	استقامة أو اتساق البرنامج
CONSUMPTION	إستهلاك
PRODUCTIVE	إستهلاك إنتاجي
CONSTRAINT	مقيّد
CONVEXITY	تقعر
COOPERATION	تعاون
COORDINATE	إحداثية
COST	كلفة
CRAFTS	أصناف
CREDIT INFLATION	تضخم ائتماني
CULTURE	ثقافة
CUSTOMARY ACTIVITY	نشاط عرفي
CYCLICAL PROCESS OF REPRODUCTION	عملية دورية لإعادة الإنتاج

— D —

DECREMENT	منقوص
DEDUCTION	استنتاج
DEDUCTIVISATION	استنتاجية
DEGREE OF FREEDOM	درجة الحرية
DEMAND FUNCTION	دالة الطلب
DERATIONALIZATION	« العقلنة » السالبة
DESPOTISM	استبداد
ORIENTAL	استبداد شرقي

DETERMINANT	مقرّر
DIALECTICS	الدايلكتيك ، الجدليّة
DIALECTICAL PROCESS	العملية الدايلكتيكية
DISTRIBUTION	توزيـع
DISUTILITY	منفعة سالبة
DOGMATISM	الجمود العقائدي
DOMAIN OF FEASIBLE SOLUTIONS	مجال الحلول العلمية
DUALITY	إزدواجية

— E —

ECONOMY	إقتصاد
NATURAL	إقتصاد طبيعي
POLITICAL	إقتصاد سياسي
PEASANT	إقتصاد فلاحي
PURE	إقتصاد بحت
SOCIAL	إقتصاد اجتماعي
VULGAR	إقتصاد غوغائي
ECONOMICS	إقتصاديات ، إقتصاد
DESCRIPTIVE	إقتصاد وصفي
SECTORIAL OR BRANCH	إقتصاد قطاعي أو فرعي
ECONOMICS OF WELFARE	إقتصاديات الرفاهية
ECONOMIC LAWS	قوانين اقتصادية
ECONOMIC MAN	الإنسان الاقتصادي
ECONOMIC ADVANTAGE	منفعة اقتصادية

ECONOMIC MENTALITY	ذهنية اقتصادية
ECONOMIC SCIENCES	علوم اقتصادية
ECONOMIC THEORY OF SOCIAL FORMATION	نظرية اقتصادية لنظام اجتماعي
ECONOMIC NECESSITY	ضرورة اقتصادية
ECONOMIC POLICY	السياسة الاقتصادية
CURRENT	السياسة الاقتصادية الجارية
ECONOMIC PRINCIPLE	المبدأ الاقتصادي
ECONOMETRICS	القياس الاقتصادي
EDGE	حافة
EFFECTIVE	فاعل
EFFECTIVENESS	فاعلية
ENGEL'S LAW	قانون أنكل
EQUATION	معادلة
EUGINICS	تحسين النسل
ENVIRONMENT	المحيط أو البيئة
ARTIFICIAL	المحيط الاصطناعي
EXCHANGE	تبادل
EXPERIMENT	تجربة

— F —

FAMILY OF CURVES	عائلة المنحنيات
FEUDALISM	إقطاع
BUREAUCRATIC	إقطاع بيروقراطي
FIRST ORDER END	غاية من الطراز الأول

FORCE	قوة
OF PRODUCTION OR	قوة إنتاج
PRODUCTIVE	قوة منتجة
FORCED SAVING	إدخار قسري
FORMALIZATION	تشكيل
FORMAL LOGIC	المنطق الشكلي
FORMATION	كيان أو تكوين
SOCIAL	كيان اجتماعي
FORMULA	قانون ، قاعدة
FUNCTIONAL LAWS	قوانين داليّة
FUNCTION OF PARTIAL EFFECTS	دالة ذات أثر جزئي

— G —

GEOGRAPHY	جغرافية
ECONOMIC	جغرافية اقتصادية
GEOMETRICAL ANALOGY	متشابهة هندسية
GOOD	سلعة
CONSUMERS GOOD	سلعة استهلاكية
DIRECT GOOD	سلعة مباشرة
FREE GOOD	سلعة حرة
INDIRECT GOOD	سلعة غير مباشرة
PRODUCERS GOOD	سلعة إنتاجية

— H —

HEDONISM	مذهب اللذة
HIERARCHIC STRUCTURE OF ENDS	تركيب هرمي للغايات
HISTORY	تاريخ
ECONOMIC	تاريخ اقتصادي
HISTORICAL SUBSTRATUM	الطبقة التأريخية التحتية
HISTORICITY	تاريخية
HISTORICO-RELATIVE ASSUMPTIONS	فروض نسبية – تأريخياً
HOMOGENIETY	تجانس
HOMOGENEOUS	متجانس
HUMANISM	الانسانية

— I —

IDEOLOGY	عقيدة
COMPROMISE	عقيدة توفيقية
CONSERVATIVE	عقيدة محافظة
PROGRESSIVE	عقيدة تقدمية
REACTIONARY	عقيدة رجعية
IMPERFECT COMPETITION	منافسة غير كاملة
INDICES OF PREFERENCE	أرقام قياسية للتفضيل
INDUCTION	استقراء
INDUCTIVE REASONING	تعقل استقرائي أو تعليل استقرائي
INEQUALITY	متباينة

INFERENCE	استدلال
INFERIORITY	نقص ، شعور بالنقص
INPUT-OUTPUT ANALYSIS	تحليل المدخل – المنتج
INTELLIGENTSIA	الفئة المثقفة
INNER WORLDLY ASCETICISM	تقشف دنيوي
INTERVENTIONISM	التدخلية ، سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد
INTROSPECTIVE	تأمل باطني

— K —

KEY END	مفتاح الغايات

— L —

LABOUR	عمل
MEANS OF	وسائل عمل
NON-PRODUCTIVE	عمل غير إنتاجي
OBJECTS OF	مواد العمل
PROCESS	عملية العمل
SOCIAL	عمل اجتماعي
LAISSEZ FAIRE	التسيب الاقتصادي
LAW	قانون
LAW OF AVERAGE RATE OF PROFIT	قانون معدل وتيرة الربح
LAWS OF POLITICAL ECONOMY	قوانين الاقتصاد السياسي

LAW OF THE PRODUCTIVE FORCES	قانون قوى الإنتاج
LAW OF THE PROGRESSIVE DEVELOPMENT	قانون التطور المطرد
LAW OF SUPPLY & DEMAND	قانون العرض والطلب
LAW OF VALUE	قانون القيمة
LINEARITY	مستقيمية

— M —

MAGICAL STEROTIPIZATION	تصحيف سحري
MARGINAL CALCULUS	حساب التفاضل الحدي
MARGINAL PSEUDO-CALCULUS	شبه التفاضل الحدي
MATERIAL TECHNIQUE	تكنيك مادي
MATERIALISM	مادية
DIALECTICAL	مادية دايلكتيكية
HISTORICAL	مادية تأريخية
MATERIALIST INTERPRETATION OF HISTORY	تفسير مادي للتاريخ
MATHEMATICAL FUNCTION	دالة رياضية
MASS UNEMPLOYMENT	بطالة جماهيرية
MAXIMUM	الأقصى
MAXIMIZE	يستقصي
MAXIMIZATION	استقصاء
MEASURABILITY	قابلية القياس الكمي
METHODOLOGY	منهجية

MENTAL HORIZON	أفق فكري
MERCANTALIST LITERATURE	أدبيات المذهب التجاري
MONEY	نقد
MONEY INCOME	دخل نقدي
MONIST INTERPRETATION OF HISTORY	تفسير وحداني للتاريخ
MONOGRAPH	رسالة
MONOGRAPHIC	رسائلي
MONOPOLY	احتكار
MONOPOLISTIC COMPETITION	منافسة احتكارية
MOTIVATIONAL RESEARCH	البحث الدوافعي
MULTIPLIER	مضاعِف
LAGRANGE	مضاعف المدى اللاحق
MYTHOLOGY	علم الأساطير

— N —

NATIONAL ACCOUNTING	محاسبة وطنية أو قومية
NATURAL FETISHIZATION	تقديسية طبيعية ، فتشية طبيعية
NEED	حاجة
COLLECTIVE	حاجة جماعية
INDIVIDUAL	حاجة فردية
NEO-CLASSICAL SCHOOL	المدرسة الكلاسيكية الجديدة

— O —

OBJECT	شيء
MATERIAL	شيء مادي
OBJECTIVE FUNCTION	دالة موضوعية
OBSERVATION	مشاهدة
COMPARATIVE	مشاهدة مقارنة
OLIGOPOLY	إحتكار القلة
OPERATION RESEARCH	بحث العمليات
OPTIMUM USE OF MEANS	الاستعمال الأمثل للوسائل
ORDER	طلب ، « طلبية »
OUTLAY FUNCTION	دالة الانفاق

— P —

PACIFICISM	المسالمة
PAIN	ألم
PARAMETER	مَعْلَم
PFAFF COEFFICIENTS	مُعاملات فاف
PHYSIOCRATS	طبيعيون ، فيزيوقراطيون
PLAIN	مستوي
HYPER	مستوي دون المقرر
PLANNING	تخطيط
OF SOCIAL ECONOMY	تخطيط الاقتصاد الاجتماعي
PLEASURE	لذة
POINT OF ORIGIN	نقطة الأصل

POLYGON	مضلع
POLYHEDRON	شكل متعدد الأوجه
POST HOC BUT NOT PROPTER HOC	بعقبه ولكن ليس بسببه
POSTULATE	معطية مسلّمة
PRAXIOLOGY	فعالية ، براكسية
PRAXIOLOGICAL PRINCIPLES OF BEHAVIOUR	المبادىء البراكسية للسلوك
PREMIUM BONDS	سندات مكافأة
PRIMITIVE CAPITAL ACCUMULATION	تراكم رأس المال البدائي
PRINCIPLE OF ECONOMIC RATIONALITY	مبدأ العقلانية الاقتصادية
PRINCIPLE OF GREATEST EFFECT	مبدأ الأثر الأقصى
PRINCIPLE OF ECONOMY OF MEANS	مبدأ الاقتصاد في الوسائل
PRINCIPLE OF MINIMUM COST	مبدأ الكلف الدنيا
PRINCIPLE OF MINIMUM OUTLAY OF MEANS	مبدأ الانفاق الأدنى على الوسائل
PRINCIPLE OF GREATEST EFFICIENCY	مبدأ الكفاءة القصوى
PRIVATE ECONOMIC RATIONALITY	العقلانية الاقتصادية الخاصة
PROCESS	عملية
ECONOMIC	عملية اقتصادية
PRODUCT	منتوج

PRODUCTIVE POTENTIAL OF SOCIETY	القابلية الانتاجية للمجتمع
PRODUCTION	إنتاج
MEANS OF	وسائل الانتاج
MODE OF	أسلوب الانتاج
SOCIAL	إنتاج اجتماعي
PROGRAMMING	برمجة
LINEAR	برمجة مستقيمة
PROFESSIONALIZED	تمهيني
PROFIT	ربح
«PROBERS»	المتعمقون
PROJECTION	إسقاط ، مسقط
PSYCHOLOGY	علم النفس ، أو نفسية
SOCIAL	نفسية اجتماعية
PURCHASING POWER	قوة شرائية

— Q —

QUANTIFICATION	تكميم

— R —

RATE	نسبة ، وتيرة ، سعر
OF EXCHANGE	نسبة التبادل
RATIONAL	عقلاني
RATIONALIZATION	« عقلنة »
RATIONALIZE	« يعقلن »

REDUCTION	إختزال
REFORMATION	الاصلاح
RELATION	علاقة
DISTRIBUTION	علاقة توزيع
ECONOMIC	علاقة اقتصادية
EXCHANGE	علاقة تبادل
PRODUCTION OR	علاقة إنتاج أو
PRODUCTIVE	علاقة منتجة
RENAISSANCE	الانبعاث ، النهضة
RENTIERS	الطفيليون
REPRODUCTION	إعادة الإنتاج
SIMPLE OR EXPANDED	إعادة إنتاج بسيط أو موسع
RESOURCE	مورد
NATURAL	مورد طبيعي
REVOLUTION	ثورة
SOCIAL	ثورة اجتماعية
RICARDIAN SOCIALISTS	اشتراكيون ريكاردويون

— S —

SCALE OF PREFERENCE	ميزان التفضيل
SCHEME	مخطط
SCHOOL	مدرسة
HISTORICAL	مدرسة تأريخية
SCHEMATISM	الهياكلية
SCIENTIFIC SOCIALISM	الاشتراكية العلمية

SERF	قِن
SERVICE	خدمة
MEANS OF PERFORMING	وسائل تأدية الخدمة
SIMULTANEOUS	آني ، في آن واحد
SLAVERY	مجتمع العبيد
SOCIAL ACCOUNTING	محاسبة اجتماعية
SOCIALIST CALCULATIONS	حسابات اشتراكية
SOCIAL ECONOMIC RATIONALITY	العقلانية الاقتصادية الاجتماعية
SOCIALIST ENTERPRISE	مشروع اشتراكي
STRUCTURE OF ENDS	تركيب الغايات
SOCIAL DIFFERENTIAL	تفاضل اجتماعي
SOCIO - ECONOMIC STRUCTURE POLICY	سياسة التركيب الاجتماعي–الاقتصادي
STATISTICS	إحصاء
ECONOMIC	إحصاء اقتصادي
STATISTICAL VERIFICATION	تدقيق إحصائي
STRUCTURAL LAWS	قوانين تركيبية
SUPERNATURAL	ما فوق الطبيعي
SUPPLY FUNCTION	دالة العرض
SUPERSTRUCTURE	تركيب اجتماعي
SUPERIORITY	تفوق ، شعور بالعظمة
SUPERNATURAL FETISHIZATION	تقديس علوي ، فتشية ما فوق الطبيعة
SURFACE	سطح

SYNTHESIS	تركيب
SYNTHESIZE	يركب
SYSTEM	نظام
SOCIAL	نظام اجتماعي

— T —

TANGENT	مماس
TECHNIQUE	تكنيك
TECHNICS	تكنيكيات
TECHNOLOGY	علم التكنيك
TECHNOLOGICAL	تكنوعلمي
THEORY	نظرية
ECONOMIC	نظرية اقتصادية
THEORITICAL DISCIPLINE	علم نظري
OF BUSINESS CYCLE	نظرية الدورة التجارية
THEORITICAL ECONOMIC MODEL	نموذج اقتصادي نظري
OF MONEY	نظرية النقود
OF RENT	نظرية الريع
OF INFORMATION	نظرية الإعلام
OF MARGINAL UTILITY	نظرية المنفعة الحدية
PURE	نظرية بحتة
TOOL	أداة
TRADITIONAL ACTIVITY	نشاط تقليدي
TRADITIONALISM	التقليدية

TREND	اتجاه
HISTORICAL	اتجاه تاريخي
MARGINALIST	اتجاه حدي
SUBJECTIVE	اتجاه ذاتي

— U —

UNEMPLOYMENT	بطالة
USED-UP	مستنفد
USING-UP	استنفاد
IMMEDIATE	استنفاد فوري
GRADUAL	استنفاد تدريجي
UTILITY	منفعة
UTILITARIAN PSYCHOLOGY	علم النفس النفعي

— V —

VARIABLE	متغير
VERTEX	رأس
VILLAGE ECONOMY	اقتصاد قروي

— W —

WANT	حاجة
COLLECTIVE	حاجة جماعية
INDIVIDUAL	حاجة فردية

WASTE	ضياع
WORKER	عامل
FREE	عامل حر

— Z —

ZOOTECHNICS	تكنيكات حيوانية

معجم الأعلام

أ

أبراموفيسكي ، ى ٤١١
أكوف ، ر ل ٤٤٧
أدجو كيغينز ك ٤٢٤ ، ٤٢٥
ألين ، ر ج د ٤٥٥، ٤٦١، ٤٧٢، ٤٧٣
أليسشنر ، ح ٤٣١
ألس ، ب ٤٠١
أنينكوف ب ف ٣٩٣
أرسطو ٧٤ ، ٢٠٤ ، ٤١٤
آرنوف ى ل ٤٤٧
آرنولد ت دبليو ٤٧٧
آشبي ر ٣٩٦
أسترادا سي ٤٠٦
أتلس م س ٤١٢
أسبيناس ر ٤٤٣
أيفنس ج ي ٤٦١
أنكلز ف ٧٥ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١١
١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١
١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٨ ، ٢٧٤
٣٠٣ ، ٣١٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩
٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧
٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧
٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩
٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٤٩
٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ .
أولسن ج ٤٤١ .
أورتيس ج ٧٥ .
أستروفيتيانوف ك ١٠٤، ٣٨٤، ٤١١.

ب

باران ب أ ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨١
باستيا ف ٤٥٠ ، ٤٥١
باور او ٤٧١ ، ٤٧٢
باومول دبليو ي ٤٤٨
بيبل أ ٤٨٣
بهرينز ف ٤١٩

بلثام ج ٤٥٢
بيرنال ج د ٤٤٦ ، ٤٤٨
بيرنوللي ج ٣٩١
بيرنستاين ى ٤١٨
بلاكيت ب م س ٤٤٦ ، ٤٤٧
بلوخ ج ٣٨٧
بوغدانوف أ ٤١١
بوهم — بوفيرك ى ٢٤٨ ، ٣٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧
بواكو يبير ب ٤٥٠
بونبارت ل ٣٨٨
بري ج ٤٦٩
برونو ج ٤٦٥
بروس دبليو ٤١٢ ، ٤١٨
بروزوزفيسكي س ٣٠٦ ، ٣٠٧
بيوشر ك ٢٧٥
بوخارين ٣٠٧ ، ٤٠٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٢
بتر فيلد هـ ٤٠٠
باسيولي ل ٤٣٢
باكارد ف ٢٧١ ، ٤٨١
بانتليوني م ٢٥٩ ، ٤٥٨
باريتو ف ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٦
بافلوف آي ب ٣٨٦
بيرسن ي س ٤٢١
بيلك ج ٣٩٣
بيرو ف ٤٤١
بيتروف أ ٤٤١
بتي دبليو ٢٩٤ ، ٤٥٠
بيكو أ سي ٤٧٦ ، ٤٧٧
بيسانو ل ٤٣٢
بابا الثاني عشر ٤٦٦
بليخانوف ج ١٠٤ ، ٣٧٧ ، ٤٨٤
بول ج ٤٦٦
بروشنيف ب ٤١١
برودهون ب ج ٣١٧ ، ٤٧٠
بريزليسكي م ٣٩٣
بوتكامر ٤٨٣

ت

توني ر هـ ٤٦٣
تيلر ي ٧٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ .
تيلر ف ٤٧١
توماس أكويناس ٤٣٤
تومبسن دبليو ٤٦٨
تاوليس ر هـ ٣٨٦
تيليج ب ٤٠١
تمبركن ٤٧٣
تنتنر ج ٤٢١
تريشن ف ن ٤٤٦
توكان بارونوفيسكي م ٤٧٣
توستن أ ٤٧٢

ج

جيد ت ٧٥
جيفينز دبليو. س ٧٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣
جين مينك جي باو ٤٨٥
جمبرلين ى ه ٤٧٥
جمبرلين ه س ٤٦٨
جيرجمان سي دبليو ٤٤٧

د

دالبارد م ٤٦٥
دانج س أ ٣٨٤
دانتزيج ج د ٣٧٢
داروين ت ١٠٢ ، ٢٩١ ، ٣٢٨
دايروفيسكي دبليو
ديتزيل ه ٧٥
دوب م ٧٦ ، ٤٧١
دومار ر ٤٧٤
دورفمان ٣٧٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧
دهرنك ٤٨٤

ر

رينا ه ٤٦٠
رينج ج واي ٤٢٠
ريايوشكين ت ٤٤٠
ريكاردو د ٢٢٤، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٩٤ ٢٩٥ ، ٢٩٧، ٣٠٧ ، ٤٥٠، ٤٥٣

روينز ل ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨
روبرتسن د ه ٤٧٧
روبنسن ج ٤٧٥ ، ٤٧٦
رومانيوك ٤٤١
روزفيلت د ف ٤٧٧
روشر دبليو ٢٧٤ ، ٤٦٢
روزينبيرج د ٣٩٩ ، ٤٥٣ ، ٤٦٢
رسل ب ٤٢٤
ريجلسكي ج ٤٦٦

ز

زيلنسكي ج ٤٤٨
زيرمان ل ج ٤٦٢

س

سادوفسكي دبليو ٤٤٧
ساميولسن ب أ ٣٧٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٩، ٤٦٠ ، ٤٧٣
سافيج ل ج ٤٦٠
ساي ج ب ٤٥٠
سكاف أ ٤٨٢
سمث سي ٣٨٩ ، ٤٦٥ ، ٤٧٥، ٤٧٨
سينيو دبليو ن ٤٥٠ ، ٤٥٣
سيمل ج ٤٧١
سيسموندي س ٢٩٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٠

سكاربيك ف ٧٥
سلتسكي ي ٤٤٤
سمث أ ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨
سولو ر م ٣٧٢ ، ٤٤٧
سومبارت دبليو ١٩٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
٣١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ،
٤٥٦
سوريل ج ٤٧١
ستالين ج ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦
٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤٣٩
ستاركنبيرج هـ ٣٩٢ ، ٣٩٨
ستايندل ج ٤٢٢
ستيرنبيرج ف ٤٧٣
ستيفينسن أ ٤٨١
ستيفن س ٤٣٢
ستيوارت ج ٧٥
ستون ر ٤٤١
سترومليز س ج ٤١٨ ، ٤٤١
سليسكي ب ٤٤٢
سوبينسكي ج ٧٤
سويزي ب ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٧٣
سويفت ج ٤٦٧
سازينوفسكي ك ٣٩٣
سيزيرفينسكي ز ٣٩٥
سيزوزفيسكي ت ٤٢٦

ش

شمولر ج ٣١٠ ، ٤٦٢
شنايدر ي ٤٤١
شافيف ك ن ٤١٢

غ

غوليش ج فون ٢٩٧

ف

فيورباخ ل ١٠٥ ، ٣٨٨
فيشر ر أ ٤٤٥
فرانكلن ب ٤٣٨
فريش ر ٣٧٢ ، ٤٢٠ ، ٤٧٣
فورلتير ا ف ٢٦٨
فاف ج ف ٣٧٢
فيليبس أ دبليو ٤٧٣
فاكنر ر ٤٦٨
فالراس ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣
فيبر هـ ١٩٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ،
٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦ ، ٤٥٩

فينر ن ٤٤٧
فيزر ف ٢٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩
فيروزمبسكي ز ج ٤٥٣

ك

كاليليو ج ٢٩١
كولتن ف ٤٦٨
كوص ر ٤٤٥
كلاتسكي م ٤٧٣
كوبينو أ ٤٦٧
كولدمان ل ٤٧٧
كودوين ر م ٤٧٣
كوتيل–اوتلينفيلد ف فون ٤٢٨ ، ٤٢٩
كوزولوف أ ٤٤١
كرامشي أ ٤٥٨ ، ٤٧٩
كوزني ف ٤٣٩
كري ج ٤٦٩
كرينفيسكي ه ٤٢٦
كريشام ، قانون ١٢٦
كروصمان ه ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٧٣
كاوتسكي ك ١٠٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢
كوتاربنسكي ت ٢٢٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨
كريزيفسكي ل ٧٧ ، ١٠٤ ، ١٤٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ، ٤٥٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ،
كروز ك ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٣١٦ ، ٤٧٧
كيرنس ج ي ٣٨١
كالفن ج ٢٨٠
كار ى ه ٤٤١
كرسيتوفيرسن أ ٤٦٨
كلوسكي ج ف ٤٤٧
كوبرنيكس ن ٢٩١ ، ٣٢٨
كورنو أ ٣٩٩
كوسا ل ٧٥
كروس ب ٤٧٩ ، ٤٥٨
كالينوفيسكي دبليو ٤٦٦
كازميرزيك ز ٤٣٤
كانتروفيج ل ٤٤٦
كوفمان ف ٤٥٦
كينز ج م ٣١٥ ، ٤٢٦
كينز ج ن ٤٢٢
كلاين ل ر ٤٢١

كنيس ك ٢٧٥ ، ٤٦٢
كلاكوفيسكي ل ٣٩٥
كوبمانز ت سي ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤
كوزامي د د ٣٨٤
كرويبر أ ل ٩٤ ، ٣٨٧
كريزيانوفيسكي أ ٧٦
كوالو ك ٤٨٠
كوجلمان ل ٣٩٤

ل

لا بريولا أ ٣٧٧ ، ٣٨٧ ، ٣٨٧
لا فارك ب ١٠٤
لانده ج ٤٨٢
لانكه ف أ ٣٩٤
لانكه أو ٣٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٥
ليبنيز ج دبليو ٤٥٤
لينين ف آي ١٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥
ليونتيف ف ٤٤٢
ليسولت ج ٣٧٢
ليزورن ج ٤٦٠
ليزنودوسكي ب ٤٣٤
لويس دبليو أ ٤٧٤
ليفشيتس ف ٣٩٢
لوس ر د ٤٦٠
لوندبيرج ي ٤٧٣
لوثر م ٢٨٠
لكسمبيرج ل ٧٥ ، ٤٠٣ ، ٤٧٢
لوسافيكز ج ٤٢٥

م

ماك كلاك ج ر ٤٥٠
ماديج ز ٤٢٢
مالافيا م د ٣٨٤
ماللس ت ر ٤٥٠ ، ٤٨٣
مانهايم ك ٤٨١ — ٤٨٢
مانتيوفيل ت ٤٣٥
ماوتسي تونك ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤٨٥
ماركوف أ ٤٤٥
مارشال أ ٧٦ ، ٢٤٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦
مارتيل ك ٤٨٠
ماركس ك ٧٥ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ،

١٢١ ، ١٣٣ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ،
١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢٠٨ ،
٢١٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ،
٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ،
٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١٧ ،
٣٤٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،
٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ،
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ،
٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ،
٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،
٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ،
٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ،
٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ،
٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ،
٤٧٩ ، ٤٨٣
ماير هـ ٤٥٥ ، ٤٥٦
مهرنيك ف ٤٧٨
منجر ك ٢٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٤٥٧
مل ج ٤٥٠ ، ٤٥٢
مل ج س ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣١٨ ، ٤٥٠
٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤
ميسيس ل ٤٣١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٦ ، ٤٧٠
ميشيل دبليو. سي ٤٦١
مونتكراتين أ ٧٤
موركن ل م ٣٨٣
موركنستيرن أو ٤٦٠

ن

نيس أ ٤٨٠
نيدام ج ٣٨٥
نيومان ج ٤٦٠
نيوتن آي ٤٥٤
نيومن ج ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٦٠
نيمجينوف ف س ٤٤١ ، ٤٤٢
نيكروماك ٤٧٤

و

والد أ ٤٢١ ، ٤٤٥
ويل هـ ٤٦٥
ويتلنيك دبليو ٤٨٤
وايتهيد أ ن ٤١٧ ، ٤٢٤
ويتر ج آي ٤٨٠

ه

هول ر هـ ٤٤٨
هانسن أ هـ ٤٢٢
هايك ف أ ٤٧٠

هيجل س دبليو . ف ٢٧٣ ، ٣٨٨
هيرسكوفيتش م ج ٤١٠، ٤٢٩، ٤٦٨
هيكسن ج ر ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣
هليدبرانت ب ٢٧٥ ، ٤٦٢
هلفيردنك ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢
هيج سي ج ٤٤٨
هوبسن ج أ ٤٧٥
هوخفيلد ج ٤٨٠
هوجيسكن ت ٤٦٨
هوفستيار ي ر ٤٦١
هيمينسن ت ، دبليو ، ٤٥٧ ، ٤٥٩

معجم الموضوعات

أ

أساليب انتاج متضادة وغير متضادة ٨٢ – ٨٣
الحساب (التقدير النقدي) ٢٠٣ – ٢٠٤
كنقطة افتراق لمنهجية التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ٢١٨
المشروع الرأسمالي ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠
الانتاج الرأسمالي ٨٠ – ٨١ ، ١٥٧
النضال الطبقي ٩٩
والصراع الفكري ١٠٠
التصنيف ١٦٧ – ١٦٨
الانتاج السلعي ٨٠ – ٨١ ، ١٥٨ – ١٥٩ ، ١٩٦ – ١٩٩
الشيوعية بوصفها التطور الارقى من أطوار النظام الاشتراكي ١٣٩
الطبيعة المحافظة للعلاقات الاجتماعية ، والمراتب الاجتماعية ، والوعي
الاجتماعي ، والتركيب الفوقي ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠١ – ١٠٢
الاستهلاك ٦٦
حدود مجال اهتمام الاقتصاد السياسي ٦٩
الاستهلاك الانتاجي ٦٦
التعاون ٦٧ ، ٧١
السلوك الاجتماعي – النفسي العرفي ٩٣

السايبرنيـة ٢٢٥ – ٢٢٦، ٣١٣ – ٣١٤، ٣٩٥ – ٣٩٦
الاستنتاج
التوزيـــع ٦٧
وسائل التوزيع ٦٩، ١٩٢
علاقات التوزيـع ٧٣
القياس الاقتصادي ١٦٤ – ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠ – ١٧١، ٣١٣
كأداة لتجسيد قوانين الاقتصاد السياسي ١٦٤ – ١٦٦
الأساس الاقتصادي ٨٧ – ٨٩
كما يظهر في المخطط ٩٣
طبيعته المحافظة ٩٦
ايستاكولوجية ٤٠٧
والاشتراكية ٤٠٦
إقطاع ٨٠، ٨٤
إقطاع بيروقراطي ٨٩
الاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي ٢٧٣ – ٢٨٥، ٣٠٩ – ٣١٠، ٣٢٩
نقد كارل كاوتسكي لنظرية ماكس فيبر ٢٨١ – ٢٨٣
المدرسة التاريخية الأحدث ٢٧٥ – ٢٧٦
نظريات فيرنر سومبـــارت وماكس فيـبر حول أصـل
الرأسمالية ٢٧٦ – ٢٧٩
مراحل التطور ٢٧٩
المدرسة التاريخية الأقدم ٢٧٤ – ٢٧٥
الانسان الاقتصادي ٢٤٥، ٢٨٣
الاستقراء ١٧٧ – ١٨٠، ١٨٣ – ١٨٤
إدارة ٣٣٩ – ٣٤٠
الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي ٧٤ – ٧٥، ٢٤١–٢٤٣، ٣٠٠ – ٣٠١

الرياضة (دورها في الاقتصاد) ١٨٧ – ١٨٩
استقصاء الربح ٢٠٤ – ٢٠٥ ، ٢٤٦
الثروة ٢٤٧ ، ٢٤٨
المنفعة ٢٤٧ – ٢٤٨ ، ٢٦٢ – ٢٦٩
أسلوب عمل النظام الاجتماعي ١٢٧–١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ – ١٣٣ ؛ ١٣٤ ، ٢٤٢
أساليب الانتاج ٨٠
خمسة أساليب انتاج أساسية ٨٠ – ٨١
ككل متوازن داخلياً ٨٣
أسلوب انتاج ثانوي ٨١
كما يظهر من المخططات ٩١
الاحتكار (نظريته) ٣٢٢
الرأسمالية الاحتكارية ٢١٦ ، ٢١٧
احتكار القلة (نظريته) ٣٢٢
البرجوازية الوطنية (نقدها للإمبريالية) ٣٢٢ ، ٣٣٤
الاقتصاد الطبيعي ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٨
الضرورة والسببية ١١٣ – ١١٤
الاستعمال الأمثل للوسائل ٢٠٧
الاقتصاد السياسي ٦٩ – ٧٠ ، ١٤١
والجغرافية الاقتصادية ١٤١
والتاريخ الاقتصادي ١٤١
والسياسة الاقتصادية ١٨٧ – ١٩٠
والاحصاء الاقتصادي ١٤١
الاقتصاد ٧٥ ، ٢٥١
الاتجاه الذاتي في الاقتصاد السياسي (أنظر الاتجاه الذاتي)
الاتجاه التاريخي في الاقتصاد السياسي (أنظر الاتجاه التاريخي)

نطاقه التاريخي ١٢١
كجزء من الاشتراكية العلمية ٣٠٢
الميول البرجوازية لتصفية الاقتصاد السياسي ٢٥٧–٢٥٩ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣
كعلم برجوازي ٢٩٤ – ٣٠١ ، ٣٠٢
كعلم بروليتاري ٣٠١ – ٣٠٢ ، ٣٣٧
الاتجاه الماركسي في الاقتصاد السياسي (انظر الاتجاه الماركسي)
الاستدلال الاحتمالي ١٨٤ – ١٨٧
الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ٧٤ ، ١٢٢ ، ٢٤٢
الاقتصاد الغوغائي ٢٢٤ ، ٢٢٥
كأداة للتطبيق الاجتماعي ١٣٩ – ١٤٠
كعلم نظري ١٤١
وصفي ١٤١
للنظم الاجتماعية المختلفة ١٤٢ – ١٤٥
للاشتراكية ٢٤٠
تطبيقي ١٤٢
أصل الاصطلاح ٧٤
اصطلاحات مختلفة (اقتصاد اجتماعي ، اقتصاد وطني إلخ) ٧٤ – ٧٥
في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ٣١٨
نظرية التنمية الاقتصادية ٣١٥ – ٣١٧
أنظر أيضاً القوانين الاقتصادية
الانتـــاج ٦٤ – ٦٥
علاقات الانتاج ٧٠ ، ٧١ – ٧٢ ، ٨٣ – ٨٥
نظام علاقات الانتاج ٧٧ – ٧٨
كما يظهر من المخطط ٩١
انتاجية العمل ٧٠ ، ٧١

الاختزال ١٧٨ ، ١٨٤ – ١٨٧
الاشتراكيون الريكاردويون ٢٩٩
العلوم وتطورها ٢٨٧ – ٢٩٤
الشروط الاجتماعية لتطور العلوم ٢٩٠ ، ٣٢٦ – ٣٢٧ ، ٣٣٧
والعقيدة ٣٢٧ – ٣٢٨
العوامل المسببة لاختلاف الرأي في العلم ٢٨٧
العوامل المعرقلة لتطور العلوم الطبيعية ٢٨٨ – ٢٩٠
(أنظر أيضاً الاقتصاد السياسي)
الاشتراكية العلمية ١٣٤ ، ١٣٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩
انتاج سلعي على نطاق صغير (بسيط) ٨١ – ٨٢
اجتماعية الانتاج والتوزيع ٦٦ – ٦٧
اشتراكية ، الطور الأول من أطوار النظام الاجتماعي ١٤٠
الانتاج الاشتراكي ٨٠ – ٨١ ، ١٣٥ – ١٣٦
وتلقائية القوانين ١٣٥
الممكن والضروري ١٣٤
الاتجاه الذاتي ٢٤١ – ٢٧٤ ، ٣٠٤ – ٣٠٩ ، ٣٣٢
والاقتصاد السياسي الكلاسيكي ٢٤١ – ٢٤٣ ، ٢٥٣ – ٢٥٤
والاقتصاد الفوغائي ٢٤٣ – ٢٤٥ ، ٣٠٤
وعلم النفس النفعي ٢٤٥ – ٢٤٦
كتحليل لعلاقات الانسان بالسلع ٢٤٥ – ٢٤٨
كحساب للذة والألم ٢٤٧ – ٢٤٨ ، ٢٤٨
واستقصاء الثروة ٢٤٨
واستقصاء المنفعة ٢٤٨ – ٢٥٠ ، ٢٦٢ – ٢٦٩
أقطار متخلفة (مشاكل التنمية) ٣١٥ – ٣١٧

استنفاد ، مباشر وتدريجي ٦٦
اقتصاد الرفاهية ٣٢٢ – ٣٢٣

ب

بحث العمليات ٢٢٤ – ٢٢٥ ، ٣١٣
برمجة ٢٢٤ – ٢٢٥ ، ٢٢٦ – ٢٢٩ ، ٣١٣
برمجة مستقيمة ٢٣١ – ٢٣٢ ، ٣٤٥ – ٣٥١
كقضية رياضية ٣٤٥ – ٣٦٨
برنامج ٢٢٦ – ٢٤٦
إزدواجية البرنامج الأمثل ٢٢٧ – ٢٢٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ – ٣٦٢
دالة موضوعية ٢٢٨ – ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٣٥٤ – ٣٥٩
دالة الانفاق ٢٢٩ – ٢٣٢ ، ٢٤٩ – ٢٥٨
الاستقامة الداخلية للبرنامج ٢٢٧
اصطفاء البرنامج الأمثل ٢٢٧ – ٢٢٨ ، ٢٤٧
العلاقات التوازنية فيها ٢٢٨ ، ٢٤٦
إمكانياته التطبيقية ٢٣٧
بقايا النظم الاجتماعية السابقة ٨٩ – ٩٠ ، ٩١

ت

تجريدات الاقتصاد السياسي ١٥٠ – ١٥٣
أساسها التاريخي ١٥٦ – ١٦٠
والطبيعة المتجسدة للعملية الاقتصادية ١٦٠ – ١٦١

والاستقراء ١٧٧ – ١٧٨
والتجسيد المتعاقب ١٦٢ – ١٦٤
تجميع ١٦٧ – ١٦٨
تغريب ٣٩٩
تحليل ١٤٣ – ١٤٤
للدوافع (أو البحث الدوافعي) ٢٧١ – ٢٧٢
تمديه ١٨٢
للنموذج ٢٣٤
تقسيم العمل ٧١ ، ٧٧ – ٧٨ ، ٢٤٤
تنمية اقتصادية (نظريتها) ٣١٥ – ٣١٧ ، ٣٣٣ – ٣٣٤
تبادل المنتوجات ٦٨ ، ١٢٥
التبادل والتوزيع كما يفسرهما انكلز ٦٨ ، ٧١
في النظرية الاقتصادية الذاتية ٢٥٥ – ٢٥٧
تجربة ١٥٢ ، ١٧٤ – ١٧٥ ، ١٧٨
تقديس (فتشية) ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٣٣٢
تحليل المُدخل – المُنتج ٢٢٠ – ٢٢١
تكامل الوسائل في غاية مشتركة للنشاط الاقتصادي ١٩٩
تخطيط الاقتصاد الوطني ١٢٤ ، ٢١٧ – ٢١٩
منهجيته ٢١٥ – ٢١٧
تشخيص عملي ١٦٧ – ١٦٩
براكسية (فعالية) ٢٢٤ – ٢٣٩
فروعها ٢٢٤ – ٢٢٦
المقولات البراكسية ٢٢٤
أهميتها المنهجية للاقتصاد السياسي ٢٣٣ – ٢٣٨

مبادىء السلوك ٢٢٤ ، ٢٣٤ – ٢٣٥
في الاتجاه الذاتي ٢٤٩ – ٢٥١
في الاشتراكية ٢٣٧ – ٢٣٨
أنظر أيضاً النشاط الاقتصادي
تفضيل ٢٤٨ ، ٢٦٤ – ٢٦٨
استقصاؤه ٢٤٩ – ٢٥٠
ميزانه ٢٦٥ – ٢٦٧
أرقامه القياسية ٤٦٠
تمهين علم الاقتصاد ٣١٩ – ٣٢٠
تكميم الغاية والوسائل ٢٠٢ – ٢٠٣
تجنيد المشترين ، علم نفس تجنيد المشترين ٢٦٩ – ٢٧٢
تجسيد متعاقب ١٥١ – ١٥٣ ، ١٦٢ – ١٦٤
والاستنتاج ١٧٨ – ١٨٠
تركيب فوقي ٨٧ ، ٨٨
الطبيعة المحافظة للتركيب الفوقي ٩٣
كما تظهر في المخطط ٩١
نوّيات التركيب الفوقي للنظام الاجتماعي المقبل ٨٩ ، ١٠١ – ١٠٢
تأثير التركيب الفوقي ١١٨ ، ١٢٥
تكنيك ١٩٢ ، ١٩٣
مادي ١٩٣ – ١٩٤
تدقيق ١٥٠ – ١٥١ ، ١٦٥ – ١٦٦
إحصائي وتاريخي ١٧٠ – ١٧٥

ث

ثقافة بمجتمع معين ١٩٤
ثورة اجتماعية ٩٩ – ١٠٠

ح

حوافز اقتصادية (بواعث) ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٩١
ناتجة عن علاقات الانتاج ٨٤
بواعث اقتصادية رئيسية ١٢٨
حصيلة مادية للمجتمع التاريخي ٩٤ ، ١١٤ – ١١٥
حساب (التفاضل) الحدي ٢٢٩ – ٢٣١ ، ٢٣٧ – ٢٣٨ ، ٣٥٢ – ٣٥٣ ، ٢٤٧ – ٢٤٨
حساب شبه الجدي ٢٤٧ ، ٢٦٨ ، ٣٦٥ – ٣٦٨
حاجات ، حياتية ، ثقافية ، فردية ، جماعية ٧٧ ، ١٩٣

خ

خدمات ٦٨ – ٦٩ ، ١٩٢

د

دايلكتيك المعرفة ٢٨٧ – ٢٨٨ ، ٣١٩ – ٣٢٦
دايلكتيك التطور الاجتماعي ٩٨ ، ١٣٠ – ١٣٣ ، ١٣٥ – ١٣٦

ر

رأس المال ١٥٧ — ١٦٠
ريع الأرض ١٥٨

س

سياسة اقتصادية ١٨٧ — ١٩٠
سلعة حرة ٣٧٧
سلعة استهلاكية ٦٦
سلع مباشرة وغير مباشرة ٦٦
سلع انتاجية ٦٦

ض

ضياع ٢٠٧ ، ٢١٠ — ٢١٣

ط

طبقة تحتية تاريخية ٩٧ ، ٢٨٢
طريقة الاقتصاد السياسي : الخصائص العامة ١٥٠ — ١٥١
انظر أيضاً التجريد ، الاستنتاج ، الاستقراء ، الاختزال ، التجسيد ، التدقيق

طبقات اجتماعية ٨٢ ، ١٠١ ، ١٠٢
والمراتب الاجتماعية ١٠١ – ١٠٢
و « الطبقة الوسطى الجديدة » المزعومة ٣١٨ ، ٣١٩ – ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩

ع

عمل ٦٤ – ٦٥
عمل اجتماعي ٦٧
تقسيم العمل ٧١ ، ٧٧ – ٧٨ ، ٢٢٤
عمل انتاجي وغير إنتاجي ٦٨
عقلنة النشاط الاقتصادي
أنظر النشاط الاقتصادي والبراكسية (الفعالية)
علاقات بين الانسان والأشياء من وجهة النظر الماركسية ٧٠ ، ٢٥١
علم البرمجة
أنظر برمجة
عبودية ٨٠ ، ٨٣ – ٨٤
علاقات اجتماعية ٧٠
الطبيعة المحافظة للعلاقات الاجتماعية ٩٤ – ٩٥ ، ٩٦
علم اجتماع المعرفة (مدرسة مانهايم) ٣٣٦ – ٣٣٧
علم التكنيك ٧٠ ، ١٩٤
علم النفس النفعي ٢٤٢
علاقات عرضية ١٠٩ – ١١٠ ، ١١١ – ١١٢
عمليات دايلكتيكية تكوّن التطور الاجتماعي للبشرية ٩٨ ، ١٣٠ – ١٣٤

في الاشتراكية ١٣٥ – ١٣٦
عملية اقتصادية ٦٩ – ٧٠ ، ١٠٩
علاقات اقتصادية ٦٩ – ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٤
مجموع العلاقات الاقتصادية ٧٣
علوم اقتصادية ١٤٣ – ١٤٤
علاقات العائلة تفعل فعلها كعامل مستقل ١٠٤ – ١٠٥
عقائد ٨٥ – ٨٧ ، ١٠٠ ، ٣٢٧
والعلم ٣٢٧ – ٣٢٨
عقائد توفيقية ٣٢٨ – ٣٢٩ ، ٣٤٤
تعمّي الواقع أو تكشّفه ٣٣١ – ٣٣٤
تقدمية ٣٢٩ ، ٣٣٤ – ٣٣٦
محافظة ٣٣٤ ، ٣٣١ – ٣٣٣
رجعية ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣

ف

فرضية ١٧٠ – ١٧١
فائض القيمة (قانون) ١٢٩ – ١٣٠ ، ١٦٠ ، ١٦١ – ١٦٤

ق

قانون علم الاجتماع الأساسي الأول ٨٤ ، ٩١ ، ١٢٧ ، ١٣٨
قوانين (اقتصادية) ١٠٨ – ١٠٩
وقوانين الاقتصاد السياسي ١١٠ ، ١١١ ، ١٥٤

تجريد الانسانية (ما فوق الطبيعي والطبيعي) ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨
القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي ١٢٨ – ١٣٠ ، ١٤٦ ، ٣٣٤
للرأسمالية ١٢٨ – ١٢٩ ، ١٣١
للاشتراكية ١٢٨ – ١٢٩
القانون الاقتصادي لحركة النظام الاجتماعي ١٣٢ ، ١٤٤ – ١٤٦ ، ٣٣٥
تقديس القوانين الاقتصادية ١٣٣ – ١٣٤
للعلاقات الدالية ١٠٨ – ١٠٩
قانون انكل الاقتصادي ٢٣٦
قانون كريشام ١٢٥ – ١٢٧
السمة الموضوعية ١٠٩ ، ١١٢ – ١١٥ ، ١٣٧
السمة الموضوعية والتلقائية في عمل القوانين الاقتصادية ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٧
الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي ١٢٥ – ١٢٧ ، ١٢٩
للسلوك الانساني ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ – ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤
المعرفة بالقوانين الاقتصادية شرط للهيمنة على التلقائية ١٣٨ – ١٤١
السببية ١٠٧ – ١٠٨
للتفاعل بين النشاطات البشرية ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥
الخاصة بنظام معين ١٢٣ – ١٢٤ ، ١٢٨ – ١٣٠ ، ١٤٦
السمة الستوكاستيكية (الاحصائية) للقوانين الاقتصادية ١١١ – ١١٢
قوانين الانتاج الفنية والتوازنية ١١٦ – ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ – ١٢٣
القرينية ١٠٧
والعملية الدايلكتيكية ١٣٠ – ١٣٢
قانون الأعداد الكبيرة ١١٢
قانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الانتاج ٨٣ – ٨٤ ، ٩١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٩٤

قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي
٨٨ – ٩٠ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨
قانون التطور المطرد لقوى الانتاج ٩٢ – ٩٤
قوانين الحفاظ على النظام الاجتماعي ٩٠
قوانين السوق ١٢٥
قوى الانتاج ٧١ – ٧٢
وعلاقات الانتاج ٧٣
قوى الانتاج الطبيعية ٧٢
قوى الانتاج البشرية ٧٢
ضياع قوى الانتاج ٢١٣
مرحلة قوى الانتاج الاجتماعية ٧٢
كما يظهر من المخطط ٩١
قانون علم الاجتماع الأساسي الثاني ١٣٨
قيمة استعمالية أنظر منفعة قيمة (قانون)
١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٣ ، ١٥٦ – ١٥٧ ، ١٦٢

م

محيط اصطناعي ٩٣ – ٩٤
محاسبة الموازنة ٢١٩ – ٢٢١
تطبيقها في الاتحاد السوفياتي ٢١٩ – ٢٢٠
محاولة استعمال محاسبة الموازنة الاقتصادية الاجتماعية في الاقطار الرأسمالية ٢٢٠ – ٢٢١
مسك الدفاتر ٢٠٣ – ٢٠٤
كنقطة افتراق لمنهجية التخطيط الاقتصادي الاجتماعي في الاشتراكية ٢٠٣–٢٠٤

المحاسبة الاجتماعية ٢٢٠ – ٢٢١ ، ٣١٣
مقولات اقتصادية ١٥٧ – ١٥٩
وقوانين الاقتصاد السياسي ١٥٣ – ١٥٤
الاساسية ، الخاصة بنظام معين ١٥٧ – ١٦٠
المقاسة (كميّاً) وغير المقاسة ١٧٠ – ١٧٥
العقلانية الاقتصادية الاجتماعية في ظل الاشتراكية ٢١٢ – ٢١٥
التركيب الهرمي للغايات على أنه خاصية للتخطيط الاجتماعي ٢١٣ – ٢١٤
الغاية من الطراز الأول والثاني والثالث ٢١٣ – ٢١٤
تطبيقه في علم التكنيك ٢١٧ – ٢١٨
تطبيقه في الستراتيجية والتكتيك العسكري ٢١٨
تطبيقه في البحث العلمي ٢١٨
مبدأ الأثر الأقصى (أو الكفاءة القصوى) ٢٠٦ – ٢٠٧
مبدأ الانفاق الأدنى على الوسائل ٢٠٦ – ٢٠٧
مدرسة تاريخية ٧٥ ، ٢٧٤ – ٢٧٧
الاحدث ٢٧٥ – ٢٧٦
الاقدم ٢٧٤ – ٢٧٥
مادية تاريخية ١٠١ – ١٠٢ ، ١٣٤
والمادية الفلسفية ١٠٥ – ١٠٦
مصطلحات مختلفة ١٠٣ – ١٠٦
مادية دايلكتيكية ٣٤١
منافسة غير كاملة (نظريتها) ٣٢١ – ٣٢٢
مدرسة لوزان ٢٤٨
مواد العمل ٦٥ – ٦٦
ملكية
وسائل الانتاج ٧٩ – ٨٠

اجتماعية ٧٩ — ٨٠
خاصة (فردية ، أو لجماعة) ٧٩ ، ٢١٠
أشكال وسيطة للملكية ٧٩
امتياز (احتكار) ٨٢
المبدأ المنظم ٧٩
منتوجات ٦٤ ، ٦٧
مخططات التركيب الاجتماعي والتطور ٩١
محاسبة اجتماعية ٢١٥ — ٢١٧ ، ٣١٣
منظار اجتماعي ٣٣٠ — ٣٣١ ، ٤٨٢
موازنات اقتصادية اجتماعية (طريقتها) ٢١٣ — ٢١٧
مرتبة اجتماعية ١٠١ — ١٠٢
محافظة ١٠١ — ١٠٢
مشروع اشتراكي ٢١٤ — ٢١٠
مجتمع ٨٠ ، ٢١٤
مراحل انتقالية ٨٥
مبدأ اقتصادي :
مبدأ العقلانية الاقتصادية :
صيغتاه ٢٠٦ — ٢٠٧
كمنتوج تاريخي للمشروع الرأسمالي ٢٠٧ — ٢١٠
اقتصاره على النشاط الخاص في ظل الرأسمالية وتشويهاته ٢١١ — ٢١٤
منفعة (قيمة استعمالية) ٧٠
والتفضيل ٢٣٨
التفسير القائم على اللذة ٢٥٧ — ٢٥٨
استقصاء المنفعة في النشاط المنزلي ٢٦٢ — ٢٦٩
التفسير البراكسي ٢٣٨

حسب الاتجاه الذاتي ٢٤٧ — ٢٤٨

ن

نظام اجتماعي آسيوي ٨٨ — ٨٩
نشاط اقتصادي ٦٩ ، ١٩١ — ١٩٣
الغاية العامة من النشاط الاقتصادي ١٩٧ — ٢٠٠
تكامل أهداف المشروعات الرأسمالية ٢١٥ — ٢١٧
تكيم الغاية والوسائل ٢٠٢ — ٢٠٣
العقلانية ٢٠٠ — ٢٠٢
تركيب الغايات ٢١٥ — ٢١٧
الطبيعة التقليدية ، والعرفية ١٩٣ — ١٩٦
واعي ، ومنتظم ١٩١
نظريات اقتصادية ١٥٣ — ١٥٤
نظرية النظام الاجتماعي ١٥٤
نشاط مكسبي ٢١٤ — ٢١٦
نشاط منزلي ١٩٧ — ١٩٩ ، ٢٠٧
نظرية كينز للعمالة ٣١٥
نقد البرجوازية الصغيرة الرأسمالية ٣١٧ — ٣١٨
نظم اجتماعية ٨٨
عملية شيخوخة النظام الاجتماعي ١٣١
التوازن الداخلي للنظام واختلاله ٨٩ ، ٩٠
كما يظهر في المخطط ٩١
النظريات الاقتصادية للنظام الاجتماعي ١٥٥
أنظر أيضاً القوانين الاقتصادية

نفسية اجتماعية ٨٦ – ٨٧
كما تظهر في المخطط ٩١
نظام اجتماعي ٨٧
نماذج نظرية ١٥٥ – ١٥٦
تدقيق النموذج ١٧٤ – ١٧٥
تبديه النماذج النظرية ١٥٩ ، ٢٣٤

و

وسائل الاستهلاك ٦٥ – ٦٦
وسائل التوزيع ٦٩
وسائل العمل ٦٦
وسائل تأدية الخدمات ٦٩
وسائل الإنتاج ٦٥ – ٦٦ ، ٧١
وتيرة الربح (معدل) ١١١ ، ١٢٣ – ١٢٤ ، ١٥٤ ، ٢٣٤
وعي اجتماعي ٨٨ – ٩٠
وعلاقات الإنتاج ٨٦ – ٨٧
الطبيعة المحافظة للوعي الاجتماعي ٩٦
انقسام الوعي الاجتماعي ١٠٠
مواد الوعي الاجتماعي ٨٧
كما يظهر في المخطط ٩١

ه

هجرة الأفكار ٣٨٧ – ٣٨٨

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٥	١٦	حيوان	حيوانات
٦٧	٨	يخلدنا	بخلدنا
٧١	١٨	عمليات	علاقات
٧٤	١٦	كتاب	كتابه
٧٨	٩	القطاعات	القطارات
٧٩	١٣	« بالجمع »	بـ « المجتمع »
٨٦	١٩	(Social Consciousness)	بالوعي الاجتماعي (Social Consciousness)
٩٤	٢٠	عنيفاً	عتيقاً
١٠١	٥	المدنية	المدينة
١٣٩	١٨	إذ	اذا
١٥٨	١٤	عن الاقتصاد	عن طريقة الاقتصاد
١٦٤	١٧	(« المقدمة »)	(المقدسة)
١٧٢	١٠	المناسبة	المنافسة
١٧٩	٢٢	تدريب	ترتيب
١٨٧	١٢	القديلة	البديلة
٢٠٦	١٩	الأدنى	الاولى

٢٢١	١٨	الاشتراكية	الاشتراكي
٢٢٥	١٠	يتمم	يتم
٢٣٠	١٤	الموضوعة	الموضوعية
٢٣٥	١٦	فكلما	فكما
٢٣٦	٣ من أسفل	للاستنتاج	الاستنتاج
٢٤١	١١	وتكن	وتكن
٢٤٦	٦	يخلفها	يخلقها
٢٤٧	١٠	ينبغي	ينتفي
٢٥٩	٢ من أسفل	العلم الاقتصادي	علم الاقتصاد
٢٧٥	٥	لها	لهذا
٢٩٤	٥ من أسفل	( ) ...	ثم جاء مؤسسو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي آدم سمث (١٧٢٣ – ١٧٩٠)
٣٢٤	١٦	العملية	العلمية
٣٧٢	٧	& The Dultiplex	& The Multiplex for Linear Programming Oslo, 1958; R. Dorfman, R. M. Solow.
٣٨٤	٤	بطر	البتراء
٣٨٥	١٧	تطبقه	تطبعه
٣٩٠	١	للحامين	للمحامين
٤٠٢	١٦	العضوية	التلقائية
٤٠٦	١١	يرتضون	لا يرتضون
٤١١	٣ من أسفل	بوغراتوف	بوغدانوف
٤٣٣	١	Regione	Razione
٤٣٧	١	مقامة	مقاسة